المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

الغـــرب

(ظاهرة الغربوية)

تأليف: ألكساندر زينوفيف

ترجمة: عـادل إسـماعيل

نـوفل نيُّـوف

1630



الغــــرب

(ظاهرة الغربوية)

المركز القومي للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : 1630
- الغرب (ظاهرة الغربوية)
- ألكساندر زينوفيف
- عادل إسماعيل، نوفل نيُّوف
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب :

ЗАПАД

by : Александр ЗИНОВЬЕВ

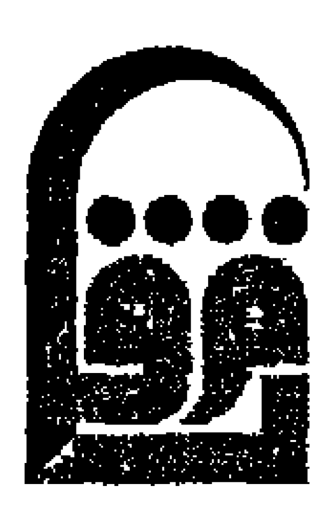
شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة . ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo
E.mail:egyptcouncil@yahoo.com Tel.: 27354524 - 27354526
Fax: 27354554

الغـــرب

(ظاهرة الغربوية)

تـألـيـف : ألكسـاندر زينوفـيف
ترجـمـة : عـادل إسـمـاعـيل
نـوفـل نـيُّـوف



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

زينوفيف ، ألكساندر.
الغرب : ظاهرة الغربوية / تأليف : ألكساندر زينوفيف ؛ ترجمة عادل إسماعيل، نوفل نيُّوف .
ط١ - القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠
٥١٢ ص ؛ ٢٤ سم .
١ - الفلسفة الغربية
أ - إسماعيل ، عادل (مترجم)
ب - نيوف ؛ نوفل (مترجم مشارك)
حـ - العنوان ١٩٠

رقم الإيداع ٢٠١٠/١٦٠١٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 704 -221-5
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

ألكساندر زينوفيِف

(حياته وأعماله)

بقلم د. عبد السلام حُسَيْنوف(*)

ألكساندر ألكساندروفِتْش زينوفيِف علَمٌ روسى فى ميادين الفلسفة، والمنطق، والسوسيولوجيا، والأدب، والفن. ولد عام ١٩٢٢ فى أسرة فلاحية متماسكة، متحابّة، راسخة الجذور، فكان الرابعَ بين أحد عشر أخًا وأختًا. انتقل أفراد هذه الأسرة فى ثلاثينيات القرن العشرين إلى العاصمة موسكو واحداً بعد الآخر إلى أن استقروا فيها جميعًا.

تميَّز زينوفيف منذ نعومة أظفاره بالموهبة، والشغف بالدراسة، وخاصة بالرياضيات. كان يتمتع بذاكرة قوية جامعة، لم تَخُنْه حتّى آخر أيامه. جادت عليه الطبيعة برجاحة العقل وصحة البدن. كان متوسط القامة، رَبعةً، متين البنية، حسن الطلعة، جسوراً لا يهاب المخاطر، سريع الخطو، أجشّ الصوت.

أنهى دراسته الثانوية فى موسكو بامتياز عام ١٩٣٩، وانتسب إلى معهد الفلسفة والأدب والتاريخ، وهو المعهد الذى كان الجامعة الأساسية للعلوم الإنسانية فى الاتحاد السوفيتى آنذاك. يقول زينوفيِف إنه كان فى تلك الفترة قد كوّن تصوراً سلبيًا عن

(*) مدير معهد الفلسفة لدى أكاديمية العلوم الروسية.

سياسة ستالين، وراحت تراوده أفكار حول اغتياله. ولمّا تسرّب ذلك إلى أجهزة أمن الدولة، لاذ زينوفيِف بالفِرار. فهجر معهده ودراسته، ومضى يتنقّل من مكان إلى آخر في شتّى أنحاء البلاد إلى أن التحق بالجيش الأحمر عام ١٩٤٠، فقاتل في جبهات الحرب الوطنية العظمى (العالمية الثانية) ضد ألمانيا النازية، جنديًا في سلاح المدرّعات، ثم طيارًا حربيًا، إلى أن وضعت الحرب أوزارها، فذاق حلاوة النصر في العاصمة الألمانية برلين وهو ضابط برتبة ملازم أوّل. وفي عام ١٩٤٦عاد زينوفيِف إلى مقاعد الدراسة فأمضى ثماني سنوات (١٩٤٦– ١٩٥٤) طالبًا ومعيدًا في كلية الفلسفة بجامعة لومونوسوف الرسمية في موسكو.

دافع في عام ١٩٥٤ عن رسالته لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان "الارتقاء من المجرد إلى الملموس (تطبيقًا على كتاب كارل ماركس "رأس المال")"[١] وقد سجلت هذه الأطروحة خَرقًا حقيقيًا لتقاليد البحث العلمي التي كانت سائدة في الفلسفة السوفيتية قبلها، وأرست أساسًا لمدرسة زينوفيِف ذاتِ الاتجاه التحليلي في تطوير الفلسفة السوفيتية، المدرسة التي تخرَّجت فيها شخصيات فكرية بارزة في النصف الثاني من القرن العشرين، أمثال ب.أ.غروشين، وم.ك. مامارداشفيلي، و إ. شّدروفسكي. فقد أثبت زينوفيِف في هذه الأطروحة أن منهج الارتقاء من المجرد إلى الملموس هو ذاته منهج ملموس، يمثّل أسلوبًا معقدًا ومتنوِّعًا في بنيته، يتضمَّن عددًا كبيرًا من الطرق الأكثر ملموسية، والمهارات التفكيرية. وتندرج في هذه الأخيرة أيضًا قواعد المنطق الصوري التي لا تظهر في إطار المنهج العلمي كضوابط جامعة، بل كمجرد تفاصيل، ووسائل تقَنية. على أن منهج الارتقاء الذي يتجلى في بنيته المنطقية الجامعة، لا يرى فيه زينوفيِف خُطاطةً (مقدِّمة عامة) لا تحتاج إلا إلى تعميمها على مختلف الحالات الخاصة. واستخدام هذا المنهج يجب أن يأخذ كل مرة بالحسبان مجمل ما طرأ على علم من العلوم من خصوصية وتطور. ليست أطروحة زينوفيِف وحدها ما كان حدثًا

---

(١) صدرت أول مرة عام ٢٠٠٢ كهدية من معهد الفلسفة لدى أكاديمية العلوم الروسية إلى زيوفييف بمناسبة عيد ميلاده الثمانين.

اجتماعيًا كبيراً، بل وحيثيات الدفاع عنها أيضًا. فقد استمر الدفاع عدة أيام فى قاعة تغصّ بجمهور يؤيد زينوفيِف فى تصدِّيه المنهجى الواثق لأعضاء المجلس العلمى ذوى الميول المحافظة.

مارس زينوفيِف عمله الأكاديمى باحثًا علميًا فى معهد الفلسفة التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية ما بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٧٦، إلى جانب التدريس فى عدد من المؤسسات التعليمية فى موسكو، ومنها جامعة م.ف.لومونوسوف التى ترأَّس فيها قسم المنطق ما بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٨، وكان يعدُّ تلك السنوات أجملَ سنوات حياته، إذ لازمه التعلق بمعهد الفلسفة والحنينُ إليه طول عمره. كما كان يَعدُّ منصبه فى ذلك المعهد، بصفته باحثًا متمرسًا، تجسيداً لأقصى أحلامه.

تركز اهتمامه العلمى فى تلك السنوات على مسائل المنطق. ونشر زينوفيِف نتائج أبحاثه فى هذا الميدان فى ستة كتب[٢] صدرت بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٢، سرعان ما تُرجِم خمسة منها (بعد الصدور بعام أو عامين) إلى اللغة الإنكليزية أو الألمانية ("المنطق المركَّب" باللغتين فوراً)، ونُشرت فى بلدان أوروبا الغربية. وفيما بعد رفد زينوفيِف أعماله فى مجال المنطق بمؤلَّفين إجماليَّين جامعين، صدر الأول منهما عام ٢٠٠٠ تحت عنوان "موضوعات فى المنطق المركَّب"، والثانى عام ٢٠٠٥ تحت عنوان "العقل المنطقى"، فضلاً عن بحث خاص بعنوان "السوسيولوجيا المنطقية" عام ٢٠٠٢، كان زينوفيِف واحداً من روّاد تطوير المنطق الرياضى فى روسيا، وساهم بقسط فى ميدان المنطق المتعدد الدلالة، ونظرية التتابع المنطقى. وفى الوقت نفسه وضع نظريته المنطقية الخاصة التى أسماها بـ المنطق المركّب، وتنطلق من فهم خاص لمادة المنطق ذاتها.

(٢) "المشكلات الفلسفية فى المنطق المتعدد الدلالة" (نال عليه درجة دكتوراه دولة عام ١٩٦٠)؛ "منطق الأقوال ونظرية الاستنتاج" ١٩٦٢؛ "أسس النظرية المنطقية للمعارف العلمية" ١٩٦٧؛ "المنطق المركَّب" ١٩٧٠؛ "منطق العلم" ١٩٧٢؛ " الفيزياء المنطقية " ١٩٧٤؛ "القواعد المنطقية فى اللغة" ١٩٧٥ (بالاشتراك مع هـ. فيسل باللغة الأمانية).

ويرى زينوفيف أن علاقة المنطق باللغة تنحصر فى واحدة من صفاتها فقط، أى من حيث هى نظامُ علامات مصنوعٌ ومنفصل عن جسم الإنسان، غايته تسجيلُ المعارف، وحفظها، وتناقلها، وتطويرها. والمنطق يُبرِز باللغة مكوِّنات بنية المعارف، فيُخضعها لعملية صقل خاصة، ويحدِّد قواعد استعمالها. وقد رفض زينوفيِف الاستعاضة عن المنطق بجهاز المفاهيم الرياضية، وشدّد على إعادة الاستقلال للمنطق كعلِم مميَّز تقوم عليه العلوم الأخرى جميعها، بما فيها الرياضيات. وصاغ مبدأ أساسيًا ينفى أن يكون أمام العلِم مسائلُ عصيّة على الحل بسبب المنطق. وعمومًا، كان إصلاحُه المنطقَ يهدف إلى إعادة النظر فى أسسه بطريقة تخدم أهداف العلوم الإمبريقية.

على أن المنجزات التى حققها زينوفيِف، والاعترافَ العالمى به كمنطقىٍّ، جرَّت عليه كثيراً من المتاعب فى عمله، وعقَّدت علاقاته مع زملائه والمسئولين الأكاديميين الذين اتصف موقفهم بالغيرة من نجاحاته. وكان ذلك حافزاً مباشراً دفعه لتغيير موضوع إبداعه، ويمعنى ما مجمل طيف هذا الإبداع.

فى عام ١٩٧٦ أصدرت دار النشر السويسرية " L'AGE D' HOME" كتاب زينوفيِف "الأعالى السحيقة" الذى كتبه وأرسله إلى الغرب سراً، فكان هذا الكتاب إيذانًا باتجاه جديد فى جهود زينوفييف الفكرية، وانعطافة حادة فى مصيره الشخصى. وقد حظى هذا الكتاب بشهرة عالمية، وترجم إلى أكثر من عشرين لغة. ويضعُه بعض النقاد فى عِداد أفضل عشر روايات فى القرن العشرين. ونظراً إلى سعة هذا العمل الأدبى ونفاذه إلى عمق الحياة، قارن كثيرون زينوفيِف بكبار أساتذة السخرية الفنية العالميين، أمثال رابليه، وسويفت، وسلطيكوف شدّرين. وكتاب "الأعالى السحيقة" بحث نقدى فى النظام الاجتماعى السوفيتى، صاغه زينوفييف فى قالَب أدبىّ، وتلقّاه القراء والنقاد عبر منظور المواجهة الإيديولوجية إبان الحرب الباردة، فأُلصقت بشخص زينوفييف دمغة معاداة الشيوعية. وكان أن طُرِد من عمله، وأُبعِد من بلده، وجُرِّد من جنسيته ومن ألقابه ومناصبه العلمية وأوسمته الحربية جميعها. وضُرب

فى الاتحاد السوفيتى حول اسمه ستار من الصمت المطبق، فحُظر على الباحثين حتّى الاستشهاد بأعماله فى مجال المنطق. وأوصدت أبواب الأرشيف على هذه الأعمال فى مكتبات البلاد.

أمضى زينوفيف الفترة الممتدة من عام ١٩٧٨ وحتّى عام ١٩٩٩ فى المهجر، فى مدينة ميونيخ الألمانية، دون عمل ثابت، أو مورد للرزق. وتنقّل كثيراً بين بلدان العالم مشاركًا فى المؤتمرات، ومحاضراً فى الجامعات، ومُحاوراً لكبار الكتاب والمفكرين والسياسيين. وواصل خلال تلك السنوات تحليل المجتمع السوفيتى تحليلاً علمياً أدبياً في رواياته وقصصه، وهى: "المستقبل الوضاء" عام ١٩٧٨، و "على مشارف الجنة" عام ١٩٧٩، و "يوميات حارس ليلى" عام ١٩٧٩، و"البيت الأصفر"(جزءان) عام ١٩٨٠، و"هومو سوفيتيكوس" عام ١٩٨٢، و "بارا بيلّوم" عام ١٩٨٢، و"تحليق صبانا" عام ١٩٨٣، وأصدر زينوفيف عام ١٩٨٠ عملاً فكرياً، هو "الشيوعية واقعاً"، نال عليه جائزة ألكسيس دى توكفيل، بتزكية من عالم الاجتماع الفرنسى الشهير ريمون أرون. وفى الوقت نفسه نشر زينوفيف العديد من المقالات، والمداخلات، والمحاضرات، والحوارات العلمية الاجتماعية التى صوّب وطوّر فيها مواقفه النظرية والاجتماعية السياسية. وقد نشر قسمًا منها فى ثلاث مجموعات هى "بلا أوهام" عام ١٩٧٩، و "نحن والغرب" عام ١٩٨١، و "لا حرية، لا مساواة ، لا إخاء" عام ١٩٨٣.

سادت فى علم الاجتماع السوفيتى الرسمى نظرةٌ إلى المجتمع القائم واقعياً محكومةً بجملة الخُطاطات الماركسية، وتحدَّد درجة شيوعية المجتمع بمدى تطابقها مع هذه الخُطاطات. أمّا زينوفيف فكان يرى أن مجتمع النمط السوفيتى هو الشيوعية فى الواقع، ولا شيوعية غيرها، بل ويستحيل وجود شيوعية غيرها. وانتقد، من وجهة النظر هذه، تصورات الماركسية عن الشيوعية. وعَدَّ هذه التصورات إيديولوجيا دنيوية، وإن كانت متقَنة الصنع، مهمتها سترُ جوهر النظام الاجتماعى الجديد من أجل ترسيخه وبقائه. أمّا ما كان يُدرج فى خانة السمات والشرور الملازمة للرأسمالية تاريخياً، وينبغى القضاء عليها مع الرأسمالية نفسها، كالظلم الاقتصادى والاجتماعى،

والطبقات، وضرورة الدولة، والنقود وغير ذلك من العوامل، بما فيها العلاقات المشوّهة بين البشر، فقد كان زينوفييف ينظر إليه على أنه فى الواقع تعبير طبيعى عن قوانين الاجتماع البشرى.

ويرى زينوفيِف أن قوانين الاجتماع البشرى هى قوانين الأنانية الوجودية التى تختلف عن قوانين الفردية فى عالم الحيوان بكونها تتجلى بقدر أكبر من التفنن والحتمية، وذلك نظراً لقدرة البشر على إدراك العالم وتنظيم نشاطهم تنظيماً عقلانياً. ويعنى زينوفيِف بقوانين الاجتماع البشرى القوانينَ التى تحكم قيام الجماعات البشرية الكبيرة بوظائفها. فالتزام الأفراد بهذه القوانين شرط لا بد منه لقيامهم بنشاط فعّال، بوصفهم ذواتاً اجتماعية، أى أعضاء فى متَّحَدات اجتماعية. ويتألف المتَّحَد الاجتماعى من ثلاثة جوانب أساسية: عملى، وكومونالى، وإيديولوجى (فكرى)، هى ما تتصف به العلاقات بين الأفراد تبعاً لفعاليتهم العملية، وموقعهم فى البنية الاجتماعية، وتصوراتهم الذهنية. وتختلف المجتمعات فيما بينها باختلاف الموقع الذى يحتله أى من هذه الجوانب الأساسية فى علاقات العيش الإنسانى المشترك، ويغدو جانباً مهيمناً يفرض قوانينه الداخلية الخاصة التى تضفى عليه ملامحه المميزة. لقد نشأ مجتمع النمط السوفيتى بالاعتماد بالدرجة الأولى على العلاقات الكومونالية التى تحولت فيه من قوانين اجتماعية عامة إلى قوانين داخلية خاصة تحكم قيام المجتمع الشيوعى بوظائفه. ولذلك فإن تحليل العلاقات بين الناس ضمن جماعة العمل، والعلاقات بين الجماعات فى المجتمع أمر مفصلى لفهم الشيوعية كما هى فى الواقع.

فى سياق تفحّص الشيوعية كما هى فى الواقع يستخدم زينوفيِف أجناس البحث المألوفة فى مجال العلوم الإنسانية، كالمقالة، والبحث، والرسالة، إلى جانب جنس جديد ابتكره خصيصاً لهذا الغرض، وهو مزيج من الأدب والعلم تجلّى فى رواياته وقصصه السوسيولوجية. ويُطبِّق زينوفيِف فى النوع الأول معايير المنطق على اللغة التى يفكر بها الناس، ويعبِّرون بواسطتها عن أفكارهم (حديثاً، وقراءة، وكتابة) حول المواضيع الاجتماعية عموماً، والمجتمعِ الشيوعى على وجه الخصوص. وفى النوع الثانى، أى فى

رواياته وقصصه السوسيولوجية، يكشف عن القوانين الداخلية المحدِّدة، عن الآلية التى تتحكم بعمل المجتمع الشيوعى ليرسم صورته المجسَّمة الحيَّة. وعندما يصف زينوفيف الشيوعيةَ السوفيتية فى رواياته يعيد تصوير جوهرها الاجتماعى الداخلى بكل جلاء، مستبعداً جميع التفاصيل غير الجوهرية بالنسبة لفهم خاصيتها الاجتماعية، سالكًا فى هذه الحال سلوكَ فنان الكاريكاتير الذى يبالغ فى إظهار الملمح الأبرز فى الوجه الذى يصوِّره. فما البلد الذى يدعوه "إبانيا" فى رواية "الأعالى السحيقة"، والهومو سوفيتيكوس، ومعهد الإيديولوجيا فى رواية "البيت الأصفر"، إلا الاتحاد السوفيتى، والإنسان السوفيتى، وجماعة العمل السوفيتية، بعد أن أعاد زينوفيف تصوّرها ذهنيًا، ونقّاها مخبريًا على أساس دراسة هذه الظواهر دراسة علمية.

وتكمن الخصائص الجمالية التى تنطوى عليها روايات زينوفيف وقصصه السوسيولوجية فى ما يلى:

أولاً: أن خط الأحداث (الحبكة) لا يلعب إلا دوراً ضئيلاً جداً، بل هو معدوم عمليًا. ويستعاض عنه بحالات إنسانية متبدِّلة، كما فى صندوق الفرجة.

ثانيًا: لا وجود تقريبًا لوصف الطبيعة، والمكان الداخلى، ولا لديكور الأحداث؛ وإنما ينصبُّ الاهتمام كله على ما بين الناس من علاقات مباشرة، وأحاديثَ، وتصرفات.

ثالثًا: ليس الأبطال أفراداً أحياء، بل هم تجسيد لوظائف اجتماعية معينة، وغالبًا ما يكونون بلا أسماء، يُعرَفون بالأدوار التى يقومون بها ("المفكر"، "الثرثار"، "المدَّعى"، "الأخ"...إلخ.).

رابعًا: لا يمكن تقييم الأبطال والمواقف بصفة قطعيّة، إذ يتَّحد فيهم عضويًا كلٌّ من الخير والشر، السامى والوضيع، البطولة والإسفاف...إلخ.

بدأت أواسطَ ثمانينيات القرن العشرين مرحلةٌ جديدة فى إبداع زينوفيف، فقد غيَّر الأولويات والنبرة فى تحليل الشيوعية السوفيتية، ووسَّع أيضًا إطار المواضيع التى

يدرسها، فاتجه نحو دراسة النظام الاجتماعى فى الغرب المعاصر. ويعود ذلك إلى ما بدأ يومها فى الاتحاد السوفيتى من تغيرات عُرِفت بالبيريسترويكا، وبآثارِها المحتملة على العالم.

وصف زينوفيِف البيريسترويكا بأنها ردٌّ غير متكافئ على أزمة النظام الشيوعى، إذ كان ينبغى أن تتوجّه الأنظار فى الواقع إلى أزمة الإدارة. ولكن قيادة الحزب الشيوعى السوفيتى، وعلى رأسها ميخائيل غورباتشوف، لم تعِ هذه الأزمة بشكل صحيح، فرأت أنها أزمة فى نمط الحياة، وأزمة النظام نفسه. وقد تنبّأ زينوفيِف بأن البيريسترويكا لن تفضى إلى تجديد الاشتراكية، على نحو ما جرى الترويج له رسميًا، وإنما إلى انهيارها. وحين عبّر عن موقفه من البيريسترويكا بحدّة ووضوح وصفها بـ "الكارثوسترويكا"، بمعنى أنها ستجرُّ كارثة حقيقية على البلاد ونظامها الاجتماعى. ولعل نبوءة زينوفيِف هذه التى تحققت فعلاً، واحد من البراهين القاطعة على صواب تحليله الشيوعية السوفيتية. ويتضح من هذا المثال مدى الشجاعة التى كان يتحلّى بها زينوفيِف فى الدفاع عن مواقفه العلمية. ويجب أن ندرك أنه كان يسبح بعكس التيار عندما شكّك بالأهداف التى طرحتها البيريسترويكا، وكشف منطقها المناقضَ تمامًا لما طرحته. لقد كنا جميعًا، نحن المثقفين الذين نُسمّى عادة بممثلى البشرية التقدمية، داخل الاتحاد السوفيتى وخارجه، فى حالة من النشوة العارمة والآمال النبيلة. أمّا صوت زينوفيف فكان يصدح خارج هذا السرب. إذ لم يكتف الرجل بتحديد موقفه الجديد، بل راح يعمل جاهداً على تعليل هذا الموقف، والدعوة له بكل جسارة وحميّة. لقد كرّس لهذه الغاية عدداً من مؤلفاته: "الكارثوسترويكا" ١٩٨٨، و"الغورباتشوفية" ١٩٨٨، و"الفتنة" ١٩٩٤، و"التجربة الروسية" ١٩٩٤، و"روسيا ما بعد الشيوعية" ١٩٩٦.

يغلب فى مؤلفات زينوفيف التى تتناول التجربة السوفيتية فهمٌ يلتزم مصلحة معينة. وقد رأى النقاد والرأى العام فى ذلك تغيراً فى موقفه، ولكنه شخصيًا كان يرى أن موقفه من الشيوعية لم يتغير، وإنما الأولويات هى ما تغيّر. وعَدَّ نفسه ناقداً

للشيوعية، لا معادياً لها. بل ورأى فى انهيار الشيوعية خطراً مزدوجاً: أولاً، على روسيا، ليقينه بأن الشيوعية هى الشكل الأمثل للتنظيم الاجتماعى فى روسيا تحديداً، نظراً لخصوصية المادة البشرية التى يمثّلها الشعب الروسى (كان يعبِّر عن موقفه بقوله المأثور: "لقد سدَّدوا على الشيوعية فأصابوا روسيا")؛ وثانيًا، على العالم بأسره، وذلك بسبب انقطاعٍ واحد من الخطين الأهم فى التطور الاجتماعى الذى عرفته البشرية المعاصرة، أى الخط الذى كان يقف فى مواجهة خط الغربوية ويكمّله.

باعتباره باحثًا وإنسانا، كان زينوفيف الذى تلازم، بل امتزج فى حناياه الولاء لروسيا مع الشيوعية الرومنسية، يقف أمام سؤالين ممضّين: ما تلك القوة التى تسمّى الغرب وسحقت الجبروت السوفيتى؟ وما المستقبل الذى تُعِدُّه لروسيا والعالمِ أجمع؟ إن دراسة الغرب المعاصر وظاهرة الغربوية (فى كتابه "الغرب"١٩٩٥، وفى روايته السوسيولوجية ذاتِ الصلة به "وكْرُ البشر العالمى" ١٩٩٧)، أوصلته إلى استنتاج مفاده أن الغرب شهد بعد الحرب العالمية الثانية قيام نظام اجتماعى جديد سمّاه الغربوية، يتّصف – كالشيوعية السوفيتية – بطبيعة كونية (عالمية)، وهو نظام المجتمع الخارق.

لا بد من الإشارة، قبل كل شىء، إلى أن الغرب والغربوية لا يعنيان الشىء نفسه. ذلك أن الغرب موضوع إمبريقى وحيد وفريد من نوعه، واسم يدلّ على شعوب ومجتمعات معينة، هى الشعوب والمجتمعات الأوروبية الغربية بالدرجة الأولى، أى إنكلترا، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. أما الغربوية فهى النظام الاجتماعى الذى تكوّنَ فى هذا الغرب خلال النصف الثانى من القرن العشرين. ويعتقد زينوفيف أن مفهومَى الرأسمالية والديمقراطية اللذين كثيراً ما يُستخدَمان للدلالة على الأساس الاقتصادى والنظام السياسى فى البلدان الغربية، واللذَين يقدِّسهما ويرعاهما الإيديولوجيون فى هذه البلدان، لا يعبِّران عن جوهر العلاقات الاجتماعية السائدة هناك. والحقيقة هى أن الغربوية نظام يضمن وضعًا سياديًا للشرائح "الطفيلية" المتحررة من القيام مباشرة بإنتاج القيم والخِدْمات المادية. ويرتكز هذا النظام من

الناحية الاجتماعية الاقتصادية على العمل الحرّ (البزنس) الذى لا يرتبط حتمًا بالملكية الخاصة، أما من الناحية الاجتماعية السياسية فهو يرتكز على أساليب غير ديمقراطية فى السلطـة، وعلى استخدام الديمقراطية وسيلة للتلاعب بالجماهير، ولستر الطرق غير الديمقراطية الفعلية فى الإدارة. ثم إن الغربوية بوصفها شكلاً للمجتمع الخارق، ومرحلةً نوعية جديدة فى تطور البشرية، تهدف – موضوعيًا وبجوهرها نفسه، وليس فقط بحكم مبادئها الذاتية – إلى ضمان سيادة الغرب فى العالم أجمع، بل وعلى العالم أجمع.

وبكلام أكثر تحديداً، إن المادة البشرية التى ترتكز عليها الغربوية تتصف بالتشديد على الفردية. فالـ "أنا" عند الأفراد أبناء الغربوية تعلو على الـ "نحن". وهم يتّصفون أيضا بقدرة متطوّرة على التنظيم الذاتى. والخلايا الأولية التى يتّحدون فيها، بغضّ النظر عمّا إذا كانت تنشأ بقرار من السلطة أم عفويًا، تتمتع بطابع عقلانى، وظيفى إلى آخر درجة: إنها منقّاة إلى أقصى حدٍّ ممكن من "شوائب" العلاقات التى تقوم على العاطفة والصداقة، وغيرها من العلاقات غير العملية. إن التنظيم الاجتماعى فى المجتمعات الغربية، أى ما يشكل بناها الكبرى (Macro-structures) يتصف بغلبة الجانب العملى المتمثّل بالدرجة الأولى فى الاقتصاد، على الجانب الكومونالى الذى يتجسد أساسًا فى مؤسسة الدولة. على أن الاقتصاد والدولة كليهما يكتسبان صفة نوعية جديدة، وينتقلان إلى مستوى جديد نوعيًا، يسمّيه زينوفيِف المستوى الاقتصادى الخارق، والحكومى الخارق. أمّا المستوى البنيوى الأعلى (super-structural) فى المجتمعات الغربوية، أى علاقاتها بالشعوب والبلدان غير الغربية، فإنه – بتعبير زينوفيِف – توسعىٌ محض. والحديث هنا لا يدور حول تقييم أخلاقى أو حقوقى، بل حول أن الغربوية تجتذب إلى مدارها باقى الشعوب والبلدان الأخرى كافة، كأطرافٍ مختلفة المستويات بالنسبة إلى المركز الغربى.

وإليكم باختصار شديد، وبمصطلحات المؤلف نفسه، جوهر نظريته عن الغربوية. لقد نشأت الغربوية فى خضمِّ الصراع ضد الشيوعية، وحققت سيادتها بعد انتصار

الغرب فى هذا الصراع. على أن هزيمة الشيوعية تفتح أمام الغربوية الطريق للهيمنة على العالم، ولإقامة بنية هرمية للبشرية تجعل الغرب مركزاً مميَّزاً تتوضَّع حوله الشعوب الأخرى على شكل أحزمة اجتماعية أدنى منه مرتبة، ومتصارعةٍ فيما بينها من أجل التقرب منه. وجوهر المسألة هنا لا ينحصر فى السيادة بالمعنى التقليدى، ولا فى مصادرَ جديدةٍ للطاقة، أو فى استغلال الأيدى العاملة الرخيصة..إلخ، بل فى السيطرة على عملية التطور نفسها، وإعطائها طابعًا غربويًا لا مردَّ له. ويرى زينوفيِف أن مفاهيم الغربنة westernisation، والأمْركة، والعولمة هى وصف لعلمية واحدة فى الواقع.

اشتقَّ زينوفيِف مصطلح "الغربوية" من كلمة "الغرب"، على غرار مصطلح "الماركسية" المشتق من اسم ماركس، مثلاً. وبهذا المصطلح القريب نطقًا بالروسية من لفظة "مصيدة"[٣] كأن زينوفيِف يؤكد أن انتصار الغربوية على صعيد العالم قد ينقلب إلى مصيدة حقيقية للبشرية. إن أبحاث زينوفيِف السوسيولوجية تتصف بطابع انتقادى بارز لا يمكن عدّها أبحاثًا بدونه. غير أن النقد ليس عداوة. ويرى كثيرون فى نظرية زينوفيِف حول الغربوية موقفًا معاديًا للغرب، على غرار تفسير تحليله الشيوعية أيضاً على أنه عداء للشيوعية. وكلا الموقفين خاطئان. إذ يتلخَّص جوهر موقفه فى أن الخطر يكمن فى عدم وجود خطوط تطور بديلة، وفى تشييد عالم وحيد القطب. ويذهب زينوفيِف أبعد من ذلك فيرى أن القوى القادرة على التصدى للغربوية وانتشال البشرية من المخاطر المميتة الملازمة لها قد تظهر على الأرجح فى الغرب تحديداً.

وفى خلاصة دراساته حول الشيوعية والغربوية والصراع بينهما، أعطى زينوفيِف لتصوراته السوسيولوجية شكلاً منظماً، وأضاف إليها مفاهيم جديدة عن وكر النمل البشرى، وما قبل المجتمع، والمجتمع، والمجتمع الأعلى Super-Society انظر كتابه "فى

(١) كلمة الغرب بالروسية (زابَد)، والمصيدة (زابَدنيا). – م.

الطريق إلى المجتمع الأعلى" ٢٠٠١). إن أنماط المتحدات البشرية، كالشيوعية والغربوية، تختلف فيما بينها من حيث طابع التنظيم الاجتماعى، ودرجة التكافؤ مع المادة البشرية، وليس من حيث معيار التقدمية. إن سوسيولوجيا زينوفيف لا تعرف أحكامًا قيمية من هذا النوع، وترفض التاريخانية Historism كمبدأ منهجي لمعرفة المجتمع. وينظر زينوفيف إلى انتصار الغربوية على الشيوعية فى الحرب الباردة على أنه هزيمة تاريخية عالمية مُنيَت بها روسيا، وخطرٌ على البشرية جمعاء، ولكن ذلك لا يعنى البتة أنه يَعدّ انتصار الشيوعية السوفيتية وانتشار تأثيرها على العالم بأسره كان الحل الأفضل والمحبَّذ لو تحقَّق. بل هو يعتقد بأن هذا السيناريو لو نجح لكان أسوأ بكثير.

أُعيدت الجنسية لزينوفييف فى العام ١٩٩٠، وبذلك بات بإمكان مواطنيه أن يطَّلعوا على مؤلفاته. وفى العام ١٩٩٩عاد إلى وطنه وأقام فى موسكو، وعمل أستاذًا فى جامعة م. ف. لومونوسوف الحكومية بموسكو، ودرَّس فى مؤسسات جامعية أخرى فى البلاد، واستأنف عمله فى معهد الفلسفة التابع لأكاديمية العلوم الروسية، وشارك مشاركة نشطة فى الحياة الاجتماعية السياسية ككاتب، وخبير، وشخصية اجتماعية مرموقة، وخاصة فى الأوساط ذات التوجهات اليسارية. وقد تأسس فى جامعة موسكو للعلوم الإنسانية مركز للبحث العلمي سُمِّي باسمه. وجرت بمشاركته وحَولَه أحداث مختلفة كبيرة الأهمية من الناحية الاجتماعية (مؤتمرات، معارض، محاضرات...إلخ). فقد اتخذ زينوفيف موقفًا انتقاديًا من النظام الاجتماعى الذى نشأ فى روسيا بعد العام ١٩٩١، وكان يعدُّه كيانًا ثانويًا يمثِّل مزيجًا من الاستعارات الغربية، والموروث السوفيتى، وعناصر الماضى القيصرى (انظر كتابَيه: "إيديولوجيا حزب المستقبل" ٢٠٠٣، و"مفترق الطرق" ٢٠٠٥). وفى هذه السنوات استأنف أيضا اهتمامه بالمسائل الفلسفية الأخلاقية، والفلسفية المنهجية.

فى العام ٢٠٠٣ أعيد إصدار قصتَّيه السوسيولوجيتين "سِرْ إلى الجلجلة" ١٩٨٥، و"عِشْ" ١٩٨٨، وكذلك ملحمتيه: "إنجيلٌ لإيفان" ١٩٨٤، و "دارى هى غربتى" ١٩٨٣،

يعرض زينوفيِف فى هذه الأعمال، وفى سيرته الذاتية بعنوان "اعتراف منشق" (طبعة أخيرة، مزيدة، ٢٠٠٥) برنامجه الأخلاقى المعيارى، الذى سماه تعاليم العيش أو "الزينوفيوغا". ويعتقد زينوفيِف بأن الطريقة العلمية لمعرفة المجتمع تكمن فى التعاطى معه بالموضوعية والحيادية اللتين يدرس بهما خبيرٌ بعالَم الحيوان وكرَ النمل من غير أن يقترح أية مشاريع لترتيبه على نحو أكثر عقلانية. إن تحسين المجتمع بالمعنى الذى طرحته الماركسية وسواها من الإيديولوجيات والطوباويات أمر مستحيل أساساً. يقول زينوفيِف إن الشيوعية مستحيلةٌ بالمعنى الاجتماعى، أى كمجتمعٍ خال من التناحرات الاجتماعية، ولكن ذلك لا يعنى أنها مستحيلة كموقف شخصى. لقد كان يَعدّ المثال الشيوعى أفضل اختراعات البشرية. فالإنسان عاجز عن فعل أى شىء فى مواجهة المجتمع وقوانين الاجتماع البشرى القاسية. ولكن ذلك لا يعنى أنه عاجز عن فعل أى شىء بحياته الشخصية. فهو قادر على فعل شىء، لكن فقط بمقدار ما يقف فى وجه قوانين الاجتماع البشرى، فى وجه اجتماعية الإنسان[٤]، ذلك أنه لا مكان فى فضاء الاجتماع البشرى لحرية الإنسان والأخلاق التى ظهرت: أوّلاً، كأداة لوجود شخصية متفرِّدة؛ وثانياً، خارج حدود الاجتماع البشرى، ويمنأى عن قوانينه. هذه هى المقدمات التى تنبنى عليها نظرية العيش. ويقصد زينوفيِف بالنأى عن الاجتماع البشرى تلك المواجهة النشطة لقوانينه الوحشية. إن نظرية العيش تبيِّن كيف يكون المرء ذاتاً، شخصية، رغم كل شىء، كيف يحقِّق ذلك وسط سفالة الوجود، فى ظروف عربدة الجماعية والكومونالية، "كيف يكون قدِّيساً دون أن يقلع عن ارتكاب الذنوب". إن اجتماعية الإنسان وأخلاقه فى منظور زينوفيِف أمران مترابطان فى تضادهما. فاجتماعيته تجعل الأخلاق نسبية من أجل تسهيل الانتقال من الخير إلى الشر وبالعكس، مستفيدة من هذين المفهومين لخدمة الأنانية الوجودية، وإلا تعذّر عَدّها شكلاً

---

(٤) نستخدم تعبيرَى "الاجتماع البشرى" و "اجتماعية الإنسان" كمرادفين، ترجمة لمفهوم واحد يشير إلى كون الإنسان كائناً اجتماعياً، إلى اجتماعيته. – م.

ونتيجة للنشاط البشرى. إن الأخلاق، كما يفهمها زينوفيف، تعلُّم العيش فى مقطع من الوجود يفقد فيه مفهوما الخير والشر معناهما، فهى موجودة كنفى لاجتماعية الإنسان فى إطار اجتماعيته نفسها، وليس لها أى وجود مادى غير هذا النفى.

قبل أسابيع من وفاته أنجز زينوفيف كتابه الأخير"عامل الفهم" الذى صدر عام ٢٠٠٦، بعد رحيله. وقد أجملَ فى هذا الكتاب خلاصة حياته، وعرض نظرته إلى العالم عبر وحدة الجوانب الفلسفية المنهجية، والمنطقية، والسوسيولوجية، والأخلاقية.

لقد عبَّر زينوفيف عن فهمه العالَمَ فى إبداعاته الشعرية، والتشكيلية أيضًا. فقصائده، فضلاً عن ملحمتيه المذكورتين أعلاه، كثيراً ما تتخلل أعماله النثرية السوسيولوجية. وقد ظلَّ، كفنان تشكيلى، غيرَ مشهور على نطاق واسع، رغم عرض لوحاته فى عدد من المعارض التى أقامها فى موسكو، وجنيف ومدن أخرى، وصدور عدة ألبومات تضمّ أعماله. ولم يبق إلا جزء يسير من لوحاته ورسومه لدى أسرته، أما أغلبها فقد أهداه لأصدقائه ومعارفه، أو ضاع فى أثناء تنقلاته الاضطرارية، وبات مجهول المصير.

لم تصدر حتّى اليوم طبعة لأعمال زينوفيف الكاملة، ولا يزال كثير من محاضراته، ومقالاته، ومداخلاته، ومقابلاته غيرَ مُدرَج فى المراجع الببلوغرافية عنه. وبالرغم من صدور عدة كتب وأعمال مشتركة عن زينوفيف وإبداعاته، بالإضافة إلى عدد كبير من المقالات التحليلية، والكتابات التعريفية والنقدية، تظل الحاجة قائمة إلى دراسة منهجية عميقة نأمل أن تظهر فى المستقبل.

توفِّىَ زينوفيف فى موسكو يوم العاشر من أيار/ مايو عام ٢٠٠٦ . وبناء على وصيته نُثر جزء من رُفاته فوق الأرض التى كانت تقوم عليها يومًا قريته التى اندثرت وأصبحت الآن أثراً بعد عين؛ بينما وُورِىَ الجزءُ الباقى من رُفاته الثرى فى مقبرة نوفوديفيتشى بموسكو. وفى الذكرى الأولى لرحيله أقامت أسرته على قبره نصبًا نُقشت عليه كلمتان للتعريف بشخصيته: "مفكر ومواطن".

موسكو ٢٦/ ١ / ٢٠٠٩

مقدمة الطبعة الروسية بقلم المؤلف

يعرَّف النظام الاجتماعي في البلدان الغربية حتّى الآن بأنه الرأسمالية من حيث أساسه الاقتصادي؛ والديمقراطية من حيث نظامه السياسي. وأعتقد أن هذا التعريف لا ينسجم مع الواقع. على أنني باعتقادي هذا لا أعني أن الغرب لم تعد فيه رأسمالية ولا ديمقراطية (فهما موجودتان فيه وبوفرة)، بل ما أعنيه هو أن النظام الاجتماعي الفعلي في البلدان الغربية لا يمكن اختزاله في الرأسمالية، ولا في الديمقراطية. ذلك أن في الشكل الذي اتَّخذته هاتان الظاهرتان والمكانة التي تشغلانها ما يجعل النظر إليهما وكأنهما الرُّكنان الأساسيّان اللذان يقوم عليهما النظام الاجتماعي الغربي تجاهلاً للجوهر الحقيقي لهذا النظام، واهتداءً بفهمٍ له متحيِّزٍ إيديولوجياً، وباطلٍ في نهاية المطاف.

إنني أطلق على النظام الاجتماعي في البلدان الغربية مصطلح "الغربويَّة Westernism"، دون أن أضمِّن هذه الكلمة أيَّ معنى آخر سوى أنها ليست تسمية للبلدان الغربية عامة، وإنما لنظامها الاجتماعي فقط. أما ماهية هذا النظام فمسألة ينبغي أن يكشف عنها البحث العلمي النزيه.

لقد توصلتُ - نتيجةً تحليلي للغربوية - إلى خلاصات يمكن إيجازها بنقطتين. فمن وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية تسعى الغربويَّة إلى إيجاد أماكن عملٍ ومداخيلَ مضمونةٍ لمن يمارسون أنواعًا من النشاط ليست هي بحدٍّ ذاتها المنتِج المباشر للأشياء والخِدْمات الماديّة. وتسعى الغربوية أيضًا إلى زيادة قوّة العمل الحرّ بوصفه الوسيلة الأكثر فعالية لإرغام الناس على ممارسة العمل وزيادة إنتاجيته. على أن الأعمال الحرّة ليست بالضرورة مرتبطة بالملكية الخاصة. إذ يمكن أن يظل العمل

حراً حتّى عندما لا يبقى فى مجال العمل مالك خاصّ واحد تعود له ملكيةُ المنشأة قانونيًا. وفى المجال الاجتماعى السياسى تسعى الغربوية إلى تشديد الجانب اللاديمقراطى فى نظام السلطة والإدارة، وإلى تقوية دور الدولة، وتأصيل العناصر غير الديمقراطية فى نظام السلطة، وتحويل الديمقراطية إلى وسيلة للتلاعب بالجماهير، وقناع يحجب الجانب الشمولى فيها.

إن تطوّر الغربوية في كلتا هاتين النقطتين، فى هذين المجالَين الأساسيين من مجالات النظام الاجتماعي، يسير فى اتجاه التقريب بين المجتمع الغربي والمجتمع الشيوعي. وكان المنظّرون الغربيون، لا الشيوعيون، هم الذين طرحوا نظرية التحوّل، أى التقارب بين هذين النظامين. وبعد إنزال الهزيمة بالشيوعية فى "الشرق" انطلق الغرب نفسه فى ذلك الاتجاه، وإنْ بطرقه الخاصة التى تصفها الإيديولوجيا والدعاية بأنها طرق ديمقراطية. وكأن الغرب كان يستشيط غضبًا على الروس "المتوحّشين"، ليس بسبب الشيوعية، وإنما لأنهم سبقوه فى هذا المجال وأقاموا شيوعية على الطريقة الروسية، أى بشكل غير صحيح، اعتباطًا، ليس وفق الطريقة الغربية.

سبتمبر ١٩٩٣

عرضٌ مفاجئ

دهشتُ عندما عَرض عليَّ أحد الناشرين الفرنسيين أن أضع كتابًا عن الغرب.

ومصدر دهشتي أن هناك آلافًا من الكتب التي تتحدث عن الغرب، فلمَ إضافة كتاب آخر إلى هذا اليمِّ الزاخر بالكتب؟ لم يسبق لي أبدًا أن قمت بدراسة الغرب دراسة خاصة منهجية. وتجربتي الحياتية في الغرب كانت محدودة جدًا. بالطبع، لقد زرت العديد من البلدان الغربية، والتقيت هناك شتّى ضروب الناس، واستمعت للإذاعات، وشاهدت برامج تلفزيونية، وقرأت الصحف والمجلات والكتب... ولكن ذلك كله كان على نحوٍ عشوائي وعَرَضي، دون أن يكون عندي أيُّ نيّة لجمع المعلومات وتصنيفها بقصد وضع كتاب عن الغرب.

بُحْتُ لجليسي بما جال في خاطري، فقال إنه لم يكن ينتظر منِّي جوابًا آخر غير ما أقول، وأن ما يبغيه مني ليس دليلاً سياحيًا عن بلدان الغرب، ولا كتابًا مدرسيًا، بل تسجيل ما تكوّن لديّ من انطباعات عن الغرب خلال سنوات إقامتي فيه(٥) لأنني إذا ما رتَّبت تلك الانطباعات على نحوٍ ممنهج، قد ينتج عنها كتاب يحظى باهتمام القارئ الغربي. وأضاف أنني، بصفتي مراقبًا محايدًا، أستطيع، فضلاً عن ذلك، أن أسلّط الضوء على ما يتجاهله المراقبون الغربيون في نمط الحياة الغربي، أو أن أقدِّم فهمي لبعض ظاهراته المعروفة، أو سواها. وأنَّ مثل هذه الحالات موجودة في التاريخ. فقد

---

(٥) عبّرت عنها في كتبي: "نحن والغرب" (١٩٨١)، و "لا حرية، ولا مساواة، ولا إخاء" (١٩٨٣)، و"هومو سوفيتيكوس" (١٩٨٢)، و "بارابيلّوم"، و "اعترافات منشق" (١٩٩٠).

رأى ألكسيس دى توكفيل[6]، على سبيل المثال، خلال إقامته القصيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر ممّا كان يراه الأمريكيون أنفسهم، حتّى صار مؤسِّس نظرية الديمقراطية الحديثة فى أوروبا الغربية.

اعترضتُ على ذلك قائلاً إن الديمقراطية التى اكتشفها توكفيل فى أمريكا تعيش انتصاراتها منذ زمن بعيد فى العديد من بلدان العالم. وعددُ من يعرفونها حقَّ المعرفة يقدَّر بالملايين. ثم إنه ليس هناك حاجة لأن أُغرىَ بها أبناء جِلدتى الروس، إذ إنهم تحوَّلوا إلى ضربٍ ضارٍ من التوكفيلية بتصوُّرِهم أن الغرب هو تلك الجنّة الأرضية من الرفاهية والوفرة التى كانت تبشِّرهم بها الإيديولوجيا الشيوعية والقادة الشيوعيون، وأن أية محاولة للحديث عن الغرب من وجهة نظر الحسِّ السليم ستبدو فى نظرهم دعايةً شيوعيةً، أو أنهم سيتجاهلونها عموماً.

استمهلت جليسى ريثما يتسنّى لى التفكيرُ بما عرضه عليَّ. وبعد ذلك كنت كلَّما أمعنت التفكير بالعرض خُيِّل إليَّ أن المهمة أضخمُ مما تبدو، وأن قدراتى على أدائها أكثر ضآلة. حتّى إننى كنت على وشْك الرفض. ولكن الوضع فى روسيا كان قد وصل آنذاك إلى مرحلة أضحت معها جميعُ الاعتبارات فى المقام الثانى. وغدا جليًّا أن وطنى قد مُنيَ بالهزيمة فى "الحرب الباردة" مع الغرب، ووضع قدميه على طريق الاستسلام المشين، وعقد العزم على تبنِّى النماذج الغربية من غير ما تفكير. كانت أسئلةٌ ممضّة عديدة تهبُّ فى وجهى بإلحاح متزايد. فما هذه الظاهرة التى تسمَّى "الغرب"، وكيف تمكَّنتْ من إنزال تلك الضربة القاصمة بدولة عظمى جبّارة دون أن تُطلِق رصاصة واحدة؟ أين يكمن مصدر قوَّتها؟ وما آفاق تطور البشرية، تأسيساً على هذا المآل الذى آلت إليه معركة الغرب التاريخية ضد الشيوعية؟ وهل هذا انتصار حاسم ونهائى حقًّا؟ هل الغرب هو، بالفعل، كما تُصوِّره الدعاية الغربية المزهوّة

---

(6) Alexis de Tocqueville. Democratia en Amerique. 1835.

بنفسها، والدعاية الروسية الموالية للغرب؟ وما الذى تحمله فى واقع الأمر هيمنةُ الغرب العالمية لبقيّة بنى البشر؟ لم يكن بوسعى الفِرار من مواجهة هذا النوع من الأسئلة. فقبِلتُ العرض.

من السخف أن أعكف على دراسة الغرب دراسة منهجية، كما كنت سأفعل لو عزمت على ذلك قبل ثلاثين أو أربعين سنة خلت. لقد بات لزامًا عليَّ الآن، خلال المهلة القصيرة التى مُنِحت لى من أجل إنجاز الكتاب، وفى لجُة قضايا ملحّة لا تؤجَّل، وبإمكانات زهيدة... أن أقدِّم شيئًا لاَ يكون مبعثَ خجلٍ فى ما تبقّى لى من سنوات عمرى. وهنا خطرت ببالى المبادئ المعرفية التى اكتشفتُها لنفسى أيّام صباى، عندما بدأتُ بدراسة المجتمع السوفيتى خفية، بمفردى، وفى ظروف لم تكن تشجِّع أبدًا على ممارسة العلم بجدية.

إننى أورد هنا، على سبيل المثال، اثنين من هذه المبادئ. ينصُّ الأوّل منهما على أن أىَّ كمية من المعلومات، حتّى ولو أُخِذت بشكل عشوائى، لا بدَّ أن تتضمَّن كلَّ ما هو ضرورى لفهم جوهر موضوع البحث الاجتماعى، شريطةَ أن تكون على قَدْر كافٍ من الاتّساع، وعلى صلة بهذا الموضوع. ويقول المبدأ الثانى إن أعمق خفايا ظواهر المجتمع الأساسية ليست مخبَّأة فى مكان ما من أقبية البناء الاجتماعى، ووراءَ كواليس المسرح السياسى، وفى المؤسسات والمكاتب السرية لجبابرة هذا العالم، بل إنها ماثلة أمام الرؤية الشاملة فى ما هو جلىٌّ من وقائع الحياة اليومية. غير أن الناس لا يرونها، وذلك لسببٍ رئيسٍ هو أنهم لا يريدون أن يرووها، ولا أن يعترفوا بأنها شىء جدير بالاهتمام. أمّا المؤلَّفات المثيرة التى تفضح بعض ما يحرّك الحياة الاجتماعية وتاريخ البشرية من دوافعَ سرِّيةٍ وخفيَّة، فإنها لم تقدِّم اكتشافًا علميًا جديًا واحدًا. وهى، على العموم، لا تتضمَّن من الحقيقة ما يتجاوز قدرة الحسِّ السليم على ملاحظته فى شئون الحياة اليومية الشديدة الاعتيادية.

استرشادًا بهذه المبادئ قرَّرتُ أن أواصل استكشاف الغرب على ذلك النحو من العشوائية، كما سبق لى أن كنت أفعل فى الماضى، وأن أركِّز جهودى على تأمل

الظواهر الشائعة التى يستطيع المراقب العادىّ إدراكَها. إن الأسماء، ومصادر المعلومات، والوقائع التى سيجدها القارئ فى كتابى هذا، هى ما طفا على سطح الذاكرة من معارفِ الماضى، أو ما وقع تحت يدى أثناء العمل على إنجاز هذا الكتاب. وهى ليست ذخيرةَ احترافٍ علمية جرَت مراكمتُها على مدى سنوات. وإننى، فى نهاية المطاف، لا أهيب بالقارئ أن يعدّ هذا الكتاب نظرية ناجزة عن المجتمع الغربي؛ فهو لايعدو كونه عرْضًا لتلك المبادئ والأفكار التى كنت سأسترشد بها فيما لو توفَّرت لدىَّ الإمكانات والوقت والنيَّة من أجل بناء مثل هذه النظرية. إنه، بكلمة أخرى، عرْضٌ للطريقة التى فهمتُ بها الغرب.

المعرفة والفهم

أن تعرف شيئًا عن مجتمع ما، وأن تفهم ذلك المجتمع، أمران بعيدان عن أن يكونا متطابقين. إذ يمكن للمرء أن يعرف الكثير من غير أن يفهم إلا القليل. إلا أن عدد من يظنُّون أنفسهم خبراء فى فهم مجتمعهم، بناءً على أنهم يعرفون شيئًا عنه وحسب، أكبرُ ممّا هو فى أىّ مجالٍ آخرَ من مجالات المعرفة. ذلك أنّ كلَّ من يتمتَّع بتجربة حياتية فى مجتمع معيَّنٍ يعدُّ نفسه ضليعًا بمعرفته، ويخيَّل إليه أنه ما من شىء أكثرَ يسرًا من فهم الظواهر التى يراها بعينيه، ويعيش بينها، ويشارك فيها، ويصنعها بنفسه. أمّا من كان منهم يشغل مكانة رفيعة فى المجتمع، ويتمتَّع بإمكانية التعبير عن رأيه فى المواضيع الاجتماعية علانية، فيَعدُّونَ أنفسهم، ويَعدُّهم الآخرون، خبراء فى هذه الأمور من طراز رفيع. وحتّى الممثلون، والرياضيون يطلقون الآراء فى المواضيع الاجتماعية على نحوٍ من العجرفة، وكأنهم محترفون فى دراستها. على أن فهم المجتمع لا يتأتّى آليًا عن طريق التجربة الحياتية فى هذا المجتمع، ومراقبة بعض ظواهره، ولا عن طريق مراكمة معطيات معيَّنة عنه. فالأغلبية الساحقة من الناس يُمضون حياتهم من غير أن يفهموا المجتمع الذى يعيشون فيه، بل وحتّى من غير أن يحاولوا ذلك. هذا ما كان على الدوام، وهذا ما سيكون، ما دامت البشرية على قيد الحياة. والحال، أن مئات الملايين من

البشر يعيشون فى بلدان الغرب، ويتقنون العيش فيها، ويوسعهم أن يحكوا الكثير عنها. ولكننا لو أجرينا اختباراً لمعرفة الكيفية التى يفهمون بها مجتمعهم لأمكننا التحققُ من أن أغلبيتهم الساحقة لا تختلف بشىء فى هذا المجال عن متوحِّشى الماضى السحيق.

صحيح أن ملايين البشر يتعلّمون ويتقنون العيش فى مجتمعاتهم. ولكن إتقانَ العيش فى المجتمع، وإتقانَ فهمه، ليسا أمرين مختلفين وحسب، بل وينفى أحدُهما الآخرَ، بقدْر ما. ذلك أن البارعين فى إتقان العيش فى المجتمع (من وصوليين، ورجال أعمال، وشطّار، ومحتالين) يكونون فى العادة بُلْهاء فى فهمه، بينما يكون من يفهم مجتمعه (وهو أمرٌ نادر الغاية)، كقاعدة عامة، لا يُجيد التكيفَ مع الحياة العملية فى هذا المجتمع.

يتوقّف فهمُ هذا المجتمع أو ذاك على كثير من العوامل، بما فى ذلك المبادئ المنهجية التى يسترشد بها الباحث. وهذه المبادئ هى التى تتحكّم بـ/ وتحدِّد ما يلتفت إليه الباحث بالضبط فى المجتمع الذى يدرسه، وكيف يفسِّر ما يلتفت إليه. على أن الغرب لم يشكُ من نقص فى المذاهب والنظريات الفلسفية العامة، ولا السوسيولوجية العامة. ولكننى، من بين كل ما تسنّى لى معرفتُه حول هذا الموضوع، لا أستطيع أن أوافق إلاّ على بعضٍ من آراء عدد من المؤلفين. علماً بأننى لا أتبنّى أيًا من هذه المذاهب والنظريات تبنّيًا كاملاً.

لقد احترفتُ العملَ سنواتٍ عديدةً فى مجال المنطق ومناهج العلوم، وصغتُ منظورى المنطقيَّ الفلسفى الذى يستطيع القارئ المهتمُّ أن يطّلع عليه من خلال ما نشرته من أعمال[7].

(٧) يجد القارئ أسس منهجية العلوم التى صغتها فى اثنين من كتبى، هما: "أسس النظرية المنطقية للمعارف العلمية" (١٩٦٧)، و"الفيزياء المنطقية" (١٩٧٢)، وغيرهما.

كما قُدِّرَ لي ذات حين أن أطّلع في مجال السوسيولوجيا على أعمال مؤلّفين، منهم أوغست كونت، وف. تينيس، وغ. زيمّل، وإ. دوركهايم، و هـ. سبنسر، وف. باريتو، وم. فيبر، و ت. فيبلِن وكثيرين غيرهم. ومن نافل القول إنني درست نظرية المجتمع الماركسية دراسة وافية.

لقد كنت وما أزال أقدِّر حقَّ التقدير كلاً من هذه النظريات، ولكنْ ليس *إلى* الدرجة التي تجعلني واحداً من أتباع أيٍّ منها. وقد صغتُ لنفسي *"السوسيولوجيا العامة"* التي تخصُّني، وبوسْع القارئ المهتمّ أن يطّلع على ما تتضمَّنه من أفكار ومبادئ في أعمالي السوسيولوجية والأدبية عن *المجتمع الشيوعي*[8].

تناول العديد من المفكِّرين المجتمعَ البشري بوصفه كياناً عضوياً (Organism). إذ يمكن العثور على مثل هذه الفكرة عند فيكو. وقد عمل في روسيا على بلورة فكرةٍ مماثلة كلٌّ من ن. يا. دانيليفسكي، وف. كلوتشيفسكي. وفي القرن العشرين درَس شبنغلر، وبعده توينبي، تاريخَ البشرية كمجموعة من *الكائنات العضوية العملاقة الراقية* التي تمرُّ بمراحل النشأة، والطفولة، والصبا، والنضوج، والازدهار، والانحطاط ، ثم الشيخوخةِ فالموت[9]. كما أن فكرة النظر إلى المجتمع ككيان عضوي (كجسم)، وردت عند أو. بلزاك، ون. فينر، وسواهما. ومضت *الداروينية الاجتماعية* والسوسيولوجيا شوطاً أبعد في هذا المجال، فعمَّمتا القوانين البيولوجية لتشمل الظواهر الاجتماعية (إدوارد ولسون، مثلاً).

---

(٨) مقالاتي السوسيولوجية: "الشيوعية واقعاً" (١٩٨١)، و"قوة الكفر"(١٩٨٦)، و:الغورياتشوفية" (١٩٨٧)، و"أزمة الشيوعية" (١٩٩١)، وكذلك مقالاتي: "بلا أوهام" (١٩٧٩)، و "نحن والغرب"(١٩٨١)، و"لا حرية، لا مساواة، ولا أخوة" (١٩٨٣)، وكذلك في أعمالي الأدبية: *"الأعالي السحيقة"* (١٩٧٦)، و*"المستقبل الوضاء"* (١٩٧٨)، و"البيت الأصفر" (١٩٨٢)، و"على مشارف الجنة" (١٩٧٩).

(٩) معروف أن صاحب "المقدِّمة"، ابنَ خلدون، كان من السبّاقين إلى اكتشاف ملامح هذه النظرية. – م.

حقًّا، إن المجتمع البشرى يشبه فى كثير من ملامحه كياناتٍ بيولوجيةً كالحيوانات والبشر. ولكنْ هل يكفى هذا التشابهُ لكى ننظر إلى المجتمع بوصفه كيانًا حيًّا ؟ إنه سؤال يتعلّق بالمصطلح. إذ يمكننا تعريفُ مصطلح "الكيان العضوى" على نحوٍ يجعل الكائنات الحية الأفراد التى لها حيِّز مكانى، تندرج وحدها دون سواها فى عداد الكيانات العضوية. غير أن بإمكاننا تعريفَ هذا المصطلح على نحوٍ أوسعَ إذا ما أدرجنا فى عِداد الكيانات العضوية كذلك تجمعاتٍ عضويةً بالمعنى الضيِّق للكلمة، كأسراب الطيور، وقطعان الحيوانات، وأوكار النمل. فمن الواضح أن المجتمع لا يندرج فى عداد الكيانات العضوية من النوع الأوّل، بينما يندرج فى عداد كيانات العضوية من النوع الثانى.

وتحاشيًا للتشوش فى المصطلحات، سوف أستعمل عبارة "الكيان العضوى القاعدى" للدلالة على الكيانات العضوية بمعنى الكلمة الضيق الذى ورد أعلاه، وتعبيرَ "الكيان العضوى الاجتماعى" للدلالة عليها بالمعنى الواسع. وهكذا، فإن المجتمع البشرى، وَفْقَ هذا الاستعمال للكلام، هو كيان عضوى اجتماعى يتألف من كيانات عضوية قاعدية بيولوجية هى البشر.

ثمة قوانينُ معيَّنةٌ فيما يخصُّ العلاقة المتبادلة بين الكيان العضوى الاجتماعى بوصفه كلاً متكاملاً، وكياناته العضوية القاعدية، وهذه القوانين هى قوانينُ عضويةِ المادّة. وهنا يسرى مفعول قانونِ تكافؤ الكيانات العضوية القاعدية والكيان العضوى الاجتماعى الذى ينبنى منها. فلا يمكن أن نقيم من البقِّ والصراصير مجتمعًا من النوع والحجم اللذين تمثِّلهما البلدان الغربية. وأكثرُ من ذلك أنه ليس كلُّ مادّة بشرية صالحةً لذلك[١٠].

---

(١٠) تحدثت مَرغريتا بَرانوفا (أبراكسينا) عن دور المادة البشرية فى عمل لها لم ينشر، هو "رسالة إلى زينوفيِف".

لا بدَّ من التفريق بين الكيفية التى ينبنى بها الكيان العضوى الاجتماعى من تلقاء ذاته بفعل قوانين بنائه هو، وطريقة الباحث فى تجزئة هذا الكيان وتصنيف أجزائه بغيةَ تسهيل وصفه. فقليلاً ما نقع على تطابقٍ بين هاتين المسألتين. ذلك أن القصّاب يقوم بتقطيع الذبيحة وتصنيف أجزائها على نحوٍ آخرَ، يختلف عن الطريقة التى تسِم عمل عالِم التشريح، وإنْ كان موقف الاثنين قد يتطابق جزئيًا.

لقد لاحظت فى أغلب ما اطَّلعتُ عليه من أعمال المؤلفين الغربيين، فى مجالات علم الاجتماع وعلم السياسة والاقتصاد، أنهم يجزِّئون المجتمع الغربى وَفْقًا لـ "مبدأ القصَّاب"، وليس وفقًا لمبادئ عالِم التشريح. فليس فى هذا المجتمع عندهم، مثلاً، أجزاء إمبريقية،أى شرائحُ عليا ووسطى ودنيا يحدِّدُها حجمُ المداخيل. على أنه يمكن اقتراح طرق مختلفة لقياس المداخيل، الأمر الذى ينجم عنه تغيّرٌ فى تقسيم الناس إلى شرائحَ أيضًا. ولكنَّ سكّان البلدان الغربية لا يزالون حتّى الآن يقسَّمون، بالدرجة الأولى، إلى شرائحَ وَفْقًا لمبدأ القصّابين "العلميين" على وجه التحديد. بل وتوضَع المقاربة "الطبقية" الماركسية موضِعَ سخريةٍ رغم أنها ليست، بأىّ حال من الأحوال، أسوأَ من المقاربة "الشرائحية".

وخلافًا للكيان العضوىّ البيولوجىّ، ينبنى الكيان العضوى الاجتماعى فى الوقت ذاته ضمن أبعاد عديدة، أىْ أنه متعدِّدُ الأبعاد. غير أنه ليس لـ "أعضائه" و"أنسجته" أشكالٌ واضحة كما هى فى الكيان العضوى البيولوجى. ذلك أن الحدود بينها غيرُ ثابتة، وغيرُ محدّدة. بل هى تتداخل فيما بينها عبر قنوات من شتّى الأنواع. وهذا ما يجعل متعذِّرًا تصنيفُ عناصر الكيان العضوى الاجتماعى تصنيفًا له معيارٌ واحد. إن العديد من حالات سوء الفهم والمصاعب والسجالات فى الأبحاث السوسيولوجية، إنما ينجم فى معظمه عن محاولات النظر إلى الكيان المتحرك، المتعدد الأبعاد بنيويًا كشىء ثابت بدقة بنيويًا، ووحيدِ البعد. فما هو، مثلاً، المجال الاجتماعى الذى نُدرِج سلطة الدولة فيه؟ من الطبيعى أن ندرجها فى المجال السياسى. وهذا صحيح. ولكنَّ الدولة، فى الوقت ذاته، عنصرٌ من عناصر المجال الاجتماعى الاقتصادى. والأمر هنا لا يقتصر

على كونها تؤدّى وظائفَ اقتصاديةً ما، و"تتدخّل فى الاقتصاد" فتثير غضب المنافحين عن المنافسة الحرّة. ذلك أن الاقتصاد، بكلٍّ بساطة، لامعنى له من دون الدولة بوصفها عنصراً مكوِّناً من عناصره. أو فى أىٍّ مجال ندرج إنتاج القيم الروحية؟، إنه يندرج فى وقت واحد فى مجال الاقتصاد، وفى مجال الثقافة، وفى مجال الإيديولوجيا على حدٍّ سواء. ومرة أخرى نجد أن المسألة ليست مجرَّدَ تدخّل من جانب الاقتصاد فى الثقافة. فالثقافة نفسُها تشكّل جزءاً مكوِّناً من أجزاء الاقتصاد. وعلى النحو نفسه تشكّل الإيديولوجيا جزءاً من الثقافة، مثلما أن الثقافة هى مجال للإيديولوجيا ووسيلةٌ لها. والمثال الأكثر مدعاة للعجب فى مجال تعدُّد أبعاد الكيان العضوى الاجتماعى الغربى إنما تجسّده حالة مجال وسائل الإعلام الجماهيرى التى تتقاطع فيها مجالات العمل الحر، وإدارة الدولة، والإيديولوجيا، والدعاية، والمجتمع المدنى.

لقد مرَّت صيرورة الإنسان تاريخيًا عبر تحوُّلِه إلى كائنٍ عاقل بوصفه عضواً فى جماعة بشرية، أى فى أسرة، أو قطيع، أو سرب، أوعشيرة، أو قبيلة. وإلى جانب ذلك كانت تجرى، فى الوقت نفسه، عملية تأثيرٍ من جانب عقل الإنسان على طبيعة الجماعة البشريّة التى مضت تتحوّل تدريجيًا إلى حشدٍ منظَّم من البشر، أى إلى حشد بشرى يشارك عقلُ الإنسان فى ضبطه. وهذا مستوى أرقى بين مستويات تجمّع الكيانات العضوية القاعدية المتجانسة فى كلٍّ واحد، مقارنة بوكر النمل، وخليّة النحل، وسرب الذئاب أو قطيع القرود. وهذا يعنى أن المجتمع البشرى هو، على الأرجح، تنظيمٌ أكثرُ ممّا هو كيانٌ عضوىٌ، نظراً لأن كلمة "تنظيم" تشير إلى ما تتَّصف به عمليةُ تشكُّلِ المجتمع من وعى، بينما كلمة "الكيان العضوى" تشير إلى عفويَّةٍ ما (إلى "مسار طبيعى").

إننى لا أرى ثمّة تناقضًا بين المقاربتَين. فكلٌّ منهما مشروعة، لكنْ فى حدودٍ معيَّنة، ومع بعض التحفُّظات. إن التشريع هو الشكل الأرقى للتنظيم الاجتماعى الذى يبلغه المجتمع ويرسِّخه فى قواعدَ ما. فالمجتمع البشرى الذى يتمتع بمستوى عالٍ من التطور نسبيًا هو كيان عضوى تمَّ تنظيمُه بمساعدة العقل، أو هو منظمةٌ نشأت وَفْق قوانين الطبيعة العضوية.

ما يكوِّن نمط المجتمع هو جملةٌ ثابتةٌ من السِّمات تستمرُّ على امتداد حياة المجتمع كلِّها. على أن أكثر التعاليم أهمية حول نمط المجتمع هى، حسب اعتقادى، تعاليمُ ماركس عن التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية. إلا أننى لا أتبنّى هذه التعاليمَ من ناحية مضمونِها الملموس، علمًا بأن الفكرة المنهجية لتصنيف أنماط الكيانات العضوية الاجتماعية فكرةٌ علمية تمامًا.

لم ولن يشهد تاريخ البشرية مجتمعاتٍ "صافيةً"، أى مجتمعات تتطابق تمام التطابق مع هذا النمط أو ذاك من أنماط المجتمع. ذلك أن المجتمعاتِ التى وُجِدت، والموجودةَ الآن، والتى ستوجَد فى المستقبل هى، كما لاحظ م. فريدمان وأصاب، مجتمعاتٌ خليطة. وهذا يعنى أن بالإمكان أن نجد فيها عناصرَ وخصائصَ مجتمعات من أنماط مختلفة. وهذا أمر جلىٌّ، كما أظنّ. فالمَلَكية الوراثية، مثلاً، هى من علائم المجتمع الإقطاعى، بينما قد نراها فى العديد من البلدان الديمقراطية (الرأسمالية) فى القرن العشرين. كذلك العلاقات السلعية النقدية هى من سِمات المجتمع الرأسمالى، ولكننا نستطيع أن نجدها فى المجتمع الإقطاعى. وأنا أعرض فى هذا الكتاب فهمى لمجتمع النمط الغربى، غيرَ ملتفتٍ إلى تلك "الشوائب" الجانبية، أى أننى أتناوله بشكله "الصِّرْف".

الغـــرب

"الغرب". ما "الغرب"؟ للإجابة عن هذا السؤال لا بدَّ، أوّلاً، من تمييز الغرب بوصفه موضوعًا خاصًا بين كثرة من المواضيع الأخرى. وهذا ما يمكن القيامُ به بإحدى طريقتين مختلفتين، الأولى هى تعداد بلدان محدَّدة يشملها مفهوم "الغرب"، أو تُعَدُّ "غربية". وهذه البلدان هى فرنسا، إيطاليا، إنكلترا، ألمانيا، بلجيكا، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا... ودول كثيرة أخرى يمكن العثورُ على قائمة بأسمائها فى أىِّ دليل أو كتاب مدرسى فى هذا المجال. والطريقة الثانية هى

التعريف الذى يشير إلى ما هناك من سمات تميِّز البلدان التى نَعدُّها غربية، أى الديمقراطيةَ، والمبادرةَ الخاصة، واقتصادَ السوق، والتعددية وغيرَ ذلك.

على أن هاتين الطريقتين، كقاعدة عامّة، تتداخلان، أو على الأقلّ لا تتباينان بوضوح. ويتزايد هذا الأمر يومًا بعد يوم. وثمّة تفسير لذلك. فبعد الحرب العالمية الأولى وثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧، انقسم العالم إلى معسكرين متعاديين، معسكر الرأسمالية ومعسكر الشيوعية (وَفْق الاستخدام الدارج). وكثيراً ما راح الباحثون يطلقون على المعسكر الأوّل اسم "الغرب"، مقرنين هذه الكلمة بالظروف الاجتماعية السياسية فى بلدان أوروبا الغربية، بينما أطلقوا على المعسكر الثانى اسمَ "الشرق"، مع التشديد على النظام الاجتماعى السياسى فى الاتحاد السوفيتى، أى الإمبراطورية الروسية السابقة. وبعد الحرب العالمية الثانية توسَّع المعسكر الاشتراكى وتعزَّز على نحوٍ بات يهدِّد المعسكر الآخر، وغدا الصراع بين المعسكرين أساسَ التاريخ العالمى على امتداد عقودٍ عديدة. وقد اكتسبت كلمة "الغرب" معنى أكثرَ تجريداً، واتَّسع مداها، وأصبحت تعنى تلك البلدانَ التى فيها نظامٌ اجتماعى سياسىٌّ معيَّن، أى ما يسمّى بالبلدان الديمقراطية. واندرج فى عِداد هذه البلدان كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا وغيرها ممًّا هو مشابه لها ولبلدان أوروبا الغربية من وجهة نظر النظام الاجتماعى، والاقتصاد والبناء السياسى. وجرى إدخالُ اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان وغيرِها من البلدان المؤمْركة ضمن هذه "الكثرة" من البلدان. وبعد تدمير الكتلة السوفيتية والاتحاد السوفيتى ذاتِه فى "الحرب الباردة"، أخذ الغرب يُدرِج فى كلمة "الغرب" حتّى بلدان أوروبا الشرقية التى انتقلت للسير على طريق تقليد بلدان الغرب، أى على طريق التغريب. وأصبح استخدام هذه الكلمة أكثر إبهامًا ولَبْسًا.

أعتقد أن تمييز الغرب بواسطة تعريفٍ مجرَّدٍ يسجِّل بعضَ جوانب أو سِماتِ هذه الظاهرة، إنما هو تمييز باطل منهجيًا، ولا يتطابق مع واقع الأشياء. فالغرب ظاهرة إمبريقية، ولا يمكن تمييزه بوصفه كذلك إلا عن طريق وصفٍ مسبَق لجسمه فى حدودٍ

مكانية زمانية معينة، وعلى وجه التحديد عن طريق تعداد بلدان وشعوب محدَّدة تمامًا. أمّا خصائص هذا الموضوع المعطى إمبريقيًا، فسوف يبيِّنها هذا البحث لاحقًا عن طريق قواعد تحليل المواد الإمبريقية تحديداً. وعلى هذا الأساس وحدَه يمكن استخدامُ التعريفات بوصفها خلاصاتٍ موجزةً يُفضى إليها البحث.

إن ما قيل أعلاه لا يخصُّ الغرب وحدَه بصفةٍ عامّة، بل وينطبق على عناصره المكوِّنة، وجوانبه، وتفرُّعاته أيضًا. وممّا يسِم المؤلفاتِ الغربيةَ التى تتناول المواضيع الاجتماعية، هو النزوع إلى إعطاء هذه المواضيع تعريفاتٍ تجريديةً منذ لحظة الانطلاق فى وصفها. ويمكن القول إن ما تتصف به هذه المؤلفات هو الأسلوب التعريفى البيروقراطى فى التفكير. وهذا ما ينجم عنه تعقيد المسائل البسيطة، وتبسيط المسائل المعقدة حقًا. إن البداية الباطلة تتحكم بما يأتى من وصف يظهر، فى الأغلب، كتوليفة كليشهات لفظية مألوفة ومنتظمة بهذا القدْر أو ذاك.

فـرادة الغـــرب

إن الخلط بين الطريقتين المذكورتين أعلاه فى النظر إلى الغرب، كموضوع اهتمام خاص، ينجم عنه إلحاقُ بلدانٍ وشعوبٍ بـ "الغرب" لا لشىء إلا لوجود شبَهٍ ما بينها وبين فرنسا، وإنكلترا، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية،... وغيرِها من البلدان التى يتألّف منها جسم "الغرب" حقًا، أو تسعى للتشبُّه به تحت تأثيرها. على أن هذه البلدان ما هى فى الحقيقة بالنسبة للغرب إلا مجال سيطرةٍ ونفوذ ومصالحَ، مهما بلغت درجةُ تَشَبُّهِها بالغرب.

فالغرب تشكيلة سوسيولوجية بيولوجية محدَّدة تمامًا. وليس بوسع اليابانيين، أوالصينيين، أوالكوريين، أوالبولونيين، أوالتشيك، أوالروس، أوأبناءِ غيرهم من الشعوب، كمواطنين فى بلدانهم توّاقين إلى النماذج الغربية، أن يصبحوا عناصرَ فى جسم الغرب ما لم يغادروا بلدانهم ويندمجوا فى بلدان ذلك الغرب. على أن هذا المطلب ليس بالأمر

اليسير. فثمّة عشراتُ الملايين من الأجانب الذين يعيشون فى بلدان الغرب، ولكنهم يظلّون هناك ظاهرةً غريبة رغم كل شىء. وليس من المستبعَد أن يصبح هؤلاء الوافدون من بلدانٍ غيرِ أوروبية أغلبيةً ساحقةً ذات يوم فى بلدان الغرب تقرِّر مجرى الأحداث فيها. وكما جاء على لسان إحدى شخصياتى الأدبية: "سيصيح المؤذِّنُ من على برج إيفيل بأعلى صوته "اللهُ أكبر". ولكنَّ الغرب لن يكون عندئذ هذا الغربَ الذى أعتزمُ الحديث عنه هنا، وإنما سيكون شيئًا آخر. إن علاقة هذا الغرب (إذا ما احتفظ بهذا الاسم)، أعنى الغربَ الافتراضىَّ، بالغرب الحالىّ ستكون أشبهَ بعلاقة الإمبراطورية التركية ببيزنطة، أو علاقة روما، يوم كانت مكتظّة بالبرابرة وبمَن كانوا من قبلُ عبيداً، بالإمبراطورية الرومانية فى مرحلة ازدهارها.

الغرب ظاهرة فريدة، أى أنه الظاهرة الوحيدة من نوعها فى تاريخ البشرية. أكرِّر وأؤكِّد أنه لم يكن على هذا الكوكب فى الماضى من وجودٍ لظاهرة اجتماعية تُماثل الغرب من حيث صفاته الأكثر جوهرية (سنتحدَّث عنها فيما بعد)، ولا يوجَد الآن، ولن يوجَد فى المستقبل، إذا ما انهار هذا الغرب وغادر مسرح التاريخ. لماذا أؤكِّد هذا الأمر بكلِّ هذه القطعية؟ أوّلاً، لأن كوكبنا ليس على ذلك القدْر من الضخامة، والغربُ موجود، ويشغل حيِّزًا على هذا الكوكب، وهو قادر فى المستقبل المنظور على الاحتفاظ بهذا الحيِّز، وألا يسمح بظهور غربٍ آخرَ إلى جانبه. وثانيًا، لأن اجتماع الظروف التى بفضلها نشأ الغرب تاريخيًا، أمرٌ فريد، لا يتكرَّر. وطبيعى أننا نستطيع، إذا ما نظرنا إلى المسألة بطريقةٍ رياضية مجرَّدة، أن نُقيم "البرهان" على إمكانية اجتماع عددٍ لا يُحصى من الظروف المماثلة مرّة أخرى فى مكانٍ ما من الكون. غير أننى لا أؤمن بمثل هذه البراهين، فهى تقوم على سلسلةٍ كاملة من الأخطاء المنطقية التى لا مجالَ هنا لتحليلها. ولكنْ، حتّى لو سلّمنا بوجود شىء من هذا القبيل فى مكانٍ ما، فإن ذلك لن يكون إلا ظاهرةً من طبيعة سوسيولوجية أخرى، غير الغرب الواقعى، الأرضى الذى نعرفه.

عندما اعتزمت شعوب بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى أن تتشبه بالغرب وتنحو منحاه، تجاهلتْ تماماً حقيقة أن "تغريب" بلدانها لا يمكن أن يكون تحويلاً لها إلى أجزاء من الغرب، أو إلى بلدان غربية، وذلك لسببين أساسيين: الأول يكمن فى أن فرض بعض خصائص الغرب (الديمقراطية، السوق، الخصخصة..إلخ) على هذه الشعوب والبلدان لا يعنى تحولها إلى أجزاء من الغرب، إذ إن الغرب عموماً لا يختزل فى هذه الخصائص. فالغرب ظاهرة هائلة متعددة المناحى، نشأت وترسَّخت عبر قنوات لا عدَّ لها، وعلى مدى العديد من القرون. والسبب الثانى هو أن مكان الغرب ودوره ليسا شاغرين. وسقفُ ما بوسع هذه الشعوب المتغرِّبة أن تأمل به هو أن تقع فى مجال سيطرة الغرب ونفوذه واستعماره، بل وأن تلعب من الأدوار ما يسمح لها به هذا الغرب الوحيد الذى لا يتكرر.

مهما أمعن الروس فى شتم المرحلة الشيوعية من تاريخهم، ومهما اجتهدوا فى تدمير كل ما تم تحقيقه خلال تلك المرحلة، ومهما زحفوا على ركبهم أمام الغرب وداهنوه، ومهما قلَّدوا كلَّ ما هو غربى، ومهما *اقتبسوا من الغرب عيوبه كلَّها*... فإن روسيا، بالرغم من ذلك كله، لن تصبح جزءاً من الغرب. أما المصير الذى ينتظرها فى مجال التغريب فقد تحدث عنه هتلر فى حينه، وأفصح عنه بصراحة ووضوح. طبيعى أنه ما من أحد يتحدث الآن عن ذلك بصوت عالٍ، ولكنهم يسعون للقيام بما قامت به النازية فى جوهر الأمر. ولا بدَّ أن يكون المرء معتوهاً تماماً لكى يتخيل أن أولى الأمر فى الغرب سيذوبون فرحاً إذا ما ظهر فى الأسواق العالمية منافسون جبابرة من روسيا، وأخذوا يزاحمون فيها رجال الأعمال الأمريكيين والأوروبيين الغربيين.

ثمة مؤلفون آخرون[١١]. كتبوا أيضاً عن فرادة الغرب. ولكنهم كانوا *يؤكِّدون* على فرادة الغرب بوصفه ظاهرة اقتصادية واجتماعية سياسية، إيديولوجية وثقافية. وإنى

(١١) على سبيل المثال ، فيرنر زومبارت ، فى كتابه "الرأسمالية المعاصرة"، ١٩٢٦.

لأعتقد أن الحديث عن فرادة الغرب بهذا المعنى خطأ من الناحية المنطقية. فحتّى لو لم يكن في الغرب إلا بلد واحد يتّصف بهذه السمات لكان من العبث أيضا أن نعدّ نظامه الاجتماعي ومواصفاته ظواهر فريدة. ذلك أن الإقطاعية أيضًا "فريدة"، وكذلك الشيوعية وأيّ نظام اجتماعي آخر، بالمعنى الذي نطلق به هذه الصفة على الرأسمالية الغربية. ومن المنطقي والصواب هنا ألا نتحدث عن "الفرادة"، وإنما عن شمولية الرأسمالية، والشيوعية...إلخ، ما دامت قوانين هذه الظواهرالاجتماعية واحدة في كل مكان توجد فيه. فالغرب ليس فريداً إلا بوصفه كيانًا سوسيوبيولوجيًا ملموسًا، أيًا كان نظامه الاجتماعي.

الهُويّة الغربية

إنّ تميز أي تجمعٍ بشري عن محيطه الاجتماعي يفترض وجود أناس كثيرين يعون أنفسهم بوصفهم أعضاء في هذا التجمع، وبصفتهم هذه يميزون أنفسهم عن غيرهم، وهذه هي (الهُوية الداخلية)، فيما جماعة كبيرة من أولئك الناس الآخرين تعي نفسها بوصفها جماعة غريبة بالنسبة للبشر الذين في ذلك التجمع، وتميزهم عن نفسها بوصفهم تحديداً ممثلين لتجمعهم ذاك، وهذه هي (الهُوية الخارجية). لقد بدأت هوية الغرب الخارجية تتشكّل قبل هُويته الداخلية. وقد حدث ذلك في روسيا منذ القرن التاسع عشر. أمّا الهوية الداخلية فلم تبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما وجدت شعوب الغرب نفسها أمام خطر الشيوعية العالمية بزعامة الاتحاد السوفيتي. على أن هذه الهوية الداخلية لم تبلغ حتّى الآن درجة من القوة تجعل الفرنسيين، والإنكليز، والألمان، والطليان، والأمريكان وغيرهم من شعوب البلدان الغربية يعون أنفسهم بوصفهم أناسًا غربيين في المقام الأول، ومواطنين في بلدانهم في المقام الثاني. ومن العسير أن نقول ما إذا كان ذلك سيتحقق ذات يوم. فأنا، عندما أنظر إلى الأمريكان المنتشين بفكرة أنهم هم الأمريكان الذين يحملون للبشرية القيم الأمريكية والنظام الأمريكي العالمي، أو إلى الألمان الذين يخوضون من أجل الهيمنة في أوروبا كفاحًا

على قدر كبير من الخطر على بلدان أوروبا الغربية الأخرى، لا يسعنى فى حال من الأحوال أن أتصور الفرنسيين، والأنكليز، والإسبان وغيرهم من الغربيين يفتخرون بتطلعات الأمريكان العالمية، وبنجاحاتهم على أنها تطلعاتهم ونجاحاتهم الخاصة، الأوروبية المشتركة. فقد كان هتلر على ثقة فى وقت من الأوقات بأن الأمريكان، والإنكليز، والفرنسيين ،ما داموا غربيين أيضًا، مثلهم مثل الألمان، سيكونون عونًا له على سحق الروس.

إن وحدة كيان عملاق، كالغرب، لا تتطلب بتاتًا هوية داخلية تكون عاملاً دائم الفعالية. فقد تظهر هذه الهوية لفترة قصيرة، كعامل سياسى وأيديولوجى دعائى، عندما تقوم البلدان الغربية بأعمال مشتركة، كعمليات إنزال العقاب بليبيا، والعراق أو صربيا. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الإمبراطورية الرومانية المترامية الأطراف لم يكن جميع من فيها من شعوب وفئات سكانية يشعرون بهويتهم الرومانية. وكذلك الأمر بالنسبة للإمبراطورية الروسية، إذ إن عدداً قليلاً من رعاياها كانوا يعون أنفسهم بوصفهم روسًا قبل كل شيء. واللافت، أن أشدّهم حماسة لـ "روسيّتهم" كانوا غرباء تروّسوا، أحسنوا ترتيب أوضاعهم جيداً فى روسيا، وطاب لهم العيش فيها.

المجتمع الغربى

سأطلق هنا عبارة "المجتمع البشرى" ، أو "المجتمع" باختصار، على كل تجمُّع من البشر، يشغل أو يستخدم أرضًا معينة، ويتّصف بشيء من الانغلاق النسبى، يعيد إنتاج نفسه من جيل إلى جيل على مدى زمن طويل بهذا القدر أو ذاك. إن البلدان الأوروبية المعاصرة (الدول القومية)، هى المثال الواضح على المجتمعات البشرية. وعندما أستخدم عبارةَ "المجتمع البشرى" فإن ما أعنيه بالضبط هو هذه البلدان كحالات خاصة.

إن أى مجتمع غربى، باستثناء حالات "منقرضة" من شاكلة موناكو وليختنشتاين، ينقسم داخليًا إلى وحدات أصغر: ولايات، دوائر، مقاطعات، كانتونات. وهذه بدورها تنقسم إلى أجزاء أقل حجمًا، وصولاً إلى أصغر الجماعات المحلية. ومن ناحية أخرى، تتوحد المجتمعات الغربية فى مجموعات، وتشكل بكليتها وحدة من نوع ما. وثمة نزعة قوية نحو اتحادها فى مجتمع متكامل واحد. ولكن المجتمعات الغربية بالمعنى الصارم للكلمة، لا تزال حتّى الآن متمثلة فى البلدان الغربية السيادية المعروفة للجميع، وليس فى أجزاء منها، ولا فى اتحاداتها. ففيها تحديداً تجد خصائص هذه الظاهرة الاجتماعية تعبيرها الأكثر اكتمالاً ودقة. لذلك فإن دراسة هذه البلدان حصراً، هى ما يجب أن يكون نقطة الانطلاق فى دراسة الغرب.

ظاهرة الغـربوية

لا ينحصر استخدام كلمة "الغرب" فى مجرّد الدلالة على ظاهرة فردية، أى على مجموعة بلدان وشعوب محددة تمامًا، بل وتستخدَم هذه الكلمة أيضًا كمفهوم تجريدى، أى للدلالة على جملة من الظواهر لا ترتبط بالضرورة بخصائص بلدان غربية بعينها، وهى خصائص مشتركة بين تلك البلدان. وتستعمل أيضًا فى مثل هذه الحالات كلمات "الديمقراطية"، و"الرأسمالية"، و"التعددية"، و"المجتمع المفتوح"... إلخ. أعتقد أن هذه الكلمات قد تحولت إلى أصنام إيديولوجية دعائية، لا تضىء جوهر المسألة بقدر ما تزيده إبهامًا. سوف أستخدم مصطلح "الغربوية" للدلالة على النمط الاجتماعى فى البلدان الغربية، أى على ما هو مشترك بينها ويعكسه، بهذا الشكل أو ذاك، الاستخدام المجرد المذكور أعلاه لكلمة "الغرب"، وكذلك مجمل كلمات القاموس السياسى، والإيديولوجى، والدعائى. أما كلمة "الغرب" فسوف أُبقى عليها للدلالة على جملة من بلدان وشعوب محددة هى التى يدور حولها الحديث، ولكن بعد إضافة تصويب واحد.

إن الغربوية ظاهرة اجتماعية معقَّدة واحدة، نستطيع أن نرى فيها الرأسمالية، والديمقراطية، والاشتراكية (الشيوعية)، وسوى ذلك من الظواهر المعروفة. غير أنها، بوصفها كلاً من نوع خاص، ليست الرأسمالية، ولا الديمقراطية، ولا الاشتراكية (الشيوعية)، وليست أيًا من صفاتها الأخرى منفردة. والغربوية، من ناحية أخرى، ليست بمجملها إلا صفة وجزءًا من كيانات أكثر اتساعًا هى البلدان الغربية بالتحديد. لقد نشأت الغربوية فى هذه البلدان، وفيها بلغت سن الرشد، وصارت جزءًا من طبيعتها لا يتجزأ. وراحت تلعب فى هذه البلدان دورًا على قدْر من الأهمية جعل تخيل هذه البلدان من دون الغربوية مستحيلاً. وقد انطلقت الغربوية من هذه البلدان لتنتشر فى أرجاء الكرة الأرضية بوصفها بالضبط تغريبًا لباقى البلدان والشعوب الأخرى.

لا تنحصر الغربوية فى كونها جملة كبيرة من الخصائص المشتركة بين البلدان الغربية، وإنما هى كيان كامل من نوع خاص فى جسم هذه البلدان. إنها، بعُجالةٍ، مجتمعٌ من مستوى ثانٍ مقارنة بالمجتمع الموجود فى هذه البلدان منذ غابر الأزمنة. وتتأتّى صعوبة فهم هذه العلاقة بين ظاهرتين اجتماعيتين مختلفتين، من كون الغربوية موجودة فى حيِّز مكانى وزمانى واحد توجد فيه نفسِه شعوب بلدان معينة، ومادّة بشرية واحدة. وفى وقت واحد يشارك مواطنو هذه البلدان فى حياة جماعتهم البشرية ككل، وفى حياة الغربوية أيضًا. وما من تطابق تامٍّ هنا. ذلك أن لشعب كل بلد بحد ذاته تاريخَه الذى لا يختزل بتاريخ الغربوية. وليس كل شىء فى حياة الناس اليوم هو حياتهم بوصفها لبنَة فى صرح الغربوية. ولكن عندما غدت الغربوية ظاهرة مهيمنة فى حياة الشعوب الغربية، حوَّلتها إلى بيئة وأداة لوجودها هى. لقد امتزجت الغربوية مع البلدان الغربية إلى درجة جعلت كلمة "الغرب" لا تعنى مجردَّ عدد معيّن من البلدان، بل تعنى بلدانًا هى تجسيد للغربوية. إن الغربوية فى الواقع هى الغرب المعاصر.

الغرب والحضارة الأوروبية الغربية

الغرب كائن حي. وكل كائن حي، كما هو معروف، يمرّ بمراحل معينة من حياته هي الولادة، والنضج، والانحدار، والشيخوخة، ثم الموت. لقد بلغ الغرب الآن مرحلة النضج. وبالرغم من أنه يقع بين وقت وآخر في أزمات تعطي حُجّة للمذعورين والمعادين كي يتحدّثوا عن انحطاطه ودنوِّ هلاكه، فإنه لم يبلغ بعدُ قمة ازدهاره. لذلك فإن من السخف التكهنَ بحدِّه الزمني، أي بنهايته في المستقبل. ولكن ينبغي تعيين حدِّه الزمني، أي بدايته، في الماضي، نظراً لأهمية ذلك من أجل تحديد وفهم ظاهرة الغرب نفسها.

متى وُلِد الغرب وتشكّل؟، يعودون عادة ببداية تاريخ الغرب إلى مرحلة انحطاط الإمبراطورية الرومانية. وهذه الخرافة هي نتيجة مقاربة معينة للتاريخ يتلخّص جوهرها بما يلي: يؤخذ حيِّزٌ مكاني ما (أوروبا الغربية، مثلاً) ويُدرس ما جرى فيه على مدى زمني معين (مثلاً، منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية وحتّى أيامنا هذه). ثم يخترعون تحقيباً معيناً للأحداث. وتُقيَّم تلك الأحداث من وجهة نظر أهميتها بالنسبة لعصرها وللأحداث التالية. ومن وجهة نظر هذه المقاربة يبدو المسار التاريخي خطاً واحداً للتطور تتخلّله مراحل مختلفة، أو مجرد تعاقب للأحداث التي سبقت اللحظة المعنية في تاريخ الحيِّز الاجتماعي المعني. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يقفز انهيار الإمبراطورية الرومانية إلى الأذهان تلقائياً على أنه بداية الغرب.

إنني أطرح في مواجهة هذه المقاربة مقاربةً أخرى يتلخّص جوهرها بما يلي: يتمّ تحديد ظاهرة اجتماعية ما، وتجري دراستها كظاهرة إمبريقية بما لها من خصائص جوهرية وقوانين داخلية. وانطلاقاً من ذلك يتمّ استبيان جذور تلك الظاهرة في الماضي، وولادتها، وتشكُّلها. ومن وجهة نظر هذه المقاربة لا يكون كل ما جرى في الماضي في الحيِّز المكاني المعني تاريخاً للظاهرة المعنية. وليس كل ما جرى في أوروبا الغربية منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية تاريخاً لما أحدّده مادة لبحثي، أي لظاهرة الغربوية المتجسدة في بلدان الغرب، أو للغرب بوصفه تجسيداً لظاهرة

الغربوية، أو للغرب ككل اجتماعي. إذ يمكن أن نكتشف في الماضي من تاريخ أوروبا الغربية إرهاصاتِ هذه الظاهرة وشروطَها وجذورَها، ولكن ليس هذه الظاهرة نفسها في تحدّدها النوعي.

إن تاريخ البلدان الغربية هو نفسه تاريخ الحضارة الأوروبية الغربية، ولكنه ليس بعدُ تاريخ الغرب كتشكيلة اجتماعية متميزة. إنه واحد من ظروف الغرب التاريخية لا أكثر. لقد أعدَّ تاريخ الحضارة الأوروبية مادّة "بناء" الغرب، إى مادة بشرية محددة، وقيماً مادية وروحية، ومؤسسات اجتماعية، وثقافة، وإيديولوجيا. ولكنّ الغرب، كظاهرة اجتماعية متميزة، يظل تشكيلة فتيّة. إنه لم يظهر إلى الوجود إلا منذ عهد قريب. فمنذ متى دخلت حيِّزَ الاستخدام على نطاق واسع عباراتٌ من نوع "عندنا في الغرب"، "عندهم في الغرب"، "السياسة الغربية"، و"الثقافة الغربية"...إلخ؟ ومنذ متى أخذ الناس كجماعات يحددون هويتهم بوصفهم غربيين، يضعون انتماءهم القومي أو الإثني في مرتبة ثانوية، أو يتجاهلونه عموماً ؟.

لقد نشأت الغربوية وتطورت تاريخيًا وسط مجتمع من نمط آخر. وقد تمثّلت شروطُ نشأتها ونضوجها في عواملَ تكونت تاريخيًا. وهذه العوامل هي سلطة الدولة القوية والمتطورة نسبيًا، ووجود تشريع ما، ونظام نقدي، والاعتراف بالملكية الخاصة للأملاك المنقولة، ووجود أناس يتمتعون بالحرية الشخصية، قادرين في إطار القانون وتحت حماية سلطة الدولة على إنتاج شيء ما وبيعه نقداً، وكذلك وجود فئة من الناس يتمتعون بالحرية الشخصية ويستطيعون استئجار أحرار آخرين، أو العمل بالأجرة عند آخرين.

لقد كان تطور الغربوية يعني تطورَ هذه الشروط ذاتها، وتعزيزَها، وتوسيعَها. على أن هذه الشروط راحت تصبح جزءاً من بنية الغربوية نفسها، وتغدو عناصر لا غنى لها عنها. وبدءاً من اللحظة التي اكتسبت فيها الغربوية ما يكفي من القوة لكي تبدأ كفاحها من أجل السيادة في المجتمع، أخذت تمارس تأثيراً عكسياً على شروطها (على سلطة الدولة، والعلاقات الحقوقية، والنظام النقدي... إلخ)، مرغِمة إياها على التكيف مع

مصالحها هى. وكان ما يسمّى بالثورات البرجوازية مؤشراً على نقطة انعطاف فى التاريخ شهدت "انقلاباً" فى العلاقات بين مكونات العملية التاريخية، وتحديداً عندما غدت شروط الغربوية محكومة هى نفسُها بتلك النزعة التى انتقل موقعها فى بنية المجتمع الغربى من كونها إحدى ظواهر "البناء الفوقى" فى المجتمع الذى كان موجوداً إلى "بنية تحتية" فى المجتمع الجديد.

لم ينشأ المجتمع الغربى فى فراغ، ولا هو موجود فى فضاء منعزل، وإنما فى وسط بشرى متطور، بل وكأرفع مستوى فى تنظيم الكائنات البشرية. إن العلاقة بين الغربوية والوسط البشرى العام تشبه علاقة عالم الحيوان بعالم النبات، وعلاقة أنواع الحيوان الأرقى بالأنواع الأدنى، وعلاقة البشرية بعالم الحيوان. إننى أفترض أن هذا الوسط البشرى العام الموجود فى كل بلد غربى وفى العالم المحيط بالغرب هو معطى موضوعى، وأُهملُ النظر فى هذا الجانب من المسألة.

ما قبْلَ تاريخ الغربوية وتاريخُها

إننى أميِّز بين ما قبل تاريخ الغربوية فى الغرب من جهة، وتاريخ الغرب بوصفه تاريخ الغربوية الناجزة، من جهة أخرى. الحالة الأولى هى ولادة الغربوية، وانتشارها، ونضجها فى أحشاء (فى جسم) المجتمع الذى نشأ، وتكوّن على مدى العديد من القرون فى أوروبا، وبشكل رئيس فى جزئها الذى صار يسمّى فى أواسط القرن العشرين بالغرب. والحالة الثانية هى اكتسابُ الغربوية وضع السيادة فى البلدان الغربية، وبدايةُ تاريخ هذه البلدان على أساس الغربوية. من المستحيل تحديد تاريخ دقيق لبداية هذه المرحلة، لأن هذه العملية بدأت فى أوقات مختلفة فى مختلف أجزاء الكوكب (وليس فقط فى أوروبا الغربية!)، بل وامتدت زمنًا طويلا، وترافقت مع جملة عمليات من نوع آخر. غير أننا نستطع أن نشير إلى معالم تاريخية بارزة تشهد على أن الغرب قد وُلِد وبدأ بالحياة. وهذه المعالم هى ما يسمّى بالثورات البرجوازية فى كلٍّ

من إنكلترا، وفرنسا، وكفاح الهولنديين من أجل الاستقلال عن إسبانيا، وكفاح المستعمرات الأمريكية من أجل الاستقلال عن أوروبا، وظهور "الولايات المتحدة الأمريكية" إلى الوجود.

لقد تشكلت الغربوية على نحو متفاوت، عبر مسارات مختلفة، وعلى مدى زمني طويل. وكذلك كان تجلّيها الواضحُ إلى حدٍّ ما على حلبة التاريخ لغيرها أو لنفسها. ولو كان هناك حاجة لاختيار تواريخ رسمية للاحتفال بيوبيلها، لاخترت إلى جانب ١٤تموز/ يوليو ١٧٨٩ في فرنسا، مثلاً، تواريخ أخرى، وهي ٢٦ آب/أغسطس ١٧٨٩ تاريخ إقرارالجمعية التأسيسية "إعلان حقوق الإنسان والمواطن"، و٦ كانون الثاني/ يناير ١٨٠٠ تاريخ تأسيس البنك الفرنسي، و٢١ آذار/مارس ١٨٠٤ عندما أُقرَّ تطبيق "القانون المدني" (قانون نابليون"). فقد بينت هذه الأحداث على نحو جلي أن الغربوية بلغت درجة من النضج تؤهِّلها لكي "تخرج إلى النور". كما شكلت هذه الأحداث شروطاً مهمة لكي تبدأ الغربوية بإخضاع هذا العالم.

ربَّ معترض يقول إن ما اعتبره مَعْلمًا لبداية تاريخ الغرب ما هو إلا مَعلَم لمرحلة جديدة في تاريخ أوروبا الغربية، هي المرحلة الرأسمالية (البرجوازية) تحديداً. ولكن سقوط الإمبراطورية الرومانية، لن يكون، في هذه الحالة، بداية ظاهرة اجتماعية ما، بل مجرد مرحلة جديدة في تاريخ البشرية المجردة إيّاها. إن هذه المقاربة تُسقط أهمَّ عنصر من عناصر تاريخ البشرية، ألا وهو ظهور مختلف الكائنات البيو – اجتماعية الحية وخروجها من إطار حياة البشرية المشترك إلى أنماط خاصة من الحياة الاجتماعية. وبهذه الطريقة يصبح تاريخ الإنسان مجرد مرحلة في تاريخ عالم الحيوان، وتاريخ الحيوان مرحلة في عالم العضويات الحية عموماً.

إن ما أسميه الـ "غرب"، من وجهة نظر مقاربتي، ليس مجرد مرحلة في تاريخ أوروبا الغربية، بل هو شيء آخر. إنه نوعية جديدة في تاريخ البشرية، ظاهرة اجتماعية جديدة لها مراحل نشوئها، وارتقائها الخاصةُ بها. كما أن من الخطأ حصر جوهر الغرب (وإن يكن مرحلة جديدة في تاريخ البلدان الغربية) في الرأسمالية. لقد لعبت

الرأسمالية دورها في نشأة الغرب، وكانت إحدى مقدِّماته. ولكن نشأة الغرب كانت ظاهرة أكثر اتساعًا وتعقيداً من مجرد وصول البرجوازية إلى السلطة.

لقد تشكلت في الحقبة التي تهمُّنا تجمُّعات بشرية سيادية كبيرة عُرفت بـ "الدول القومية" (كلمة "دولة" هنا لا تستخدم بمعنى منظومة أجهزة السلطة، بل كمرادف لكلمة "بلاد"). وهذه الدول هي فرنسا، وإنكلترا (بريطانيا)، وهولندا، وبلجيكا، وإيطاليا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، وكثير غيرها. وبغضٍّ النظر عن تنوع هذه البلدان، والعلاقات غير السلمية فيما بينها، فقد تشكل فيها ما أتاح اعتبارَها بلدانًا من النمط الغربي، أو بلدانًا غربية، أي أن الغربوية تشكلت فيها كظاهرة من نوع خاص. لقد غدت هذه الغربوية أهمّ شرط من شروط تشكيل "الدول القومية". مع ذلك، كانت هذه الدول الإطارَ الوحيد الذي تطورت داخله الغربوية إلى درجة السيطرة على المجتمع بكامله، وصارت بِناءه التحتي، أي أنها حددت نمط النظام الاجتماعي ذاته في تلك الدول.

وقد كانت هذه الحقبة من تاريخ الغرب تاريخًا "للدول القومية" التي يتألّف منها، وللعلاقات فيما بينها. ولايجوز أن نعدّ مصادفةً حقيقةَ أن الغرب نشأ بوصفه مجموعة كبيرة من البلدان التي يسود فيها نمط اجتماعي واحد. وبصرف النظر عن العداء المتبادل، وإشعالِه الحروبَ بين تلك البلدان، فإن ظاهرة الغربوية لم تتمكن من البقاء على قيد الحياة تاريخيًا إلا بفضل تعدد تلك الدول. وإلا لظلّت الغربوية ظاهرة ثانوية بين جملة ظواهر من نوع آخر، أو لقُضيَ عليها تمامًا. غير أن الغربوية احتلت مكانًا لها تحت الشمس في العديد من بلدان الكرة الأرضية، كجبهة عريضة واحدة.

وتشكل خلال هذه الحقبة في البلدان الغربية نمطها الاجتماعي، ونظامها السياسي، واقتصادها، وثقافتها، وإيديولوجيتها، أي مختلف جوانب الغربوية التي تطورت إلى مستوى مجتمعات كاملة واحدة. وسوف أتطرق أدناه، بشكل خاص، إلى جميع هذه الجوانب. أما هنا فأشير إلى أن تشابه البلدان الغربية في هذه الجوانب كلها لم يكن نتيجة التأثير المتبادل فيما بينها بقدْر ما كان نتيجة القوانين الداخلية

المقترنة بالغربوية ذاتها. صحيح أنه لا يجوز نفى التأثير المتبادل، فقد لعب دوره، إلا أنه لا يجوز تضخيمه أيضًا، لكى لا نقلّل من شأن أعمق أسس هذه الظواهر. لقد أصبح من المتعذر الآن أن نحدد زمن وحجم ما جرى من تأثير متبادل بين البلدان الغربية، وزمنَ توافقِ مسارات التطور المستقلة التى لم يكن مفهومًا أنها نتيجة التأثير المتبادل إلا مصادفة أو بعد فوات الأوان. بل وما من حاجة لذلك التحديد، فقد فعل التاريخ فعله على هذا النحو أو ذاك، ولا يبقى لنا إلا أن نسجّل تشابه المسارات فى مختلف أرجاء العالم.

وقد تكشّف فى هذه الحقبة بشكل جلىٍّ أن الغربوية تمثل مستوى جديدًا فى تطور البشرية، أو بكلام أكثر دقة، هى التشكيل الاجتماعى الذى يقتضى وجودَ شريحة بشرية أدنى منه، كشرط لوجوده ذاته. وهذا ما تجلّى فى أن جميع البلدان الغربية قامت ببناء إمبراطوريات عالمية تحت سيادتها، أو حاولت القيام بذلك، أو حاولت السيطرة على أراضى جيرانها. وأهم إمبراطورية من هذا النوع هى الإمبراطورية البريطانية التى كانت رائدة فى تطوير الغربوية. ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة. ثم إن أهم محاولات لإقامة إمبراطوريات فى إطار أوروبا هى حروب نابليون التوسعية أوائل القرن التاسع عشر، وحروب هتلر أواسط القرن العشرين. ويستخدم مصطلح "الإمبريالية" فى الأدبيات النقدية عادةً للإشارة إلى هذا الجانب من تاريخ البلدان الغربية. لقد اكتسب هذا المصطلح معنى سلبيًا للغاية. وهو، فضلاً عن ذلك، يخفى خلطًا بين ظواهر مختلفة، وهو على وجه التحديد خلطٌ بين السعى لإقامة إمبراطوريات لأسباب ودوافع لا علاقة لها البتة بالغربوية (الإمبراطورية الرومانية، بيزنطة، الإمبراطورية النمساوية الهنغارية...إلخ) من جهة، وطموح ظاهرة الغربوية باتجاه هيكلة البشرية "أفقيًا"، وترسيخ نفسها كظاهرة اجتماعية أرقى مستوى، من جهة أخرى.

واتضح فى هذه الحقبة أيضًا نزوع البلدان الغربية إلى الاتحاد، ما تجلّى فى إقامة تحالفات من شتى الأنواع، وفى نزوعها، بشكل رئيس، لتحقيق أهداف عسكرية

وتجارية. ومن هذه التحالفات (حلف أنتانتا) في الحرب العالمية الأولى، وكذلك بلدان الحلف الهتلري وبلدان الحلف المعادي لهتلر في الحرب العالمية الثانية.

وفي القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الغرب. فقد بلغ المجتمع الغربي درجة النضج الاجتماعي، وصار مجتمع النزعة الغربية الشاملة. ثم أحرز الغرب أكبر انتصار في تاريخه على عدوه التاريخي (العالم الشيوعي)، واتَّضحت استراتيجيته إزاء بقية العالم. وبدأ تكامل حثيث بين البلدان الغربية في إطار كلٍ اجتماعي واحد. وظهر نزوع قوي نحو إقامة مجتمع كوني على أساس الغربوية وبزعامة الغرب. لقد تكوّن فهمي للغرب، وفْقًا لعرضه هنا، على أساس متابعتي الغربَ في المظهرالذي اتخذه في هذه الحقبة.

مصادر الغربوية وجوانبها الأساسية

سيكون من الخطأ الاكتفاء في استدلالنا على الغربوية بمصدرٍ واحد بعينه، لأنها تشكلت وفق خطوط عديدة، ونشأت من مصادر مختلفة خلقت بتداخلها وتضافرها سيلاً تاريخيًا عارمًا واحدًا حطَّم في طريقه كلّ الحواجز، وجرف حُطامَها معه. وهذه المصادر مختلفة النوعية، لا بمعنى درجة أهميتها، بل بمعنى نمط الدور الذي لعبته.

ثمة في الغرب، وفي بلدان أخرى أيضًا، قناعة مفادها أن المجتمع الغربي مَدين بكل إنجازاته الإيجابية للملكية الخاصة وللرأسمالية. ومن ناحية أخرى، لا تزال حيّةً حتّى اليوم قناعةٌ مناقضة، سيطرت في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين على عقول العديد من ملايين البشر في الكرة الأرضية، ومفادها أن المُلكية الخاصة والرأسمالية هما مصدر جميع الشرور. وهذه القناعة الثانية نافست القناعة الأولى بنجاح على مدى قرن كامل، ولم يتراجع تأثيرها إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، إلى أن كاد يخمد عند نهاية هذا القرن.

أؤكد أن القناعتين كلتيهما باطلتان. وأنا لا أنفي دور الرأسمالية في تاريخ الغرب وبنيته، ولكنني أؤكد أن ثمة ما هو أكثر عمقًا واتساعًا في المجتمع الغربي، ثمة ما هو أساس الرأسمالية ذاتها. وهذا الشيء هو الغربوية. فقد سادت الرأسمالية المجتمع عندما تطورت على قاعدة الغربوية، ثمّ أخضعت ظاهرة الغربوية ذاتها بعد أن غدت هي عنصرًا عضويًا من عناصر الغربوية. وحين بلغت الرأسمالية ذروة تطورها عادت إلى أصلها وهي في مستوى أرقى بعد أن تحوّلت إلى الغربوية كما هي.

يمكننا أن نميز جانبين في حياة كل شخص بالغ، قادرٍ على العمل، أو في حياة مجموعة أشخاص من هذا النوع، وفي حياة المجتمع ككل. وهذا الجانبان هما الجانب العملي، والجانب الجماعي. ففي الجانب العملي، الأوّل، يتصرف البشر، وينخرطون في علاقات مع بعضهم البعض، تبعًا لما يجب عليهم أن يمارسوه من عمل ضروري لهم من أجل الحصول على وسائلَ تلبّي حاجاتهم الحياتية. إن العمل الأهمّ في المجتمع هو خلق القيم المادية وتداولها. غير أن العمل يمكن أن يكون أيضًا خلْق قيم ثقافية، وتقديم خِدْمات، وخلْقَ وسائل ترفيه. وفي الجانب الجماعي نجد الناس مضطرّين للقيام بأفعال، والانخراطِ في علاقات متبادلة تخضع لحقيقة واحدة هي أن عددهم كبير جدًا، وهم مرغمون على العيش المشترك معًا جيلاً بعد جيل.

إن هذين الجانبين على علاقة وثيقة فيما بينهما، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر إلا من باب التجريد. ومع ذلك فهما مختلفان. ولكي نتصور الجانب العملي كما هو، خلافًا للجانب الجماعي، يتعين علينا أن نمعن النظر في تلك الحالات التي لا يؤثر فيها على تصرفات الناس وسلوكهم أيُّ شيء آخر سوى مصالح العمل. وهذه الحالات مألوفة وبادية للعيان. أما تصور الجانب الجماعي في شكله "الصِرف" فيتطلّب منّا أن نمعن النظر في تلك الحالات التي يتعمّد فيها الناس القيام بأفعال تمسّ مصالح أناس آخرين وتؤثر على مواقعهم في الحياة. وكمثال على التباين في المجتمع الغربي المتطور المعاصر، يمكن أن نأخذ التباين بين مؤسسات إنتاج موادّ الاستهلاك من ناحية، ومؤسسات السلطة، من ناحية أخرى.

قد يكون دور هذين الجانبين فى حياة الناس مختلفًا من حيث الأهمية. ويحدث أن يسود أحدهما، فيُخضع الآخر، وربما يخمده. بل إن هذه السيادة قد تكون نمطًا مألوفًا فى حياة الناس. إننى أؤكد أن تباين هذين الجانبين بالذات، والعلاقات الثابتة بينهما، وسيادة هذا أو ذاك منهما، في جميع جوانب حياة الناس هو ما يشكل الأساس الأعمق للاختلاف بين نمط المجتمع الغربى وذاك النمط الذى تطور فى الاتحاد السوفيتى بعد ثورة ١٩١٧، وفى عدد من البلدان الأخرى (الصين، فيتنام، بلدان أوروبا الشرقية حتّى ثمانينيات القرن الماضى)، والذى أسمّيه بالنمط الشيوعى. وإننى أمتنع عن استخدام صفة "الرأسمالى" فى ما يتعلق بنمط المجتمع الغربى للأسباب التى سبق وتحدثت عنها أعلاه.

لكل من الجانبين، موضعِ بحثنا، قواعده العامة. والأساسى من هذه القواعد بسيط ، يعرفه الجميع إلى حدٍّ ما، أو يعرفه – على الأقل – جزء كبير من أعضاء المجتمع. ولو لم يكن الأمر على هذا النحو لكانت الحياة الاجتماعية مستحيلة عمومًا، ولَمَا كان بمقدور الناس أن يمارسوا الأعمال التى تضمن لهم كل ما هو ضرورى للحياة، ولما استطاعوا الاتحاد فى مجموعات أكبر، وفى مجتمعات كاملة. أما القواعد الأكثر تعقيدًا فتصوغها مجموعات صغيرة من المنشغلين بهذا العمل تخصيصًا، وتفرضُها على بقية الناس كافّة، ويرسّخها أيضًا أناس من فئة خاصة. فالناس يعيشون واقعيًا فى مجتمعهم وفق هذه القواعد ويعونها بالضرورة.

ولكن وعى هذه القواعد والتمكن منها عمليًا ليسا كافيين لوعيها كقواعد تعبِّر عن قوانين اجتماعية. إن الوضع هنا شبيه بواقع كون الناس يتعلمون مراعاة قوانين الطبيعة دون أن يكون لديهم أىُّ مفهوم عنها. وهنا يلعب الوعى دور أداة لاكتساب مهارات السلوك، ولكنْ ليس دور أداة لإدراك قوانين الوجود الموضوعية الكامنة فى صلب هذه المهارات.

أما ثالث مصادر الغربوية وجوانبها فهو العامل البشرى. وقبل الشروع بالبحث التفصيلى فى ما أشرنا إليه من تلك المصادر والجوانب، سأتحدث باختصار عن كل منها بشكل عام.

الجانب العملى

نبتت بذور الغربوية أو خلاياها الأولية أولَ ما نبتت فى الجانب الأوّل (العملى) تحديداً.

وتمثّل ذلك فى البداية ببعض الأفراد والمجموعات التى تقوم بوظائفها بشكلٍ رئيسٍ ليس وفق قوانين الروح الجماعية، وإنما وفق قوانين العمل. ومن الطبيعى هنا أن تكون الغلبة لمن يقوم بالعمل وينظّمه على نحو أفضل. وقد ظهرت هذه المجموعات بأعداد كبيرة فى مختلف البقاع من كرتنا الأرضية، وبشكلٍ رئيس فى أوروبا الغربية. وبدأت هذه المجموعات مساراً طويلاً على طريق الصراع من أجل البقاء، واصطفاء من هو أكثر أهلية للحياة. وبالتوازى مع ذلك بدأ اصطفاء وتشجيع الصفات الإنسانية التى يتمتع بها من كانت أفعالهم أكثر فائدة وجدوى لتلك المجموعات. وفى هذه المجموعات ذاتها بدأ يتبلور موقف محدد إزاء هذه الصفات وحامليها، موقف جعل جميع المشاركين فى هذا العمل نواة لولادة شعب يتمتع بهذه الصفات. وراح يزداد عدد المجموعات من هذا النوع. كما ازدادت أحجامها، وتمايزت. وأخذت المجموعات الصغيرة تتكتّل فى مجموعات أكثر تعقيداً. وأخذ يشتدّ دورها فى المجتمع، وينمو تأثيرها على المحيط. ثم تسرّبت إليها مؤثرات خارجية، مثلما تسربت هى بدورها إلى الخارج. وباختصار، شرعت تدور عملية تاريخية بالغة التعقيد مصحوبة بجميع الصيغ والاحتمالات الممكنة منطقياً.

وقد شكلت الخلايا الأُسَرية مجموعات الانطلاق الطبيعية لهذا النمط موضعِ بحثنا، فاتحدت فى تعاونيات راحت بدورها تشكل مجموعات أكثر أو أقلّ عدداً، أى أحياءً بكاملها، وجماعات (كومونات)، ومدناً، ومناطق بكاملها. لم تكن هذه

الجماعات تمارس أعمالاً اعتباطية من أى نوع، بل أعمالاً مميّزة تتطلب مقدرة عالية المستوى نسبيًا، وكفاءة ذهنية، ومؤهلات... كانت أعمالاً لا يستطيع أن يضطلع بها إلا مهَرة قليلو العدد نسبيًا. فالمؤسسون الحقيقيون للمجتمع الغربى الصناعى عالى التطور هم الكادحون المهرة المجهولون، وليس أصحاب الكنوز المكدّسة، والمرابون، والمضاربون. وللحقيقة، فإن وضع الناس فى المجتمع تغير مع مرور الزمن، بفعل قوة القانون العام للتطور الذى بموجبه يقوم التافهون والطفيليون باستغلال ثمار جهود الكادحين الروّاد.

بودّى أن ألفت الانتباه بشكل خاص إلى بعض سمات هذه العملية موضع بحثنا؛ وأوّل تلك السمات هو أن المجموعات المذكورة لم تظهر بمعزل عن المجتمع على شاكلة قبائل البدائيين، وإنما فى متَّحَدات كانت قد بلغت درجة كافية من التطور ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن الغربوية ولدت فى بيئة بشرية كانت منذ البداية ظاهرة ثانوية، ظاهرة يمكن القول إنها أرقى مستوى بالمقارنة مع ما كان قبلها. على أن صفتها الثانوية هذه لم تكن ملحوظة فى البداية، ولم يكن ظاهرًا أنها أعلى مستوى بين كل ما هو حىّ. ولم يغدُ ذلك واضحًا إلا بعد قرون عديدة. ثمة قانون اجتماعى عام يقول: "إن كل ما هو عظيم حقًا يظهر على حلبة التاريخ من غير ما ضجيج فى بداية الأمر". وعلى هذا النحو ظهر الإنسان نفسه، كما يقول غيّار دى شاردان. فعندما نشأ لم يكن يخطر على بال أحد أن هذا المخلوق الحَرِك سيكون الإكليل الذى يتوِّج عملية الخلق. وعندما غدا الإنسان ما هو عليه لم يعد بوسع أحد تقصّى نهايات جذوره التى كانت ضاربة فى عالم الحيوان فى الماضى. ومع مرور الزمن مضت هذه العملية عميقًا نحو الطبقة الأدنى فى تاريخ البشرية، لتشمل أشكال النشاط الاستثنائية، بل والمألوفة أيضا، وتغدو نموذجًا عامًا. ومع ذلك ظلت "نقطة نموّ" الظاهرة الاجتماعية الجديدة تشكل رأس السهم المنطلِق نحو المستقبل.

وتكمن السمة الثانية لهذه العملية فى أن الناس الذين أصبحوا أحرارًا من الناحية الاجتماعية بفضل هذه الظروف أو تلك، أى أولئك الذين لم يكونوا مثقّلين

بالعلاقات الإقطاعية فى تلك الأزمان، هم الذين غدوا حَمَلة هذا التوجّه الغربى الجديد. لقد كانوا أحراراً بمعنى الحرية التى اكتسبها الناس، فيما بعد، بموجب القانون. فلا ينبغى أن نطبّق على الماضى مفهوم الحرية الشخصية بمعناه فى الغربوية. آنذاك لم يكن الناس أحراراً إلا بالقدْر الذى يكفى لإقامة مجموعات عمل غير إقطاعية، لا أكثر من ذلك. ولكن هذا كان كافيًا للبداية. ولم تتطوّر الغربوية بوصفها تعديلاً لعلاقات الناس الإقطاعية، ولا داخل هذه العلاقات، بل خارجها، وبالرغم عنها، وإن كان ذلك التطور يجرى فى حيّز اجتماعى واحد معها، وإنما إلى جانبها. لقد نمت الغربوية فى أزمنة المجتمع الإقطاعى، فى أماكن حرّة (نسبيًا طبعاً). وقد حطّمت العلاقات الإقطاعية وأزاحتها. وحين اشتد عودها هضمت تلك العلاقات وتمثّلتها على طريقتها. ولكن الغربوية منذ نشأتها لم تكن إقطاعية.

والسمة الثالثة لهذه العملية هى أنها جرت بالتوافق مع القوانين الاجتماعية الموضوعية، وبالدرجة الأولى، وفق قوانين تنظيم العمل وإنجازه. سأورد بضعة أمثلة على هذا النوع من القوانين. إن نتيجة العمل يجب أن تلبّى حاجة من حاجات الناس، أى أن العمل يجب أن يكون نافعًا اجتماعيًا، ويجب أن ينجَز بالتوافق مع خصائص المواد المشاركة فيه، وإلا فإنه لن يصيب نجاحًا. ثم إن كل عمل يتطلّب مستوى مناسبًا من الكفاءة، وهذا يعنى أنه لا بد من تعلم العمل. كما أن نفقات العمل يجب أن تتناسب مع قيمة نتائجه. والمبدأ الأساسى فى هذا المجال هو: "أفضل نتيجة بأقل كلفة". لقد عبّرت الحكمة الشعبية عن هذه القواعد فى ما لاحصر له من الأمثال والعِبر، من قبيل: "المسألة لا تستحقّ (أو تستحقّ) التعب"، " ما تزرع تحصد"، "يهرف بما لا يعرف"، "من كبّر ما ضرب"، "اعطِ خبزك للخبّاز"... و يمكننا العثور فى الأدبيات العلمية على مبادئ العمل العامة التى ما هى فى الحقيقة إلا بديهيات حياتية سُجِّلت بمصطلحات احترافية.

إن قانون جدوى العمل المذكورّ أعلاه ("أفضلُ نتيجة بأقلِّ كلفة") طبيعى وواضح للعيان من تلقاء ذاته. وهو لا يحتاج إلى أى تعليل، بل على العكس، هو نفسه أساس

القواعد الأكثر ملموسية في حياة الناس العملية في المجتمع الغربي. وهو أعمق أساس لتقدم وسائل الإنتاج وإنتاجية العمل.

لقد كان هذا القانون ساري المفعول، بصرف النظر عن وجود المنافسة أو عدم وجودها. فالمنافسة عمومًا ظاهرة متأخِّرة، رأسمالية. أما في البداية فلم يكن ثمة أية منافسة. كل ما كان هناك هو الحاجة لمواد من نوع خاص فقط ، وكان من يلبّي هذه الحاجةَ هم أسلافُ المجتمع الغربي. وكان ثمة طلب على هذه المواد يتزايد أحيانًا تحت تأثير الإنتاج ذاته. على أن تزايد الطلب حفّز نموّ الإنتاج وفق القانون المشار إليه. أما المنافسة التي ظهرت فيما بعد فلم تكن أكثر من تعزيز لمفعول هذا القانون، لكنها لم تخلقه. إن تزايد عدد المنتجين المتنافسين شدّد، من ناحيةٍ، النزوع إلى تزايد إنتاجية العمل، وأعاق، من ناحية أخرى، هذا التزايد؛ فقد كان المتنافسون يحاولون وضع العراقيل بعضهم في طريق بعض. على أن هذا القانون الوقائي (كما أسمِّيه أنا) لا يزال ساري المفعول حتّى الآن.

والسمة الرابعة هي أن تهيئة الناس في إطار الغربوية جرت، بالطبع، تبعًا لمصالح العمل بالدرجة الأولى، ووفق قواعد الجانب العملي، لا الجماعي، وتحديداً وفق طبيعة المشاركة في العمل ودرجة أهميتها. ولذلك بات صاحب العمل ومنظِّمُه (أي سلف المالك صاحبِ المشروع الخاص) الشخصيةَ الرئيسة هنا. ومرة أخرى فإن مفهوم المُلكية الحقوقي الذي كان سائدًا في أزمنة متأخرة لا يجوز تطبيقُه هنا على المالك المعروف قبل هذه الظاهرة التي يحسُن بنا أن نستخدم بشأنها مفهوم الحيازة. كما أن من الخطأ أيضا تطبيقَ مفهوم البروليتاريا (أي العمال المأجورين المحرومين من الملكية) على المشاركين في العمل ضمن الخلايا الجنينية في الغربوية، الذين كانوا في موقع الخاضع لمالك العمل ومن يقوم بتنظيمه. إذ أمكن أن يكون هؤلاء بالقدْر نفسه أحراراً من التبعية الإقطاعية، ولكنهم أعضاء في أسرة، أو أقرباء، أو جيران، أو أُناس عَرَضيون انضمّوا إلى ("التصقوا بـ") أُسَر ربّ العمل.

لقد أعطت قوانين العمل الأفضليةَ لمادّة بشرية من نوع خاص، بينما تكفّل الزمن بإنجاز عملية الاصطفاء المناسبة. وسوف أتحدَّث في هذا الموضوع بشكل خاص فيما بعد. أما هنا فأشير إلى أن قوانين العمل هذه لم تَخلق من تلقاء نفسها أناسًا عمليين. بل هي لم تخلق شيئًا البتّة. كان ينبغي أن تظهر المادةُ البشرية إلى الوجود مع إرهاصاتٍ عملية، بفعل أسباب ما، وربما صدفة. ولكنها كانت تظهر، وتلقى التشجيع، ويجري اصطفاؤها على أساس قوانين العمل. ثم غدت المادة البشرية تقليدية، وتضاعف عددها، وتحسَّن وضعها وأداؤها. وبذلك كانت تمارس تأثيراً معاكسًا على مجرى العمل ذاته، وعلى القواعد التي يقوم عليها. إن الصيرورة التاريخية هي دائمًا تَضافرُ كثيرٍ من العوامل المتفاعلة فيما بينها والتي تتغير أدوارها ضمن تفاعلها هذا.

الجانب الجماعي في المجتمع

إن الجانب الجماعي هو أيضًا جانب إنساني عام. وأكرِّر، إنه ثمرة سلوك الناس وما بينهم من علاقات يشترطها الظرف نفسه الناجم عن أن الناس كثيرون، ومضطرون، بهذا الشكل أو ذاك، للتصادم، والتواصل، والانقسام إلى مجموعات، والإخضاع والخضوع. وفي هذا الجانب يضطر الناس لأن ينظر كل منهم إلى الآخر بوصفه محيطَه الخارجي. وهنا يدور صراع من أجل الوجود وتحسين المواقع ليس في الوسط الطبيعي، بل في الوسط الاجتماعي الذي يتعايشون معه كشيء معطى من الطبيعة، غريبٍ عنهم وعدائيّ لهم في الكثير من الأمور، وفي جميع الأحوال كشيء لا يمنح خيراته للإنسان دونما جهد وكفاح. إن قوانين الجماعيَّة واحدة دائمًا، وفي كل مكان تتشكل فيه تجمعات بشرية كبيرة يكون حجمها كافيًا للحديث عنها كمجتمع. وهذه القوانين لا تبالي بما يوحّد البشر، ويجعل منهم مجتمعًا. فهي تفعل فعلها، بهذا الشكل أو ذاك، ما دام أن البشر يتوحّدون في جماعات كبيرة، ولزمن طويل.

إن الإنسان، بوصفه فرداً جماعياً، ليس إلا كائنًا يملك جسداً وجهازاً للتحكّم بهذا الجسد. على أن هذه المقاربة تجريد علمي، وتبسيط علمي. ولكن بدون ذلك لا يمكن البدء بتحليل علمي. بعد ذلك نستطيع أن نضع فى دائرة اهتمامنا خصائص الإنسان الأخرى. ولكن هذا لا يكون إلا بعد حين، وبالتدريج، وفى المكان المناسب. إذ يجب البدء من أقصى درجات التبسيط. إن مهمة جهاز التحكم عند الفرد الجماعى هى أن يضمن له أفضل تكيُّف (من وجهة نظره، فى حدود إمكاناته ومصالحه) مع ظروف وجوده الاجتماعي، وأن يجعل سلوكه يتوافق مع ظروف الحياة ومعاييرها فى متَّحَده الاجتماعى. ثم إن جهاز التحكم نفسَه جزء من الجسد الذى يتحكم به، ولكنه جزء يختلف عن كامل الجسد، بوصفه نوعًا من نقطة آمرة فى النشاط الحيوى عند الكائن الحيّ المعقّد. وكنتيجة للتطور السوسيولوجى نشأت بين جهاز التحكم (الرأس) عند الإنسان وجسده علاقة من نوع جعل الأول سيداً على الثانى.

من المفترض أن يكون الناس فى الجانب الجماعى أحراراً، يتصرفون دون قسر، وفق قواعد الاعتبارات الاجتماعية. والمبدأ الأساسى هنا هو: "لا تفعل ما يُلحِق الأذى بك، وامنع الآخرين من أن يفعلوا ما يلحق الأذى بك. تجنَّبْ تردّى ظروف حياتك، واعطِ الأفضلية للظروف الأحسن". وينجم عن هذا المبدأ الأساسى مبادئ مشتقة منه، هى: "احصلْ على أكثر ما يمكن بأقل الجهود، استفدْ من وضعك لما فيه أقصى حدٍّ من مصلحتك، تجنَّبِ العقاب". من الطبيعى ألا يكون واضحًا دائمًا ماذا ينفع الفرد، وماذا يضرّه، ما هو الأسوأ وما هو الأحسن له. ولكن ذلك لا يلغى المبدأ ذاته. إن الفرد يلتزم بهذا المبدأ بفعل قدرته على تقييم وضعه. والظروف التى يتصرف ضمنها كل فرد وفق هذا المبدأ، يغدو العدوَّ الرئيس للفرد فيها فردٌ آخر يعيقه فى سلوكه وفق المبدأ نفسه.

يتحقق مبدأ الاعتبارات الاجتماعية الأساسى ضمن منظومة كاملة من قواعد السلوك يتطلب إتقانها سنوات عديدة. ومع ذلك لايتقنها الناس كافة إتقانًا تامًا وبدرجة واحدة. وغالبا ما يرتكب الناس أخطاء فى سلوكهم: وفى العادة تفعل هذه القواعد

فعلها مجتمعة، عبر عملية تحوُّلٍ وتمويهٍ متبادَلة فيما بينها. إن الناس يتعلمون هذه القواعد من خلال تجربتهم الخاصة وهم ينظرون إلى الآخرين، وفى أثناء عملية التربية، وبفضل التعليم.

إن سلوك الناس وفق قواعد الجماعة ليس سلوكًا وفق قواعد الأخلاق، حتّى ولو كانت تصرفاتهم موضع استحسان من جهة الأخلاق. وما ذلك إلا توافقًا بين مختلف طرق تقييم التصرفات. لقد تم اختراع قواعد الأخلاق فى وقت من الأوقات كوسيلة من وسائل دفاع الناس عن النفس فى وجه القتل الذى تمارسه الجماعة، أى فى وجه أنفسهم بالذات ككائنات جماعية. وثمة قواعد أخلاقية تظلّ قائمة أيضًا فى ظروف سيادة الجماعة. ولكن تلك القواعد تلعب دورًا ثانويًا وشكليًا للغاية. وهنا يصبح الإنسان الأخلاقى عن قناعة (الإنسان الذى يتصرّف وفق مبادئ الأخلاق بالضبط) استثناءً نادرًا، وانحرافًا عن المعيار العام. فالناس فى هذه الحالة يراعون بعض القواعد الأخلاقية لأن هذا ما تتطلبه قواعد الجماعة، ولا يكونون أخلاقيين، بل يتظاهرون بذلك فقط ، وهذا كافٍ. لذلك تختفى عندئذ ظاهرة تأنيب الضمير. ولذلك أيضًا يغدو الناس عندها حرباوات اجتماعية فائقة المرونة. إن الشخص الذى يجعل مبادئ الأخلاق أساسًا لسلوكه وجزءًا لا يتجزأ من طبعه محكومٌ عليه هنا بعذاباتٍ روحيّة ونزاعات مع محيطه. وإذا كان الشخص يريد تحقيق النجاح فإن أوّل ما يجب عليه أن يفعله هو أن يتخلص بالكامل من أخلاقه الداخلية، وأن ينمّى فى نفسه التشبّه بالأخلاق، أى القدرة على استخدام أشكال السلوك الأخلاقى الخارجية كوسيلة لستر جوهره اللاأخلاقى، وكوسيلة لإظهار سلوكه منسجمًا مع قوانين الجماعة.

ليست قواعد الجماعة مجرّد شىء سلبى لا أكثر. وهى ليست سلبية أصلاً. إنها موضوعية. إنها تفرز نتائج ينظر إليها بعض الناس على أنها سلبية. ولكنها تفرز أيضًا وسائل حماية من هذه النتائج. ولمّا كان عدد الناس كبيرًا، وكل واحد منهم يتصرف وَفقًا لقوانين الجماعة، فإنهم مجبرون، بهذا الشكل أو ذاك، على أن يضعوا حدودًا لبعضهم البعض، وأن يُنشِئوا وسائل جماعية للدفاع عن النفس.

إذا ما نظرنا إلى أفعال الناس منفردة، بمعزل عن بعضها البعض، وأخذنا كل واحدة من قواعد الجماعة على حدة، خُيِّل إلينا أن هذه القواعد ترّهاتٌ قليلةُ الشأن. ولكى نفهم الدور الذى تلعبه هذه القواعد فى المجتمع حقًّا، يجب أن نأخذها فى مجملها ومجتمعة، أى أن نأخذ فى الحسبان عدد ونوع الأفعال التى يقوم بها ملايين البشر كل ثانية وفقًا لهذه القواعد. ذلك أن هؤلاء الرُّعاعَ بالذات، وليس الجبابرة الطغاة، هم الذين يلعبون دورًا حاسمًا فى حياة المجتمع، ويجعلون أهمَّ الشخصيات (من وجهة نظر الإنسان العادى المحدود الأفق) دُمىً وأدواتٍ فى أيديهم. إن جوهر الاكتشافات العلمية فى مجال علم الاجتماع لا يكمن فى التنقيب عن سرٍّ هائل دفين من أسرار حياة المجتمع، وإنّما فى رؤية الدور الهائل الذى تلعبه الترّهات الواضحة للجميع.

ما كل العلاقات القائمة بين الناس خارج الجانب العلمى من المجتمع علاقات جماعية. فالعلاقات بين الأطباء والمرضى، والمعلمين والتلاميذ، والواعظين ومستمعيهم، والفنانين والجمهور، والوالدَين والأبناء، وغير ذلك الكثير، ليست علاقات جماعية، وإن كان أطراف هذه العلاقات ينخرطون فى علاقات جماعية من مختلف الأنواع. فهذه العلاقات يتطلّبها عامل كثرة الناس ذاته، وحتمية نشاطهم الحيوى المشترك بوصفهم متَّحَداً واحداً. إن علاقات الأفراد الجماعية الأساسية هى علاقاتهم بالمجموعة، والعلاقات داخل المجموعة، وبين المجموعات. وتتصف علاقة الفرد بالمجموعة بدرجة تبعيته لهذه المجموعة، وعلاقة هذه المجموعة به. كما تتصف درجة التبعية فى الحالة الأولى بنزوع نحو التزايد، وفى الحالة الثانية بنزوع نحوالتقلص. على أن الفرد يحاول التقليل من تبعيته للمجموعة، بينما تنزع المجموعة للسيطرة التامة على سلوك الفرد وإخضاعه لإرادتها. وتنقسم العلاقات الجماعية بين الأفراد داخل المجموعة إلى علاقاتِ تبعية (رئيس ومرؤوس)، وعلاقات تنسيق (تلاحم تعاضد). ويتلخّص مبدأ التبعية فى أن الموقع الاجتماعى للرئيس أعلى وأهم من موقع المرؤوس، والرئيس يُكافأ على نحو أفضل من المرؤوس. فالرئيس يسعى لأن تبلغ تبعيته فى

العلاقة مع مرؤوسيه حدّها الأدنى، وتبعية مرؤوسيه فى علاقتهم معه حدّها الأعلى. وهذا المبدأ يحكم علاقات التبعية المشتركة. إن الخطر الأكبر على الفرد يأتى من فرد آخر يفوقه بقدراته الاجتماعية فى عيون الآخرين والرؤساء. ولذلك فهو يسعى إلى إضعاف موقع هذا الفرد الآخر، أو إلى الحيلولة دون تعزيز هذا الموقع. وهكذا تكون المضايقة المتبادلة، سعىُ كل طرف لإضعاف الطرف الآخر هنا، أى (الفعل الوقائى)، هو أساس السلوك.

تولى الأدبيات السوسيولوجية الغربية اهتمامًا هائلاً لعلاقات الناس العملية، وقدراً ضئيلاً من الاهتمام للعلاقات الجماعية. بل وجلىٌّ أن الظواهر الجماعية (الأحزاب، ومؤسسات الدولة) تُدرَس عادة من وجهة نظر عملية (وظيفية)، وليس من وجهة نظر جماعية(١٢) ومن ناحية أخرى، فإن العلاقات الجماعية بين الناس تجد فى الأدب والأفلام المعدَّة مشروعيّتها الشاملة والموضوعية. ونادرا ما ظهر كُتَّاب يلفتون الانتباه إليها كسوسيولوجيين على وجه التقريب(١٣).

إن الظواهر الجماعية موجودة فى أى مجتمع كان، ولها قوانينها الشاملة. ولكنها تتخذ فى المجتمعات المختلفة أشكالاً مختلفة. وتضرب جذورها عميقًا فى هذا الجانب الأشكالُ الغربية المتميزة فى تنظيم الناس الذين لا يربط بينهم العمل، ومبادئ الإدارة، وكل مجال مؤسسة الدولة كمجال. وتبعًا لتشكلِ الجماعات وتضخّمِها كانت الخلايا العملية تطرح مشكلات إدارتها الذاتية، وتنظيمها الداخلى، أى مشكلات تنظيمها فى إطار الجانب الجماعى. على أن نظام الإدارة الذاتية فى مثل هذه الحالات لم يظهر فى إطار مؤسسة الدولة الإقطاعية، بل خارجها وبمعزلٍ عنها، لقد ظهر كسلف للنظام

---

(١٢) الاستثناءات نادرة. ومنها، على سبيل المثال، دراسة ماكس فيبر للديمقراطية.

(١٣) أذكر، مثلاً، سلطيكوف شّدرين، وفرانس، ودانينوس، وباركنسون. ففى مؤلفاتهم نقع على وصف الظواهر الجماعية كظواهر شاملة.

السياسى القادم الذى حطم مؤسسة الدولة الإقطاعية وأزاحه. وفى الجاليات الأمريكية ولدت الديمقراطية الغربية أيضاً.

الغربوية، الرأسمالية، الشيوعية

فى كتابٍ عن الغرب لا يجوز أن نتجاهل موضوع الشيوعية. على أن هذه المسألة لا تتعلق باهتماماتى الشخصية، وإنما بكون المجتمع الغربى لا يمكن تصوُّره، فى جوهر الأمر، بمعزلٍ عن ارتباطاته بالشيوعية. ذلك أن إيديولوجيا الشيوعية وُلِدت فى الغرب، وبوصفها انعكاساً لمشكلات المجتمع الغربى. وقد نشأ المجتمع الشيوعى الفعلى فى روسيا، وإلى حدٍّ كبير، تحت تأثير الغرب، بوصف ذلك المجتمع شكلاً متميِّزاً من أشكال تغريب روسيا. وابتداء من ثورة أكتوبر ١٩١٧سار تاريخ الغرب كله تحت راية الصراع ضد الشيوعية الفعلية. وفى غمار هذا الصراع صار الغربُ هذا الغربَ الذى نعرفه. وأخيراً، فإن تحليلَ المجتمعَين، الغربى والشيوعى، يبيِّن أن الأوّل (المجتمعَ الغربى) ينطوى بصورة "مجرّدة" على جميع خصائص الثانى (المجتمعِ الشيوعى) ونزعاتِه الأساسية. وظواهر الشيوعية ليست مجرَّدَ شيء خارجى بالنسبة للغرب، وليست فقط ما تعرّض لسخرية الإيديولوجيا الغربية وكان مادّة لصبِّ غضب الوعّاظ الغربيين، وإنما هى عناصر نمط الحياة الغربى نفسِه. وقد كتبوا، وما زالوا يكتبون عنها فى الغرب بانتظام، ولكنْ طبعاً ليس بمصطلحات ماركسية، بل بمصطلحات أخرى هى مصطلحات"هم" هم. فتأكيد دور الدولة، مثلاً، فى ضبط الاقتصاد وفى حل المشكلات الاجتماعية، كان ولا يزال أمراً مألوفًا فى الإيديولوجيا الغربية. أما موضوع تصميم المستقبل وتخطيطه بأكثر الأشكال والمقاييس تبايناً، فقد صار الآن واحداً من المواضيع الرئيسة. هذا فى حين كان دور الدولة فى الضبط والتخطيط يُعَدُّ واحداً من الشرور الرئيسة فى الشيوعية التى شنَّ نقّادُها عليه هجومًا استمرَّ عقوداً عديدة من السنوات. ولئن كانت الإيديولوجيا والدعاية الغربيتان قد شنّتا نقداً ضارياً ضدَّ تضخم جهاز الدولة والفساد وسط الموظفين فى البلدان الشيوعية، فإنهما كانتا تتجاهلان واقع

أن البلدان الغربية لم تكن تتخلّف بأى قدْر عن البلدان الشيوعية من وجهة النظر هذه، وذلك على طريقة من قال عنه المسيح: يرى القشة فى عين جاره ولا يرى الخشبة فى عينه. إن الغرب، وبكل بساطة، لا معنى له من دون أفكار الشيوعية وعناصرها. وليس من قبيل المصادفة أن الغرب كان مهْدَ نظرية التقريب بين المجتمَعَين الغربى والشيوعى بوصفهما شكلين من المجتمع الصناعى(١٤) قريبين من بعضهما البعض.

ليست الغربوية شيئًا جامدًا. لقد عاشت وتعيش الآن تطوّرًا يلعب فيه جانباها - موضعُ بَحثنا - أدوارًا مختلفة، وتتغير العلاقات بين هذين الجانبين. ويجد ذلك انعكاسه فى الأدبيات الاقتصادية والسوسيولوجية، والدعاية المتوافقة مع هذه الأدبيات، على شكل تطبيلٍ، مثلاً، فى مرحلة معينة للمشروع الخاص (المبادرة الفردية) والسوق والمنافسة، وإصرارٍ على خصخصة كل ما هو تحت وصاية الدولة بحُجَّة أنه غير قادر على المنافسة وغير مربح، أو غير مهم استراتيجيًا(١٥)؛ ثم على العكس من ذلك فى مرحلة أخرى، أى على شكل تطبيل وتعظيم لدور الدولة كعامل لضبط الاقتصاد وحل المسائل الاجتماعية(١٦).

وقد نجد فى مسار تاريخى معين أن عناصر ظاهرة اجتماعية واحدة وجوانبها وخصائصها المختلفة ربما تتخذ أشكالاً متباينة وتدخل فى علاقات مختلفة تصل بها درجة الانقسام، والتجسدِ فى تشكيلات اجتماعية مختلفة، بل ومتعادية. وهذا ما جرى للغربوية. ذلك أن جانبيها المذكورين تمحورا على شكل منظومتين اجتماعيتين، هما الرأسمالية والشيوعية. فعرفت الأولى جُلَّ تطوّرها فى بلدان الغرب، ولا سيَّما فى الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تطورت الثانية فى بلدان الشرق، وفى روسيا بالدرجة الأولى.

---

(١٤) تطورت نظرية تقارب الرأسمالية والاشتراكية (الشيوعية) فى خمسينيات وستينيات القرن الماضى على أيدى المفكرين الغربيين أ. غيلبرت، و ب.سوروكين، و ر. أرون، و يا. تينبرغن وسواهم.

(١٥) كما حدث فى ثمانينيات القرن الماضى.

(١٦) كما حدث فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية.

بدأ استعمار أمريكا بعد أن كانت ظواهر الغربوية قد بلغت مستوى عاليًا في أوروبا. فقد تخلصت تلك الظواهر من البيئة الإقطاعية في أوروبا، ومضت تتطوّر وهي حرّة من قيودها بقوة وسرعة مذهلتين، بل في اتجاه واحد، على شكل رأسمالية أساسًا، وبالدرجة الأولى. وقد لعبت تلك الجماعات غير الإقطاعية (وغير الرأسمالية بعدُ)، التي تحدثنا عنها أعلاه، دورًا في هذا التطور معلومًا للجميع. وعلى هذا الأساس، وليس في الفراغ، شبّت الرأسمالية الأمريكية. إذ ازدهرت، بالمعنى الحرْفي للكلمة، داخل الجماعات الأمريكية تلك المادة البشرية التي غدت مادة بناء الغربوية وحصنَها المنيع. ثم مارس المجتمع الأمريكي تأثيرًا معاكسًا على أوروبا التي كانت لا تزال بعدُ إقطاعية بكتلتها الأساسية، وهذا ما شكّل عاملاً ميسّرًا ومعزّزًا لظواهر الغربوية وانتصارها في القارة القديمة(١٧) .

غير أن ما تطوّر في أمريكا ليس هو الغربوية كاملة، إذ إن التطور الأشد هناك كان من نصيب قطب واحد من قطبَي الغربوية يسمّى بالرأسمالية على وجه من وجوه التقريب. أما قطب الغربوية الآخر فقد وجد التربة الأكثر ملاءمة له خارج بلدان أوروبا الغربية، وبالتحديد في روسيا التي كانت منذ بداية دخولها التاريخ تلعب مؤسسة الدولة فيها الدور المهيمن. وبعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ قام فيها نمط نظام اجتماعي سُمّيَ بالشيوعية. وهكذا اتخذت العلاقة بين قطبَي الغربوية الواحدة (بين الرأسمالية والشيوعية) شكلَ تناقض تناحري. وفي خضم المواجهة بين الغرب الذي وعى نفسه كرأسمالية، والشرق (روسيا بالأساس) الذي وعى نفسه كشيوعية في أواخر القرن العشرين، تخلّص الغرب من نفوره السطحي إزاء مؤسسة الدولة، وسلك طريق

---

(١٧) زار توكفيل الولايات المتحدة الأمريكية عامي ١٩٣١ – ١٩٣٢ ، وحين أدرك جوهر المجتمع الأمريكي صار داعية للديمقراطية الأمريكية. ولم يكن وحيدًا. فقد أصابت دعايته نجاحًا، لأن أوروبا نفسها كانت قد نضجت لقبول شكل حياة جديد. ثم مرت مائة عام، وجاءت الولايات المتحدة إلى أوروبا ولكن ليس على شكل أفكار ونموذج يحتذى، بل كقوة مادية ذات تطلعات للسيادة على العالم.

التصالح بين قطبى الغربوية. على أن ما حصل ليس تقاربًا بالمعنى الذى كان يتنبأ به منظِّرو الغرب، بل كان خلْعًا للحجاب عن جوهر الغربوية التى تنطوى فى ذاتها على العناصر الأساسية لكل من الرأسمالية والشيوعية، على حدٍّ سواء.

قد يَحُول اختلاطُ المصطلحات هنا دون فهم جوهر القضية. ذلك أن ظواهر الجماعية موجودة فى أى مجتمع، بما فى ذلك المجتمع الغربى. وفى ظروف خاصة، كما فى روسيا، قد تغدو هذه الظواهر مهيمنة، وتسفرعن نمط خاص من أنماط المجتمع ، شيوعى (أو عن شيوعية فعلية). فإذا ما ألقينا نظرة على تلك الظواهر من وجهة نظر هذا النمط من المجتمع، أمكن أن نَعدَّها مقدّمات أو عناصر الشيوعية. وبهذا المعنى تكون الشيوعية العنصر الأساس فى الغربوية، جنبًا إلى جنب مع كلٍّ ما ولَّدته الرأسمالية.

إن الرأسمالية والشيوعية هما التجسيد الأقصى، والمستوى الأعلى من تطور جانبَى الغربوية التى تناولناها أعلاه، بل وتجسيد على شكل قطبين ضمن ظروف القرن العشرين التاريخية الملموسة. على أن قوانين الجانبين تعمل معًا وبشكل دائم فى الغربوية. ولتوضيح ما قلناه أضرب المثل الافتراضىَّ التالى. لنأخذْ منشأة رأسمالية فى بلد غربى. إنها تعمل وفق قوانين الرأسمالية من حيث تنظيم صنع منتوجاتها، والعمل المأجور، والعلاقات مع البنك، والوضع فى السوق. ولكن لنفترض أن هذه المنشأة مضطرة للتخلص بطريقة ما من نفايات الإنتاج المضرّة بالبيئة. فإذا ما أتيحت لأصحاب المنشأة فرصةٌ من أجل التخلص من تلك النفايات دون التعرض للعقاب، ألن يفعلوا ذلك، يا تُرى؟ طبعًا، سيفعلون. وسيدفعون رشوة للأشخاص المعنيين. وإذا ما كانوا قادرين على مضايقة المنافسين لهم ليس فى سوق حرّة ما، بل فى مسائل لا صلة لها بالسوق، ألن يقْدِموا على ذلك؟ بلى، سيقْدمون. وهذا ما يجرى على الدوام. ذلك يعنى أنهم يتصرفون وفق قوانين الجماعية، أو وفق قوانين الشيوعية، إذا ما نظرنا إليهم من موقع الشيوعية المتطوّرة.

فتضخُّمُ الجهاز البيروقراطى، وامتيازاتُ الموظفين، ورواتبُ المدراء العالية، والفسادُ، وسوى ذلك من ظواهر الحياة اليومية فى الغرب، كل ذلك ظواهر مشتركة بين البلدان الغربية والبلدان الشيوعية، أى كلُّه ظواهر شيوعية. وينحصر الفرق بين الجانبين فى أن هذه المظاهر تشكل فى البلدان الشيوعية الجزء الأكبر من الحياة، بينما لا تشكِّل فى الغرب إلا جانبًا واحدًا من جوانب الحياة، بالإضافة إلى الرأسمالية.

العامل البشرى

للغرب محرَّماتُه. وبالرغم من أن هذه المحرَّمات لا يرِد ذكرها فى أى من القوانين، فإن المجتمع يعاقب بلا رحمة كلَّ من يخالفها. ومن هذه المحرَّمات الحديث عن حقيقة المشاكل القومية والعرقية.

إن محاولة الحديث، بمستوى ما من الموضوعية العلمية، عن أولئك الذين بنوا الغرب كظاهرة اجتماعية تاريخية، لا بدَّ أن تؤدّى حتمًا إلى اتهامات بالعنصرية. والخوف من مثل هذه الاتهامات يرغم الباحثين إمّا على تجنّب الخوض فى هذا الموضوع باللجوء إلى الصمت، وإمّا على الاكتفاء فى الحديث عنه بعبارات مطّاطة تجعل النتائج العلمية فى مستوى الصفر، وإمّا على الانخراط فى جدل مع العنصريين يأخذ الباحثين كلّيًا إلى مجال الإيديولوجيا. على أنه يتعذّر فهم ظاهرة الغربوية فهمًا علميًا موضوعيًا ما لم نأخذ بالحسبان مادّة البناء الأساسية التى صُنِع منها المجتمع الغربى، أى المادة البشرية تحديداً.

وممّا لاجدال فيه أن نمط النظام الاجتماعى يحدِّد جوهريًا نمطَ الناس الذين يملكون هذا النظام. كما أن نمط حياة الجماعة البشرية يحدِّد أيضًا طبيعة أعضائها. فالناس يتكيّفون مع ظروف وجودهم الاجتماعى. وصحيح بالقدْر نفسه أن هذا النمط من النظام الاجتماعى يخلقه أناس من نمط محدد. إن ظروف الحياة فى الغرب تولِّد عند الناس صفات محدَّدة لا غنى لهم عنها من أجل الحياة فى هذه الظروف. غير أن

الغرب، كظاهرة اجتماعية متميزة، هو نتيجة عمل أناس من نمط محدد خلال عدد كبير من الأجيال. وهكذا، فإن التأثير هنا متبادَل، يأتى من الجانبين. إن أناسًا من نمط معين ينشئون حضارة من نمط معين، وهذه الحضارة تنتج أيضًا من يكون صورة عنها. وما من أثر للعنصرية فى هذا القول إطلاقًا.

قبل الحديث عن الصفات النوعية لدى مجمل الشعوب التى شكلت، وأنشأت بنشاطها الحيوى، كائنًا سوسيولوجيًا اسمه "الغرب"، سوف أطرح أفكارًا عامة، منطقية بخصوص تقييم صفات الشعب.

عندما يتوجَّب عليك تقديمُ توصيف لشعوب بكاملها، أو لمجموعة من الشعوب (الغرب جملةُ شعوب عديدة)، تجد بعض أبناء هذه الشعوب يعدُّون ذلك توصيفًا لهم. وهم بذلك يرتكبون خطأ منطقيًا فاحشًا عندما يعمِّمون على أنفسهم ما يقال عن شعوب بكاملها، أى عن جماعات تضمّ عددًا كبيرًا من البشر الذين وُلدوا على مدى أجيال كثيرة. ذلك أن الشعب ليس مجرد كتلة من الناس المتماثلين. إنه متَّحَدٌ يتألّف من أناس متنوعين، إنه ظاهرة متكاملة. ويمكن أن نرى فى كل شعب كبير جميعَ ما يخطر على البال من أنماط البشر. وما من نمط من أنماط الإنسان فى فرنسا، وإيطاليا، وإنكلترا وغيرها من البلدان، إلا ويمكن أن نجد مثيلاً له بين الناس من النمط ذاته. إن إنكليزيًا أو فرنسيًا بمفرده قد يبدو وكأنه روسى. كما أن روسيًا بمفرده قد يبدو وكأنه إنكليزى أو فرنسى. ومع ذلك، فإن هذا ليس برهانًا على تماهى الشعوب. ذلك أن الشعب كائن حى، ولئن كان يتألف من أفراد، فإنه لا يُختَزَل فيهم. إن صفات الشعب ليست مجرد صفات إجمالية لكل من أبنائه على حدة. إنها صفات الشعب من حيث إنه كلٌّ، مثلما أن صفات الغابة ليس صفات كل شجرة فيها. ولكى نعرف ماذا يمثّل شعب بعينه يجب أن ننظر إليه من خلال مجموع أبنائه، وهم فى وطنهم، أى فى بيئة حياتهم الطبيعية، وفى جميع جوانب هذه الحياة. ولا بدّ أيضًا من تبيُّن صفات الناس التى تتكرّر ويعاد إنتاجها بهذا القدْر أو ذاك، وعلاقة مواطنيهم بهم، وكيفية تأثير هذه الصفات على

مصير الناس، ولذلك يمكن أن نجد شعبًا لا يتكرّر فيه كثيرًا ظهور بعض المواهب. غير أن هذه المواهب إذا ما ظهرت يمكن أن تلقى التقدير والتشجيع، وأن تجلب لأصحابها النجاح. كما أن الشعب عامّةً قد يراكم تجلّيات هذه المواهب فيكسِب سُمعةً ويَذيع صيتُه على أنه شعب موهوب.

تتألّف شخصية الشعب من جملة معيّنة من الصفات، وليس من صفات متفرقة. وهذه الجملة من الصفات ليست هى ما يميّز شعبًا عن غيره من الشعوب. ويمكن أن تندرج فى عداد الصفات التى تكوِّن شخصية الشعب صفاتٌ مشتركة بين هذا الشعب وغيره من الشعوب، أو صفات ليست موجودة عند الشعوب الأخرى. ولكن جوهر الأمر هنا ليس فى تمييز شعب عن غيره من الشعوب (فهذا تمييز ساذج)، وإنما هو موجود تحديداً فى شخصية ذلك الشعب بوصفه ظاهرة سوسيولوجية، بصرف النظر عمّا تتّصف به الشعوب الأخرى.

إن شخصيةَ الشعب مركّبٌ معقّد ومتناقض من الخصال، ينعكس بكثرة وجلاء كبيرين فى تصرفاتْ بعض الناس، وفى بعض تصرفات الناس. ومن غير المجدى تقسيم هذه الخصال إلى سيئة وأخرى حميدة، إيجابية وسلبية. ذلك أن صفات معيّنة تكون إيجابية فى بعض الظروف، وسلبية فى ظروف أخرى، وتكون فى بعض الظروف قوةً، و فى ظروف أخرى ضعفًا. فمن المعروف أن عيوبنا هى استمرار لمزايانا. ومن العدل بالقدْر نفسه أن نقول إن مزايانا استمرار لعيوبنا.

نادرًا ما تجتمع صفاتُ شخصيةِ الشعب فى أفراد منه. وما هذه الصفات بالنسبة لأفراد منه إلا احتمالاً كامنًا. إنها مبعثرة فى عدد كبير من الناس، يتجلّى جزءٌ منها بمزيد من الحدّة عند بعضهم، وجزءٌ آخر بمزيد من الحدّة عند بعض آخر. وهكذا تتجمّع هذه الصفات فتنتج عنها أنماط مختلفة فى إطار كل شعب. وغالبًا ما يكون مَن نصادفهم فى الواقع ليسوا أنماطًا شائعة تجسّد جميع صفات الشعب، وإنما هم أنماط شائعة تجسّد جزءًا من هذه الصفات.

الغربوى

كان لأفكار المساواة بين البشر تأثير هائل منذ القرن الثامن عشر. ولن أجادل فى أن هذه الأفكار لعبت دوراً هائلاً فى تاريخ البشرية عامة، وفى تطور الغرب على وجه الخصوص. لقد اتصفت هذه الأفكار فى البداية بطابع سياسى حقوقى. ولم يكن ثمة جديد أبداً فى ما حملته من معنى أخلاقى، إذ إن المسيحية أعلنت منذ البداية مبدأها القائل إن جميع الناس متساوون أمام الله. ولكن فيما بعد وصل منظِّرون ووعّاظ "تقدّميّون" من شتّى الأصناف بأفكار المساواة إلى حدٍّ العبث، إذ حمّلوها معنى انعدام الفروق بين أبناء مختلف الشعوب حتّى فى القدرات الطبيعية الكامنة. أما الآراء القائلة بأن الشعوب تتباين من حيث الملَكات الطبيعية، فصارت تقيَّم على أنها تجلٍّ للعنصرية والقومية الشوفينية.

ممّا لاشك فيه أن ثمة صفات إنسانية عامة، وهى معروفة للجميع. ومنها، قبل كل شىء، أن كل إنسان سَوِىّ يتمتع بعضوٍ توجيهٍ فطرى (الدماغ)، وجسمٍ خاضع للتوجيه. ومهمّة الأوّل هى أن يضمن للجسم الحفاظ على نفسه، والتكيف مع ظروف الوجود. وكل إنسان سوىٍّ يسعى لأن يقوم بذلك على أفضل نحوٍ (من وجهة نظره)، أى لما فيه مصلحته الشخصية. على أن هذه الحقيقة البديهية كانت معروفة للبشر منذ غابر الأزمان. وقد رسّخوها فى مأثورات الحكمة الشعبية ("ما حكَّ جلدَكَ غيرُ ظفرك"، و"يبحث السمك عن الأعماق، والناس عمّا هو أفضل"...) قبل أن يبدأ المفكرون المحترفون باستخدامها فى نظرياتهم بوقت طويل.

منذ أيّام آدم سميث (ولم أعمد للبحث عن مراجعَ أقدمَ عهداً) شاع تقليد ينظر إلى صفة الإنسان العامة الأزلية المتمثلة فى الاسترشاد بمصالحه الشخصية على أنها مرتبطة بالملكية الخاصة والعمل الحر، ويرى فى هذه الصفة أساسًا طبيعيًا للرأسمالية. وهذه قناعة إيديولوجيةٌ محض. إنها باطلة من وجهة نظر العلم. صحيح أن المصلحة الشخصية، كأساس لسلوك الإنسان، صفة فطرية حقًا. ولا ترتبط ارتباطً ضرورةٍ بأىٍّ نظام اجتماعى، ولا بأى نمط من أنماط المجتمع. لقد كان الناس موجودين

قبل ميلاد الرأسمالية بمئات آلاف السنين (إن لم يكن بملايين السنين). وكانوا دائمًا يتصرّفون بناء على مبدأ المصلحة الشخصية. وفى المجتمع الشيوعى كان الناس يسترشدون بهذا المبدأ على النحو ذاته تمامًا. وعندما كان الناس فى البلدان الشيوعية يتقاعسون عن العمل، ويمارسون التَّنْبلَة، والخداع، والتمويه، والغش، ويسرقون، ويرتشون ويرشون، ويشتغلون بالوشاية والنميمة...إلخ، إنما كانوا يسترشدون بمصالحهم الشخصية، وليس بأىٍّ مصالح أخرى.

ما من نمط من أنماط النظام الاجتماعى يقوم على أساس صفات الإنسان العامة، بما فيها دافع السلوك الذى نتحدث عنه. فهذه الصفات تظلّ فعّالة فى أىٍّ من تلك الأنماط، وتتخذ شكلاً يختلف باختلاف ما تتصف به حياة الناس من خصوصيات فى تلك الأنماط. وكما تتكيّف الكائنات الحيّة جميعها فى عالم الحيوان مع ظروف وجودها، كذلك يتكيّف الناس فى العالم الاجتماعى. إن صفات الإنسان العامة لا تفضّل أى نمط على غيره من أنماط المجتمع. بل هى، على العكس من ذلك، تتخذ من المظاهر وأشكال التجسّد ما يتطلّبه نمط المجتمع الذى تكون فيه. وطبيعة المادة البشرية تؤثّر فى هذه الجماعة البشرية أو تلك على اختيار نمط المجتمع، وكذلك على نوع القوانين الداخلية التى تطبّق فى هذا النمط من المجتمع. على أن ما يلعب دوراً هنا ليس ما لدى جميع الناس من صفات عامة، بل ما لدى أناس معيَّنين من صفات خاصة هى صفات الشعب بأكمله، وليست صفات كل شخص بمفرده. إنها صفات الأفراد أيضًا، ولكن ليس بوصف كل منهم نسخة عن روبنسون كروزو، بل كأفراد فى كتلة بشرية معينة تتوالد جيلاً بعد جيل على مدى قرون وآلاف كثيرة من السنين.

لقد نشأ الغرب وتطوّر، وتدعّم، وحمى نفسه، واحتلّ مكانًا على الكوكب ليس فقط بفضل كائنات بشرية ما، وإنما بفضل وجود بشر من نمط معين أسمّيهم "الغربويين". فقد كان من المستحيل أن يتكوّن الغرب عن طريق أية مادة بشرية أخرى غيرهم. وليس بوسع أى مادة بشرية أخرى إعادة إنتاج الغرب والحفاظ عليه فى المستوى نفسه الذى وصل إليه.

سأذكر صفات الغربويين المميِّزة، أو بالأحرى صفات غربويتهم. إنها الروح العملية، تغليب المصلحة على العاطفة، الحرص وحسن التدبّر، القدرة على الصراع التنافسى، روح الابتكار، القدرة على المجازفة، البرودة، الخشونة العاطفية، الميل إلى الفردية، الشعور العالى بالكرامة الشخصية، الطموح إلى الاستقلال والنجاح فى العمل، الميل إلى إتقان العمل، الميل إلى الشهرة والاستعراض، الشعور بالتفوق على الشعوب الأخرى، الميل إلى التحكم بالآخرين أشدُّ ممّا عند الشعوب الأخرى، القدرة على الانضباط الذاتى والتنظيم الذاتى(١٨).

هناك اعتقاد بأن الغربوىَّ فردىٌّ، وذلك بخلاف كثير من أنماط الناس الآخرين الذين يُعَدّون تعاونيين. وإذا لم نُضْفِ على كلمة "فردى" و "تعاونى" أىَّ معنى وعظىٍّ أو قيمىٍّ، نستطيع أن نوافق على هذا الرأى. ذلك أنه ما من شخص سوىّ إلا ويعى نفسه، بهذا الشكل أو ذاك، على أنه فرد ("أنا")، وعضوٌ فى متَّحَد يضمُّ من هم على شاكلته ("نحن"). ولكن موضعَ الاختلاف هو أشكالُ هذا الوعى، ونسبةُ الـ "أنا" والـ "نحن" فى ذهنية الشخص، والعلاقاتُ المتبادلة بين هذين الحدّين وتجلياتُها فى سلوك الناس. ذلك بمجمله ما يعطى أنماطًا مختلفة من الناس بهذا المعنى.

لقد ظهر الغربويون وبلغوا ما هم عليه اليوم فى إطار الحضارة الأوروبية الغربية التى لعبت فيها الـ "أنا" دورًا مهيمنًا ضمن ثنائية "أنا – نحن"، وكانت هذه الـ "أنا" أكثر تطورًا ممّا عند الشعوب الأخرى، وممّا فى الحضارات الأخرى، بينما كانت الـ "نحن" اتحادَ مجموعة من الـ "أنا" الشديدة التميّز، ويمكن القول إنها كانت اتحادًا

---

(١٨) عرّف أ. إ. غيرتْسِن آخر صفة ذكرناها من صفات الغربويين بأنها انعدام الحرية الداخلية. فهو يقول (فى كتابه "ماضٍ وأفكار") إن حرية الإنكليزى فى المؤسسات السياسية أكبر مما هى فيه بالذات. أما الأمريكان، حسب رأى غيرتسن، فقادرون بصفة عامة على تدبُّر أمورهم بدون حكومة، فهم أنفسهم يقومون بدور القيصر ومديرية الشرطة والجلاد. وقد قدّمت م. بارانوفا وصفًا فائق الجمال للغربويين، من وجهة النظر هذه.

فى إطار "أنا – الحضارة". وبفضل الغربوية تطورت صفة الغربويين هذه إلى أن بلغت أعلى مستوى حتّى شملت مجالات وجودهم كافة. فالحضارة الأوروبية الغربية، والغربوية التى تطوّرت على أساسها، هما من وجهة النظر هذه ظاهرتان فريدتان فى تاريخ البشرية. والغربويون بهذا المعنى فرديّون، ومجتمعهم مجتمع فردى.

إن نمط حياة البلدان الغربية كلّه نتيجةٌ لفردية الغربويين، وتجسيد لهذه الفردية. وإذا ما أردنا التعبير عن جوهره السيكولوجى ببضع كلمات أمكننا القول إن المبدأ الأساس فى وجود الغربويين هو: اعملْ لنفسك وأنت تنظر إلى الآخرين جميعًا بوصفهم وسطًا وأداة وجود. وهذا، بالطبع، قول فيه قدْر عظيم من القسوة. وإذا ما أشار القارئ، فى معرض الدفاع عن الغربويين، إلى صفات إيجابية عندهم، فإننى لن أجادله. ذلك أننى، أوّلاً، لا أرى ما يشين فى المبدأ الذى أوردتُه. وكان المفكر الروسى ن. غ. تشرنيشيفسكى، الذى ترجم أعمال جون ستيوارت ميل وروّج لها فى روسيا فى القرن التاسع عشر، قد أشاد عاليًا بهذه الميزة عند الغربيين، وسمّاها "الأنانية العاقلة"[١٩]. وثانيًا، لأن مبادئ الفردية الاجتماعية لا تحول دون أن تتطور عند الناس صفات إيجابية كثيرة من وجهة النظر الأخلاقية، مثلما لا تحول مبادئ التعاون الاجتماعى دون أن تتطور عندهم صفات سلبية. فمن المستحيل، مثلاً، أن نتصور الشعور الراقى بالكرامة الشخصية، والسعىَ إلى الحرية الشخصية من دون الفردية الاجتماعية، (من دون "الأنانية العاقلة"). فى حين أن قمع الشخصية أمر مألوف فى المجتمعات التعاونية.

ووَفقًا لفهمى فإن الغربوى ليس إنسانًا نمطيًا، متوسّط الإمكانات أو كثيرًا ما نصادفه. ووصفى له هو توصيفٌ مجرّدٌ وإجمالىٌّ لمادة الغرب البشرية بوصفها تضمّ

(١٩) يوضّح ن. غ. تشرنيشيفسكى نظرته إلى "الأنانية العاقلة" فى روايته "ما العمل؟"، وقد ترجمها الأستاذ يوسف سلمان إلى العربية ونشرتها وزارة الثقافة السورية أواخر ثمانينيات القرن العشرين.

أعداداً كبيرة وكتلة من الناس. فصفات الغربوى منحلّة فى هذه الكتلة، وموزّعة بين عدد كبير من الأفراد بنسبٍ وتوليفاتٍ ومقاديرَ مختلفةٍ أشدَّ الاختلاف. ولكن "محلول" الغربوية هنا على درجة من القوة تسمح لنا، توخّيًا لمصلحة التبسيط العلمى، أن ننظر إلى كتلة الناس كلها كعدد كبير من الغربويين النمطيين.

لقد آلت بلدان أوروبا الغربية إلى حالة أهّلتها لإنجاب ما يكفى ممّن هم من هذا النمط ، أى من الغربويين الذين كانوا ملائمين لبناء المجتمع الغربى تحديداً. وهنا أكرّر وأؤكّد أنه كان متعذّراً فعلُ أىِّ شىء من هذا القبيل بمادة بشرية أخرى. وحتّى مثال الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يكون حُجّة ضد هذا القول. صحيح أن الناس جاءوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية من شتّى أصقاع الأرض. ولكنّ مَن صنع الحضارة الأمريكية ليسوا هم، وإنّما صنعها أناس من الطراز الغربى، أى أناس من نمط معين جاءوا من أوروبا الغربية. هؤلاء هم الذين شكّلوا نواةَ المبادرة، والقوةَ المحركة لهذه العملية، وهم الذين استخدموا الآخرين وشجّعوهم على المشاركة فيها. وبعد أن تم إنجاز العمل الرئيس فى هذه العملية، أى بعد أن نهضت هذه الحضارة واكتسبت قوة على المُضىّ قُدُمًا فى اتجاه محدد، وجدت كتلة الناس الذين هم من نمط آخر نفسها فى وضع يؤهِّلها لدعم هذه العملية. إلا أن المجددين فى هذا الإبداع التاريخى كانوا أناسًا من النمط الغربى. وأعتقد أنهم باقون إلى الأبد الأساسَ والضمانةَ لوجوده.

إن كل شعب من الشعوب قادر على الإفادة من خيرات الحضارة الغربية إذا ما قُدِّمت له مجّانًا. ولكنْ ليس كل شعب قادراً على بناء حضارة من هذا النوع، أو حتّى على أن يكون مشاركًا فى بنائها وإعادة إنتاجها. والرأى القائل بأن مختلف النظم الاجتماعية درجاتٌ فى تطور "البشرية" المجردة ذاتها، وبأن فى مقدور أى شعب أن يجتاز هذه الدرجات فى سياق تطوره، هو رأى باطل عمليًا ومن وجهة نظرالعلم أيضًا. فالحضارة الغربية بَنَتْها شعوب ذات طباع وشخصية محددة، وهى إبداع فريد لا يتكرر، ويندرج فى طبيعة تلك الشعوب وشخصيتها. أما الشعوب الأخرى فقد أقامت حضارات من نمط آخر، أكثر توافقًا مع شخصيتها وظروف حياتها.

ويمكن أن نقسم تاريخ الغربويين إلى مرحلتين. فقد جرى فى المرحلة الأولى منهما اصطفاء فردى للناس الذين يتمتعون بصفات الغربويين. وهذه الصفات ليست من اختلاق المفكرين وأصحاب النزعات الإنسانية، وإنما كانت موجودة فى الناس المصطفين على شكل ملَكات حبَتْهم بها الطبيعة، ومقدِرات متطوِّرة إلى هذا الحدّ أو ذاك. وكان أصحاب هذه الصفات يتفوّقون على الآخرين فى بعض الجوانب، أى أنهم، مثلاً، كانوا أكثرَ فِطنة، ودهاءً، وغروراً، وبرودةَ دمٍ...إلخ. ومع مرور الزمن تزايد عدد هؤلاء، فصاروا قدوة للآخرين، ومهّدوا الطريق لظهور مثلِ تلك الصفات فيهم. ثم حظيت هذه الصفات بالرعاية والتشجيع. لقد جرى شكل من أشكال الاصطفاء يشبه الاصطفاء الاصطناعى الرامى إلى استيلاد أنواع جديدة من النبات والحيوانات الداجنة.

وقد بزغت تباشير المرحلة الثانية فى النصف الأول من القرن العشرين، ثمّ تكشّفت بكامل قوّتها بعد الحرب العالمية الثانية. وفى هذه المرحلة حلّت محلَّ الاصطفاء الاصطناعى طرائقُ جديدة، حيث راحوا يصنّعون أعداداً كبيرة من الناس فى قالَبٍ واحد، عن طريق وسائل اصطناعية، وتحديداً وَفق مواصفات معيّنة تستخدَم فيها وسائل التربية، والتعليم، والإيديولوجيا، والدعاية، والثقافة، وعلم النفس، والطب. فكان ما جرى شبيهًا بما حدث عند تحسين سلالات من الحيوانات الداجنة والنباتات الزراعية بواسطة المحفِّزات الصناعية، والأسمدة الكيماوية، وهندسة الجينات.

جانب الغربوية العملىّ

يُعَدُّ الاقتصاد، بل والاقتصاد الرأسمالى على وجه الخصوص، أساسَ المجتمع الغربى. أمّا أنا فأعتقد أن ما يشكل أساس المجتمع الغربى هو الغربوية ككلٍّ واحد، فى حين أن الدور الحاسم فى إطار الغربوية ما يزال يلعبه حتّى الآن جانبُها العملى الذى يشمل الاقتصاد بالمعنى المذكور، ولكنه لا يقتصر عليه. على أن العلاقة بين

الجانبين العملى والجماعى لا تظلّ ثابتة بالمطلق. ونحن نعيش الآن حقبة يكتسب فيها الجانب الثانى وضعًا متعاظم الأهمية فى المجتمع. وليس من المستبعد أن يغدو هو الجانبَ المهيمن. ولكن ذلك لن يلغىَ الدور التاريخى للجانب العملى، ولن يعنى تغييرَ نمط المجتمع نفسه.

بنية المجتمع الخليوية

منذ كتاباتى الأولى فى المواضيع الاجتماعية خلال سبعينيات القرن العشرين[٢٠]، عبّرت عن فكرةٍ مفادُها أن حياة الأغلبية الساحقة من أعضاء مجتمع معاصر، كبيرٍ ومتطورٍ بقدْرٍ كافٍ، إنما يحدّدها العامل الأساسى التالى. إن أفراد تلك الأغلبية مضطرّون فى حياتهم اليومية للتعاطى ليس فقط مع مجرَّد أفراد متفرّقين، بل مع أفراد يمثلون تجمُّعات من الناس، أى مع منشآت، ومؤسَّسات، ومنظمَّات ومجموعات. وهذه التجمُّعات هى ما يعرفه الجميع من متاجر، ومعامل، وفروع بنوك، وشرطة، ومؤسسات سلطة، ومستشفيات، ومدارس، وجامعات، ومطارات، ومحطات سكك حديدية، ومسارح، ودور نشر، وأحزاب...إلخ. زِدْ على ذلك أن الأغلبية الساحقة من الناس ملزمة بالعمل من أجل تأمين وسائل العيش لأنفسهم ولأفراد أسرهم، ولتحقيق النجاح، والترقّى فى العمل، واكتساب الكفاءة ورفع سويتها، وتلبية الحاجة للعمل والتواصل مع الناس الآخرين، ليس كآخرين لا على التعيين، بل تحديداً مع الناس ضمن تلك التجمعات، ومن خلالها، وبمساعدتها. ذلك أن وضعهم كأعضاء فى المجتمع يحدده بالدرجة الأولى وضعُهم فى هذه التجمّعات. لقد أطلقتُ على تلك الأغلبية الساحقة اسم "خلايا المجتمع"[٢١]. فالكيان العضوى الاجتماعى يتكوّن من خلايا.

(٢٠) فى كتبى "القمم السحيقة" ، و"على مشارف الجنة"، و"الشيوعية بوصفها واقعاً".

(٢١) بدأ كارل ماركس وصف الرأسمالية من "السلعة" بالنظر إليها كخلية. ولا يوجد أىّ شىء آخر هنا، سوى الكلمة العامّة "خلية"، يشبه فهمى خلية الكيان الاجتماعى الحى.

ولكنه لا يتكوّن من أفراد إلا بمقدار ما تتكوّن منهم الخلايا، أو بمقدار ما هم فعّالون كخلايا. إن تشابك الخلايا وحده ما يضفى على جماعة كبيرة من الناس الذين يعيشون فى مكان معيَّن صفة الكل المنظَّم. لذلك ينبغى أن ينطلق التحليل العلمى للمجتمع من دراسة خلاياه.

لقد قمت بتطوير هذه الفكرة بأكبر قدر من التفصيل فى جملة من الكتب والمقالات التى كرَّستُها لتحليل المجتمع الشيوعى. وقليل مَن أولى هذا الموضوع الاهتمام المطلوب. إذ إننى لم أقع على أية دراسات تتناول بنية المجتمع الغربى الخليوية. أمّا ما أتيح لى أن أقرأه حول هذا الموضوع فلا يتعدّى كلامًا له صلة بمواضيع أخرى، كمشكلة الإدارة والتسيير، على سبيل المثال(٢٢).

تتنوّع خلايا المجتمع المعاصر، وتتباين من حيث الحجم، والبنية، والتخصص، والوضعية القانونية، ومن حيث ديمومتها، وكذلك من حيث كثير من المؤشرات الأخرى. ثمة خلايا تتألف من آلاف كثيرة من البشر(٢٣)، وثمة خلايا تتألف من بضعة أشخاص فقط. وثمة خلايا تدوم عشرات، بل مئات السنين، كمؤسسات الدولة وبعض البنوك والمنشآت. ومثل هذه الخلايا المعمِّرة تشكل قوام الكيان الاجتماعى. وثمة خلايا لا تدوم سوى بضعة أعوام، بل وأحيانًا بضعة أشهر، كما هو حال الشركات الصغيرة التى تعود إلى الظهور من جديد فى البلدان الغربية، ثم سرعان ما تفلس بأعداد كبيرة (أكثر من ٥٠٪). وينتشر بعض هذه الخلايا على مساحات كبيرة، بينما يظل بعضها الآخر محصوراً فى حيِّز ضيق. كما أن بعضها قانونى، وبعضها الآخر غير قانونى يحافظ على بقائه بقوّة التقاليد، أو سراً، كما فى مجال الجريمة المنظمة، مثلاً.

---

(٢٢) انظر: Peter Drucker. The Function of Mangement. New York, 1986

(٢٣) عام ١٩٨٥ كان عدد العاملين فى شركة "جنرال موتورز" ٨٠٠ ألف شخص.

ليس للخلايا الاجتماعية نظرية عامة (علم الخلية الاجتماعية، مثلاً). ثم إن دراسات المجموعات الاجتماعية فى إطار سوسيولوجيا "ملموسة"، رغم كونها ممتعة وقيِّمة بحدٍّ ذاتها، لم تسعَ للقيام بهذا الدور، على حدٍّ علمى. لذلك أرانى مضطراً لإبداء بعض الملاحظات بخصوص الملامح العامة للخلايا الاجتماعية.

لا تُعدُّ كلُّ جماعة أو تجمُّعٍ من الناس خليةً من خلايا المجتمع. فلا ينطبق مفهوم الخلية على جمهور فى متجر، أو على ركاب قطار أو طائرة، ولا على مشاهدين فى مسرح أو ملعبٍ رياضى. ذلك أن الخلية تجمُّعٌ من الناس لهم اختصاص معيَّن يشكّل كلاً واحداً، وفى إطار هذا الاختصاص تعمل الخلية بوصفها كلاً واحداً. كما أن للخلية عضواً، أو جهازَ تحكّم قد يكون شخصًا بعينه، أو مجموعة من الأشخاص. أمّا فى الخلايا الكبيرة فقد يكون تنظيمًا معقّداً. وبدون هذا العضو، جهازِ التحكم، لا تستطيع الخلية أن تعيش. على أن الناس الذين تتألّف منهم الخليَّة ينقسمون منذ البداية إلى مَن يوجِّه ومَن يخضع للتوجيه. وهذه العلاقة بين الطرفين واحدة من العلاقات الاجتماعية الأساسية فى أى مجتمع ذى بنية خليوية. إنها مصدر لعدم المساواة الاجتماعية بين الناس لا يمكن التغلبُ عليه، وذلك لأن الموجِّهين من حيث المبدأ يكافَأون على نحو أفضل ممّا يكافأ من يخضَعون للتوجيه، ووضعُهم أرفعُ مكانة من وضعهم أيضًا.

إن أهم سمة من سمات الخلية هى أن الناس يعملون داخلها ويتلقّون جزاء عملهم. وهم، كما أشرنا أعلاه، يرفعون من مستوى كفاءتهم داخل الخلية، ويحقِّقون النجاح ويترقّون فى عملهم...إلخ. إنهم ،باختصار، يؤدّون وظائفهم الأساسية، ويكسبون وسائل عيشهم لقاءَ ذلك. على أن هذه السمة من سمات الخلية هى الحاسمة. وثمة عدد كبير من الحالات التى يكون فيها لتجمع الناس جهازٌ موجِّه، ويعمل بوصفه كلاً واحداً، ولكنه لا يكون خلية. مثال ذلك مجموعة من السيّاح يقودها دليل سياحى. وسأورد على شكل مثالٍ آخرَ حالةً ربّما تكون طريفة. فعندما يجتمع رؤساء الحكومات، والوزراء، وأهمُّ المصرفيين أوغيرُهم من الشخصيات المهمة لمناقشة بعض المشكلات وحلِّها، فإن من يجمعهم فى إطار كلٍّ واحدٍ لبعض الوقت هم موظفون من فئة خاصة

يشرفون على إجراءات إدارة الاجتماع. ورغم أن هذه الشخصيات المهمة تدير حكومات، ومجالات اقتصادية، وبلدانًا بكاملها، فهى من وجهة نظر هذه الإجراءات تصبح خاضعة للتوجيه. إلا أن اجتماعها ليس خلية، ما دام لا يتمتع بالصفة الأساسية من صفات الخلية.

وتنقسم الخلايا إلى مجموعتين وَفْق السمة التالية. إذ تندرج فى المجموعة الأولى تلك الخلايا التى تقدِّم للمجتمع كلِّه الغذاء، واللباس، والسكن، ووسائل المواصلات وغيرها ممَّا يلبى حاجات الناس. فلْنسمِّ هذه الخلايا إنتاجية، أو عملية. بينما تندرج فى المجموعة الثانية تلك الخلايا التى تضمن وحدة الكيان الاجتماعى وحمايته، والنظام العام، وصوغ قواعد سلوك الناس، وأشكال تجمعاتهم، واحترام تلك القواعد والأشكال. ولنسمِّ هذه الخلايا جماعيّة. على أن الفرق بين المجموعتين ليس فرقًا مطلقًا. فخلايا إحداهما تقوم أحيانًا وجزئيًا بأداء وظائف خلايا المجموعة الأخرى. وثمّة خلايا مختلطة. كما أن كلاً من المجموعتين يخضع لفعول قوانين كِلا الجانبين العملى والجماعى، ولكن بدرجات وأشكال مختلفة. ومع ذلك فإن الفرق موجود ويلعب دوراً مهماً فى تحديد طابع الكيان الاجتماعى.

يؤدِّى الناس ضمن الخلايا أدواراً مختلفة، ويشغلون مواقع مختلفة. وهَرمية، هذه المواقع هى أساس لا خلاص منه يقوم عليه عدمُ المساواة الاجتماعية والمادية بين الناس فى المجتمع. وتنشأ بين أعضاء الخلايا علاقات اجتماعية من شتّى الأنواع تشكل أساس الهيكلة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى للسكان. ومن وجهة النظر هذه فإن بنية المجتمع الخليوية هى التى تشكل نظامه الاجتماعى. على أن هذا النظام الاجتماعى ليس شيئًا موجوداً بمعزل عن الاقتصاد، والسياسة، والإيديولوجيا، والثقافة ومجالات المجتمع الأخرى، أو بمحاذاتها. بل إنه يخترق مجالات المجتمع كافة، نظراً لأنها جميعها ذاتُ بنية خليوية، وتتصف، من وجهة النظر هذه، ببعض السمات المشتركة.

الخلايا العملية فى الغربوية

كلُّ ما قيل أعلاه ينطبق تمامًا على خلايا المجتمع الغربى. ولكن ذلك، بالطبع، لا يحيط بخصوصية سمات تلك الخلايا. وسنتناول بالبحث أدناه الخلايا العملية أولًا. إنها تلك المنشآت التى يعرفها الجميع وتُزوِّد المجتمع بالأشياء والخدْمات النافعة مقابل مكافآت محددة، فهى تبيع هذه الأشياء والخِدْمات. وهناك دراسات اقتصادية لا حصر لها عن تلك المنشآت التى سيكون علىَّ، مع ذلك، أن أقول شيئًا عنها، نظرًا لأنه بغير ذلك يتعذّر تمامًا فهم الغرب بأى شكل من الأشكال، ناهيك عن أننى أودُّ لفْتَ الانتباه إليها من منظورٍ له صفةٌ نظرية محددة.

نستطيع تلخيص العلاقة بين الخلايا العملية والمجتمع باختصار على النحوالتالي: إن هذه الخلايا "تُعيل نفسَها" مقابل "إعالتها" المجتمعَ كله. ويمكن تأويل ذلك بالقول إنها موجودة بفضل استغلالها المجتمع، وعلى نحوٍ يجعل المجتمع موجودًا بفضل استغلاله تلك الخلايا أيضًا. على أن لهذه التأويلات ظلالاً إيديولوجية. وأعتقد أننا إذا ما استبعدنا المعنى الإيديولوجى من كلمة "استغلال"، وأبقينا على معنى "الاستفادة" وحده، وجدنا أنفسنا أمام استغلال متبادل. ومن الصواب القول أيضًا إن المجتمع "يعيل نفسه" على حساب كونه يتيح للخلايا العملية أن "تعيل نفسَها". ولكن ذلك لا يلغى أن بعض الناس فى المجتمع يستغل بعضَهم الآخر بالمعنى الإيديولوجى.

لقد ظهرت الخلايا العمليّة فى الغربويّة، وما زالت تظهر حتّى الآن أساسًا بمبادرة الأفراد، وبأموالهم، وإقدامهم على المجازفة، أى "من تحت". وهؤلاء الأفراد هم الذين كانوا، وما يزالون، يقرِّرون ما الذى ينبغى أن تمارسه الخلية التى ينشئونها (بما تتخصص)، وكيف ينبغى أن تؤدى وظيفتها، وكيف تُصرِّف منتجات نشاطها. على أن الخلايا العملية تتمتع بقدْرٍ معلوم من الاستقلالية الذاتية فى نشاطها. ذلك أن القائمين على تنظيمها وإدارتها أسياد فى اتخاذ القرارات. وهذه طبعًا سيادة محدودة بإطار القوانين والتقاليد، وكذلك بالعلاقات المتبادلة بين خليّة وأخرى. ولكنّ "الدول القومية" ذاتها لا تتمتع بسيادة مطلقة.

تاريخيًا كانت الملكيةُ الخاصة لوسائل العمل، والعملُ الحر شرطين ضروريين لظهور الخلايا العملية فى الغربوية. وهذه القاعدة لا تزال تحتفظ بأهميتها الآن أيضًا. غير أنه لابد هنا من تصويبات جدية بخصوص الأفكار المتعارَف عليها فى هذا الشأن. ولمّا كنت سأعود لاحقًا إلى وقفة خاصة عند هذا الموضوع، فإننى سأكتفى هنا بالإشارة إلى أن مفهوم الملكية لا ينطبق البتة على الخلية العملية. ذلك أن الخلية هى تجمُّع من الناس. وهؤلاء الناس أحرار قانونيًا، وليسوا مُلكًا لأحد (على غرار العبيد والفلاحين الأقنان). ولا ينطبق مفهوم الملكية فى هذه الخلية إلا على الوسائل (الأشياء والمال) التى بفضلها يمكن للخلية أن تقوم بوظيفتها.

وتبعًا لمن يملك هذه الوسائل تتفرّع الخلايا العملية الغربوية إلى خلايا الملكية الخاصة (بما فى ذلك الخلايا المساهمة)، والملكية الحكومية، والملكية الاجتماعية (الملكية العامة). على أن خلايا الملكية الخاصة هى التى تشكل، تاريخيًا وحتّى الآن، أساس الغربوية. ولكننى لا أريد أن ألفت النظر فى هذه الواقعة إلى أن المسألة هى مسألة الملكية الخاصة، بل إلى أن الكتلة الأساسية من الخلايا العملية الغربوية مضطرة لأن تستعيد التكاليف (مبدأ الريعية)، وذلك بالضبط لأنها خلايا خاصة. إلا أن ما هو أشدُّ عمقًا هنا ليس واقعة الملكية الخاصة، وإنما هو كون الخلايا متروكة لقدَرِها، كونها عاجزة عن البقاء ما لم يزوِّدْها المجتمع بوسائل الاستهلاك. فهى مرغمة على إنتاج الأشياء والخِدْمات وتقديمها للمجتمع، بأكبر كمِّيات ممكنة، وبأجود نوعية ممكنة، وإلا أدرك الهلاكُ هذه الخلايا فى بنيتها القائمة. وهذا يعنى أن الدافع الذى يحرك الغربوية هو السعى إلى البقاء، والحفاظ على الذات. وهو دافع متأصِّل فى صلب الخلايا العملية، بصرف النظر عن قوانين رأس المال الذى يأتى مصطحبًا دوافعه معه، ولكنها لا تلغى ذلك الدافع.

تتّصف الخلايا العملية الغربوية بطابع مزدوج. فهى، من ناحية، تنتج موادَّ استهلاكية (أشياء) ما، أوتقدِّم خِدْمات لأناس ما. وهى، من ناحية أخرى، استخدام

للمـال بهـدف الحـصـول على المال، أى أنهـا اسـتـثـمـار لرأس المال. وهذان الجـانبـان يشكّلان كلاً واحداً. ولكنّ لكلٍّ منهما قوانينَه الداخلية التى تميّزه عن الآخر. ولنأخذ، على سبيل المثال، شركتَى "هيلتون" و"ماكدونالدز" الشهيرتين عالميًا. إذ تنتشر فنادق الأولى ومطاعم الثانية بأعداد لا حصر لها فى كثير من مدن العالم وبلدانه. ويمثِّل كل واحد من هذه الفنادق أو المطاعم خليَّة عملية متخصصة تتمتع باستقلال ذاتى. وما من حاجة لتوحيدها فى كلٍّ واحد، إذا ما نظرنا إليها من ناحية قيامها بوظائفها العملية. بل وذلك متعذِّر عمليًا، لأنها "مبعثرة" فى كثير من المدن والبلدان والقارات. ولو أمكن، فَرَضًا، تجميعُها فى أماكن متقاربة، أو حتّى فى مبنى واحد، لتفرَّعت هذه المنشأة العملاقة إلى أقسام سرعان ما تصبح خلايا عملية مستقلة. وسيحدُث ذلك بفعل قوانين تنظيم العمل بوصفه ظاهرة اجتماعية. على أن توحيد هذه الخلايا فى كلٍّ واحد محكومٌ بأسباب اقتصادية، أى بقوانين رأس المال. صحيح أنها مدينة بظهورها للشركتين اللتين نشأتا، ولا تزالان موجودتين، بفضل قوانين رأس المال. ولكن تلك الخلايا ما إن ظهرت حتّى راحت تعمل وفق قوانين العمل، وهذا ما أصبح شرطًا للجانب الرأسمالى فى الشركتين.

إن الخلط بين الجانبين المذكورين، وتضخيم أحدهما على حساب الآخر، هما الأساس الذى قامت عليه مذاهب المجتمع الغربى الإيديولوجية، سواء تلك التى توجِّه إليه سهامَ نقدها، وتلك التى تمجِّده. لقد ضخَّمت الماركسيةُ الجانب الرأسمالى، بينما يجرى تضخيم الجانب العملى المحض فى الأدبيات الحديثة التى تمجِّد الغربوية وتختزل الرأسمالية فى شكل من أشكال تكنولوجيا الاقتصاد. وأعتقد أن العلاقة بين جانبى الخلايا العملية الغربوية هى علاقة بين الشكل والمضمون فى منشآت المجتمع. ذلك أن نشاط الخلايا العملية من حيث المضمون هو حقًا آليّة "تغذية" المجتمع. أمّا من حيث الشكل فهذه الآلية هى الرأسمالية.

خلية الحـــد الأدنـــى

تحدَّثنا أعلاه عن تنوُّع الخلايا، وهذا ينطبق على الخلايا العملية الغربوية. أضيف إلى ما سبق أن انقراض الخلية حالة عرفتها الخلايا المؤلفة من شخص واحد. فـ "الشركات" المؤلّفة من شخص واحد لا يمكن أن توجد كخلايا بالضبط إلا لأن الكتلة الأساسية من الخلايا تتألّف من منشآت ومؤسسات ومنظمات تضم كثيراً من الناس. أضِف إلى ذلك أن أناسًا آخرين ينخرطون عادة في نشاط هذه الخلايا على نحو غامض وبين حين وحين، ما يجعلها عمليًا خلايا غيرَ ثابتة الشكل، مؤلفةً من عدد كبير من الناس، يتغير أعضاؤها بين حين وآخر. وتوجد خلايا تتألّف من تجمُّعات بشرية كثيرة، هي بدورها خلايا تولِّد خلايا. وتندرج في هذا الصنف من الخلايا شركات عملاقة لها منشآتها في كثير من المدن وفي مختلف البلدان. كما توجد خلايا بسيطة، وهي منشآت صغيرة، قليلة العدد، يعمل في كل منها بضعة أشخاص.

وبغية توضيح الآراء الشائعة، من المفيد أن ندرس واحدة من أصغر الخلايا العملية تتمتع بما للخلية العملية من صفات أساسية. ولتكن هذه الخلية شخصاً حراً من الناحية القانونية، لديه مال، ولكنه غير كاف للعيش مدى الحياة. إنه يبدأ بهذا المال عملاً يستطيع أن يؤمِّن منه مصدر دخل دائم (إلى أجل طويل إلى هذا الحد أو ذاك). وهو يضيف عملَه وقدراتِه إلى المال الذى وظّفه. وفي المحصلّة يمضي في إنتاج موادّ استهلاكية أو خِدْمات يبيعها للآخرين. وهذا يستلزم أن يكون هناك إقبالٌ (طلبٌ) على منتوجاته، أى أن تلبِّي منتوجاتُه حاجات أناس آخرين، وأن يدفعوا ثمنها. على أن عائد هذه العملية ينبغي أن يكون كافيًا لتعويض النفقات وبقاء جزء منه لحياة صاحب العمل نفسه. إنه حتّى هذه اللحظة لا يفكر بالربح. إذ يكفيه أن يبقى على قيد الحياة، وأن يعيش على مستوى يرضيه. فهو لم يفكر بعمله إلا كوسيلة لكسب القوت حصراً. ويُعَدُّ مشروعه رابحًا (لنقل، رابحًا في الحد الأدنى) إذا كان يحقق هذه الغاية. أمّا إذا لم يتأتَّ له تحقيق ذلك فإن مشروعه يزول من الوجود. وبديهي أن صاحب المشروع سيعمل على تخفيض نفقات العمل إلى الحد الأدنى، أى أن ينتج بالنفقات نفسها كمية

أكبر، أو ينتج الكمية نفسها بنفقات أقلّ. فهو يريد أن يعود عليه إنتاجه أو خدْماته بأكبر مردود ممكن، فى حين يسعى المستهلِك (المشترى) لأن يدفع أقلَّ ثمن ممكن. ولكى يجذب المشترى (المستهلِك) ويحتفظ به، يسعى صاحب المشروع إلى إعطاء عمله أفضل المواصفات الممكنة، وإلى كسب سمعة جيدة. وإذا كان هناك آخرون مثله فإنه يسعى لأن يكون قادراً على المنافسة، أى لأن يقوم بعمله على نحو أفضل منهم، وأن يصرِّف منتوج عمله بسعر أقلَّ من أسعارهم.

ولكى يستمرَّ صاحب المشروع فى الوجود، يكون عليه أن يحصل من بيع منتوجه على ما يزيد على نفقاته. فهل يعنى هذا ربحًا ؟ إنها مسألة مصطلحات. والجواب على هذا السؤال يتوقف على تعريف الربح. يمكن أن نَعُدَّ ذلك مكافأة له على عمله. وإذا ما استطاع صاحب المشروع الحصول على ما هو أكبر ممّا أنفقه على عمله وممّا اعتاد أن ينفقه على نفسه فلن يفوِّت هذه الفرصة. ومرة أخرى يعود السؤال عمّا إذا كان هذا الدخل الإضافىّ ربحًا ؟ ، المسألة هنا مسألة مصطلحات أيضًا . نعم، يمكن أن نسمى هذا الدخل الإضافى ربحًا . ولكننا نستطيع أيضًا أن نسميه أجراً يتقاضاه صاحب المشروع مقابل عمله. وكثيرون فى علم الاقتصاد الغربى مَن ينظرون عمومًا إلى أىٍّ عائدات تأتى من أى مشروع على أنها أجرٌ مقابلَ العمل، حتّى وإن بلغ هذا الدخل مقادير هائلة وتأتى عن طريق استغلال العمال المأجورين.

تنطوى الخلية الأصغر فى مرحلتها الأولية على جميع ما للخلية العملية الغربوية من قدرات أساسية. وقولنا هذا تجريد بالطبع، إلا أنه تجريد واقعى. فثمة عدد كبير من الناس فى البلدان الغربية ممَّن يعملون من أجل الحصول على وسائل عيشهم بهذه الطريقة تمامًا، مثلما يفعل صاحب أصغر الأعمال. وهؤلاء لا يتدبَّرون أمورهم فى العادة إلا بشق الأنفس. وإذا كانوا يدّخرون بعض المال من أجل توسيع عملهم، فإن ذلك يتطلّب منهم سنوات كثيرة. ولا يرتقى من بينهم إلى مستوى أعلى قليلاً سوى عدد ضئيل لا يُذكَر. وفى معظم الحالات سرعان ما يفلسون، ويخرجون من جلودهم للتشبث بعملٍ آخر من النوع نفسه. وأغلبهم يبدأون عملاً جديداً بعد الحصول على قرض من بنك يتحوّلون إلى عبيد له .

إن أحد السبل التى تؤدى إلى تعقيد الخلية الأصغر هو أن يشرك صاحب المشروع فى العمل أفرادَ أسرته وأقرباءه، وكذلك شركاء على شاكلته هو. ففى هذه الحالة تتزايد فرص النجاح بعض الشيء ، ولكن ليس بالقدْر الذى يسمح بتحقيق قفزة نوعية تنقله من المشروع الأصغر إلى مستوى أرفع. وهنا أيضًا يكون الجهد الشخصى، بل الجهد الشاقّ، الذى يقوم به المشاركون فى العمل، هو العامل الرئيس. على أن هذا التعقيد يجرى فى إطار الخلية الأصغر.

بل وحالُ عددٍ هائل من المنشآت الأكبرِ حجمًا، والتى تستخدِم عمّالاً مأجورين، لا يختلف إلا قليلاً عن حال الخلايا الأصغر. وحسب متابعاتى، فإن أغلب تلك المنشآت يرضى أيضًا بمستوى الربح الأدنى، وأحيانًا بما هو أسوأ من ذلك. إن حالات الإفلاس التى لاحصر لها تدلُّ على أنه ليس من السهل تغطيةُ نفقات المنشأة والإبقاء على مبلغ من المال يكفل لها مستوى القدرة على الاستمرار. وما الحالات التى يُثرى فيها أصحاب المشاريع فى غضون آجال قصيرة، ويتحولون إلى رجال أعمال ناجحين كبار، إلا استثناءات نادرة. على أن الإيديولوجيا والدعاية الغربيتين تصوِّران هذه الحالات على نحو يهدف إلى الحفاظ على روح العمل الحر فى المجتمع. وقد اشتدّ هذا المسعى على نحو خاص فى السنوات الأخيرة نظرًا لانهيار البلدان الشيوعية. غير أن الحماسة للعمل الحر تتراجع بين مجمل السكان باضطراد أمام الوعى بأنه عمل اضطرارى، أمام الوعى بمصيره التاريخى المحتوم فى هذا الاتجاه. ومن هذه الزاوية لعب انهيار الشيوعية دورًا مصيريًا بالنسبة إلى الغرب نفسه أيضًا.

إن رجل الأعمال الحرة الصغرى يجمع فى شخصه بين وظائف منظِّم الخليّة وصاحبِها ومديرها، ووظائف منفِّذ العمل. ونرى فى ما أشرنا إليه أعلاه من تعقيد الخليّة الصغرى بداية تقاسم هذه الوظائف، أى بداية انقسامها بين المشاركين فى العمل إلى مدير (صاحب عمل، مدير، أوشخص مسئول عمومًا)، ومرؤوسين. فى البداية يكون هذا التقسيم وتقسيم الجهد فى تنفيذ العمل شيئًا واحدًا. ولكن مع تعقيد العمل تنفصل وظيفة المسئول (صاحب العمل) كوظيفة اجتماعية، يرتبط بها تنظيم العمل، واتخاذ القرارات، ومسئولية المجازفة.

العمل المأجور

لم يكن العمل المأجور فى البداية استغلالاً لعمل الغير بالمعنى الماركسى. ذلك أن استقدام العمال المأجورين يكون ناتجًا عن أن صاحب العمل الحر وأفراد أسرته عاجزون عن الاضطلاع بالعمل وحدهم. ويجرى استئجار العاملين بصفة مساعدين. أمّا الحالات التى أصبح فيها أولئك العاملون بمقام أعضاء فى الأسرة، فقد تحدّث عنها الأدب الروسى فى القرن التاسع عشر، مثلاً. ولا يتحول هؤلاء إلى فئة اجتماعية متميزة إلا عندما يتضخم عمل المشروع، ويزداد عدد العاملين فيه. بل وقد نصادف حتّى فى أيامنا هذه كثيراً من الحالات التى لا يجلب فيها العمل المأجور أى ربح لصاحب العمل، وفى أحسن الأحوال يتيح له تغطية النفقات، بينما يعمل أصحاب المشروع أنفسهم أكثر مما يعمل العاملون المأجورون.

ومن وجهة نظر العمل الذى يستَخدَم فيه شخص كعامل مأجور، يصبح صاحب المشروع ربَّ عمل. إنه صاحب العمل. وهذا عمله. أمّا الشخص المأجور فيصبح منفِّذاً مأموراً. وفى هذه الحالة يجرى تقسيم اجتماعى لوظائف الأشخاص فى عملٍ واحد، ما ينتج عنه ظهورُ فئات اجتماعية مختلفة من الناس، هم من يملك المشروع (أصحابه ومديروه)، والعاملون المأجورون فيه.

وبديهى أن ربَّ العمل يسعى لإرغام العاملين المأجورين على تحقيق أكبر وأفضل إنتاجية ممكنة، ولدفعِ أقلّ أجرٍ ممكن لهم، تعبيراً عن المسعى العام لتخفيض الأجور إلى الحد الأدنى. أما العاملون المأجورون فعلى العكس، يسعون للقيام بأقلِّ ما يمكن من العمل، والحصولِ على أكبر أجرٍ ممكن. وهذا هو قانون الغربوية الموضوعى الذى يظلّ سارى المفعول دائمًا وفى جميع الظروف مادامت الغربوية موجودة. على أن نتيجة مفعول هذا القانون هى حياة المجتمع على شكل صراع دائم بين أشخاص من مختلف الفئات الاجتماعية يجرون وراء مصالحهم.

هيكلة المجتمع(*)

يوجد فى البلدان الغربية عدد هائل من الخلايا العملية. فقد كان عدد المنشآت الخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩١، مثلًا، أكثر من ستة ملايين منشأة. أمّا فى العالم الغربى كلِّه فيبلغ هذا العدد عشرات الملايين. ويمكن أن نكتشف فى هذا العدد الكبير جميع الأشكال التى يتصورها العقل. إنها تتشكّل وَفق قوانين التوليف الاجتماعى. كما يمكن "استبيانها" منطقيًا بالاستناد إلى وقائع إمبريقية جلية. فهى تنشأ واقعيًا، ويُعاد إنتاجها بانتظام بنسب مختلفة تتنوّع فى مناطق وبلدان ومجالات اجتماعية مختلفة، وتتغير بمرور الزمن، بل وتتغيَّر المؤشّرات نفسها باتجاه زيادة أو نقصان حصة فئاتها المختلفة. ومع هذه التذبذبات تتغير أيضًا النظريات الإيديولوجية التى ترفع التغيرات قصيرة المدى إلى مستوى قوانين داخلية أساسية.

لقد سبق أن ذكرتُ أعلاه بعض الخطوط التى يسلكها تعقيد الخلايا والبنية الخليوية فى المجتمع. وأضيف على سبيل المثال خطوطًا أخرى هى ظهور الوسطاء بين إعداد الموادّ والسلعة الجاهزة، وكذلك بين إنتاج السلعة الجاهزة ومستهلكها الأخير. على أن الوسطاء أنفسهم شركات كثيرًا (إن لم نقل عادةً) ما تكون صغيرة ومتوسطة بالمقارنة مع شركات كبيرة تنتج سلعًا جاهزة أو خِدْمات. ويمكن أن نضرب مثلاً على وسطاء النوع الأول بشركات التوزيع لدى المجمَّعين الصناعيَّين الألمانيين العملاقَين"سيمنس" و"كروب". فقد كان لدى "سيمنس" فى عام ١٩٦٥ ثلاثون ألف شركة توزيع، ولدى"كروب" [٢٣] ألف موزِّع. أمّا الأمثلة على وسطاء النوع الثانى فيمكن أن نجدها فى أعداد لا حصر لها من الأكشاك فى محطات القطارات، وفى المطارات، وفى الأماكن المكتظة بالناس عمومًا. على أن شركة "مطاعم ماكدونالدز للوجبات السريعة

(*) استعملنا تعبير "هيكلة المجتمع" بمعنى "تشكيل بنية المجتمع" – م.

(٢٣) عام ١٩٨٥ كان عدد العاملين فى شركة "جنرال موتورز" ٨٠٠ ألف شخص.

"McDonald,s Fast Food Restaurants تملك حوالى تسعة آلاف مطعمٍ يعمل ثلاثة أرباعها عن طريق الوسطاء. ويوجد فى الولايات المتحدة الأمريكية ٣٥٠ ألف شركة وسطاء تقدِّم خدماتها لثلث تجارة التجزئة، وتستخدم سبعة ملايين شخص، أى ١٠٪ من العاملين. وفى بريطانيا يوجد ٤٠ ألفًا من هذه الشركات(٢٤) على أن ما يقوم به أصحاب هذا النوع من الأعمال الحرة الصغيرة لا يشبه فى شىء ما كان الإيديولوجيون المناهضون للرأسمالية يصوِّرون به الرأسماليين.

قد يبدأ صاحب المنشأة عمله بموارده الخاصة فقط ، وقد يقترض من البنك (أو من أشخاص آخرين) بالفائدة. وبذلك تنشأ علاقة اجتماعية جديدة، علاقة الدائن والمَدين. ونظراً لأن هذه العملية تتكرر بانتظام، يصبح صاحب المنشأة بشكل من الأشكال عاملاً استأجره البنك، أو شريكًا للبنك فى تنظيم المنشأة وتقاسم دخلها.

أما الخط الآخر لهيكلة المجتمع، فهو تَزايُد أحجام الخلايا وتعقُّد بنيتها الداخلية. وأسباب ذلك كثيرة، أشير إلى اثنين رئيسين منها. الأوّل هو سببٌ عملى محض يتمثل بظروف العمل ذاته بمعزل عن الشكل الاجتماعى الذى يجرى فيه. فليس فى مقدور فرد أن يبنى طائرة أو سفينة. كما أن تشغيلاً عادياً لمطار كبير يتطلّب بالضرورة عشرات آلاف الناس. والسبب الثانى اقتصادى محض، يتمثل بظروف عمل رأس المال المستثمَر فى المشروع المعنى، أو الذى يملك المشروع. إن ضرورة تعزيز رءوس الأموال ومَرْكَزَتِها تؤثر بهذا الشكل أو ذاك على تعزيز وتوحيد ومركزة الخلايا العملية الخاضعة لها.

---

(٢٤) هذه الأرقام حصلت عليها من صحف ومجلات مختلفة كانت تقع فى يدى بين حين وآخر.

تنقسم الخلايا العملية إلى خلايا صغيرة، ومتوسطة، وكبيرة، وضخمة، وذلك وَفْقًا لعدد العاملين، وحجم رءوس الأموال المستثمَرة فيها. ومهما قويَ دور البزنس الكبير والبزنس الضخم، فإن البزنس الصغير والمتوسط يحتفظان، وسيظلان يحتفظان بأهميتهما دائمًا. وهذا ليس عائدًا للأسباب الاقتصادية التى يركز عليها الأنظار من يمجِّد اقتصاد السوق، بقدْر ما هو عائد لحاجات ملايين الناس وشروط العمل الذى يلبِّى هذه الحاجات، وكذلك لضرورة تأمين العمل لكتلة السكان الأساسية وضمان موارد لها.

ليست مركَزَة المنشآت وتعزيزها شيئًا يجب أن يحل محل المنشآت الأصغر. ذلك المركَزَة والتعزيز عملية طبيعية إلى جانب عمليات أخرى. ولو كانت نزعة تعزيز المنشآت ومركزتها هى الوحيدة التى يجرى تطبيقها لَكفَّت عن الوجود فى العالم منذ زمن بعيد تلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة التى نرى عددها يتزايد فى الواقع، ليس بالمطلق فقط، بل ونسبيًا أيضًا. إن عملية تصفية بعض من هذه المنشآت تترافق مع عملية ظهور غيرها. كما تترافق عملية تعزيز المنشآت مع عملية تقلُّص عددها. إن المجتمع الغربى العادى يجب عليه نظريًا أن يتَّسع لجميع ما هو محتمل منطقيًا من الخلايا العملية، تبعًا للحاجة الاجتماعية إليها.

إن عمليَّة تعزيز المنشآت تصطدم بعملية تحديث تلك المنشآت، ونمو إنتاجية العمل، وتحديث تنظيم المنشآت وإدارتها. ومن المحتمل أن نجد هنا حركة عكسية أيضًا. فقد ظهرت بوضوح فى العقد الأخير ميول نحو تقليص حجم المنشآت بسبب ذلك. وعلى سبيل المثال قامت ٨٠٠ من كبريات الشركات الأمريكية فى عام ١٩٧٩ باستئجار ٢٣ مليون شخص، بينما لم تستأجر إلا ٢٠,٦ مليون شخص فى عام ١٩٨٦، ولكن ذلك لا يلغى النزوع نحو تعزيز المنشآت. إن هذه النزعة يمكن أن تتكيف مع مختلف الظروف على نحوٍ يجعلها تبدو ظاهريًا فقط وكأنها فقدت قوتها. إنها واحدة من نزعات

تطورٍ عديدة، وليست شيئًا مطلقًا لا يتزعزع[٢٥] كما أن هذه الأرقام يمكن أن تكون إيضاحًا لما يقال عن دور البزنس الصغير والمتوسط . وهي في الوقت نفسه مثال على التناسب بين جانبي الغربوية الاقتصادي والعملي، وكذلك على ضرورة البزنس الكبير والبزنس الصغير لبعضهما البعض، وعلى تعايشهما الذي يتقاسم أصحاب المشاريع في إطاره مداخيل عملهم، ولكنهم هنا ينخرطون في علاقة رئيس ومرؤوس، إذ إن صاحب مشروع التجزئة يغدو تابعًا من نوع ما للشركة صاحبة العمل بمجمله.

إن تزايد حجم المنشأة من ناحية عدد الأشخاص المأجورين وتعقيد العمل (بما في ذلك العمل الكتنولوجي) يؤدّي إلى تقسيم الوظائف، ليس بمعنى التقسيم التكنولوجي وحسب، بل وبمعنى ظهور فئات اجتماعية جديدة تتمثّل في المراقبين، ورؤساء المجموعات والأقسام، والموظفين في مجموعة التسيير، والمدراء. وأؤكد أن هذه ليست مجرد مهن جديدة، وإن كان هؤلاء يتلقون إعدادًا مهنيًا. فإذا كان ذلك مجرد مهن، فإن دور صاحب المشروع ذاته يمكن اعتباره مجرد واحدة من المهن أيضًا . من المهم هنا أن المشاركين في العمل ينقسمون إلى فئات مختلفة حسب أدوارهم الاجتماعية، ومواقعهم الاجتماعية. ويظهر مشاركون في العمل لم تعد وظيفتُهم المميزة تتمثل في تنفيذ العمل مباشرة، وإنما في التعامل مع المكلفين بتنفيذ العمل. ويجري في وسط هؤلاء المشاركين أيضًا تقسيم وظائف، وقيام هرمية في المواقع الاجتماعية. يجري تقسيم وظائف صاحب المشروع الأوّلي إلى وظائف مالك المشروع ووظائف إدارة المشروع. وهذه

---

(٢٥) إن مركزة رءوس الأموال وتعزيز المنشآت لا يعنيان تصفية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. فلكل منها مكانه. وثمة مثال ساطع في هذا الصدد ورد في مقالة بقلم أ. زيللر بعنوان: "Kernstuck der Marktwritschaft" في (Bayernkurier , 19.29.1990) عن الوضع في بافاريا حيث كانت المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل ٩٠٪ من مجمل المنشآت. وكانت تنتج آنذاك ٥٠٪ من المنتوج الاجتماعي، وتوفر نصف مناصب العمل. إن البزنس الصغير والمتوسط يحتفظ بأهميته في كافة البلدان الغربية، وذلك بفعل شروط الحياة العملية، وتوزع السكان وطابع الحاجات، وضرورة عمل أصحاب المشاريع الشخص.

الأخيرة تتحول إلى أشخاص مأجورين من نوعٍ ما، يتزايد باستمرار دورهم فى العمل، بل ويغدو دوراً رئيساً.

فى سياق الكلام عن التغيرات التى طرأت على بنية المجتمع الغربى الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية، يتحدث عدد من المؤلفين الغربين (وخاصة روبرت رايخ) عن فئة اجتماعية متميزة هى بيروقراطية الشغل. إنها، حسب رايخ، منظمة تنظيماً عسكرياً: أوّلًا، هناك هرمية فى المناصب؛ ثانيًا، علاقات الرئيس والمرؤوس موجودة بين مختلف الدرجات؛ ثالثًا، موظّفو هذه الفئة يتلقّون أجراً ثابتًا مقابل المنصب الذى يشغلونه.

إن مركزة رءوس الأموال، واتساع حجم المنشآت، وظهور مختلف أنواع الاتحادات العملية والمالية.. كل ذلك يؤدّى إلى قيام أجهزة إدارة تعمل بشكل دائم، ومجالس تضمّ مدراء، ورؤساء، ومديرين منتخَبين، ومستأجَرين أو معيَّنين. وعلى هذا النحو تحديداً تنشأ فئة جديدة من المواطنين الذين لا يجوز تصنيفهم، حتّى عندما يكونون عاملين مستأجرين، فى فئة العمال المأجورين الذين يعملون فى المنشآت. ففئة العمال المأجورين هذه لها دور آخر. ومداخيلها غالبًا ما تفوق مداخيل أصحاب المشاريع المتوسطين وحتّى الكبار. إن هيكلة السكان الاجتماعية تجرى وفق كثير من المؤشرات. ومؤشر الأجر ليس هو الحاسم دائمًا.

الحياة داخل الخلية

تنقسم حياة المواطنين فى البلدان الغربية (وغير الغربية) إلى قسمين: داخل الخلية، وخارج الخلية. وقد نُشر عن الحياة خارج الخلية ما لا حصر له من الكتب، وصُوَرٌ ما لا حصر له من الأفلام السينمائية. أما وصف الحياة داخل الخلية فإن الاختصاصيين لا يعيرونه إلا القليل من الاهتمام، بينما يكتفى الأدب والأفلام بملامستها عَرَضًا، كتحصيل حاصل وأمر معلوم للجميع. ومع ذلك فإن المعلومات

الشحيحة والعابرة عن حياة الخلية الداخلية في الغرب، تلك المعلومات التي يمكن استقاؤها من الجرائد والكتب والأفلام، كافية تمامًا لكي نكوِّن عنها تصورًا معينًا. ولعلَّ مؤلِّفي الكتب والمقالات ومخرجي الأفلام كشفوا عن جوهر هذه الحياة من حيث لا يعلمون. فعندما كنت أطلب من معارفي وجلسائي العابرين- وما أكثرهم - أن يحدثوني كيف تسير حياتهم داخل الخلية، كانوا يهزّون أكتافهم عادة. إذ لم يكن لديهم ما يقولونه. إن المجتمع الغربي من هذه الناحية هو النقيض الحقيقي للمجتمع الشيوعي الذي تؤلِّف الحياة داخل الخلية فيه جزءًا أساسيًا من حياة المواطنين[٢٦].

توجد في المجتمع الغربي خلايا عملية كما توجد خلايا جماعية (كومونالية)[٢٧]. ولئن كانت الخلايا العملية هي التي تحدد نبض الحياة، فإن الخلايا الكومونالية قليلاً ما تختلف عنها من ناحية الحياة الداخلية. إن كون أعضاء الخلايا الكومونالية موظفين عند الدولة يتلقّون رواتب مضمونة حتّى التقاعد، وتقاعداً مضموناً أيضًا، هو حقيقة تنعكس على نشاطهم على نحوٍ يجعلهم شبيهين بالموظفين في المجتمع الشيوعي. أمّا في ما عدا ذلك، فإن أعضاء هذه الخلايا يتصرفون على نحو مماثل لتصرفات أغلبية المواطنين الآخرين. ويمكن أن نجد في الخلايا العملية أيضًا كلا الجانبين العملي والجماعي، علماً بأن الجانب العملي على درجة متدنية من التطور تجعلنا لا نلتفت إليه عند دراسة هذه الخلية الملازمة للغربوية.

إن الخلية الملازمة للغربوية لا تحددها قرارات السلطات "من الأعلى"، مثلما لا تحدد سلوكها في العالم المحيط. فهناك قانون عام. وللخلية حرية النشاط في إطار هذا القانون. وقد سبق وتحدثت عن هذا الموضوع أعلاه.

---

(٢٦) تناولت بالتفصيل حياة الخلية الداخلية في المجتمع الشيوعي في كتبي التي أشرت إليها أعلاه.

(٢٧) تفاديًا للتداخلات الاشتقاقية العربية المربكة (جماعة، مجموعة، جَماعية...إلخ.) التي تنشأ عن وجود كلمات في الروسية لها هذه المعاني ولكن ليس بينها تشابه لفظي، فإننا غالبًا ما سوف نعتمد لاحقًا كلمة (كومونالي) بدلاً من (جماعي) بعد أن اتضح للقارئ في الصفحات السابقة المعنى الذي يستخدمها فيه المؤلِّف. - م.

إن المجتمع عمومًا منظم وفق مبادئ أخرى تختلف عن المبادئ التى تنظم الخلية الغربوية. وهناك عدد كبير من الخلايا (إن لم يكن معظمها) لا يتمتع البتة ببنية اجتماعية داخلية. ولا مجال للحديث عن هذه البنية إلا بخصوص الخلايا الكبيرة نسبيًا. ثم إن الخلية الغربوية خلية مبسطة اجتماعيًا بالمقارنة مع الخلية الشيوعية. ويمكن القول إنها تميل باتجاه تضييق بنيتها الاجتماعية إلى أدنى حدّ. فلا وجود فيها نظريًا لأى أشخاص، أو مجموعات، أو منظمات لا لزوم لها من ناحية مصالح العمل. ولا تشكل أى منظمة هنا، سواءٌ أكانت حزبية، أو نقابية، أوشبابية، أو سواها، عنصرًا من عناصر البنية الاجتماعية لعدد كبير من الناس العاملين ضمن الخلية. وقد يكون موظفو الخلية أعضاء فى تنظيمات، ومجموعات، وحركات من هذا النوع، ولكن ليس فى إطار الخلية، بل خارجها، وبمعزِل عنها. وهذا الجانب من حياتهم لا يؤثر على أدائهم الوظيفى فى إطار الخلية، ولا على الخلية عمومًا. وقد تمارس الأحزاب، والنقابات، وغيرها من المجموعات والحركات الاجتماعية ضغطًا على أصحاب الخلايا، وعلى إدارييِّها، ولكن خارج الخلية، وليس داخلها.

ليست الخلية الغربوية جماعة بالمعنى الذى ينطبق على الخلية الشيوعية. فالناس فيها يعملون وحسب. إن حياة المجتمع الغربى الاجتماعية والخاصة تجرى خارج الخلايا العملية، وليس ضمنها. ذلك أن الناس يقومون داخل هذه الخلايا بتنفيذ واجباتهم العملية، ويترقّون فى الخدمة، أو يرفعون من كفاءتهم. وقد تكون لديهم ميول تعاطف أو نفور متبادلة. كما قد تنشأ عندهم مواقف غير عملية، كالعلاقات الغرامية أو الإجرامية، مثلًا. ولكن ذلك كله لا يغدو معيارًا متعارفًا عليه، وعاملاً مهمًا من عوامل حياتهم الرسمية. ففى الخلية الغربوية لا تقوم بين العاملين علاقات وثيقةٌ وطويلة المدى بهذا القدْر أو ذاك.

ولا يوجد فى الخلايا العملية الغربوية أية ديمقراطية داخلية. أمّا السائد داخل تلك الخلايا فهو انضباطية العمل، بل ويمكن القول إنه دكتاتورية العمل. إن المجتمع الغربى الديمقراطىٌّ عمومًا، الديمقراطىٌّ سياسيًا، هو مجتمع دكتاتورى اجتماعيًا، أى فى الخلايا العملية. وما الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات المدنية، وغيرها

من نعوت المجتمع الحر، بضرورية للغرب إلا كتعويض خارجى عن افتقادها فى الحياة العملية[٢٨].

كما أن المبادئ الأساسية لعمل الخلايا الغربية مناقضة تمامًا لمبادئ الخلايا الشيوعية. فمبدأ الخلية الغربية هو القيام بالعمل على أفضل وجهٍ ممكن، والحصول على أفضل نتيجة، بأقلّ قدْر من النفقات. أما مبدأ الخلية الشيوعية فهو القيام بالعمل على نحوٍ يبدو جيداً من حيث الشكل، ويرضى أجهزة السلطة والإدارة. ثم إن مبدأ الخلية الغربية هو استغلال قوى العاملين إلى أقصى حد، واستبعاد التقاعس فى أوقات العمل، ومنع العاملين من استغلال وقت العمل وموارد الخلية لمصالح شخصية لا تمتّ لأهداف الخلية بصلة. فى حين أن مبدأ الخلية الشيوعية هو بذل أقلّ جهد فى العمل، واستغلال وقت العمل ووسائل الخلية لخدمة الأغراض الشخصية. كما أن مبدأ الخلية الغربية هو تقليص عدد العاملين إلى الحد الأدنى، فيما مبدأ الخلية الشيوعية هو تشغيل أكبر عدد ممكن من الناس.

على أن تقييم العاملين فى الخلية الغربية يجرى أساسًا (إن لم يكن حصراً) بناء على مؤهّلاتهم العملية، بينما يتضمّن التقييم فى الخلية الشيوعية كثيراً من الصفات غير العملية (الانتماء الحزبى، العمل الاجتماعى، النشاط، والصفات الأخلاقية، وعلاقات المحسوبية) التى غالبًا ما تُبعِد الصفات العملية إلى موقع ثانوى. وفى الخلية العملية الغربية تكون الأفضلية لمن هو أكثر تكيُّفًا مع الجانب العملى، بينما الأفضلية فى الخلية العملية الشيوعية لمن يحسن التأقلم مع الجانب الكومونالى. وفى الخلية الشيوعية يحصل العاملون على منافع إضافية غير الأجور (مكافأة، بطاقة استجمام...)، وهو ما لا وجود له إطلاقًا فى الخلية الغربية، أو هو موجود فيها بشكل ضعيف.

---

(٢٨) أحد رموز المجتمع الأمريكى، الملياردير التكساسى روس بيرو الذى ترشح لرئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٩٢، يحكم إمبراطوريته الاقتصادية – حسب ما يرد فى الصحافة – بوسائل شبه عسكرية، منها مظهر العاملين الخارجى، وحياتهم الأسرية اللائقة، وتحريم اللواط.

إن المثال التالى يوضح الفروق الكبيرة بين الخليتين الغربية والشيوعية. فلنقارن بين مطعمين لهما قدرة إنتاجية واحدة على وجه التقريب (من حيث عدد الروّاد). سوف نرى أن عدد العاملين فى المطعم الغربى أقلُّ بكثير، وأحيانًا بعشر مرات، من عددهم فى المطعم السوفيتى. وسنرى أن نوعية الخدمة فى المطعم السوفيتى لا تقارن بشكل من الأشكال بجودة الخدمة فى المطعم الغربى. وسنجد أغلبية العاملين فى المطعم السوفيتى متقاعسين، فى حالة من الكسل، بينما سنراهم فى المطعم الغربى يعملون بطريقة لا يحلم بها السوفيت. وسنجد فى المطعم السوفيتى أن أكثر من نصف العاملين يمارسون الأعمال الإدارية والمكتبية، فى حين أن هذه الأعمال منخفضة العدد إلى الحد الأدنى فى المطعم الغربى. وبينما يحصل العاملون فى المطعم الغربى على وسائل عيشهم من المداخيل التى يدرُّها عليهم عملهم فى خدمة الزبائن، يحصل العاملون فى المطعم السوفيتى على أجرٍ تافه، ولكنهم يعوّضونه بدخل كبير عن طريق الاحتيال، وغشّ الزبائن، و"البخشيش". ولا مصلحة لهم فى تحسين عمل المطعم، بل سيكون من الأفضل لهم شخصيًا إذا ما تحوّل عمل المطعم كله إلى منطقة "الظل"، أى إذا ما أصبح عملاً غير شرعى، لا يطاله القانون.

من المألوف الآن أن تُنسب حسنات المجتمع الغربى كلُّها إلى الرأسمالية، بما فى ذلك إنتاجية العمل العالية، ومردوديته الاقتصادية. غير أن ذلك تضخيم إيديولوجى لدور جانب واحد من جوانب الغربوية. وبغضِّ النظر عن الشكل النقدى - الرأسمالى للاقتصاد الغربى، فإن هذا الاقتصاد يخضع لقوانين ترغم العاملين فى الخلية على العمل بشكل أفضل ممّا فى أى نظام آخر. وهذه القوانين تشترط ما يلى من مبادئ الخلية العملية: ١-) تنظيم العمل تنظيمًا عقلانيًا؛ ٢-) الانضباط الصارم؛ ٣-) الاستخدام الأقصى لوسائل الإنتاج واليد العاملة. إن المجتمع الغربى مجتمع غير ديمقراطى ("توتاليتارى") فى أساسه نفسه، أى على مستوى الخلية. وهو لهذا السبب بالذات ديمقراطى جملةً، فى حياته ما فوق الخليوية. ففيه يعمل قانون من نوع خاص هو قانون ثبات كمية الديمقراطية والتوتاليتارية.

لكن الخلية الغربية، والشيوعية أيضًا، ليست تجسيداً للفضيلة وحدها، إذ إن عيوبنا، كما يقال، هى استمرار لمزايانا. فإذا ما قصدنا بدرجة الاستغلال النسبةَ بين حجم جهود الشخص عند قيامه بالعمل من جهة، وحجم المكافأة على ذلك من جهة أخرى، نرى أن درجة الاستغلال فى المجتمع الغربى أعلى بكثير ممّا هى فى المجتمع الشيوعى. إن من يعملون فى المجتمع الغربى يتمتعون بخيرات مادية أكثر من نظرائهم فى المجتمع الشيوعى، ولكنهم مقابل ذلك يبذلون جهداً أكبر. والناس فى البلدان الشيوعية يملكون أقل ممّا يملك الغربيون، ولكنهم يبذلون من الجهد، مقابل ما يملكون، أقلَّ مما يبذل الغربيون بكثير. وظروف العمل فى البلدان الشيوعية أسهل، زد على ذلك مشكلة البحث عن عمل، وكذلك مشكلة الأجر والتسريح. فقبل الأزمة التى بدأت فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ نتيجة البيريسترويكا، كانت نسبة العمالة ١٠٠٪، ولم تكن ثمة مشكلة فى إيجاد عمل، بل إن المتهرِّبين من العمل الدائم كانوا يعتبرون خارجين على القانون. أما بالنسبة للغربيين فإن إيجاد عمل هو ما يُعَدُّ فى أغلب الحالات المشكلة الرئيسة فى الحياة. إنهم يحرصون على الوظيفة، إذ لا ثقة لديهم بأنهم باقون فيها لمدّة طويلة. إن صعوبة إيجاد عمل، والخوف من فقدانه، هما الوسيلة الجبارة للحفاظ على انضباط العمل ومردوديته. ومن هذه الناحية فإن المجتمع الشيوعى، فى حالته الطبيعية كما كان فى الاتحاد السوفيتى أيام خروشوف وبريجنيف، هو جنّة أرضية مقارنة بالمجتمع الغربى. والمواطنون السوفيت لم يدركوا بعد أنهم، بمحاولتهم السير فى طريق الغرب، قد خسروا أكثر مما كسَبوا.

إن الخلية التى تقوم بعملها بشكل ممتاز فى المجتمع الغربى تظل خلية خاوية تمامًا، لا روح فيها، من ناحية الحياة الاجتماعية داخلها. وإذا ما كان يجرى فيها بعض حياة من هذا القبيل، فإن ذلك يأخذ وقتًا طويلاً، وغالبًا ما يكون دفينًا فى الأعماق، يحرص العاملون على إخفائه بجميع السبل. فتلك الخلية آليةُ عمل، وليست متَّحَداً من بشر بكل ما لهم من مزايا وما فيهم من عيوب. وإذا كان من غير الجائز أن

نقول إنها خليّة لا إنسانية، فمن غير الجائز أيضًا أن نقول إنها خليّة إنسانية. ذلك أن كل المشاعر الإنسانية فيها مقصورة على التصنُّع الظاهرى، وهى مشاعر شكلية، مبالَغ فيها على نحو مصطنع، محفوظةٌ عن ظهر قلب، لا عمق لها، وليست طويلة الأمد. ومشاركة الناس مشاعرَهم لا تتحوّل إلى شىء ذى أهمية حقيقية، ولا تولِّد مكابدات عميقة. صحيح أن الإنسان فى هذه الخلية حرٌّ من سلطة الجماعة فى العمل، تلك السلطة التى نجدها فى المجتمع الشيوعى، غير أنه لهذا السبب أيضًا محروم من ذلك الاهتمام وتلك الحماية اللذين تحيطه بهما الجماعة الشيوعية. فلا أهمية للإنسان من وجهة نظر الحياة العملية الغربية إلا ككائن ينفِّذ وظيفة عملية محددة. إنه يخضع لعملية تبليدٍ من الناحية الإيديولوجية، وهو محدود من الناحية السياسية على نحو ما، ولكنْ ليست الخلية العملية من تجعله كذلك.

وباختصار، إذا كانت الخلية العملية الشيوعية مشبعة بالعلاقات الكومونالية، فإن هذه العلاقات فى الخلية العملية الغربوية ضعيفة، أو لا وجود لها البتة. وبالمقابل، إذا كانت الخلية العملية الغربوية مشبعة بقواعد أفضل أداء لوظيفتها العملية، فإن هذه القواعد فى الخلية العملية الشيوعية ضعيفة، أو تحوّلت إلى شىء شكلىّ محض. وهنا يكمن أحد أعمق الأسباب التى تجعل المجتمع الشيوعى مجتمع أناس ذوى تركيبة داخلية معقّدة، ولكنهم متبطّلون متقاعسون فى العمل، طفيليون، يتصنّعون النشاط، فيما المجتمع الغربى آليةٌ خاويةُ الروح، تتألّف من أناس هم أشباه روبوتات مبسَّطة داخليًا، ولكنها تؤدّى عملها على نحو جيد.

هناك أدبيات واسعة الانتشار تتحدث عن التنظيم الشكلى لحياة الخلايا الغربية العملية، ولكن من النادر للغاية أن نقع على وصف لما يجرى فيها على مستوى العلاقات الإنسانية. ولا يمكننا الحصول على معلومات عن ذلك إلا بطرق ملتوية، أى باستخلاصها من الأعمال الأدبية، والأفلام السينمائية، ومقالات الجرائد، بل – وكقاعدة عامة – من تجلى تلك العلاقات فيها بأشكالٍ متطرِّفة أو إجرامية. وقد كنت أقع أحيانًا على موادّ تتضمّن وصفًا مباشرًا لتلك العلاقات، إلا أنها موادّ نادرة وشحيحة للغاية.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى كتاب شيّقٍ، حسب تقديرى، لاثنين من المؤلفين الأمريكان، هما جيمس باترسون وبيتر كيم(٢٩). إذ يخبرنا هذان المؤلّفان بأن مدراء الشركات يخالفون أبسط قواعد الأمن وسلامة العمل، ويمارسون التمييز والاضطهاد ضد الأقليات والنساء، وينتجون سلعًا تشكل خطرًا على الحياة، ويبتزّون العاملين، ويرتكبون جرائم عديدة دون عقاب. ويُمضى العمال أكثر من سبع ساعات من أسبوع العمل يعاقرون فيها الخمرة، ويتعاطون المخدِّرات، ويثرثرون، ويتمارضون. وعُشر العاملين فقط راضٍ عن العمل. صحيح، بالطبع، أن الخلايا الغربية لا تجارى الخلايا الشيوعية فى هذا المجال، ومع ذلك يمكن أن نرى داخلها كثيرًا من هذه الأمور التى تعدُّ شيئًا عاديًا فى المجتمع الشيوعى. فقوانين الكومونالية موجودة فيها أيضًا. وعلى أية حال، عندما كنت أقرأ كتبًا وأشاهد أفلامًا تتطرق بشكل ما إلى الحياة الداخلية فى خلية المجتمع الغربى، كنت أقع على ظواهر أعرفها جيدًا من حياتى فى روسيا، ولكن مع بعض التعديل، إذ تتخذ هذه الظواهر فى الخلايا الغربية شكلاً أكثر قسوة، والفرد فيها أقل حماية فى وجه زملائه الأقوى اجتماعيًا.

لم تكن لدىَّ أوهام بخصوص العلاقات داخل الخلية فى الغرب. ومع ذلك، فقد صعقنى ما قُدِّر لى أن أعرفه عن طريق مصادر رسمية فى ألمانيا. إذ تقول دراسات علم الاجتماع وعلم النفس إن أكثر من مليون عامل مأجور فى ألمانيا يقعون ضحايا ما يمارسه عليهم زملاؤهم من إرهاب نفسى منهجى. ويرى العديد من الباحثين فى ظروف العمل هناك أن المشكلة الرئيسة فى تسعينيات القرن العشرين، هى قيام مجموعة من العاملين باضطهاد زملائهم "الأضعف" بينهم. إن مكان العمل يتحول إلى جحيم بالنسبة لعدد هائل من الناس، لأن المكائد والإهانات والابتزاز والتهديد والتحرش

(29) Games Patterson and Peter Kim. The day America told the truth. Prentic Hall, 1991.

الجنسى...إلخ، مظاهر مألوفة هناك. وتدور فى أماكن العمل حرب يومية من هذا النوع. أما أجواء العمل الجماعى فى البلاد الشيوعية فيجد المرء فيها (عبْر المنظمة الحزبية، ومنظمة الشبيبة، والاجتماع العام، والإدارة، وجريدة الحائط... إلخ.) شيئًا من الحماية من هذه الممارسات، الأمر الذى لا وجود له تقريبًا فى جماعات العمل الغربية.

وقد لفت النظرَ مؤلفون آخرون(٣٠) ، ليسوا البتة أعداء للرأسمالية ولنمط الحياة الغربى عمومًا، إلى أن هناك منظِّرين يتجاهلون عمْدًا جوانب عديدة من أجواء العمل السائدة فى المنشآت الغربية.

الإدارة

ثمة عنصر مهم فى نشاط الخلية العملية الحيوى، هو إدارة حياتها الداخلية وسلوكِها فى الوسط الخارجى. على أننى قبل الخوض فى هذا الموضوع سأطرح جملة من الملاحظات بخصوص الإدارة عمومًا.

إن دماغ الإنسان وجملته العصبية هما جهاز التحكم (الجهاز الآمر، الإدارة) عنده. فهما يتيحان له، بهذا القدْر من الموضوعية أو ذاك، تقييمَ وضعه فى الوسط المحيط، وطرحَ أهدافه، والتنبّؤَ بنتائج تصرفاته، واتخاذَ القرارات، وتنبيهَ جسمه لتنفيذها، وكذلك تقييمَ نتائج تصرفاته الهادفة. وعندما يتّحد الناس فى مجموعات فإنهم ينقلون إليها ما حَبَتْهم به الطبيعة، أى الانقسام إلى جهاز تحكّم (آمِرٍ)، وجسمٍ محكوم (مأمور). غير أن ما يجرى فى الحياة ليس إلا تقسيم الوظائف المتجسِّدة فى الإنسان بوصفه كلاً واحدًا، وتوزيعها بين أناس مختلفين، فتنتقل وظيفة جهاز التحكم (الآمِر)

---

(30) Robert L. Heilbroner. On the limited "relevance" of economics. Capitalism today. New York, 1970 30

إلى بعض الناس، ووظيفة الجسم المحكوم (المأمور) إلى البعض الآخر. وهذه حالة خاصة من حالات قانون التطور العام للمادة الحية تقول بانقسام وظائف الجسم الواحد، وبتحوّلها إلى وظائف خاصة لأجسام مختلفة من النوع نفسه.

يمكن أن يكون جهاز التحكم في الخلية فرداً، أو مجموعة أفراد، أو منظومة معقّدة من الناس، أو مجموعات من الناس. وإذا كان الحديث يدور عن إدارة متّحَد اجتماعي أكبر، فإن جهاز التحكم (الآمِر) يمكن أن يكون خلية خاصة، أو منظومة قوامُها كثيرٌ من هذه الخلايا، مختصة بالتحكُّم. ويكون منوطًا بجهاز التحكم حقٌّ وواجبُ إعدادِ القرارات واتخاذِها بخصوص ما يتعلّق بنشاط الجسم المأمور، وتنفيذ هذا القرارات، ومراقبة تنفيذها، ودعم ما يلائم من ظروف ضرورية لهذا النشاط ، وتشجيع بعض المواطنين ومعاقبة بعضهم الآخر. إن هذه الحقوق والواجبات يمكن أن يتم الاستيلاء عليها بالقوة. وقد يتم الحصول عليها بموجب التقاليد، وربما تكون مثبتة بواسطة اتفاقيات، أو عن طريق القانون.

ثمة تلازمات بين جهاز التحكم والجسم المحكوم. وكل إخلال بهذا التلازم يجعل الجماعة (الكائن الاجتماعي) أقل قدرة على الحياة. والحال، فإن إسراف جهاز التحكم في التعاظم يكون خطيراً بقدْر ما هو خطير قصورُه في التحكم بالجسم المسرف في التضخم والتعقيد. وتاريخ عالم الحيوان والبشرية يمدُّنا بما لاحصر له من الأمثلة في هذا المجال.

إن الحكّم هو نشاط أجهزة التحكم (الإدارات). وتوجد هنا قواعد معينة يؤدي التقيد بها إلى النجاح المتوخّى، أما العكس فيؤدي إلى الفشل غير المرغوب. غير أنه لا وجود لنظرية متكاملة ومعدّة بالتفصيل تنطوي على هذه القواعد. وقد غدا موضوع التحكم (الإدارة) في الآونة الأخيرة مادة تحظى باهتمام الخبراء، نظراً لنمو دور الإدارة في الاقتصاد الغربي. ولكن مناقشة هذا الموضوع تجري ضمن الأطر الضيقة للاقتصاد والسياسة. ثم إن ما يحول دون وضع نظرية عامة للإدارة هو النفاق الإيديولوجي. ذلك أن الإقرار بفكرة من هذا القبيل، كما نرى عند مكيافيللي، يعدُّ لا

أخلاقيًا، أما تجربة ألمانيا الهتلرية وروسيا الشيوعية فتعدُّ جريمة. على أن قواعد الإدارة لا يمكن أن تكون جزءًا من قواعد الأخلاق والحقوق. هناك فريق من الناس يجرى إعدادهم لتولّى الإدارة. إنهم يدرسون كثيرًا من العلوم المختلفة. أمّا قواعد الإدارة بوصفها كذلك، فيعلمون بها بطرق غير مباشرة، أو كشىء مبتذل (مثل الابتسام ، الانحناء، وربطات العنق)، ويدركونها أساسًا فى التجربة.

ينبغى التفريق بين إدارة العمل الذى ينخرط فيه عدد معين من الناس، وبين إدارة الناس، بصرف النظر عن عملهم، ما داموا قد اجتمعوا معًا لأسباب ما. إن إدارة عمل معين هى دائمًا إدارة أناس منخرطين فى هذا العمل، أما إدارة تجمُّع بشرى معين فهى، بهذا الشكل أو ذاك، إدارة القضية التى جمعت بين هؤلاء الناس، حتّى ولو لم تتعدَّ هذه القضية قرارهم بأن يعيشوا معًا. إن غلبة هذا الجانب أو ذاك (العمل والاشتراك فى قضية) تسفر عن نمطين من الإدارة مختلفين، هما النمط العملى والنمط الكومونالى (التسلسلى). فالأول يخضع لقوانين العمل العامة، أما الثانى فيخضع لقوانين الكومونالية، ولكنَّ كلاً منهما يتضمَّن خصائص الآخر فى شكل مخفَّف.

ثم لا بد من التفريق بين جانبين فى العلاقات المتبادلة بين العضو الموجِّه والجسم الموجَّه. فالأوّل يتكيَّف مع الثانى، والثانى يتكيَّف مع الأوّل. وتدريجيًا ينشأ بينهما توازن نسبى، ولكنْ تكون الغلبة فيه لأحدهما تبعًا لطابع الكيان الاجتماعى. إن غلبة الجانب الأول تعطى نمط إدارة تكيّفيًا، أما غلبة الثانى فتعطى نمط إدارة إرادويًا.

ثم إنه لا بد أيضًا من التفريق بين العلاقات المتبادلة بين مختلف أجهزة الإدارة ضمن حيِّز اجتماعى واحد، كالعلاقات المتبادلة، مثلاً، بين الإدارة داخل الخلية وإدارة مجموع الخلايا كلها. وهنا أيضًا من المحتمل، مرة أخرى، وجود أشكال مختلفة من تلك الأجهزة. وسأشير إلى شكلين اثنين منها بوصفهما أساسيين. الأول، تكون فيه

أجهـزة الإدارة ومـبادئ الإدارة من نمط واحـد، تسـود بينهمـا عـلاقـة تبـعـيـة، وسـأطلق على هذا الشكل اسم "المُجـانس". وفى الشكل الثـانى تكون أجـهـزة الإدارة ومـبـادئ عملها مختلفة النمط ، وتسود فيما بينها علاقة تنسيق وتضافر. وسأسمى هذا الشكل بـ "المُغـاير". وقد تكون هناك أشكال أخرى، بما في ذلك توليفة من هذين الشكلين، وحتّى من ثلاثة، أو أكثر، من أشكال الإدارة.

ويجرى التمييز أيضًا بين الإدارة المباشرة وغير المباشرة. إذ يوجد فى الثانية وسيط بين جـهـاز الإدارة ومـوضـوع الإدارة. وتوجـد إدارة قليلة المسـتـويات، وأخـرى متعددة الدرجات، مركزية ولا مركزية، لها رئيس فرد أو رئاسة جماعية.

يجب أخـيـراً أن نميـز بين جـانبين فى الإدارة، همـا الجـانب الأوامـرى والجـانب التـوافـقى. فـغلبـة أحـدهمـا هى التى تسـفـر عن نمط إدارة أوامـرى أو توافـقى. على أن إدارة النمـط الأول تكون عن طريق أوامـر (مـراسـيم، توجـيـهـات، تعليمـات) يصـدرها الجـهـاز القـيـادى إلى القـيـادات الأدنى، أو إلى المواقـع الخـاضـعة لإدارته وتوجـيـهـه. وفى الثانى يكون الاعتماد على منظومة من القواعد يشرف الجهاز القيادى على عملية الالتـزام بهـا. وتنتجـم عن النمط الأوامـرى السلطة التنفـيـذية فى الدولة، وعن النمط التوافقـى السلطة التشـريعية وعلاقات المجتمع الحقوقية. وفى الواقع تشمل إدارة مـجـتـمـع مـتـعـدد الملايين عـدداً هـائلاً من أعـمـال الإدارة، وأسـاليـبـهـا، ومـؤسـسـاتـهـا، وجوانبها. كل ذلك يتضـافر ويتـداخل معًا لـيؤلف نظـام إدارة معقداً ومتعدد الجوانب لا تحـيـط به صـفـة واحدة تكـون بادية للعيان وقد ضـخّمتـهـا الإيديولوجيا والدعاية، وإنما يتمتـع بصـفات عديدة لا تكون دائمًا متناغمـة فـيمـا بينها، بل وتخـوض أحيانًا نزاعـات فـيمـا بينهـا وتسفـر عن نتـائج متناقضـة. ومع ذلك فإن كل نمط من أنماط المجتمع ينـشىء نظامـه الإدارى الخاص الذى تكون الغلبة فيه لظواهر مـحددة تمامًا هى التى تسمح بالحديث عن نمط هذا النظام. والحال، فإن المجتمع الشيوعى يتميز بنظام إدارة تسلسلى، إرادوىّ، مـتـجـانس، ممركـز، أوامــرىّ، مـبـاشـــر، مـتـعـدد

الدرجات. فيما يتميز المجتمع الغربى بمنظومة إدارة عملية متكيفة، متغايرة، غير مباشرة، وتوافقية.

لكل من هاتين المنظومتين مبادئها فى أداء وظيفتها. وإليكم، على سبيل المثال، بعضًا من مبادئ الإدارة الشيوعية: أقصى حدٍّ من الرقابة على جميع جوانب حياة المجتمع والمواطنين كل بمفرده. العمل قدْر المستطاع على منع كل شىء لا يمكن مراقبته. وإذا ما تعذّر المنع يُسمَح بالشىء فى حدود لا تجعله يهدد القاعدة العامة التى تتيح وضعه تحت أقصى درجات الرقابة. العمل قدْر الإمكان على تقليل عدد المواقع الخاضعة للإدارة، وتقليص عدد "نقاط" الإدارة وفعالياتها إلى الحد الأدنى. عدم السماح بالنزاعات بين أجزاء الكل الواحد. وفى حال نشوب مثل هذه النزاعات تعطى الأفضلية للطرف الأسهل قيادًا. عدم السماح بوقوع مفاجآت.

وهاكم، على سبيل المثال أيضًا، بعضَ مبادئ الإدارة الغربية: الاكتفاءُ بمراقبة "نقاط" من الجسم الخاضع للرقابة تتيح مراقبتُها مراقبةَ الجسم كله. تقليص عدد هذه النقاط إلى الحد الأدنى. فإذا كان الجسم الخاضع للرقابة يقوم بتنفيذ وظائفه الحياتية بشكل طبيعى لا يكون هناك حاجة للإثقال عليه برقابة زائدة. عدم مضايقة الظواهر غير المراقبة إذا لم تكن تلحق أذى بالقضية. إعطاء الأفضلية للعمل فى حالات النزاع كافة.

على أن المبادئ المذكورة أعلاه يجرى خرقها بشكل دائم، إذ يظلّ المجتمع، رغم كل شىء، كائنًا حيًّا يتألّف من عدد كبير من البشر ذوى المصالح والصفات المختلفة. وينخرط فى نظام الإدارة عدد هائل من الناس الذين يتبعون أهدافهم الخاصة، ويقيمون علاقات مع بعضهم البعض، وهم مرغَمون على الخضوع لقواعد إدارية عامة، بوصف الإدارة مهنة مميزة. وينجم عن مجموع أفعالهم نوع من النتائج التى جعلت النظام الشيوعى يبدأ بالظهور شبيهًا بالغرب، والنظام الغربى شبيهًا بنظيره الشيوعى.

الإدارة داخل الخلية

إن المنشآت الصغيرة، وحتّى المتوسطة، فى الغرب لا تحتاج إلى أى جهاز إدارة خاص، فصاحب المشروع نفسه يقوم بوظائف جهاز الإدارة، وقد يستأجر عند الحاجة مساعداً أو عدة مساعدين. والحالة الأكثر شيوعًا هى توظيف سكرتيرة. ولا تظهر الحاجة إلى عدد محدَّد من العاملين المأجورين الذين يحترفون العمل الإدارى، أى بوصفهم جهازًا خاصًا بالإدارة ، إلا عند مستوى معين من تعقيد العمل، سواء من حيث بنيته الداخلية، أو من حيث ظروف قيامه بوظائفه فى العالم المحيط.

يتألف جهاز إدارة المنشأة[٣١] من مدير مأجور وموظفين مأجورين، تناط بهم مسائل تنظيم العمل، والموارد البشرية (أى العاملين فى المنشأة)، والمال، وتأمين المواد، والتجارة، والدعاية، والتخطيط ، والعلاقات العامة **public relations**. وإذا كانت المنشأة شركة مساهمة فإنها تنتخب مجلس مدراء هو مَن يستأجر موظفين لإدارة المنشأة. وإذا كانت المنشأة مُلكًا لشخص واحد، فإن وظيفة الإدارة تظلّ مهنة، ولا يعنى شكل المُلكية شيئًا بالنسبة لإتقانها والقيام بها، أى أن من يصبح رئيسًا للمنشأة فى جميع الأحوال ليس المالك، بل هو مدير محترف.

إن نظام اتخاذ القرارات نظام مركزى. وعندما يتحدثون عن اللامركزية يكون المقصود إعطاء قدْر أكبر من حرية المبادرة لبعض الأشخاص فى طاقم الإدارة، أى توزيع السلطة والمسئولية داخل جهاز الإدارة. ولكن الكلمة الفصل، مع ذلك، تظلّ لكبير الإداريين (للرئيس) فى الشركة.

يتصف جهاز الإدارة ببنية هرمية، أى بسلّم من العلاقات بين الآمر والمأمور. فالموظفون لا يحصلون على عمل وحسب، بل وتتاح لهم فرصة الصعود على درجات الهرم الوظيفى، أى الارتقاء عاليًا.

---

(31) يمكن العثور على وصف هذا الجهاز فى كثير من المؤلفات، وخاصة فى كتاب: Paul R. Lawrence, Chalambos A.Vlachoutsicos. Behind the Factory walls. Boston, 1990.

وألفتُ الانتباه إلى أن تشكيل جهاز الإدارة، وتقسيم الوظائف داخله، وهرمية الآمر والمأمور، أو الارتقاء الوظيفي ... كل ذلك مظاهر كومونالية موجودة في أي منشأة كبيرة الحجم بالقدْر الكافي، ومعقدة بالقدْر الكافي من حيث أداء عملها .

كل منشأة غربية تتمتع بحرية اختيار نوع نشاطها (أي ما تنتجه، وما هي الخِدْمات التي تقدمها) والبحث عن الزبائن، والحصول على رأس المال والمواد، واستئجار العاملين وفق ما تراه مناسبًا. غير أن هذه الحرية ليست مطلقة، بل هي محدودة بأطرٍ ما في الدولة من قوانين ومؤسسات تكبح المنشأة وتساندها في الوقت نفسه. وفيما عدا ذلك فإن هذه الحرية لا تلعب دورًا عمليًا إلا عند تأسيس المنشأة وتعايشها في حياة بيئتها، وكذلك في الحالات الحرجة، عندما يتطلب الأمر اتخاذ قرارات استثنائية، أو تغيير نوع العمل ومجاله. ولكن ذلك لا يحدث بشكل متكرر. إذ إن الجزء الأساسي من أداء المنشأة هو روتين مستقر، إلى هذا الحد أو ذاك، في إطار العمل القائم .

تعمل المنشأة الغربية وفق خطة قصيرة المدى (سنوية)، وأخرى طويلة المدى. والخطة شرط ضروري لعمل أية منشأة معقّدة بهذا القدْر أو ذاك، في الكيان الاجتماعي المعاصر المعقد. على أن مهمة الخطة في المنشأة الغربية، هي جعل المنشأة رابحة رأسماليًا، وقادرة على المنافسة في سوق تصريف منتجاتها وخدماتها. وترمي الخطة بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالح المنشأة، وتلبية حاجات مجتمعية معينة، كشرط ونتيجة لتنفيذ الخطة. فالدولة لا تصدر الأوامر للمنشأة، ولا ترسم لها أي شيء. ويقتصر دورها على مراقبة تنفيذ الخطة وإلزام المنشأة بمراعاة قوانين المجتمع. ذلك أن خطط المنشأة الغربية هي من قبيل الستراتيجيا (خطة طويلة المدى) والتكتيك (خطة سنوية) لسلوك المنشأة في سوق المنتجات والخدمات. وهذه الخطط ليست أداة لإدارة المنشأة.

إن الفرق، في واقع الأمر، بين المجتمعين الشيوعي والغربي لا يكمن في وجود أوعدم وجود تخطيط لعمل المنشأة، بل في أهداف هذا التخطيط وطبيعته. فهناك اعتقاد

بأن الخطة فى المجتمع الشيوعى تفرَض من فوق، "من قبل الدولة"، ولكن الأمر ليس على هذا النحو تمامًا. ذلك أن الخطة تعد "من تحت"، أى من قبل المنشأة التى تأخذ إمكاناتها بالحسبان، بينما تقوم الدولة بتصويب الخطة، وتوافق عليها كقانون لعمل المنشأة. أمّا فى واقع الأمر فإن أعمالاً كثيرة تنفَّذ وهى ليست فى الخطة، فى حين لا تنفَّذ أشياء كثيرة مما هو فى الخطة. إن الهدف من الخطة هو دمج الخلية فى الكيان الاجتماعى الواحد بحيث تلبّى حاجات اجتماعية ما. وهذا الهدف يتم تحقيقه بهذا الشكل أو ذاك. على أن الشىء الرئيس هو أن تقوم المنشأة بعملِ ما يجب أن تعمله، وأن توفر العمل لعدد محدد من المواطنين. وتتوخّى الخطة مصلحة المجتمع بالدرجة الأولى، وهى تلبّى حاجة العاملين فى المنشأة كشرط ونتيجة لتنفيذها.

يختلف نظام اتخاذ القرارات فى قيادة كل من الخليتين الغربية والشيوعية اختلافًا جذريًا. فمن ناحية نجد أن اتخاذ القرارات فى قيادة الخلية الشيوعية أبسط ممّا هو فى قيادة الخلية الغربية، إذ توجد لدى الأولى خطة مرسومة من قبل الدولة، وما على قيادة الخلية إلا تنفيذها، بينما يتوجب على قيادة الخلية الغربية أن تقوم بالإنتاج، ومتابعة الأوضاع، وتنفيذ القرارات. ولكننا، من ناحية أخرى، نجد أن اتخاذ القرارت فى الخلية الغربية مبسَّط جداً مقارنة بالوضع فى الخلية الشيوعية. ذلك أن تنفيذ خطة الدولة من قبل الخلية الشيوعية يتحول فى الممارسة العملية إلى مهمة فائقة التعقيد. فالمدير والإداريون يضطرون لبذل جهود مضنية لكى تبقى منشأتهم فى إطار الخطة. وهذا يعنى حياة مفعمة بالدرامية، فهنا تفعل فعلها الخصومات، والمكائد، والافتراءات، والوشايات، وتدور اجتماعات لا نهاية لها، وتتدخل فى الأمر أحيانًا هيئات رسمية وحزبية مختلفة، منها هيئة المدراء، واللجان الحزبية، ومجالس السوفيت المحلية. وتضطر الإدارة العامة للمنشأة إلى القيام على نحوٍ منتَظَم بأعمال ممنوعة فى القانون.

سبق أن أشرت إلى أن أحد مبادئ الخلايا العملية الغربية، وبلدان غربية بكاملها، هو السعى إلى تقليص نفقات العمل إلى الحد الأدنى، بما فى ذلك نفقات

الإدارة. وفى هذا الخصوص قاوم الغرب مدة طويلة تضخم الجهاز الإدارى داخل الخلية، وفى المجتمع عامة. ولكن التطور سار فى طريق أدّى إلى انكسار هذه المقاومة. فقد وجد الغرب نفسه مضطراً للحاق بالبلدان الشيوعية، ليس فقط فى ما يتعلق بتضخم الجهاز الإدارى، بل وفى دور هذا الجهاز أيضاً. وإذا كان الغرب قد قدم الدعم للقوى الهدّامة فى البلدان الشيوعية من أجل تدمير جهازها الإدارى، فإن هذا الغرب بالذات لم يتمكن من تفادى "المرض" نفسه الذى تمليه قوانين الكومونالية.

وقد أصبح الآن لكل شركة تتمتع بقدْر ولو قليل من الأهمية مكتب يجرى فيه تسيير الشركة والإشراف على نشاطها فى العالم المحيط. وتوجد مكاتب منفصلة على شكل شركات مستقلة، تقيم صلات عملية مع شركات أخرى تنتج سلعًا ما، أو تقدم خِدْمات ما. ولهذه الشركات مكاتبها الخاصة، فى حين أن للمكاتب/الشركات أقسامها العملية. وعلى هذا النحو يظهر فى المجتمع عدد هائل من المكاتب المستقلة التى تكتسب سلطة كبيرة جداً، وبذلك يغدو المجتمع نوعًا من نظام المكاتب. ويصبح الجزء العملى خاضعًا للجزء المكتبى. على أن نظام الإدارة وهو يتزايد تلقائيًا، بعد أن يحتل مواقع متينة فى المجتمع، يبدأ بالتعاظم وفقًا لقوانينه الخاصة (الحالة الخاصة التى تعرفها قوانين الكومونالية).

الإدارة والمعلومات

إن أية إدارة تقتضى وجود سيل من المعلومات. ومن الطبيعى أن يكون تَقَدُّم تقنية المعلومات قد خلق قدْرًا هائلاً من الحماسة لتقدُّمِ مجمل نظام الإدارة. ولم تقتصر هذه الحماسة على الكلام، بل انتقلت إلى مجال الممارسة. فقد أضحى اليومَ العديدُ من الخلايا العملية فى الغرب يستخدم التقنية المعلوماتية وإمكاناتها فى إدارة نشاطه، حيث حصرت شركات من نوع خاص عملها فى تقديم الخِدْمات المعلوماتية للمؤسسات والمنشآت الأخرى. ويتحدث المنظِّرون والإيديولوجيون بإصرار عن بداية عصر

المعلومات، وعن انتقال المجتمع الغربى إلى مجتمع ما بعد صناعى، أو معلوماتى. ومن المتوقع أن يكون للجانب المعلوماتى دور غالب فى الإدارة مستقبلاً. وما دمت أعتزم الحديث عن هذا الموضوع فيما بعد، فإننى أكتفى هنا بتسجيل بعض الملاحظات حول المعلوماتية على مستوى الخلية.

من المعروف أن المنظومة المعلوماتية الجديدة القائمة على استخدام تقنيات المعلوماتية الحديثة تقدم معلومات للمسئولين أكثر دقة واكتمالاً وسرعة مما تقدمه المنظومة القديمة القائمة على التقارير الشخصية من قبل العاملين لرؤسائهم. زِدْ على ذلك أن مسئولاً واحداً فى المنظومة القديمة لا يمكن أن يكون لديه أكثر من ستة مرؤوسين يقدمون له التقارير. أما فى المنظومة الجديدة فإن عددهم غير محدود من حيث المبدأ، بل إنه، بالأحرى، ليس محدوداً إلا بصفات المرؤوسين الملزمين بتقديم التقارير لرئيس واحد.

كلُّ ذلك صحيح إذا ما تحدثنا بشكل تجريدى. أمّا فى الواقع فإن هناك عوامل أخرى تتدخّل لتعيد إلى جادّة الصواب أولئك المتحمِّسين لإدارة بدون نظام هرمىٍّ فيه آمر ومأمور. فقدرات المدير على استيعاب ما يحصل عليه من معلومات، هى قبل كل شىء قدرات محدودة. إذ يمكن لأى عدد من الأشخاص أن يقدم له معلومات، ولكن ما حجم المعلومات التى يستطيع المدير أن يهضمها ؟! وهل بإمكان أجهزة المعلومات أن تتعامل مع سيل المعلومات كما يتعامل معه على مختلف مستويات الهرم المعلوماتية أناس يعرفون واقع الحال، ويتمتَّعون بخبرة انتقاء المعلومات وتقييمها؟ من الناحية التجريدية يمكننا أن نتخيل أجهزة من هذا النوع بعد تلقينها معاييرالانتقاء. ولكن هذه المعايير يجب أن تكون ثابتة. غير أن الواقع المتغيِّر والمتنوِّع يتطلَّب وجود أشخاص يأخذون بالحسبان ما يطرأ من تغيرات ويلقِّمون الأجهزة معايير جديدة. وهذا يعنى حلولَ أشخاص مزوَّدين بأجهزة محلَّ أشخاص ليس لديهم تلك الأجهزة.

كما أن باقى مزايا النظام الجديد نسبىٌّ أيضاً. ذلك أن اكتمال المعلومات وسرعة حركتها أمران متوفران هنا بكثرة، إلا أن الأجهزة لا تجعل المعلومات أكثر دقة بأى

قدْر كان. أضِفْ إلى ذلك أنه ما من تقنية، أيًا كانت، تستطيع أن تكون بديلاً كاملاً عن جانبين هما الإرادة والقدرة على التقييم. إذ إن مَن يقرر هنا هم، بهذا الشكل أوذاك، أشخاص يشغلون وضعًا معيَّنًا فى المنشأة.

لقد حققت الغربوية ما حققته من نجاح دون وجود تقنيات معلوماتية متخصصة، بغض النظر عن أن هذه التقنيات أصبحت اليوم ضرورية فى عدد كبير من الأعمال والمنشآت والمؤسسات. ولكن الأغلبية العظمى من الخلايا العملية، كالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لا تتطلب أية تقنيات معلوماتية مميزة. ولم تغدُ هذه التقنيات ضرورية إلا للمؤسسات الكبيرة والضخمة التى تُعَدُّ مولِّدات للخلايا، وكذلك للمؤسسات التى تتعامل مع كمٍّ هائل من المعلومات، وللتحكم بكتل هائلة من الناس، أى أنها باختصار، ضرورية على مستوى ما فوق الخلية.

ثقافة العمل :

إن ما قُدِّر لى أن أقرأه من أدبيات عن الغرب لا يتضمَّن شيئًا تقريبًا عن أهمِّ عامل من عوامل الجانب العملى فى الغربوية، ألا وهو ثقافة العمل. فقد كان هذا الجانب، ثقافة العمل، يُعَدُّ تحصيل حاصل، نظرًا لأنه لم تكن تظهر هناك مشكلات من نوع خاص. بالأحرى، كانت تظهر مشكلات، ولكنها كانت تعالَج فى سياق الحياة اليومية بوصفها مشكلات "اعتيادية". أمّا الآن، ونظرًا للتغيرات العميقة فى العالم عامة، وفى الغرب ذاته، فإن مشكلة ثقافة العمل تطرح نفسها، فى هذا الشكل أو ذاك، كمسألة رئيسة.

لقد كان ماركس على حق عندما أشار إلى أن قوة الإنتاج الأساسية فى المجتمع هى الناس، أى عشرات ومئات الملايين من البشر. و يجب على هؤلاء جميعًا أن يتعلموا ويتدربوا بالشكل المناسب لكى يؤدوا وظائفهم العملية، ويحافظوا على بقاء ثقافة العمل القائمة فى المستوى المطلوب. غير أن هذه الثقافة تكوَّنت فى الغرب على امتداد قرون

كثيرة، وغدت جزءاً عضوياً من الناس فيه. إنها تشكّل جزءاً ثابتًا ومتوارثًا إلى هذا الحدِّ أو ذاك من "الهيكل العظمي" للمجتمع. وعلى الرغم مما تشهده هذه الثقافة من تغيُّراتٍ داخلية تتعلّق بطبيعة إعداد الناس مهنيًّا، يظل ثابتًا معيار المطالبة بجودة أداء أى عمل من الأعمال. وبهذا المعنى تكون ثقافة العمل واحدة من القوى القسرية التى تحدِّد سلوك الناس.

لم يكن رجال الأعمال فيما مضى يصدِّعون رءوسهم بمشكلة إعادة تشكيل المادة البشرية فى منشآتهم. إذ كانت هذه المادة شديدة الوفرة بمعزِلٍ عنهم. فكانوا يستخدمون مادة جاهزة. وإلى حدٍّ كبير يظل هذا الوضع مستمراً حتّى الآن. فالولايات المتحدة الأمريكية ما زالت حتّى فى وقتنا الحاضر "تقطف زبدة" الكرة الأرضية كلها عن طريق إغراء ورشوة ما فى البلدان الأخرى من قوة عاملة مبدعة، وذات كفاءات عالية. ولكن هذه الطريقة فى الحياة لا تسدُّ جميع حاجات البزنس فى الغرب. وهى على حافة النفاد.

لقد ظهر فى العقود الأخيرة ثلاث مسائل رئيسة تتعلق بثقافة العمل. الأولى، هى أن التقدم التكنولوجى تطلَّب تأهيل عدد هائل من الناس ليكونوا نمطًا جديداً من الاختصاصيين ذوى القدرات الذهنية العالية. إذ تبيَّن أن نظام التعليم القائم لم يكن مهيَّأً لهذه الثورة التكنولوجية. والمشكلة الثانية، هى أن تعقُّدَ مجمل الوضع العملى بالنسبة للمنشآت، واشتداد الصراع من أجل البقاء، تطلَّبا إيجاد جيش كامل من المدراء المتخصّصين، والمرنين ذهنيًا، وذوى المبادرة الذين ليس أىُّ مواطن من بلد غربى قادراً على القيام بدورٍ واحد منهم. وتطوّعت شركات ضخمة كثيرة لإنشاء مدارس متخصصة، وتنظيم دورات، وحلقات بحث، ومحاضرات بغية حل هذه المشكلة. أمّا المشكلة الثالثة، فهى أن سيول الوافدين من بلدان أخرى على بلدان الغرب خلقت نزوعًا نحو تدنّى مستوى ثقافة العمل. وقد اطّلعتُ فى الصحف على شكاوى من هذا القبيل، إليكم واحدة منها. فى الفترة ما بين ١٩٦٥ - ١٩٩٠ انتقل للعيش فى الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ١٢ مليون شخص من أمريكا اللاتينية وآسيا. وهؤلاء المهاجرون "لا

يلتزمون بقواعد الحياة البروتستانتية فى العمل"، كما كتب المؤلف خوفًا من اتهامه بالعنصرية، وأشار إلى أن هذه المادة البشرية لا تتلاءم مع ظروف المجتمع الأمريكى. ويتمثّل عدم التلاؤم هذا فى تدنى نوعية العمل وإنتاجيته. أضيف من ناحيتى أن معظم هؤلاء المهاجرين لا يصلحون إطلاقًا للمهن التى تتطلب كفاءة عالية، وهم يستخدَمون فى أعمال من أدنى مستوى.

الملكية الخاصة

عند الحديث عن النظام الاجتماعى الغربى يشيرون عادة قبل كل شيء إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فقد كانوا وما زالوا يرون أن للملكية الخاصة أهمية حاسمة. كما كانوا وما زالوا يعتقدون أن النتيجة الأساسية بين نتائج الثورات البرجوازية هى الاعتراف بأن الملكية الخاصة شيء مقدّس لا يُمَس. وهذا ما كرسته دساتير البلدان الغربية، بحيث صار صاحب الملكية الخاصة يُعَدُّ دعامة المجتمع الغربى. إن جميع نقاد المجتمع الغربى تقريبًا (ت. مور، ت. كامبانيلا، ك.أ. سان سيمون، ف.م. ش. فوريه، ر. أوين، ب.ج. برودون، ك. ماركس، ف. لينين وغيرهم) رأوا فى الملكية الخاصة مصدر الشرور كافة. وأعلن العديد من المنظرين أن تباين أنواع الملكية، هو أساس تباين أنواع المجتمع. وقد قطع ماركس وأتباعه شوطًا أبعد من الآخرين فى هذا المجال. وتحت شعارات تصفية الملكية الخاصة قامت الثورات الاشتراكية. ورأى هؤلاء أن أساس النظام الاجتماعى الشيوعى يكمن فى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وإقامة الملكية العامة. ولقد رأى كثيرون من ساسة القرن العشرين أن الخطر الداخلى الرئيس الذى يهدد الغرب يكمن فى إشاعة الاشتراكية، فى تأميم المصانع، وشدّدوا على الخصخصة. أما "الإصلاحيون" من قادة الاتحاد السوفيتى السابق وبلدان أوروبا الشرقية فرأوا فى الخصخصة ترياقًا يشفى من جميع العلل، وراحوا يطبِّقون سياسة الخصخصة بدأبٍ جدير بأن يُقتدى، متجاهلين العواقب الكارثية لهذه السياسة على بلدانهم.

إننى لا أنفى ما للملكية الخاصة من دور فائق الأهمية فى قيام الغربوية والغرب والحفاظ عليهما. ولكننى أعتقد أن من الضرورى أن نُدخِل على فهم هذه الظاهرة عدداً من التعديلات، وهى ليست تعديلات سياسية الطابع بقدر ما هى ذات طابع استرشادى. ولأشرحْ ما أقصده!

أودّ القول، قبل كل شىء، إنه لا وجود لأى شعورفطرى بالملكية. فالملكية ظاهرة اجتماعية محض. بل وتظهر عند مستوى عالٍ بما فيه الكفاية من تطور المجتمع. وينبغى، ثانيًا، التفريق بين الملكية والحيازة. فحيازة الشىء لا تعنى امتلاكه، لأن الملكية هى حيازة شرعية بحكم القانون. عندما رفعت الثورات البرجوازية الملكية إلى مصاف القداسة، لم تكن تقرر أمرًا واقعًا، إنما حولت ما كان بحيازة الناس عمليًا إلى ملكية لهم. إن الاعتراف القانونى بواقع الحيازة يعنى ظهور الملكية كظاهرة اجتماعية. فالملكية ظاهرة حقوقية، وبالتالى فإن من السخف اعتبارها أهمّ سمة بين سمات التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، كما يفعل الماركسيون.

نجد فى الإيديولوجيا الغربية (وفى غيرها أيضاً) وجهة نظر ترى فى الملكية الخاصة شيئًا فرديًا، شخصيًا، وفى طبقة المالكين مجرّد طبقة منطقية، أى طبقة أفراد لهم صفة واحدة. غير أن المالكين الخواص لم يظهروا بوصفهم مجرد عدد من الأفراد لهم ملكية خاصة، وإنما ظهروا كطبقة بالمعنى الاجتماعى للكلمة، أى كشىء متَّحِد فى كلٍّ واحد بفضل القانون (الحق الدستورى) والدولة الحامية لحق الملكية. ومن وجهة النظر هذه فإن الملكية الخاصة ليست إلا ملكية اجتماعية (عامة)، موزَّعة على أفراد وهى قيد الاستخدام. وهكذا فإن تصفية الملكية الخاصة لا يمكن أن تكون أىَّ شىء آخر غير قيام الدولة بتحويل ما كان من قبلُ فى حوزة أفراد إلى يد مالك ومتصرِّف.

بعد ذلك لا يعود أصحاب الملكية الخاصة مجرد عدد من الناس يجمع بينهم مبدأ الملكية، بل يصبحون هرمية متعددة الدرجات وفقًا لحجم الملكية. وعلى الرغم من أن

الدساتير البرجوازية أعلنت مبدأ المساواة، إلى جانب حق الملكية، فإن الملكية الخاصة بوصفها ظاهرة حقوقية تحديداً، سمحت منذ البداية، وشرَّعت واقع عدم المساواة فى إطار التمتع بالملكية.

وأخيراً، فإن الملكية الخاصة ليست مجرد حق الفرد بالتصرف بشىء ما وفق ما يراه، بل هى موقع اجتماعى محدَّد لهذا الفرد. إنها مكانة اجتماعية للفرد تضفى عليها الدولة صفة القانون وتحميها، وهى أيضا دورٌ اجتماعى معين لهذا الفرد. والملكية الخاصة من هذا المنظور نظام معقد من العلاقات الاجتماعية.

الملكية الخاصة

تطورها وبنيتها

لاجدال فى أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وما تنتجه هذه الوسائل هى نقطة انطلاق المجتمع الغربى، وتعد شرطًا من شروطه الضرورية. وقد تمثّلت إرهاصات تاريخ الغرب فى تقوية هذا الشرط وتوسيع مداه. وكانت الثورات البرجوازية نتيجة لذلك، واعترافًا اجتماعيًا بقوة ودور هذا النمط من طبقة المالكين الخواص، أى مالكى المصانع، أصحاب المشاريع الخاصة. ويحتفظ هذا العامل بدوره فى أسس الغرب المعاصر أيضًا. ولكن فى أثناء تطور الغربوية (وفق فهمى لها كما عرضته أعلاه) كانت ظاهرة الملكية تشهد تغيرات جوهرية عدَّلت صفاتها الأولية. وهذه العملية ذاتها، فى شكلها "المحض"، يجرى إعادة إنتاجها فى حياة المجتمع الغربى المعاصر أيضًا، حيث إن ظواهر المجتمع العميقة فى أشكالها الأكثر تطوراً، والأكثر سطحية أيضًا، تبدو الآن على نحو آخر تمامًا، وتتحول أحيانًا إلى نقيض سابقاتها. باختصار، يجب أن ننظر إلى ظاهرة الملكية ليس على أنها شىء ثابت، لا يتغير مدى الدهر، بل

فى سياق تطورها التاريخى، وفى ضوء تلك التحولات التى تطرأ عليها فى المجتمع الغربى المتطور(٣٢).

ثم يجب بعد ذلك دراسة واقع الملكية ليس فى شكله التجريدى والتعميمى، بل ضمن العلاقات الملموسة فى المجتمع الغربى المعاصر. فقد بلغت الملكية هناك مستوى عاليًا من التطور، وتحولت إلى منظومة معقدة من العلاقات داخل طبقة المالكين. وانقسمت هذه الطبقة إلى فئات مختلفة، أى إلى شرائح مختلفة كثيرة نشأت فيما بينها علاقات من شتّى الأنواع. وقد أزاحت هذه العلاقاتُ جانبًا ما كان ولا يزال مشتركًا بين مختلف المالكين وحلّت محلَّها. إن العلاقة بين درجات أهمية ما يجمع وما يفرِّق بين المالكين يمكن أن نقارنها بالعلاقة بين صفة جميع العسكريين وهى الخدمة فى الجيش، والفوارق بينهم كجنود، وضباط صف، وضباط، وجنرالات. إن الشىء الأهمّ من أجل فهم بنية الغرب الاجتماعية لا يتمثّل فى أنّ من يملك سهمًا بقيمة دولار واحد، ومن يملك أسهمًا ثمنها مليار دولار كلاهما مالكان، وإنما يتمثّل فى أنهما شخصان ينتميان إلى طبقتين اجتماعيتين مختلفتين نوعيًا فى المجتمع.

كذلك أصبح لمفهوم الملكية الخاصة عدد من المعانى أيضًا. فإذا كانت مادّةٌ هى (أ) مُلكًا خاصًا لشخص (أو لمجموعة أشخاص) هو (ب)، فلا ينجم عن ذلك بعدُ أن (ب) يستطيع أن يفعل ما يريد بـ (أ). ما هو مسموح، وما هو ممنوع أن يفعله (ب) مع (أ) يتوقف على عدد من العوامل، منها العادات، والتقاليد، والرأى العام، والمعايير الأخلاقية، والأعراف (الحقوق والقوانين غير المكتوبة). كما يجب أن نميز بين نمطين من الملكية تبعًا لطابع القيود التى يتصرف (ب) فى إطارها مع (أ) بوصفها ملكه الخاص. فهناك فرق بين ملكية سيارة، مثلاً، وملكية قطعة أرض؛ ذلك أن السيارة يمكن

---

(32) Rolf Dahrendorf. Class conflict in inddustrial Society. Stanford, 1959 انظر:

بيعها لأى كان، إذا كان هناك من يشتريها، حتّى ولو كان أجنبيًا. أمّا بيع قطعة الأرض فليس متاحًا دائمًا. ومالك الحصة الراجحة من مجموعة الأسهم فى مؤسسة يستطيع إتلاف حصته، ولكنه لا يستطيع تدمير المؤسسة التى يملك فيها هذه الأسهم. وكثيرون من الناس يملكون أموالاً فى البنوك دون أن يكون لهم حق التصرف بها حسب هواهم. وعلى سبيل المثال، إذا غدت شركة طيران ألمانية ملكًا للأمريكيين فلا يعنى هذا أنها تنتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وباختصار، إن مفهوم الملكية الخاصة بحد ذاته لا يعنى فى الواقع إلا القليل جداً بالنسبة لعلاقة المالك (ب) بالمادة (أ) التى يملكها. ثمة احتمالات عديدة وممكنة يحددها القانون العام والاتفاقيات الخاصة بين المالك (ب) وغيره من الأشخاص والمنشآت.

لقد سلك تطور ظاهرة الملكيةِ الطرقَ الأساسية التالية. الطريق الأول هو تمركز موارد ضخمة، على شكل وسائل إنتاج وأموال، فى أيدى بعض الأشخاص (حيازة خاصة). وبذلك فقدَ مفهوم الملكية نفسُه المعنى الذى كان وما يزال له فى نظر المالك الصغير، بل والمتوسط أيضًا. على أن المالك المتوسّط هو حقًا (أو كان) صاحب عمله، وذلك، بالطبع، إذا لم يكن مكبّلاً بالقروض، والاتفاقيات، أو الديون. وهذا المالك الحر له حقّ التصرف بملكيته على هواه. فهو يستطيع أن يبدأ عملاً أو أن يقضىَ عليه، وأن يعطى العمل لآخرين. ولكن ذلك كله ليس بهذا القدْر من البساطة بالنسبة للمالك الكبير اليوم. إنه يستطيع أن ينسحب شخصيًا بطريقة ما من المشروع، ولكنه لا يستطيع التصرف به كما يفعل المالك الحرّ. إذ ليس له سلطة كاملة على ملكيته، بل سلطته عليها محدودة. إنه شبيه بمن يمثّل هذه الملكية ولا يلعب فى عملها إلا أدوارًا جزئية. وما بين يديه من أموال كثيرة لاستهلاكه الشخصى لا يؤثر على جوهر وضعه. ذلك أنه لا يلعب فى منشأته إلا دور مالك مثالى لا غير، وجزئيًا فقط . إنه لم يعد قادرًا على إغلاق المنشأة حسب هواه. بينما يستطيع أن يقوم بوظائفه الرئيسة أشخاص آخرون مستأجَرون، أو منتخَبون، أو معينون. إن كونه مالكًا يجعله قادرًا على احتلال مكانة لم

تَعُدْ تُعَدُّ مكانة مالك. وهكذا تغدو الملكية شرطًا يستطيع المالك بفضله أن يحتلّ فوراً مكانة رفيعة فى هرم المواقع الاجتماعية. ولولا هذه الملكية لاضطر أن يهدر عمره كله فى سبيل الوصول إلى هذا المستوى، بل وشريطة أن يحالفه الحظ ، طبعًا. ومن بين عشراتٍ ومئات آلاف الناس الذين يتسلّقون سلّم الهرم الاجتماعى لا يصل إلى القمة سوى أفراد معدودين.

لقد كان تطور طبقة المديرين (المسيِّرين)، وتفرُّع وظائف أصحاب المشاريع إلى وظائف مالكين ووظائف مديرين للعمل، أهمَّ نتيجة من نتائج تعقد وتعزيز المصانع، وتمركز رءوس الأموال وتعقد وضع السوق. وقد أسفر ذلك عن فقدان المالكين جزءاً من سلطتهم على العمل، وتقاسُمِ هذه السلطة مع غير المالكين، بل والتنازلِ لهم عنها بالكامل أحيانًا.

وبذلك اكتفت ظاهرة الملكية، وهى فى أعلى مستويات تطورها، بوظيفتها البدئية، أى بأن تكون مجرد شرط للعمل. ولكنها الآن تفقد صفة الشرط الضرورى، إذ يمكن الاستغناء عنها، من حيث المبدأ. وها هو دورها يصبح رمزيًا إلى حد كبير.

إن معظم الشركات الكبرى لا يديرها من يملكها، بل مديرون محترفون. إلا أن العديد من المديرين يملكون جزءًا مهمًا من الشركات التى يديرونها، ولهم حصص فى غيرها. وتعود ملكية حصة مهمة فى الشركات الكبيرة لشركات متحدة كبرى، هى فى العادة بنوك، وشركات تأمين، ومؤسسات مالية أخرى تسيطر على الشركات ومديريها. وتتشكل شبكة لقيادة الأعمال الحرة (البزنس) تتخذ قرارات ليس داخل بعض الشركات فقط ، بل وخارجها، أى فى الشركات الأخرى، لأن الشركة الكبرى تملك فيها حصة معيّنة. على أن رؤساء مختلف الشركات الكبرى يتعاونون مع بعضهم البعض. وبهذه الطريقة يسيطر مالكو جزء من رءوس أموال الشركات على المديرين داخلها. وباختصار شديد، تنشأ شبكة من علاقات الملكية وإدارة المنشآت تكون شبكة معقدة متعددة الأبعاد، متعددة الدرجات. فعلاقات الملكية لا تزول. إنها فقط تتغير وتحتل مواقع مختلفة فى منظومة علاقات اجتماعية من نوع آخر.

تجرى إعادة هيكلة علاقات الملكية وفق خطوط عديدة لم يلتفت إليها المنظّرون. ففى ألمانيا، مثلا، تفيد معلومات الصحافة أن عدداً كبيراً من المنشآت المتوسطة التى تعود ملكيتها لعائلات لا يوجد فيها من هو صالح لمواصلة العمل فيها. فإمّا أن الورثة لا يريدون ممارسة البزنس، وإمّا أنهم غير قادرين على ذلك، لأن ظروف هذا العمل اليوم تتطلب مديرين محترفين. وكثيرون من مالكى مثل هذه المنشآت يبيعونها لمديريها، أو لمديرين تقترحهم شركات خاصة بهذا الغرض. وبذلك يصبح المديرون الذين يشترون هذه المنشآت مالكين لها. ولكنهم يحصلون على المال المطلوب لمثل هذه الصفقات من مؤسسات مالية متخصصة بعمليات من هذا النوع. وعلى سبيل المثال، فإن ما يسمّى "مجموعة "Z فى ألمانيا أصبحت عام ١٩٩٢بهذه الطريقة شريكة فى أربعة آلاف شركة. إن المديرين المالكين المذكورين أعلاه يصبحون مَدينين للشركات المتخصصة بنوع خاص من بزنس الإدارة.

وقد جرى فى الطريق الآخر الذى سلكه تطور ظاهرة الملكية ما يشبه ذوبان هذه الظاهرة فى كتلة السكان. لقد توسّعت شريحة المالكين حتّى بات يندرج فيها الآن، بهذا الشكل أوذاك، معظم السكان البالغين(٣٣). وأصبح ملايين الناس يملكون أسهمًا، أى أصبحوا مشاركين فى ملكية منشآت ما. غير أنه ليس لهم أى تأثير على نشاط تلك المنشآت، لأنها تخضع لسلطة مجموعة صغيرة من المساهمين. ذلك أن وظيفة الملكية تعنى بالضبط أن الشخص يملك شيئًا ما، وليس أنه يقيم منشأة ما. ومالك الأسهم حرٌّ فى أن يبيعها حسب هواه. إنه يحصل من هذه الملكية على دخل ما وحسب. وهنا تنتهى وظيفة الملكية. وما تبقّى فليس شيئًا من وظيفة الملكية بوصفها كذلك.

---

(٣٣) يؤكد جوزيف لابالومبارا أنه لم يكن هناك إلا واحد فقط من كل أربعة إيطاليين عام ١٩٨٧ ليس صاحب ملكية. انظر:

Joseph la Palombara, Democracy italian style, New Haven/ Londen. 1987.

أما الدعاية فتصورٌ مشاركة العاملين المأجورين فى منشآتهم على نحو مختلف بعض الشىء، أى بوصفهم مالكين لها. وقد بلغ انتشار هذه النزعة فى السنوات الأخيرة حداً من الاتساع[٣٤]. جعل بعض الباحثين فى الدراسات المستقبلية[*] (Futurology) يرون فى ذلك مستقبلَ الاقتصاد[٣٥]. إن القول بأن العاملين فى الشركات هم شركاء فى ملكية هذه الشركات، هو نفسه فكرة اشتراكية قديمة. ولكنْ، مهما كان اتساع الانتشار الذى تبلغه هذه الحركة، فإنه سيكون أمامها، كما أرى، طريقان: إمّا أن تتحول هذه المنشآت إلى ملكية "عامة"، وإمّا أن تتحول المشاركة فى ملكيتها إلى وهم يُخفى أمراً آخر، هو هيكلة اجتماعية حقيقية للمشاركين فى المشروع.

وتضم شريحة المالكين أيضاً أصحاب الريع الذين يعيشون على فوائد ودائعهم، والمتقاعدين الذين يستلمون رواتبهم عن طريق البنك، وعموماً جميع المواطنين الذين يستفيدون من خدْمات البنوك. فهم، بهذا الشكل أو ذاك، يملكون أموالاً ما تشارك فى منشآت ما عبر البنك، وإن كان ذلك لا يعود على معظمهم بأرباح. إلا أن الأساس

---

(٣٤) يورد غونتر أوفنر (Gunter Ofner) معلومات تفيد بأن فى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ١٢ مليون عامل مأجور يملكون حصصاً فى ثمانية آلاف منشأة، وفى ألمانيا الغربية مليون ونصف المليون، وفى فرنسا ٦ ملايين، وفى إنكلترا مليونان. انظر: Gunter Ofner. "Von Mitarbeiter zum Miteigentumer", "Conturen" No 13, 1992

(*) الدراسات المستقبلية Futurology وَفقًا لـ (الدكتور أحمد زكى بدوى. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٧٨) هى علم التكهن بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل، ويُستنَد فى دراستها على الاستقراء والاستنباط بجمع الوقائع الفردية المتعددة ليستخلص منها المبادئ العامة التى تحكمها ويخرج بعد ذلك بالصور التى سيكون عليها المجتمع فى الأجيال المقبلة. – م.

(٣٥) انظر، على سبيل المثال، John Naisbitt فى كتاب:

Megatrends 2000". New York, 1990."

الاجتماعى الذى يقوم عليه المجتمع الغربى لا يتشكل من الحصول على أرباح، بل من الجانب العملى الذى يقتصر دوره على خلق فرص الربح، وينصاع لتأثير هذا الربح بوصفه نتيجة له.

إن ملايين الناس الذين يدور الحديث عنهم هنا لم يعودوا مالكين بالمعنى البدئى للكلمة، بل هم مالكون افتراضيون، وهميون. فعندما يكون الجميع مالكين يفقد مفهوم الملكية معناه. وهؤلاء الملايين هم مالكون بالإكراه، رغماً عنهم. لقد تحول المجتمع بأسره إلى آليةٍ عمليةٍ واحدة، بعد أن أخذ على عاتقه جزءاً من وظائف المالكين، وجعل مفهوم الملكية ذاته عديم المعنى.

والطريق الثانى الذى سلكه تطور الملكية هو تزايد العلاقات التعاقدية، والحقوقية عموماً، إلى درجة جعلت الحديث الآن عن حرية العلاقات بين مختلف فئات الناس الاجتماعية شيئاً مستحيلاً. إن الناس أحرار فى أن يعقدوا اتفاقيات أم لا، ولكنهم إذا ما عقدوا اتفاقيات كانوا مرغمين على التصرف فى إطارها، وبذلك يحدّون من حريتهم كمالكين.

إن امتلاك الدولة جزءاً مهماً من المنشآت، هو الذى يقلّص إلى حدّ كبير مجال الملكية الخاصة. وسياسة الخصخصة التى تعاظم زخمها فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين لم تسفر عن تغيرات ذات شأن فى هذا المجال.

وأشير أخيراً إلى أهم طريق سلكه تطور المجتمع الغربى هو تنامى مجال مؤسسة الدولة، ونشوء طبقة من الموظفين الحكوميين تضم ملايين كثيرة من المواطنين القادرين على العمل، وأحياناً أكثر من ١٥٪ من السكان العاملين فى البلاد[٣٦]. إن هذا الجيش

---

(٣٦) جاء فى "The Universal Almanac" (1990) أن الحكومة الفدرالية فى الولايات المتحدة الأمريكية كانت تشغّل عام ١٩٩٠ أكثر من ٣ ملايين موظف، وكان عدد العاملين فى جميع مستويات الحكومة ١٧مليون و ٣٠٠ ألف إنسان.

الهائل العدد من الموظفين لا يعيش وفق قوانين الملكية، بل وفق قوانين علاقات كومونالية بين أناس لا يملكون. على أن المدافعين عن الملكية الخاصة يسجلونهم فى عداد المالكين، إذ يعتبرون أن ملكيتهم هى مكانُ العمل الدائم والصندوق التقاعدى. إلا أن هذا التعاطى مع مفهوم الملكية ما هو إلا تحايل لفظى يقوم على التباس التعابير وتعدد معانيها. ذلك أن من لديه مكان عمل فى المجتمع الغربى لا يحق له إعطاؤه لشخص آخر، أو بيعه بالمال الذى لا وجود لملكية خاصة من دونه.

لا ينبغى أن نفهم ممّا تقدم أن طبقة المالكين الخواص فى الغرب قد زالت من الوجود، أو أنها لم تعد تلعب دورًا مهماً. إن هذه الطبقة موجودة وتتمتع بسلطة هائلة. ولكنها لا تشمل كل من بحوزته ملكية ما. وإنما يندرج فيها أولئك الذين يستخدمون ملكيتهم على شكل رأسمال. وهى تضم أيضًا من يستطيع، بفضل ملكيته، أن يشغل موقعًا رفيعًا ومربحًا إلى هذا الحد أو ذاك فى البنية الاجتماعية، أو على الأقل أن يملك الظروف للاستفادة من قدراته وعمله بغية تحصيل وسائل العيش. وهؤلاء يلعبون دوراً مهمًا فى المجتمع ليس بصفتهم مالكين، بل بصفتهم أشخاصًا لهم وضع محدَّد فى المجتمع، ويستخدمون الملكية كوسيلة للعمل والنجاح العملى.

العمل الحرّ

كثيراً ما يصوّرون العمل الحر مرتبطاً بالملكية الخاصة ارتباط ضرورة. وهذا خطأ. لأن صاحب العمل الحر شخص أو مجموعة أشخاص ينشئون مشروعاً لإنتاج أشياء أو تقديم خِدْمات. والشرط الضروري للعمل الحر هو توفر الإمكانية وحق التصرف بأموال ما، واستخدامها في عمل، وتصريف منتجات ذلك العمل. على أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي واحد من تلك الشروط ، وقد تكون الشرط الحاسم. ولكن ليس كلُّ صاحب ملكية خاصة رجلَ أعمال. إذ توجد بين السكان في البلدان الغربية شرائح مهمة لها أملاك خاصة، ولكن أفرادها ليسوا رجال أعمال. وليس بالضرورة أن يكون رجل الأعمال هو صاحب المعدّات في المنشأة، فبوسعه أن يستأجر هذه المعدّات من مالكها (الفرد، الجماعة، الدولة). وبإمكانه أن يحصل على قرض من البنك، وقد يكون وسيطاً في شركة. إن مالكي المعدّات، وهم يؤدّون وظيفة المالكين هذه، ليسوا رجال أعمال. لأن رجل الأعمال الحرة هو من تتوفّر فيه الشروط الأساسية التالية: أوّلاً، أن يكون شخصية اعتبارية في العمل يعترف بها القانون، أي أن يكون له الحق في ممارسة العمل الحر (البزنس)؛ ثانياً، أن ينشِئ عملاً (مصلحة) ويديره على مسئوليته شخصياً، ولا يخضع في هذه الوظيفة للدولة، وأن يتحمل مسئولية نتائج هذا العمل ومسئولية مصيره وما يترتب عليه.

إن المنشأة ليست ملكية خاصة إذا كانت تتصرف بها مؤسسات السلطة، بدءاً بالسلطات المحلية وانتهاء بالسلطة المركزية. فهذا النوع من المنشآت يدخل ضمن القطاع "العام". ورغم أن نشاطها يديره أشخاص معينون أو منتخبون، فإن شخصيتها القانونية تتمثّل في هذا المستوى أو ذاك من مستويات نظام السلطة والإدارة. والمنشآت الخاصة تدخل ضمن قطاع الأعمال "الخاصة" (من الاقتصاد).

لقد اعتاد الناس النظر إلى القطاع العام والاقتصاد الشيوعى على أنهما شىء واحد. وهم يَعُدّون عمله الردىء (مقارنة بالقطاع الخاص) دليلاً على فشل الشيوعية من الناحية الاقتصادية. وهذا خطأ. ذلك أن كلا القطاعين (العام والخاص) عنصران من عناصر الغربوية. وثمة منشآت تنتمى إلى القطاع العام لأسباب غير اقتصادية، وكذلك منشآت تكون مهمة بالنسبة للمجتمع، ولكنها غير قادرة على الحياة كمنشآت خاصة. والعنصر الغالب فى الغربوية هو القطاع الخاص، أى قطاع الأعمال الحرة الذى يظلّ كذلك بصرف النظر عن التغيرات التى طرأت على بنية الملكية الخاصة، وتحدثتُ عنها أعلاه. وسيظل محتفظًا بهذه الغلبة حتّى ولو لم يبق فى مجال العمل مالك خاص واحد يكون صاحبَ المنشأة قانونيًا. صحيح أن الاقتصاد الشيوعى شبيه بالقطاع العام الغربوى، ولكنّ ذلك تشابهٌ لا أكثر. ذلك أن للاقتصاد الشيوعى أسسًا أخرى. إنها، كما سبق وقلت، علاقات الكومونالية، وليست علاقات العمل.

الاقتصاد

باختصار، هو إنتاج مواد الاستهلاك (بما فى ذلك تحصيلها وجمعها)، وتوزيع مواد الاستهلاك (الخيرات المادية) والخِدْمات.

ويُعَدُّ الاقتصاد أساس المجتمع الغربى (قاعدة بنيته التحتية). وليس فى ذلك ما يدعو للخوف إذا لم نضمِّن كلمة "أساس" أى معنى سوسيولوجى، واكتفينا بحقيقة أن الاقتصاد يمدُّ الكيان العضوى الاجتماعى بوسائل عيشه ووجوده. غير أن ما يجرى عادة هو تخطّى هذا المعنى المجازى لكلمة "أساس"، بالذهاب تحديداً إلى القول بأن طابع (نمط) الكيان الاجتماعى جملةً محكوم بطريقة تنظيم الاقتصاد والعلاقات بين الناس فيه. وقد وجد هذا المذهب أوضح تعبير عنه فى نظرية الماركسية عن التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، وهى النظرية التى لا تزال حتّى اليوم تؤثّر بشكل أو بآخر على العقول فى هذا المجال من مجالات المعرفة، والإيديولوجيا.

ينبغى النظر إلى اقتصاد المجتمع الغربوى من وجهتى نظرٍ اثنتين، إذا ما تجردنا مؤقتًا عن علاقات ذلك الاقتصاد مع غيره من ظواهر المجتمع. سأسمّى الأولى منهما وجهة النظر المضمونية، أوالمادّية، قاصداً بذلك ما له صلة بإنتاج الأشياء والخدمات المادية وإيصالها إلى المستهلكين. والثانية سأسمّيها وجهة النظر الشكلية، أو النقدية، قاصداً بذلك كل ما له صلة بالنقود، والربح، ورأس المال، والبنوك، والأسعار، والسوق، وسواها من عناصر الاقتصاد النقدى. إذ إن ما يفهمه الناس عادة من كلمة (اقتصاد) هو الثروة النقدية تحديداً، ظنًّا منهم أن الثروة المادية ما هى إلا مجال لعمل تلك الثروة النقدية. إننى لا أحبِّذ أيًا من وجهتى النظر هاتين، إذ أعتبرهما جانبين لظاهرة واحدة. و لا بد عند دراسة أحد هذين الجانبين من نسيان الجانب الآخر. ولكن ذلك لا يعنى الفصل بينهما، ودراستهما كظاهرتين موجودتين جنبًا إلى جنب.

بنية الاقتصاد

تحدثت أعلاه عن بنيتَى الاقتصاد الخليوية والاجتماعية. والآن أضيف إلى ذلك ما يلى.

إن معظم المؤلفين الذين اطلعت على أعمالهم يقسمون اقتصاد البلدان الغربية إلى ثلاثة مجالات: الزراعة، والصناعة، والخدمات. وثمة مؤلفون يقدمون تصنيفًا آخر(٣٧)، فيُدرِجون فى المجال الأول: الزراعة، واستخراج الخامات، والعناية بالغابات. ويدرجون فى المجال الثانى: معالجة المواد الخام، وتحويلها إلى سلع جاهزة. أما المجال الثالث فيضمِّنونه الخِدْمات، بما فى ذلك الرعاية الصحية، والتعليم، والإدارة، والكنيسة.

---

(٣٧) انظر: Antony Gidden. Sociology. Cambredge.1989.

أعتقد أن هذه التصنيفات ليس لها معنى سوسيولوجي. فمعالجة اللحم النيِّء وتحويله إلى لحم مفروم وشرحات، هى معالجة مواد خام وتحويلها إلى سلع جاهزة، ولكن من المستبعد أن ندرج ذلك فى مجال الصناعة. ثم إن مفهوم "مجال الخدمات" لا معنى له البتة، لأنه، حسب التصنيفات إياها، لا يشمل من يمارسون فى قِطاعَى الصناعة والزراعة عملاً لخدمة الإنتاج، وليس عملاً إنتاجيًا مباشراً. على أن هولاء، وَفقَ بعض المصادر، يشكِّلون الأغلبية فى قطاع الصناعة (تصل نسبتهم إلى الثلثين، حسب معطيات الصحافة فى ألمانيا). وتجتمع فى فئة الخدمات وحدها منشآت ومؤسسات من مختلف الأنواع، بعضها يخدم الناس مباشرة (كالحوانيت، والمطاعم، وصالونات الحلاقة... إلخ.)، وبعضها الآخر يخدم مؤسسات أخرى، بما فى ذلك مؤسسات صناعية وزراعية (كشركات النقل، ومؤسسات البحوث والمعلومات... إلخ). غير أن من السخف إدراجَ المشافي، والمدارس، والجامعات، والكنيسة، والمؤسسات الإدارية فى دائرة الاقتصاد. وإلا أمكننا، وبحجة لا تقلّ قوة، أن ندرج فى دائرة الاقتصاد أيضًا أجهزةَ السلطة، والشرطةَ، والجيش. وباختصار، فإن هذه التصنيفات التى نتناولها بالبحث، لا تعطينا وصفًا مناسبًا للاقتصاد، فهى أقرب إلى مجال الإيديولوجيا مما إلى مجال العلم.

عندما يقسِّم المنظِّرون الاقتصاد وفق "مبادئ القصَّاب"، يتجاهلون جوانبه المهمة الأخرى، أو يبعدونها إلى مكان ثانوى. فهم، على سبيل المثال، يقسمون الاقتصاد إلى قطاعات رئيسة وأخرى ثانوية، حسب درجة أهميتها للبلاد؛ وكذلك إلى قطاعات متصاعدة ومحافظة، من وجهة نظر إنتاجية العمل. إن التقسيم الأول معروف وواضح، ولذا ليس ثمة داع لإطالة شرحه: فإنتاج الفحم والفولاذ، مثلاً، أكثر أهمية من إنتاج معجون الأسنان، ومنافض السجائر. والمقصود فى الحالة الثانية أن فروع الاقتصاد لا تتطور جميعها بالتساوى. فبعضها يتقدم بسرعة، نظراً لحاجة المجتمع وللظروف الملائمة، كما حدث، مثلاً، فى صناعة الطائرات، والسيارات، والإلكترونيات، والكمبيوتر. إن العمليات الاجتماعية الجارية هنا لم تدرس بعدُ بالقدر الكافى من العمق والإحاطة.

ولستُ متخصّصًا في هذا المجال من العلم. ولكنني، بناءً على المعلومات التي قُدِّرَ لي الاطلاع عليها، أرى أننا أمام عرقلة متبادلة، وليس فقط أمام عملية تحفيز متبادل. إن موارد المجتمع ليست بلا حدود، وازدهار بعض الفروع ينجم عنه ميل بعضها الآخر نحو التدهور. ومهما بدا ذلك غريبًا للوهلة الأولى، فإن فروع الاقتصاد الرئيسة هي الأكثر تضرّرًا من جرّاء ذلك. وهذا ما يجعلها بحاجة إلى مساعدة من جانب الدولة، أي أن النزوع إلى جعلها اجتماعية (ذات طابع اشتراكي) ليس مصادفة، أو نتيجة إيديولوجيا ما.

تنشر مصادر متعددة أرقامًا مختلفة عن توزُّع المواطنين العاملين في البلدان الغربية على فروع الاقتصاد الرئيسة الثلاثة. وغالبًا ما ترِد النسب التالية: ٢٠ – ٢٥ ٪ يعملون في الصناعة، و ٣ – ٦ ٪ يعملون في الزراعة، و٧٠ –٧٥ ٪ في قطاع الخدمات. إنه لمن المفهوم تمامًا أن تُفَسَّر هذه الأرقام كمؤشر على إنتاجية العمل العالية جدًا، وفعالية الاقتصاد في الغرب. وأنا لا أجادل في هذا الرأي، ولكنني أعتقد أن هذه الأرقام خالية من الدلالة السوسيولوجية، مثلها في ذلك مثل تصنيف مجالات الاقتصاد تمامًا.

وبناء على الأرقام المذكورة أعلاه نجد أن أقلَّ من ثلث العاملين في بلدان الغرب يعملون في مجال إنتاج الخيرات المادية، بل إن نسبة هؤلاء تميل إلى الانخفاض. ثمة ما يبرر الافتراض بأن هذه النسبة سوف تتدنّى بعد قرابة خمسين عامًا لتصل إلى عشرة بالمائة، وربما إلى خمسة بالمائة، ما لم يحدث شيء استثنائي. ومما لا جدال فيه أن ذلك مؤشر على نمو إنتاجية العمل. ولكن أيُّ عمل؟ إنه عمل الكادحين. سأسمّي هذه الإنتاجية بالإنتاجية المجردة. غير أن إنتاجية عمل المجتمع عمومًا محكومة كذلك بالعديد من العوامل الأخرى، ومنها وجود كتلة من السكان القادرين على العمل لا تمارس عملاً في الاقتصاد. فإذا ما أضفنا هذه الكتلة إلى ذلك الجزء من العاملين المنخرطين في إنتاج الأشياء المادية، فإن اللوحة لن تعود بهيجة إلى هذا الحد. ثم إن هذا الجزء من السكان ذو نزعة نحو التزايد. وأعتقد أنه بعد الأعوام الخمسين نفسها، ومرة أخرى إذا

لم تقع أحداثٌ استثنائية تقطع هذه المسار، سيبلغ هذا الجزء من السكان حجمًا تضيع معه منافع تقليص الجزء المنتج من السكان، أى منافع نمو إنتاجية العمل المجرَّدة. وأعتقد أن الغرب هنا قد بلغ سقفًا يستحيل تجاوزه.

إن أولئك الذين يشكلون ٢٠ - ٢٥ ٪ من العاملين فى الصناعة ليسوا جميعًا ممن يعملون فى الإنتاج بالضبط. بل معظمهم يعمل فى مجال خدمة الجزء المنتج بالمعنى الدقيق للكلمة. وإذا صنَّفناهم فى خانة الخدمات فإن ما يقال عن ارتفاع إنتاجية العمل فى البلدان الغربية سيكون أكثر إثارة للدهشة، بل وأكثر سخفًا لأنه لا وجود لمعايير واضحة للتفريق بين الكدح المنتج وغير المنتج. ومن المشكوك فيه أن يكون وجودها ممكنًا أصلاً. وإذا ما اعتبرنا، مثلاً، إنتاج الأشياء المادية عملاً منتجًا، فماذا نقول عن إنتاج الأسلحة، ومواد البذخ، والأشياء التى يستعملها الطفيليون والمجرمون؟.

يعمل فى الزراعة من ٣- ٦ ٪ من مجمل العاملين. ولكن هل يعبِّر ذلك عن سمة جوهرية من سمات بنية المجتمع الغربى الاجتماعية الفعلية؟ ولماذا لا نحصى عدد مجمل الناس الذين يعملون فى ذلك المجال من الاقتصاد الذى يُعنى بإنتاج السلع الزراعية، وخزنها، ونقلها، وإيصالها إلى المستهلك، وليس عددهم داخل البلد المعنى فقط ، بل وفى كل العالم الذى يقدِّم الغذاء لهذا البلد؟ أعتقد أننا لو فعلنا ذلك لتغيّر الوضع.

الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك

إن أى اقتصاد فى خطوطه العريضة، أى فى الخُطاطة الأبسط، والأكثر تجريداً، هو: (إنتاج سلع وخدمات جاهزة للاستهلاك، ووصول هذه السلع والخدمات إلى المستهلكين). والخُطاطة الأكثر إيجازًا يمكن تصورها على النحو التالي: (إنتاج - استهلاك). وهذان العنصران من الخُطاطة مفترِقان ومعزول كل منهما عن الآخر

فى الاقتصاد الغربى بحيث إن الجزء الأكبر مما ينتجه الناس لا يستهلكه منتجوه، والجزء الأكبر مما يستهلكونه ليسوا هم منتجيه.

وتزداد هذه الخطاطة تعقيداً نظراً لما يشهده إنتاج السلع الجاهزة للاستهلاك من تنوع، ولنشوء علاقة بين إنتاج مواد للسلع النهائية، وإنتاج مواد (أجزاء) للسلع الجزئية. ويمكن أن يزداد هذا المخطط تعقيداً لأن إنتاج السلع الجاهزة للاستهلاك النهائى تسبقه مرحلتان من مراحل الإنتاج أو أكثر. والمهم هنا هو أن بعض المنتجين يقومون بدور المستهلكين. ففى خُطاطة "إنتاج المواد – إنتاج الأجزاء – إنتاج قطع أكثر تعقيداً – إنتاج السلع النهائية"، تكون الحلقات الثانية والثالثة والرابعة حلقات استهلاك فى الحين ذاته.

كما تتعقد العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك نتيجة دخول وسطاء بين مرحلتى إنتاج السلع النهائية واستهلاكها. ووظيفة هؤلاء الوسطاء (المحلات التجارية، على سبيل المثال) هى إيصال السلع النهائية إلى المستهلك. أى إن مهمة الوسطاء هى توزيع السلع الجاهزة على المستهلكين. و يمكن أن يكون الوسطاء متنوعين أيضًا، أى أن يجرى التوزيع على مرحلتين أو أكثر، فتقوم شركة كبرى بتنفيذ المرحلة الأولى، بينما تقوم المحلات التجارية التى تشترى منها السلع بتنفيذ المرحلة الثانية.

على أن جميع عناصر هذه الخُطاطات يتألّف من ذرّات، أى إنها تتألف من كثير من منشآت المنتجين المنفردة، وكثير من المستهلكين المنفردين. إذ إن نهاية أى سلاسل لحركة الأشياء والخدمات قد تكون بداية سلاسل أخرى. كما أن السلاسل تتقاطع. ويمكن للمنتجات أن تسلك سبلاً مختلفة فى طريقها من المنتج إلى شتى الوسطاء والمستهلكين. ويمكن للمنتجات أن تصل إلى المستهلك عبر طرق مختلفة (المستهلك يشترى أشياء مختلفة ويستعمل خدمات مختلفة). وتتشكل نقاط توزيع تصبُّ فيها المنتوجات عبر خطوط مختلفة، وتغادرها عبر خطوط مختلفة أيضًا.

تتكون فى المجتمع شبكة متداخلة من المنتجين والموزِّعين والمستهلكين. ويتم العثور على العلاقات بين خلايا هذه الشبكة بطريق التجربة، كما تنبنى هذه العلاقات على

أساس اتفاقيات تعاقدية. إنها شبكة بين أفراد فى منطقة ما من البلاد، وفى البلاد عامة. وتنتشر هذه الشبكات فى البلاد انتشاراً مختلف الاتساع، وهى مستقلة إلى درجة معينة، ثم تتضافر فى شبكات أكثر تعقيداً، وأخيراً فى شبكة اقتصادية واحدة تشمل مجمل اقتصاد البلاد.

أؤكد أن شبكات من هذا النوع تنشأ على مختلف المستويات عن طريق التجربة، على أساس الاتصالات الشخصية بين مالكى خلاياها، أو بين مالكيها الذين يحقُّ لهم على نحوٍ ما أن يتفاوضوا، ويتّخذوا قرارات، ويعقدوا اتفاقيات باسمها، أى - باختصار- بين رجال الأعمال، أصحاب المشاريع الحرة. وهذه عملية حية، تتضمن التجربة والخطأ والتغيير، كما فى سياق حياة أى كائن عضوى معقد. والناس الذين يشاركون فى هذا العمل هم محترفون فى مجال عملهم. وحتّى عندما ينخرطون فيه لأول مرة فإنهم سرعان ما يكتسبون الخبرة ويصبحون محترفين. ذلك أن هذه العملية عمل أيضاً، وتخضع لقوانين العمل (البزنس).

ورغم أن هذه الظواهر يُفترض أن تكون معلومة للجميع، فإننى ألفت الانتباه إليها نظراً لما تلقاه من تجاهل منقطع النظير، أو من بخسٍ لها فى البحوث العلمية المتخصصة، ولا سيما فى مجال الإيديولوجيا. على أنها هى نفسها ما يُشكِّل بيئة الترابط الاقتصادى، أونسيجه الذى له قوانينه الخاصة، ويلعب فى النشاط الحيوى لدى الكائن العضوى الاجتماعى دوراً أكثر أهمية من العمل الحر وعلاقات "السوق الحرة"، أعنى العمل والعلاقات المجتزأة من تلك البيئة (النسيج) والمبالَغ فيها من كل الجوانب.

كما أن لمفهوم "التوزيع" معنى آخر يختلف عن المعنى الذى تطرقنا إليه أعلاه، ونقصد تحديداً توزيع الخيرات بين مواطنى المجتمع تبعًا للوضع الذى يشغلونه فيه، ولِما يتمتّعون به من قدرات. وسأعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

العرض والطلب

إن نقاط التوزيع التى تحدَّثت عنها هى السوق التى يلتقى فيها المستهلكون والمنتجون. وفيها يجرى التأثير المتبادل بين المستهلك والمنتج. فالأول يؤثر على الثانى عبر اختياره ما يرغب به، أو يقدر على شرائه من بين كثير من السلع والخدمات المعروضة. والمنتج يؤثر على المستهلك من خلال عرض ما يريد تصريفه وفرضه عليه بهذا الشكل أو ذاك. فما الذى يحدِّد خيار المستهلك؟ إنه العادات، والأذواق، والدعاية، والصدفة، والقدرات الشرائية، وعدم توفر الوقت لاختيارٍ أكثر دقة، وعدم الخبرة، وعدم الاكتراث... وغير ذلك من العوامل. إن مبدأ اختيار أجود السلع المعروضة بسعر واحد، وأرخص السلع المتساوية الجودة، أى المبدأ الذى يشكل أساس ما يسمّى بالمنافسة الحرة بين المنتجين، ليس إلا واحداً من المبادئ التى يسترشد بها المشترى، وليس مبدأً يفسّر كل شىء. كما أن الفرق بين ما يُعرض من السلع والخدمات التى يستطيع المشترى اقتناءها، ليس فى العادة بالفرق الكبير الذى يدفعه إلى القيام باختيارٍ واع ومحسوب. ثم إن الفرق فى أسعار الأشياء والخدمات التى يكتفى بها المستهلك ليس فى العادة بالفرق الكبير. وهذا عمليًا يعنى أن دور الصراع التنافسى الحر من أجل الفوز بالمشترى فى سوق حرة ما، ليس بالدور الحاسم، كما يصوره دعاة السوق الحرة والمنافسة الحرة. ذلك أن ما يتحكّم بدورهما هو بالدرجة الأولى مسار حياة الناس الذين يتعاملون مع السوق، وليس ما تتخذه الدولة والاحتكارات والكارتيلات من إجراءاتٍ، ولا عوامل خارجية أخرى. ولا يقيم للحساب التجارى المحض وزنًا إلا الناس الذين يمتهنون هذا العمل عندما يتعلق الأمر بمشتريات كبيرة. ولكن ما حجم هذه المشتريات ضمن إجمالى حجم المشتريات؟.

إن قائمة المنتجات والخدمات تحددها حاجاتُ المستهلكين التى تكوّنت تاريخيًا، كما أن المستهلكين تحدِّدهم السلع والخدمات التى يجرى إنتاجها عادة. وهنا ينشأ، تاريخيًا، معيار يحفِّز إنتاج السلع والخدمات، أى العرض، من ناحية؛ ويقيِّد الإنتاج، من ناحية ثانية. فالطلب ليس بلا حدود. وهنا ينشأ شىء من التوازن، مستقر ودينامى،

بين الطلب والعرض (الاستهلاك والإنتاج)، لا تُخِلُّ به إلا أحيانًا، وجزئيًا فقط، ظروف خارجية طارئة، وابتكارات يأتى بها المنتجون. باختصار، ينطوى الاقتصاد الغربى، فى عمقه، على "محور" ("هيكل") صلب يجعل دينامية هذا الاقتصاد أمرًا ممكنًا.

ما قيل أعلاه يمكن أن يكون مثالاً يوضِّح واحدة من خاصيات العمليات التى تجرى فى الكيان العضوى الاجتماعى، فهذه العمليات لا تسير فى خط مستقيم، بل هى دورية، بمعنى أن الأسباب والنتائج فيها تتبادل المواقع، ويحفز بعضها بعضًا، وبالتالى لا يمكن العثور فيها على نهايات. وبديهى أن لهذه العمليات الدورية "نقطة انطلاق"، (لها بداية) فى تاريخ الكيان العضوى، وتدعمها دائمًا "نقاط انطلاق" خارجيةٌ وداخلية. غير أنها، أساسًا، تكتسب استقلاليةً ما تشبه عملية الاستقلاب فى الكيان العضوى الحى.

ومختصر القول، إن الاقتصاد كعملية إنتاج وتوزيع واستهلاك للسلع والخدمات، له قوانينه الداخلية الخاصة، بغضِّ النظر عن الشكل النقدى الذى يتخذه. وهو يشكل نوعًا من "الاستقلاب" بين عضوية المجتمع ومحيطه، وكذلك بين أجزاء العضوية التى تتمتع بدرجة عالية من الفاعلية تلقائيًا، وبمَعزِل عن شكلها النقدى. على أن هذا الشكل يضيف إلى عملية "الاستقلاب" ما يجعلها محمومة، بل ومتعاظمة السرعة على الدوام.

قوى الإنتاج

كثيرًا ما يطلقون تعبير "رأس المال" على الأدوات المادية الضرورية لإنتاج الأشياء والخدمات، وليس على النقود وحسب. وهذا ما يؤدى إلى ازدواجية، ولَبْسٍ فى المعنى. ذلك أن تلك الأدوات هى نفسها وسائل لإنتاج الأشياء والخدمات. إنها أدواتٌ تُقدَّر قيمتُها بالنقود، وتُقتنى بالنقود، ففيها توظَّف النقود كرأسمال. وإذا ما اعتبرنا أن كل

ما توظَّف فيه النقود هو رأسمال، فإن قوة العمل هى أيضًا رأسمال. وعلى هذا الطريق من التلاعب اللفظى الصِّرف يجرى الخلط بين أكثر المسائل بساطة.

أعتقد أن مفهوم "قوى الإنتاج" الذى وضعه ماركس (وربما كان موجوداً قبله) هو هنا مفهوم علمى وفى محله تمامًا. إنه يشمل وسائل الإنتاج المادية وقوة العمل التى تستخدم تلك الوسائل من أجل إنتاج السلع والخدمات.

لم تنشأ الغربوية بوصفها مجرد شكل جديد للتنظيم الاجتماعى، بل وبوصفها مستوى أرقى لقوى الإنتاج. لقد كان ماركس على حق عندما لفت الانتباه إلى هذه الحقيقة، ولكنه هو نفسه مَن تعامل معها بابتذال. فمن الناحية التاريخية لم يكن تقدم قوى الإنتاج هو ما أدّى إلى "علاقات إنتاج" جديدة (نمط جديد من أنماط النظام الاجتماعى)، بل على العكس من ذلك تماماً، أى إن تطور "علاقات الإنتاج" فى ظل الغربوية هو ما حفَّز تطور قوى الإنتاج. فقد ولدت الغربوية مع قوى الإنتاج التى ورثتها من التاريخ الماضى، ثم طوّرتها وحسّنتها. أما قواها الإنتاجية الخاصة والجديدة نوعيًا فلم تطوِّرها إلا بوصفها نتيجة لتوسعها وازدياد قوَّتها. ومن وجهة نظرِ تراتبية الظواهر المختلفة فى إطار المجتمع الغربى ذى النمط المتطور تكون الأولوية للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية (لـ "علاقات الإنتاج"، حسب المصطلح الماركسى)، وليس لقوى الإنتاج.

لئن كان وصف قوى الإنتاج التى بدأت بها الغربويةُ صعودَها التاريخى لا يحتاج إلى أكثر من بضع عشرات من الصفحات، فإن وصف قوى الإنتاج فى المجتمع الغربى المعاصر يحتاج إلى مئات المجلدات. وهيهات أن يكون فى الإمكان إحصاءُ مختلف أنواع الأشياء التى تستخدَم بهذا الشكل أو ذاك فى إنتاج مواد الاستهلاك والخدمات. إذ بلغت وسائل الإنتاج الحديثة درجة من التعقيد والكمال والقوة فاقت جميع ما كان فى وسع خيال البشر حتّى الماضى القريب أن يتصوروه. وقد درج الناس على النظر إلى هذا التقدم المذهل على أنه ثمرة الرأسمالية. غير أن ذلك ليس صحيحًا إلا جزئيًا.

وتقتضى منا الدقة أن نرى أساس هذا التقدم فى الغربوية التى ليست الرأسمالية إلا جزءًا منها.

لقد سار تقدم وسائل الإنتاج فى وقت واحد مع تقدم القوى العاملة التى توجّب عليها أن تكون قادرة على استخدام تلك الوسائل وخدمتها، والمحافظة عليها فى المستوى المطلوب، وتحسينها. وقد تطلّب ذلك تعليم وتدريب الملايين من الناس على مدى عدة أجيال. وكان لا بد للقوى العاملة أن تكون متناسبة ومتماشية مع وسائل الإنتاج، وفقًا لما يسمّى بالقانون الموضوعى لقوى الإنتاج. وهذا التناسب يتأرجح حسب اتساع المدى الذى تدور فيه العملية، وقد يصاب بخلل أحيانًا، كما هو ملحوظ فى الآونة الأخيرة. إذ يصدر عدد كبير من الكتب والمقالات التى تقول إن نظام التعليم والتدريب يعانى أزمة، ولا يواكب حاجات العصر. ويجرى الإفصاح أيضًا عن مخاوف علنية بخصوص المادة البشرية التى لا تلبّى متطلبات التكنولوجيا التى تتعقد على الدوام، وليس متطلبات التنظيم الاجتماعى.

المجمّع العلمى التقنى

كان لتشكل الغربوية شرطٌ ونتيجةٌ فى الوقت نفسه، هو تَشكلُ ظاهرة اجتماعية متميزة، أسمّيها المجمّع العلمى التقنى. وإننى أضمِّن هذا المجمّع كلاً من العلم والتقنية، والمعارف العلمية التقنية وتعليمها، وتأصيل الاكتشافات العلمية والاختراعات التقنية فى الإنتاج.

لقد أثبت العلم والتقنية (الاكتشافاتُ العلمية والاختراعاتُ التقنية) منفعتهما لحياة الناس قبل فترة طويلة من ظهور الغربوية. وتلك المنفعة كتب عنها أرسطو. وفى عصر النهضة وصل الاهتمام بالعلم والتقنية مستوى بالغ الرفعة بالنسبة لذاك الزمن. وقد استمر ذلك الاهتمام وارتقى إلى المستوى الفلسفى فى مؤلفات فرنسيس بيكون، ورينيه ديكارت ومن تبعهما. وكان المنوِّرون الفرنسيون (وخاصة ج. أ.

كوندورسيه)، والاشتراكيون الطوباويون بعدهم (ك. سان سيمون) يرون فى العلم والتقنية أهم وسيلة لحل المشكلات الاجتماعية. لقد كانوا أسلاف الإيديولوجيا التكنوقراطية المعاصرة.

ولعب العلم والتقنية والمعارف العلمية التقنية (بما فى ذلك التعليم المتخصص) دورَ واحدٍ من أهم الشروط التى نشأت الغربوية فيها وتشكلت، سواءٌ بمعنى التأثير على القوى الإنتاجية فى المجتمع، أو بمعنى التأثير على حالته الإيديولوجية. وليس من قبيل الصدفة أن نابليون، الشخصية الرمزية لصيرورة الغربوية، كان راعيًا للعلوم إلى جانب كونه راعى الاقتصاد البرجوازى، وأحد واضعى قانون الحق الغربوى، وبُناة مؤسسة الدولة الغربية. كان هو نفسُه على قدر من الثقافة فى الرياضيات والتقنية، وعضوًا فى الأكاديمية الفرنسية. وحقيقةُ كون نابليون لم يستطع أن يقدِّر اختراع فولتون العظيم حق قدره، كان لها دور (وإن كان هذا الدور صغيرًا جداً) فى مجمل أسباب هزيمته الشخصية.

لقد بلغ المجمّع العلمى التقنى فى القرن التاسع عشر مستوى من التطور لم يسبق له مثيل من قبل، وكشف عن خصائصه الاجتماعية. فقد بدأت عملية تحول العنصر الإبداعى فى الإنتاج وتحسين وسائل العمل إلى مجال مستقل من مجالات تقسيم العمل، وإلى نشاط احترافى لفئة مخصوصة من الناس. وغدت هذه العملية ممكنة، وأعطت نتائج مدهشة لأن الغرب نفسه أنجب عدداً كبيراً بما فيه الكفاية من ذوى المواهب والقدرات الذهنية العالية جداً، وكذلك لأن الغرب استطاع أن يجتذب من أجل ذلك عقولاً ومواهب عظيمة من بلدان وشعوب أخرى.

وفى القرن العشرين، ولا سيّما بعد الحرب العالمية الثانية، تحول المجمّع العلمى التقنى إلى عامل اجتماعى، وأصبح مجالاً مستقلاً فى حياة المجتمع يضاهى تمامًا المجالات الأساسية الأخرى، كالبزنس، والسياسة، والعلاقات الحقوقية، ووسائل الإعلام الجماهيرى؛ وذلك من حيث الدور الذى راح يلعبه فى اقتصاد البلدان الغربية وفى نشاط الدولة (وخاصة فى تسليح الجيوش) وفى حياة المواطنين اليومية، وكذلك من

حيث عدد الناس العاملين فيه، وإعدادهم المهنى، وصفاتهم الإبداعية والذهنية، ومكانتهم فى بنية السكان الاجتماعية.

وفى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى غدا الدور العلمى التقنى الذى يلعبه المجمع كبيرًا جدًا إلى درجة ظهرت معها فى الغرب خلال عشرينيات القرن العشرين نظرية خاصة عرفت بالنظرية التكنوقراطية وضعها الاقتصاديان الأمريكيان غ. سكوت، و ت. ويبلن. والفكرة الرئيسة فى هذه النظرية هى جعلُ السلطة السياسية فى أيدى خبراء تكنوقراطيين يتعيَّن عليهم أن يُسيِّروا المجتمع ليس على أساسٍ ما لمجموعاتٍ اجتماعية ما (طبقات و شرائح) من مصالح خاصة ، وإنما على أساس المعارف العلمية التقنية، ولمصلحة المجتمع بأسره.

وفى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية ازداد الاتجاه التكنوقراطى فى الفكر الاجتماعى الغربى قوّة، بعد أن صار يستند إلى أساس وطيد من الاكتشافات العلمية والاختراعات التقنية التى لم يكن ليجرؤ على أن يفكر فيها مجرّد تفكير حتّى أشجع الباحثين، والمخترعين، وأصحاب الخيال فى الماضى القريب. والشخصيات الشهيرة التى تمثّل هذا الاتجاه هم ج. ك. غَلبرايت، و د. بيل، ول. شتاينبوخ، و غ. كراوخ[٣٨]. وغيرهم. فقد أدخل الأول مفهوم"البنية التقنية"، أى تراتبية الاختصاصيين التقنيين التى لا تكتفى بلعب دور حاسم فى إدارة الإنتاج، بل وتساهم باضطراد فى اتخاذ القرارات السياسية. وفى الاتجاه نفسه تسير نظرية "الطبقة الجديدة" عند د. بيل. أما تطور تقنية الكمبيوتر والإنسان الآلى فقد وجدت تعبيرها فى أفكار شتاينبوخ، وكراوخ وكثيرين آخرين. إذ يطرح هؤلاء المؤلفون فكرة مفادها أن المجتمع المعاصر يجب أن يديره علماء الرياضيات، والمهندسون، والمبرمِجون، والاقتصاديون وغيرهم من

---

(38) John Kenneth Galbraith. The New Industrial state. 1971

Daniel Bell. The Coming of post-industrial Society.1973

الاختصاصيين القادرين على إيجاد أفضل الحلول لمختلف المشكلات الاجتماعية. ذلك أن تطور تقنية المعلوماتية الحديثة وانتشارها سيمكِّنان، حسب رأيهم، من حل التناقضات الاقتصادية والسياسية في المجتمع، والارتقاء بالديمقراطية إلى مستوى أعلى.

لقد سبق أن ذكرت أعلاه أن المجمع العلمي التقني كان منذ البداية شرطًا لتطور الغربوية، أما في المرحلة الراقية من تطوُّر الغربوية فإن هذا المجمع واحدٌ من أهم عناصرها، وصفة ملازمة من صفات المجتمع الغربي. غير أنه في جميع الأحوال لا يستطيع أن يحلَّ محلَّ المجالين العملي (البزنس) والسياسي (الحكومي) في المجتمع. ذلك أن لكل شيء مكانه. فللبزنس وإدارة المجتمع قواعدهما الخاصة، ويتطلَّب من ينخرط فيهما إعدادًا حِرَفيًا يختلف عن إعداد متخصصين يعملون في مجالات الرياضيات، والهندسة، والبرمجة، والاقتصاد، وغيرهم من الخبراء في المجمع العلمي التقني. فمشكلات المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأعمال الحرة ليست مشكلات أكاديمية صرفة يكفي لحلِّها توفُّر ذهنية "رياضية"، أي ذهنية تبحث عن الحقيقة العلمية وعن الحلول التقنية الأمثل. إنها، بالدرجة الأولى وأساسًا، مشكلات تنشأ في الحالات التي تتصادم فيها مصالح الأفراد، والمجموعات، والشركات، والطبقات، والفئات، والتجمعات البشرية الكبيرة، وحتّى دول بأكملها، تلك المصالح المتنوّعة والتي كثيراً (إن لم يكن في أكثر الأحيان) ما يكون التوفيق بينها مستحيلاً. ففي تلك الحالات يدور صراع يحسب الحساب، في المقام الأول، لقوى المشاركين فيها، وليس لمصالح المهام العلمية التقنية بحد ذاتها. لأن المعارف العلمية التقنية في هذه الحالات تستخدم وفقًا لدورها الخاص، أي كوسائل مساعِدة، وليس كتعليمات سلوكية للقوى المتنازعة، أو المتعاونة فيما بينها. ويشارك ممثلو المجمع العلمي التقني في هذه الحالات بوصفهم مستشارين، وليس مسئولين. وإذا ما دخلوا في عداد المسئولين فإنهم يتصرفون وفق قواعد السلوك الخاصة المتبعة في مجالي البزنس أو السياسة، مكتفين بمراعاة ما يعرفونه بوصفهم وافدين من المجمع العلمي التقني.

التوتاليتارية النقدية

لقد تناولتُ اقتصاد الغربوية من وجهة نظر مضمونه. وأنتقل الآن إلى دراسته من ناحية الشكل. إن هذا الفصل بين الشكل والمضمون ليس فصلاً مطلقًا. ففى مسار تطورهما تقع تغيرات تجعلهما يتبادلان الأماكن فى تجلياتهما. ورغم ذلك لا بد أن ننطلق من تسجيل الفارق المبدئى بينهما.

فالنقود هى أحد أعظم اختراعات البشرية، اختراع يمكن مقارنته من حيث الأهمية باختراع اللغة. والنقود مصدر عظيم للشقاء والمصائب. ولكن تاريخ البشرية لم يشهد، ولن يشهد أبدًا، أى شىء ذا أهمية اقتصر على الخير وحده. وحتّى اختراع اللغة لم يكن خيراً مطلقًا. لقد كانت اللغة، ولا تزال وستبقى، واحدًا من أقوى مصادر الشر وأدواته.

ظهرت النقود قبل الرأسمالية والغرب بزمن طويل. لقد ظهرت كدلالة على قيمة السلع والخدمات، وكمعيار كمى (وسيلة قياس) لقيمة الشىء، أى كإشارات إلى مقدار القيمة. وصارت وسيلة للتبادل والتجارة، ولمراكمة الأشياء ذات القيمة (الثروات)، ووسيلة لإقامة مختلف أنواع العلاقات بين الناس، بما فى ذلك علاقات الزواج، والعلاقات الأسرية، والعملية، والسياسية، والأفعال أيضًا. ثم مضى دور النقود يتوسع ويتوطد ويتنوع ليشمل جميع مناحى حياة البشر. وكان ذلك أحد أهم شروط تَشكُّلِ ظاهرة الغرب. غير أنه مع انتصار الغربوية نشأت ظروف لا مردّ لها من أجل قيام ما أسميه بالتوتاليتارية النقدية. وتحولت النقود من شكلٍ (أداةٍ) للعلاقات الاجتماعية بين الناس إلى جوهر مكتف بذاته، بعد أن جعلت الناس أداة لوجودها.

كانت النقود منذ غابر الأزمنة تقوم بأداء وظائف الإشارة إلى قيمة الأشياء ومعيارها. ثم انضمّت إلى هذه الوظائف وظيفة أخرى، هى وظيفة رأس المال. وفى المجتمع الغربى المعاصر، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، تطورت بقوة كبيرة وظيفةٌ أخرى من وظائف النقود، إذ غدت النقود وسيلة جامعة، كونية، وشاملة لقياس

وحساب ومحاسبة عمل الناس والمؤسسات والمنشآت، وسيلة لإدارة الاقتصاد وغيره من مجالات الحياة الاجتماعية، ولتسيير الناس ومراقبة سلوكهم الاجتماعي والتحكم به. نجد أحيانًا في الأدبيات الاقتصادية والسوسيولوجية من يقارن دور النظام النقدي بدور نظام الدورة الدموية عند العضويات الحية. ولنا كامل الحق في أن نضيف إلى ذلك أن النظام النقدي يقوم بجزء كبير أيضًا ممّا تقوم به الجملة العصبية عند الكائن العضوي من وظائف.

لقد صارت النقود (أؤكد على أنها صارت الآن ولم تكن كذلك منذ البدء!) الضابطَ الرئيس لمجمل نشاط البشر الأساسي في المجتمع الغربي، والدافعَ المحفِّز الأهم، وهدفَهم وولعَهم، وهمَهم، ورقيبَهم، وناظرَهم... باختصار، صارت صنمهم وربَّهم. إن الغربيين مهووسون بالنقود، وليس ذلك على الإطلاق لأنهم فاسدون أخلاقيًا (فهم من الناحية الأخلاقية ليسوا أسوأ من الناس في مجتمعات النمط الآخر)، بل لأن النقود صارت شرطًا ضروريًا بالمطلق لنشاطهم الحيوي، ووسيلة وشكلاً لهذا النشاط. إن جوهر حياة الناس كلَّه في هذا المجتمع يتركز، ويجد رمزه في النقود. إنها ذاك الجو الاجتماعي الحقيقي الذي يتنفّسون فيه، والغذاء الاجتماعي الذي يقتاتون به، والوسط الاجتماعي الذي يتحركون فيه بحثًا عن سبل العيش. والنقود بالنسبة للإنسان الغربي هي إمكانية امتلاك كل هو ما ضروري من أجل الحياة، وامتلاك ما هو فوق الضروري. إنها إمكانية الحصول على الرفاه، والتعليم، والثقافة، والصحة، ومتع الحياة. إنها الثقة بالغد، والثقة بمستقبل الأولاد. وأيًا كان الإنسان الغربي، فهو بهذا الشكل أو ذاك، مباشرة أو مداورة، بنفسه أو عبر الآخرين، مرغَم على أن يكون مشاركًا في الشمولية النقدية، وأن يكون ذاتًا وموضوعًا لها.

تنقسم النقود من حيث الشكل الشيئي إلى الفئات التالية:

(١) نقود سلعية (بضاعية) لها قمية كأشياء، أي بحد ذاتها.

(٢) أوراق نقدية (بنكنوت) وقطع نقدية معدنية.

(٣) أوراق مالية، صكوك (شيكات)، بطاقات ائتمان، ووثائق مالية قانونية.

إن الأمر الحاسم فى نظر المجتمع الغربى المعاصر هو الأوراق النقدية التى تصدرها بنوك من نوع خاص تَحميها الدولة، أى أوراق النقد الرسمية. أمّا ما يسمى بالنقود البضاعية فتبدأ بلعب دور النقود فى الحالات القصوى. ذلك أنها فى الظروف الطبيعية قيم مادية يجرى تقديرها بعملة الدولة، وتَبادلُها أيضًا من حيث المبدأ. أما الأوراق المشار إليها فى البند الثالث فهى فى الأساس نقود رسمية ويمكن امتلاك أوراق نقدية بواسطتها. وهذا يعنى أن النقود التى لا معنى لرأس المال وللرأسمالية من دونها، هى عامل من عوامل مؤسسة الدولة، أى إنه ظاهرة ليس فقط فى الجانب العملى من المجتمع، بل وفى جانبه الكومونالى أيضًا.

النقود الافتراضية

وحدها النقود الرسمية / نقود الدولة هى أداة المجتمع الجامعة والشاملة التى تحدثنا عنها أعلاه. وهى، بوصفها كذلك، تغدو أساس المرحلة الأرقى من تطور نظام النقد، أساس نظام النقود الافتراضية، أى أساس التعامل المالى والضبط فيما يخص نشاط الناس وعلاقاتهم فى مجال النقود المتخيلة، ولكن دون مشاركة أوراق نقدية حقيقية. فالناس يستلمون أجورهم، ويتسوّقون، ويسدِّدون ثمن الخِدْمات العامة، ويدفعون الضرائب، ويسحبون القروض... وباختصار، ينجزون ما لاحصر له من العمليات المالية دون أن يلمسوا النقود بأيديهم. وجميع المنخرطين فى هذه الأمور لا يمسّون هذه النقود أيضًا فى معظم الأحوال. وتجرى الحسابات المصرفية بأموال موجودة على ورق، ويجرى تحريك أموال متخيَّلة عن طريق التعامل بأرقام على ورق يعود إلى جهة معينة من الناس، أوالمؤسَّسات، أوالمنظَّمات، أو الشركات.

وفى كثير من الحالات يتوجب على المواطنين العاديين وعلى الشركات سواء بسواء أن يسدِّدوا حساباتهم نقداً. ولكن ذلك غالبًا ما يكون عمليات صغيرة. أما العمليات

التى تكون بمبالغ كبيرة فتجرى بواسطة الشيكات، وبطاقات الائتمان (النقود البلاستيكية) التى تجعل هذه العمليات غير عينية، أى لا يتم فيها الدفع نقداً(٣٩) فهناك مبالغ مالية هائلة، تعود جملة وتفصيلاً لمواطنين شرفاء، تدور فى مجال الجريمة والعمليات غير المشروعة، غير أن ذلك لا يقلل من الدور المهيمن الذى تلعبه النقود الافتراضية.

لا تنحصر النقود الافتراضية فى الأموال الفعلية فقط . إنها شىء نوعى جديد فى العلاقات الاجتماعية بين الناس. وحجم الأموال الافتراضية التى يجرى تداولها فى المجتمع يفوق بعشرات المرات حجم الأموال الفعلية التى كان بالإمكان أن تكفى لحياة المجتمع الطبيعية لو لم تكن الأموال الافتراضية موجودة. ولكن المجتمع لم يعد قادراً على العيش بدونها.

لم يكن بالإمكان أن تصل النقود الافتراضية إلى هذا المستوى الشامل والسائد لولا أجهزة الحاسوب وتطور تقنيات دقيقة معينة. على أن المزايا العملية لهذا المستوى لا مجال للشك فيها. ولكن ذلك لم يضعف سلطة المال على الناس، بل جعلها أكثر قوة، فارتدت أشكالاً أكثر قسرية، ووسّعت فى هذا السياق دائرة الخاضعين لها إلى درجة لا تصدَّق. وأصبح جميع العاملين تقريباً رعايا لنظام النقد الشمولى. فلا يمكنهم إضعاف سلطة هذا النظام عليهم إلا بطريق واحد، هو تعزيز فعاليتهم العملية، والسعى بشتى السبل لزيادة حساباتهم فى البنوك، أو على الأقل تدبُّر أمور حياتهم بشق الأنفُس.

---

(٣٩) تقول صحيفة "فرانكفورتر ألجيماينه تسايتونغ" فى عددها الصادر بتاريخ ٢٨/١٢/ ١٩٩١، إن ٤٠٠ مليون عملية تسديد أثمان سلع وخدمات فى ألمانيا الغربية عام ١٩٩١ تمت بواسطة الشيكات الأوروبية حصرا. وبلغ عدد بطاقات الائتمان (البطاقات البلاستيكية) فى ألمانيا عام ١٩٩٢ سبعة ملايين بطاقة. وفى أوروبا الغربية أجرى سبعة آلاف بنك عمليات بواسطة وسائل الدفع هذه.

وعلى الرغم من أن البنك لا يقوم بوظائفه دون أشخاص موظفين فيه، فإنه يتعامل بالأرقام المجردة. إنه عديم الرحمة. وسلطة التوتاليتارية المالية ترغم الناس على بذل مجهود متعاظم، وترغم المجتمع بأسره على القيام بعملية استقلاب متسارعة لم تعرفها مجتمعات نمطٍ آخر من قبل، ولا تعرفها الآن. ولا سبيل للإفلات من سطوة هذا النظام بشكل تام إلا بالطرق التالية: أن يولَد المرء غنيًا جدًا، أو أن يصبح فائق الغنى، أن ينضمَّ إلى فئة الديكتاتوريين، أن يكتفي بمصدر ثابت للدخل، أن ينخرط فى عالم الإجرام، أو أن ينحدر إلى أدنى درجات الفقر.

ليس هناك أى علاقة بين النقود الافتراضية (الحساب المالى بلا سيولة) والفكرة الشيوعية القائلة بزوال النقود فى مجتمع مقبل يتسم بالخير العميم. ذلك أن الحاجة إلى النقود ستكون معدومة فى مجتمع شيوعى موعود، ما دام ذلك المجتمع يلبّى جميع حاجات الناس. إلا أن سخافة هذه الفكرة واضحة الآن للجميع، وليس ثمة داع لانتقادها. لأن المجتمع الغربى المعاصر فاق، من ناحية وفرة الثروات المادية، جميع ما كان يمكن أن يتصوره شيوعيو الماضى. ولكن دور النقود لم يتراجع، بل على العكس ازداد فى جميع المجالات، مثل النقود فى ذلك مثل الدولة التى ليس فقط لم تضمحلّ، بل وتعززت قوّتها فى المجتمع الشيوعى، على الرغم من أن الملكية الخاصة قد صفيت فيه بالكامل تقريبًا.

والنتيجة الأعلى لتطور النقود هى أنها بدأت تزول من حياة الناس اليومية كظاهرات مادية ملموسة. ومع ذلك حافظت النقود على أهميتها وعززتها فى ما للمؤسسات المالية من حسابات غير ملموسة. لقد تخفَّت النقود تحت غطاء الآلية النقدية، أو اختبأت خلف كواليس مسرحية الحياة اليومية، محتفظة لنفسها بوظيفة المُخرِج لهذه التمثيلية.

الآليّة الماليّة :

ليس ثمة داع للبرهان على أن حجم العمليات المالية فى المجتع الغربى المعاصر يصل إلى أرقام فلكية. ولكان مدهشًا لو لم تنشأ فى مجتمع الشمولية النقدية هذا آليةٌ تطبِّق هذه الشمولية وترسِّخها. لقد تكونت هذه الآلية وبلغت أبعاداً هائلة، وغدت واحدة من أهم دعائم المجتمع. ويمكن العثور على توصيف لها فى ما لا حصر له من المؤلفات السوسيولوجية والحقوقية والاقتصادية، وفى الكتب التعليمية وسواها من الأدبيات والمطبوعات.

إن ما يشكل آلية الشمولية النقدية هو منظومة المجتمع العملاقة التى يتطلبها الآن عدد هائل من العمليات النقدية التى تشمل جوانب حياة الناس كافة فى المجتمع ككل، بما فى ذلك كل ما له علاقة بالرأسمالية. وهذه الآلية هى آلية فرع خاص من فروع الجانب العملى فى المجتمع، هو فرع العمل النقدى. ولكن هذه الآلية تحولت إلى آلية للمجتمع بأسره، نظراً للدور الخاص الذى يلعبه هذا الفرع من المجتمع. وهى تتضمن نوعين من المؤسسات والمنشآت:

١ – البنوك وغيرها من المؤسسات المالية التى تسمّى بأسماء أخرى، ولكنها تقوم بالدور ذاته، أو تشاطر البنوك بعض وظائف البزنس النقدى (صناديق التوفير، شركات التأمين، مؤسسات التسليف... وغيرها)، وكذلك الشركات الكبرى والاتحادات الاحتكارية التى تتصرف بمبالغ كبيرة من الأموال، وتقوم بوظائف مماثلة لبعض وظائف البنوك.

٢ – المؤسسات المالية التابعة للدولة.

إن عدد المؤسسات المالية هائل. وثمة تقسيم معقَّد لوظائفها (هو تخصصٌ)، وكذلك تقاسمٌ لمناطق العمل ومجالات المجتمع فيما بينها. كما أن هناك بنوكًا خاصة وأخرى عمومية، منفردة ومتحدة فى مجموعات، شخصية ومساهمة، عامة وفرعية (حسب الفروع أو القطاعات)، تسليفية، وعقارية، وتجارية، ووطنية، ودولية. و تتصف

هذه البنوك نفسها ببنية معقدة، أى بهرمية فى أقسامها تبدأ من الفرع المركزى وتصل إلى الفروع المحلية التى تتعامل مع الزبائن مباشرة. ويعمل فى هذه المؤسسات ملايين الناس. وهى تستخدم فى نشاطها أحدث التقنيات التى بات مستحيلاً على الآلية النقدية أن تؤدى وظائفها بدونها.

لن أرهق القارئ بالأرقام المملة فى هذا الشأن، وسأكتفى ببعض الأمثلة. ففى العام ١٩٨٨ كان لدى الاتحاد المصرفى الأمريكى ٢٥٠ ألف موظف(٤٠)، وكان عنده مدرسة خاصة تستقبل كل سنة ١٥٠ ألف شخص، وكان يصدر مجلتين، هما: "Cpital" و "Banking"، أما شركة بادن – فيورتيمبرغ المساهمة فكان لها ١٣٢ فرعًا، وكان لبنك صقلية ٣٥٨ فرعًا فى إيطاليا، وكذلك فروع وممثليات فى العديد من مدن أوروبا وأمريكا. وكان يعمل فى بنك ويستمنستر الوطنى ٨٢ ألف موظف. وهذا كله مجرد جزء من الشبكة العامة لمؤسسات الغرب المالية.

يقوم تنظيم آلية القطاع المالى على نحو يجعل هذه الآلية تجمع بين مبادئ العمل ومبادئ الكومونالية جمعًا وثيقًا. وقد بلغت مبادئ التبعية الكومونالية والتنسيق فى هذه الآلية مستوى من الدقة يعادل دقة الساعة وصرامة الآلة عديمة الروح، وبالتالى فإن الأنظمة الشيوعية والدكتاتورية الأخرى تبدو بالمقارنة معها نوعًا من الاسترخاء والاستهتار الديمقراطيين.

الاقتصاد الحقيقى والاقتصاد الرمزى

يصل مقدار الأموال المتداولة بهذا الشكل أو ذاك فى العالم المعاصر إلى أرقام فلكية. وهذا بالطبع انعكاس لما لدى البشرية من ثروات هائلة. ومع ذلك تحول المجال

(40) Bank - Lexikon. Gabler, 1988.

النقدى إلى كيان ذاتى يتمتع بقدر مهم من الاستقلال عن الاقتصاد الحقيقى. يشير دروكر[٤١] إلى ثلاثة تغيرات بالغة الأهمية شهدها الاقتصاد العالمى فى العقود الأخيرة، ويرى أن محرك هذا الاقتصاد الآن ليس تجارة السلع والخدمات، بل هو حركة رءوس الأموال، أى الكتل النقدية. لقد حدث انتقال من الاقتصاد "الحقيقى" إلى الاقتصاد "الرمزى".

على أن الاقتصاد "الحقيقى" والاقتصاد "الرمزى" مستقل كل منهما عن الآخر إلى حد كبير فى الاقتصاد العالمى. وحركة رءوس الأموال بمَعزِل عن التجارة تفوق مرات عديدة ما هو ضرورى للتجارة. وعلى سبيل المثال، فقد مرَّ عبر سوق الدولار فى لندن ما يزيد بخمس وعشرين مرة عن إجمالى حجم التجارة العالمية. أضف إلى ذلك أن حركة العملات فاقت باثنتى عشرة مرة حجم التجارة العالمية. وعلى هذا النحو فاق الاقتصاد "الرمزى" عام ١٩٨٦ الاقتصاد "الحقيقى" بحوالى أربعين مرة.

أودّ أن أشير إلى أن هذا النوع من الاختلالات عادى بالنسبة للظواهر الاجتماعية الأخرى أيضًا، فهو موجود، مثلاً، فى العلاقة بين مجالى الإنتاج والخدمات، بين جهاز الإدارة والمواقع الخاضعة لها، بين مؤسسة الدولة البيروقراطية ومجالات المجتمع الأخرى. ويجب التمييز فى هذا الفائض بين الجزء الضرورى منه والجزء الذى يمكن الاستغناء عنه من حيث المبدأ، ولكنه ينشأ بقوة قانون العطالة، بحكم قدرته على احتلال مكان فى المجتمع دون حسبان لمصالح الكل.

---

(41) Peter Drucker. The Frontiers of Mangement. New York,1986.

الدولة، القانون، النقود

سأتطرق بشكل خاص إلى مسألة الدولة والقانون فيما بعد. أما هنا فسوف أكتفي بالنظر إليهما كعنصرين من عناصر الآلية النقدية في المجتمع الغربي.

إن الخُطاطة الماركسية التي لا تزال حتّى اليوم تؤثر على عقول المفكرين معروفة للجميع. وتنص هذه الخُطاطة على أن الرأسمالية هي البناء التحتي للمجتمع الغربي، والدولة الغربية هي بناؤه الفوقي. والرأسماليون يشترون سلطة الدولة، وهذه تخدمهم. ثم إن الدولة الغربية دولة برجوازية، رأسمالية. لقد رفضتُ هذه النظرية لأنها باطلة علمياً، وذلك قبل الحرب العالمية الثانية، دون أن أكون أعلم آنذاك شيئًا عن النقد الغربي للماركسية، معتمداً على واقعة جلية هي توسع وتعزز مؤسسة الدولة السوفيتية التي بدت لي استمراراً مباشراً لمؤسسة الدولة الروسية قبل ثورة ١٩١٧، فالدولة ليست بناء فوقيًا يتربّع على بنية تحتية ما، بل للدولة جذورُها الخاصة بها، المستقلةُ عن الرأسمالية. صحيح أنها قادرة على انتهاج سياسة لمصلحة الرأسماليين. وهؤلاء قد يمارسون تأثيراً عليها، ولكن ذلك لا يعني أن الدولة تصبح جهازًا من أجهزة الرأسمالية. بل هي نفسها تستخدم الرأسمالية لما فيه مصلحتها ومصلحة الدور الذي تقوم به في المجتمع. فلم يكن نابليون، ولا قيصر ألمانيا، ولا إمبراطور روسيا، ولا ملكة بريطانيا خدمًا للرأسماليين أكثر مما كان الرأسماليون خدمًا لهم.

ما كان بوسع الرأسمالية أن تشغل مكانة وطيدة في العالم لولا رعاية سلطة الدولة وحمايتها. وكانت الدولة نفسها بحاجة لأن يتوسع العمل الحر ويتعزز. فقد سعت هذه السلطة لإقامة نظام مالي وطيد، وضبط الضرائب، وتطبيق معايير قانونية تحدد قواعد العمل الحر. وساهم هذا النشاط الذي قامت به السلطة أكبر مساهمة في التمهيد للثورات البرجوازية. وبدورها أسفرت هذ الثورات عن تغيرات بنيوية في السلطة، واستبدال الوجوه، غير أن الدولة حافظت على وجودها ووظائفها. لقد ازداد حجمها وتكيفت مع ظروف وجودها الجديدة (وليس بصفة خادم!). وعززت دورها بصفتها أهم عنصر من عناصرآلية النقود.

كانت حماية النظام النقدى وظيفة مناطة بالدولة منذ أقدم العصور. وليست حكومات البلدان الغربية بهذا المعنى بِدْعة جديدة فى هذا المجال. وإنما الجديد هنا هو الأمداء التى بلغها النظام النقدى ومكان الدولة فيه.

إن وظائف الدولة فيما يتعلق بالنظام النقدى ليست خافية على أحد. ذلك أن أولى تلك الوظائف هى سكُّ العملة وضبط دورة الأموال وتداولها. وهذه الوظيفة يقوم بها البنك المركزى (كما فى ألمانيا)، أو بضعة بنوك محدودة قانونيًا (كما فى إنكلترا)، ويمكن لواحد منها أن يكون البنك الرئيس (كما فى الولايات المتحدة الأمريكية). و تعد هذه البنوك مستقلة عن الدولة. ولكن ماذا تعنى هذه الاستقلالية فى واقع الأمر؟، إن البنك الفدرالى الألمانى الذى يُعَدُّ الأكثر استقلالية بين البنوك قد يكون النموذج الأفضل لأن نستجلى من خلاله العلاقات المتبادلة بين الدولة والمؤسسات النقدية(٤٢).

فالبنك الفدرالى الألمانى ملك للدولة، وهذا بحد ذاته دليل على مدى جدية الحديث عن استقلالية البنوك عن الدولة (استقلالية المملوك عن المالك). ومهمة هذا البنك هى ضبط الأموال المتداولة، وتقديم القروض للاستثمارات والمشاريع، والمحافظة على استقرار النظام النقدى، وضبط إصدار الأوراق النقدية. وهو بموجب القانون ليس خاضعًا لأوامر الحكومة. كما أنه بموجب القانون نفسه ملزم بدعم السياسة الاقتصادية التى تنتهجها الحكومة إذا كان ذلك يتوافق مع مهمته فى حماية عملة البلاد. وهو يقدم النصائح للحكومة بشأن السياسة النقدية. ومن ناحية أخرى، يستطيع أعضاء الحكومة المشاركة فى مناقشات البنك، وطلب تأجيل هذا القرار أو ذاك من قراراته. إلا أنهم لا يتمتعون بحق التصويت فيه. والحكومة هى التى تعين أعضاء مجلس إدارة البنك، بمن فى ذلك رئيسه ونائب رئيسه، لمدة زمنية معينة. ولكن أعضاء الإدارة لا يمكن استبدالهم بآخرين ما لم يكونوا راغبين بالتخلى عن مناصبهم. وعندما تتغير الحكومة لا تستطيع

---

(٤٢) نشرة "Die Deutch Bundsbak" 1989"

الحكومة الجديدة تغيير أعضاء إدارة البنك قبل انتهاء مدة عملهم. وهكذا، فإن الاستقلالية والتبعية هنا متبادلتان ونسبيتان.

إن البنك المركزى (بنك الدولة، البنك الرئيس) ليس مرتبطاً بالحكومة، ولكن الحكومة ليست إلا جزءاً من الدولة، وليست الدولة كلها. والبنك المركزى لا يمكن أن يكون مستقلاً عن الدولة، ما دام هو نفسه جزءاً من الدولة. وأعتقد أن من الواجب أن نضيف سلطة رابعة، هى السلطة النقدية، إلى السلطات التى ينص عليها نظام الفصل بين السلطات فى الدولة الغربية، أى التشريعية والتنفيذية والقضائية.

تضع الحكومة قوانين تضبط وتنظم مجمل ما بين الناس، والمنشآت، والمؤسسات من أعمال وعلاقات تتَّخِذ شكل النقود بهذا الشكل أو ذاك. وتراعى مؤسسات الدولة تنفيذ القوانين، وتفرض الإجراءات الرادعة بحق من يخالفها. كما أن الدولة تطبِّق سياسة مالية معينة عبر اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير المال والقروض للاقتصاد، وتضبط الكتلة النقدية.

تضع الحكومة نظاماً معيناً للضرائب، وتقوم جهات حكومية خاصة بالسهر على الالتزام بتطبيق ذلك النظام الضرائبى. ذلك أن الضرائب هى ما يجعل الدولة مالكة لمبالغ ضخمة، أى ما يجعلها أكبر مالك للنقود فى البلاد. إن ما تنفقه الدولة من المال يفوق جميع النفقات الأخرى.

تعتبر الضرائب فى الوعى الاجتماعى شيئاً حتمياً وطبيعياً. وظاهرة الضرائب بحد ذاتها لا تتعرض للانتقاد، بل إن الانتقاد يوجه لسياسة الضرائب التى تتَّبعها الدولة. كما أن للضرائب، فى نظر الأغلبية الساحقة من المواطنين الذين يملكون دخلاً ما، قوَّةَ الضرورة الطبيعية. وهم مضطرون لدفع الضرائب عبر تعاملهم اليومى بالنقود (وهم يتسوّقون فى المتاجر، أو يوقعون عقود شراء الأملاك غير المنقولة، أو يقومون بمعاملات الميراث ... إلخ)، وكذلك على شكل مدفوعات خاصة مرة فى السنة، أو كل ثلاثة أشهر (عند دفع جزء من ضريبة الدخل المفترضة). والمنشآت التى تُجرى عملياتها عبر البنك يستحيل عليها التملص من الضرائب فى أغلب الحالات.

إن التشريعات الضريبية تتزايد باطِّراد، فقد كانت قوانين الضرائب فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩١٣، على سبيل المثال، تتألف من ١٤ صفحة، فأصبحت فى عام ١٩٩١ تزيد على مئتى ألف صفحة. وهذا ما يجعل فهم قوانين الضرائب يتطلب تخصصاً معيناً فى مجال الحقوق. ذلك أن للمستشارين الضرائبيين دوراً هائلاً. فهم يشكلون شريحة خاصة من الوسطاء بين الدولة ودافعى الضرائب. ومهمتهم إيجاد حلٍّ وسطٍ مناسبٍ للدولة، ومقبولٍ لدافعى الضرائب، وذلك فى إطار القوانين، وضمن الوضع الاقتصادى الراهن فى البلاد. وبالطبع، فإن القيام بهذا الدور ليس مجانيًا (ففى الغرب لا يعملون شيئًا من غير ثمن، إلا الترّهات). ومع ذلك فإن دفع الثمن أوفر من الاستغناء عن هؤلاء الوسطاء. وفى أغلب الحالات يتعذّر الاستغناء عنهم لأسباب عديدة.

ففى ألمانيا، مثلاً، يمكن للمرء أن يشترى من أى سوبرماركت كتابًا سميكًا يشرح لدافع الضرائب كيف يتهرب من دفعها، أو كيف يكتفى بدفع الحد الأدنى منها، وذلك بطرق يعاقِب عليها القانون. وهذا النوع من الكتب موجود فى البلدان الأخرى أيضًا. ولكن لا بد من الاعتراف بأننى لم أحقق أية منفعة من دراسة هذا الكتاب. وأعتقد أننى لست الوحيد فى ذلك. ولا مناص من الاستعانة بالاختصاصيين. أما كيف يقوم أصحاب الأعمال الحرة الكبيرة باستخدام القوانين للالتفاف على القوانين، فهذا ما يجب أن يكون مادة لكتاب مستقل. فإلى جانب الكفاءة العالية التى يتمتع بها مستشارو رجال الأعمال فى مجال الضرائب، هناك صلاتهم الشخصية، ومعرفة أحوال الأعمال الحرة والسلطة.

إن كثيرين ممن يعملون، بهذا الشكل أو ذاك، فى مجال الضرائب، متباينون من حيث الاختصاص والوضع الاجتماعى، ناهيك عن الفوارق فى الملكية. وبغضِّ النظر عن هذه التباينات، فإنهم موظفون فى القطاع الحكومى الذى يدير الاقتصاد.

ينبغى أن يكون الحصول على المال فى المجتمع الغربى بطريقة شرعية من حيث المبدأ، أى وَفقًا للمعايير القانونية، ويجب أن تخضع النقود للرقابة المالية الحكومية التى تدقق فى شرعيتها وتقتطع منها الضرائب. وعليه، فإن من المستحيل، كما يبدو، وجود

الكونت مونت كريستو فى المجتمع الغربى المعاصر. إلا أن مبدأ شرعية المال يتعرض للانتهاك على الدوام. ولكننى لم أقع على معطيات عامة وإجمالية فى هذا الشأن، بل ومن المستحيل الحصول عليها، نظرًا لطبيعة الظاهرة نفسها. غير أن المعلومات التى تنشر فى وسائل الإعلام تمكّننا من القول بأن مجال التعامل غير الشرعى بالأموال مجال هائل. إذ يمكن عمليًا إنفاق أية مبالغ من المال لا تخضع لرقابة الدولة. ثمة بنوك يستطيع أن يفتح فيها حساباتٍ سرية كلٌّ من يسعون للحصول على أموال كبيرة ويرغبون بإخفائها. وقد أصبح "غسل" الأموال المكتسبة بصورة غير قانونية، والجمع بين البزنس الإجرامى والبزنس الشرعى من الظواهر المألوفة. وأكثر من ذلك، إن قدرة الاقتصاد الغربى المعاصر على البقاء أمر مشكوك فيه، لو ظلّ ذلك الاقتصاد فى إطار الشرعية والقانون بشكل كامل ودقيق.

الرأسمالية

لقد سُطِّرَ عن الرأسمالية من الكتب ما لا يقل عمّا سطِّر عن عيسى المسيح، وفاغنر، وموزارت، الذين يعدّهم بعض الخبراء أصحاب الأرقام القياسية فى هذا المجال. لن أطرح هنا إلا ما أراه الأكثر أهمية لفهم جوهر المجتمع الغربى المعاصر، أى لفهم الغربوية.

عندما يتطرق الحديث إلى تعريف المجتمع الغربى من حيث خصائصه الأساسية، سرعان ما تقفز إلى الذهن كلمة "الرأسمالية". لقد دخلت هذه الكلمة حيِّز الاستعمال الواسع منذ زمن غيرِ بعيد نسبيًا، أى منذ أواسط القرن التاسع عشر. على أن هذه الكلمة ظهرت فى البداية مصحوبة بصبغة سلبية، جاءت من لغة الاشتراكيين(٤٣).

---

(43) Capitalism today. Edited by Daniell bell and Irving Kristol. New York - London, 1970.

وكانت كلمة "الرأسمالية" تعنى عدداً كبيراً من رجال الأعمال الحرة، أصحاب المشاريع والأعمال الخاصة (الرأسماليين) الذين يتصرفون بمبالغ مالية كبيرة نسبيًا (رءوس أموال) بهدف جنى أرباح بواسطة تنظيم إنتاج السلع على أساس استخدام العمل المأجور. ونظراً لانتشار الأفكار الشيوعية، صار المجتمع الغربى يُعَد مجتمعًا رأسماليًا، أى مجتمعًا يسود فيه الرأسماليون. وصار النظام الاجتماعى فى البلدان الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية يسمى بالرأسمالية. ثم أصبح انتقاد هذه الظاهرة فكرة أساسية تنتظم الحياة السياسية والفكرية فى البلدان الغربية، بل وشملت أيضًا مجال الأدب والفنون التشكيلية، واكتسبت كلمات "رأسمال"، و"رأسمالى"، و"الرأسمالية" معنى سلبيًا.

لقد فرض الماركسيون طريقهم فى فهم المجتمع الغربى، بوصفه مجتمعًا رأسماليًا، على كامل النخبة الثقافية والسياسية فى أوروبا. بل إن لينين عدَّ المجتمع الروسى أيضًا مجتمعًا رأسماليًا، علمًا بأن الرأسماليين فيه بالمعنى الأوروبى الغربى كانوا يُعَدّون على الأصابع. ولم يكن لينين وحيداً فى هذا الشأن، إذ كانت الكتلة الأساسية من المثقفين الروس تقف هذا الموقف. كما أن الثورة الروسية عام ١٩١٧ قامت تحت شعارات معادية للرأسمالية، وإن كانت الكتلة الأساسية التى شاركت فيها تتألف من فلاحين أشباهِ أميين، وليس من بروليتاريين من النمط الغربى.

من دواعى الفضول أن سلطات البلدان الغربية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، لم تضع عمليًا أية عراقيل جدية تمنع انتقاد الرأسمالية والمجتمع الغربى من وجهة النظر هذه. وقد حظىَ أكثر نقاد الرأسمالية حدّة[٤٤] باحترام عام، ولم يتعرضوا للملاحقة، لا لأن الديمقراطية كانت تعمّ البلدان الغربية وروسيا (لم يكن موجوداً شىء من ذلك بعد)، بل لأن المجتمع الغربى، فضلاً عن روسيا، لم يكن يحس بعدُ بأنه

(٤٤) مثلاً، الكتاب توماس مان، و تيودور درايزر، وجاك لندن، ومكسيم غوركى، وأنطون تشيخوف... وكثيرون آخرون.

رأسمالي. ولم تكن السلطات في بلدان أوروبا الغربية وروسيا ترى في الرأسمالية إلا إحدى ظواهر الحياة في بلدانها، بل وظاهرة تحت سيطرتها. فقد كانت سلطة المال ورأس المال في هذه البلدان لا تزال سلطة الرأسمالية في مجال اجتماعي أكثر اتساعًا، ولم تكن بعدُ تلك القوة المكتفية بنفسها، التي راحت مع مرور الزمن (بعد الحرب العالمية الأولى) تتحول إلى بيئة تحتوي كل ما عداها. لقد كان التقييم الماركسي للمجتمع الغربي كمجتمع رأسمالي بالكامل مبالغة لصالح الصراع الإيديولوجي والسياسي. إذ كان حكّام المجتمع الغربي في الواقع خدمًا لرأس المال بقدْر ما كان رأس المال يخدم مصالح الفئات غير الرأسمالية، صاحبةِ الامتيازات والحاكمةِ في المجتمع.

وعلى مدى قرابة ٧٠ عامًا بعد العام ١٩١٧، في ظل نهوض غير معهود للإيديولوجيا والممارسة الشيوعية، ساد العالم تصورٌ عن المجتمع الغربي على أنه مجتمع رأسمالي، بل وبمعنى سلبي حتّى في البلدان الغربية ذاتها. ولئن تعالت أصوات تدافع عن الرأسمالية، فإن تلك الأصوات لم يكن لها تأثير ملحوظ على الوضع العام. على أن المدافعين عن المجتمع الغربي كانوا يحاولون تحاشي استعمال كلمة "الرأسمالية"، ويفضلون كلمات محايِدة من قبيل "المجتمع الصناعي"، و"التعددية"، و"الديمقراطية". وانتشرت أفكار تزعم أن المجتمع الغربي عامّة لم يعد رأسماليًا، وأن الرأسمالية تتطور تدريجيًا باتجاه الاشتراكية. حتّى إن كتابًا مرجعيًا ألمانيًا ذكر أن الرأسمالية ما هي إلا دمغة ألصقتها الدعاية الشيوعية بالبلدان الغربية. ولا شك، بالطبع، في أن هذا مدعاة للدهشة. ولكنه شيء مألوف!

سأورد فيما يلي بضعة أمثلة على تعريف مصطلح "الرأسمالية" لكي يتمكن القارئ المتخصص المحايد من تكوين تصور عن الذهنية التي كانت سائدة حول هذه النقطة المركزية من فهم المجتمع الغربي. يقول أحدهم: "الرأسمالية نظام اجتماعي يقوم على الإقرار بالحقوق الفردية"[٤٥] انتبهوا: نظام اجتماعي يقوم على الحقوق! ويقول

---

(45) Ayn Rand. Capitalism. New American Library, 1970.

مؤلف ثان إن "الرأسمالية نظام اقتصادى تغلب فيه ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج"(٤٦). ولْننتبهْ إلى عبارة: نظام اقتصادى! ذلك أن هذا التعريف ينطبق أيضًا على المجتمع الإقطاعي، وعلى مجتمع العبودية. والرأسمالية عند مؤلف ثالث هى "نظام اقتصادى يجرى فيه تمويل الإنتاج كلِّه مسبقًا فتدور عجلته مع الزمن. إنه نظام يتألف من دائنين ومديونين"(٤٧) ويقول مؤلف رابع إن الرأسمالية هى "نظام اجتماعى واقتصادى يعطى الأفراد الحرية فى أن يكونوا مالكين لوسائل الإنتاج، وأن يطمحوا إلى أقصى ربح ممكن، بينما نظام الأسعار هو الذى يحدد توزيع الموارد"(٤٨)، وهذا المؤلف يعرِّف الرأسمالية بأنها مجمل الوسائل التى تجعل الإنتاج ممكنًا، أى الآلات والمبانى ووسائط النقل... إلخ، باستثناء الأرض وقوة العمل. أما المؤلف الخامس فيرى أن الرأسمالية هى "نظام اقتصادى يتخذ القرارات فيه مَن يملكون وسائل الإنتاج. أما المعلومات عن حالة العرض والطلب فتقدمها السوق المفتوحة لحرية المنافسة. والهدف هو تحقيق الربح"(٤٩) على أن الماركسية هى صاحبة تعريف رأس المال بأنه النقود التى تجلب الربح (فضل القيمة)، وهى القائلة بأن الرأسمالية تتلخص بالعلاقة بين الرأسماليين والعمال المأجورين (استغلال الطرف الأول للطرف الثانى).

ونتيجة للتقلبات التاريخية تحولت كلمة "الرأسمالية" إلى عبارة إيديولوجية ذات معنى فضفاض. أمّا وجهة النظر المنطقية، فهى أن السبب الأساسى لاختلاط معانى

---

(46) John Cornwall. Capitalism. Encyclopedia of Econom ics. McGraw-Hill book company, 1982.

(47) Paul C. Martin. Der Kapitalismus. Munchen, 1986.

(48) Graham C. Bannock, R.E.Baxter, Evan Davis. Dictinory of Economics. Hutch-nson, 1987.

(49) Jurgen Kromphardt. Konzeption und Analysen des Kapitalismus. Gottingen, 1980.

هذه الكلمة يعود إلى أن الناس ينظرون إلى الموضوع ذاته بطرق مختلفة، فيبرِزون منه جوانب مختلفة، ويتناولون من تاريخه مراحل مختلفة؛ كما أنهم يُقحِمون دوافعهم السياسية والإيديولوجية فى فهم هذه الكلمة.

ومع انتصار الغرب فى "الحرب الباردة" ضد الاتحاد السوفيتى ومعسكره راحت كلمة "الرأسمالية" تُستعمَل بمعنى محايد، ثم بمعنى محترم، بل وبوصفها تسمية للنظام الاجتماعى القائم فى بلدان الغرب. لقد رُدَّ الاعتبار لهذه الكلمة، وأُعيد النظر فيها بالمعنى السلبى الذى كانت تستدعيه فيما مضى. وانهال فيضٌ جارف من المديح للملكية الخاصة والرأسمالية وكل تجلياتهما فى سلوك البشر (علمًا بأنهما كانتا على مدى بضعة قرون موضوعًا للنقد والاستياء والازدراء من قبل خيرة أبناء الجنس البشرى)، فيضٌ من تمجيد الأنانية، وحبِّ الجشع، والقسوة...إلخ، بزعم أن هذه الصفات هى أروع الدوافع لتقدُّم البشرية. وبلغ الأمر بالمدافعين عن الرأسمالية حدًا من الجنون لم يسبق له مثيل خلال تاريخ الرأسمالية كله. لقد ألقوا جانبًا بجميع المبادئ الأخلاقية الرادعة، وضربوا عرض الحائط بأبسط قواعد الحشمة واللباقة.

تطور الرأسمالية

إننى من أنصار المعنى التالى للمصطلحات: الرأسمالية هى مبلغ من المال الذى يستخدم لمدّة تطول أو تقصر من قِبل مالكه (مالكيه) من أجل الحصول على مال إضافى فوق ذاك المبلغ، أى على الربح (أو فضل القيمة). إن استعمال المال كرأسمال يعنى استثمارَه فى عمل يدرُّ ربحًا، أو العيشَ على الفائدة التى تُجنى منه. وهذه الفائدة فى الحساب الأخير تعنى أيضًا أن هناك من يستخدم مالَكَ كرأسمال. وبالطبع ليس مضمونًا دائمًا تحقيق الربح عمليًا. ذلك أن أصحاب المال قد يخسرون، بل وقد يفلسون أيضًا. ومع ذلك يظل هدفهم هو استخدام النقود للحصول على الربح. والرأسماليون هم أصحاب المال (أفراد، أو مجموعات من الناس، أو منظمات) الذين يستعملونه

كرأسمال. والرأسمالية هى مجمل الظواهر التى لها علاقة بنشاط الرأسماليين وقيام رءوس الأموال بوظائفها فى مجتمع معين. ويكون المجتمع رأسماليًا إذا كانت الرأسمالية سائدة فى اقتصاده، ولكن ذلك لا يعنى أن النظام الاجتماعى يقتصر على الرأسمالية. إن الغربوية تتضمن الرأسمالية، ولكنها لا تقتصر عليها.

ليست الرأسمالية شيئًا معطى مرة واحدة وإلى الأبد. بل يوجد فى تاريخها مرحلتان هما: مرحلة الرأسمالية "القديمة"، ومرحلة الرأسمالية "الجديدة". وأنا أرى الفرق بينهما على النحو التالى: لقد كانت الرأسمالية القديمة فى معظمها عدداً كبيراً من رءوس الأموال الفردية المنتشرة فى مجتمع غير رأسمالى من حيث نمطه العام. وعلى الرغم من أن الرأسماليين كانوا يتمتعون بنفوذ هائل، فإن المجتمع لم يكن بعدُ رأسماليًا بالمعنى الدقيق للكلمة. وكان انخراط جماهير السكان فى العلاقات النقدية وفق قوانين رأس المال على مستوى يسمح بالحديث عن مجتمع تكوَّن تاريخيًا تحتل فيه الرأسمالية مكانًا معينًا، ولكنها لم تكن بعدُ كليّة وشاملة. ولم يأخذ المجتمع الغربى يتحول إلى مجتمع رأسمالى بالمعنى الدقيق للكلمة إلا فى القرن العشرين، عندما بدأ يفقد بعض خصائص الرأسمالية "القديمة". وهذا ما خلق وهمًا بأن المجتمع الغربى آخذ بالكف عن كونه رأسماليًا أصلاً.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدا واضحاً نزوع وحدات إقليمية كبيرة وبلدان بأكملها نحو التحولِ إلى متحدات اجتماعية تعمل وفق قوانين أنظمة نقدية هائلة، ورءوس أموال هائلة. والقضية هنا لا تكمن فى تمركز رءوس الأموال، وإن كان ذلك قد لعب دوره، وإنما فى تنظيم حياة أغلبية السكان على نحو جعلهم يبدون وكأنهم صاروا وسيلة لقيام رأس المال بوظائفه لا غير.

لقد كانت هذه العملية بمعنىً ما ضد مركزة رءوس الأموال، وقيام الاحتكارات. ذلك أن هذه الصفة الجديدة فى تطور الرأسمالية لم تظهر بسبب تمركز رءوس الأموال وتشكُّلِ الاحتكارات، على غرارِ ما كتب لينين فى حينه وأخطأ فى عدِّه ذلك أعلى وآخر

مراحل الرأسمالية، وإنما بسبب انخراط جماهير السكان فى العمليات النقدية وفق قوانين رأس المال، وتزايدِ هذه العمليات وتعززِ دورها فى حياة الناس. وكانت هذه العملية مرتبطة بتعزز دور سلطة الدولة فى العمليات النقدية، وتنامى التشريع النقدى وتعزز دوره، وترتيب وضبط العلاقات بين أرباب العمل والعاملين بالأجرة، وهيكلة العمل الحر، والحدِّ من المنافسة وحرية الأسعار، وباختصار، كانت هذه العملية مرتبطة بالتنظيم الاجتماعى والضبط اللذين خضع لهما مجمل نظام حياة المجتمع وفق قوانين عمل النقود بوصفها رأسمالاً. على أن تحول الرأسمالية "القديمة" إلى رأسمالية "جديدة" جرى عبر قنوات عديدة. وما دمت قد تحدثت عن هذا الموضوع من قبلُ، فى القسم الخاص بتطور الملكية الخاصة وبنيتها، فإننى سأكتفى هنا بإضافة ما يلى.

الرأسمالية الشمولية

إذا كنا نفهم رأسَ المال على أنه نقودٌ تجلب الربح، أو على الأقل نقودٌ تُستخدَم بهدف الحصول على الربح، والرأسمالىَّ على أنه رجلُ أعمال يستخدِم النقود كرأسمال، فإن البنوك هى رأسماليون منذ البدء. ذلك أنَّ تحول النظام المصرفى إلى شمولية نقدية أدّى إلى تحول الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الذين يملكون مصادر دخلٍ ما إلى مشاركين فى نشاط البنوك كرأسماليين، إذ وضعوا نقودهم تحت تصرفها، أى قاموا بالجزء الأساسى من أعمالهم النقدية عبر البنوك. وأُضيفَ إلى ذلك نمو المنشآت والبنوك المساهمة. ففى ألمانيا الغربية، مثلاً، كان يوجد فى عام ١٩٨٣ أربعة ملايين مساهم (مالك أسهم)، وارتفع هذا العدد عام ١٩٩١ إلى عشرة ملايين مساهم. وفى الولايات المتحدة الأمريكية كان ثلاثون مليون مواطن عادى يملكون عام ١٩٧٠ ثلثى مجمل رأس المال فى الصناعة. وكان ٨٠٪ من السكان يملكون مبالغ من المال تعمل

بهذا الشكل أو ذاك فى إطارٍ إجماليٍّ رءوس الأموال، أى كانوا مشاركين فى رأس المال التعاونى(٥٠).

لقد غدا المجتمع الغربى المعاصر رأسماليًا بالمطلق تقريبًا، إذ إنه جعل جميع من يحصلون على نقود ما، أو يملكون نقودًا، رأسماليين جزئيين بهذا القدر أوذاك، على الأقل نتيجة اضطرارهم للقيام بأعمالهم المالية عبر المؤسسات المالية، ناهيك عن ملايين المساهمين (أصحاب الأسهم).

وفى الوقت نفسه، جعلت هذه العملية بالذات مفهومَى "الرأسمالى" و"الرأسمالية" عديمَى المعنى من الناحية السوسيولوجية. وليس فى قولى هذا أى تناقض، إذ لم يعد بالإمكان توصيف خصوصية المجتمع الغربى توصيفًا مطابقًا بواسطة هذين المفهومين. ذلك أن المساهم الصغير، ورجل الأعمال الذى أخذ قرضًا من البنك ويقوم بأعماله عبر البنك، وكذلك المتقاعد ومؤجِّر الأرض وصاحب رأس المال الكبير، ومدير (رئيس) البنك، والمدير الإدارى (المتصرِّف) الذى يحصل على مال (راتب) أكبر مما يحصل عليه رجل الأعمال المتوسط، هؤلاء جميعًا من فئات اجتماعية مختلفة. إن كلاً من مالك البنك الذى يحرِّك مليارات الدولارات، والمساهم الذى يملك أسهمًا قيمتها بضعة آلاف من الدولارات، يُعَدُّ ممثلاً لطبقة الرأسماليين مثلما يعدُّ الجنود والجنرالات أعضاء فى فئة العسكريين الاجتماعية ذاتها. وحتّى إذا ما نظرنا إلى مفهوم "طبقة الرأسماليين" على أنه مفهوم ذو معنى، فسوف تواجهنا منذ البداية مشكلة أكثر أهمية، تجعلنا نتساءل: ما البنية الاجتماعية لهذه الطبقة، ما الفئات والشرائح التى تتألف منها هذه الطبقة، وما العلاقات المتبادلة فيما بينها؟ إن هذه الفوارق والعلاقات الداخلية ضمن طبقة الرأسماليين الاجتماعية أكثر أهمية، بالنسبة لفهم جوهر المجتمع، من تلك السمة العامة التى قامت على أساسها طبقة الرأسماليين المنطقية. وهذه الحالة أشبه بحالة العلاقة

---

(50) Peter Drucker. The Frontier of mangement. New York, 1986.

بين مواطنى البلد الشيوعى الذين هم جميعًا كادحون وموظَّفون مأجورون عند الدولة، ولكنهم يتباينون من حيث سمات أخرى أكثر أهمية.

أما الجانب الآخر فى تطور الرأسمالية فقد سبق أن كتب عنه ماركس، و كذلك لينين على وجه الخصوص. إذ يتمثل تطور الرأسمالية فى عملية توطيد المنشآت ومركزة رءوس الأموال. وبإدراك هذه الحقيقة بنى الماركسيون عليها استنتاجات إيديولوجية وسياسية. ومع ذلك، فقد تجاهلوا ما لهذه العملية من أثر بالغ الأهمية بالنسبة لفهم بنية المجتمع الغربى، وتحديداً لفهم تطور علاقات الملكية الذى تحدثت عنه أعلاه. لقد أسفرت عملية التطور هذه عن حدوث تمايز داخل طبقة الرأسماليين. فرجال الأعمال المنضوون تحت ظل اتحادات معقدة يفقدون جزءًا من حريتهم كرأسماليين. وأصحاب رءوس الأموال الكبيرة يفقدون إلى حدٍّ ما إمكانيةَ التصرف بها على هواهم، بينما أصحاب الأموال الأصغر لا يملكون هذه الإمكانية بتاتًا. إنهم يظلون مجرّد مالكين افتراضيين لا غير. وهكذا تنشأ طبقة من الرأسماليين الافتراضيين. وتجرى عملية تقاسم للوظائف بين مالك رأس المال والمتصرِّف به، فتنشأ طبقة ربما أسمّيها طبقة الموظيفين الرأسماليين. وتغدو سلطة المالك اسمية إلى حدٍّ كبير ما لم يكن فى عداد طبقة الموظيفين الرأسماليين الذين لا يتصرفون بملكيّتهم بقدْر ما يتصرفون بملكية الآخرين.

الربح

إن فهم طبيعة الربح هو النقطة المركزية فى فهم رأس المال والرأسمالية. لن أكرر الحقائق المعروفة عن طبيعة التراكم الأوَّلى لرءوس الأموال، بل سأنتقل مباشرة إلى الوضع المعاصر. أوّلاً، لا يجوز أن نعزوَ سببَ ظاهرة الربح إلى التعطش السيكولوجى للكسب حصراً. إننى لا أنفى وجود هذا النوع من التعطّش، ولكنى أؤكد فقط على ضرورة الانطلاق من العوامل الموضوعية، وليس الذاتية، عند ما نقوم

بتفسير ظاهرة الغربوبة. فظاهرة الربح تنشأ فى البداية بوصفها إمكانية للحصول على مبلغ أكبر من المبلغ الذى أنفقه صاحب المشروع على عمله. ومع تطور الغربوية يغدو الحصول على الربح إجبارياً، أى إن الإمكانية تتحول إلى ضرورة. ويضطر رجل الأعمال إلى تنظيم العمل بطريقة تدرُّ عليه موارد إضافية كشرط لبقاء مشروعه على قيد الحياة. وهذه الضرورة تقوّى فى النفس الحاجة إلى مزيد من الربح إلى أن تغدو الحافز الرئيس.

لم تظهر الرأسمالية وتتطور إلى ظاهرة عالمية بمبادرة من بعض الجشعين. فعلى الرغم من أن هؤلاء كان لهم دور فى ذلك، إلا أن عملية ظهور الرأسمالية وتطورها كانت، بالدرجة الأولى، أمراً أملته قوانين العمل الموضوعية تحديداً. لقد انخرط فى العمل أناس من نمط معين، بينهم جشعون بطبيعة الحال. ونجد فى أيامنا هذه أيضًا أن أحكام التنظيم الاجتماعى لجماهير الناس هى التى تشكل الركيزة الرئيسة للرأسمالية، وليس مصالح البعض الذاتية.

لو كان التخلى عن الربح مسألة ممكنة موضوعيًا، ولو تخلّى الرأسماليون عن الربح من تلقاء أنفسهم، لانهار المجتمع فى غضون فترة قصيرة جداً. غير أن الاعتقاد بأن المجتمع الغربى هو مجتمع يمارس فيه الفرد عمله الخاص بحرّيّة، ليس إلا سخافة إيديولوجية، لأن المجتمع الغربى هو مجتمع العمل الحر الخاص القسرى. وما يُعَدُّ فيه حراً من الناحية القانونية هو فى واقع الأمر ثمرة القسر الاقتصادى.

وثانيًا، إن مفهوم الربح ليس مفهومًا وحيد الدلالة بالمعنى الاجتماعى، وإن كان كذلك اقتصادياً. ذلك أن هناك فرقًا بين الربح بوصفه شيئًا تفرضه الظروف وضرورة حياة المنشأة، أى الربح الطبيعى كما يقال، والربح بوصفه ازدياداً للمال على نحو يتيح لمالكه أن يكسب خلال فترة وجيزة مبلغًا ضخمًا يفوق المعدَّل الوسطى للربح، أى يحقق ربحًا فائضًا. إن أرباب العمل مرغمون على السعى للحصول على الربح بالمعنى الأوّل. أما الربح بالمعنى الثانى فلا يستطيع الحصولَ عليه إلا عدد قليل ممن يسعدهم الحظ بفضل ظروف استثنائية. وعندما يضرب المنافحون عن الرأسمالية أمثلة برجال أعمال

ناجحين، فإنهم يشيرون إلى هؤلاء المحظوظين حصراً، ويتجاهلون آلاف رجال الأعمال المفلسين. وهؤلاء المحظوظون الاستثنائيون هم، بالطبع، حاملو رايات الرأسمالية، ولهم فى ذلك دور لا شك فيه. ومع ذلك فإن ما بين الربح الطبيعى والربح الفائض ليس مجرد فرق كمى بين شيئين من نوع واحد، بل هو فرق نوعى. فرجل الأعمال المزدهر الذى يتحايل من أجل الحصول على ربح فائض هو حالة نادرة بين عدد كبير من رجال الأعمال العاديين، مثلما يكون نجوم السينما الذين يكسبون شهرة واسعة وأموالاً ضخمة حالةً نادرة بين صفوف جيش من الممثلين العاديين وغيرهم من العاملين فى صناعة السينما الذين يعيشون عيشة عادية. إن نجوم السينما هؤلاء ينتمون إلى فئة اجتماعية أخرى غير الفئة التى ينتمى إليها ما لا حصر لعدده من زملائهم العاديين فى المهنة.

وثالثًا، إن رأس المال المعاصر لا يوجد بمَعزِلٍ عمّا سواه، بل هو موجود كعنصر فى جملة معقّدة من الظواهر. وهناك أموال طائلة تقوم بتنظيم هذه الظواهر ودمجها فى كلٍّ واحد. على أن هذه المبالغ تدرُّ ربحًا، ولكنْ ليس جميع ظواهر تلك الجملة المعقدة التى تنظمها المبالغ المعنية تجلب الربح من تلقاء نفسها (كل ظاهرة بمفردها). فثمة عدد كبير من المنشآت التى تتدبَّر أمورها بصعوبة بالغة (معظمها، كما أعتقد)، بل والتى تخسر أيضًا. وهذه، كقاعدة عامة، منشآت صغيرة ومتوسطة. بل وحتّى المنشآت الكبيرة تتكبد خسائر غالبًا ما تتحدث عنها الصحافة. فقد خسرت شركة "جنرال موتورز"، على سبيل المثال، مبلغ ٤٥،٤ مليار دولار عام ١٩٩١، فيما خسرت شركة IBM مبلغ ٧٥،٤ مليار دولار عام ١٩٩٢، كما تكبَّد عدد كبير من الشركات الكبيرة خسائر معتبَرة خلال تلك السنوات. وأصبح إفلاس الشركات العملاقة أمرًا مألوفًا. فكانت تنقذها البنوكُ، أو إعانات الدولة، أو الانتقال إلى أيدٍ أخرى، أو الاندماج مع غيرها من الشركات، أو الاحتيال، أو تقليص الإنتاج وصرف العمّال بالجملة (مثلاً، صرفت شركة IBM من الخدمة مائة ألف شخص من بين ٤٠٠ ألف شخص يعملون فيها).

غير أن تعرُّضَ المنشآت للخسارة لا يعنى أنها لم تعد رأسمالية، ذلك أن الخسارة حالة مؤقتة. إذ تجرى داخل مجمل النظام الاقتصادى إعادة توزيع للأرباح، وتظهر شركات جديدة تحل محل الشركات التى أفلست. وهذا يعنى أن مبادئ الرأسمالية تحافظ على مفعولها كمبادئ للرأسمالية الكلية، وليس للرأسمالية الذرية(٥١).

يوجد فى المجتمع الغربى المعاصر عدد كبير ممن يحصلون على ربح دون أن يكونوا أصحاب مشاريع أو أرباب عمل (نتيجة ارتفاع أسعار اللوحات الفنية، وقطع الأراضى والمبانى، مثلاً). وهناك أيضًا كثير من المؤسسات والمنشآت غير الربحية (تلك التى لا تعوِّل أصلاً على جنى الأرباح)، أى مؤسسات الدولة، والمدارس، والجامعات، والمشافى، وغير ذلك. فكل واحد من بين أربعة ممَّن يعملون فى الولايات المتحدة الأمريكية يشتغل فى تلك المنشآت غير الربحية التى يبدو أن نسبتها تميل إلى الارتفاع. وأكرر القول إن الغربوية لا تعنى الرأسمالية فقط.

إن المسار العام لشمولية النقود يؤدى إلى زيادة حصة العمل الحر الذى ينشط على أساس الاقتراض من البنوك أو من الاتحادات الكبرى. وفى مثل هذه الحالات يدفع أرباب العمل فوائد مئوية، فيضطرون لاتِّباع جميع السبل من أجل أن يحصلوا على ربح ما. وعليه، فإن مبدأ حرية العمل الخاص، بمعنى تحصيل أقصى حدٍّ من الربح، إذا ما كانت له فى وقت من الأوقات قوةٌ كلِّيَّة (وهو أمر مشكوك فيه)، يتحول إلى مبدأ الربح الأدنى الإجبارى الذى لا بد منه لبقاء المنشأة على قيد الحياة.

---

(٥١) المشتتة، المتشظية، المفككة، المتذرِّرة. – م.

ترفع الدعاية الغربيةُ السوقَ اليوم إلى السماء. ويعلن "المتهوّرون" أن السوق أحد أبرز اختراعات البشرية(٥٢). وتكمن كوميدية تقييم السوق بهذه الطريقة فى أن السوق، بالشكل الذى يصفها به هؤلاء المؤلفون، ليست اختراعًا، وإنما هى تخلٍّ عن أى اختراع كان فى هذا الصدد، بل وإعاقة لاختراع ما هو أكثر عقلانية.

يجرى تصوير السوق على أنها فضيلة رأسمالية مقابل الاقتصاد الشيوعى الأوامرى المخطَّط بوصفه شراً. علمًا بأن بعض الخبراء، ومنهم ميلتون فريدمان، مثلاً، يرون أن الاقتصاد الأوامرى المخطَّط المحض، واقتصاد السوق المحض لا وجود لهما، وأن كل الأنظمة الاقتصادية مختلطة، وأن مواجهة أحدها بالآخر غدت دوغما الإيديولوجيا الغربية.

ثمة الآن قناعة سائدة تزعم أن الاقتصاد الشيوعى قد انهار، وأن المستقبل لاقتصاد السوق. ولكن الأمر لم يكن هكذا دائمًا. ففى الأربعينيات من القرن العشرين تنبّأ كثيرون بأن المستقبل ليس لاقتصاد السوق بل للاقتصاد الأوامرى - المخطَّط(٥٣). ويعود ذلك إلى النجاحات التى حققتها الشيوعية والاشتراكية القومية العالمية فى العالم. أما الآن فإن كيل المديح للسوق يقوم على أساس انهيار الشيوعية السوفيتية. وإذا ما رسم التاريخ خطًّا متعرِّجًا جديداً ما، فإننا سنعثر على منظِّرين ينبشون عيوب السوق من جهة، ومزايا الاقتصاد الأوامرى المخطط من جهة أخرى.

---

(52) Robert Heilborner , Lester Thuvow. Economics Explained.

(53) J.A. Schumpeter. Capitalism, Socialism and Democracy, N.Y. 1942.

لقد ترسخت محفوظة معينة فى وصف السوق. وهى تتنقّل مع قليل من التحوير من كتاب إلى آخر، ومن مقالة إلى أخرى، ومن خطاب إلى خطاب. وتتلخص هذه المحفوظة، باختصار شديد، فى ما يلى(٥٤):

إن صاحب العمل الحر هو من يتحمل مسئولية قراره بخصوص ما يريد إنتاجه من أشياء، والخدْمات التى سيقدمها، وكيف سيقوم بذلك. إنه حرٌّ فى نشاطه الخاص. والمستهلك حرٌّ فيما يتعلّق بمداخيله واختياره بين الأشياء والخدْمات التى يعرضها المنتج. وينفِّذ رجل الأعمال خططه فى إطار المنافسة الحرة، والاتفاقيات، والاستثمارات، والأسعار وفق توقعاته للربح. بينما تقدّم السوق لرجل الأعمال المعلومات عن العرض والطلب، وتقوم بتنسيقهما، وكذلك تقوم بالعمليات المالية. ويعرف المنتجون عن طريق المستهلكين أنفسهم ما السلع التى عليهم أن ينتجوها لهم، وما الأسعار التى يبيعونها بها. وهؤلاء المنتجون مستقلون، لايرتبط أحدهم بالآخر. إنهم يسعون لتقديم أفضل ما يمكن من أنواع السلع والخدمات، وبيعها بأرخص ما يمكن، من أجل جذب المستهلكين. وكما يقول آدم سميث(٥٥) فإن عمليات السوق تجرى وكأن "يداً خفية" تسيِّرها. على أن هذه اليد الخفية هى آلية السوق ذاتها، وليس الدولة. وتنحصر مهمة الدولة فى تمكين السوق من أداء وظائفها، وعدم إعاقتها فى عملها، وحمايتها من أىّ تدخّل مصلحى(٥٦).

عندما أقرأ مثل هذا الهراء لا يسعنى إلا أن أتذكّر عفو الخاطر نكتة سوفيتية قديمة تقول إن مربية فى روضة للأطفال كانت تحدث الأولاد عن الحياة الرائعة فى

(54) F.A. Hayek. The road to Serfdom. 1944.

The Political Order of a Freepeople. London, 1979.

(55) A. Smith. The Wealth of nations. 1976.

(56) Ludwing Mises. Human Action. Yale, 1949.

الاتحاد السوفيتي. وفجأة شرع أحد الأطفال بالبكاء. وعندما سألته لماذا يبكي؟ أجاب إنه يريد السفر إلى ذلك الاتحاد السوفيتي. أتمنّى أن أعرف ما هي مشاعر ملايين المنتجين والمستهلكين عندما يقرءون وصفًا للسوق كالوصف الذي أوردتُه أعلاه؟! ألا يعتريهم الحزن، يا تُرى، وهم يفكرون كم كان جميلاً لو أتيح لهم العيش في ظل رأسمالية "حقيقية" ذات سوق "حرة" تديرها "يد خفية" عديمة الملامح؟!

لا اعتراض لديَّ على كلمة "السوق". ولكن المهم هو ما تعنيه هذه الظاهرة التي تسمى بهذه الكلمة. إن ما يُطلِق عليه الساسةُ، ورجال الأعمال، والمنظِّرون والإيديولوجيون الغربيون اسم "السوق" ويصفونه، على نحوِ ما نقلتُ عنهم أعلاه، لا وجود له في الواقع البتة. وما هذا الوصف إلا صورة تجريدية للواقع صنعتْها مناهج الإيديولوجيا. أمّا في مؤلفات المنظرين الذين يدّعون قدْرًا من الموضوعية العلمية، فإن التقريظ الإيديولوجي يتّخذ شكلاً أكثر تفننًا. ومن الأمثلة على ذلك أعمال اثنين من أكثر المنظِّرين رصانة، وهما كاينس وهايك. ذلك أن مؤلفاتهما لا ترمي إلى تحليلٍ نزيه للواقع، وإنما إلى تقديم نصائح لرجال الأعمال البارزين والساسة بخصوص ما يجب القيام به من أجل ازدهار الاقتصاد الرأسمالي. على أن هذه النصائح روتينية لا تكشف عن جديد.

لا يمكننا أن نعرف واقع السوق إلا من مؤلفات نقّاد السوق أنفسهم، ومن تلك المقاطع التي تتضمنها أعمال منظِّري الرأسمالية التي ينتقد فيها بعضُهم بعضًا، أو ينتقدون فيها ما ينطوي عليه الواقع من حقائق تحول دون تطبيق مشاريعهم (التي لا تتوافق مع نظرياتهم). سأعرض فيما بعد ما لديّ من تصورات عن السوق بَنيتُها أساسًا على الحس العادي السليم، وعلى ما أدلى به العديد من الخبراء الغربيين من آراء وصلتْ بهذا الشكل أو ذاك إلى صفحات الكتب والمجلات والجرائد.

وسأطلق تعبير "السوق الواقعية" على مجال من حياة المجتمع هو المجال الذي تتجسد فيه العلاقات بين منتجي الأشياء والخدمات من جهة، ومستهلكيها من جهة ثانية. وسأطلق تعبير "السوق التجريدية" على صورة السوق الواقعية كما تظهر في

توصيفات الإيديولوجيين، والساسة، ورجال الأعمال المعنيين الذين يقومون عمليًا فى هذه الحالة بوظائف الإيديولوجيين. ذلك أن السوق التجريدية ليست السوق الواقعية كلَّها، وإنما هى جوانب وأجزاء وصفات متفرقة مجردة تُجتَزأ من السوق الواقعية ثم تُجمَع فى صورة متخيَّلة تُقدَّم على أنها السوق الواقعية. أمّا فى السوق الواقعية فتتقاطع وتتداخل مصالح قوى المجتمع كافة. فالسوق الواقعية هى ساحة المعركة. فيما تبدو السوق التجريدية وكأنها تكنولوجيا الاقتصاد المحايدة.

إن آلية السوق الواقعية ليست "اليد الخفية" التى تحدث عنها سميث، وإنما هى بالنسبة للمشاركين فى المعركة استراتيجيةٌ وتكتيكٌ ملموسان تمامًا من أجل الفوز بالشارى وإمكانية تشكيل الشارى وَفق ما تقتضيه مصالح المنتجين. على أن المنتجين لا يصنعون ما يريدون، بل ما هو قابل للتصريف. والمستهلك يختار (إذا ما كان يختار!) من بين ما يُفرض عليه، بل وهو يروَّض بطريقة لا يستطيع معها التملص من ذلك. ويحاول المنتجون أن يعرقل بعضهم بعضًا بكل الوسائل المتاحة، وليس دائمًا بالوسائل الاقتصادية والمشروعة. كما أن المنتجين لا يحصلون على معلومات عن العرض والطلب لحظة دخول السوق، بل قبل ذلك. أما حصولهم على هذه المعلومات فى السوق فهو حالة استثنائية. إذ إن حالة السوق تكون فى العادة معروفة سلفًا. وإذا ما كان أرباب العمل يقْدِمون على دخول السوق بغضٍّ النظر عن كل شىء، فهذا يعنى أنه ليس أمامهم مخرج آخر. إنهم يدخلونها لاختطاف ولو جزء صغير من القرص.

سأتناول بعض مكوِّنات السوق بشىء من التفصيل.

المنافسة

تحمل كلمة "المنافسة" معنى مزدوجًا. فهى فى أحد المعنيين تدلّ على صراع أناس فى سبيل مصالحهم وأهدافهم الشخصية فى ظروف يكون فيها أناس آخرون مشغولون بالصراع نفسه. على أن صراع أحد الطرفين ينعكس على صراع الطرف

الآخر، أو بكلام أدقّ، يعيق نجاحَه. والمنافسة بهذا المعنى ظاهرة شاملة. وهي في مجتمع من الطراز الغربي شاملة وعامة. وبهذا المعنى فإن المجتمع الغربي هو مجتمع المتنافسين. وكل منتج للسلع والخدمات هو منافس لغيره من المنتجين في ميدان الصراع من أجل أن يكسب الشاري. إذ إن القدرات الشرائية عند الناس ليست بلا حدود. وجيش العاطلين عن العمل منافس للشخص الذي يبحث عن عمل. فيما الساسة يتنافسون على كراسي الوزراء والرؤساء وغير ذلك من المناصب. ورجال الثقافة يتنافسون على الشهرة والمردود المالي، وعناصر الإجرام تتنافس على فرص نهبِ الضحايا. ومختصر القول إن المعادلة القائلة: "إن لم تكن ذئبا أكلتك الذئاب" هي معادلة المجتمع الغربي الواقعي. على أن المجتمع يبذل جهوده للحد من مفعول هذه المعادلة وإضعافها ولو قليلاً. غير أنها كانت وستبقى إحدى دعائم القوى التي تحرِّك المجتمع الغربي بغض النظر عن أي شيء. إنها قانون طبيعي لا خلاص منه.

والمنافسة بهذا المعنى تدل على شكل واحد فقط من أشكال الصراع من أجل البقاء في المجتمع الغربي. ولإبراز هذه المنافسة تُقرَن هذه الكلمة عادة بصفة "الحرة" لحصر المعنى. وتفترض المنافسة الحرة أن المشاركين فيها أناس أحرار ومستقلون عن بعضم البعض في المجال الذي يتنافسون فيه. والشيء الوحيد الذي يختلف بعضهم عن بعض فيه من وجهة نظر صراعهم هو نوعية وقيمة ما يملكون. وهذا يعني في مجال الاقتصاد نوعية المنتجات والخدمات، وكذلك سعر الأشياء المعروضة. إن المدافعين عن نمط الحياة الغربي عندما يمجِّدون المنافسة ويضعونها في مصاف إحدى دعائم هذا النمط، إنما يقصدون هذه المنافسة "الحرة" تحديداً.

يمكننا العثور في الأدبيات الاجتماعية الاقتصادية على جميع أشكال المناقشات المحتملة منطقيًا حول الأفكار المتعلقة بالمنافسة الحرة. بعض المؤلفين يؤيدون المنافسة الحرة، وبعض آخر يعارضها. ثمة من يرى أن زمانها قد ولّى، ومن يرى أنها تقرع الأبواب. على أن الموقف منها يتغيّر بمرور السنين. ولكنني لم أقع على كتابٍ واحد يتضمن رأيًا أقرب إلى الحقيقة (حسب اعتقادي)، أي أن المنافسة الحرة لم تكن

فى يوم من الأيام الشكل الوحيد، ولا حتّى السائد، المستقل، للنشاط الاقتصادى فى المجتمع الغربى، وأن دورها مبالغ فيه، وأضفيت عليه صبغة مثالية.

فى كتابه "الطريق إلى العبودية" (١٩٤٤) يقدم هايك،على سبيل المثال، وصفًا للمنافسة "الحرة"، أكتفى باقتباس بعض المقاطع منه. إذ يرى هايك أن الرأسمالية نظام تنافسى يقوم على أساس التصرف الحر بالملكية الخاصة. وفى ظروف نظام المنافسة لا يكون معروفًا سلفًا، حسب رأيه، مَن الذى سيحالفه الحظ ، ومَن الذى سيخونه... إن كل شىء يتوقّف على قدرات الناس وحظوظهم تحديداً. فالرأسمالية هى النظام الوحيد الذى لا يعوِّل فيه الإنسان إلا على نفسه. ذلك أن المنافسة تؤدّى إلى تنظيمٍ لإنتاج السلع لا يتحقق إلا بوجود مركز مثالى يعرف بدقة كل ما يعرفه الناس جملة، ويستطيع استخدام هذه المعرفة على أكثر الوجوه فعالية. على أن المنافسة الحرة، وفقًا لهذا الفهم، تشبه الدولة الشيوعية كليَّةَ الجبروت، ولكن من دون نواقصها.

وفى أجواء نظام المنافسة، كما يضيف هايك، ينتج الناس كلَّ ما يمكن لأىٍّ منهم إنتاجُه وبيعه بربح مقبول بالنسبة للمشترى. ويشارك فى الإنتاج كلُّ من يستطيع إنتاج شىء لا يقلُّ عمّا ينتجه الآخرون جودةً ولا يفوقه ثمنًا. ويباع المنتوج بسعر يعادل أو يقلُّ عن السعر الذى يمكن من حيث المبدأ أن يحدده شخص ليس هو من يبيع هذا المنتوج فى الحقيقة. إن المنافسة تفرض التصرف بحكمة. وهى تدفع إلى الأمام بضعة أفراد أكثر عقلانية يرغمون الآخرين على الانخراط فى الصراع. وهكذا دواليك على المنوال نفسه. وقد ذهب المدافعون الإيديولوجيون الحاليون عن الرأسمالية بعيداً فى مدح المنافسة "الحرة"، وازداد عددهم أضعافًا مضاعفة.

إن المنافسة فى الواقع لا يجمعها إلا القليل جداً مع هذه الصورة البهيجة. ليس ثمّة من يسعى إلى المنافسة عامداً متعمِّداً. فالمنافسة ليست وسيلة إحسان إلى البشرية. إنها صراع من أجل الوجود. ما يفرضها هو أن عدداً كبيراً من الناس ليس أمامهم فرصة للعيش إلا بإنتاج الأشياء والخدمات، أى هو فائض عدد المنتجين وكميات الإنتاج بالمقارنة مع قدرة المستهلكين الشرائية. إن هدف المنافسة هو إزاحة

المنافسين والقضاء على المنافسة ذاتها فى نهاية المطاف. والمنافسة فى الواقع هى دائمًا واحدة من مجمل وسائل الصراع التى يدخل فى عدادها الغش، والعنف، والإعلان، والتشهير بالخصوم، والعرقلة المتبادلة (الاستباق)، والجرائم.

إن مجال المنافسة الحقيقى هو مملكة الإجرام. وتخبرنا الصحف على الدوام عن رشاوى تقدمها الشركات الخاصة لموظفى الدولة بغية الفوز بالعقود. ففى عام ١٩٩٢ مثلا ضجّت إيطاليا بفضيحة كبرى بعد انكشاف عمليات احتيال إجرامية بين البزنس ورجال السياسة، وتبين أن عدد المتورطين يبلغ المئات، بينهم بعض كبار ساسة البلد. ولكن كم من الحالات يبقى طىَّ الكتمان؟! إن هذا السلوك عنصر من عناصر السوق والمنافسة "الحرة"! وقد جرت فى ألمانيا والنمسا محاكمات شملت أعداداً كبيرة من المتهمين بعمليات غير قانونية قامت بها شركات كانت تشتغل ببيع الأسلحة وإنشاء المصانع الكيميائية فى بلدان عربية. وهذا أيضًا عنصر من عناصر السوق الواقعية القائمة على المنافسة "الحرة"! وتفيد المصادر الصحفية الألمانية[٥٧] بأن ألمانيا "أنتجت" عشرة ملايين طن من النفايات السامة نُقل ثلثاها إلى خارج البلاد. ونشأ على هذا الأساس بزنس خاص مربح إلى درجة غير عادية. إذ تنظر القوانين إلى هذه النفايات السامة على أنها سلع عادية! فلنتذكَّر – أيها القارئ – ما كتبه معبود الفكر الاجتماعى الغربى هايك عن المنافسة "الحرة"! إن هذه الواقعة المتعلقة بتسميم الكرة الأرضية مثال يبيِّن حقيقتها. وهذه الحالات لا عدَّ ولا حصر لها، ولا تخرج إلى العلن إلا فى حالات استثنائية. إن المنافسة "الحرة" لا تخدم عباقرة الخير بقدر ما تخدم عباقرة الشر.

أما المنافسة الحرة فعلاً فلا يشارك فيها ذاك العدد الكبير من المنشآت ورجال الأعمال. وفى كل المجالات تعود الكلمة الحسم لأقوى المشاركين الذين يحققون النجاح

---

(٥٧) مثلاً: TV. Horen und Sehen", No" .40. 1992

بفضل إعادة توظيف قدرة السكان الشرائية لمصلحتهم. أما الأغلبية فيعملون خارج ظروف المنافسة الحرة. إن الجدوى الاقتصادية العالية فى المجتمع الغربى وليدة عدد كبير من العوامل التى ينبغى أن نبرز من بينها بالدرجة الأولى دكتاتورية العمل، وتخطيط عمل المنشأة، والشمولية النقدية، وديكتاتورية البنوك، وسياسة الدولة ورقابتها، والتقدم العلمى التقنى. أما المنافسة "الحرة" فلها مكان آخر ليس فى الصدارة بالتأكيد.

عادة يضربون المثل برجال الأعمال الناجحين، وذلك دعاية للمنافسة "الحرة"، فيما يغمضون أعينهم طبعًا عمّا يجرى لملايين رجال الأعمال الذين لا يصيبون نجاحًا. وتبقى فى الظل تمامًا حقيقة أن الناجحين، كقاعدة عامة، يحققون نتائج كبيرة بفضل ظروف استثنائية تتيح لهم أن يكونوا خارج مجال المنافسة، وليس بفضل منافسة حرّةٍ ما.

العرض والطلب

تبدو السوق الغربية، كما يصورها دعاة اقتصاد السوق، وكأنها مكان مزدحم يتسكّع فيه بائعون عابرون يعرضون بضائعهم وخِدْماتهم، ومستهلكون عابرون يبحثون عمّا يحتاجون إليه، ويساومون بشأن السعر. ورجال الأعمال، على حدٍّ زعمهم، يكتشفون فى هذا الزِّحام ما ينبغى إنتاجُه لتلبية حاجات المستهلكين، وبأية أسعار. غير أن الحقيقة شيء مختلف عن ذلك اختلافًا كلّيًا. فالسوق الحقيقية هى تنظيم معقّد لنمط حياة ملايين الناس. ويمكن أن نجد فى هذا التنظيم كلَّ ما هو ممكن منطقيًا من أشكال العلاقات بين المنتجين والمستهلكين. وفى السوق يحفِّز الطلبُ الإنتاجَ والعرض. كما قد يُنتَجَ أيضًا شيءٌ ما، بغضِّ النظر عن الاحتياجات وخارجها، ثم يُعرض على المستهلكين، ويدخل فى دائرة احتياجاتهم. ويحدث أيضًا أن تُفرَض على المستهلكين سلعة أو خدمة معينة، ثم يكونون مرغَمين على قبولها. ولكنّ هذا التداخل - المعقد

والمتغير- بين المصالح والعلاقات المتبادلة تكشفت فيه بمنتهى الوضوح نزعةٌ لا تنسجم مع الصورة الإيديولوجية - الدعائية المرسومة للسوق، ألا وهى الدور المهيمن الذى يلعبه العرض.

لقد ظلَّ الطلب وسيبقى محافظًا على دوره كعامل مهيمن فى جزء من مجال الاستهلاك يتضمّن حاجات الناس الطبيعية والتقليدية، أى حاجاتهم الأساسية. أمَّا ذلك الجزء من الحاجات الذى يخرج عن إطار الحاجات الأساسية، فإن العرض استولى بقوة على الدور المهيمن فيه. وهذا الجزء من الحاجات تحديداً هو ما شغل المكان الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية فى حياة الناس الغربيين.

وتجدر الإشارة إلى أن الرأسمالية قامت على أساس استيراد وإنتاج موادَّ وخدمات تقع خارج إطار الحاجات الأساسية. والقِطاع الأكثر دينامية بين قطاعات الرأسمالية الآن أيضًا هو عرض السلع والخدمات ما فوق العادية (الجديدة)، وتلك التى دخلت حديثًا مجال الحاجات العادية. فالرأسمالية تبتكر حاجات جديدة ووسائل جديدة لتلبية تلك الحاجات. وهى تسعى لتحقيق الربح عن طريق عرض شىء جديد، مبتكَر. ومن هنا بالضبط يأتى السعى الهَوَسى نحو التجديد، وهو سعى قلّما يكون عقلانيًا. إن هيمنة العرض على الطلب شىء من طبيعة الرأسمالية.

ويتحكّم العرض الآن بطلب الناس وحاجاتهم أكثر ممّا هو العكس بكثير. فالطائرات، والسيارات، وأجهزة التلفزة، والفيديو، والحاسوب، والفاكسات، وآلاف كثيرة من مواد الاستهلاك والخدمات... لم تكن حاجات متأصلة عند الناس منذ البدء. لقد اختُرعت هذه الأشياء بشكل مصطنع، ثم فُرضت على الناس "من فوق"، أى فرضها الإنتاج. فالغربيون يعيشون فى عالم من السلع والخدمات التى اخترعتها مجموعة صغيرة من الأشخاص فى بضعة العقود الأخيرة، وهى تعرض على شرائح واسعة من السكان بوصفها ثمرةً من ثمار الحضارة الجديدة. لقد سخَّر البزنس الكبير لخدمته الدعايةَ الجبارة ووسائلَ الإعلام الجماهيرى، فحوّل السوق إلى أداة فى يده من أجل

التأثير القسرى على المستهلكين، ولم يحولّها مطلقًا إلى ملكوت للحرية. وهذا ما ينطبق انطباقًا تامًا على مجال الإنتاج "الروحى"، أى على الثقافة. بل إن ديكتاتورية السوق تتجسّد فى الثقافة بشكل أكثر وضوحًا وسفورًا.

إن تعميم استخدام الحاسوب فى حياة البشر هو المثال الكلاسيكى الذى يبين كيف يقوم *العرض* بتشكيل *الطلب*. فلم يكن الناس يعرفون الحاسوب حتّى وقت قريب، ثم فى عام ١٩٩١ أصبح هناك أكثرُ من ١٠٠ مليون حاسوب قيدَ الاستخدام الشخصى. وكذلك الأمر بالنسبة للإنارة الكهربائية، والراديو، والتلفزة، والهاتف، والسيارات، والطائرات. إن معظم مواد الاستهلاك التى يمكن أن نراها فى حياة الغربيين اليومية ينتمى إلى هذه الفئة بالذات.

ثم إنَ الحديث عن حريةِ تشكلِ الأسعار فى السوق ليس إلا خرافة إيديولوجية. فأنا لم أرَ، طيلة ١٥ عامًا أمضيتها فى الغربَ حالةً واحدة مارس فيها المشترون تأثيراً على أسعار السلع والخدمات، إذا ما استثنينا أسواق أيام الأحد، والبازارات فى أماكن الاستجمام، وكذلك تنزيلات الأسعار الموسمية. أما كتلة السلع والخدمات الأساسية فيحدِّد أسعارَها بائعوها، دون أى مجال للمساومة. ويجرى حساب الأسعار من قبل اختصاصيين يأخذون بعين الاعتبار كثيراً من العوامل، وكذلك عن طريق التجربة. صحيح أننى لستُ على معرفة بدينامية أسعار مختلف أصناف السلع والخدمات فى بلدان الغرب. ولكننى أستطيع الجزم بأن النزعة التى كانت غالبة خلال سنوات إقامتى فى الغرب هى غلاء المعيشة العام، ناهيك عن التضخم. لقد تواصل ارتفاع أسعار السكن، والسيارات، ومواد الاستهلاك المنزلى، والمواد الغذائية، والملابس، والكتب، والصحف، والنقل. وانخفضت أسعار بعض السلع والخدمات لهذه الأسباب أو تلك (أسعار الحاسوب،مثلاً)، ولكن ذلك لم يؤثر بأى قدْر على غلاء المعيشة العام، بغضِّ النظر عن الإمكانات غير المحدودة لإنتاج السلع والخدمات من ناحية الكم. وكان أرباب العمل يُقْدِمون على تقليص الإنتاج وزيادة الأسعار، وهو ما يتناقض بكل جلاء مع دوغما المدافعين عن السوق "الحرة".

لا شك فى أن الطلب يؤثر على العرض، ولكنْ بمقدارٍ تافه قياسًا إلى ما يصوِّره المدافعون عن السوق. إلا أن الطلب في واقع الأمر يؤثر بدرجة أكبر بكثير على تشويش الوضع فى مجال إنتاج السلع والخدمات وعرضها. على أن المستهلكين عندما يقومون بخيار معين فى السوق إنّما يؤثّرون على المنتجين لا بمعنى المنفعة الذاتية المباشرة لهم كمستهلكين، بل لمنفعة غيرهم.

محدودية السوق

ليس كل ما هو موجود فى اقتصاد الغرب يندرج فى مجال السوق، فالسوق لا تحيط بكل شىء. إذ لا يندرج فى مجال السوق قطاعُ الخدمات العامة (المشافى والمدارس والنقل...إلخ)، وجزءٌ مهم من الصناعات الحربية، وكلُّ ما له أهمية حيوية بالنسبة للبلاد، ولكنه غير مربح من وجهة نظر السوق، كفروع الصناعة، والمشاريع الحكومية الكبيرة... وسوى ذلك الكثير. وبين ما كان يُظنُّ أنه مجال طبيعى من مجالات السوق، هناك جزء مستقر رسّخته التجربة على مدى العديد من السنين. وفيه لا يجازف المستثمرون بشىء يذكر، فهم يعرفون زبائنهم سلفًا، والمنافسة مستبعدة عمليًا، ومن السخف أن يتحدث المرء عن أى قائمة أسعار يحددها العرض والطلب. وبهذا المعنى يكون لرجال الأعمال سوقهم المحددة لتصريف إنتاجهم، أى يكون لديهم مستهلكون محدَّدون. والسوق بالمعنى المعين أعلاه (مع وجود المنافسة والعرض والطلب المتحركين) لا تشمل إلا الجزء الديناميكى من مجال العلاقة بين المنتج والمستهلك. وهذا الجزء الديناميكى يقع تحت تأثير عوامل عديدة لا علاقة لها بالسوق، بينها العادات والتقاليد والرأى العام والسياسة ووسائل الإعلام.

يظهر فى حياة هذا البلد أو ذاك كثير من المشكلات التى ليس بمقدور السوق بحد ذاتها أن تحلّها، ولا يمكن حلُّها إلا بقوى الدولة(٥٨) وقد أصرَّ قسم مهم من المنظّرين

(58) Peter Czada, Michael Tolksdorf, Alparslan Yenal,Wirtschftspolitik. Opiaden, 1987.

والساسة، فى سنوات ما بعد الحرب، على ضرورة وجود اقتصاد اجتماعى، أى اقتصاد مقيّد ومراقَب من قبل المجتمع. وقالوا بأن التعويض عن عيوب السوق يجب أن يكون بالتشديد على دور الدولة فى الاقتصاد. ثم بدأت فى العقود الأخيرة حركة فكرية عكسية باتجاه تقليص دور الدولة، وإعطاء السوق مزيداً من الحرية[٥٩]، إلا أن الدولة كانت قد احتلت موقعاً وطيداً فى الاقتصاد. وسأعود إلى هذا الموضوع لاحقاً.

والعامل الآخر الذى يحدُّ من حرية السوق هو مركزة رءوس الأموال ورسوخ أقدام المصانع والشركات. على أن هذه النزعة لا تَضعف بل تشتدّ. ففى الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، كانت أكبر ٢٠٠ شركة تسيطر على ٤٠٪ من الإنتاج القومى، وفى العام ١٩٧٠ أصبحت تسيطر على ٦٠٪ منه. وقد بلغت رءوس أموال شركة "جنرال موتورز" الأمريكية ٢٨٣ مليار دولار فى العام ١٩٨٥، وكان يعمل فيها ٨٠٠ ألف عامل مأجور. و فى شركة IBM كان يعمل ٤٠٠ ألف شخص. وفى شركة فورد ٣٦٩ ألف شخص. وكان فى ألمانيا الغربية ٢٩٤ شركة كبرى (اتحاد احتكارى) عام ١٩٧٤، و ٨٠٢ فى العام ١٩٨٦، فالشركات المتحدة التى تبلغ رءوس أموالها مليارات، ولديها عشرات الآلاف من العاملين المأجورين، وملاك إدارى ضخم، هى التى تهمين واقعيًا على السوق ، وتحدد كميات الإنتاج والأسعار. فيما تتحول السوق إلى أداة تنسيق بين مختلف اتحادات الشركات، ويسيطر البزنس الكبير على أهم الأسواق. وهذا شاهد على صدق التأكيد بأن زمن المنافسة قد ولّى[٦٠].

وتُضاف إلى مركزة رءوس الأموال ورسوخ قدم الإنتاج فى إطار بلدان معينة عملياتٌ مماثلة على النطاق الدولى. كما أن طغيان سلطة البزنس الفائق الضخامة

---

(59) Arthur Seldom. Capitalism. Oxford, 1990.

(60) Jorg Huffschmid. Die Politik; der Kpitals Konzentration und Wirtschaftspolitik in der undsrepublik. Suhrkamp Verlag, 1969. B

يقوم على أساس استخدام جميع الإمكانات العلمية - التقنية، والإمكانات المالية والمعلوماتية الحديثة.

وتعمل البنوك فى هذا الاتجاه ذاته، فتسيطر على المنشآت الخاصة عن طريق حيازة أسهمها، وتتحكم بأصوات زبائنها الذين يودِعون أسهمهم فيها. ذلك أن البنوك معنية بضمان استرداد قروضها التى تمنحها للمنشآت، بينما تشكّل حرية المنافسة فى السوق خطرًا عليها. ومن الطبيعى أن تتّخذ البنوك تدابيرَ معينة للحد من حرية السوق.

المعجزة الألمانية

كثيرًا ما يستشهد دعاة حرية السوق "بالمعجزة الألمانية" كحجة يَعدّونها دامغة لصالح نظريتهم. وبالفعل، كان فى الإمكان أن يرى المرء، بالشكل المختبرى المحض، آليات الغربوية فى تاريخ ألمانيا الغربية ما بعد الحرب العالمية الثانية، مثلما كان بالإمكان أن يرى آليات الشيوعية فى ألمانيا الشرقية. لقد بدأوا فى ألمانيا الغربية من الصفر تقريبًا، ولكن كانت لديهم نماذج يهتدون بها تتمثل فى الغربوية بشكلها الأمريكى(٦١)، إذ لم تحدث "المعجزة الألمانية" بفضل السوق هكذا ببساطة، بل بفضل توظيف رءوس الأموال الأمريكية (مشروع مارشال)، وبفضل اقتصاد السوق الاجتماعية، أى بفضل الاقتصاد المراقَب والموجَّه من قبل الدولة. ويعود فضل التأسيس النظرى لهذا الاقتصاد إلى كينيس، وفى ألمانيا إلى ميوللر - آرماك. أمّا التطبيق العملى لهذه النظرية فقد تم تحت قيادة لودفيج إرهارد. وغالبا ما يتناسى البعض، أو يذكرون دونما رغبة، أنه كان لهؤلاء اثنان من الأسلاف، هما: منظِّر السياسة الاقتصادية الهتلرية ك. شيللر، فى مجال النظرية، وهتلر نفسه، فى مجال التطبيق.

---

(٦١) مثلاً: Bernard Keller. Wirtschaftspolitik in der Bundsreoublik Deutschland. Berlin/Munchen, 1980.

التخطيط

يقارنون عادة بين اقتصاد السوق فى الغرب واقتصاد الخطط الخمسية فى المجتمع الشيوعى. غير أن هذه المقارنة تفتقر لأى مغزى علمى. فهى مقارنة إيديولوجية دعائية، لأنها تنظر إلى الاقتصاد المبرمج وإلى اقتصاد السوق فى شكل متحيِّز مشوَّه.

إن برمجة عمل بعض المنشآت، وفروع الإنتاج، واقتصاد البلد عموماً لا تنطوى بحد ذاتها على ما هو سيِّئ. فالقضية ليست فى التخطيط بحد ذاته، بل فى الشكل الذى يتخذه التخطيط فى هذا المجتمع أو ذاك، وفى الدور الذى يلعبه والعواقب التى يفضى إليها. فحتّى عهد قريب (الستينات والسبعينات من القرن العشرين) كان العديد من المؤلفين الغربيين ينظرون إلى التخطيط نظرة أخرى تختلف عن نظرتهم الآن[٦٢]، وهاكم، على سبيل المثال، ما جاء فى كتاب المؤلف الألمانى يورج هوفشميد[٦٣] الذى لا يمكن اتهامه بالتعاطف مع الشيوعية (أو الاشتراكية): لقد بلغ تطور الرأسمالية مستوى يتطلب أشكالاً تنظيمية جديدة. فالأشكال القديمة (الملكية الخاصة والمنافسة) أصبحت عائقاً. ولم يعد العمل الحر ينبنى وفقاً لمتطلبات المنافسة. لقد راح دور الملكية الخاصة يتراجع باستمرار أمام الكيانات الرأسمالية الكبيرة. وثمة حاجة إذن لتخطيط يخدم مصالح رأس المال، أى لتخطيطٍ رأسمالى خاص. وهذا ليس تبنّياً لشكل اقتصادى لا رأسمالى، إنه يخدم مصلحة أولئك الذين كانوا يعملون فى إطار المنافسة سابقاً. لقد بدأ هذا الانتقال من المنافسة إلى الخطة.

كانت هذه الأفكار التى أوردناها أعلاه تنضج وتعبِّر عن نفسها عندما كانت ألمانيا الغربية تشهد أزمة اقتصادية أدّى إليها اقتصاد السوق تحديداً. وهكذا نرى أن بعض

(62) J.k.Galbraith. Die moderne indusriegesellscaft. Munchen, 1967.

(٦٣) انظر الهامش (٥٦).

التطرف لدى أنصار الرأسمالية يمكن تفسيره جزئيًا بالقلق على مصير الرأسمالية. ولكن هذا القلق بالذات هو الذى أرغمهم على تنحية الاعتبارات الإيديولوجية والدعائية جانبًا، وقول الحقيقة ولو جزئيًا. ففى الثمانينيات، وجرّاء تشديد هجوم الغرب على العالم الشيوعى الذى كان يسير نحو الهزيمة فى "الحرب الباردة"، طرأ تغير على التوجه الإيديولوجى فى الغرب جعله يسير باتجاه معاكس. لقد ربط دعاتُه بين التخطيط والشيوعية ربطًا وثيقًا. وأخذوا يمجِّدون السوق والمنافسة كشىء نقيض للتخطيط، يختص به الغرب دون غيره.

لكى يكون ثمة معنى علمى للمقارنة بين الغربوية والشيوعية من ناحية التخطيط، ينبغى تحديد حجم الظاهرة التى يجرى تخطيطها فى اقتصاد كل من المجتمعين، بمَعزِل عن أية مؤسسات، وهيئات، ومنشآت، وأشخاص يمارسون عملية التخطيط. فنسبة الظواهر الخاضعة للتخطيط فى الاقتصاد الغربى لا تقلّ، حسب تقديراتى، عن نسبتها فى الاقتصاد الشيوعى. والأهمية التى تتصف بها هذه الظواهر فى المجتمع الغربى لا تقلّ عمّا هى عليه فى المجتمع الشيوعى. أمّا توزيع الوظائف والعمليات التخطيطية على مختلف الفروع، والمجالات، والمؤسسات، والهيئات، فمسألة أخرى. ذلك أن الاختلاف بين المجتمعَين من هذه الناحية واضح للعيان، وخاصة على مستوى مؤسسات الدولة ومنشآتها. إن هذين الجانبين (حجم ما يخضع للتخطيط، وتوزيع وظائف التخطيط) كقاعدة عامة، لا يختلفان، حيث تعطى الصدارة للجانب الثانى، بينما يصورون التخطيط وكأنه صفة للاقتصاد الشيوعى حصراً، وهذا غير صحيح، أو لا معنى له.

عندما ندرس الاقتصاد من ناحية حجم الظواهر الخاضعة للتخطيط فيه، يمكننا أن نسجِّل أن الاقتصاد الغربى اقتصاد مخطَّط بدرجة عالية جدًا لا تكفّ عن التصاعد. وهذه نتيجة لا مناص منها، نظراً لتعقد الجانب العملى فى المجتمع. وأكثر من ذلك، وَفقًا لوجهة نظر توزيع وظائف التخطيط، ثمة ميل قوى باتجاه التشابه مع الاقتصاد الشيوعى. إن دور الدولة المتزايد قوةً فى الاقتصاد (سياسة الضرائب، القروض،

طلبيات الدولة، توظيف رءوس الأموال) وتوزيع الميزانية الهائلة يمكن مقارنته تمامًا بالدور التخطيطى الذى كانت تلعبه الدولة الشيوعية.

الدولة والسوق

يدور داخل الإيديولوجيا الغربية، على الأقل ابتداء من أربعينيات القرن الماضى، صراع بين اتجاهين: اتجاه أنصار الدولة، واتجاه أنصار السوق. وأبرز شخصيتين فى هذا المجال هما كينيس وهايك. على أن كلا الاتجاهين يعترفان بدور السوق ودور الدولة. إلا أن كلاً منهما يؤكد على واحد من الدورين فقط . ومن هنا، عمليًا، يأتى التناقض بين الدورين.

أعتقد أن هذا التناقض يفتقر لأى معنى علمى. فدور الدولة فى أداء السوق معروف وواضح للعيان. والقضية لا تكمن فى كون مساهمة الدولة فى عمل السوق كبيرة جدًا أو صغيرة جدًا، بل فى أن الدولة ليست مجرد حارس للسوق ومنظِّم لها (إلى حدٍّ ما) ، وفى أنها عامل من عوامل الاقتصاد ومن أكبر المساهمين فى السوق. وهناك، فى العادة تشديد على جانب واحد من جوانب الدولة، أى على السلطة وإدارة المجتمع ككل. ولكن الدولة هى – فى الوقت نفسه – منشأة عملاقة يتلخص عملها فى تحصيل موارد مالية تضمن بقاءها، وهى موارد لـ ١٠– ١٥ ٪ من المواطنين العاملين وعائلاتهم.

تملك الدولة مبالغ مالية طائلة، وهى أكبر مشترٍ فى السوق، إذ توزِّع طلبياتها على عدد لا حصر له من الشركات، وتقدم لها القروض. أما تَشَكُّلُ الأسواق القومية والسوق العالمية فيحوِّل، بالضرورة، سلطة الدولة فى "الدول القومية" إلى مشارِكةٍ فى السوق، جنبًا إلى جنب مع الشركات الضخمة والبنوك العملاقة.

وبخصوص ظاهرة ديون الدولة أشير إلى أن ديون ألمانيا الغربية فى عام ١٩٥٠ بلغت ١٨ مليار مارك، وفى عام ١٩٩٢ بلغت ١٣٠٠ مليار مارك، وفى العام ١٩٩٥ بلغت

٢٠٠٠ مليار مارك. وفى إيطاليا بلغت ديون الدولة ٢٠٠٠ مليار مارك عام ١٩٩١. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حطّمت كل الأرقام القياسية فى هذا المجال، إذ فاقت ديون الدولة فيها ٤٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ .

إن ديون الدولة ليست ظاهرة عَرَضية. وهى ليست نتيجة لسياسة سيئة، وإن كان لهذا العامل دور ما. إنها أمر لا مفرٌ منه فى ظروف الغربوية، أيّا كانت السياسة المنتهَجة. وليس بوسع أى عبقرى سياسى أن يتخلص منها، لأنها ظاهرة اقتصادية. ففى عام ١٩٨٩ دفعت الولايات المتحدة ٢٠٪ من دخلها القومى فوائد لديون الدولة. لمن تذهب هذه المدفوعات؟ وعلى حساب من يتم تسديدها إذا كانت الدولة لا تنتج شيئًا؟ هيهات أن نجد فى وسائل الإعلام والكتب التى بين أيدينا جوابًا على مثل هذه الأسئلة ضمن تقارير تفصيلية صادقة. ولن نجد تفسيراً مقنعًا علميًا لهذه الظاهرة. ولكنّ ثمة أمرًا واضحًا، وهو أن الدولة تقوم، على هذا النحو، بإعادة توزيع الموارد بما ينسجم مع القوانين الاقتصادية الموضوعية التى تحقِّق فى هذه الصيغة نوعًا من "العدالة" الاجتماعية. ومع ذلك، فإن تصاعد مديونية الدولة هو دليل على أن المجتمع يشهد تزايداً فى اختلال التناسب بين مجالاته وأجزائه، وهذا جزء من مجمل شروط الأزمة الوشيكة وأسبابها.

أعتقد أنه جاء الوقت الذى ينبغى ألا يقتصر الحديث فيه على الاقتصاد والسياسة بوصفهما عاملين من العوامل التى يقوم عليها المجتمع الغربى مترابطين ولكنهما مختلفان، بل يجب أن يدور الحديث حول مركَّب سياسى اقتصادى، أو اقتصادى سياسى واحد. ما أعنيه بهذا القول ليس اندماج الظاهرتين، وإنما تَشكُّل مستوى جديد فى بنية المجتمع الغربى ناجم عن تحول الاقتصاد إلى اقتصاد متعدد القوميات وكونى. وهذا المستوى لا يزال حتّى الآن مندمجًا مع الاقتصاد والسياسة بمعناهما القديم، ولم يبتكر لنفسه الأشكالَ المناسبة بعدُ. إنها قضية المستقبل. ولكنّ الأمور تسير فى هذا الاتجاه. وسأعود إلى هذه المسألة فيما بعد.

إدارة الاقتصاد

تطرّقتُ أعلاه لمشكلة الإدارة. وأضيف هنا بعض الآراء المتعلقة بهذا الموضوع.

ينظر بعضهم إلى اقتصاد السوق فى الغرب على أنه نقيض الاقتصاد الشيوعى، بوصف الاقتصاد الشيوعى اقتصادَ أوامر، يوجَّه ويُدار من "فوق". على أن هذا التناقض إيديولوجى دعائى أيضًا. ذلك أنه ما من مجتمع بلغ حدًّا معينًا من الضخامة والتعقيد إلا ويُدار فيه الاقتصاد بهذا الشكل أو ذاك، بل و"من فوق"، لأن الإدارة، من حيث مغزى المفهوم ذاته، هى إدارةٌ، وتوجيهٌ "من فوق".

فى حقبة الرأسمالية "القديمة" (المذرّرة) كان ما تتألّف منه الرأسمالية ذا قابليةٍ للتوجيه منخفضةِ المستوى. ويتسبّب الإيديولوجيّون والمنظّرون الذين اقتلعوا الرأسمالية من بيئتها تجريديًا بخلق وهم يصوّر الاقتصاد الرأسمالى وكأنه ملكوت للفوضى أصلاً. أما فى عصر الرأسمالية "الجديدة" ("الشاملة") فأصبحت هذه الرأسمالية هى الاقتصاد كله تقريبًا (عمليًا كلَّه) فى المجتمع الغربى. وبشموليتها هذه فقدت حقَّها الاستثنائى فى أن تكون فوضوية، ضعيفة القابلية للتوجيه، أو عصيّة على التوجيه تمامًا. وتحوّلت "اليد الخفية" إلى يدٍ منظورة تمامًا، وتمارس التوجيه بشكل محسوس.

ثمة أشكال مختلفة للإدارة والتوجيه. ففى المجتمع السوفيتى كان للاقتصاد إدارة واحدة، مركزية، مباشرة، وأوامرية. غير أنه ينبغى ألا نبالغ بقوّة تلك الإدارة وتعالُمِها. فهى إدارة تعرضت للتشويه المتحيِّز على أيدى الطرفين (أنصارِها ومنتقديها). ذلك أن الخروج على القواعد والمعايير المجرّدة التى وضعها هذا النوع من نظام الإدارة كان فى الواقع كبيرًا جدًّا، إذ كان جزء هائل من الاقتصاد السوفيتى خارج مجال نظام الإدارة الحكومية. وينطبق ها الكلام، مثلاً، على اقتصاد الظل. كما ينطبق على "العمل الخاص" الضئيل الشأن كحالة منفردة، والهائل بكتلته الإجمالية، الذى كان شبه شرعى، أو غير شرعى البتة من الناحية القانونية.

إن اقتصاد المجتمع الغربى المعاصر يختلف عن الاقتصاد السوفيتى من ناحية الإدارة، ولكن ذلك لا يعنى أنه غيرُ موجَّه إطلاقًا. أوّلاً، لأن نسبة ما يقوم به الناس من أعمال موجّهة "من فوق" فى مجال الاقتصاد هناك ليست أقلَّ مما هى فى المجتمع الشيوعى. ثانيًا، لوجود جملة من المؤسسات، والمنظمات، والأشخاص فى الغرب تؤدّى مجتمعة وظائف مماثلة لوظائف السلطة العليا فى نظام إدارة الاقتصاد الشيوعى. ويتضمّن مجمع الإدارة فى الغرب المؤسسات الحكومية، ومجالس إدارات البنوك، وأصحاب المشاريع، والخبراء وسواهم. على أن هؤلاء لا يوجهون الاقتصاد بطرق أوامرية مباشرة، بل بطريقة غير مباشرة، أى عن طريق سَنِّ قوانين معينة، والتلاعب بالمبالغ النقدية. ولكن يجب أن يكون هناك من يطبّق تلك القوانين، وهذا يتطلّب طرقًا ومراقبة أوامرية. وهكذا، فإن عنصراً من عناصر النظام الأوامرى موجود فى الاقتصاد الغربى أيضًا، ويميل نحو تعزيز موقعه.

مشكلة الفعاليّة

هيهات أن نجد فى العالم ولو بضعة أشخاص يجادلون فى الرأى القائل بأن الاقتصاد الغربى هو الأكثر فعالية فى العالم، وفى تاريخ البشرية عمومًا. ولكن ماذا يعنى المستوى العالى لفعالية الاقتصاد؟ هل هو المستوى التقنى؟ أم الاكتشافات والاختراعات؟ أم إنتاج أشياء جيدة، وبكميات كبيرة؟ أم إنتاجية العمل العالية؟ أم التنظيم العقلانى؟ إذا ما دققنا فى ما يكتب ويقال فى الغرب حول هذا الموضوع، أمكننا أن نلاحظ موقفًا أحادى الجانب، متحيزاً فى فهم فعالية الاقتصاد، وفى انتقاء معايير تقييمه التى تتحول إلى تشويه إيديولوجى وتزييف. وهذا ما يتجلّى على نحو قوىٍّ جداً فى الآونة الأخيرة، بعد أن انتهت "الحرب الباردة" لصالح الغرب. فقد ترافق كيلُ المديح لاقتصاد الغرب بالحطّ من شأن اقتصاد البلدان الشيوعية السابقة. إننى لا أنوى هنا أن أتّخذ موقف المدافع عن اقتصاد الشيوعية والمنتقد لاقتصاد الغرب. كل ما أريد أن أقوله، بلغة مجازية، ما يلى: عندما ينطلق المرء من أن الطيور تتفوّق على

الأسماك بالطيران، ليثبت أن الطيور تتفوّق على الأسماك بالسباحة أيضاً، فإنه يصل إلى تصوّر كاذب عن الأسماك وعن الطيور معاً.

عندما نتحدّث عن فعالية الاقتصاد الغربي يجب أن نأخذ بالحسبان أن مقاربة المسألة تختلف باختلاف المستويات، سواء على مستوى منشآت بمفردها، أو على مستوى فروع الاقتصاد، أو اقتصاد البلد عامة، أوالعالم الغربي بأسره. وبعد ذلك يجب التمييز بين الاقتصاد المجرد والاقتصاد الحقيقي. فعندما يتعلق الأمر بالفعالية المجردة لا يأخذون بعين الاعتبار سوى بعض مؤشرات الاقتصاد، بل وفي أكثر نماذجه تطوراً. أما عند الحديث عن الفعالية الواقعية فيأخذون بعين الاعتبار مجمل مؤشرات الاقتصاد المهمة، بل وجميع العوامل الكثيرة الموجودة فعلياً.

بعد ذلك ينبغي التمييز بين طريقتين في مقاربة الاقتصاد، هما :المقاربة الاقتصادية، والمقاربة الاجتماعية. ففي الطريقة الأولى يُنظَر إلى الاقتصاد بحد ذاته، أمّا في الحالة الثانية فيُنظَر إلى الاقتصاد من ناحية المسائل الاجتماعية (ظروف العمل، العمالة، ضمانات الحياة... إلخ.). وأخيراً، يجب التمييز بين فعالية الاقتصاد وفعالية المجتمع الاقتصادية. إذ لا بدّ في الحالة الثانية من تقييم إجمالي للاقتصاد لا يقتصر على أخذ المعايير الاقتصادية والاجتماعية بالحسبان، بل ويتعداها إلى عوامل من نوع آخر تتعلق بالمجتمع ككل (القدرة على تحمل الكوارث الطبيعية والأزمات، وشنّ الحروب...إلخ). وباختصار، فإن مسألة فعالية الاقتصاد والمجتمع هي في الواقع، من وجهة نظر الاقتصاد، جملة معقدة من المشكلات المتنوعة، لا تقبل حلاً واحداً ونهائيًا لتلك المشكلات.

فلنأخذ المثال التالي. يعمل في الزراعة في البلدان الغربية ما لا يزيد عن ٣- ٦٪ من مجمل العاملين. ويصوّر الإيديولوجيون ذلك على أنه مؤشر لا يقبل الجدل يُثبِت ارتفاع إنتاجية العمل. ويزعمون بأن هذه النسبة الصغيرة كافية لإنتاج ما يلبّي حاجات البلاد من المنتجات الزراعية. غير أن ذلك غير صحيح عملياً، لأن البلاد قد تستورد أكثر

من نصف هذه المنتجات من بلدان أخرى. فيجب إذن أن نأخذ بالحسبان من يعملون فى الزراعة فى البلدان المصدِّرة أيضًا. وعلاوة على ذلك يجب أن نأخذ بالحسبان ليس فقط من يعملون مباشرة فى إنتاج المواد الغذائية، بل وأولئك الذين يستحيل عمومًا بدونهم إنتاج المنتجات الزراعية وتصريفها، أى أنه يجب أن نسلك طريقًا آخر فى مقاربة هذه المشكلة، وفى تصنيف فئات المجتمع، وفى عملية القياس.

يضافُ إلى ذلك أن هذه النسبة (٣- ٦٪) يمكن فهمُها على نحو مغاير تمامًا، أى أن ٣ - ٦٪ من العاملين يستطيعون إعالة أنفسهم من العمل فى الزراعة. وهكذا، فإن هذا المثال يبيِّن بوضوحٍ الفرق بين المقاربتين، بين طريقتَى النظر إلى فعالية الاقتصاد: المقاربة الغربوية، والمقاربة الشيوعية. فمبدأ المقاربة الأولى يقوم على تقليص عدد العاملين فى عمل ما إلى الحد الأدنى، ورفع وتيرة العمل إلى الحد الأعلى. أما مبدأ المقاربة الثانية فيقوم على إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الناس كى يعيشوا من هذا العمل، وتخفيف وطأة ظروف عملهم. على أن الاقتصاد الشيوعى أكثر فاعلية من ناحية حل المشاكل الاجتماعية، ولا يتفوق الاقتصاد الغربى عليه إلا من الناحية الاقتصادية المحضة.

تقاس فعالية المجتمع الاقتصادية، كما هو مألوف، بقيمة إجمالىّ الإنتاج فى المجتمع. وتعتبر نسبة نمو إجمالى الإنتاج مؤشرًا على اقتصاد طبيعى بل ومزدهر. وقد أشار العديد من الخبراء إلى سخافة مثل هذا المعيار وعدم انسجامه مع واقع الحال[٦٤]. إذ إن هذه المقاربة لا تأخذ بالحسبان عوامل أخرى أكثر جوهرية، كالتضخم، وازدياد الضرائب، وغلاء المعيشة، وازدياد البطالة، وتلوث البيئة، والتغيرات البنوية فى الاقتصاد... وكثير غيرها.

---

(64) Stephan Schmidheiny. Kurawechel. Munchen, 1992.

باعتماد المعايير المتعارف عليها لتقييم الاقتصاد، يستطيع المنظرون تصوير الاقتصاد بالصورة التى يشاءون، وذلك تبعًا لما هو مرغوب ومطلوب اجتماعيًا، وسياسيًا، وإيديولوجيًا. وللتذكير فقط ، أشير إلى أن معدل النمو السنوى للناتج القومى فى الصين الشيوعية عام ١٩٩٢ بلغ ١٢٪، بينما كان فى ألمانيا الغربية – وهى بلد طليعى اقتصاديًا فى الغرب – حوالى الصفر. أما معدلات النمو فى الاتحاد السوفيتى فقد كانت فى زمن معين تثير حالة من الذعر فى الغرب.

الترهُّل والطفيلية

لا يقصر الاقتصاد الغربى على إنتاج المواد الضرورية للحياة، بل وينتج أيضًا فائضًا من المنتجات التى يستطيع الناس الاستغناء عنها، مبدئيًا، دون أن يؤثّر ذلك على مستوى حياتهم. والمثال على ذلك هو إنتاج مواد اللهو والتسلية التى تُستهلَك فى الاحتفالات والأعياد، وكان يباع منها سنويًا فى ألمانيا وحدها ما ثمنه بضعة مليارات من الماركات. وفى الولايات المتحدة الأمريكية نشأ فرع كامل فى الاقتصاد يهتمّ بمراقبةُ وزن الناس، وبلغت ذروة رأس المال فيه عام ١٩٩٢ ثلاثة وأربعين مليار دولار. كما أُنتِج فى ألمانيا أكثر من ٢٠٠ مادة دوائية للعمليات يستعمَل فيها بيض الدجاج. ومن العسير تقدير حجم ما يُنتَج من مواد البذخ والكماليات. ربما كانت فعالية العمل فى هذا المجال عالية، ولكن ذلك ليس مؤشراً على الفعالية الاقتصادية، بل هو نوع من ترهُّل المجتمع. إن درجة هذا الترهل فى المجتمع الغربى عالية بشكل غير عادى، وتميل نحو الازدياد.

يتَّصف المجتمع الغربى أيضًا بدرجة عالية من الطفيلية. وأعنى ذلك العدد الكبير من الناس الذين لا يقدّمون شيئًا للمجتمع ويعيشون طفيليين على نفقته، عالةً عليه. إنهم يعيشون ويزدهرون على شكل مجموعاتٍ من البشر، بل وعلى شكل شرائحَ وفئاتٍ بكاملها. وثمّة، بالمقابل، عدد كبير من الناس الذين يعملون بإنتاج

الخيرات لهؤلاء الطفيليين وفى خدمتهم، وبذلك يندرجون فى سلّم الطفيلية. على أن لهذه الظاهرة جوانب نلاحظها عند شرائح، ومؤسسات، ومنظمات ليست طفيلية بشكل عام. ومن ذلك، على سبيل المثال، ظهور مناصب ووظائف يمكن الاستغناء عنها من حيث المبدأ. إن نموّ مستوى الطفيلية فى الغرب يمثّل نزعةً قوية جداً، وربما لا يمكن التغلب عليها. وبالمناسبة، فإنّ تحول المجتمع الغربى إلى مجتمع ما بعد صناعى يعنى عمليًا تحوله إلى كيان اجتماعى مترهّل على مستوى عال من الطفيلية. ولا بدّ أن يؤثر ذلك، مع مرور الزمن، وبأكبر قدْر من السلبية، على قدرة المجتمع على البقاء والحفاظ على الذات.

الأزمة الاقتصادية

ليس الاقتصاد الغربى شيئا جامداً، صلداً، رتيبًا. بل هو مسار يشهد حالات نهوض، وفترات ركود وتدهور، وفورات وأزمات. ولا أعرف أبحاثًا نظرية تعميمية حول هذا الموضوع، اللهمّ إذا استثنينا مؤلفات ماركس ولينين وأتباعهما التى لا تتوافق وحالة المجتمع الغربى المعاصرة. ولذلك فإن ما أعتزم قوله فى هذا الباب ليس إلا نتيجة ملاحظاتى التى لا تندرج فى باب الاختصاص.

بات التدهور الاقتصادى فى الغرب واضحًا للعيان منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، ما جعل الجميع يقرّون به كحقيقة من حقائق الحياة اليومية. وعلى الرغم من أن بعض السياسيين والمنظّرين تحدّثوا عن تحسُّنٍ قريب، فإن كلامهم لم يقنع إلا قلّة من الناس. وفى العام ١٩٩٣ لم يعد الحديث يدور حول "تدهور" وحسب، بل أخذ يتطرّق إلى وجود "أزمة". وأعتقد أن العديد من الخبراء وغيرهم ممّن يتناولون الأزمة الاقتصادية وموضوع الاقتصاد عمومًا، يعتمدون كمعايير لهم، مؤشرات عدد من العوامل كالبطالة، والضرائب، والأسعار، والتضخم، وأسعار الأسهم... وغير ذلك مما تجاوز حدود المقبول، وصار "غير طبيعى".

أعتقد أن فهم الأزمة الاقتصادية على أنها مجرد خرق لحدود الوضع "الطبيعي" للاقتصاد هو فهم سطحى وغير مطابق لجوهر الأزمة. لا شك فى أن الأزمة تتجلى فى تدهور الاقتصاد، ولكنْ ليس كلُ تدهورٍ أزمةً، مهما كان هذا التدهور شديداً. ثمة فرق أكثر عمقًا يرتبط بطبيعة الرأسمالية المعاصرة ("الجديدة"، "الشمولية"). ذلك أن الاقتصاد الغربى المعاصر ليس اقتصاداً رأسمالياً عفوياً، كما كان فى زمن ماركس ولينين، وحتّى الحرب العالمية الثانية إلى حد ما؛ بل أضحى اقتصاداً منظّماً على نحو غربوى. وأضيف إلى ما ذكرت أعلاه ما يلى.

يتصف اقتصاد المجتمع الغربى المعاصر ببنية اجتماعية معقدة ذات مستويات من التراتبية تعمل وفقًا لقوانين مختلفة ليست اقتصادية فقط، بل وكومونالية أيضًا. إن المستويات العليا من التراتبية، المستويات التى تلعب الدور الحاسم فى الاقتصاد، لا تعمل عمومًا كظواهر اقتصادية، بقدر ما تعمل كظواهر كومونالية تتمثل فى شتّى أنواع الاتحادات بين رؤساء البنوك والشركات الكبرى وممثّليها، وفى مختلف أنواع المؤسسات، والمنظمات، والتكتلات...إلخ فوق الاقتصادية التى تتحول إلى ما يشبه تنظيمًا حكوميًا. ومن ناحية أخرى، فإن الدولة تنخرط فى مجال الاقتصاد ليس كطرف من خارجه، ولا كمجرد جهاز لحماية الاقتصاد، وإنما كمالك كبير لرءوس الأموال، ومتصرِّف بها، جنبًا إلى جنب مع البنوك والاتحادات الاحتكارية.

إن وضع الاقتصاد الغربى المعاصر يتوقّف الآن، وبشكلٍ رئيس، على تنظيمه الاجتماعى وقدرة قيادته ("اليد الخفية") على تسييره بتلك الأساليب التى يعمل وفقًا لها فى الظروف الطبيعية، وعلى اتخاذ التدابير التى تمكّنها من إبقائه فى أطر معينة. فعندما تغدو إدارة الاقتصاد أمرًا متعذِّرًا، والتدابير المألوفة التى تتخذها "اليد الخفية" غير ذات جدوى، يكون بوسعنا الحديث عن أزمة، وليس عن مجرد تدهور اقتصادى. أو لا بد من الإشارة أيضًا إلى أن المسئولين الاقتصاديين فى الغرب يتخذون الآن تدابير تهدف إلى وقف تدهور الاقتصاد، والحيلولةِ دون نشوب أزمة حقيقية. وهكذا لا

يمكننا حتّى تاريخه أن نعتبر الوضع فى العالم الغربى بمثابة أزمة، بل هو على الأرجح تدهور وركود على حافة الأزمة.

التقدم الاقتصادى

إن مصادر التقدم الرئيسة فى زمننا ترفد اقتصاد الغرب من الأعلى ومن الخارج، ولا تنبثق فيه من تحت ومن الداخل. وهى ليست مبعثرة ولا عفوية، بل تم تنظيمها وتصميمها والتخطيط لها عن سابق وعى وتصميم. وتتمثل هذه المصادر بالاكتشافات العلمية والابتكارات التقنية كحصيلة لجهود هائلة تبذلها الدولة والمنشآت التى تشبه الدولة، وتشارك فيها اتحادات اختصاصيين ذوى كفاءة عالية. ومصادر التقدم هى أيضًا عقلنة الاقتصاد طبقًا لما يُعِدُّهُ الخبراء من توصيات. وهى الحاجة إلى حل مسائل كبرى لا يستطيع التصدى لها إلا الدولة واتحادات تضمّ شركات فائقة الضخامة. إنها تدويل الاقتصاد وعولمته، الأمر الذى يخلق مستويات أعلى لاقتصاد من طراز أكثر تطوراً له قوانينه الداخلية.

منذ فترة الاستعداد للحرب العالمية الثانية وحوافزُ تقدمِ الاقتصاد الأساسية تأتيه من خارجه، أى من متطلبات النظام السياسى الكونى. أمّا فى سنوات "الحرب الباردة" فقد اشتدّت هذه النزعة إلى درجة لم تُبقِ مجالاً للحديث عن العودة إلى محفِّزات التقدم السابقة. وأعتقد أن نهاية "الحرب الباردة" التى انتصر فيها الغرب كانت أحد الأسباب الرئيسة التى أدّت إلى التدهور الاقتصادى واشتداد الاتجاه نحو الأزمة.

لقد تكوّنت فى الغرب قناعة بأن تقدم الاقتصاد على قاعدة الرأسمالية لا حدود له. ولكن هذه القناعة ليست إلا ضلالاً إيديولوجيًا . فلكلّ تقدُّمٍ سقف محدَّد، بل إن التقدم نفسه يتضمن أسباب محدوديته، ذلك أن تلك العوامل التى تحفز التقدم تخلق عوامل كبحه فى الحين نفسه. ويبدو لى أن الغرب بات قريبًا من سقف تقدُّمه الاقتصادى، لأن هذا التقدم يتطلب نفقات تتزايد مع كل خطوة يخطوها إلى الأمام، الأمر الذى يجعل

منافعه تتقلص نسبيًا. وفى نهاية المطاف فإن النفقات ستفوق المنافع، وستنتقل هيمنة التقدم إلى جوانب أخرى. وإلى ذلك، فإن التقدم الاقتصادى فى الغرب يتحقق على أساس أوسع من مجرد الرأسمالية، أى على أساس الغربوية التى يلعب فيها الجانبُ الكومونالى (شبه الشيوعى، إن لم يكن شيوعياً) دوراً متزايداً.

بنية السكان الاجتماعية

ينقسم سكان البلدان الغربية إلى كثير من الفئات والمجموعات والشرائح، أى - باختصار - إلى كثير من التفرعات وفق مختلف المؤشرات، وفى مختلف مقاطع المجتمع. ونحن إذ نتناول شتى مجالات المجتمع، إنما ندرس بذلك تركيبة سكان البلد. وقد تناولت هذا الموضوع مراراً، ومع ذلك لا بد من بعض الإضافات بخصوص تركيبة السكان الإجمالية.

استطاعت المقاربة الماركسية لبنية السكان الاجتماعية فى الغرب أن تحتفظ بتأثيرها مدة طويلة من الزمن. وقامت هذه المقاربة أساسًا على تقسيم الناس إلى طبقتين رئيستين تقف إحداهما فى مواجهة الأخرى. وكانت ترى أن مالكى وسائل الإنتاج من جهة، والعمال المأجورين من جهة ثانية، هما الطرفان اللذان يشكلان فى المجتمع الغربى، بوصفه مجتمعًا رأسماليًا، طبقتين أساسيتين، هما: طبقة الرأسماليين وطبقة البروليتاريا. وقد طرأ على هذه المقاربة بعض التعديلات فى القرن العشرين على يد عالم الاجتماع الألمانى ماكس فيبر، وما زالت تتمتع ببعض التأثير حتّى يومنا هذا. إذ يقسِّم عالم الاجتماع الأمريكى إريك أو. رايت(٦٥) السكان، مثلاً، إلى طبقة من الرأسماليين الذين يسيطرون على رءوس الأموال ووسائل الإنتاج والقوى العاملة، وإلى

---

(65) Erik Olin Wright. Classes. London, 1985

طبقة من العمال الذين لا يملكون شيئًا، إضافة إلى كثير من الفئات الأخرى غير المحددة بين هاتين الطبقتين. ولكن معظم المؤلفين يرون رأيًا آخر ليس عديم الأساس، وهو أن تطبيق هذا التقسيم على المجتمع الغربى المعاصر لا معنى له.

يبيِّن تحليل الخلايا العملية فى المجتمع الغربى أن البنية الاجتماعية للعاملين فى هذه الخلايا بنيةٌ معقدة تتصف بتراتبية المواقع الاجتماعية، وعلاقات الرئيس والمرءوس. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تنوع الخلايا وتراتبيتها، وكذلك نظام الخلايا الكومونالية، بما فى ذلك نظام سلطة الدولة، اكتشفنا أن البنية الاجتماعية لأعضاء المجتمع أكثر تعقيداً بعشرات المرات ممّا هى على مستوى الخلايا منفردةً.

إن البنية الواقعية للبلدان الغربية ينعدم فيها وجود ذلك التمحور الذى استندت إليه الإيديولوجيا الماركسية. فبدلاً من الرأسمالى المجرد فى خُطاطة ماركس، يمكننا أن نجد كثيرين ممّن ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة، يقومون بعمل شاقٍ فى البزنس الصغير أو المتوسط ، ويرزحون تحت وطأة مديونية البنك الأبدية. ويمكننا أن نجد أيضًا أشخاصًا مأجورين يقومون بوظائف المسيِّرين والنظّار والمديرين، ويملكون فى الوقت نفسه رأسمالاً مساهمًا أو خاصًا. وكذلك نجد مديرى بنوك، ورؤساء مجالس إدارة وغيرهم. ولا نجد، رأسماليًا ينطبق عليه توصيف ماركس، إلا فى حالات استثنائية ونادرة.

وقُلِ الشىء نفسه تمامًا بخصوص عنصر الخُطاطة الآخر، أى الأشخاص المأجورين. إذ نرى فى عداد هؤلاء مدراء بنوك يتقاضون أموالاً أكثر ممّا يحصل عليه رجال الأعمال أصحاب الملايين. ويوجد بين موظفى الدولة رؤساء ووزراء، وجنرالات، ومهندسون، وأساتذة، وفنانون، ورياضيون،... وغيرهم من الأشخاص الذين لا يجمعهم جامع بالبروليتاريا. كما أن عدد العاملين فى قطاع الصناعة فى البلدان الغربية أقل من ثلث إجمالى عدد العاملين، ونصفهم على الأقل ليسوا عمالاً من حيث المهنة. أما عمال الزراعة فيشكلون جزءًا ضئيلاً جداً من السكان. وكثيرٌ من العاملين فى مجال الخدمات يمارسون عملاً عضليًا، ولكنهم لا يشكلون أية طبقة اجتماعية. وهكذا، فإن

الطبقة العاملة التى شكلت أساس الأفكار الماركسية حول الصراع الطبقى وديكتاتورية البروليتاريا لم يعد لها وجود عموماً فى البلدان الغربية.

لقد تحدثت أعلاه عن ظاهرة فى بنية السكان هى تحوُّل ملايين عديدة من المواطنين العاديين إلى أصحاب مبالغ مالية تشكل بمجموعها رءوس أموال ضخمة. ومع أن هؤلاء لا يتحولون إلى رأسماليين، فإنهم لا يشاركون فى حياة رءوس الأموال كعمال مأجورين، وإنما كمالكين ومشاركين صغار فى رءوس الأموال. وبذلك فإن العمال المأجورين ضمن هذه الكثرة يفقدون "نقاءهم الطبقى"، إذا جاز التعبير.

لقد قدم رايت، الذى مرّ ذكره أعلاه، وصفًا تفصيليًا لفئة من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية أطلق عليهم اسم "المحللون الرمزيون". وتتألّف هذه الفئة من أشخاص مأجورين، يحمل كثيرون منهم شهادات علمية عالية، ويتعاطون مع هذه أو تلك من المسائل الحيوية المهمة بشكل غير مباشر، أى عن طريق معالجة الرموز، والتعامل بمعطيات رمزية عن ظواهر، وعمليات، ومسارات واقعية. وأدواتهم هى اللوغاريتمات الرياضية، والنظريات العلمية، والقوانين، والعمليات المالية، والوسائل السيكولوجية، والمحاكمات المنطقية. وهم يعبِّرون عن الواقع فى صور مجردة يعيدون معالجتها، ويستخدمونها فى تجاربهم، وينقلونها إلى اختصاصيين آخرين. إنهم، فى نهاية المطاف، يطبقون نتائج نشاطهم فى الواقع. وينتمى إلى هذه الفئة، مثلاً، العلماء، ومهندسو التصميم، والحقوقيون، والمستشارون الماليون، ومستشارو الضرائب، والناشرون، والصحافيون، والعاملون فى التلفزة، وصانعو الأفلام، والعاملون فى الإعلان والإشهار، ورجالات الفن، والمخطِّطون ..إلخ. ويعمل ممثلو هذه الفئة منفردين أو فى جماعات صغيرة، ونادراً ما ينخرطون فى علاقات مباشرة مع من يستفيد من عملهم. وغالبًا ما يكون لهم شركاء أو مساعدون، أكثر مما يكون لهم رؤساء أو نُظَّار. وفى الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عدد هؤلاء بداية تسعينيات القرن الماضى ما نسبته ٢٠٪ من العاملين، أى أكثر من عدد العاملين بالمعنى القديم.

ولكن، هل يعنى ذلك أن المجتمع لم يعد ينقسم إلى طبقات متباينة المصالح، وأنه قد حلت مرحلة الوفاق الطبقى ووحدة شرائح السكان كافة؟ كلا، على الإطلاق! لقد تغيرت بنية انقسام أعضاء المجتمع وتوزعهم إلى فئات وشرائح وطبقات مختلفة، وبالتالى فقدت التصورات القديمة معناها الفعلى. وهذا ما يعده البعض زوالاً للانقسام الاجتماعى عموماً.

فلنتّفق بخصوص معنى الكلمات. لقد سبق وقلت إن من الضرورى التفريق بين معنيين لكلمة "طبقة"، وتحديداً: المعنى المنطقى، والمعنى الاجتماعى. ففى المعنى المنطقى، يعنى تشكيل طبقة من مواد أن نأخذ المصطلح "أ" ونبنى عليه مصطلحاً جديداً هو "طبقة أ" (أو "عدداً كبيراً من أ"). ومن مصطلح "طاولة"، مثلا، يتشكل مصطلح "طبقة (عدد كبير) من الطاولات"، ومن مصطلح "عامل" يتشكل مصطلح "طبقة العمال"، ومن مصطلح "رأسمالى" يتشكل مصطلح "طبقة الرأسماليين". أما بالمعنى الاجتماعى فإن مفهوم "الطبقة" يتضمن شيئاً أكبر، يفترض عادةً وحدة مصالح الناس (أعضاء الطبقة) واشتراكهم فى العمل. وعند الحديث عن الطبقة العاملة يكون المقصود أن الشيء المشترك بالنسبة للعمال هو السعى لتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور. أما وحدتهم فتتشكّل وتتجلّى فى النقابات والإضرابات والأحزاب السياسية. إن موجة الإضرابات الضخمة التى نظمتها النقابات فى ألمانيا عام ١٩٩٢ لزيادة الأجور أعادت إلى الاستعمال مجدداً تعبير "الطبقة العاملة" الذى خُيِّلَ لكثيرين أنه غادر القاموس الاجتماعى إلى الأبد.

عودة إلى التاريخ

قبل أن أباشر عرض نظرتى إلى تركيبة المجتمع الطبقية سأعود قليلاً إلى التاريخ.

هناك اتفاق على أن الطبقتين الأساسيتين فى المجتمع الإقطاعى هما الإقطاعيون (مالكو الأرض)، والفلاحون التابعون لهم بهذا الشكل أو ذاك (نظام القنانة، نظام

السخرة، نظام الإتاوة). ولا جدال فى أن المجتمع الإقطاعى كان فيه إقطاعيون، وفلاحون، وتبعية إقطاعية. ولكن هذا التقسيمَ قائم على أساس مبدأ القصَّاب، وليس على أساس مبادئ الكائن الحى. أما فى الواقع فقد حدث، فى الأساس، نشوء قطبين، يضمُّ الأولُ منهما المجموعات الإقطاعية الأولية (سألجأ لاستخدام هذا التعبير)، فيما يتمثل الثانى فى جماعات الفلاحين. لقد كانت المجموعة الإقطاعية تضم الإقطاعى (وربّما عدداً من أقربائه)، وأفراد أسرته، ومَن عنده من خدم وحرّاس مسلّحين. إن من كانوا تلقائياً أعضاء فى طبقة "الإقطاعيين" المنطقية ليسوا أفراداً، بل كانوا مجموعات إقطاعية على وجه التحديد. وكان لنظام التبعية (تبعية الموالين)، وللدولة الملَكية المطلَقة فى نهاية المطاف، الفضل فى توحيد الإقطاعيين كطبقة اجتماعية.

كذلك لم يكن الفلاحون أيضاً مجرد عناصر فى طبقة منطقية، إذ كانت تجمعهم مشاعات متفرقة، يقيم أفراد بعضها علاقات شخصية مع فلاحى بعضها الآخر. ولكنهم لم يكونوا يشكلون طبقة اجتماعية واحدة متكاملة على صعيد البلد، أو فى منطقة كبيرة عموماً، كما كان الإقطاعيون. ومع ذلك قامت بينهم علاقات تمكِّننا من الحديث عن طبقة بالمعنى الاجتماعى. وقد ساعدت الكنيسة، وكذلك تطور العلاقات البرجوازية، فى تشكيل هذه الطبقة. أمّا التمرّدات والحروب الفلاحية التى كانت تندلع بين وقت وآخر، فقد كانت مؤشِّرات على طبقية الفلاحين. على أن الطبقة العاملة فى البلدان الغربية لم يكن يجمعها تنظيم موحد على صعيد البلد، وكانت مقسمة إلى مجموعات مختلفة، بشكل متعمد عادة، بغية عرقلة عملية تغيير المجتمع بطريقة ثورية.

الطبقات فى المجتمع الغربى

يمكننا الاستدلال بكل جلاء على وجود طبقتين أساسيتين فى المجتمع الغربى أيضاً، إذا ما نظرنا إليه وفق مبادئ الكائن الحى، وليس وفق مبادئ القصَّاب. وهاتان الطبقتان هما بالضبط طبقة أرباب العمل (أو المستأجِرين) وطبقة العاملين

(أو الأجَراء). على أن الطبقة الأولى لا تتألف من أرباب العمل وحدهم، بل هى تشمل مجموعات المشاركين فى امتلاك موارد العمل وتنظيمه. وفى أيامنا تلعب هذه المجموعات دوراً حاسماً، بغضِّ النظر عن تباين حجم كل منها، إذ يتراوح بين بضعة أشخاص وعدة آلاف من الناس، كما نرى فى الشركات الكبيرة. ويندرج فى عداد هذه المجموعات على قدم المساواة كلٌّ من أصحاب وسائل العمل والأجراء، كالمديرين والموظفين، أى باختصار كل من يمثلون مصالح مجموعة رب العمل ويدافعون عنها من موقعهم كأعضاء فى هذه المجموعة. ليست مجموعة الأفراد الذين يملكون أموال شركة خاصة وحق التصرف بها هى وحدها من يمكن أن يكون رب العمل، بل يمكن أن تَكونه كذلك مؤسسة اجتماعية، وأخرى تابعة للدولة. وتكمن صفة رب العمل الأساسية فى تمتعه بحق التصرف بموارد العمل، واستئجار آخرين، فى إطار صيغة "مستأجِر وأجير". وخارج هذه العلاقة يتصف أرباب العمل وأعضاء مجموعة أرباب العمل بصفات أخرى، بينها ما يشبه صفات طبقة المأجورين. إن انقسام المجتمع طبقيًا ليس إلا واحدة من مكونات بنيته، وليس البنية كلها.

لا تقتصر طبقة المأجورين على العمال، بل هى تشمل مستخدَمين من شتى الأصناف، ومنهم موظفو الدولة. وتجدر الإشارة إلى واحدة من صفات أعضاء طبقة المأجورين، هى أنهم أفراد، وليسوا مجموعات بشرية، أو منظمات، أو مؤسسات. لأن رب العمل إذا ما تعامل مع مجموعة، أو مؤسسة، أو منظمة، فإنه لا يتعامل معها بوصفه رب عمل ولا بوصفها مأجورة، بل كرجل أعمال مع رجل أعمال آخر. وهذه علاقة من نوع مختلف، وليست علاقة طبقية.

لقد بيَّنت حركة الإضرابات فى ألمانيا خلال السنوات الأخيرة أن العاملين فى الخدمات العامّة (البريد، والتنظيفات، والنقل) وحتّى فى مؤسسات الدولة (بما فيها الشرطة) يتصرّفون بوصفهم مأجورين إزاء المستأجِرين، مثلهم فى ذلك مثل العمال تمامًا. وهذا ما أثار موجة من الاستياء فى أوساط الرأى العالم. ولكن أحداً لم يفطن إلى أن النزاعات التى تقع هنا هى نزاعات طبقية، لم يكن يُعترَف بها سابقًا إلا بين

المالكين الرأسماليين، والعمال المأجورين الذى يقومون بعمل عضلى أساساً. أمّا الآن فإننا نستطيع أن نسجل نوعًا جديداً من العلاقات الطبقية والنزاعات الطبقية.

وينتمى إلى طبقة العاملين المأجورين أيضا أشخاصٌ يملكون مبالغ مالية، وأسهمًا، وأشياء مادّية أخرى (منازل، قطع أرض،...). على أن هؤلاء فى أغلبيتهم الساحقة ليسوا بروليتاريين بالمعنى الذى وصفه ماركس وإنجلز. ومع ذلك فإن هذا لا يلغى كونهم يشغلون موقعًا معيّنًا فى معادلة "المستأجِر والمأجور"، وهم فى هذه المعادلة مأجورون. غير أن وضعهم الاجتماعى لا ينحصر فى حدود هذه المعادلة. ولا تتطابق مصالحهم كمأجورين تمام التطابق مع مصالح المستأجِرين، بل تدخل أحيانًا فى نزاع معها.

يشكِّل أعضاء طبقة المستأجِرين المنطقية أنواعًا مختلفة من الاتحادات، طبعًا لما فيه مصلحتهم. وبذلك ينظمون أنفسهم فى طبقة من المستأجِرين بالمعنى الاجتماعى. إنهم بالضبط ينظّمون أنفسهم. ومنظمتهم الطبقية هذه هى جزء جوهرى من بنية المجتمع. وكذلك يتّحد المأجورون فى طبقة اجتماعية. ويحدث ذلك عن طريق النقابات، والأحزاب، والتظاهرات، والإضرابات. والمنظمة هنا ليست بتلك القوة التى تتّصف بها منظّمة المستأجرين، غير أنها على درجة من القوة يرى فيها المنافحون عن الرأسمالية خطرًا يهدد الديمقراطية واقتصاد السوق(٦٦).

إن طبقة المأجورين ليست كلاً واحداً على صعيد البلاد بأسْرها. فهى تتألف من عدد من الاتحادات الاجتماعية التى ينطبق على كل منها مفهوم الطبقة بالمعنى الاجتماعى. وهذه الطبقات موجودة فى مختلف أنحاء البلاد، وأحيانًا توجد عدة طبقات فى منطقة واحدة. وتشكل هذه النقابات والأحزاب المختلفة طبقات فى شتى المناطق، وفى شتى مجالات المجتمع وميادينه. ولا أعتقد بإمكانية وجود طبقة مأجورين موحَّدة

---

(٦٦) انظر، على سبيل المثال: ر. دروكير. (الهامش رقم ٣٧).

فى الظروف المعاصرة، ناهيك عن أن للقوى الحاكمة فى المجتمع مصلحة فى هذا التفتت. ووَفقًا لمقومات أخرى، تتألف طبقة المأجورين المنطقية من أفراد تختلف مصالحهم، بل وتكون متعادية أحيانًا. على أن المصالح الطبقية ليست كل شىء، بل وقد تكون ثانوية فى بعض الأحيان.

وعلى نحو مماثل ثمة عدة طبقات اجتماعية من أرباب العمل (المستأجِرين). غير أن الاتحاد فيما بينها أوفرُ حظًا ممّا بين المأجورين. وفى بعض الأمور يمكن أن يكون الاتحاد على نطاق البلاد كلها يشمل مجمل المنظمات، والاتحادات، والمؤسسات... وغير ذلك ممّا تتألف منه منظومة إدارة الاقتصاد.

إن المجتمع الغربى متعدِّد الأبعاد، أى أنه يتهيكل فى ميادين مختلفة فى وقت واحد. وما الانقسام الطبقى موضعُ بحثنا سوى واحد منها، وليس الرئيس.

على أن واحدة من سمات النزاعات الطبقية التى أشرت إليها أعلاه تستحق اهتمامًا خاصًا. ذلك أن الصراع كان يدور من أجل إعادة توزيع المداخيل والأموال التى بحوزة المنشآت والمؤسسات وتحت تصرف أرباب العمل توزيعًا يحقق مصلحة المأجورين، وكذلك من أجل إدخال تغييرات طفيفة (من وجهة نظر اشتراكية) على ظروف العمل. أمّا العلاقات الاجتماعية فلم تتعرض للنقد أصلاً، ولم تكن موضع شك. فقد كانت هذه العلاقات ملائمة للطرفين. ذلك هو الإطار الذى كان الصراع يدور فى حدوده. وبهذا المعنى لم تعد النزاعات الطبقية نزاعات معادية للرأسمالية، كما كانت فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وتبعًا لتلك التغيرات التى طرأت على بنية الملكية ، فقدت مسألة الملكية عمومًا معناها كمسألة صراع طبقى. إن حصة المأجورين من تقاسم الخيرات لا تتوقف على مقدار ما يبقيه الرأسماليون لأنفسهم جرّاء استغلالهم المأجورين، بقدر ما تتوقف على الحالة الاقتصادية الراهنة، ووضع المنشآت والمؤسسات فى هذه الحالة، وكذلك على السياسة الاقتصادية العامة التى تنتهجها الدولة. وعندئذ فإن تقليص حصة أرباب العمل الشخصية نتيجةَ تقاسم الخيرات لن تلبّى مطالب المأجورين ولو بقدر ضئيل. ولهذا السبب نرى أن حل

النزاعات الطبقية التى من هذا النوع يأتى عن طريق التفاوض بين الطرفين المتعاديين، وعبر الحسابات الاقتصادية التى تشكل جزءاً من الحسابات فى المجتمع عامة. لقد انقضى عهد الصراع الطبقى بمعناه القديم، وانتقل دوره، كصراع على النطاق الاجتماعى، إلى حركات جماهيرية من نوع آخر، وإلى صراع بين ظاهرات مختلفة داخل نظام الغربوية.

العبودية المعاصرة

عند دراسة البنية الاجتماعية لسكان الغرب لا يجوز تجاهل ملايين العمال الأجانب والمهاجرين الذين يتعذر تصور المجتمع الغربى المعاصر من دونهم. ففى عام ١٩٩١ كان يعيش فى ألمانيا الغربية حوالى خمسة ملايين عامل أجنبى، أى ما يعادل ٥،٦ ٪ من مجموع السكان. وفى فرنسا يشكل العمال الأجانب ٨٪ من السكان، وفى سويسرا ١٦٪، وفى لوكسمبورج ٢٣٪. لقد تسرب عدد كبير من الأجانب إلى الغرب كمهاجرين. وفى الولايات المتحدة الأمريكية يكاد المهاجرون يشكلون الجزء الأساسى من النمو الديمغرافى. على أن أعداداً كبيرة من الأجانب تسربت إلى الغرب عبر قنوات أخرى غير قناة الهجرة الشرعية. وقد كانت حكومة الولايات المتحدة مضطرة إلى أن تمنح بين حين وآخر حق المواطنة (الجنسية) لملايين المقيمين على أراضيها بصورة غير شرعية، بعد أن بات من المتعذر (بل ومن غير المستحسن) ترحيلهم إلى أوطانهم. وحتّى الآونة الأخيرة كان المعنيون يغضّون النظر عن تدفق المهاجرين، ولم يشرعوا باتخاذ تدابير دفاعية حازمة ضد هذه الظاهرة إلا عندما تجاوز الأمر جميع الحدود. وبينما أقامت الولايات المتحدة الأمريكية جداراً معدنياً فى مواجهة سيل المهاجرين من المكسيك، فرضت ألمانيا حراسة إلكترونية على حدودها لوقف "الغزو" القادم من الشرق. واضطر الإيطاليون لاستخدام الجيش من أجل منع تدفق سيل الألبانيين.

إن تعطش ملايين كثيرة من البشر فى البلدان غير الغربية للهجرة طواعية إلى الغرب لا ينعكس البتة على وضعهم الاجتماعى فى المجتمع الغربى. ذلك أنهم يشكلون هناك شريحة اجتماعية متماسكة يمكن تشبيهها بعبيد الإمبراطورية الرومانية. فهم محرومون من الحقوق، كأولئك العبيد. وفى شتّى الأحوال تظل حقوقهم محدودة بالمقارنة مع حقوق سكان الغرب الأصليين. كما أن ظروف حياتهم تشبه ظروف حياة العبودية (لا أُصرّ هنا على كلمة "العبودية" بمعناها العلمى). صحيح، طبعًا، أن معاملتهم أفضلُ ممّا كانت عليه معاملة العبيد فى روما، أو فى أمريكا خلال القرن التاسع عشر. ومع ذلك فإن هؤلاء يفدون إلى بلدان الغرب كقوة عمل رخيصة، ومن أجل ممارسة أنواع من العمل يترفّع مواطنو هذه البلدان عن ممارستها. ففى ألمانيا، مثلاً، يحصل العمال الأتراك على أجر أقلّ من أجر العامل الألمانى بمرتين أو ثلاث مرات لقاء العمل نفسه. أما القادمون من البلدان الشيوعية سابقًا ويقيمون هنا بصورة غير شرعية فإنهم مستعدون للعمل لقاء دُرَيهمات (أقل من أجر العامل الألمانى بعشر مرات وأكثر). وهؤلاء المهاجرون يتكاثرون فى البلدان الغربية وهم فى وضعهم هذا، مثلما كان العبيد فى روما يتكاثرون (وليس فقط يؤخذون كأسرى فى أثناء الحروب). ولا تتطابق صورة شريحة المهاجرين الذين نتحدث عنهم مع تلك الصورة المثالية التى يرسمها إيديولوجيو الغرب زاعمين أن عمال عصرنا مشاركون فى ملكية المنشآت، أو على الأقل، مشاركون فى العمل، ولهم مصلحة فى ازدهاره.

كانت طبقة العبيد فى روما أقلّ عددًا، من حيث النسبة، من طبقة العبيد فى بلدان الغرب المعاصر. غير أن المجتمع الرومانى يُعَدُّ مجتمعًا عبوديًا، بينما يُعَدُّ المجتمع الغربى مجتمعًا ديمقراطيًا. ثم إن العبودية كانت ظاهرة مألوفة فى الديمقراطيات الإغريقية، ولكن اللافت هو أن العبودية فى الولايات المتحدة الأمريكية حتّى فى القرن العشرين، لم تمنع الأمريكان من اعتبار بلادهم أكثر البلدان ديمقراطية فى العالم.

إلى ذلك لا بد أن نضيف أن عدداً كبيراً من المنشآت الغربية قد نُقل إلى الخارج، أى إلى مناطق من الكرة الأرضية تتوفر فيها قوة العمل الرخيصة من جهة، ولا يسرى مفعول التشريعات الغربية على أبناء تلك المناطق العاملين فى هذه المنشآت من جهة أخرى. وهؤلاء العاملون هم أيضًا وبصورة غير مباشرة عنصر من عناصر البنية الاجتماعية التى تشمل عدداً كبيراً من البشر المنخرطين فى الحياة العملية للمجتمع الغربى.

لقد خلق وجود شريحة المهاجرين مشكلات فى الغرب باتت تصنَّف فى عداد أهم مشكلات العصر وأصعبها. ورسّخ أبناء هذه الشريحة أقدامهم فى البلدان الغربية، وأخذوا يناضلون من أجل ظروف أفضل فى الحياة والعمل، تكون قريبة على الأقل من الظروف التى يتمتع بها السكان الأصليون، بينما يرى هؤلاء فى ذلك منافسة وخطراً على مستقبلهم. فكان من الطبيعى أن تندلع نزاعات وُصِفت بأنها عرقية، وصارت مألوفة فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن بعيد. وها هى أوروبا الغربية تتحول إلى مسرح لهذه النزاعات.

لا أهمية للتسميات التى سنطلقها على هذه المشكلات والنزاعات، بل المهم أنها حاضرة، وحضورها بات جدّيًا وطويل الأمد. المهم أن هذه الشريحة ضرورية موضوعياً لوجود المجتمع الغربى، خاصة فى وضعها شبهِ العبودى هذا. لقد أوقع الغرب نفسه بنفسه فى فخِّ الدعوة للحريات المدنية، وحقوق الإنسان، والمجتمعِ الغربى بوصفه مجتمع الفرص المتكافئة.

لقد كان الغرب محظوظًا إلى حدٍّ ما، لأن هذه المشكلات ارتدت لبوس مشكلات عرقية، وهذا ما يتيح له ستر جوهرِها الاجتماعى وإخفاءَ ارتباطِها العضوى بالغربوية. ولولا ذلك لافتُضِح أمرها منذ زمن بعيد وظهرت على حقيقتها كمشكلات طبقية.

البطالة

تعتبر البطالة واحداً من أفظع عيوب الغربوية. وهي حالة المجتمع الدائمة، لا المؤقتة. فحتّى في حال العمالة التامة، كما قال وِلْيَم بيفرِيج[67]، سيصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٣٪ من مجموع عدد العاملين. وقد كانت نسبة البطالة في العقد الأخير من القرن العشرين في البلدان الغربية تتراوح بين ٧ و ٩ بالمئة من عدد العاملين، وهذا يعني أنه يجب مضاعفة النسبة التي يتحدث عنها بيفرِيج.

يبعث وجود البطالة على الحيرة لجملة من الأسباب. إذ نجد في بلاد واحدة ملايين المواطنين العاطلين عن العمل، وفي الوقت نفسه نجد ضعف عددهم من العاملين الأجانب. ومن ناحية ثانية يقوم أرباب العمل في البلاد المعنية بتوظيف أموالهم وإنشاء مصانعهم في بلدان أخرى ليوفروا بذلك فرص عمل لعدد كبير من أبناء تلك البلدان، أي من غير مواطنيهم. فما هو سبب هذا "الهُراء"؟ يعود السبب إلى أن ذلك مربح لأرباب العمل، كما يعرف الجميع. فالعمال الأجانب يتقاضون أجراً أقلَّ من أجر العمال المواطنين، وليس لهم نقابات، ولا داعي لتحمل مصاريف ضمانهم الاجتماعي. إن اليد العاملة في البلدان الأخرى أرخص أجراً، ولا حاجة للتفكير بالمشكلات الاجتماعية التي تخص شعوب تلك البلدان...إلخ. ولكن السبب لا ينحصر في هذه العوامل وحدَها. إذ بعد أن ظهرت البطالة كعامل دائم الحضور، راحت تعيد إنتاج نفسها بحكم الضرورة، وتؤدي وظائف متنوعة ليست من طبيعتها في الأصل. إنها تلعب دور عامل من عوامل الانضباط في العمل، وتحدُّ من مطالب العاملين، وتجعل الميسورين يقدّرون قيمة ما يملكون. فكثيرون من المواطنين لا يرغبون بالعمل وفق الشروط التي يقبل بها العمال الأجانب، ولا يريدون القيام بالأعمال المهينة التي يقوم بها الغرباء. على أن بعضهم على استعداد للقيام بذلك، ولكنهم لا يستطيعون لأن الأماكن مشغولة كلّها، وليس لديهم ما

(67) William H. Beveridge. Full Employement in Free Society. London, 1944.

يؤهّلهم لممارسة تلك الأعمال التى تتطلب إعداداً مهنيًا خاصًا. وهكذا نرى الكثيرين يكتفون بإعانات البطالة.

لا غرابة أن نرى ظاهرة البطالة حتّى فى ظل الحاجة إلى اليد العاملة. وتفسير ذلك أن ظروف العمل فى بعض المهن قاسية ومتدنية الأجور (العاملون فى الخِدْمات الطبية من غير الأطباء، مثلاً)، ما يجعل الناس يعزفون عنها، ويفضلون عليها إعانة البطالة، أو عملاً عَرَضيًا غير ثابت يرتزقون منه بين حين وآخر. ومن ناحية أخرى تظهر إلى الوجود مهن جديدة تتطلب تأهيلاً عاليًا وغيرَ عادى لا بد لاكتسابه من وقت طويل، وجهود وقدرات لا تتوفر لكل من يرغب. لقد أدّى الاتجاه الذى سلكه تطور الحضارة الغربوية إلى تزايد أهمية المشكلة المتعلقة بالقدرات والمواهب التى يتطلبها إتقان مهن جديدة على نطاق واسع. وأعتقد أن نقص القادرين على ذلك سوف يتزايد، وقد يصبح مع الزمن عائقًا أمام التقدم.

وجدير بالملاحظة أن المَراجع عندما تورد أرقامًا عن البطالة تقتصر عادة على العمال المسجلين كعاطلين. غير أن ثمة بطالة مقنَّعة. ففى عام ١٩٩٢ ، مثلاً، كان عدد العاطلين عن العمل المسجَّلين فى ألمانيا حوالى ثلاثة ملايين شخص، أما البطالة المقنّعة فبلغت (حسب ما جاء فى الصحف) ما يزيد على مليونى شخص.

وما من حاجة للحديث عمّا تعنيه البطالة للناس من النواحى المادية، والمعنوية، والنفسية. فهناك فى الولايات المتحدة الأمريكية ملايين البشر الذين ليس لهم عمل دائم، ويتوارثون البطالة جيلاً بعد جيل. ولقد تحدث رؤساء أمريكا غير مرة عن أن هؤلاء يعيشون فى مستوى دون حدِّ الفقر. إن الخوف من فقدان العمل هو العامل الأهم الذى يتحكّم بالحالة الروحية للناس فى بلدان الغرب. فحسْب ملاحظاتى، وبناء على معطيات الصحافة، لعب الركود الاقتصادى وارتفاع معدلات البطالة فى بداية تسعينيات القرن العشرين دوراً كبيراً فى زيادة حالات الاكتئاب الروحى عند شرائح عريضة من السكان.

الثروة والفقر

لا يكفى العامل الطبقى معياراً لتقسيم السكان فى البلدان الغربية. فهناك معايير وطرق أخرى عديدة، بينها معيار توزيع الخيرات المادية. ويبيِّن هذا المعيار أن عدم المساواة بين الناس فى البلدان الغربية فظيع حقّا، إذ تتراكم فى أحد قطبى المجتمع ثروات خيالية، بينما يعانى القطب الآخر فقراً مدقِعًا. وهكذا يكون بعض من أبناء المجتمع قادرين على التمتع بشتى نِعَم الحياة، وبجميع منجزات الحضارة التى لم يكن أكثر الناس حظوة يحلمون بها حتّى الأمس القريب، بينما يكون البعض الآخر محروماً حتّى من فُتات الخيرات التى كانت فى متناول الفقراء.

إن أى مجتمع من المجتمعات ينقسم، بهذا الشكل أو ذاك، إلى أغنياء وفقراء. ولكن هذه المسألة تتخذ أشكالاً وأبعاداً مختلفة فى مجتمعات مختلفة، مثلما تختلف أيضًا معاناة الناس من مجتمع إلى آخر. وهاكم بعض الأرقام بهذا الخصوص. ففى بريطانيا(٦٨) عام ١٩٨٧ كان ١. ٠ ٪ من شريحة السكان العليا يملك ٧ ٪ من ثروات البلاد، بينما ٥٠ ٪ من الشريحتين الوسطى والدنيا لا يملكون إلا ٤ ٪ من هذه الثروات. وفى عام ١٩٨٦ كان تسعة ملايين مواطن (أى ١٧ ٪ من السكان) يعيشون على خط الفقر. وفى عام ١٩٨٩ كان ثلث سكان لندن يعيشون فقراء(٦٩). أمّا فى فرنسا فكان ١ ٪ من السكان يملكون ٣٠ ٪ من الثروة القومية، بينما كان ١٠ ٪ من أكثر السكان فقراً يملكون ما لا يزيد عن ٠،٠٣ ٪ من الثروة القومية. وكان ثمانية ملايين يعيشون فقراء، كما ذكرت وسائل الإعلام مراراً. وبينما كانت ١٧ عائلة فى ألمانيا الغربية تملك ما قيمته أكثر من ١٠٠ مليار مارك، كان فى البلاد، فى الحين ذاته، حوالى ثلاثة ملايين أمىّ بين البالغين، وستة ملايين إنسان لم يكن لديهم موارد للعيش،

(68) Antony Giddens,Sociology. Polity Pressk 1989.

(68)Charles Booth. Life and Labour of the People in London. London, 1989.

ولا مأوى، ولا أمل بالمستقبل. على أن الوضع فى البلدان الأخرى لم يكن أفضل حالاً. ففى العام ١٩٦٣ أثار كتاب مايكل هارنجتون "أمريكا الأخرى" ضجة كبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية. ففيه يتحدث المؤلف عن عشرات الملايين من الناس الذين يعيشون فقراء. وعلى الرغم من التدابير التى اتخذتها الحكومة الأمريكية لتحسين الوضع بشكل ما، كان عدد الفقراء فى الولايات المتحدة عام ١٩٨٩ يبلغ ١٣،٥ مليون إنسان، وفى عام ١٩٩٠ ارتفع عدد هؤلاء إلى ٦،٣٣ مليون إنسان، ما يشكّل نسبة ١٣،٥ بالمئة من السكان(٧٠).

ويمكننا أن نرى هذه الصورة نفسها من التفاوت بين الغنى والفقر إذا ما استعرضنا أحجام مداخيل المواطنين الذين يعملون. ففى بريطانيا عام ١٩٨٥ كان ٥ بالمئة من العاملين يحصلون على ١٦ بالمئة من إجمالى الدخل القومى، بينما كان ٥٠ بالمئة منهم لا يحصلون إلا على ٥ بالمئة من هذا الدخل. وفى فرنسا كان ١ بالمئة يحصلون على دخل شهرى لا يقل عن نصف مليون فرنك. على أنه شيء مألوف أن يكون دخل الرأسماليين عاليًا، ولكن الجديد فى الأمر هو ظهور طبقة من الأجراء (الموظفين) الذين يملكون مداخيل عالية جداً، ويشغلون مواقع مؤثرة اقتصادياً. فعلى سبيل المثال، كان رئيس كونسيريوم شبرينجر فى ألمانيا عام ١٩٧٩ يتقاضى مرتبًا سنوياً قدره ٢،١مليون مارك (ما يعادل وفقًا للأسعار اليوم أكثر من ثلاثة ملايين مارك)، علمًا بأنه لم يكن يملك مصنعًا. ويرى العديد من المؤلفين أن موقع المرء فى الهرم الاجتماعى، وليس ما يملكه، يغدو العامل الحاسم فى انقسام المجتمع إلى شرائح(٧١). على أن هذا العامل واحد من أهم صفات المجتمع الشيوعى.

---

(70) Michael Harrington. The Other America. N.Y.1963.

(٧١) انظر، مثلاً: J.Huffschmid (الهامش رقم ٥٩)، و Helmut Arntz. Facts about Germany. 1959

وينبغى أن نصنِّف ضمن فئة ذوى الثراء الفاحش زعماء منظمات الإجرام، ونجوم السينما، ومشاهير المطربين والراقصين، والأفذاذ بين الرياضيين والموسيقيين، والمخترعين، وممثلى فئات أخرى ممّن يحتفظون بثروات كبيرة، أو يكسبونها، بفضل شروط المجتمع الغربى المستقرة، والمعترف بها من قبل الجميع.

واستناداً إلى المعلومات التى تنشرها وسائل الإعلام وتتضمنها المؤلفات المختصة نجد أن معظم سكان البلدان الغربية يتمتعون بمستوى معيشة عالٍ. غير أن ذلك لا يعكس الدور الحقيقى للفقر، وإن كان ذلك الدور من حيث النسبة العامة لا يبدو مثيراً للاستياء. ذلك أن الفقر لا يكون فظيعاً عندما يكون عامّاً (فى هذه الحالة يبدو وضعا عاديًّا)، بقدْر ما تظهر فظاعته حين يكون عدد الفقراء قليلاً نسبيًا. وذلك لأن الفقراء يشعرون بأنهم بؤساء عندما يرون رخاء الأغلبية؛ فضلاً عن أن هناك عدداً كبيراً من الميسورين الذين يعيشون دائمًا خائفين من الانحدار إلى صفِّ تلك الأقلية من البائسين. من هنا يأتى النظرُ إلى الفقر بوصفه المرض الأفظع الذى لا بُرء منه، ونظرُ المحيطين إلى الفقراء كمرضى ينقلون العدوى.

ليس الفقر وليدَ خطة شريرة تقف وراءها قوى موجودة فى المجتمع الغربى، وإنما هو نتيجة حتمية للقوانين الموضوعية التى تقوم عليها الغربوية. وهيهات أن يتحسن الوضع فى هذا المجال حتّى ولو تم انتزاع الثروة فجأة من ذوى الثراء الفاحش. فهؤلاء أنفسهم لا يستهلكون ثرواتهم، وإنما يلعبون دور نقاط من نوع ما لإعادة توزيع ثروات المجتمع. ثم إن حجم الخيرات المادية، ولا سيّما الخيرات الحديثة، ليس بلا حدود، وهذه الخيرات لا تكفى الجميع، على كل حال. أضِف إلى ذلك أن قوانين الرأسمالية تقضى بأن الحل الأنجعَ ليس القضاء على الفقر، وإنما هو زيادة فعالية العمل وإنتاجيته عند البعض، والقذف بالبعض الآخر إلى فئة البائسين(٧٢).

---

(٧٢) س. كنيازيف. إلى الأمام نحو الرأسمالية. مجلة "ناش سوفريمينّك" ، العدد ١٠ ،١٩٩١.

مستويات الدخل

مألوف فى الأدبيات السوسيولوجية والاقتصادية الغربية تقسيم السكان إلى ثلاثة مستويات (طبقات، فئات)، هى العليا، والوسطى، والدنيا. والأساس فى هذا التقسيم هو حجم الملكية والدخل. وكل مستوى من هذه المستويات ينقسم بدوره إلى مستويات فرعية، هى فى العادة ثلاثة. فالمستوى المتوسط ، مثلاً، ينقسم حسب أحد هذه التصنيفات إلى مستويات فرعية هى:

١ – مالكو المنشآت الصغيرة، والمتاجر المحلية، والمزارع الصغيرة.

٢ – مديرو الشركات وممثلو المهن عالية المستوى.

٣ – موظفو المكاتب، والمعلمون، والكادر الطبى الأدنى...إلخ.

وتنقسم الطبقة الدنيا إلى عمال مؤهلين، وعمال غير مؤهلين، وعمال من الأقليات الإثنية. وحسب تصنيفات أخرى يندرج فى الطبقة الدنيا العاطلون عن العمل، ومن يقلّ دخلهم عن الحد الأدنى عموماً.

إن هذا النوع من التصنيفات مصطنع بشكل واضح للعيان. إذ لماذا هذه المستويات ثلاثة وليست أربعة أو خمسة؟ فثمة فى الواقع خط متواصل من مستويات الملكية والمداخيل، لا وجود فيه فعلياً لنقاط حدود طبيعية. إلا أن الدور الحقيقى لهذه التصنيفات هو دور إيديولوجى يرمى إلى الاعتراف بحقيقة وجود الفوارق الاجتماعية والمادية، ثم توجيه أنظار الناس إلى المعدل الوسَطى المريح للدفاع عن هذه التصنيفات. فعندما يقولون إن الفئة العليا تشكل خمسة بالمئة من السكان، والفئة الدنيا عشرة بالمئة، والوسطى سبعين بالمئة، فما على منتقدى المجتمع إلا الصمت. إذ يندرج فى الطبقة الوسطى، حسب هذا التصنيف، أصحابُ المشاريع الصغار والمتوسطون، وموظفو الدولة، والمحامون، والفنانون، والاختصاصيون المؤهلون، والأطباء...إلخ. فعن أى صراع طبقى، عندئذ، يمكن أن يدور الحديث ؟!

وغالبًا ما يصعب على سكان البلدان الغربية أنفسِهم تحديدُ هُويَّة فئتهم الاجتماعية اعتماداً على هذا التصنيف. وتفيد بعض معطيات استطلاعات الرأى بأن ٨٠ بالمئة من الأمريكيين يصنفون أنفسهم فى عِداد الطبقة الوسطى، بينما تفيد معطيات استطلاعات أخرى بأن هؤلاء لا يشكلون سوى ٤٣ بالمئة.

إن تقسيم السكان إلى شرائح عليا ووسطى ودنيا، وتحديد عددهم، ليس نهاية تحليل البنية الاجتماعية للسكان. إنه مجرد بداية التحليل. فالشريحة الوسطى ليست مجرد واحدة من الشرائح إلى جانب شرائح أخرى. إنها سكان البلاد الأساسيون الذين يجب دراسة بنيتهم الاجتماعية أيضًا. ذلك أن هذه البنية تحديداً هى التى تشكل أساس الغربوية.

المكانة الاجتماعية والعلاقات الشخصية

مكانة المرء الاجتماعية توصيف إجمالى تحدده عوامل عديدة، منها مستوى الثروة والمداخيل، والوضع فى سلّم هرم المواقع الاجتماعية، وأهمية المهنة، ودرجة الشهرة، ودرجة التحصيل العلمى، والمستوى الثقافى، وبيئة التواصل والعلاقات مع الآخرين، وآفاق العمل الواعدة، وغير ذلك.

إن المكانة الاجتماعية الواحدة تجمع أناسًا من مختلف الفئات فى مجموعة واحدة. فعلى سبيل المثال، قد يندرج فى مجموعة واحدة السياسيون، والمصرفيون، والراقصون، ونجوم السينما، والعلماء الذين لا تجمع بينهم أى علاقات تجارية أو رسمية. أمّا تباين المكانة الاجتماعية فيشتت زملاء العمل، وحتّى الأقرباء، فى كثير من الأحيان، إلى مجموعات مختلفة.

تتشكل فى المجتمع مجموعات عديدة يتألف كلٌّ منها من أفراد تربط بينهم علاقات شخصية، ويتمتعون بمكانة اجتماعية متماثلة بهذا القدْر أو ذاك. وتنتظم هذه المجموعات فى تراتبية معينة، وتقوم فيما بينها تقاطعات من شتى الأنواع، وبناء على ذلك تنشأ متحدات، وفئات، وطبقات... إلخ. أكثر اتساعًا وتعقيدًا. وبهذه الطريقة يغدو المجتمع جملة من بشر تربط بينهم علاقات شخصية، ويتخذون مواقعهم تبعًا لوضعهم الاجتماعى.

لم يتح لى الحصول على أرقام تبيِّن نسبة ما يجرى ويُتَّخَذ داخل هذه المجموعات والشرائح من عمليات وقرارات فى مجال البزنس، أو تكشف عن دور هذه القرارات والعمليات فى حياة الناس. ومن المستحيل عمليًا دراسة هذا الجانب من العلاقات

الاجتماعية فى المجتمع الغربى نظراً لطابعه السرى، وتعذّر التثبّت ممّا يقال رسميًا. ولكننى أعتقد أن هذه القرارات والعمليات تشكّل نسبة عالية، ولها أهمية هائلة.

وبهذا المعنى ينبنى الهيكل السكانى (تقسيم السكان) بطريقة تختلف عن الطريقة المعروفة فى مجال العمل (البزنس)، ويمكن تسمية هذا التقسيم بالهيكلة الاجتماعية. هنا تتشكل خلايا هذه الهيكلة وأنسجتها وأعضاؤها. ويمكن أن نجد تصويراً لحياتها فى الأعمال الأدبية والأفلام السينمائية، وفى الصحافة أيضًا. غير أننى لست مطّلعًا على دراسات علمية تعميمية فى هذا الموضوع، وأشكّ فى أنها موجودة أصلاً، لأن ذلك من المحرّمات فى المجتمع الغربى.

دينامية السكان العمودية

تطلق عبارة "دينامية السكان العمودية" على انتقال الناس من فئة (طبقة) إلى أخرى، أعلى أو أدنى، أى على صعودهم أو هبوطهم فى السلّم الاجتماعى. ويحاول رجال الدعاية والإيديولوجيا الغربية خلق مظهر يوحى بأن المجتمع الغربى هو مجتمع الفرص المتكافئة، وأن أى شخص يستطيع الارتقاء، من حيث المبدأ، من الشرائح الدنيا إلى الشرائح العليا. ويضربون الأمثلة بأناس جمعوا خلال آجال قصيرة ثروات هائلة، أو حققوا نجاحات فى ميادين أخرى. غير أن العديد من المؤلّفين الغربيين[٧٣]. يؤكدون أن الدينامية العمودية قليلة الأهمية فى البلدان الغربية. ويرى هؤلاء أن الشرط الرئيس، بالنسبة لمعظم الناس، لكى يحظى المرء بالمكانة الاجتماعية التى كانت لوالديه، أو لكى يرتقى إلى مكانة أعلى منها، هو ولادته فى فئة معينة، وليس عوامل أخرى.

---

(٧٣) مثلاً: William Rubinstein. The Rich in Brittain. 1986

لقد كانت الدينامية العمودية فى البلدان الشيوعية إبان فتراتها الأولى عالية بشكل غير عادى. وهذا أمر مفهوم، إذ راحت تتكون من جديد تراتبية اجتماعية تشكلت مستوياتها العليا من أبناء الفئات الدنيا، أى من "عامة الشعب". ولكن بعد جيل واحد تراجع هذا المسار، وبعد جيلين أصبحت ميزات المولد هى العامل المهم والثابت فى الارتقاء الوظيفى، والنجاحِ فى الحياة عمومًا.

أعتقد أن المؤشرات الإجمالية لدينامية السكان العمودية قليلة الدلالة فى ما يتعلق بالوضع الحقيقى للمجتمع من وجهة النظر هذه. ولابد هنا من معرفة المؤشرات الخاصة بمختلف فئات المجتمع. فأبناء الفئات التى تعمل فى الجانب الكومونالى من المجتمع يتمتعون بفرص أفضل للارتقاء فى سلَّم المواقع الاجتماعية. كما أن الدينامية العمودية فى الدرجات الدنيا من السلّم أقوى مما هى فى الدرجات العليا.

الإرث

يوجد فى المجتمع الغربى شكلان للوراثة، الأول منهما هو الوراثة القانونية للقيم المادية (ممتلكات، أراض، أموال، وسندات مالية) ولمشاريع الوالدين وغيرهما من الأشخاص. على أن هذا الشرط ، تاريخيًا، كان ضروريًا لظهور الرأسمالية وتعززها. وبمرور الزمن طرأت بعض التغيرات على هذا الشكل من الوراثة، إلا أن جوهره بقى كما كان .

غالبًا ما يواصل عدد كبير من الورثة عمل أسلافهم فى مجال البزنس الصغير والمتوسط (والكبير إلى حدٍ ما)، بدافع ضرورة كسب العيش. غير أن وراثة مهن الآباء فى مجال البزنس الذى يحدد الاتجاه الرئيس فى الاقتصاد لا تقع إلا نادرًا، وبطرق غير قانونية. وكثيرون من أبناء رجال الأعمال يفضِّلون مهنًا من نوع آخر.

لا تزال وراثة القيم المادية أساسًا ثابتًا من أسس المجتمع. صحيح أن القيود القانونية (الضرائب) موجودة هنا، ولكنها لا تغير من جوهر الأمر، ناهيك عن وجود

سبل للالتفاف عليها. والقيم الموروثة أبعد من أن تستعمل بكاملها كرأسمال، فالكثير منها يُنفَق على متطلّبات المعيشة. ولكن قسمًا مهمًا منها يستخدم كوسيلة للكسب وتكديس الثروة، بمقتضى الظروف الجديدة. وهاكم مثالاً على ذلك. يوجد في ألمانيا حوالي مليون شخص يملكون منازل، وشققًا، وقِطَعًا من الأرض تقدَّر قيمتها بثلاثمائة مليار مارك. وهذه الممتلكات يجري توارثها، ما يوفر للوارثين مداخيل عالية عمومًا. وعلى هذا النحو تنشأ فئة خاصة من الأثرياء يزدادون ثراءً من جيل إلى آخر، نتيجة لحقِّ الإرث حصراً. وفي الوقت ذاته يزداد عدد من لا يملكون قيمًا كهذه، فتغدو أجور السكن همًّا يلازمهم مدى الحياة، لأن مالكي المساكن ينهبونهم بكل معنى الكلمة. وينجم عن ذلك أن يجد أصحاب المداخيل، حتّى العالية نسبيًا، أنفسهم ضمن فئة الفقراء. أمّا على صعيد الاقتصاد إجمالاً، فإن الإثراء بالوراثة لا يشكل الآن الأسلوب الرئيس للإثراء، كما أعتقد، وإن كنت لم أقع على معطيات محددة بهذا الخصوص.

أمّا الشكل الثاني من أشكال الوراثة فهو وراثة المكانة الاجتماعية. وهذا الشكل لا يأتي عن طريق المعايير القانونية، بل بفضل ما يخلِّفه الوالدان والأقرباء للوراثين من إمكانات تؤهِّلهم للاحتفاظ بالمستوى الاجتماعي نفسه، وحتّى لمزيد من الارتقاء على درجاته. والوارثون لا يشقّون طريقهم في الحياة انطلاقًا من الصفر، وإنما من مستوى عالٍ إلى هذه الدرجة أو تلك، إذ يجري إعدادهم سلفًا للقيام بوظائف معينة وللصراع من أجل النجاح.

إن الدور الذي يلعبه هذا الشكل من التوريث لا يقتصر على اهتمام الوالدين بالأولاد والأحفاد، بل هو ظاهرة لها دلالتها وجدواها اجتماعيًا. ففي مجتمع كبير يتصف بقدْر هائل من تنوع الوظائف التي يقوم بها الناس، ويتنوع درجات أهمية هذه الوظائف، يستحيل أن يبدأ كل الأبناء طريقهم في الحياة من الصفر، وأن يتلقّوا التأهيل نفسه. ولا بد أن ينطلق هؤلاء من مستويات مختلفة، وبإمكانات مختلفة. وعليه،

فإن تصوير المجتمع الغربى على أنه مجتمع الفرص المتكافئة ليس إلا خرافة إيديولوجية لا يصدِّقها أحد.

أمّا الشكل الثانى من أشكال الوراثة فيتصف بمزيد من الأهمية، ويزيح الشكل الأول إلى المرتبة الثانية. وهذا الشكل هو الرئيس فى المجتمع الشيوعى.

مبادئ التوزيع

هل ثمة مبادئ عامة لتوزيع الخيرات، يسرى مفعولها على أعضاء المجتمع كافة، أو على الغالبية منهم على الأقل؟ عندما أعلن ماركس أن قوة العمل سلعة، طرح المبدأ التالى: يتلقى العمّال المأجورون مقدار ما يساوون. ولكن كيف تُقدَّر قيمتهم؟ تُقدَّر هذه القيمة بالنفقات الضرورية اجتماعيا "لصنعهم". ولكن كيف تقدَّر هذه النفقات؟ إن الوسيلة العامة لذلك هى بالضبط بيع قوة العمل. نحن إذن فى حلقة مفرغة.

لقد صاغ ماركس فى نظريته عن المجتمع الشيوعى مبدأين للتوزيع، أحدهما مبدأ الدرجة الدنيا من الشيوعية، وهو: لكل "حسب عمله"، والثانى مبدأ الدرجة العليا من الشيوعية، وهو: لكل "حسب حاجته". ولكن كيف نقارن بين أعمال أناس يعملون فى مِهن مختلفة (وعددها عشرات الآلاف!)، مستويات كفاءتهم مختلفة، وقدراتهم مختلفة؟ وماذا يعنى القول "حسب الحاجة"؟ هل يعنى تلبية جميع الحاجات أيّا كانت، أم فقط تلك الحاجات التى يعترف المجتمع بأنها حاجات لهذا الفرد؟ مختصر القول، إن كل هذه المبادئ ليست إلا عبارات فارغة، كلاماً نافلاً، أو شعارات إيديولوجية.

أعتقد أنه لا يوجد للتوزيع مبدأ عام، شامل، يسرى مفعوله على الناس كافة فى المجتمع الغربى، إلا إذا نظرنا إلى السفسطة والمواعظ الأخلاقية، من قبيل "لكلٍّ نصيبُه"، على أنها مبادئ للتوزيع عامّة، شاملة. أما فى الواقع فيدور صراع من أجل

خيرات الحياة المادية يسعى فيه كل فرد لاستخدام وضعه وقواه وقدراته. بعضهم يستخدمون فى سبيل ذلك رأس المال والأملاك المكتسبة أو الموروثة، وبعض آخر يعتمد على الارتقاء فى الوظيفة، وفريق ثالث يبيعون قدراتهم، وفريق رابع يقومون بتحسين مؤهلاتهم، وفريق خامس ينخرطون فى العمل الحر، وبعضٌ سادس يلجأ إلى النهب والسرقة... أى أن الناس، باختصار، يعملون للحصول على الخيرات بالطرق المتاحة لهم فى مجتمعهم.

هناك منظومة مبادئ متداخلة مع المسار العام لنشاط الناس الحيوى. فعن طريق التجربة، ونتيجة لصراع المصالح، يتم العثور على معايير لمكافأة الناس على عملهم. وتترسخ هذه المعايير بالاتفاقات والقوانين والعادات. ولهذا المجال أيضًا مبادئه الخاصة التى يسرى مفعولها فى نطاقات ضيقة إلى هذا الحد أو ذاك. وعلى سبيل المثال، فإن الشخص الذى يشغل منصبًا أعلى من منصب شخص آخر، فى إطار مجال الأجور نفسه، يجب أن يتقاضى أجرًا أكبر من هذا الشخص الآخر. وقلّةٌ من يعترضٍ على هذا المبدأ. وعلى النحو ذاته، من البديهى أن يحصل رجل الأعمال الذى ينظم عمله على نحو أفضل من غيره، على دخل أعلى. على أن هذه الدخول لا تحدِّدها أى مبادئ.

وتفعل مبادئ الرأسمالية ومبادئ الكومونالية فعلها، سواء بسواء، فى نظام التوزيع فى المجتمع الغربى، حتّى إن ذلك يجرى على نحو يصعب معه التفريق بين هذه وتلك. ولنأخذ، على سبيل المثال، القانون الاجتماعى الذى يسعى بموجبه كل فرد إلى نهب أكبر قدر يتيحه وضعه وقواه وقدراته. يتجلى هذا القانون فى مجال البزنس كمبدأ لنشاط رجال الأعمال فى إطار المعايير الحقوقية، بينما هو ينعكس فى "الطبقة السياسية" فسادًا، واستغلالاً للمنصب لأغراض شخصية أنانية.

الثروة ورأس المال

أعتقد أن من الضرورى أن نشدد على الثروة فى بنية المجتمع الغربى الاجتماعية، لا بوصفها مجرد امتلاك للأشياء، بل كمقولة اجتماعية مميَّزةٍ، من النمط ذاته الذى ينتمى إليه "رأس المال"، و "العمل المأجور"، و "البيروقراطية" ...إلخ. ولهذا الغرض لا بد فى المقام الأول من تبيان العلاقة بين الثروة ورأس المال.

لا يمكن النظر إلى كل ثروةٍ على أنها ثروةٌ تتراكم وتؤدى وظيفتها كرأسمال، ولا إلى كل شخص غنيٌّ على أنه رأسمالى، ولا إلى كل رأسمالى على أنه غنىّ. فرأس المال عمومًا ليس ثروة، بل قد لا يكون إلا وسيلة للحصول على الثروة، ولكنه ليس الوسيلة الوحيدة إطلاقًا. وثمة فى المجتمع الغربى أساليب عديدة جدًا للإثراء، تختلف عن الأسلوب الرأسمالى، منها وراثة الممتلكات والأموال، والمرتَّب العالى لقاء المنصب، والاحتيال فى مجال الممتلكات والمال، والقِمار، والسلب، والجريمة المنظمة، وأجور الاكتشافات والاختراعات، والمكافآت الضخمة، والنصب والغشّ... وسوى ذلك.

فالثروة هى جملة من الأشياء التى لها قيمة، كالأرض، والمبانى، والمعادن، والأشياء الثمينة (أثاث، آنية، ملابس، سجاد، لوحات، ومجموعات ثمينة من كل نوع...إلخ) والنقود، والسندات المالية طبعًا. وبدهىٌّ أنه ليس أى جملة من القيم ثروة، وما الثروة إلا ما يزيد عن حدٍّ يُعتَدُّ به اجتماعيًا، وتحدده ظروف المجتمع المعنى. فما هو ثروةٌ فى متحد بشرى ما وفى ظروف معينة، قد لا يكون كذلك فى متحد بشرى آخر وظروف أخرى.

ولكن الثروة ليست مجرد جملة من القيم، مثلما أن رأس المال ليس مجرد نقود تدرُّ ربحًا. فالثروة لا توجد بمَعزِل عن كل شىء، بل توجد كملكية عند نوع من الناس يعيشون بين أناس آخرين، وينخرطون معهم فى علاقات اجتماعية معينة. ومن يمتلكون الثروة يشكلون طبقة اجتماعية متميزة تمثِّل ظاهرة من ظواهر البنية الاجتماعية فى المتحدات البشرية.

إن البشر، بصرف النظر عن تنوع الطرق التى يتبعونها لاكتساب ثرواتهم، وأيّاً كان تنوع نمط حياتهم، يشكلون مجموعات بشرية على أساس الصلات الشخصية. وتندمج هذه المجموعات فى شرائح موحدة على نطاق مناطق كبيرة، وبلدان وقارات بكاملها. وهى تقوم بوظائفها كنسيج واحد، أى تحديداً كطبقة، لا بالمعنى المنطقى فقط بل وبالمعنى الاجتماعى أيضاً.

تنشأ طبقة الأغنياء فى كل مجتمع تتوفر فيه فرصة لمراكمة الثروات. وتظهر هذه الطبقة كشىء تفرزه العلاقات الاجتماعية الأساسية. ولكنها بعد أن تظهر وتترسخ تغدو سيدة المجتمع. أى أنها، بكلام أدق، توحِّد الشرائح السائدة فى المجتمع ضمن جماعة من الأغنياء متميزة واحدة. ولا تكون هذه الطبقة كثيرة العدد نسبياً، ولكنها تملك حصة الأسد من ثروات المجتمع، ومصادر الدخل الأساسية، وأفضل سبل النجاح والارتقاء فى العمل، ووسائل النجاح فى الحياة عموماً.

تحافظ طبقة الأغنياء على ثرواتها وتُضاعفها بشتّى الطرق، سواء فى ذلك الطرق غير الرأسمالية (تطرقت إليها أعلاه)، أو الطرق الرأسمالية. بودّى أن ألفت الانتباه بشكل خاص إلى أن التعامل بمبالغ مالية ضخمة فى المستويات العليا من النظام النقدى، وضمّ تلك المبالغ إلى الحيازة الشخصية مسألة تخرج عن إطار البزنس الرأسمالى بالمعنى الخاص للكلمة. وما نعنيه بذلك هو اللعب فى البورصة، وعمليات النصب والاحتيال المصرفية الكبيرة، وما تقوم به المؤسسات المالية العليا من مضاربات بالعملات الصعبة، والعمليات المالية التى تقوم بها الدولة على نطاقات واسعة، والعمليات التى تكون على مستوى الاقتصاد الرمزى عموماً، والعلاقات المتبادلة بين البزنس وممثلى السلطة. فوسائل الإعلام الجماهيرى تكشف بين حين وآخر عن حالات يتبين منها كيف تتسرّب مبالغ هائلة إلى جيوب ممثلى طبقة الأغنياء بطرق لا رأسمالية. وصار من الشائع القول إن لمعظم الثروات الكبرى مصادر إجرامية، أى أنها جاءت بأساليب إثراء غير رأسمالية تنسب إلى الرأسمالية.

ليست طبقة الأغنياء ظاهرة من ظواهر الجانب العملي في المجتمع، بقدر ما هي من ظواهر جانبه الكومونالي. وهذا ما يمكن أن نلاحظه بكل جلاء في البلدان الشيوعية والشيوعية السابقة. ففي روسيا السوفيتية لم تكن ثمة طبقة رأسماليين، ولكن تكوَّنت شرائح من الأغنياء في هذا البلد. وهذا ما نبّه إليه العديد من المؤلفين في الأوساط الشيوعية، ورأوا فيه مؤشرًا على ارتداد المجتمع الشيوعي إلى مجتمع رأسمالي. أمّا في الواقع فقد كان ذلك عبارة عن تشكل طبقة لا رأسمالية من أناس أغنياء في إطار المجتمع الشيوعي على أساس كومونالي محض. فقد نشأت هذه الطبقة من بين موظفي الحزب والدولة، ومدراء المصانع الذين توفرت لهم فرص للإثراء الشخصي، ومن رجالات الثقافة الذين يتقاضون مرتبات عالية، وزعماء التنظيمات الإجرامية، والمحتالين وسواهم من فئات المواطنين الذين كانوا في المجتمع الشيوعي على علاقة بالمال والقيم المادية.

تحولت طبقة الأغنياء الشيوعية هذه لتصبح السيد الفعلي في المجتمع السوفيتي، فراحت تجنِّد في صفوفها المواطنين الأكثر نفوذًا وجنوحًا نحو الإثراء. ثم كانت هذه الطبقة ركيزة لتلك التحولات التي بدأت في المجتمع السوفيتي عام ١٩٨٥ وأدّت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، والوضعِ الكارثي الذي شهدته البلاد. ونتيجة لهذه التحولات طفت على السطح تلك الطبقة من الأغنياء وتم الاعتراف بشرعيتها، بعد أن كان وجودها سرِّيًا، بل وكانت تعد طبقة مجرمة.

لقد صورت الدعاية الغربية هذا المسار على أنه انتقال إلى الديمقراطية واقتصاد السوق الرأسمالية. بينما كان ذلك في واقع الأمر عملية في إطار الشيوعية. إذ كانت تتشكل وتترسخ بسرعة جامحةٍ تلك الطبقة غير المنتجة والمؤلفةُ من الأغنياء، فوضعت يدها على الاقتصاد برمَّته، وأبقت على فرص زهيدة للرأسمالية. وهذا تحديدًا ما شكا منه كثيرٌ من رجال الأعمال الروس الذين حاولوا العمل وَفقًا لقوانين الرأسمالية.

احتفظت الملكية الخاصة بكامل قوتها بالنسبة لطبقة الأغنياء في المجتمع الشيوعي كشرط لوجود هذه الطبقة. وفي هذه الحالة لم يكن ذلك وسيلةً لتنظيم حياة المجتمع العملية كما هو الحال في ظل الرأسمالية، بل كان وسيلة لإرضاء الأنانية الطبقية. ذلك أن طبقة الأغنياء هذه ليست طبقة منتجة، وما من شيء يخفِّف من وطأة طفيليتها قليلاً إلا إتاحة الفرصة لممثلي البزنس بالانتماء إليها. إن نقاد المجتمع الغربي، كقاعدة عامة، يساوون بين طبقتَي الأغنياء والرأسماليين، فينسبون إلى طبقة الرأسماليين عيوب طبقة الأغنياء.

مجال الكومونالية

لم تنشأ الغربوية كشيءٍ فَقَسَ من "بيضة"، أو انبثق من "نقطة انطلاق" واحدة، بل كانت ثمرة اندماجٍ بين كثير من العناصر المختلفة الأنواع في تاريخ البشرية، ونتيجة لما لا يتكرّر من التداخل بين ظروف تاريخية متنوعة. إنها نمط تنظيم للمجتمع، نمط تعددي من حيث المنشأ. وقد أبرزتُ أعلاه مَن بين مصادرها (منابعها) التاريخية العديدة ثلاثة مصادر أساسية، هي المصدر العملي، والكومونالي، والإنساني. ولمّا كنت قد تناولتُ الأول منها بشكل عام، فإنني أنتقل الآن إلى بحث المصدر الثاني، ليكون هذا البحث في الوقت نفسه بحثًا في الجانب الكومونالي من الغربوية المكتملة النضج.

لقد تطور الجانب الكومونالي (الجماعية) من الغربوية بقدْرٍ واحد من الضخامة التي طبعت تطور جانبها العملي. بل ويمضي الجانب الكومونالي نحو مزيد من الاتساع والقوّة. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن مهيمنًا في البلدان الشيوعية وحدها، بل ونجد شيئًا مماثلاً لتلك الهيمنة في مصر القديمة، والصين، وفي بيزنطة، وروسيا قبل الثورة. لقد كانت الشيوعية السوفيتية نتيجة وخاتمة للتاريخ الروسي بوصفه في معظمه تاريخ مؤسسة الدولة، أي بوصفه تاريخًا كومونالياً.

وفى مجرى التطور التدريجى فى إطار النمط ذاته يتغير التناسب بين الجانبين العملى والكومونالى مع مرور الوقت. ولعلّ اتساع الكومونالية وهيمنتها يصبحان نتيجة نهائية للتطور الهادئ لأى كيان اجتماعى كبير بقدْر كاف. وفى هذه الحالة لن يكون أمام المجتمع الغربى مفرٌّ من هذا المصير. عندئذ سيكون فى مقدورنا أن نقول إن الغرب بلغ سقف تقدمه، وبدأت مرحلة وجوده خارج التاريخ. ولكن ذلك لا يعدو كونه افتراضاً. فقد يحدث بكل بساطة أن تؤدى أسباب خارجية ما إلى جعل الغرب لا يعيش حتّى هذه النهايةِ "الطبيعية".

يتألف طور الكومونالية من اجتماع نوعين من الظواهر:

١ - ظواهر تتيح لعدد كبير من البشر أن يعيشوا ككلٍّ واحد، وأن يتوالدوا، ويحافظوا على أنفسهم فى الزمان، وأن يلتزموا نظاماً داخلياً فى العلاقات بين مختلف أجزاء الكل، ويدافعوا عن أنفسهم فى وجه القوى الخارجية الهدّامة.

٢ - وأخرى تتيح للظواهر المشار إليها فى البند الأول أن تعيد إنتاج نفسها تلقائياً، وأن تندرج فى أطر معينة.

ولمزيد من الدقة، يندرج فى عِداد ظواهر كلتا المجموعتين:

أوّلاً: مجمل أجهزة السلطة والإدارة على صعيد البلاد ككل، وعلى صعيد تقسيماتها الإدارية حتّى أصغرها، والجهاز الإدارى - البيروقراطى، والشرطة، والمحاكم، والسجون، والجيش، والأجهزة السرية، وعموماً جميع المؤسسات الخاضعة لأجهزة السلطة والعاملة فى خدمة أهداف النظام العام وحماية البلاد. أى، باختصار، الدولة بالمعنى الضيق للكلمة، أو مجال مؤسسة الدولة.

وثانياً: مجمل المعايير الحقوقية (القانونية)، وكذلك جملة المؤسسات والأشخاص العاملين على تطبيق هذه المعايير، أى العاملين فى المجال الحقوقى.

وثالثاً: شتّى أنواع الظواهر فى حياة السكّان العامّة (الاجتماعية، خلافاً لقطاع العمل الحر) فى البلاد، كالمنظمات الاجتماعية، والأحزاب، والحركات،

وأنشطة المواطنين الطوعية لما فيه مصلحة مختلف مجموعات السكان وشرائحهم وطبقاتهم، وكذلك مصلحة البلاد عامة، أى المجال العام أو المجال المدنى ("المجتمع المدنى").

لقد تشكلت كومونالية الغربوية وترسخت فى نوع خاص من الأجهزة والمؤسسات والتنظيمات، أى فى ما هو مرئيّ إمبريقيًا من أعضاء الكيان الاجتماعى، ونطلق عليه تسميات إجمالية مثل "الدولة"، و"الحق"، و"المجتمع المدنى". على أن هذه التسميات لا تحيط بمجال الكومونالية، غير أننى أعتزم دراسته لاحقًا فى تجلّيه هذا.

النموذج الكلاسيكى

تنقسم البلدان الغربية ("الدول القومية") داخليًا إلى وحدات إقليمية صغرى، بينما تقوم فى اتجاه آخر بتشكيل متحدات كبرى، أى تكتلات، وأحلاف، واتحادات. وتوجد ظواهر الكومونالية على مستويات هذه الأشكال كافة. ولكن الكومونالية بكامل حجمها، وبشكلها الأكثر اكتمالاً تتمركز فى أيامنا هذه على مستوى البلدان ذات السيادة ("الدول القومية")، الأمر الذى سجله ت.هوبس فى زمنه. وهذا المستوى هو الذى يحدد المستويات الأخرى. فمنه "يهبط" جزء معين من عناصر الكومونالية إلى "تحت"، نحو تفرعات أصغر، بينما "يرتفع" جزء منه إلى "فوق"، نحو اتحادات أضخم. وعلى هذه المستويات تنشأ منظومات الكومونالية الخاصة بها، علمًا بأنه يستحيل، فى تراتبية المتحدات البشرية، وجود أكثر من منظومة كومونالية واحدة تامة وناجزة نسبيًا، هى حصراً تلك التى تتمتع بالسيادة. أمّا أن تنفِّذ حكومة بلد ما إرادة حكومة بلد آخر، فتلك مسألة لا أهمية لها هنا. إنها مجرد تبعيةِ كومناليةٍ ذاتِ سيادة بالمعنى السيسيولوجى لكومونالية أخرى. ولفهم كومونالية الغربوية بوصفها كذلك، ينبغى أن ندرس وضعها فى البلدان الغربية المعاصرة (ذات السيادة حتّى الآن!)، أى فى شكلها الناجز كلاسيكيًا. وإذا ما فقدت هذه البلدان سيادتها القومية و"ذابت" فى

متحد أوسع، فسوف تتشوه الكومونالية وتتمزق على نحوٍ يفرض بالضرورة بذْلَ جهود لاستكشاف القوانين الداخلية التى لا تزال حتّى الآن قابلة للمراقبة والدراسة دونما عناء خاص.

عند النظرة الأولى إلى مجال كومونالية البلدان الغربية يلفت الانتباه تفتت هذا المجال وتبعثره بالمقارنة مع الصورة التى كان عليها فى البلدان الشيوعية. ومع ذلك ينبغى فى نقطة انطلاق بحثنا أن نتناوله ككلٍّ واحد، وأن ننظر إلى تفتته كتقسيم للوظائف، وانقسام للأجزاء عند أداء هذه الوظائف. وهذه الطريقة تناسب العلاقة الفعلية القائمة فيما بين عناصر الكومونالية، كما يبين التحليل الأكثر تمحيصاً.

يمكن أن تكون هناك علاقات مختلفة بين أجزاء الكومونالية فى إطار نظام من نمط واحد، ويمكن أن تكون هذه العلاقات متقلّبة أيضاً. ولنأخذ على سبيل المثال النظام السياسى فى إيطاليا. لقد كان هذا النظام على مدى خمسين عاماً تقريباً فى حالة أزمة دائمة. وكان ذلك يخلّف لدى المراقب الحيادى انطباعاً بأن إيطاليا على حافة كارثة سياسية. غير أن هذه السنوات مرّت دون أن تقع أية كارثة. فالأزمات الوزراية فى إيطاليا لم تكن بحد ذاتها أزمة مؤسسة الدولة عموماً. إذ إن هذا النظام بوصفه كلاًّ ظلَّ يتمتع بقدر كاف من القوة والثبات مكّنه من الحفاظ على البلاد "دولة قومية" ذات سيادة، والحفاظ على النظام العام فى مستوى مقبول. كما شهدت فرنسا فى عهد الجمهورية الرابعة أزمات سياسية متكررة ومديدة خلقتها الأحزاب فى البرلمان. ولكن ذلك لم يكن عائقاً يحول دون قيام عمّال النقل والتنظيفات بأعمالهم، ودون الالتزام بالقانون والنظام العام، ولم يمنع جهاز الإدارة من القيام بوظائفه. فالكومونالية عموماً كانت قوية ما فيه الكفاية بحيث حافظت على حياة المجتمع فى حالة طبيعية إلى هذا الحد أو ذاك. وعلى نحو مماثل أيضاً، لم تكن الحكومة المركزية "الضعيفة" فى الولايات المتحدة الأمريكية دليلاً على ضعف مجال الكومونالية بشكل

عام، إذ الأرجح أن يكون هذا المجال هناك أقوى ممّا هو فى باقى البلدان الغربية التى فيها سلطة مركزية قوية.

احتمالات

إن مجالات الكومونالية فى البلدان الغربية على قدْر كبير من التنوع. إذ يوجد نظامٌ ملكى فى إنجلترا، وهولندا، وبلجيكا، والدنمارك، والسويد، والنرويج، وإسبانيا، بينما يوجد نظام حكم جمهورى فى فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والنمسا. ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والنمسا دولٌ فِيدرالية، بينما فرنسا، وإيطاليا ليستا كذلك. والرئيس فى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا "قوىٌّ"، بينما هو "ضعيف" فى ألمانيا والنمسا. ورأس الدولة فى أنظمة الحكم الملكية ليس الرئيس، بل هو الملك. ثم إن الشخص الأول فى نظام السلطة السياسية فى إنجلترا هو رئيس الوزراء، وفى ألمانيا المستشار، وفى الولايات المتحدة وفرنسا الرئيس. وفى الولايات المتحدة تلعب المحكمة العليا دوراً كبيراً، أمّا فى أوروبا الغربية فإن هذا العنصر الثالث من عناصر الدولة لا يسمع أحد عنه شىء تقريباً.

ومن السهولة بمكان أن نلاحظ الاختلاف فى الدساتير أيضًا. فلا وجود فى إنجلترا للدستور عمومًا بالمعنى الخاص للكلمة. بل تَحلُّ محلّه وتنوب عنه تشريعات أُقِرَّت فى أوقات مختلفة (بدءاً من Magna Charta Libertatum عام ١٢١٥ وانتهاء بالقوانين البرلمانية فى العامين ١٩١١ و١٩٤٩، إضافة إلى الأعراف المتوارثة غير المكتوبة)، وتقاليد "الثقافة السياسية". أما الدستور الأمريكى فقد دخل حيِّز التطبيق عام ١٧٨٩، وفى العام ١٧٩٠ أبرمته الولايات الثلاث عشرة كلها. كما أُقِرَّ دستور بلجيكا عام ١٨٣١، وعُدِّل عام ١٩٨٨، وأُقر دستور الدنمارك عام ١٩٤٩ وعُدِّل عام ١٩٧٦، وفى إيطاليا أقر الدستور عام ١٩٤٧ وعُدِّل عام ١٩٦٧..إلخ. وهكذا نرى أن بعض هذه الدساتير عُدِّل مع الزمن، بينما بقى بعضها الآخر دون تعديل.

وقد تبدَّل رؤساء مجلس الوزراء في إيطاليا أكثر مما تبدلوا في إنجلترا، ولكن ذلك لا يعني أن النظام السياسي في إيطاليا أقل استقراراً من نظيره في إنكلترا. ويشارك في الانتخابات الإيطالية على الصعيد القومي تسعون بالمئة من الناخبين، في حين لا يشارك في انتخابات الرئاسة الأمريكية أكثر من خمسين بالمئة. وفي العام ١٩٩٢ شارك في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٤٥ بالمئة من الناخبين، الأمر الذي عُدَّ مشاركة نشطة لم يسبق لها مثيل. ولكن ذلك كله لا يعني شيئًا في ما يتعلق بمزايا وعيوب المجال السياسي الإيطالي والأمريكي سواء بسواء. ومن الخطأ هنا تقرير ما يتطابق مع المعايير وما يخالفها ، انطلاقًا من مؤشرات ما .

نمط الكومونالية

بصرف النظر عن الفوارق المذكورة أعلاه، ثمة في البلدان الغربية ما هو عامٌ، الأمر الذي يسمح بالحديث عن نمط خاص من الكومونالية، هو الكومونالية الغربوية. ويتميز هذا النمط بنوع الوظائف التي يؤديها المجال الكومونالي في المجتمع، وبالعلاقات بين هذه الوظائف، وبطريقة إعادة إنتاج نظام الكومونالية، وبنيتها...إلخ. فليس جوهريًا، مثلاً، اسم هذا المنصب أو ذاك، ولا مَن يشغله، سواءٌ أكان الملك، أو الرئيس، أو رئيس الوزراء، أو المستشار. المهم هو أن هذا المنصب موجود، وله وظائف معينة، وأن الشخص الذي يشغله يقوم بهذه الوظائف وفق ما تقتضيه قوانين الدولة.

المقاربة الذاتية والمقاربة الموضوعية

إن المقاربة الذاتية هي الغالبة في فهم مجال الكومونالية. وهذا أمر عادي، ففي هذا المجال يتجلّى بوضوح خاص، بل ومُبالَغٍ فيه، طابعُ الوعي والإرادة الذي يسِم سلوك الناس. وتتجلّى ذاتية المقاربة على وجه الخصوص في أن الناس يرون مصادر

عيوب الدولة فى صفات كبار الموظفين الشخصية، ويتوقعون أن يحسِّن الحكام الجدد الوضع جذريًا، ويطرحون خططًا لتحسين الوضع غير ملتفتين إلى القوانين الموضوعية. ولا يحاول إلا عدد قليل من المؤلفين (ماكس فيبر، مثلاً، فى دراسته ظاهرةَ البيروقراطية) التزامَ المقاربة الموضوعية وتناولَ الكومونالية كما هى بحكم قوانين هيكلتها وقيامها بوظائفها، وكذلك فى الوضع الذى تتيحه الظروفُ لها كجماعة من البشر لهم مصالحهم الأنانية.

وبديهى أن يكون للنظريات التى تُطرح لتحسين المجال الكومونالى، والعملِ على وضع تلك النظريات موضع التطبيق تأثير على الوضع فى المجتمع. ولكن ينبغى ألا نبالغ فى تقدير هذا التأثير، فهو يتعلق بالأشكال الخارجية من الكومونالية، وليس بجوهرها. وهو، كقاعدة عامة، لا يؤدّى إلا إلى ترسيخ ما هو جارٍ تطبيقه فى الواقع.

إن ما يقوم به الناس فى المجال الكومونالى هو نشاط احترافىٌ من نوع خاص، أساسُه القوانين الداخلية الخاصة بهذا المجال. وعندما يؤكد الساسة والإيديولوجيون الغربيون (وخاصة الأمريكان والألمان) على وجوب الاسترشاد فى السياسة بقواعد الأخلاق، فإنهم يتفوّهون بترّهات محسوبة للمهابيل. ذلك أن قواعد سلوك الناس المحترفين فى مجال الكومونالية لا يجمعها جامع بقواعد الأخلاق. فواحدة من هذه القواعد تتلخص تحديداً بالسعى لإضفاء مظهر أخلاقى على سلوكهم غير الأخلاقى.

كما يجتذبون للقيام بأنشطة فعالة فى المجال الكومونالى هواةً سطحيين، وأحيانًا شرائح عريضة من السكان. على أن هؤلاء الهواة يلعبون فى العادة أدوارًا ثانوية، أو دورَ الدُّمى، بينما يتحكّم المحترفون بحركة الجماهير.

الخلايا الكومونالية

إن المجال الكومونالي، شأنُه شأنُ المجال العملي، يقوم في معظمه على أساس بنية الخلية. والخلايا الكومونالية تنشأ بقرارات من السلطات، أي من الأعلى. ووظائفها محددة بصرامة. فهي لا تتمتع باستقلال ذاتي، ولا بسيادة. ووجودها رهن بالأموال التي تخصصها لها الدولة؛ ذلك أنها لا تنتج شيئًا للبيع. تلك هي مؤسسات السلطة على جميع المستويات، والشرطة، والجيش، وسواها من المؤسسات التي تؤدي وظائف اجتماعية (كومونالية). إنني أسمّيها "الخلايا الكومونالية".

ليست الخلايا الكومونالية ملكية خاصة، وهي في الوقت نفسه ليست ملكًا للدولة، ولا للجماعات. ثمة من يتحكم بها، ولكن ذلك أمر من نوع آخر، غير الملكية. فكل الموظفين فيها مأجورون للعمل بصورة دائمة، على وجه العموم، وقسم منهم مأجور لمدة محددة بموجب عقود.

عادةً يقومون في الخلايا العملية باستئجار عاملين لمدة محددة بموجب عقود. أما الاستئجار للعمل الدائم فهو استثناء. غير أنه ليس من السهل عمليًا، كما يؤكد بعض الخبراء، تسريحُ العاملين الذين على رأس عملهم (طبعًا في الظروف الطبيعية، وليس في ظروف تقليص الإنتاج والتسريحات الجماعية). وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كما يقول ب. دراكِّر، غالبًا ما يتعذر عمليًا تسريح شخص من عمله، نظرًا لأن المحاكم، عمومًا، تحكم لصالح المأجورين لا المستأجِرين. على أنني لا أستطيع شخصيًا أن أحكم على مدى صحة ذلك. غير أنني اطّلعت في مؤلفات خبراء آخرين على أن هناك توجهًا نحو تثبيت الشخص في عمله.

بل ويؤكد ب. دراكِّر أنه يجوز الحديث عن ملكية منصب العمل. لكننا نرى أن كلمة "ملكية" لا محل لها هنا، لأن الشخص الذي يشغل هذا المنصب ليس بوسعه التصرف به على هواه، كأن يبيعه أو يعطيه لشخص آخر. إننا أمام ظاهرة من نوع آخر. وهي، بالمناسبة، من سمات المجتمع الشيوعي، حيث يلتحق المواطنون جميعًا بالعمل دون

تحديد المدة. على أن هذا الحق بالعمل له وجهٌ نقيض هو ربط الناس بجماعات العمل الأولية، أى بمنصب العمل.

فى الخلايا الكومونالية يمكن صرف الناس من العمل عند الضرورة بغض النظر عن أنهم مستأجَرون لمدة غير محدودة. وهكذا نجد أن العلاقة بين المستأجِرين والمأجورين فى الخلية العملية لا تختلف اختلافًا مطلقًا عنها فى الخلية الكومونالية، ومن الصعب الآن التكهن بمسار تطور هذه العلاقات. فليس مستبعداً أن يلعب نظام العقود لآجال محددة دوراً متزايد الأهمية فى الخلايا الكومونالية. وليس مستبعداً أيضًا أن يتطور نظام الاستئجار فى الخلايا العملية باتجاه الوظيفة الثابتة، كما كان الأمر فى اليابان حتّى وقت قريب. وعلى أية حال، فإن هذا ما يطمح إليه الناس. وإذا ما نجحوا فى منح هذا المكسب للجميع، فإن المجتمع الغربى يكون قد قام بأجرأ خطوة صوب الشيوعية الفعلية التى يهزأ منها الغرب.

الديمقراطية

قبل أن نُشرِع ببحث العناصر الملموسة فى كومونالية الغربوية، نرى لزامًا علينا أن نطرح جانبًا ما يحيط بكلمة "الديمقراطية" من وساوسَ إيديولوجية.

الديمقراطية، على حد تعريف بوبر[٧٤]، هى مجتمع مفتوح، تعددى، يتيح التعبير عن آراء متضاربة، والنضالَ من أجل تحقيق أهداف متنازِعة. ففى المجتمع الديمقراطى يتمتع كل شخص بحرية مناقشة الأوضاع الإشكالية، واقتراح ما يراه من حلول، وانتقاد اقتراحات الآخرين. وفى هذا المجتمع تؤدى ممارسة النقد إلى تغيير سياسة الحكومة، وعزل رجال السلطة خلال فترة زمنية معقولة، واستبدال آخرين بهم دون اللجوء إلى العنف. وتتحقق فيه أيضًا إمكانية تشكيل حكومة بديلة، بل وعن طريق

---

(74) Karl Popper. The Open Society and its Enemies. 1945.

انتخابات حرة. إنه مجتمع يوفر الفرص لرفعِ مستوى معيشة السكان، والتقليلِ من معاناتهم واحتياجاتهم إلى الحد الأدنى، وتحقيقِ الحد الأقصى من السعادة.

إلى جانب هذا الفهم التمجيدى الفضفاض للديمقراطية، والذود عنها كنظام اجتماعى واحد، نجد أن بوبر يعدّها أيضًا وسيلة لمنع أىٍّ كان من الحصول على سلطة مفرطة، أى وسيلة للحد من السلطة. وأشير فى هذا السياق إلى أن كلمة "مفرطة" ليست معيارًا لتقييم نوع السلطة، فقد وصل هتلر إلى السلطة فى ألمانيا بفضل الديمقراطية.

وعلى نحو مماثل يمكن أن نجد فى مؤلفات ف.هايك شتى أنواع الآراء حول الديمقراطية(٧٥)، فهو يرى فى الديمقراطية حماية من الاستبداد، وتداولاً سلميًا للسلطة، ووسيلة للمحافظة على السلم الاجتماعى، والدفاع عن الحرية الشخصية، ونوعًا من الأصول الإجرائية لاتخاذ القرارات على مستوى الحكومة. كذلك يؤكد هايك فى مؤلفاته على أنه لا سبيل إلى الديمقراطية إلا فى إطار الرأسمالية. وإلى ذلك يمكن أن نجد عنده نقدًا للديمقراطية، يُعدّ من السمات المميزة جدًا لأسلوب الفكر الاجتماعى فى الغرب (سأعود إلى هذه النقطة لاحقًا).

يتعذر علينا سرد جميع التعريفات الصريحة للديمقراطية، والاستدلالات التى تلعب دور تعريفات مواربة. وسأقتصر على ذكر بعض الأمثلة. فقد جاء فى "موسوعة السياسة والاقتصاد فى أوروبا الغربية"(٧٦) تعريفٌ للديمقراطية على أنها السلطة التى يطبِّقها سكان البلد (الشعب) ككل. وتكمن الديمقراطية التمثيلية فى أن المواطنين ينتخبون ممثليهم ليمارسوا الحكم لِما فيه فائدة ناخبيهم، ويكونوا مسئولين أمامهم.

---

(75) F. A. hayek. The Road to Serfdom. 1944: The Political Order of a freepeople. Londonk 1979.

(76) Political and Economic Encyclopedia of Western Europe. 1990.

وثمة مؤلفون آخرون(٧٧) يرون أن الديمقراطية هى النظام السياسى الذى يقوم المواطنون العاديون فى إطاره بمراقبة النخبة الحاكمة، ويمارسون التأثير عليها بواسطة الانتخابات، والأحزاب السياسية، والمجموعات الرسمية وغير الرسمية، والصحافة، والمظاهرات، والعرائض، وغير ذلك. وينظر ماكس فيبر إلى الديمقراطية بوصفها وسيلة لحماية المجتمع من تعسف الزعماء السياسيين، ومن استبداد البيروقراطية. ويرى شومبيتر أن الديمقراطية هى وسيلة لتشكيل حكومة فعالة ومسئولة. ويعتقد بأن الديمقراطية تتيح إمكان استبدال زعيم سياسى أو حزب حاكم بزعيم آخر أو حزب آخر.

ويرى س. ى. فينر(٧٨) أن الديمقراطية الليبرالية اختراع إنجليزى. وهى تقيِّد الحكومة فى تصرفاتها، وفى اتخاذ القرارات، وتجعلها تحكم لِما فيه مصلحة الجميع، وليس مصلحة مجموعات معينة. كما أنها تُقِرُّ بالتعددية فى المجتمع، حيث تتمتع الأقلية بفرص التحول إلى أكثرية. وثمة للسلطة جهاز تمثيلى منتخب. كما توجد معارضة اقتصادية وسياسية للسلطة، تندرج فيها الشركات الخاصة واتحاداتها، وآلية السوق، والاتحادات المهنية، والأحزاب السياسية.. وهناك فصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو فصل فى إطار السلطة التشريعية، فصل بين السلطة الفيدرالية والسلطات المحلية.

وترى نظريات التعددية أن دور الديمقراطية يتمثل فى تنظيم العلاقات بين المجموعات المختلفة ذات المصالح المختلفة.

لقد ضمّن ى. جولكوفسكى تقريراً قدمه إلى مجلس أوروبا بتاريخ ١٨- ١٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٠ مجموعة كبيرة من الاستعمالات المختلفة لكلمة

---

(77) Gabriel A and Sidney Verba. The civic culture, 1963.

(78) S.E.Finer.compartive Government.enguin Books,1970.

"الديمقراطية"، هذا بعض منها: الديمقراطية هي إمكانية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر على حياتهم. الديمقراطية نظام سياسي تعمل السلطة في إطاره بموافقة المحكومين. الديمقراطية هي إدارةٌ في إطار قواعد يتم إقرارها بموافقة المحكومين، وفي إطار العدالة والقانون. الديمقراطية هي نظام اجتماعي – سياسي يمكن لكل فرد أو مجموعة أن يعبِّر في إطاره عن رأيه بالمسائل المطروحة للمناقشة. الديمقراطية هي نظام سياسي ذو سلطة تمثيلية منتخبة، وتعددية حزبية وغير حزبية، ومعارضة، وشفافية تسِم تصرفات السلطة.

مختصر القول، إن مصطلح "الديمقراطية" ليس مصطلحًا علميًا، وذلك نظراً لهُلامية فحواه، وتعددِ معانيه حتّى في إطار دراسات مؤلفين بعينهم. فهو مصطلح يخص الإيديولوجيا. على أن الناس، على اختلافهم، يستخدمونه وكأنهم يقصدون الموضوع ذاته، ولكنهم يرونه من جوانبَ مختلفة، ويفهمونه فهمًا مختلفًا، ويضمرون تجاهه مشاعر مختلفة، ويهدفون في وصفه إلى أهداف مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع التعريفات والمحاكمات من هذا النوع إنما صيغت، بهذا الشكل أو ذاك، تحت تأثير المقارنة بين نظام الغربوية السياسية من جهة، والنظام الشيوعي وأنظمة الحكم الديكتاتورية الأخرى من جهة ثانية.

أعتقد أن الديمقراطية ليست مادة إمبيريقية مشخَّصة في حدود إمكانية معينة إلى هذا الحدِّ أو ذاك. كما أن من المتعذر أن نتحدث عنها مثلما يمكن أن نتحدث عن الشرطة، ومؤسسات السلطة، والمصنع، وما أشبه ذلك. فالغربوية، في الواقع، عدد من ظواهرَ مختلفةٍ، لكلٍّ منها كثير من السمات والجوانب الخاصة بها. وتقوم جماعات مختلفة من الناس بانتقاء بعض من هذه السمات والجوانب وتجميعها بأشكال مختلفة، بل وبتفسيرها أيضًا بأشكال مختلفة. ولذلك لا معنى للبحث عن دلالة واحدة لكلمة "الديمقراطية" تكون وحدها، دون سواها، الدلالة الصحيحة. ذلك أن حصر معنى هذه الكلمة أمر مستحيل، نظراً للطريقة التي تستعمل بها. إذ هي تستعمل للدلالة على جملة من عناصر كومونالية الغربوية، تُختار بطريقة متحيزة، ولغرض إيديولوجي محدد. فلم يسبق لي أن وقعت على تعريف للديمقراطية يدرج ضمن عناصرها، مثلاً، السجون،

والفساد، والتواطؤات الخفية، وخداع الناخبين المدبّر، والعنف وغير ذلك ممّا يقوم عليه نظام السلطة فى الغرب من عناصر ليست أقلّ عضوية فيه من العناصر التى تُذكَر عادة. ونلاحظ أن ما يُدرَج فى عِداد عناصر الديمقراطية يقتصر على ما يلائم توصيف نظام الكومونالية الغربى مقارنة بأنماطه الأخرى.

المقاربة الإيديولوجية، والمقاربة اللا إيديولوجية

ليس لدىّ من مأخذ على كلمة "الديمقراطية"، ولا على الظاهرة التى توصف بها. ولكننى أعتقد بضرورة التفريق بين الوصف الإيديولوجى للديمقراطية (الديمقراطية الإيديولوجية) والديمقراطية كواقع (الديمقراطية الواقعية). فما الديمقراطية الأولى إلا صورة تجريدية للثانية، وتعكس بعضًا من خصائصها، وذلك فى شكل مرفوع إلى درجة المثالية. فلو أن الناس اطلعوا على جميع بواطن الديمقراطية كما هى فى الواقع، لهالهم الأمر، ولدمّروا مؤسسة الدولة برمّتها. ولكنهم سيقيمون بعد ذلك نظامًا أسوأ منه. إن إسباغ المثالية على الديمقراطية فى الإيديولوجيا هو ردُّ فعلٍ دفاعى من قبل المجتمع بوجه الأمزجة والأهواء الهدامة. ذلك أن الديمقراطية فى الواقع لا يمكن أن تبقى على قيد الحياة إلا إذا احتفظت بكل ما يشكل "بواطنها" الفظيعة. ولو أنها كانت فى الواقع كما تصورها الإيديولوجيا، لما استمرت فى الوجود أكثر من بضع سنوات.

لقد اطلعت فى إحدى المجلات[٧٩]. على وصف للديمقراطية الأمريكية جاء فيه: "إن مركزًا خفيًا ينظم الانتخابات، ويختار الرئيس، ويشكل الحكومة التى يريدها. وإن انتخابات "ممثلى الشعب" خداع وقح. أما صراع الأحزاب فإهانة فظة للديمقراطية الحقة (لاحظ: الديمقراطية الحقة!). وتستخدَم فى ذلك جميع الوسائل، بما فيها

---

(٧٩) ف. بيتروف. الحقيقة عن أمريكا. "ناش سوفريمينيك"، العدد ٢، عام ١٩٩٢.

الابتزاز، والرشوة، والتضليل، والعنف. ويقوم المرشحون بتوزيع الوعود ذات اليمين وذات الشمال، ويُمَنّون الناس بأنجع الإصلاحات، ويعدون أنصارهم بالمال والمناصب وغير ذلك من النِّعم. ومصير الانتخابات الرئاسية يتوقف على مقدار المال الذى يُنفق فى سبيل الفوز. كما أن صراع الحزبين على السلطة، والتذبذب الدائم إلى هذا الجانب تارة وإلى الجانب الآخر تارة، يضطران الموجودين فى السلطة للتخلى عن مناصبهم. أما الفائزون فإنهم – إدراكًا منهم بأن المصير ذاته بانتظارهم – يحاولون جنى أكبر قدر ممكن من المنافع لأنفسهم. إن شعار "اغتنموا الفرصة!" هو القاعدة التى يسترشد بها الموظفون. كما أن الرشوة، والجشع، والأنانية، والخسة، واستغلال النفوذ لأغراض شخصية من الأمور السائدة فى النظام السياسى كله. وعلى رأس الأحزاب أسماكُ قرش فى بحر الحياة اليومية يتلخَّص مبدأ عيشها باقتناص أكبر قدر ممكن من المنافع. إن المؤسسات جميعها مشبعة بمبدأ انعدام الضمير، أى بمبدأ تقديم الرشوة وقبولها. ولا وجود لمحاكم مستقلة. فبالمال يمكن شراء كلِّ شىء وتجنّب القصاص العادل. كما أن الصحف خاضعة لنفوذ أولئك الذين يتحكّمون بتقلُّبات الطقس السياسى ويرسمون نهج السياسة الداخلية والخارجية فى الدولة. ولا تفعل الصحف التابعة لأُعطيات سادة المجتمع إلا التزامَ الصمت، أو الصراخَ بما تؤمَر به، على ألا تقول الحقيقة أبداً. ذلك أن الأنذال البارعين يستغفلون الشعب ويوجهون الرأى العام حسب هواهم. إن الصحف والقادة الحزبيين المأجورين يرغمون الشعب على أن يصدِّق تصديقًا أعمى ودونما تفكير بأن كل ما يقومون به ليس إلا لمصلحة الحرية، والحق، والمساواة، والتقدم، والديمقراطية. ولا تتغيَّر هذه الصورة فى شىء، سواءً أكان فى السلطة هذا الحزب أو غيره من الأحزاب. ذلك أن الأشخاص يتبدلون، ويبقى النظام".

سيكون من الخطأ القول بأن مؤلف هذه المقالةِ / الأهجيةِ ليس لديه أىُّ مبرر لما كتبه. ولكنْ لا يجوز الركون إلى هذا الوصف وكأنه حقيقة علمية، فهو إيديولوجى، مثله مثل وصف الديمقراطية الأمريكية النقيض الذى تقدمه الدعاية الموالية للأمريكان. أما المقاربة العلمية فلها توجُّهٌ مغاير تمامًا، لأن العلم – بحكم مناهجه ذاتها – يجب أن

يدع جانبًا الجزء الأكبر ممّا يشكل غذاء للإيديولوجيا، أيّا كان اتجاهها. ولن يكون بالإمكان فهم جوهر السلطة وقوانينها الداخلية إذا ركزنا انتباهنا على الخصائص الفردية للموجودين فى نظام السلطة، وكذلك إذا تتبَّعنا علاقاتهم الشخصية، ومكائدهم، ودسائسهم، ومناقبهم الذهنية والأخلاقية، وما للأحزاب من خصائص محددة، وسيرَ الحملات الانتخابية، وانتقاء الأشخاص إلى الطغم الحاكمة وسواها من شخصيات نظام السلطة فى الحياة الواقعية. لقد كتب العارفون بالمطبخ السياسى آلافًا من الكتب والمقالات التى أظهروا فيها معرفةً أتفه التفاصيل، ولكنَّ أيّا منهم لم يتوصل إلى اكتشاف علمى جدٍّى.

ومن ناحية المقاربة العلمية (على الأقل غير الإيديولوجية) فيما يتعلق بالأهجية التى أوردناها أعلاه، يمكننا القول إنه لا وجود، ولن يكون ثمة وجود، لأية ديمقراطية "حقيقية" على وجه الأرض. فهذه خرافة إيديولوجية، ومحض تجريد. أما الديمقراطية الواقعية فقد كانت، وما تزال، وسوف تبقى مادة للنقد دائمًا. فليس بوسعها، من حيث المبدأ، أن تكون "حقيقية"، أى أن لا تتَّصف إلا بالفضائل. وهى حقيقية دائمًا، ما دامت مستمرة فى الوجود زمنًا طويلاً، وتساعد المجتمع فى المحافظة على ذاته. ولو أن النظام السياسى الأمريكى لم يكن يتمتع بتلك المؤشرات التى قدمت المبررات للأهجية المذكورة أعلاه، لكان نظامًا مستحيل الوجود أصلاً، ولانهار المجتمع الأمريكى منذ زمن بعيد. ولو سلّمنا جدلاً بأن جميع عيوب النظام السياسى التى عدّدتْها الأهجية انتفت فجأة، وغدا هذا النظام قدوة فى الأخلاق والعقل، فلا يعنى ذلك أنها ستقوم بأداء وظائفها على نحوٍ أفضل ممّا تقوم به الآن، بل لراحت على الأرجح تعمل على نحو أسوأ.

إن ما قلته للتوّ ليس استحساناً، ولا تبريراً لخصائص النظام السياسى القائم فى الولايات المتحدة الأمريكية، والذى يصوِّره نقّاده كجملة من العيوب والنقائص، بل هو لفتُ انتباه إلى أن هذا النظام ليس مجرد بِدعة ابتدعها أناس أذكياء طيِّبون، أو على العكس، أناس أغبياء أشرار. لقد تكوَّن هذا النظام تاريخيًا وَفقًا لقوانين اجتماعية

موضوعية لا يتحمل مسئوليتها شخصيًا أىٌّ كان، كما لا يستحق عليها مكافأة أىٌّ كان. على أن هذا النظام يمكن تحسينه على نحوٍ ما أو، بالعكس، جعلُه أسوأ ممّا هو، ولكن ليس بالقدر الذى تنتفى معه جميع الحجج لنقده، أو جميع الحجج لمناصرته. ففى مجتمع بهذا الحجم، وعلى هذه الدرجة من التعقيد، وبهذا التنوع فى مادته البشرية، وعلى تلك الدرجة من النشاط ، كما هو مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، يستحيل وجود نظام للسلطة والإدارة أفضلَ منه، على الأقلِّ لأن هذا النظام نشأ وترسَّخ، وبات على درجة كافية من القوة لحماية نفسه، وهو يلائم الشرائح المهيمنة فى المجتمع، بل وغالبيةَ السكان، ويحافظ على وحدة البلاد واستقلالها.

وعلى العموم، فإن الديمقراطية فى شكلها الواقعى (بجميع ما لها وما عليها من مزايا وعيوب) موجودة فى الغرب لا لأن هذا ما أراده أناس أذكياء وطيبون، ولا لأنها أحسنُ اختراع أبدعته البشرية، بل بكل بساطة لأن المجتمع الغربى لم يكن بوسعه أن يسمح لنفسه بشىء آخر حتّى ولو رغب بالتخلى عن هذه الديمقراطية. إن نواقص الديمقراطية ليست نتيجة نوايا شريرة وأفعال سيئة لبعض المتمسِّكين بها، بل إنها الوجه الآخر لمزاياها. وهى الشكل الذى لا مناص منه لتحقيق تلك المزايا.

حول مصطلح الدولة

الدولة ظاهرةٌ إمبيريقية، وجليةٌ لكل راشد، سليمِ العقل، لا يحتاج لأن يكون عميق التفكير. الدولة هى العناصر المادية تمامًا فى حياة المجتمع، على الأقل هى العناصر الملموسة تمامًا، أى أجهزة السلطة على المستويات كافة، بدءًا من السلطة العليا (البرلمان، الكونغرس، الرئيس، الوزراء...إلخ)، وانتهاء بأدنى السلطات (المؤسسات المحلية): الشرطة، والمحاكم، والسجون، والجيش. كما أن وظائف أجهزة المجتمع هذه معروفة للجميع تمامًا. غير أن المفكرين عندما يتصدّون لهذه المسألة يريدون منذ البداية استعراض ذُرى فهمهم، فيقدمون تعريفات لأشياء معروفة وواضحة للعيان، ويحوِّلون

هذه الأشياء إلى ما هو عصيٌّ على العقل السليم. وتبدأ حالة من التشوش تمتد مئات السنين، ثم يأتي كل مفكر عظيم جديد ليضيف إلى هذه الفوضى شيئًا من حكمته يزيد الوضع تشويشًا.

لقد عرَّف كانط الدولة بأنها "اتحاد جماعة من البشر يخضعون لشريعة قانونية". من الواضح أن المقصود بالدولة هنا هو اتحادٌ كامل للبشر، وليس جهازًا ما لهذا الاتحاد، إذ إن من يخضع لشريعة قانونية ليسوا موظفى الدولة وحدهم، بل ومواطنو المجتمع الآخرون. فى هذا التعريف تمتزج الدولة كجهاز للمجتمع مع المجتمع الذى يديره هذا الجهاز. ومع ذلك فإن كانط عندما يتكلم عن الدولة يقصد تحديداً جهاز المجتمع، وليس كل المجتمع الذى يملك هذا الجهاز. وبالإضافة إلى ذلك فإن تعريف كانط للدولة يتضمن إشارة إلى الحق. والحق هنا لا يختلف عن الدولة كظاهرة متميزة.

وعرَّف ج. كيلزن الدولة بأنها "نظام قانونى مركزى نسبيّا"، وبذلك أدرج الحق فى مفهوم الدولة. وعرّف ى.هابرماس الدولة بأنها *التنظيم السياسى للمجتمع*، وأدرج فيها الحق أيضًا. ومرة أخرى تختلط فى تعريفٍ واحد ظاهرتان مختلفتان، ناهيك عن أن الحق هنا أيضًا لا يتميز عن الدولة، وتعبير "التنظيم السياسى للمجتمع" تعبير ملتبس تختلط فيه كيفية تنظيم المجتمع ككلٍّ واحد، ووسيلة تحقيق ذلك.

إن ما اطَّلعت عليه من تعريفات للدولة، جميعه تقريبًا، ينص – بهذا الشكل أو ذاك – على أن الدولة سكان يعيشون فى أرض معينة. وهكذا يختلط فى هذه التعريفات، إذن، مفهوم الدولة كاتحاد معيَّن بين البشر، ومفهوم الدولة كجهاز معين لإدارة هذا الاتحاد. وحتّى عندما يكون هناك وعىٌ وإقرار بالفرق بين استعمال الكلمة بهذين المعنيين، سرعان ما يجرى إغفال هذا الفرق كشيء جوهرى لفهم الدولة بوصفها جهازَ سلطة وإدارة. وعلى سبيل المثال، يعرِّف ج. غيدنْس الدولة على النحو التالى: توجد الدولة (لا بد من الحديث عنها) حيث يوجد جهاز سياسىٌّ (برلمان، محاكم، أجهزة مدنية، موظفون) يديرُ منطقةً معينة تقوم سلطتُه فيها على أساس منظومة من القوانين، وعلى

قدرته على استخدام القوة لتطبيق سياسته. ثم يضاف إلى ذلك أن الدولة الحديثة هى "دولة قومية" على غرار ما هى عليه البلدان الغربية. يمكن أن نَعدَّ هذا التعريف نموذجًا كلاسيكيًا لعدم مراعاة قواعد المنطق، ففيه يجرى توليف ظواهر مختلفة فى كومة واحدة. إذ إن المؤلف يتسرع فى الأساس بتحميل تعريف المصطلح ما يُفترَض من حيث المبدأ أن يقال فيما بعد عن طريق هذا المصطلح، ولكنه لا يجوز أن يدخل فى تعريفه.

مبادئ أساسية

أعتقد أن السعىَ نفسه لتقديم تعريف للدولة هو فى منطلقه لوصفها خطأً من الناحية المنطقية، لأن أى تعريف هنا سيكون خلطًا انتقائيًا، وجمعًا بين ظواهر غير متجانسة. فلا حاجة فى أساس توصيف الدولة لأى تعريف لها، بل وهو ضارٌّ أيضًا. كما أن من السخف أن نعرِّف البقرة عندما نعتزم تقديم نتائج دراسة جسم البقرة، أو ننوى القيام بذلك. يكفى أن نجعل القارئ يفهم عمّا سيدور الحديث، وتعداد جميع الموضوعات المعروفة التى تتألف منها الدولة، أى يكفى "عرض" هذا الموضوع الإمبريقى، على غرار ما يفعل الباحثون فى العضويات الحية. إننا نجد مثل هذه المقاربة عند هوبس، وماركس، وعند فيبر أيضًا، وإنْ لم يكن بالشكل القطعى الذى هنا.

لقد كان يهيمن فى الفكر الاجتماعى الغربى دائمًا تصورٌ عن الدولة يرى فيها ظاهرة إنسانية عامة (غير طبقية). أما الماركسية فقد أشاعت على نطاق واسع تصوّرًا يرى فى الدولة جهازًا تتحكّم به الطبقات المهيمنة، وأداة اضطهاد تمارسه طبقات على طبقات أخرى. على أن هذا التصور ليس لغوًا محضًا، وإنما هو تضخيم إيديولوجى لصفة من صفات الدولة، وأمثَلَةٌ idealization لتلك الصفة. فالدولة فى الواقع تخدم الشرائح والمجموعات والطبقات المهيمنة، وبصفة عامة بعض القوى فى المجتمع. وهذه

جميعها تستخدم الدولة لمصلحتها، وتتحكم بأصحاب المناصب الرسمية، وتُنصِّبُ ممثليها فى نظام السلطة، وخاصة فى مستوياتها العليا. كل هذا صحيح. ومع ذلك فإن الدولة ظاهرة متميزة ومستقلة تابعة لمجال الكومونالية. إنها جهاز الكلِّ الواحد. وهى تنشأ وتتطور كثمرة لوحدةِ جماعة من البشر، ولمصلحة تلك الوحدة.

هنا تكمن النقطة المركزية فى فهم الدولة، وتحديداً مفهوم الوحدة ومصالح الكل. إن مصالح الكل ومصالح الوحدة ليست مصالح جميع المواطنين فى المجتمع، بل ولا هى مصالح الأغلبية. إنها مصالح من نوع خاص. وقد تتعارض أحيانًا مع مصالح مجموعات من المواطنين، أو مصالح الأغلبية، بل وحتّى مع مصالح الجميع. وأحيانًا قد يعبِّر عن هذه المصالح، ويدافع عنها شخص واحد بمفرده. وفى أحيان أخرى لا يعيها أساسًا خصومها أنفسهم، ويدافعون عنها حتّى بعكس ما تقتضيه مصالحهم بالذات. وهكذا، فإن رأى أكثرية سكان البلاد ليس بعدُ دليلاً على مصالح البلاد. كما أن عمليات الاقتراع والاستفتاء بكل أنواعها ليست هى العدالة الأسمى دائمًا. وغالبًا ما يكون رأى الأكثرية غير متطابق مع مصالح الكل، إذ تفرضه أهواء اللحظة الراهنة، بينما تمتد مصالح الكل أحيانًا طيلة عقود وقرون من الزمن، إن لم نقل طيلة تاريخ جماعة بشرية معنية.

إن مصالح الكل والوحدة واضحة فى شكلها العام. إنها الدفاع عن البلاد فى وجه الأعداء الخارجيين، والاستيلاء على أراض جديدة، وإخضاع شعوب أخرى، والحفاظ على النظام العام، وملاحقة المجرمين، ومكافحة القوى الهدّامة فى الداخل، وحماية النظام النقدى، وتنظيم البريد، وإقامة نظام تعليمى ...إلخ. ويندرج فى عِداد هذه المصالح نظام الضرائب أيضًا.

ولكن النظر إلى الدولة على أنها أداة لوحدة المجتمع ما هو إلا تأكيد على جانب واحد فقط من المسألة. ذلك أن الدولة لا تستطيع القيام بهذه الوظيفة، ما دام المجتمع "خوّلها" القيام بهذا الدور فى مسار تشكله التاريخى، إلا إذا ما توفر شرط واحد، أى عندما تغدو ظاهرة اجتماعية موجودة من أجل نفسها، وليس من أجل أى شىء آخر،

عندما تغدو ذاتًا التاريخ يستخدم المجتمع كمجال وأداة لوجوده الخاص. ولا معنى للدولة من دون هذا النوع من "أنانية الدولة"، إذا جاز القول. إذ يجب عليها أن تهتم بنفسها قبل كل شيء، لكي تهتم على النحو اللازم بالكيان الذى هى جهاز له. أمّا كيف يتحقق فعليًا هذا الاهتمام الثانى الذى هو أساس الاهتمام الأول ومسوِّغه، فمسألة تظهر بوضوح فى تاريخ البشرية الذى يبين أن الشرَّ، وليس الخير، كان وما يزال هو الغالب فى هذا المجال. إن وظيفة الوحدة ظاهرةٌ لا تنتمى إلى مجال الأخلاق والإنسانية.

إن إفرادَ وظائف الوحدة، أى تخصيصَها كوظائف لفئة خاصة من الأشخاص (أى انقسام الناس إلى آمِر ومأمور)، كان أول تقسيم للبشر إلى فئات اجتماعية. وسيرافق هذا التقسيمُ البشرَ إلى الأبد، ما داموا يتَّحدون فى مجموعات كبيرة ومجتمعات كاملة. فهو منذ البدء أساس عدم المساواة بين الناس، وسيبقى كذلك مدى الدهر. إنه قانون موضوعى من قوانين الوجود البشرى. قد يكون فى الإمكان إضعافُ مفعوله، أو تشديدُه، أو ستره، أو تشويهه، ولكنْ ما من أحد بقادر على إلغائه.

ثمة أيضًا مقاربتان متباينتان لموضوع الدولة. ترى الأولى منهما فى الدولة شيئًا ثابتًا إلى الأبد. وأصحاب هذه المقاربة يعملون على إيجاد تعريف يُقحِمون فيه ما يعتبرونه الأهم. وهم يقدِّمون فى هذا الإطار وصفًا تفصيليًا، بهذا القدر أو ذاك، للدولة فى الشكل الذى تكونت وفقًا له، ويعرفه من يقدِّم التعريف والوصف. أما أصحاب المقاربة الثانية فينظرون إلى الدولة كظاهرة تاريخية، أى من ناحية نشأتها وتطورها التدريجى. والنموذج الكلاسيكى لهذه المقاربة يتمثل فى نظريتَى هيجل وماركس. ولئن كنت شخصيًا أؤيد النظر إلى الدولة على أنها ظاهرة تاريخية (تظهر فى الزمان وتتطور فى ظروف محددة)، فأنا لا أتفق مع كلِّ ما أعرفه من نظريات معيَّنة فى هذا الاتجاه.

وأعتقد أن من السخف الحديث عن ظهور وارتقاء الدولة بشكل عام. إذ إن هذه الطريقة فى التفكير تخلق انطباعًا وكأن كائنًا ما ظهر ذات مرة، فى مكان ما، اسمه

الـ "دولة"، ولا يزال على قيد الحياة منذ ذلك الحين، ينمو ويتطور بصفته تلك، وبذلك يشكّل استمراراً للدولة لا ينقطع. كلا، لم تكن الدولة بهذا المعنى موجودة يوماً، ولا وجود لها اليوم. فتاريخ البشرية هو تاريخ نشوءٍ وارتقاءٍ وفناءٍ للكيانات الاجتماعية التى تنشأ فيها، فى أطوار وظروف معينة، أداةٌ وحدتها، أى الدولة. إن النظر إلى تاريخ عضو واحد بمفرده من أعضاء الكل على أنه تاريخ ظاهرة اجتماعية مستقلة، هو نظر لا يقل سخفاً عن تاريخ "دماغ" ما، مثلاً، بمَعزِل عن تاريخ الكائنات التى لها أدمغة.

أكرر وأؤكد أن الدولة لا تنشأ وتعيش وتتطور من تلقاء نفسها، بمَعزِل عن كل شىء، بل فى إطار هذه أو تلك من الجماعات البشرية، وكجهاز لها. وهى تنشأ فى هذا الإطار لا كنتيجة لظهور الملكية الخاصة، وانقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة، كما تقول الخُطاطة الماركسية، (وإن كان هذا العامل قد لعب دوراً)، بل تنشأ كظاهرة من ظواهر الكومونالية، أى من واقع كون جماعة من البشر اضطرت للعيش معاً جيلاً بعد جيل ككل واحد، وللمحافظة على النظام داخل الجماعة، والدفاع ضد الأعداء الخارجيين، وتنظيم نفسها من أجل العمل المشترك. والدولة لا تنشأ دفعة واحدة فى شكلها النهائى الناجز مع كل وظائفها التى يمكن أن نشاهدها فى المجتمعات المعاصرة؛ بل تنشأ مع عدد محدود من الوظائف، وفى شكل بدائى أوّلاً (مثلاً، حماية الجماعة المعنية من الأعداء الخارجيين). أما الوظائف الأخرى فتتطور بالتدريج، كعملية توسع الدولة الوليدة وترسيخ أقدامها. وهكذا، فإن وظيفة إدارة الحياة الداخلية فى المجتمع لا تكتسبها الدولة (إذا ما تسنّى لها ذلك!) إلا نتيجة للتطور، وليس فى لحظة الولادة.

ثم إن بنية الدولة، البنية التى تتناسب مع جماعة بشرية معينة (مع نمط العضوية الاجتماعية)، لا تنشأ دفعة واحدة. ثمة قوانين عامة تحكم قيام الدولة وبناءها وأداء وظائفها، وتنطبق على أية متحدات بشرية كبيرة ومعقدة بقدر كاف، تحتاج إلى الدولة، وتتوفر على إمكان ظهورها. ولكن هذه القوانين تتجلى وتفعل فعلها بشكل يختلف من

متحد بشرى إلى آخر. ودولة المجتمع الغربى ليست استثناء فى هذا المجال. لقد ظهرت هذه الدولة وتطورت (لم تبلغ السقف بعد!) وفقًا للقوانين العامة للكومونالية، ولكن ضمن ظروف الغرب الخاصة، ولأجل تلبية حاجاتِ مجتمع من النمط الغربوى. ويجب أن نشير من بين هذه الظروف إلى الدولة فى المجتمع الإقطاعى أيضًا. غير أن دولة الغربوية لم تظهر كمجرد استمرار للدولة الإقطاعية، بل كنوعية جديدة اقتصرت على استخدام تلك الدولة كشرط من جملة الشروط.

دولة الغربوية

منذ بداية نشأة الغربوية كانت دولة المجتمع الإقطاعى ركيزتَها ودرعها. فقد كانت هذه الدولة فى وقت واحد تدعم الغربوية وتشجعها، وتمهِّد ليس لفناء مؤسسة الدولة ككل، بل لفناء شكل تاريخى محدد من أشكالها، لفناء مؤسسة الدولة الإقطاعية. لقد شقت الثورات البرجوازية فى أوروبا الغربية الطريق أمام الغربوية، وأفضت إلى قيام أشكال للدولة أكثر انسجامًا مع الغربوية الظافرة. إذ أسفرت الثورة الفرنسية الكبرى، أعظم الثورات البرجوازية، عن قيام جهاز بيروقراطى جبّار، وتشريع قانونى يتوافقان مع جوهر الغربوية بدرجة تفوق كثيرًا توافق إعلان حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية مع هذا الجوهر.

وبعد أن اكتسبت الغربوية وضع المهيمن، أو المؤثِّر على الأقل، فى المجتمع، مارست تأثيرها على شكل الدولة القائم تاريخيًا، وحوَّلته طِبقًا لحاجاتها، وطوَّرته إلى أن بلغ نطاقات لم يُسمَع بها من قبل. والدولة التى كانت شرطًا من شروط الغربوية، صارت هى نفسها عنصرًا من عناصر الغربوية لا بدَّ منه، مع نزوعٍ لأن تكون المهيمنة فى المجتمع.

تكمن صعوبة فهم الدولة كأحد عناصر الغربوية فى أن جانبَى الغربوية ومَصدرَيها الرئيسين كليهما، أى العملى والكومونالى، يندغمان فى الدولة على نحو

عجيب جداً. حيث تنتظم الظواهرُ الكومونالية وتفعل فعلها وفق قوانين الجانب العملى، بينما تقوم الظواهر العملية بذلك وفق قوانين الكومونالية. وتنضم إلى ذلك بقايا مؤسسة الدولة القديمة، على شكل أنظمة ملكية، مثلاً. أما عملية نشوء مؤسسة الدولة الغربوية، العملية فى شكلها الأكثر "نقاء"، فقد جرت فى الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن تداخل الجانبين العملى والكومونالى كان فى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر تشوشًا ممّا فى أوروبا. فقد كان فى أوروبا نابليون وهتلر اللذان وضعا النقاط على الحروف، كما يقال. أمّا نابوليون وهتلر الأمريكيان فما يزالان خيالَين يلوحان فى أفق التاريخ.

إن مجال مؤسسة الدولة فى البلدان الغربية هائل من حيث عدد العاملين فيه وما ينفقه عليه المجتمع، ومن حيث دوره فى حياة الناس. ونشير، على سبيل المثال، إلى أن الحكومة الفيدرالية وحدها فى الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت فى العام ١٩٩٠ أكثر من ثلاثة ملايين شخص. وفى العام ١٩٨٧ بلغ عدد المواطنين العاملين فى مختلف مستويات مجال مؤسسة الدولة فى الولايات المتحدة الأمريكية ٣،١٧ مليون شخص، أى ٤،١٥٪ من مجمل العاملين[٨٠]، وتجدر الإشارة إلى تعذر الحصول على معلومات دقيقة عمّا يُنفَق على مجال الدولة، وذلك لأن جزءاً مهمّاً من تلك النفقات لا يمر عبر المؤسسات الرسمية، بل عبر قنوات أخرى كالأعمال الحرّة، والصناديق الخاصة، والصناديق الاجتماعية، والأعمال الخيرية، والجماعات الإجرامية. ومع ذلك فإن الأرقام التى نصادفها فى الصحافة تترك انطباعًا مروّعا[٨١]، ولا معنى للسؤال عمّا إذا كانت هذه النفقات تعوَّض أم لا، فهى بالأصل نفقات لا يُحسَب حساب استرجاعها. وإذا ما

---

(80)The Universal Almanac.1990.

(٨١) يرى لا بالومبارا (انظر الهامش رقم ٢٩) أن النفقات على مجال الدولة فى إيطاليا كانت تعادل نصف الدخل القومى، وأكثر من ثلث الدخل القومى فى الولايات المتحدة الأمريكية. وتفيد بعض المصادر أن عدد المستخدمين الحكوميين الدائمين، أى الذين لا يسرَّحون ولا يستبدَلون، بلغ ٥،٣ مليون شخص عام ١٩٩٢ فى إيطاليا.

كانت تعود بمردود ما فإنه لا يتعدّى كونه نتيجة لسياسة معينة من سياسات الدولة. على أن هذه النفقات، من وجهة نظر مصالح الكل، أهمُّ من استثمارات رءوس الأموال التي تدرُّ أرباحًا. إن مردودية نشاط الدولة يجب أن تقاس بمعايير أخرى غير معايير مردودية الاقتصاد. وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقًا.

يتّصف مجال مؤسسة الدولة في البلدان الغربية بنزوعه نحو التضخم(٨٢)، وهذا ناجم عن تضخم حدود المجتمع وزيادة تعقده. ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد. ذلك أن مجال مؤسسة الدولة يسعى إلى التنامي الذاتي بصفته مجالاً خاصًا من مجالات المجتمع وفق قوانين الكومونالية، بل وبمَعزِل عن حاجات المجتمع، أي بفعل حاجاته الخاصة. وقد يجري هذا التضخم الذاتي على نحو يُلحِق الأذى بمصالح المجتمع. وليس من المستبعد أن يصل عدد العاملين في مجال مؤسسة الدولة إلى نصف عدد المواطنين العاملين عمومًا، وأن تبتلع نفقاته كل مداخيل المجتمع تقريبًا، وأن تلتهم الدولة ثمار عمل المجتمع الذي تديره، الأمر الذي قد يشكل سببًا من أسباب انحطاط الغرب.

إن ما يجري ليس مجرَّد تعاظم للدولة، بل يتعدّاه إلى مضاعفة حجم وظائف الدولة على النحو الذي سبق أن تنبأ به أ.فاجنر في مطلع القرن العشرين. لقد كانت وظائف دولة الغربوية في بداية الأمر وظائفَ تقليدية: الجيش، والشرطة، والقضاء، والأمن الاجتماعي. ثم أخذت الدولة على عاتقها، بالإضافة إلى ذلك، كلاً من البريد، والسكك الحديدية، والنقل الجوي، والتلفزة، ومرافق المياه والكهرباء، والبحوث العلمية، والتعليم، والأجهزة السرية، والدعاية، وأبحاث الفضاء، والمشاريع الكبرى، وضبط الاقتصاد. ومختصر القول، ليس ثمة مجال في حياة المجتمع إلا وتشارك فيه الدولة

---

(٨٢) وهذا ما لاحظه في حينه أدولف فاجنر (١٨٣٥ – ١٩١٧). وتفيد آخر الإحصائيات أن ٢٠٪ من العاملين في ألمانيا كانوا يعملون في عام ١٩٩٣ في مجال مؤسسة الدولة).

بهذا الشكل أو ذاك. إن خصخصة وظائف كثيرة من هذا النوع ليست إلا خصخصة جزئية، نظراً لأن الدولة تظل تحتفظ لنفسها بالسيطرة والدور الحاسم. زِدْ على ذلك أن الخصخصة هنا تبدو في العادة أشبه بعلامة يأس، مما هي شبيهة بشيء عقلاني.

وبغية الوصول إلى فهم أفضل لجوهر دولة الغربوية، وتصور آفاقها، من المفيد أن ننظر إلى الدولة في المجتمع الشيوعي، لأنها ليست مجرد شكل للدولة إلى جانب الأشكال الأخرى، بل لأنها أيضاً مثال ناصع - كما في التجارب المخبرية - لما يجب أن تسفر عنه الدولة إذا ما أطبقت سيطرتها على المجتمع، وأطلقت العنان لكل قدراتها. لقد قام نابليون وهتلر بمحاولات من هذا القبيل في الغرب، ولكن تجربة كل منهما كانت قصيرة من حيث الزمن، ولم تصل إلى خواتيمها المنطقية، وتم سحقها على يد قوى خارجية. وفي الاتحاد السوفيتي تم الوصول بتجربة الدولة إلى حدِّها الأقصى. وأظهرت هذه التجربة قدرات الدولة، ووظائفها وغطرستها، بما هي دولة[٨٣].

إذا ما أبرزنا، بشكل مجرد، جميع عناصر الدولة الغربية وخصائصها ووظائفها، وتخيَّلناها كياناً اجتماعياً واحداً يستخدم المجتمعَ حلبة لنشاطه وميداناً لوجوده، فسوف نحصل على ما كان مجسداً واقعياً في الاتحاد السوفيتي. إن الدولة الغربية، كنظام، هي دولة بلغت مستوى عالياً من التطور ، ولكنها "ذائبة" في الغربوية وفي الحضارة الغربية. ويمكن أن نرى إقراراً مُضمَراً بهذه الحقيقة في شكاوى العديد من المنظِّرين الغربيين بخصوص اقتحام الدولة تلك المجالات التي ما كان يجب أن تقتحمها، حسب رأي هؤلاء المنظِّرين[٨٤].

---

(٨٣) أحيل القارئ إلى كتابين لي، هما: "الشيوعية واقعاً" و "أزمة الشيوعية".

(٨٤) يؤكد لا بالومبارا في كتابه Politics within Nation - 1974- أن الدولة تسيطر على كل شيء.

تتحدد بنية دولة الغربوية بعوامل عديدة، منها عاملان أساسيان، يتعلق الأول منهما بالتنظيم الداخلى للدولة، والثانى بدورها فى المجتمع. فالدولة تتألف من عدد كبير من البشر، تبلغ نسبتهم حوالى ١٥٪ من العاملين فى الوقت الحاضر. وهذه الكتلة يجب تنظيمها بشكل ما، وإدارتها بشكل ما، وإلا كانت الدولة عاجزة عن القيام بدورها فى المجتمع. ذلك أن المجتمع المعاصر البالغ الضخامة والتعقيد لا يمكن تسييره إلا عبر التحكم بجهاز إدارته نفسه. وهذه المهمة التى تحتل المرتبة الثانية بين مهمتَى الإدارة تميل باتجاه أن تصبح فى المرتبة الأولى.

أما العامل الأساسى الثانى فى بناء الدولة فيتمثل فى وجوب اضطلاعها بعدد هائل من القضايا، الأمر الذى لا يتسنّى تحقيقه إلا فى ظروف تقسيم الوظائف، أى فى إقامة مؤسسات عملية مختلفة، و مستويات شتى من التراتبية العملية تُسيِّرُ مختلف مجالات المجتمع وأجزائه.

تبرز فى بنية الدولة الغربية المعاصرة عادةً عناصر من نوع:

١ – الحكومة المركزية.

٢ – أجهزة السلطة المحلية (فى الأقاليم والمحافظات...).

٣ – الجهاز الإدارى البيروقراطى.

٤ – أجهزة حفظ النظام العام والدفاع عن البلد.

٥ – النخبة الحاكمة.

٦ – الأحزاب السياسية والمنظمات "القريبة من الحكومة". وتقوم بين هذه العناصر شبكة واسعة من العلاقات والوشائج، تؤدى وظائف متنوعة ومتشابكة فى إطار منظومة بالغة التعقيد. زِد على ذلك أن تلك العناصر ووظائفها أيضًا منهمكة بقضايا مجال الكومونالية المنهمكة هى نفسها بقضايا الكيان الاجتماعى الواحد. ذلك أن للدولة عمليًا صلات مع جميع مجالات المجتمع، وفئات السكان، ومناطق البلاد. فهى على هذا النحو أو ذاك تمدُّ مِجسّاتها إليها جميعها.

السلطة المركزية

يتألّف جهاز الدولة الأعلى، أو المركزى، فى البلدان الغربية من المجلس النيابى (السلطة التشريعية)، ومن السلطة التنفيذية. والمجلس النيابى يمثّل الشعب الذى ينتخبه، ويسمًّى البرلمان، أو الكونغرس، أو الجمعية الوطنية، أو البوندستاج..إلخ. ومهمته الأساسية هى سنّ القوانين والتشريعات، وتمثيل مصالح الشعب ككل وكجماعات مختلفة، والرقابة العامة على الأوضاع فى البلاد وعلى نشاط الدولة كلِّه. ولهذا المجلس بنيته. فثمة مجالس نيابية تتألف من غرفتين، وأخرى تتألف من غرفة واحدة. وفى الحالتين هناك نظام المسئولين، ونظام اللجان والخبراء، والموظفين المساعدين، أى الجهاز "الفنى" الذى لا يمكن لأى تنظيم بشرى كبير أن يعمل بدونه.

أما وظائف السلطة التنفيذية فهى تسيير عمل الدولة اليومى. والسلطة التنفيذية أيضًا أنواع مختلفة، غير أن النوعين الأساسيين هما: النظام الرئاسى، والنظام البرلمانى. ويجد النوع الأول تجسيده فى الولايات المتحدة الأمريكية، أمّا النوع الثانى فتمثّله بريطانيا. وفى النظام الرئاسى يتولّى رئاسة السلطة التنفيذية رئيس يأتى عن طريق انتخابات عامة مباشرة، وهو مستقل عن السلطة التشريعية إلى حدٍّ كبير، يتمتع بحق تعيين أعضاء الحكومة (مجلس الوزراء)، ويمكنه استشارة الشعب مباشرة (الاستفتاء). وللنظام البرلمانى نوعان أيضًا، أحدهما يخوِّل المجلس النيابى حقَّ انتخاب رئيس السلطة التنفيذية. وفى النوع الآخر (الإنجليزى) تتركز السلطتان، التشريعية والتنفيذية، فى مجلس الوزراء، حيث الحزب الحاكم هو الذى يقرر من يكون رئيس السلطة التنفيذية. أما الصيغة الفرنسية فتجمع بين النوعين المذكورين. كما أن للسلطة التنفيذية أيضًا جهازها "الفنى" الذى يقوم على أساس توزيع الوظائف والمناصب وتراتبيتها.

وفى النظام الأمريكى تضم السلطة المركزية – إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية – مكوِّنًا ثالثًا هو السلطة القضائية (المحكمة العليا).

أول ما تتحدث عنه كتابات المؤلفين الغربيين، المتعلقة بطبيعة السلطة المركزية، هو الفصل بين السلطات. وهذه الفكرة التى كان قد طرحها جيمس هارينجتون (١٦٥٦) وشارل مونتسكيو(١٧٤٨) تقضى بأن تتقاسم كل من السلطات الثلاث حصتها من الحكم مع السلطتين الأخريين، ما يقلل احتمال شطط أى منها فى تنفيذ وظائفها. وهذا ما كان يُقصَد به تجنُّبُ قيام سلطة استبدادية (طاغية) مطلقة.

لقد تحقق نموذج الفصل بين السلطات فى شكله الأكثر "نقاء" فى الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو للوهلة الأولى أن لهذا النموذج الفضلَ فى تحقيق الهدف المنشود. حقًا إن القضاة هناك مشرِّعون إلى حدٍّ ما. فالسلطة التنفيذية تتطاول على المحكمة والوظائف التشريعية. والاتفاقيات التى يعقدها الرئيس مع الدول الأجنبية، وكذلك قيامه بتعيين الأشخاص فى مواقع المسئولية، وفى المحكمة العليا ضمنًا، يجب أن تحظى بمصادقة مجلس الشيوخ. وللرئيس حق النقض (الفيتو) على قرارات الكونجرس. ويمكن للكونجرس توجيه الاتهام للقضاة الفيدراليين وعزلهم. ومشروع القانون لا يمكن أن يصبح قانونًا ما لم يصادق عليه الكونغرس بمجلسَيه، وما لم يوقعه الرئيس. وللمحكمة العليا حقُّ الطعن بدستورية تصرفات السلطتين التشريعية والتنفيذية.

غير أن بالإمكان النظر إلى خصائص السلطة بأنواعها الثلاثة، لا كوسيلة لتقييد الحكم، وإنما كمؤشر على وحدة السلطة المجزَّأة داخليًا بحكم توزيع الوظائف. والدليل على ذلك هو أن الهيمنة فى حكومات العديد من البلدان الغربية تكون لواحدة من السلطات، أى للسلطة التشريعية[٨٥] التى لها الكلمة العليا بالمقارنة مع السلطتين

(٨٥) كما كان فى فرنسا أيام الجمهورية الرابعة.

الأخريين. ومع ذلك يبقى تقاسم الوظائف بين مختلف مؤسسات السلطة مجرد أمر مريح. وفى بريطانيا تتركز السلطتان التشريعية والتنفيذية فى جهازٍ واحد، هو مجلس الوزراء. فإذا فاز حزب بأغلبية الأصوات فى الانتخابات يقوم البرلمان بتسمية زعيم هذا الحزب رئيسًا للوزراء، ويكون له الحق بتعيين الوزراء. ويتحمَّل مجلس الوزراء مسئولية جماعية. على أن الشخصية الرئيسة فى السلطة هى رئيس الوزراء. فالمجلس مجلسه. وهو يمثل الأمة. إن السلطة التنفيذية هنا ملحق تابع للسلطة التشريعية، فيما السلطة التشريعية استمرار للسلطة التنفيذية. وتعمل السلطة التنفيذية بالانسجام مع السلطة التشريعية التى تمنحها موافقتها. كما أن المبادرات التشريعية تصدر عن السلطة التنفيذية.

أعتقد أن الفصل القائم الآن بين السلطات قد خلط ما أملته قوانين الكومونالية مع ما هو نتيجة للموروث التاريخى، فخضع هذا الموروث لتلك القوانين عمليًا. لقد فقد الفصل بين السلطات ذلك الدور الذى أرادوا أن يعلِّقوا عليه الآمال فيما مضى. وفى هذا الخصوص وجَّه العديد من المؤلفين انتقادات قاسية لواقع الحال، دون أن يُلقوا بالاً (كما أظنّ) لما أشرت إليه من تداخل بين القوانين والموروث قبل قليل. ومن بين هؤلاء النقاد أشير هنا إلى كارل شميدت(٨٦)، ومن المؤلفين الأحدث عهداً إلى ف. هايك(٨٧).

يرى هايك أن النظرية الكلاسيكية حول تقسيم السلطات إلى جهاز تشريعى وآخر تنفيذى (السلطة القضائية لا تستحق الحديث عنها!- المؤلف) لم تطبَّق فى الواقع عمليًا. فالأجهزة التشريعية المعاصرة لا تقوم بمهمة إعداد قانون عام للسلوك والتصديق عليه، بقدر ما تقوم باتخاذ القرارات التى توجه تصرفات السلطة التنفيذية.

---

(86) Karl Schmidt, 1926.

(٨٧) انظر الهامش رقم ٥٠.

لقد اختفى الفرق بين التشريع والأوامر التى تصدر عن السلطات، بين المهام العامة والخاصة للسلطة. وأصبحت الإدارة، لا التشريع، هى المهمة الرئيسة للسلطة التمثيلية. فكل ما يصادق عليه الجهاز التشريعى أصبح الآن يسمى قوانين. وصار بإمكان الحكومة أن تسن لنفسها ما يلائمها من القوانين. لقد خرجت الحكومة من تحت سيطرة القانون. ومفهوم القانون نفسه فقد معناه. وصارت الإدارة مهمة الجهاز التشريعى الرئيسة، فيما غدا التشريع وظيفة جانبية.

وإذ أُقِرُّ بأن آراء هايك الواردة أعلاه على قدر كبير من الصواب، إلا أننى أرفض تأويله للواقعة التى ينتقدها. فهو يعتبر ذلك تشويهًا للنموذج الديمقراطى، ويبحث عن وسائل لتصحيح هذا التشويه[٨٨] وأنا أعدّ ذلك ظاهرة طبيعية من ظواهر الدولة الغربية المعاصرة، وأنظر إلى الفصل بين السلطات على أنه قضية ثانوية، مُبالَغٌ فيها على صعيد الإيديولوجيا والدعاية. أما الحالات المثالية للفصل العقلانى بين السلطات فأعدُّها مجرد حلمٍ غيرِ قابل للتحقيق يراود عشّاق ماض لم يكن له وجود مطلقًا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السنوات التى أعقبت طرح نموذج للفصل بين السلطات وتحديد وظائف السلطة التمثيلية شهدت تغيرات هائلة أثرت على طبيعة التشريع، وعلى ظروف عمل السلطة التنفيذية. وقد تبيّن فى الواقع، مثلاً، أن المشكلات التى تقع فى خانة شقٍّ الطرق وجمع القمامة، والتى يدرجها هايك فى عداد التوافه من وجهة نظر الجهاز التشريعى، هى أكثر أهمية بكثير من بعض معايير السلوك المجردة والعدالة. وبحكم الضرورة التى تفرضها الحياة هبطت الدولة الغربية من سماوات الثرثرة التجريدية عن العدالة والصالح العام إلى أرض المشكلات الملموسة التى تمسّ عيش المواطنين الخاضعين لها.

(٨٨) إن فكرة هايك القائلة باختيار ٥٠٠ شخص عن طريق القُرعة، وإمهالهم مدة ٢٠ عامًا لإعداد تشريع، فكرة تبعث على الضحك.

لقد حلّت الآن مرحلة من مراحل تطور مؤسسة الدولة الغربوية جعلت إدارة حياة المجتمع الداخلية تغدو المهمة الرئيسة للدولة، مثلما جعلت التشريعاتِ تتحول إلى وسيلة للإدارة. فقد أنجزت التشريعات دورها التاريخي الأساسي عندما وضعت أطراً لنشاط الدولة، وصارت جزءاً من لحم المجتمع الغربي ودمه. وتبقى ثمة ضرورة لحماية تلك التشريعات وتصويبها في ضوء ما يجري من تغيرات مهمة. وليس ثمة ما ينبئ، في إطار الغربوية، بانقلابات تاريخية تتطلب دوراً حاسماً من قبل السلطة التشريعية.

إن المرحلة الجديدة في تاريخ دولة الغربوية لم تبدأ إلا للتوّ. وطبيعي أن يكون تطلُّعُ الدولة للقيام بدور الموجِّه لحياة المجتمع الداخلية كلِّها ما يزال يواجه بعض المقاومة. وهذا الصراع لم يحسم بعد بصورة نهائية. ولا يزال ثمة إمكانية للحديث عن سعي الدولة نحو أقصى درجة من السيطرة على المجتمع الذي يخضع لسلطتها، وعن سعي قوى في المجتمع نحو الحصول على أقصى حدٍّ ممكن من الاستقلال عن الدولة. وتؤدي نتيجة الصراع بين الطرفين إلى تسويةٍ ما، والتحامٍ بين الدولة والقوى المتصارعة معها. ولكنْ مهما جرى في هذا السياق، فإن أي نتيجة ستكون، على هذا النحو أو ذاك، تطويراً لمؤسسة الدولة يستمر إلى أن يبلغ حده المنطقي.

من الطبيعي أن يحتفظ الفصل بين السلطات بأهمية ما، ولكنها ليست تلك الأهمية التي تضفيها عليه خطابات ومؤلفات المنظِّرين والسياسيين. ويحتفظ هذا الفصل، على وجه الخصوص، بأهمية الدفاع الذاتي الداخلي عند بعض أجزاء نظام السلطة لحمايتها من طغيان الأجزاء الأخرى. ولا نقصد بذلك دور الوقاية من طغيان نظام السلطة إزاء المجتمع الخاضع لها، بقدْر ما نقصد الوقاية من الطغيان في إطار نظام السلطة ذاته، بغضِّ النظر عن علاقتها بالمجتمع.

يبدى الباحثون قدْرًا كبيرًا من الاهتمام بالسلطة المركزية فى الدولة الغربية، بينما لا يعيرون إلا اليسير من اهتمامهم للمستويات الدنيا من مؤسسة الدولة، وغالبًا ما يتجاهلون هذه المستويات تمامًا، على الرغم من أنها تشكل عنصرًا مهمًا من عناصره.

يمكننا أن نتصور أبعاد مؤسسة الدولة المحلية وأهميتها اعتمادًا على المعطيات التالية: تتألف الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، من خمسين ولاية، بالإضافة إلى منطقة واحدة من نمط الولاية. وفى العام ١٩٨٦ كان فيها ٣١٣٩ دائرة. أما الوحدات الإقليمية من المستوى الأدنى (مدن، مناطق، ...إلخ) فعددها عشرات الآلاف، بل ومئات الآلاف، ويعمل فيها بأجرٍ أكثرُ من ١٤ مليون شخص من المدنيين. وفى عام ١٩٩١ كان فى بريطانيا ٦٠ دائرة كبيرة، و٥٠٠ منطقة ومدينة كبيرة، و١١ ألف "كومونة" (بلدية)، يعمل فيها بأجر أكثرُ من مليونَى شخص، وأنفقت ١٠ ٪ من الدخل القومى، بينما تألفت الحكومات المحلية من مئة ألف شخص منتخب. وفى فرنسا (فى المتروبول) كان فى عام ١٩٨٩ يوجد ٢١ إقليمًا إداريًا، و٩٨ قسمًا، و ٣٧٠٨ كانتونات، و٣٦٤٤٣ كومونة (بلدية). وانتُخب ٥٠٠ ألف مستشار بلدى (محلى). وفى إيطاليا كان يوجد ٢٠ إقليمًا، و٩٦ محافظة، و٨ آلاف بلدية. وحتّى فى سويسرا الصغيرة كان يوجد ٢٦ كانتونًا، و٣ آلاف كومونة محلية. وكان يعمل فى الأجهزة المحلية بمستوياتها المختلفة فى الدولة عدد معين من الأشخاص يشكل مجموعهم الإجمالى رقمًا هائلاً.

ثمة نمطان مختلفان من السلطة، هما النمط الاتحادى (federal)، كما فى الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والنمسا، وسويسرا، وألمانيا؛ والنمط الموحَّد المركزى (unitarian)، كما فى فرنسا. فى النمط الاتحادى توجد داخل الدولة بضعة مستويات من الحكومات، كل منها يتمتع بدرجة معينة من الاستقلالية. وللسلطات على المستويات

الدنيا قدْر من المشاركة فى أمور الحكومة المركزية. وسلطات كل من المستويات لها تأثير على المواطنين مباشرة، علماً بأن المواطنين هنا خاضعون لحكم عدة مستويات فى وقت واحد. أما فى النمط المركزى الموحَّد فتتركّز السلطة فى يد الحكومة المركزية، ويمثلها فى المستويات الأدنى موظفون مكلفون من السلطة الأعلى. غير أن النظام الاتحادى الفيدرالى لا يلغى المركزية، فهى تظهر فى الواقع بطريقة أو بأخرى. كما أن النظام المركزى لا ينفى الحكم الذاتى. وتتشابه فى النظامين وظائف السلطات المحلية (تخصّ شئون ومصالح المناطق التابعة لها)، ومصادر التمويل (الضرائب المحلية، أموال الحكومة المركزية، التبرّعات) وطرق تشغيل الناس (المنتخَبون، العاملون، موظفو الدولة، المتطوعون).

إن المستوى الثانى من مستويات السلطة (الولاية فى أمريكا، والمقاطعة فى ألمانيا) هو الأقوى بعد السلطة المركزية ضمن هرمية بنية الدولة. وتدريجيًا تقلّ قوة السلطة كلّما انخفض مستواها، إذ إن دورها فى أدنى مستوياتها يقتصر على حل المشكلات "اليومية"، أى تسيير أمور الخِدمات العامة. وهذا أمر طبيعى، إذ توجد فى البلدان الغربية آلية يعمل الجانب العملى من المجتمع على تنظيم نفسه وفقًا لها تنظيمًا ذاتيًا. ومع ذلك فإن هذا الفرع من نشاط الدولة يلعب دورًا مهمًا. فبفضله تؤخذ الظروف المحلية بعين الاعتبار، وتصل المعلومات إلى أجهزة السلطة المركزية التى تواجه بهذا الشكل أو ذاك ضغطا "من تحت"، ويتمكّن كثيرون من المشاركة فى النشاط السياسى والمدنى، والترقّى فى العمل، كما يتاح لعدد آخر الحصول على عمل.

ليس بحوزتى أية معطيات إمبريقية لكى أتحدث عن اتجاهات تطور دولة الغربوية فى هذا الخط. غير أن الاتجاه العام نحو تنامى مؤسسة الدولة، وتضاعف حجم وظائفها، وتعززِ دورها فى مختلف مجالات حياة الناس، من المفترض أن يخلق ميلاً نحو توحيد نظام السلطة، وتحول السلطات المحلية بمختلف مستوياتها إلى جهاز تنفيذى تابع للسلطة المركزية. أتحدَّث هنا عن مجرد ميل، إذ إن للنزعة المقابِلة

حضورها أيضًا في الوقت ذاته. وهذا يعني أن العملية الحقيقية يجب أن تكون حلاً وسطًا، وقاسمًا مشتركًا بين القوى المتصارعة.

الجهاز السياسى

إن مجال مؤسسة دولة الغربوية متعددُ الأبعاد. ويجدر بنا التوقف عند أجهزته السياسية، والبيروقراطية، والحقوقية، فضلاً عن جوانب هيكلته المذكورة أعلاه، إنني أعني الأجهزة تحديدًا، أي مجمل المؤسسات والعاملين فيها. على أن هذه الهيكلة لا تتطابق إلا جزئيًا مع الفصل بين السلطات الذي سبق أن تناولناه. وتكون السلطتان التشريعية والتنفيذية عنصرين في الجهاز السياسي، أمّا الأجهزة القضائية التي تعدُّ في بعض البلدان جزءًا من السلطة السياسية، فيجب إدراجها في الجهاز الحقوقي.

ويتألف الجهاز السياسي من مجمل مؤسسات السلطة المنتخَبة مع جميع المؤسسات غير المنتخبة التي تخدم مباشرة عمل المؤسسات المنتخبة بوصفها أجهزة للسلطة.

النظام الحزبى

إن أهمّ عناصر مؤسسة الدولة الغربية يتمثل في النظام الحزبي (بالأحرى، نظام تعدد الأحزاب). وهو يبلغ من الأهمية ما يجعل استخدامَه كثيراً في الإيديولوجيا، والدعاية، بوصفه السمة الحاسمة في مؤسسة الدولة الغربية عمومًا. وقد أصبح ذلك مألوفًا في النصف الثاني من القرن العشرين عند المقارنة بين مؤسسة الدولة الغربوية ومؤسسة الدولة الشيوعية، أي بين التعددية الحزبية ونظام الحزب الواحد.

يرى بعض المنظِّرين أن نظام التعددية الحزبية ليس جزءاً من الدولة، وإنما هو منظمات قريبة من الحكومة، تنتمى إلى "المجتمع المدنى". أعتقد أنه لا أساس هنا لسجال جدِّى، لأن نظام تعدد الأحزاب تشكيلٌ معقد لا يعدم الأساس لإدراجه فى عداد عناصر مؤسسة الدولة فى أحد جوانبها ("الأحزاب البرلمانية")، وفى عداد عناصر المجتمع المدنى (التجمعات الطوعية خارج البرلمان). فنحن هنا أمام مثال نموذجى لتعدد جوانب الظواهر الاجتماعية. وعلى أية حال فإن الأحزاب جزء من آلية التلاحم بين مؤسسة الدولة والمجتمع المدنى وجسم البلاد ككل.

يتّفق المنظِّرون والسياسيون، بهذا القدر أو ذاك، على تعريف معيَّن للأحزاب السياسية؛ فهم يطلقون عبارة "حزب سياسى" على تجمُّع يضمّ أفراداً لهم قناعات مشتركة، ويهدف بالطرق الدستورية حصراً إلى مراقبة الحكومة، أو إلى أن يكون جزءاً منها(٨٩) والتعريف الآخر هو أن الحزب السياسى تنظيم رسمى، هدفه المدرَك إيصال أشخاص إلى المؤسسات الاجتماعية من أجل مراقبة آلية عمل الحكومة(٩٠)، إن الفروق هنا، كما فى التعريفات الأخرى، تعبيرية محضة. ومرة أخرى أجد ذلك محاولة لتعريف مادة إمبريقية عن طريق إبراز الصفة التى تبدو رئيسة، علماً بأن المادة معلومة للجميع وجليّة دونما أية تعريفات. ومن ليس لديه هذا التصور العادى عن الأحزاب لن تفيده التعريفات مثقالَ ذرّة. ومن وجهة نظر الوصف النظرى للأحزاب فإن التعريفات نافلة عموماً، أو إنها، وهذا هو الأسوأ، تغدو عقبة أمام فهم الأحزاب.

لم يكن نظام الأحزاب الغربى دائماً على الشكل الذى هو عليه الآن. فقد ظهرت الأحزاب، مثلاً، فى ألمانيا فى القرن التاسع عشر كمعبِّر، ومُدافعٍ عن مصالح مجموعات اجتماعية معيّنة كالعمال، والكاثوليك. ولم تكن الأحزاب تتولّى

(89) John Kingdom, Government and Politics in Britain. Polity Press. 1991.

(90) International Encyclopedia of the Social Sciences. N.Y.m 1985.

مسئولية سلطة الدولة رسمياً، بل كانت تقف فى مواجهة السلطة، على غرار المنظمات الاجتماعية خارج البرلمان الآن. ولم تعرف ألمانيا النظام الحزبى الحديث إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بل وتحت تأثير المنتصرين (الولايات المتحدة وبريطانيا). وهكذا فإن المنظرين الذى يبتدعون الآن مثل هذه التعريفات للأحزاب السياسية فى الغرب، كانوا قبل الحرب العالمية الثانية سيقدمون تعريفات للأحزاب السياسية فى الغرب مغايرةً تماماً.

ظهرت فى البلدان الغربية، وتظهر الآن، أحزاب سياسية تهدف إلى تغيير المجتمع الغربى تغييراً جذريّاً، بل وإلى القضاء على الغربوية. لقد كان النصف الأول من القرن العشرين مرحلة ازدهار هذه الأحزاب، عندما استولى الحزب القومى الاشتراكى على مقاليد السلطة فى ألمانيا، والحزب الفاشى على مقاليد السلطة فى إيطاليا. وقبل ذلك أقيم فى روسيا نظام اجتماعى شيوعى حفّز الحركة الشيوعية فى العالم كله. وبعد الحرب العالمية الثانية اكتسبت الأحزاب الشيوعية فى بلدان أوروبا الغربية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) زخماً كبيراً. أما الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية، فقد شاطرت الشيوعيين – إلى حدٍّ كبير – طموحهم نحو تحولات جذرية، وسعت لبناء اشتراكية أكثر إنسانيةً وأكثر ديمقراطيةً ("اشتراكية ذات وجه إنسانى")، ممّا هى الاشتراكية السوفيتية.

وقد أسفرت الحرب العالمية الثانية عن هزيمة الأحزاب "اليمينية" الراديكالية. وبعد إلحاق الهزيمة بالاتحاد السوفيتى فى "الحرب الباردة"، وبالشيوعية فى أوروبا الشرقية، وصلت الأحزاب الشيوعية فى البلدان الغربية إلى حالة بائسة، وفقدت أهميتها ومطامحها السابقة. وكانت قبل ذلك قد شرعت بالتحول إلى أحزاب غربوية ("الشيوعية الأوروبية"). وقد سارعت هذه الأحزاب الآن لخيانة مُثُلها السابقة، ومضت تتآلف على نحو محموم مع الظروف الجديدة طلباً للبقاء على قيد الحياة فى أى شكل من الأشكال. لقد استولت أحزاب الغربوية التى تشكل عنصراً من عناصر مؤسسة الدولة الغربية، على حلبة التاريخ الغربى استيلاء لا يشاطرها إيّاه أحد تقريباً.

جدلٌ حول النظام الحزبى

قبل أن أقدِّم وصفًا إجماليًا لأحزاب الغربوية، سأحدِّث القارئ عن مناقشة عامّة جرت فى ألمانيا عام ١٩٩٢ حول النظام الحزبى. فقد انطلقت الصحافة آنذاك تتحدث عن أزمة مؤسَّسة الدولة الحزبية. وأدلى رئيس الدولة فايتسزيكر بدلوه، فقدَّم مداخلة أثارت جدلاً حادًّا بين المتناظرين(٩١)، وكان أهم موضوعاتها أن الأحزاب تحولت إلى جهاز دستورى عرفى، يتمتع بتأثير قوى (وطاغٍ أحياناً) على سواه من الأجهزة الأخرى. وهذه الأحزاب تتغلغل فى جميع شرائح المجتمع ومجالاته لكى تكسب الناخبين إلى جانبها. وهى التى تصنع سياسيين محترفين، اختصاصُهم معرفة طرق إلحاق الهزيمة بالخصوم ودعم المصالح الحزبية. إن الأحزاب مسكونة بمسألة الفوز فى الانتخابات، ولكنها بعد الفوز تنسى المهمة السياسية النظرية للقيادة.

ومع أن فايتسزيكر اعتبر أن هذه الظواهر فى النظام الحزبى تمثِّل تراجعًا عن ديمقراطية أصيلة ما، فقد أكّد بذلك على وجود تلك الظواهر كأمرٍ واقع. وهذا ما فعله مشاركون آخرون فى المناقشة، انطلاقًا من مواقف مختلفة(٩٢) وعلى سبيل المثال،

---

(91) Richard von Weizacker im Gesrach mit G. Holfmann und W. Perger. Frankfurt am Main, 1992.

(٩٢) من بين المداخلات العديدة التى نشرت، أشير بشكل خاص إلى :

- Wolfgang Jager " Sensucht nach der goldendn Demokratie",FAZ.19.5.1992.
- Hans Magnus Enzensberger "Erbarmen mit den Politikern", FAZ. 5.09.1992.
- Peter Losch, Franz Walter "Die SPD", Darmstadt. 1992.
- Christine Landfreds "Partiefimanzen und politicahe Macht:, 1990.
- Erwin K. und Ute Scheuch "Cliquen, Klungel und Karrieren", 1992

اعتبر فولفجانج باغر موقفَ فايتسزيكر حنيناً إلى "ديمقراطية ذهبية"، وعزا ما آلت إليه الأمور إلى الظروف الجديدة فى المجتمع. ويرى أن حالة الأحزاب فى الوقت الحاضر هى نتيجة لزوال البيئة الاجتماعية التقليدية التى كانت الأحزاب تتغذّى منها، سواءً بالنسبة للأعضاء، أم بالنسبة للأفكار. ولم تعد الأحزاب تلك اليد الطويلة لوسط معين كان يمدُّها بتصورات عن القيم، ويسدى لها التأييد. فقد أصبح الآن على الحزب نفسه أن يهتم بهذه الأمور. وأصبح النواب مرتبطين بالحزب، وملزَمين على الانضباط الحزبى. كما أصبح الحزب تشكيلاً معقّداً، تتألّف قاعدته من ناشطين حزبيين، ومن سياسيين بالمهنة.

لقد نشأت "طبقة سياسية" من نوع خاص لها آليتها فى التجنيد والتدريب والسلوك. يقدم هـ. م. إنسينسبيرجر وصفًا لهذه الطبقة يمكن، مع تعديل طفيف، أن ينطبق على المتفرغين الحزبيين فى بلد شيوعى. بل إن هذا الوصف ينسحب، بدرجة أو أخرى، على الأحزاب فى البلدان الأخرى، وليس على الأحزاب فى ألمانيا فقط. وهنا يظهر مفعول قوانين الكومونالية، وهى قوانين واحدة بالنسبة للبلدان، بغضِّ النظر عن اختلاف النظام الاجتماعى فيها.

وأشير أخيراً إلى عامل مهم جداً فى النظام الحزبى الغربوى جرى التطرق إليه فى أثناء النقاش المذكور أعلاه، ألا وهو تمويل الأحزاب. إذ تتلقّى الأحزاب من الدولة جزءاً مهمّاً من الأموال اللازمة لحملاتها الانتخابية. وسأعود إلى هذا الموضوع لاحقا.

أعتقد أن تطور النظام الحزبى فى ألمانيا خلال العقود الأخيرة من السنين، ليس تراجعًا عن ديمقراطية ما، أصيلة، فهذه الديمقراطية لا وجود لها أصلاً. بل هو تطور طبيعى لمؤسسة الدولة الغربوية، أى تطور للديمقراطية الواقعية، إذا لم نضمِّن كلمة "الديمقراطية" أى معنى آخر ما عدا أنها تعنى المجال السياسى فى المجتمع الغربى. إن النظام الحزبى الغربى يتصف بميل لأن يصبح أكثر تحديداً وجلاءً ممّا كان عليه النظام الحزبى فى روسيا الشيوعية، بل وفى شكل تعددية حزبية.

أحزاب الغربوية

ليست كل المنظمات السياسية التي تظهر في البلدان الغربية من عناصر الغربوية. إن الأحزاب الغربوية النموذجية (أحزاب النمط الغربوي) هي الأحزاب المعروفة في البلدان الغربية، والتي يصبح أحدها حاكمًا بمفرده أو بالتحالف مع غيره، وتلعب دوراً فعّالاً في عمل أجهزة السلطة، وتؤثر بقوة على سياستها. ومن هذه الأحزاب الحزبان الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، وحزبا العمّال والمحافظين في بريطانيا، والحزبان الاشتراكي الديمقراطي والمسيحي الديمقراطي في ألمانيا، والحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الشعب في النمسا، والحزب الاشتراكي في فرنسا... إلخ.

تتصف أحزاب الغربوية بالتنوُّع. وقد تعرَّضتْ وما زالت تتعرَّض لتغيُّرات معينة في سياق تطورها الذي لا يمكن القول إنه بلغ نهايته. بل على العكس، سوف تطرأ عليها تغيرات في المستقبل، قبل أن يصبح بالإمكان القول إنها بلغت الحالة الأكثر تطابقًا مع جوهرها. وأودّ أن أشير أدناه إلى ما يبدو لي ثابتًا من سماتها، ويخص جوهرها تحديداً كظواهر غربوية تميل إلى الرسوخ.

ليس لدى الأحزاب الغربوية أية نوايا للقيام بإعادة بناءٍ راديكالية لمجتمعها، ولا لاستبدال نظامه الاجتماعي، واقتصاده ومؤسسة الدولة فيه. إنها أحزاب تسعى إلى الحفاظ على الغربوية وتعزيزها. فهي جزء من الغربوية لا يتجزّأ. وهي موجودة وتعمل في إطار الشرعية، وليس بخلافها ولا بالضد منها. وهذه الأحزاب هي نفسها حامية الشرعية. وطبيعي أن ممثلي هذه الأحزاب وقادتها ليسوا قدِّيسين، غير أن انحرافاتهم عن الشرعية ليست ذات طابع اجتماعي سياسي، وإنما هي ذات طابع جنائي.

تُعَدُّ مشاركة الناس في انتخاب أفراد يمثلونهم في أجهزة السلطة هدفًا رئيسًا بالنسبة للحزب الغربي. ويُعرَّف الحزب أحيانًا بأنه مجموعة من المواطنين يجرى تنظيمهم علنًا من أجل الاستيلاء على الحكومة والسيطرة عليها عن طريق الانتخابات.

فالحزب، كم يقول ماكس فيبر، أداة لتعبئة الناخبين بواسطة الدعاية والتحريض. ولكن وظائف حزب الغربوية الآن لا تقتصر عمليًا على انتخاب المسئولين إلى الحكومة. بل هي على قدْر مهم من التنوع، ومن بينها، على سبيل المثال، تجنيد أعضاء جدد، وتعليم الناس وتثقيفهم سياسيًا، وتقديم المعلومات، والتأثير على الرأى العام، وطرح الأفكار والبرامج السياسية، وتشجيع المناقشات والمشاركة فيها، وتحديد المصالح وحلّها، وتشجيع نشاط المواطنين السياسي. وعندما يفوز حزب في الانتخابات يقوم بتنظيم الأعمال اليومية للأجهزة التمثيلية (وخاصة البرلمان). وإذا لم يفز فإنه يمارس عمله كمعارضة رسمية. وفي جميع الظروف فإن الحزب يراقب عمل الحكومة ويؤثر عليها، فهو جزء أساسي من نظام مؤسسة الدولة، شأنه في ذلك شأن الحكومة.

يتألّف الحزب من عدد كبير من الناس (عشرات ومئات الآلاف)، وبذلك يكون له بنية معينة. وتكون هذه البنية في بعض الحالات ضعيفة (كما في أحزاب الولايات المتحدة الأمريكية)، وفي حالات أخرى تكون قوية نسبيًا (كما في أحزاب بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا). ولكن في جميع الأحوال يمكن أن نتبين في الأحزاب كلها ثلاثة عناصر هي: أعضاء القاعدة في الحزب، موظفو الجهاز البيروقراطي في العمل اليومي، والساسة قادة الأحزاب والمشاركون في الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك ثمة بضعة مستويات تنظيمية بين أعضاء الحزب في المناطق وأجهزة الحزب المركزية. وحتّى في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر نموذجًا للأحزاب "العديمة البنية" (غير الهرمية)، ثمة منتديات مختلفة المستويات، تتحول على الأقل مرة كل أربع سنوات (أثناء الحملات الانتخابية) ولعدة أشهر، إلى منظمات ممركزة وهرمية. على أن عدم وجود حزب

جمهورى أمريكى واحد، ولا حزب ديمقراطى أمريكى واحد، فهناك واحد وخمسون حزبًا فى كل منهما، لا يعنى انتفاء تامًا لبنية الحزب، بل يعنى وجود شكل معين من البنية ما يزال حتّى الآن مناسبًا لظروف الولايات المتحدة الأمريكية. أقول – حتّى الآن – لأن "انتفاء البنية" هذا يمكن عند اللزوم أن يتحول بسرعة فائقة إلى بنية صارمة، أو يثبت أنه كذلك.

ويوجد فى هذه الأحزاب أقسام للعمل مع الشبيبة، والعمال، والنساء، والمزارعين، والطلبة، والمثقفين. وهذه آليات عمل فى يد الحزب يستخدمها من أجل خوض الانتخابات. على أن المسألة هنا لا تقتصر على الحديث عن الانتخابات، بل توضع القضايا التى تهم الناس فى مركز الاهتمام.

وأخيرًا، ثمة منظمات ومجموعات قريبة من الحزب، أو قريبة من الحكومة، تدعم الحزب وخاصة أثناء الحملات الانتخابية (نقابات، روابط رجال أعمال...إلخ).

ليست الأحزاب الغربية معبِّرًا، ولا مُدافعًا عن مصالحِ شرائحَ معينة من المواطنين. بل هى تتوجَّه إلى فئات السكان كلِّها، وتتطلع لأن تكون أحزابًا لعموم الشعب. وتصور الإيديولوجيا والدعاية هذه الظاهرة اللاطبقية، أو فوق الطبقية، كدليل على التصالح الاجتماعى، أى تزعم بأن الصراع الاجتماعى بمعناه القديم قد اختفى وأفسح المجال للمداولات البرلمانية السلمية[٩٣]. وهذا ما يذكِّرنى بالتصوير الإيديولوجى الدعائى للوضع فى البلدان الشيوعية فى حينه. يومها كانوا يفسرون غياب التعددية الحزبية بأنه نتيجة لوحدة الشعب وعدم وجود طبقات متناحرة. لقد كان الصراع الاجتماعى آنذاك يختزل إلى صراع بين الجيِّد والأجود.

---

(٩٣) انظر مثلا · Heinrich Schneider. Staatiche Ordung und politiche Bilding. Munchen, 1987

أعتقد أنَّ لا طبقية أحزاب الغربوية تتطلَّب تفسيراً أكثر جدّيّة من مجرّد الإحالة إلى ما يسمى بـ "التصالح الطبقى". إن هذه الأحزاب التى ظهرت فى ظروف تاريخية معينة، تعيد إنتاج نفسها، وتستمر فى الوجود كتجمعات خاصة من الناس من أجل نفسها بالدرجة الأولى، فهى تناضل من أجل الحفاظ على الذات، من أجل البقاء. ولكى تحقق أهدافها (تَولّى المناصب، الظهور على مسرح التاريخ، الارتقاء فى السلّم الوظيفى، الشعور بالمشاركة فى صنع التاريخ...إلخ)، يتوجَّب عليها أن تقدّم شيئًا "للشعب". هذا هو أسلوبها فى الحصول على "قوت يومها". إن الحزب بحاجة إلى الفوز بمساندة جزء من السكان، وإلى أصوات الناخبين، والأموال. فعليه إذَنْ أن يقدِّم وعوداً ما، وأن ينفِّذ بعضاً من هذه الوعود، فهو بهذا الشكل أو ذاك حزب لجزء ما من الأهالى الذين يفضلونه على غيره. وعليه أن يتوجَّه إلى جميع الناخبين، أو على الأقل إلى أوسع دائرة ممكنة منهم لكى يحظى بأصوات من يفضِّلونه على غيره. وما دام الحزب يحافظ على وجوده، ويستمرُّ فى الحياة عقوداً بعد عقود، فهذا يعنى أنه يناسب قوى مؤثرة فى المجتمع، ويعمل لصالحها بهذا الشكل أو ذاك، مقابل مساندتها له.

واللافت أن أحزاباً بعينها تبقى على حلبة التاريخ عقوداً طويلة من السنين. على أن واحدة من الوظائف التى تنال هذه الأحزاب – مقابل القيام بها – دعمَ القوى المؤثرة، هى الإيهام بوجود تصالح طبقى، والحيلولة دون نشوء أو اشتدادِ عود أحزاب طبقية تكون قادرة على توحيد المستائين ودفعِ نشاطهم باتجاه تغيير النظام الاجتماعى القائم. وبهذا المعنى فالأحزاب القائمة هى أحزاب القوى المهيمنة فى المجتمع.

تفتقر الأحزاب الغربوية إلى إيديولوجيا دقيقة ومتَّسقة، أى إلى نظرية محدَّدة بخصوص المجتمع البشرى، والتاريخ والإنسان، ومجمل القيم والمبادئ الأخلاقية، ومبادئ عمل السلطات، والمشاريع المتعلقة بحالة المجتمع فى المستقبل. فهذه الأحزاب لا تطرح أهدافًا بعيدة المدى وبرامج لتحقيقها، بل تنشط واضعة نصب أعينها أهدافًا عملية قريبة المدى. وتسعى لاكتساب شعبية بين الجماهير، والحصول على أكبر عدد

ممكن من الأصوات أثناء الانتخابات، وتطلق من أجل ذلك شعارات وبرامج تتناسب مع الظروف القائمة. ومن المعروف للجميع أن هذه الشعارات والبرامج لا تستحق النظر إليها بجدية. فأولئك الذين يُنتخبون إلى أجهزة السلطة، يريدون أن يعاد انتخابهم. ولذلك فإنهم يتجنَّبون التصريحات التى تذهب بعيداً. والمبدأ الذى يعملون وفقًا له هو تقديم القليل من الوعود للجميع، وعدم الإعراب عن تهديد جدىٍّ لأى من القوى المهمة فى المجتمع.

الدولة، الحزب، المال

كان تمويل الأحزاب من أهم المواضيع التى تطرق إليها الحديث أثناء المناقشة التى جرت فى ألمانيا، كما أشرنا فى حينه. وهذا بالطبع ليس من قبيل المصادفة، لأن من المستحيل على أية منظمة تتمتع بهذا القدر أو ذاك من الجماهيرية أن تحافظ على وجودها مدَّةً طويلة، وتلعب دوراً ملحوظًا فى المجتمع الغربى المعاصر ما لم تتوفر لها مصادر تمويل دائم. ومن المعروف أن وجود أية منظمة ذات وزن، وقيامها بوظائفها، أمر يتطلَّب تكاليف مالية. والقضية كلها تكمن فى السؤال التالى: من يقدِّم هذه الأموال وبأىِّ شكل؟ فى ألمانيا، مثلاً، تغطى الدولة جزءًا مهمًا من نفقات الأحزاب على الحملات الانتخابية، الأمر الذى راح يثير التساؤل والاهتمام علنًا وعلى نطاق واسع، حتّى أصبح واحدة من حُجج القائلين بأن الأحزاب تتحول إلى مؤسسات تابعة للدولة. وأعتقد أن لهذا اللوم مسوِّغاته، ولكننى أرى أن هذه المسوِّغات ذاتها ليست انحرافًا عن جوهر مؤسسة الدولة الغربوية، بل هى نزعة طبيعية مشروعة فى سياق تطورها.

إن أحزاب الغربوية عنصر من عناصر مؤسسة الدولة لأنها تدفع بمرشحيها إلى مؤسسات الدولة، وتؤثر على نشاط أجهزة السلطة وخططها السياسى. وما تمويل هذه الأحزاب من قبل الدولة إلا الوجه الآخر للاعتراف بوضعها العملى.

ولعلَّ تمويل الأحزاب هو أحد الجوانب الأكثر تعقيداً في حياة المجتمع الغربي. فمن الواضح أن هذا المجتمع يرفض بجلاء أن تنشأ وتُفصح عن نفسها فيه على نحوٍ سافر تلك الآلية من آليات مؤسسة الدولة التي كانت موجودة في البلدان الشيوعية، حيث كان معترَفًا رسميًا بأن الجهاز الحزبي هو المحور في مؤسسة الدولة. غير أنه أيًا كانت التدابير التي تتخَذ في الغرب للحيلولة دون ذلك، يظلّ نزوعٌ من هذا القبيل موجوداً هناك بشكل أو بآخر. ولا تشكل التعددية الحزبية عائقًا أمام هذا النزوع. ذلك أن كثرة الأحزاب التي تتاح لها المشاركة في الحياة السياسية بوصفها أحزاب الغربوية، يمكن النظر إليها ككتل، وطُغَم، ومافيات... إلخ. عديدة تابعة للحزب الحاكم الذي لم ينضج بعد ليصل إلى النموذج الشيوعي، أو هو يفضِّل الظهور بمظهر التعددية.

لقد اندلعت في إيطاليا مطلع العام ١٩٩٢ فضيحة تسبَّب فيها حصول الحزب الاشتراكي (الحزب الحاكم آنذاك) على مكافأة من رجال أعمال لقاء فوزهم بعقود مع الدولة في المجال الاجتماعي. وعندها أعلن رئيس الحزب كراكسي صراحةً أن جميع الأحزاب تتصرف على هذا النحو. وقد خضع للتحقيق آنذاك ٤٠٠ شخص، كان بينهم رئيسا الحزبين الاشتراكي والاشتراكي الديمقراطي، وتسعة وزراء، و٤٦ نائبًا، و١٢عضواً في مجلس الشيوخ، و١٩٢من الساسة والموظفين المحليين. ليس بوسعي هنا أن أحكم على مدى تورّط كل فرد من هؤلاء في الفساد، ولكنني أكتفي بإبراز ما له صلة بمصالح الأحزاب.

كما اندلعت في فرنسا فضيحة مماثلة عندما تبيّن أن كبار الشخصيات في البلاد كانوا متورطين في منظومة الفساد الحزبي. وجاء في دراسة رصينة حول الموضوع، نشرها الخبير في العلوم السياسية إيف ميني، إن الفساد في فرنسا لم يكن في أي وقت من الأوقات بمثل هذه المنهجية والتنظيم.

إن الفساد ظاهرة متعددة الأنواع والوجوه. إلا أن ما يهمنا هنا هو الجانب المتعلق بتمويل الأحزاب. وهكذا، فإن طرق التمويل التي شكلت أساس الفضائح المشار

إليها، لا تزال تعتبر حتّى الآن قضايا جنائية. ذلك أن الأحزاب بحاجة إلى المال، ولكن مصادر التمويل الشرعية غير متاحة، بينما الفرصة سانحة أمام الأحزاب للحصول على الأموال بطرق أخرى، غير شرعية. والأحزاب مرغمة على ذلك. وليس فى مقدور أى فضائح أو محاكم أن تُجدىَ نفعًا للحد من اشتداد هذه النزعة الموضوعية.

ومن الطبيعى أن تتعالى أصوات تدعو إلى إضفاء الشرعية على الفساد الحزبى، وتسميته بـ "التمويل الموازى"، أى بعبارة أخرى، لرفع الصفة الإجرامية عنه. وهى أصوات تعبِّر عن جوهر المسألة، ولكن فى شكل مقنَّع حتّى الآن. على أن جوهر المسألة يكمن فى أن الأحزاب والموظفين الحزبيين يسعون لأن يشغلوا رسميًا وضعًا فى المجتمع كالوضع الذى يشغلونه فى نظام مؤسسة الدولة واقعيًا، أى يسعون للوصول إلى وضعٍ يجدون نموذجه المثالى فى وضع جهاز الحزب الشيوعى السوفيتى والموظفين الحزبيين فى نظام مؤسسة الدولة السوفيتية سابقًا.

التعددية الحزبية

ما الحاجة إلى العديد من الأحزاب إذا كانت جميعها "لعموم الشعب"؟ أولاً، ثمة ظروف تاريخية أسفرت عن نشوء عدة أحزاب لا تزال على قيد الحياة.

ثانيًا، إن أية مجموعة بشرية كبيرة نسبيًا تنقسم إلى عدة مجموعات بفعل القوانين العامة للكومونالية، مهما كانت العلاقات جيدة بين الناس.

ثالثًا، ما من مجتمع كبير إلا ويشهد دائمًا وجود مصالح مختلفة للناس، ومجابهات فيما بينهم، الأمر الذى يتخذ أشكالاً مختلفة جداً، بينها شكل التكتلات السياسية.

رابعًا، إن التعددية الحزبية باعتبارها ظاهرة فى مجال مؤسسة الدولة تَضمُر حتّى تصبح نظام حزبَين. وفى حال وجود ثلاثة أحزاب وأكثر تتشكل كتلتان تكون

إحداهما حاكمة (تفوز فى الانتخابات)، والأخرى تبقى فى المعارضة، وتحصل بذلك على جزء من السلطة وما يرتبط بها من خيرات الدنيا.

تذكّرنا هذه الحالة بمباراة فى الملاكمة بين بطل العالم ومنافسه على اللقب، حيث يحصل المنتصر على ١٥ مليون دولار، والخاسر على خمسة ملايين دولار. فالحزب الخاسر لا يغادر خشبة المسرح، بل يبقى على شكلِ معارضةٍ موالية، آملاً بالفوز فى المباراة التالية. وإضافة إلى ذلك يتعذر تصفيته حتّى لو أراد المنتصر، إذ إن له جذوره فى المجتمع.

وأخيراً، فإن نواة الحزب أشبه ما تكون بمؤسسة لتقديم الخدمات السياسية، وهى تعيش وفق قوانين السوق العامة. إن اختزال التعددية الحزبية إلى ثنائية حزبية، واختزال هذه الثنائية إلى حل وسط (صفقة) بين المنتصر والمهزوم، إنما يعكس الميل العام للسوق نحو مركزة المصانع وتعزيزها.

أمّا الأحزاب الجديدة فتشقّ طريقها فى الحياة بصعوبة كبيرة، ولا يتسنّى لها ذلك إلا من باب الاستثناء، وليس القاعدة. وحزب "الخضر" فى ألمانيا خير مثال. إن السوق السياسية تحول بكل السبل دون ظهور منافسين جدد، وذلك ما تتعرض له، على سبيل المثال، أحزاب "اليمين" فى ألمانيا وفرنسا، إذ لا تُحاصَر بسبب مُثُلٍ عليا ما (هذه ليست إلا حجة وتمويهاً)، بل خَشية أن تكسِب الناخبين إلى جانبها، وتفسد الوضع السياسى على الأحزاب المعترف بها.

الحزبية، والحزبية الزائفة

ينقسم شكل الحكم فى الدولة إلى نوعين، هما: نظام الحزب الواحد، ونظام تعدد الأحزاب. إذ يجد نظام الحزب الواحد نموذجه الكلاسيكى فى النظام الذى كان سائداً فى الاتحاد السوفيتى حتّى العام ١٩٨٥، أمّا أنا فأجزم بأنه لا وجود البتة لهذا النظام، أى نظام دولة الحزب الواحد. وما يسمى نظام الحزب الواحد هو فى واقع الأمر تشبّه

بنظام الحزب الواحد، أى هو نظام الحزبية الزائفة. فإذا ما قام حزب بالاستيلاء على السلطة وقضى على الأحزاب الأخرى، واحتفظ لنفسه بالسلطة لمدة طويلة (صار حكمه مستقراً بهذا القدر أو ذاك)، فإنه عندئذ يكف عن كونه حزباً، ويتحوّل جزئيًا إلى عنصر من عناصر جهاز الدولة، وجزئيًا إلى عنصر فى بنية الخلايا العملية. وتظل موجودة كلمة "حزب"، كما يظل موجوداً بعض المظاهر الشكلية، كاشتراكات العضوية، والاجتماعات، والشعارات. وما تلك إلا أشياء للتضليل. ويمكننا أن نضرب مثلاً بالحزب الشيوعى السوفيتى كنموذج للحزب الزائف، وكذلك بمؤسسة الدولة السوفيتية كنموذج لمؤسسة الدولة الحزبية الزائفة. ولا يمكن الحديث عن مؤسسة الدولة الحزبية بالمعنى الصارم للكلمة إلا عندما يوصل الحزب رجاله إلى مؤسسات الدولة، دون أن يغدو هو مؤسسة منها، وعندما يكون حزباً حقًا، أى تنظيمًا لا يضمُّ إلا قسمًا من مواطنى البلاد، مثله فى ذلك مثل التنظيمات الأخرى فى البلاد.

تشهد البلدان الغربية نزعة نحو تحول حزبية مؤسسة الدولة إلى تشبُّه بالحزبية، أى إلى حزبية زائفة. والشكاوى المذكورة أعلاه من أن الأحزاب تحولت إلى جهاز حكومى من نوع خاص، إنما تعكس هذه النزعة.

لقد رأيت منذ أوّل أيامى فى المهجر أن حياة البلدان الغربية مشبعة بالفعالية الاجتماعية السياسية عند عدد كبير من الناس لا يقلّ عمّا فى روسيا الشيوعية، حيث كان ذلك أمراً طبيعيًا، نظراً لغلبة الجانب الكومونالى. عندها كنت أفكر على النحو التالى:

أوّلاً، إن البشر بغالبيتهم وفى أى زمان ومكان لا يُقدِمون، دونما غرض، على القيام بأى شىء يتطلب منهم مهارات وجهوداً على مدى طويل. ولمّا كان جمهور من الناس، ولا سيّما الأذكياء والمثقفون والعمليون عادة، يمارسون بانتظام نشاطًا اجتماعيًا سياسيًا، فذلك يعنى أن هذه الممارسة تلبّى عندهم حاجات ما.

ثانيًا، إن هؤلاء الناس يعملون فى مجال الكومونالية، ويتصرفون وفق قوانينها المشتركة بين جميع المجتمعات التى تكون الكومونالية متطورة فيها. وطبيعى أنهم

سيستغلون مزايا وضعهم لما فيه مصلحتهم، فكل منهم يسعى لاختطاف حصة من الخيرات تتناسب مع ما تسمح به مكانته.

ثالثًا، ما دام هناك عدد كبير من الناس يقومون بوظيفتهم فى مجال معين، فلا بد من أن يقيموا فيما بينهم علاقات متبادلة من نوع معيَّن تتيح لهم استغلال هذا المجال معًا.

رابعًا، يجب أن يصبحوا محترفين فى عملهم.

إن المعلومات التى حصلت عليها عبر مختلف القنوات أقنعتنى بصواب المواقف التى أوردتها أعلاه. فقد كنت أزداد معرفة من خلالها بأن ظواهر حياة الغرب الاجتماعية السياسية تشبه ما سبق لى أن عرفته خلال حياتى فى روسيا السوفيتية. إذ توجد فى حياة الغرب الاجتماعية السياسية أيضًا فئة مستورة، وحتّى مخفيّة، لا تُقرّها القوانين، بل وغير مشروعة فى جزء كبير منها، ولها مثيل فى روسيا. وقد كانت هذه الفئة هنا وهناك تحاط بالكتمان، وتُخفى، بل وكانت تنال العقاب أحيانًا. ولكنها، على الضفّتين، كانت ثمرة طبيعية.

لقد وقع فى يدى مؤخّرًا كتاب المؤلِّفَين إرفِن ويوتا شويخ "الزُّمَر، والمجموعات، والوصولية" (١٩٩٢) الذى يضمّ نتائج دراسات ميدانية تتناول النظام الحزبى فى هذا المعنى تحديداً. وجاء فى الكتاب أن ألمانيا تشهد على المستويات كافة، بدءًا من الجماعات المحلية وانتهاء بمستوى البلاد ككل، تحول الناشطين الحزبيين (الساسة عموماً) إلى جزء من الشريحة الحاكمة، أى أنه تجرى عملية التحام بين السياسة والإدارة. ومن ناحية أخرى، تتأصل الأحزاب فى حياة المجتمع الاقتصادية وغيرها من مجالاته، ويغدو الساسة موظفين فى الكونسرنات، ويشغلون مناصب أبعد ما تكون عن السياسية. ويتشكل نوع من الكارتلات بين الأحزاب الكبيرة، وزُمَرٍ من الساسة المحترفين. بعضهم يقرِّرون من يشغل هذه المناصب أو تلك فى المؤسسات التى فى متناول السلطة. وهم يوزِّعون فى أوساطهم فرص الحصول على الخيرات والامتيازات. وتتشكل الزمر على أساس العلاقات الشخصية، ويتحول النظام الحزبى إلى ما يشبه

الإقطاعيات. وعن طريق هذه الزمر يتم الوصول إلى دوائر السلطة. وتقوم الأحزاب والزمر بتحويل الدولة إلى فريسة لها، وإلى مصدر للترقى فى الوظائف (مبدأ الوصولية) وشتى أنواع المكاسب. إن نزعة "المحاصصة الديمقراطية" تؤدى إلى تعذّر فقدان السلطة عمليًا، وإلى ضمان سلطة ونفوذ الساسة والأحزاب والزمر لمدة طويلة تفوق الآجال التى يعطيها حق الفوز فى الانتخابات للساسة.

بدهىٌّ أن هذا الوصف لمؤسسة الدولة الغربوية الفعلية لا يتطابق مع التصوير الإيديولوجى والدعائى للديمقراطية الغربية. ولكنه يتطابق تمامًا مع ما للكومونالية من قوانين موضوعية تجعل جميع أنظمة الدولة متشابهة فى كثير من الجوانب، بغضٍّ النظر عن النظام الاجتماعى. يراودنى شعور بأن الوصف الوارد أعلاه للنظام الحزبى الألمانى إنما وُضِع استنادًا إلى تجربة روسيا السوفيتية.

واعتمادًا على متابعاتى أرى أن فى نظام مؤسسة الدولة الغربية نواةً من أحزاب، وزمر، وساسة محترفين لا تقلُّ رسوخًا عن "النُّوى" المماثلة لها فى جهاز الدولة فى البلدان الشيوعية. وأنا لا أنظر إلى هذه الظاهرة (شأنها فى ذلك شأن كل ما فى الكتاب المذكور) على أنها شىء لا أخلاقى، أو شىء يعكِّر صفاء ديمقراطية "حقيقية" ما. وأعتقد أن من المستحيل عمومًا، بدون هذه الظواهر التى تثير السخط والإدانة، أن يقوم نظام مؤسسة الدولة بعمله الفعلى، ويتعذر أيضًا استقراره وتداوله. إن استبعاد هذه "النقائص" من شأنه أن يؤدى إلى نقائصَ وعيوب من صنف أكثر سوءًا، وخاصة إلى رفد منظومة السلطة بأناس طارئين وسطحيين وأغرار، قد يبزّون أسلافهم فى كل عيوبهم. والمثال الجلىّ على ذلك حاضرٌ فى وضع روسيا الراهن (تسعينيات القرن العشرين.- م)، حيث بزَّ "الديمقراطيون" الحاكمون أسلافهم الشيوعيين فى الفساد والنفاق وسواهما من الرذائل، ولكنهم كانوا دونهم من حيث المهارة والاحتراف فى الإدارة.

الانتخابات

ينقسم العاملون فى نظام السلطة والإدارة إلى فئتين، من ناحية الطريقة التى يتولّون بها مناصبهم، وتحديداً إلى مَن يُوظَّفون ويُعيَّنون فى المناصب "من فوق"، ومَن يُنتخَبون "من تحت". إن الأغلبية الساحقة تنتمى إلى الفئة الأولى، أى إلى سلك موظفى الدولة. أما عدد المنتمين إلى الفئة الثانية فليس كبيراً، مقارنة بالأولى، وهم يشكلون سلك النوّاب. ولكن الاهتمام بأشخاص الفئة الثانية فى الأدبيات المتخصصة وفى وسائل الإعلام يفوق مرات عديدة الاهتمام بأشخاص الفئة الأولى. ولا يعود السبب فى ذلك إلى الدور الذى يؤديه فى نظام السلطة أولئك الذين اختارهم الشعب، بقدر ما يعود إلى اعتبارات الإيديولوجيا. ذلك أن المنظِّرين الإيديولوجيين، عندما يعرِّفون الديمقراطية بأنها نظام تتشكل فيه الحكومة بناء على إرادة أغلبية الناخبين، لا يهتمّون بالكشف عن جوهر سلطة الدولة، بقدر ما يحرصون على إخفاء هذا الجوهر.

إن الانتخابات الفعلية لا يجمعها إلا القليل مع ما يُكال لها من مديح إيديولوجى دعائى. إذ إن عدداً كبيراً من المواطنين الذين يتمتّعون بحق الانتخاب يتجاهلون الانتخابات (شارك فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٩٢ عدد قياسى من الناخبين هو ٥٤٪)، ويعللون ذلك بأن مشاركتهم أو عدمها لا تغير فى الأمر شيئًا، وأن نتائج الانتخابات لا تغير شيئًا فى وضعهم، وأنهم لا يعرفون شيئًا عن معظم المرشحين، وأن هؤلاء يتم اختيارهم ضمن دائرة ضيقة فى مكان ما، ومن ثم يُفرَضون على الناخبين[٩٤].

ولكن التناقض بين الانتخابات الفعلية وصورتها الدعائية لا يعنى أنها انتهاك لمعاييرَ عقلانيةٍ ما. إن التصورات الساذجة عن وجود انتخابات عادلة ونزيهة بالمطلق

(٩٤) هذا ما تدلّ عليه، مثلاً، نتائج استطلاعات الرأى المنشورة فى FAZ بتاريخ ١٧/٢/ ١٩٩٢.

هى تصوراتٌ غير قابلة للتحقّق مبدئيًا. فحتّى عندما تجرى انتخابات المسئولين فى مجموعات تتألف من بضع عشرات من الأشخاص، تبدأ النزاعات، والدسائس، وعمليات الغش، والعنف، والخداع... إلخ. وهذا أمر لا مناص منه، ولا سيّما فى مجتمع يتألف من ملايين الناس. إن نظام الانتخابات الغربى يمثّل أقصى ما يمكن أصلاً، من وجهة نظر النزاهة لأسباب "فنية" تماماً. ولكن حتّى لو افترضنا أن العدالة المطلقة تحققت، وترشّح للانتخابات أذكى المواطنين وأشرفُهم، وأن جميع المرشحين كانت أمامهم فرص متكافئة...إلخ، لَمَا تحسّن الوضع فى السلطة، بل لَساء على الأرجح، لأنّ من سيفوز عندئذ هم أفراد ليسوا خبراء فى مجال الإدارة، بل هواة لا شخصية لهم، ترضى عنهم الأكثرية، ولا يتصرّفون وَفق قواعد السلوك فى السلطة، وإنما كمبتدئين أغرار. والخلاص الوحيد عندئذ، لو حدث ذلك، هو أن يقوم العباقرةُ الأنقياء أخلاقيًا، بعد انتخابهم مباشرة، بتعلم الخداع، وممارسة الديماغوجيا، والسرقة، وغير ذلك من رذائل الساسة الفعليين.

إن جوهر نظام الانتخابات الغربى لا يكمن فى العمل على تطبيق فكرة مجردة حول الديمقراطية، بل فى إتاحة الفرصة عمليًا من أجل اختيار أشخاص إلى أجهزة السلطة ومنحهم الشرعية بصفتهم هذه. والانتخابات هى شكل ملازم للغربوية يرمى إلى إسباغ الشرعية على السلطة، وما من أساس آخر هنا لعملية إضفاء الشرعية هذه. ومن الخطأ من الناحية المنطقية الصِّرف أن نعتبر التشريعات (الدستور) أساسًا لشرعية السلطة. فالقوانين لا تحدِّد إلا أصول شرعية السلطة. ولكن الشرعية، بصفتها هذه، أى بوصفها اعترافَ المجتمع بأشخاص على أنهم يمثّلون السلطة، لا تحققها إلا الانتخابات.

إن نظام الانتخابات الغربى، بالرغم من كل نواقصه (من وجهة نظر النقاد)، يتيح حل واحدة من أهم مسائل السلطة، أى إمكانية تداول السلطة العليا رسميًا، مع الحفاظ على استقرار مؤسسة الدولة واستمراره. وبذلك تتحقق حماية المجتمع من التقلبات الراديكالية والخطيرة التى لا لزوم لها. إن المجتمع الغربى، وبصرف النظر عن ديناميكيه العملية، مجتمعٌ محافظ فى جزئه الاجتماعى السياسى، وإن كان قابلاً أحيانًا

لاهتزازات جسيمة، على غرار ما حصل فى ألمانيا وإيطاليا عندما وصل النازيون والفاشيون إلى السلطة عبر الانتخابات. وظهر خطر مماثل بعد الحرب العالمية الثانية من جانب الشيوعيين. ولكن الغرب استخلص الدروس من الماضى، فمن المستبعد أن تستطيع الأحزاب الراديكالية الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات، على الأقل فى السنوات القريبة القادمة.

الأغلبية

تُنتخب أجهزة السلطة التمثيلية وفق مبدأ أغلبية الأصوات، وبعد انتخابها تمارس عملها وتتخذ قراراتها وفق هذا المبدأ نفسه، الذى يتعرض لانتقاد شديد. وإليكم مثالاً نموذجياً عن ذلك.

يؤكد ف. هايك أن الديمقراطية التى تدّعى لنفسها الحق بحل أية مسألة بأغلبية الأصوات قد تحولت بالفعل إلى شكل للإدارة يجعل الجهاز الحاكم متحرراً من أى قيد. ويضيف أن ضرورة تشكيل أغلبيةٍ منظمة لدعم مصالح مجموعات معينة خلقت مصدراً جديداً للتعسف والتحيز؛ فالأغلبية البرلمانية، من أجل أن تبقى أغلبية، ترى لزاماً عليها أن تقوم بكل ما يخطر على البال من أجل تحقيق فائدة مجموعات لها مصالحها الخاصة. أى أن الأغلبية البرلمانية تشترى مساندة هذه المجموعات مقابل منحها الامتيازات. ويمضى هايك قائلا إننا – ودون رغبة منّا فى ذلك – خلقنا ماكينة تتيح المصادقة، باسم أغلبية افتراضية، على إجراءات ليست فى مصلحة الأغلبية، أى إجراءات يرفضها الشعب، لو كان القرار بيده.

يرى هايك، ومؤلفون آخرون[٩٥]، أن الديمقراطية الغربية فى شكلها المعاصر (بعد الحرب العالمية الثانية) هى ديمقراطية شمولية (توتاليتارية)، ويعتقدون أن مبدأ الأغلبية

---

(٩٥) تحدث ج. ل. تالمون عن "الديمقراطية التوتاليتارية" فى كتابه The Origin of Totalitarian Democ-racy، وتحدث ج. ك. غالبرايت فى كتابه The Affluuent Society, Boston, 1969.

لا يشكل ضمانة للديمقراطية. أما عيوب "الديمقراطية الشمولية" المشار إليها فليست من جوهر الديمقراطية الغربية؛ بل إن المثال الديمقراطى تعرض للتشويه - حسب هؤلاء المؤلفين - أى أن مبادئ الديمقراطية بحد ذاتها جيدة، ولكن تطبيقها يجرى على نحو خاطئ.

إن آراء هايك هذه مثال نموذجى لموقفه الإيديولوجى من المسائل الاجتماعية. وهى تذكّرنى بآراء بعض إيديولوجيى الشيوعية الذين كانوا يؤكدون أن المُثُل الشيوعية جيدة بحد ذاتها، ولكن تطبيقها بطريقة خاطئة على أيدى ستالين، وكذلك بريجنيف، هو ما شوّهها أيّما تشويه. وهكذا نرى التماثل التام بين أسلوبى التفكير الغربى والشيوعى .

وأودُّ الإشارة بالمناسبة إلى أن آراء هايك حول سلطة الجهاز الحاكم غير المحدودة لا تعدو كونها هُراء، لأن السلطة، أيًا كانت، تبقى محدودةً بقدرة الخاضعين لها على تنفيذ قراراتها، ومقيدةً بأطر مصلحتها فى المحافظة على نفسها ذاتيًا. إن وضع السلطة القانونى يعكس بشكل أو بآخر هذه العوامل التى تقيّدها.

تنطلق المقاربة الإيديولوجية للظواهر الاجتماعية من معنى الكلمات، ومن تعريفات مجردة، وليس من الواقع الإمبريقى. فالخطأ، وفقًا لهذه المقاربة، ليس فى التصورات القبْلية عن الواقع، وإنما فى الواقع نفسه. إن أصحاب هذه المقاربة يعتبرون سمات الديمقراطية الغربية نتيجةً لتطبيقٍ غير سليم لمبادئ سليمة، بينما هى فى الحقيقة نتيجةٌ لتطور المجتمع وفق القوانين الاجتماعية الموضوعية. فقد سبق وتحدثت أعلاه عمّا للمجتمع ككلٍ واحد من مصالح تختلف عن مصالح مجموعات ما من البشر، وحتّى عن مصالح الأغلبية. إن مفهوم الأغلبية، كعامل حاسم فى اتخاذ القرارات من قبل السلطة، لا معنى له فى حال تأويله حرفيًا (أى بشكلٍ مجرّد) واستخدامه فى غير مكانه. فالحكومة تعبّر دائمًا عن إرادة الأغلبية، ولا تعبِّر عن ذلك أبدًا. ذلك أن الحكومة هى تلك الأغلبية، هى تجسيدها، أيًا كان موقف الأغلبية الحقيقية (الإمبريقية) ذاتها من قرارات الحكومة. والأغلبية الحقيقية لا تمتلك أية إرادة عمومًا. فإرادتها هى دائمًا

إرادة الأقلية التى تتحكَّم بها. ولا وجود بشكل عام للأغلبية كعامل معطى سلفًا، بل يجب تشكيلها، وتنظيمها باعتبارها شيئا مصطنعا. وهذا ما تتمثل فيه وظيفة الحكومة الديمقراطية. إذ يجرى تشكيل الأغلبية تحديداً بفضل ما تقوم به السلطة من تدابير ("احتيالات") تتعرض للنقد من طرف الإيديولوجيين فى كلا الاتجاهين، اتجاهِ فضحها واتجاهِ تحسينها، على حدٍّ سواء.

إن الأغلبية (المصطنعة، أو الوهمية) ذاتها هى الأداة الوحيدة فى يد الحكومة الديمقراطية كى تعمل لمصلحة المجتمع ككلٍّ واحد. وبهذه الطريقة تحديداً تقوم الدولة الغربية بوظيفتها الأساسية، بل وتقوم بها على أحسن وجه. وقولنا "أحسن" لا يعنى حتمًا أنه جيِّد، بل يعنى أن الوسائل الأخرى أسوأ منه.

الطبقة السياسية

دخل تعبير "الطبقة السياسية" حيِّز الاستعمال فى السنوات الأخيرة بقصد الإحاطة بمن يحترفون النشاط السياسى بوصفهم أعضاء منتخبين فى المؤسسات الحكومية، ومن يساعدهم من مستشارين، وكذلك بالمتفرِّغين فى الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات والحركات الاجتماعية المنخرطة فى السياسة على نحو من الأنحاء. ربما كان هذا التعبير قد استُخدِم سابقا، ولكننى لم أحاول البحث عن أصله.

إن هذا النوع من الأشخاص (الذين يمثِّلون طبقة السياسيين المنطقية) لا يشكلون ظاهرة جديدة، إلا أن النصف الثانى من القرن العشرين شهد قفزة نوعية فى هذا المجال. فقد تضاعف عدد أفراد هذه الطبقة عدة مرات. وراح ينخرط فيها أشخاص يمثِّلون مختلف شرائح السكان، وليست الشرائح صاحبة الامتيازات وحدها. وغدا نشاط هؤلاء الأشخاص معلنًا على الملأ بفضل وسائل الإعلام الجماهيرى، ومكشوفًا بطريقة مسرحية بهدف التأثير على جماهير السكان. يقوم ممثلو هذه الطبقة بوظائفهم

ويترقّون في عملهم لا كأفراد، بل ضمن مجموعات، ومنظمات، وحركات من شتى الأنواع. ويظهرون في المستوى الأعلى من السلطة بصفة ممثلين لأحزاب سياسية، وموظفين يتبوءون مناصب في مؤسسات الدولة.

ومع ذلك، ثمة جوانب في حياة الطبقة السياسية يجرى التكتم عليها بصرامة، أو على الأقل لا يسمح بإذاعتها. من ذلك، مثلاً: كيف يستغل أعضاء هذه الطبقة وضعهم لمصالحهم شخصية؟ ومن أية أوساط يتم تجنيدهم؟ ما هو نوع من يُنتقون للانضمام إلى هذه الطبقة؟ ما هو تحصيلهم العلمي والثقافي؟ كيف يتدربون على دور الساسة؟ وكيف يتدرّجون في السلَّم الوظيفي؟..إلخ. ولا يُرفع الستار، جزئيًا ولوقت قصير، عن الجوانب المذكورة من حياة الطبقة السياسية إلا بسببِ ما يحدث من فضائح. ويتسرَّب شيء من ذلك إلى كتب المذكرات، والأعمال الأدبية، والأفلام السينمائية أيضًا، ولكن عادة كحوادث منفردة وجرائم يعاقب عليها القانون فقط. ولم تلفت هذه الطبقة الانتباه كظاهرة اجتماعية متميزة، بما في ذلك جوانبها الخفية، إلا في الآونة الأخيرة.

يقدِّم كتاب إرفين ويوتا شويخ الذى ورد ذكره من قبل وصفًا عامًّا لممثلى طبقة السياسيين على أساس دراسة شخصيات بعينها. ويرى مؤلفا الكتاب أن المهم للساسة المحترفين ليس الكفاءة في مهنة من المهن، بل الكفاءة في العمل السياسي كمهنة من نوع خاص، وعلى وجه الخصوص الكفاءة في التواصل وإقامة العلاقات على نحو يتوافق مع روح العصر، والصلات السياسية، والعلاقات الشخصية مع أعضاء الزمرة، والتودُّد للقوى النافذة في المجتمع. كما يتمتع الساسة بجملة من الامتيازات منها، على سبيل المثال، السفر المجاني في ظروف مريحة، والاستقبالات، والتكريم، وإمكانية استخدام السيارات مجّانًا، وضمان الشيخوخة، ناهيك عن العطايا والمكافآت المختلفة...إلخ. وبالإضافة إلى ذلك كلِّه ثمة الفساد الذى يستحيل كشفه عمليًا. وإذا ما أسفرت العملية الانتخابية عن خروج سياسيٍّ بارز من حلبة السياسة، سرعان ما

يجدون له فى العادة منصبًا آخر يكفل استمرار استفادته من الامتيازات المعتادة. وعلى هذا النحو يتشكل نوع خاص من "الوجهاء" الحزبيين.

تشكل الطبقة السياسية ظاهرةً فى مجال الكومونالية التى تبلغ أقصى حدودها فى المجتمع الشيوعى. ففيه تسود هذه الطبقة وتطور قدراتها جميعًا. بينما من المشكوك فيه أن تستطيع هذه الطبقة بلوغ مثل هذا المستوى فى المجتمع الغربى، رغم أنها تتصف بميل نحو ذلك بفعل وضعها فى المجتمع، وإمكاناتها الواقعية، والمادة البشرية التى تتشكل منها. وعلى أية حال، فإن ما توصلتُ إلى معرفته عن الطبقة السياسية فى المجتمع الغربى يشبه شبهًا مذهلا ما قُدِّرَ لى أن أرصده فى روسيا السوفيتية على مدى العديد من السنين. ويمكن القول إن المجتمع السوفيتى أفشى فى ثرثراته الكثير ممّا يبقى مستوراً فى الغرب، ويتجنّب الغربيون التحدث عنه جهراً.

هناك صفات عامة للطبقة السياسية، مثلما هناك صفات عامة يتميَّز بها البيروقراطيون، والعسكريون، والعاملون فى الأجهزة السرية، وزعماء العصابات، والعاهرات، ورجال الدين، وغيرهم من فئات البشر. وعلى سبيل المثال، فإن من تتوفر لهم أفضليات الوصول إلى هذه الطبقة وتحقيق النجاح فى صفوفها هم أشخاص لا يتمتعون بمواهب بارزة، وليسوا محترفين من الدرجة الممتازة فى مجال من المجالات الضيقة، ولكنهم يتمتعون بطيف واسع من القدرات المتوسطة. والحال شبيه هنا بما هو موجود فى عالم الرياضة، بمعنى أن الرياضى المتفوِّق فى ميدان معيَّن من ميادين الرياضة لا يستطيع أن يفوز ببطولة أنواع المصارعة. والساسة يشبهون من هذه الناحية رياضيين يلعب كل منهم مائة نوع من أنواع المصارعة، لو كان هؤلاء موجودين. فلو كان ريغان ممثلا عظيمًا لما صار رئيسًا للولايات المتحدة. ولو كان شميدت عازف بيانو عظيمًا لما صار مستشاراً لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

كما أن الأفضليات فى طبقة الساسة يتمتع بها أناسٌ متحللون من القيود الأخلاقية، مغرورون، ميّالون إلى إقامة علاقات خفيّة ونسجِ مكائد، قادرون على التصنّع

والرياء، نزّاعون إلى التباهى والديماغوجيا ...إلخ. ويكفى أن نراقب لبعض الوقت سلوك السياسيين المعاصرين لكى نتثبّت دون عناء من صفاتهم هذه. وعلى أية حال، فإن من يلتحقون بهم سرعان ما يتقنون هذه المهارات، إذا كانوا يطمحون إلى النجاح ولهم منه بعض نصيب. هكذا، وليس فى اليد حيلة، فتلكم هى القوانين الموضوعية التى تحكم سلوك الناس فى المجال الكومونالى.

السياسة

ينظر عدد كبير من المؤلفين إلى السياسة كمقدرة على تحقيق الأهداف بأى وسيلة ("الغاية تبرر الوسيلة")، مقدرة على تمويه الأهداف الحقيقية، وإضفاء مظهر نبيل على الوسائل القذرة المتبعة لتحقيق هذه الأهداف... مقدرة على تضليل الخصم، والتلاعب بالناس، وتوجيههم، وجعلهم ينفِّذون إرادة الحكام. إن هذا الرأى قريب من الحقيقة، فلا وجود لأية سياسة أخلاقية، ولا مكان لقواعد الأخلاق هنا عمومًا. ليست السياسة لاأخلاقية. وإنّما ليس للسياسة صلة بالأخلاق، أى أن لها قواعدها التى ليس بينها وبين قواعد الأخلاق صلة. وما محاولة إضفاء مظهر أخلاقى على السياسة إلا أحد أساليب السياسة لتضليل الجماهير بهدف استغلالها لمصلحة الساسة.

وبالرغم من وجود مهنة تسمى "علم السياسة"، فليس ثمة وجود لعلم مكتمل وممنهج بهذا القدر أو ذاك، يخصّ قوانين العمل السياسى. وهذا أمر مفهوم. إذ لو كان هذا العلم قائمًا وأصبح فى متناول الجميع، لبدا فى أعين الناس العاديين شيئًا منافيًا للأخلاق، كلبيًّا، قذرًا، إجراميًا؛ ومن يعملون فى مجال السياسة أوغادًا، كذّابين، غاصبين، وحوشًا، بُلَهاء ومحتالين. يعرف الجميع أن هذا التصور قريب من الحقيقة، ولكن الجميع يتظاهرون وكأن هذه الحالات مجرد استثناءات نادرة، وكأن الساسة أيضًا يتصرّفون ضمن أطر قواعد الأخلاق (ساسة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا يتحدثون بحميّة عالية عن الأخلاق فى السياسة). وبالرغم من أنه لا وجود لعلم عن

قواعد حقيقية (وليست وهمية) للسياسة، فإن الساسة المبتدئين سرعان ما يستقون هذه القواعد من شتّى المصادر ويستوعبونها، أو إنهم يعيدون اكتشافها بأنفسهم من جديد. وهذا أيضًا يبيِّن جزئيًا أنه ما من حاجة لعلم خاص فى هذا المجال عمومًا. وما وجود بعض نُتَفٍ من هذا العلم إلا استثناء لا غير، بل وهو استثناء سيِّئ السمعة، كما هو حال مؤلفات ميكيافيللى، و"بروتوكولات حكماء صهيون" المجهولة المؤلِّف(٩٦).

ثمة نوعان من أى نظام من أنظمة حكم البشر: نوع أوامرى، وآخر تلاعبى. الأول يسود فى النظام الشيوعى، بينما يغلب وجود الثانى فى النظام الغربوى. ذلك أن سلطة النوع الثانى لا تطالب بتنفيذ إرادتها بشكل مباشر، بل هى تسعى إلى بلوغ ذلك عبر التأثير على وعى الناس بطريقة تفضى إلى ظهور أوامرها المفروضة من "فوق" وكأنها قبول طوعى ممن هم "تحت".

كما أن فى أى نظام من أنظمة حكم البشر نوعين من نمط آخر: علنى وخفى، ففى النظام الشيوعى يسود النوع الخفى الذى يتخذ شكل سرية شمولية. أمّا فى النظام الغربوى فبالعكس، هناك تضخيم لنوع السلطة العلنى تجاوز كل الحدود. إذ لم يعد اجتذابُ "الشعب" إلى صنع السياسة هو الغاية الرئيسة فيه، وإنما هناك سعى الساسة إلى اكتساب الشعبية، وإرضاء الغرور، وتحقيق الشهرة. وهذا الغرور يجعل الساسة يفقدون عقولهم تمامًا، وينظرون إلى كلِّ كلمة يقولونها، وكلِّ وضعية يتخذونها وكأنها قضية ذات أهمية تاريخية تقرر مصائر الشعوب. لقد بات مرض "النجومية" مرضًا مهنيًا عند الساسة كما هو عند ممثلى السينما وأبطال الرياضة. إن التمثيليات السياسية تشغل حيِّزًا هائلاً فى وسائل الإعلام الجماهيرى. أمّا ما ينتاب الساسة فى فترات الحملات الانتخابية، وعند وقوع أحداث فى العالم لها نصيب من الأهمية ويستطيعون التمسّح بها على نحوٍ ما، فحدِّث ولا حرج! إننا لو

(٩٦) اطلعت على هذه البروتوكولات أول مرة فى عام ١٩٩١.

قدّمنا للعقلاء من الناس عرضًا مكثّفًا للتمثيليات السياسية فى العقود الأخيرة، لظنّوا أنهم أمام مَشاهد من مشفى المجانين. ذلك أن الشعبوية لم تعد صفة لبعضٍ من الساسة، أمثال فرانس جوزيف شتراوس، ورونالد ريغان، وهلموت كول، وإنما أصبحت ظاهرة شاملة(٩٧).

السلطة والمحكومون

ما من سلطة إلا وتهتمّ بالحفاظ على نفسها وترسيخ وضعها، مثلما تهتم بمصالحها، بما هى مجموعة أشخاص من فئة معيّنة يعيشون ويتمتّعون بنِعَم الحياة جرّاء قيامهم بوظائف السلطة. وهذا طبيعى تمامًا. ولكنَّ هناك فرقًا بين الحاكمين والمحكومين، هو أن السلطة بحكم طبيعة دورها فى المجتمع ملزمة بالعناية بالمحكومين. وهنا يسرى مفعول قانون اجتماعى موضوعى، فحواه أن السلطة تسهر على مصالح الخاضعين لها بقدر ما يقتضى ذلك حفاظُها على نفسها، وتلبيةُ حاجاتها. ذلك أن السلطة تسعى إلى استخدام وضعها من أجل تحقيق الحد الأقصى من مصالحها، والحد الأدنى من مصالح مَن هم تحت حكمها. على أن المسافة بين هذين الحدين تتأرجح ضمن إطار معيَّن يشكل تخطّى حدوده خطرًا ليس على المحكومين وحدهم، بل وعلى السلطة نفسها.

ونظرًا لتضخم جهاز الدولة وتزايد الإنفاق عليه، وتعاظم شهية رجال السلطة وفرص استغلالهم مناصبَهم، برزت نزعة نحو خفض عناية الدولة بالخاضعين لها، ونحو رفع درجة عنايتها بنفسها. ومن تجليات هذا الاتجاه تزايد فساد موظفى الدولة

(97) Populismus und Aufklarung. Herausgeben von Helmut Dubiel.Frankfurt am Main, 1981.

وتدنى إنتاجية عملهم، ونمو روح البيروقراطية، وغير ذلك من الظواهر التى انتقدها الغربيون بحمية إذ رأوها فى البلدان الشيوعية، وتجاهلوها أو قلّلوا من شأنها فى مؤسسة الدولة عندهم.

إن الحياة اليومية لكتلة السكان الأساسية فى المجتمع الغربى لا ترتبط بالحكومة ارتباطًا كبيرًا. فالجمهور يفهم الديمقراطية كفرصة للعيش بمعزل عن السلطة بالدرجة الأولى. غير أن تدخل الدولة فى حياة الشعب يغدو محسوسًا أكثر وأكثر. ولا ينجم ذلك عن أخطاء ترتكبها الحكومة، ولا عن نوايا شريرة، وإنما بفعل الضرورة الموضوعية. وهذا الأمر لا يقتصر على المجالات التقليدية من نشاط الدولة، بل ويشمل غيرها من المجالات التى كانت محرّمة أو شبه محرّمة عليها، بما فى ذلك الاقتصاد.

إن الموقف السيكولوجى من سلطة الدولة يتشكل لدى الخاضعين لها تحت تأثير كثير من العوامل. ومن هذه العوامل شخصية الشعب، وتقاليده التاريخية، ووضع الدولة فى المجتمع. إذ يمكننا أن نجد ضمن أى جماعة كبيرة من الناس كل ما يخطر على البال من هذه العوامل. ومع ذلك يتشكل فى المجتمع موقف جمعى من السلطة. فالروس، مثلاً، يتميزون بصفة تنطوى على نقيضين، هما الخنوع والتذلّل أمام السلطة من جهة، واحتقار السلطة وانتهاك حرمتها من جهة ثانية. وهذه الصفة جزء من شخصية الروس وتاريخهم كشعب لم يعرف سلطة سوى سلطة الإكراه من فوق، ومن الخارج.

إن اطّلاعى على ما فى الغرب من أدب، وسينما، ووسائل إعلام، وكذلك متابعاتى الشخصية كان أساسًا للانطباع الذى تكوّن لدىّ بأنه لا وجود فى الغرب لما هو موجود فى روسيا من خنوع وعدمية فى الموقف من السلطة. ففى الغرب تغلب العلاقة المدنية (علاقة المواطَنة)، أى أن الناس يعون شرعية وجدوى مؤسسة الدولة القائمة، ويعترفون بها. وإذا كان عمل مؤسسة الدولة يتعرّض لانتقادٍ منهجىٍّ دائم، فإن هذا الانتقاد محدَّد، لا يهدف إلى القضاء على هذا النظام. إننا لا نجد فى الغرب تراكم أمزجة معادية للدولة تتحول إلى رفض تام لنظام السلطة عمومًا. فالأمزجة الانتقادية تغدو

علنية بالتدريج، وكأنها تتلاشى. وأيًا كان مستوى الانتقاد فى موقف المواطنين الغربيين من السلطة، كنت ألاحظ دائمًا حدًا لا يتخطّاه أحد. أمّا فى روسيا فالجميع يتخطّونه، بدءًا من منتقدى النظام وانتهاء بممثلى السلطة ذاتها. وهذا الحد هو حد احترام المواطن للسلطة، حد المواطَنة والمسئولية المدنية إزاء مصير المجتمع.

الدولة والاقتصاد

إن الترابط بين الدولة والاقتصاد موضوع متعدد الجوانب والأبعاد، ناهيك عن أنه فى الواقع نتيجة ظروف عديدة. أودّ التطرق إلى بعض جوانب هذا الترابط ، وبشكل مبسَّط (مثالى) حسب مقتضيات الضرورة.

تشكل الدولة والاقتصاد وحدة لا انفصام لعُراها. فالدولة هى التى توفر، وتحافظ على الظروف التى تمكن الاقتصاد من أداء وظائفه بشكل طبيعى؛ بينما يُنتِج الاقتصاد موارد وجود الدولة، ويعيد على الدوام إنتاج هذه الموارد. أمّا شكاوى المنظِّرين من تدخل الدولة فى الاقتصاد، أو العكس، أى تدخل الاقتصاد فى السياسة، فليست أكثر من شكاوى عديمة المعنى. وهى، بالأحرى، انعكاس إيديولوجى لنواقص وعيوب موجودة فى حياة البلد تُلصَق إمّا بالسياسة "السيئة"، وإمّا بالاقتصاد "السيئ "، أو بالعلاقات غير السليمة بينهما. وتبعًا للأمزجة العامة يلحّ الإيديولوجيون على تشديد دور الدولة فى الاقتصاد (كينيس وشيللر، مثلاً)، أو على عدم تدخل الدولة فى الاقتصاد (هايك وفريدمان، مثلاً). وفى واقع الحال نرى تذبذبًا بين هذا الاتجاه وذاك(٩٨).

(٩٨) على سبيل المثال، اشتداد دور الدولة فى السويد وفرنسا مع وصول الاشتراكيين إلى السلطة، والسياسة المناقضة لذلك التى اتبعتها مارغريت ثاتشر فى بريطانيا، ورونالد ريغان فى الولايات المتحدة الأمريكية. لقد استُبعد كينيس، وتقدّم عليه كل من هايك وفريدمان.

يتصور بعض الإيديولوجيين (وربّما هم الأغلبية) أن مهمة الدولة على صعيد الاقتصاد، هى التشريع، وإرغام المشاركين فى المجال الاقتصادى على الالتزام بالقوانين والمحافظة على النظام الضرورى فى هذا المجال. فيما ينبغى أن تتلقى الدولة من القطاع الاقتصادى على شكل ضرائب ما يكفيها من الموارد الضرورية لقيامها بوظائفها. ولكن فى الواقع لا يجرى التقيد بهذه الصيغة المثالية حرفياً، بل تصبح الدولة ذاتها ظاهرة من ظواهر المجال الاقتصادى، بل وتكون مرغمة على ذلك، ولا تفعله بمقتضى هواها.

ومن بين الظروف التى ترغم الدولة على لعب دور اقتصادى يجب أن نشير، بالدرجة الأولى، إلى احتفاظها لنفسها بحق إصدار النقود، ومراقبة النظام النقدى عموماً، فهو بحد ذاته أهمّ عوامل الاقتصاد. وقد تخوِّل الدولة هذا الحق بنكًا ما[٩٩]، ولكنها تحتفظ لنفسها بحق مراقبته. إن المبالغ الهائلة التى تجنيها الدولة على شكل ضرائب هى رأسمال بكل ما لرأس المال من مقوِّمات، وليست مجرد رُزَم من الأوراق المالية. والدولة هى المصرفى الأكبر فى البلاد. وخلافًا للمصرفيين العاديين لا تستعمل الدولة الأموال كرأسمال، بقدر ما تستعملها كنفقات. بل إن إنفاق الدولة، كقاعدة عامة، أكبر من دخلها، ومن هنا يأتى نمو ديون الدولة [١٠٠]، ومع ذلك فإن الدولة، بوصفها مصرفياً، تقدم قروضاً للشركات الخاصة.

والظرف الثانى الذى يرغم الدولة على لعب دور اقتصادى هو جملة من الاحتياجات الاجتماعية التى يعجز القطاع الخاص (السوق) عن تلبيتها. وهذا ما يستدعى نشوء ما يسمى بالقطاع العام الذى من الصعوبة بمكان رسم حدوده. ولكنه

---

(٩٩) استحدث نابليون "بنك فرنسا" كمؤسسة خاصة تضم ٤٠ ألف مساهم.

(١٠٠) فى العام ١٩٨٧ وحده بلغ ما دفعته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فوائد على ديون الدولة حوالى ٢٠٪ من نفقاتها.

بشكل عام يشمل منشآت لا تعمل بالكامل وفقًا لقواعد السوق. على أن هذا الفصل ليس دقيقًا دائمًا، فما يسمى بالغرف التجارية، مثلاً، يتمتع بسلطة حكومية لضبط النشاط التجارى على المستوى المحلى، ولكن تلك الغرف عمليا ليست مؤسسات حكومية. وتلجأ الحكومة أحيانًا إلى مؤسسات خاصة تعهد إليها بالتأمين الصحى للمواطنين، وتأمين ممتلكاتهم، وجباية الضرائب أيضًا.

ويندرج فى القطاع العام كذلك ما شاخ من منشآت، وفروع صناعية غير قادرة على المنافسة كمؤسسات خاصة، ولكنها ضرورية، أو على الأقل مفيدة للبلاد. إنه "قطاع النفايات" على حد تعبير لابالومبار. ويضم هذا القطاع، تاليًا، منشآت وفروعًا صناعية ومشاريع ذات أهمية للبلاد عامة، ولكنها أكبر من قدرات الشركات الخاصة منفردة. ونعنى بذلك الطاقة، والنقل، والاتصالات، والطرق، والبريد، والتعليم، وخدمات المعلومات، والأمن، والضمان الاجتماعى، ورعاية المسنّين والعجزة، والوقاية من الأوبئة والكوارث... والكثير غير ذلك.

إليكم ما كتبه لابالومبار من وجهة النظر هذه عن الوضع فى إيطاليا. وأعتقد بأن هذا الوصف ينطبق على البلدان الأخرى أيضًا. إن القادة الصناعيين (كما يقول لا بالومبار) يؤيدون لفظيًا العمل الحر وغير ذلك من عناصر الاقتصاد الليبرالى، بينما هم يؤيدون فى الواقع شيئًا آخر. ذلك أن ما يصدر عنهم من تصريحاتٍ ورِعةٍ تدّعى أن من الأفضل للاقتصاد ألا يحشر الساسةُ والحكومة أنوفهم فى البزنس، ليس إلا واجهة تُخفى وراءها العلاقة الوثيقة بين الحكومة والبزنس. إن كبار رجال الصناعة الإيطاليين غير منغمسين بالسياسة علنًا، على طريقة أوساط رجال الأعمال الكبار فى الولايات المتحدة الأمريكية. فهم لا يحتلّون مناصب سياسية، ولا مناصب وزارية، ولا يشاركون بشكل منظور فى مدِّ قنوات الدعم المالى للمرشّحين، وللأحزاب السياسية على الطريقة الأمريكية (الأمريكان يقومون بذلك علنًا!). وإنما يتّبع الإيطاليون أساليب أخرى، منها الرشوة، والصحافة، والتلفزة، والإدارات المتداخلة، والشركات المالية، والتلاعب بالبورصات، والسيطرة على البنوك التجارية التى تعود ملكيتها وهميًا للدولة والمجتمع.

ومن ناحية أخرى، هناك مؤسسات حكومية كثيرة منغمسة فى الاقتصاد. على أن جزءًا كبيرًا من الاقتصاد موجود فى قبضة شركات عمومية. إن الدولة عامل مهم فى الصناعة والبنوك، وفى سوق العمل ورأس المال، وفى التجارة الخارجية.

ازدواجية السلطة

ليس هناك تناغم ثابت وأبدى فى العلاقات بين الدولة والبزنس. فالحياة تشهد تغيرات ترغم ثنائى "الدولة - البزنس" على التأثر بها. على أنّ تأرجح الكفّة لصالح هذا الطرف أو ذاك، بمعنى اختلال التوازن بين طرفى هذا الثنائى، أمر طبيعى تمامًا، كتقلّب أمزجة الناس إزاء أدوارهما، أى دور الدولة ودور البزنس.

والمثال الساطع فى هذا الصدد هو حالة الـ "العائلات المائتين فى فرنسا"(١٠١)، إذ بحلول ثلاثينيات القرن العشرين حدث تداخل بين البزنس والدولة. فقد كان كثيرٌ من كبار أغنى مائتى عائلة فى فرنسا نوابًا فى الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وفى الوقت نفسه كثيرًا ما كان سياسيون يتبوءون مناصب فى قيادة الشركات. وكان بين أولئك السياسيين وزراء سابقون. وكان مائتان من أبناء ٥٣ عائلة فرنسية يشغلون أكثر من ألف منصب إدارى فى مختلف الشركات، وكثيرًا من المقاعد فى أجهزة الدولة التمثيلية (المنتخبة). وفى السنوات التى تلت الحرب انتقلت الحكومة إلى الهجوم على جبروت العائلات المائتين تلك. فأمّمت عددًا من البنوك وشركات التأمين، والطاقة، وسكك الحديد، وصناعة الفحم. وظلّت إدارة الاقتصاد فى يد الدولة حتّى العام ١٩٨٤، ولكن الأمور بعد ذلك التاريخ بدأت تسير بالعكس، فلم تتمكن الدولة من الاحتفاظ بسيطرتها على الاقتصاد. ومرة أخرى استعادت العائلات المائتان سلطتها الهائلة السابقة.

---

(101) G. Milesi. Les nouvelles deux cents fanulles. 1991.

طبعًا، إن هذا الصراع بين البزنس والدولة ليس محصورًا فى مائتى عائلة. ويتلخّص جوهر الأمر فى أن نظام السلطة فى المجتمع الغربى لا ينحصر فى السلطة السياسية، أى الدولة، بل هو كيان أكثر تعقيدًا بكثير، وليست الدولة إلا جزءً واحد من أجزائه، فيما الجزء الآخر هو نظامُ إدارة الاقتصاد المستقلُّ عن الدولة إلى حدٍّ كبير، أى السلطة الاقتصادية. إن فرعَى السلطة الأساسيين هذين يتلاحمان ويتداخلان، ولكنَّ أيًّا منهما لا يبتلع الآخر بالكامل، بل يحتفظ باستقلاله إلى حدٍّ معلوم. وأحيانًا يتنازعان، ويخوضان صراعًا جدِّيًا فيما بينهما، تحت ضغط المجتمع أساسًا.

ليس للسلطة الاقتصادية بنية تقرّها القوانين، كما هو حال السلطة السياسية. إنها لا تعلن عن نفسها جَهارًا، إلا أن حضورها محسوس إلى درجة تجعل كثيرًا من المنظِّرين والإيديولوجيين يعدّونها السلطة الرئيسة فى المجتمع الغربى، وما الدولة إلا دُمية بين يديها. إن هذا التصوير مبالَغةٌ، طبعًا، ولكنه يعكس الواقع. وهكذا، فإن من يتحدث عن الفصل بين السلطات فى المجتمع الغربى يكون عليه أن يتحدث بالدرجة الأولى عن الفصل بين السلطتين السياسية والاقتصادية. وأعتقد أن ذلك سيتخذ صفة شرعية مع مرور الوقت.

الجهاز الإدارى – البيروقراطى

إن ثانى العناصر الأهم فى دولة الغربوية، إلى جانب السلطة التمثيلية المنتخبة والمتداولة، هو الجهاز الإدارى البيروقراطى. وهذا الجهاز لا يمثل أحدًا، وليس منتخبًا، ولا يطرأ عليه إلا قليل من التغيير فى ظل جميع التقلبات التى تقع فى المجتمع والسلطة التمثيلية. والسلطة فى نظر الغالبية الساحقة من مواطنى الدولة الغربية هى شبكة من مؤسسات هذا الجهاز، قبل كل شىء، فيما نشاط الحكومة المركزية أشبه ما يكون بعرض مسرحى. ولا تُحسُّ الفئات العريضة من السكان بحضور السلطة التمثيلية

المباشر إلا أحيانًا، أى عندما تقوم السلطات العليا بمناقشة وإقرار قوانين تمس مصالح هذه الفئات بشكل مباشر (زيادة الضرائب، مثلاً). على أن المواطنين يعرفون من خلال التجربة أن القوانين مبتوتٌ أمرها فى كواليس السلطة، ولا يبنون أية أوهام على المسرحيات البرلمانية. وتتمثّل لهم السلطة بكل روتينها الباهت الجائر فى هيئة موظفين مجهولين فى متاهات الدوائر الرسمية.

لقد قدَّم ماكس فيبر(١٠٢) وصفًا كلاسيكيًا للبيروقراطية، فأشار إلى مقوماتها التالية:

١- هرمية المناصب.

٢- قواعد العمل المكتوبة.

٣- الموظفون مثبّتون فى أعمالهم، ويتقاضون أجوراً مضمونة تتناسب والمنصب الذى يشغله كل منهم.

٤- الفصل بين الوظائف داخل المؤسسات.

٥- لا أحد يملك الموارد التى يتعامل بها.

إنه جهاز هائل الحجم، يعمل فى إطاره غالبية العاملين فى مؤسسة الدولة، ويزيد عددهم عن ١٠٪ من إجمالى عدد المواطنين العاملين. وهو مبنىٌّ وفق المبدأ العسكرى للعلاقة بين الرئيس والمرءوس. وفيه كثير من درجات التراتبية. فقد كان فى بريطانيا عام ١٩٨٨، مثلاً، اثنتا عشرة درجة(١٠٣) فى فئة واحدة فقط من فئات الموظفين الثلاث (فئة العاملين فى الحكومة، وفئة الموظفين المدنيين، وفئة الموظفين

(102) Max Weber. Economy and Society, Berkley. 1978

(١٠٣) جون كِنغدَم. انظر الهامش رقم ٨٥.

فى الوزارات). وهذه الدرجات هى: سكرتير دائم، نائب سكرتير، مأمور سكرتير، مساعد سكرتير، مسئول قديم، مسئول، موظف قديم، موظف رفيع، موظف، موظف ديوان، مساعد موظف ديوان. وعمومًا، يمكننا أن نحصى عشرات الدرجات فى تراتبية الموظفين.

يتمتع العاملون فى الجهاز الإدارى بجملة من الامتيازات مقارنة مع بقية المواطنين. وهى، قبل كل شىء، العمل الدائم، وفرصة الترقى التدريجى فى الخدمة، والتقاعد المضمون، وظروف العمل المريحة نسبيًا. على أن هذه الامتيازات هى مقوّمات نمط الحياة الشيوعية. ثم إن إغراءاتها قوية جدًا. وهناك نزوع فى المجتمع الغربى نحو تحويل بقية فئات المواطنين (أساتذة الجامعات، والعلماء، والعاملين فى الإعلام...إلخ) إلى الفئة نفسها التى يندرج تحتها موظفو الدولة.

السلطة الداخلية

يتألّف نظام مؤسسة الدولة فى البلدان الغربية من عدد هائل من البشر. وهو نفسه بحاجة إلى من يديره، أى بحاجة لعدد كبير من الأشخاص الذين يديرون السلطة ذاتها كنظام. سأسمّى هذا العدد الكبير من الأشخاص بالسلطة الداخلية. وهذه السلطة يمكن أن نراها حاضرة فى نظام أى دولة. وهى فى الحالات الأكثر بساطة تتمثّل فى أصحاب الحظوة، والمستشارين السرّيّين، و"الأيدى الخفية" التى تحرّك الدُّمى. أمّا فى الحالات الأكثر تعقيدًا، فهى مجموعات من طراز المافيا. وفى جميع الأحوال، فإن السلطة الداخلية لا تتخذ صفة دستورية، أى لا تكون عنصرًا من عناصر بنية الدولة يحظى بالاعتراف الرسمى. إنها تبقى فى الظل، ويجرى على الصعيد الرسمى نفى أى وجود لها. إنها لا تظهر إلى العلن إلا فى أثناء المهاترات والفضائح.

ويدخل فى عداد جهاز السلطة الداخلية أيضًا ممثلو السلطة العمومية، ولكنهم يؤدون فيه وظائف تختلف عن الوظائف الرسمية. وفضلاً عن هؤلاء يضم الجهاز المذكور ممثلى الإدارة وموظفى الدواوين الشخصية، وموظفى الأجهزة السرية (المخابرات)، وشخصيات نافذة تشارك بصفة غير رسمية فى عمل الحكومة، وأقرباء أعضاء جهاز السلطة... إلخ. وقد تلعب زوجة رئيس الحكومة فى جهاز السلطة الداخلية دورًا أهمَّ من دوره هو.

ويلتصق بالسلطة الداخلية، ويتقاطع معها جزئيًا، عدد كبير من الناس المقرّبين من الحكومة، وهم أصحاب مصالح خاصة، ونافذون، ومجموعات مافيا، ومعارف شخصيون، وعشيقات...إلخ. إنهم "مطبخ السلطة" الذى كثيرًا ما تتحدث عنهم مذكرات السياسيين البارزين والمقرَّبين منهم.

المخفى والمكشوف

تشغل المؤسساتُ السرية التابعة للسلطة الرسمية، ومجملُ أولئك الذين ينظمون وينفِّذون الجانب السرى من عملها، مكانةً متميزة فى نظام السلطة. ومن المتعذر أن نعرف أبعاد هذا الجانب، والوسائط التى يستخدمها. ذلك أن المعلومات التى تصل إلى الصحافة هى معلومات مجتزأة، ووهمية على الأرجح. على أن هذا الجانب كثيرًا ما يلعب الدور الحاسم فى السياسة. فالسلطة العلنية لا تقوم بخطوات مهمة دون علمه.

إن الحياة الواقعية التى يعيشها الناس والجماعات يتداخل فيها على الدوام خطّان، مكشوف (ظاهر)، ومخفىٌّ (باطن). فليس كل ما يقع فى حياة البشر يظهر على السطح، ويغدو مكشوفًا. والقول بأن كلَّ سرٍّ سينكشف، هو قول باطل، وإذا ما صحَّ فإنه لا يصح إلا على سفاسف الأمور، أو على ما فقد أهميته، أو أضحى أداة فى صراع سياسى سافر. إن الأجهزة السرية، والاتفاقات السرية، وعمليات النصب

والاحتيال السرية، والجمعيات السرية..إلخ. هى ظواهر مألوفة فى حياة البشر وتنظيماتهم.

هناك فى العادة تضخيم لدور الجانب المكشوف وإشهار له، وتقليل من دور الجانب المخفى وتمويه له. وأحيانًا لا يظهر دور الجانب المخفى على السطح إلا عندما تقع الفضائح والمهاترات. ولكن هذا من باب الاستثناء. وكذلك من النادر أيضًا أن تنشر كتبٌ عنه. وإذا ما نشرت جاءت مكتوبة على نحو يتعذّر معه فهم جوهر الأحداث المبعثرة فى بحر، بل قُلْ فى مزبلة، من الأسماء والوقائع المحددة.

ربّما لو أن كل ما هو مخفىٌّ صار مكشوفًا بالفعل، لبدت العملية التاريخية فى كثير من جوانبها مختلفة عمّا يصوِّرها به المنظِّرون الآن؛ بل ولربّما سارت على نحو آخر أيضًا. غير أن من العسير القول أكانت سارت على نحو أفضل أم أسوأ. والأرجح أنها كانت سارت على نحو أكثر سوءًا بعدُ.

السلطة العليا

تتردَّد كثيرًا عبارة "النخبة الحاكمة" فى الأدبيات السوسيولوجية[١٠٤]، لكننى سأستخدم بدلاً منها عبارة "السلطة العليا"، لأنها أدقُّ تعبيرًا عن جوهر هذا العنصر من عناصر نظام السلطة فى المجتمع الغربى.

تتألّف السلطة العليا من عدد كبير من الشخصيات النشطة التى تحتل مرتبة رفيعة فى سلَّم الهرم الاجتماعى. وهذه الشخصيات هى الأكثر تأثيرًا فى المجتمع. فبحكم مرتبتها وما يخضع لسلطتها من موارد، ونظرًا لوضعها القانونى، وثروتها وشهرتها...إلخ. تكون هذه الشخصيات هى الأقوى نفوذًا فى المجتمع. ويندرج فى

(١٠٤) مثلاً: C. Wright Mills. The Power Elite. 1956

عِداد هذه الشخصيات كبار المصرفيين والصناعيين، وكبار ملاك الأراضى، وكذلك العائلات العريقة، وأصحاب الصحف والناشرون، وزعماء النقابات، والمنتجون السينمائيون، ومشاهير الممثلين، وأصحاب الفرق الرياضية، والكهنة، والمحامون، وأساتذة الجامعات، والعلماء، والمهندسون، وأصحاب وسائل الإعلام ومديروها، وكبار الموظفين، والساسة.

ومن البديهى أن فئات السكان المذكورة أعلاه لا تدخل جميعها فى عداد السلطة العليا، وإنما يقتصر الأمر على شخصيات مختارة وزعماء قطاعات من المجتمع يحظون بالاعتراف.

وهذا الوسطُ النخبوى ليس موجوداً على المستوى القومى فقط، بل وعلى المستويات الأدنى أيضًا، أى على المستوى الإقليمى (الجهوى) والمحلى. وهو يشكِّل ما يشبه "مديريات" غير رسمية تسيطر على المؤسسات المفصلية فى المجتمع كافة. وأعضاؤه يعرف بعضُهم بعضًا معرفة شخصيّة، وفى دوائرهم يضعون سياسة منسّقة، ويُعِدّون ويتّخذون أهمّ القرارات. والمصالح الشللية هنا ضعيفة، أو لا تأثير لها البته.

ليست السلطة العليا مجرد نوع معين من التواطؤ بين أشخاص، مع أن هذا التواطؤ موجود أيضًا. إذ لا مجال للقيام بأى عمل جدى فى المجتمع بدون هذا التواطؤ بين الأشخاص، فهو عنصر طبيعى وضرورى تمامًا فى التجمعات البشرية. أى أن السلطة العليا ظاهرة عادية لا تستطيع السلطة العلنية أن تكون موجودة لولاها فى ظروفِ أكثر التجمعات البشرية تعقيداً، كالبلدان الغربية. ولا يوجد نص أو اعتراف بوجودها باعتبارها ظاهرة قانونية، دستورية. وليس من حاجة لذلك البتة، إذ إنها من حيث المبدأ تشكيل من نوع آخر تمامًا، يختلف عن السلطة السياسية العادية. إنها تُحكِم سيطرتها على مناحى المجتمع كلّها، بما فى ذلك نظام السلطة.

فعالية الحكومة الغربوية

يصعب أن نجد بحثًا منشوراً يتناول مؤسسة الدولة فى البلدان الغربية إلا ويكون جانب من جوانب تلك المؤسسة موضوع نقد فيه. ومع ذلك لم أصادف عملاً واحداً يقدم دراسة متكاملة لمسائل فعالية الدولة الغربية، ناهيك عن فعالية نظام السلطة والإدارة عموما، بما فى ذلك السلطة الاقتصادية والسلطة العليا، وليس السلطة السياسية وحدها. ولا أعتقد أن السبب فى ذلك هو ممنوعات (تابوهات) إيديولوجية ما، بل هو على الأرجح تعقيد المسألة غير العادى، وارتباط حلها بضرورة وجود نظرية علمية عن المجتمع الغربى عامة، وكذلك انتفاء الحاجة من الناحية العملية لحلها حلاً علميًا. سأقتصر هنا على ذكر بعض الملاحظات المنهجية.

ينبغى التفريق قبل كل شيء بين تقييم نمط الدولة من جهة، ووضعها فى بلاد وزمن معينين، من جهة أخرى. ربما تكون الدولة، بالمعنى الثانى، فى وضع سيِّئ ، ولكن ذلك لا يعنى أن نمط الدولة سيِّئ بحد ذاته. فالوضع السيِّئ يمكن تصحيحه مع الإبقاء على نمط الدولة.

عند تقييم نمط الدولة من وجهة نظر فعاليته، ينبغى أن نأخذ بالحسبان العديد من المؤشرات، إذ يجب أن نحدد المسائل التى تندرج ضمن صلاحيات الدولة، وتلك التى لا تندرج، ما المسائل التى تستطيع الدولة حلَّها، وما المسائل التى لا تستطيع حلّها أصلاً، كيف تضطلع بواجباتها الروتينية وكيف تواجه ما يستجد من مسائل أيضًا، كيف تتعامل مع الحالات العاجلة، ما هو حجم نمط الدولة بالمقارنة مع المجتمع الذى يخضع لإدارته، وما التكاليف التى يتطلّبها من المجتمع...إلخ. على أن هذه المؤشرات جميعها يجب رصدها على مدى زمنى طويل، وعلى نطاق واسع.

لم تحظَ مؤسسة الدولة الغربوية بعدُ بدراسة تمكِّننا من الوصول إلى استنتاجات قاطعة حول فعاليتها. ولنأخذ مشكلة البطالة مثالاً على ذلك. فما تزال الحكومات الغربية كلَّ عقد من السنين تجدِّد الوعد بحلها، ولكن دون جدوى. بينما تمكّن الاتحاد

السوفيتى والبلدان الشيوعية الأخرى من القضاء على البطالة. ولكن هل يعنى هذا أن الدولة الشيوعية أكثر فعالية من الدولة الغربوية؟ كلا، بالطبع. ذلك أن الدولة الشيوعية لم تحلّ هذه المشكلة لكونها دولة شيوعية، وإنما لكونها جزءًا من مجتمع ذى نمط خاص. فقد كان ثمن هذا الحل تدنِّيًا فى إنتاجية العمل، وتوزيعًا لأعباء البطالة المحتملة (المقنّعة) على جميع العاملين. بينما تعمل الدولة الغربوية فى ظروف مجتمع من نمط آخر، وهى من حيث المبدأ عاجزة عن حل هذه المشكلة. وأقصى ما فى مقدورها فعلُه هو اتخاذ إجراءات تخفف من وطأة الحياة على العاطلين عن العمل، وتكبح نمو البطالة. وبهذا المعنى فإن جهود الدولة الغربية مهمة جداً.

لقد هزّت الغرب فى السنوات الأخيرة سلسلة من الفضائح السياسية صبّت فى طاحون من يؤكدون وجود أزمة فى نظام مؤسسة الدولة فى الغرب عمومًا. إلا أن هذا الاستنتاج متسرِّع بكل وضوح. فالأزمات السياسية كثيراً ما تكررت فى الغرب من قبلُ أيضاً، وكانت مرضًا مزمنًا فى إيطاليا. إنها ظاهرة طبيعية فى ظروف المجتمع الغربى. والمهم هو أن هذه الأزمات تمرُّ من غير أن تؤدى إلى انهيار المجتمع. ولنقارن مرة أخرى، من وجهة النظر هذه، بين مؤسسة الدولة فى الاتحاد السوفيتى ونظيرتها فى الغرب. لقد عاش النظام السوفيتى عقوداً طويلة من السنين فى منأى عن الأزمات، مشغولاً بتضليلات إيديولوجية تتغنّى بفضائل الشيوعية. ولكن ما إن بدأت فى ثمانينيات القرن العشرين أول أزمة فى تاريخ الدولة الشيوعية حتّى أخفق النظام الشيوعى فى تجاوزها، وانهار فى مدة زمنية قصيرة إلى حد الدهشة. أما مؤسسة الدولة الغربية فتعيش أزماتها وتتجاوزها دونما آلام تذكر. غير أن ذلك لا يعود إلى كرم أخلاقها، بل إلى وضعها فى المجتمع، وهو وضع يمكن، لمن يشاء، أن يعدّه عيبًا من عيوب تلك المؤسسة. فهى لا تتمتع بسلطة كاملة مثل مؤسسة الدولة الشيوعية. وهى ليست إلا جزءًا من نظام السلطة الأكثر اتِّساعًا. إنها مقيّدة بجهاز التنظيم الذاتى فى المجتمع الغربى، وباحتوائه على نظام الإدارة الذاتية إلى جانب الدولة. ولو أرادت الدولة الغربوية تدمير نظامها الاجتماعى لامتنع عليها ذلك. أما الدولة الشيوعية فلم يكن عليها

قيود من هذا القبيل. لقد كانت سلطتها كاملة. ولذلك أدت أزمتها إلى انهيار الكيان الاجتماعى برمّته. والحال شبيه بذلك فى ما يتعلق بجميع الصفات الأساسية الملازمة لمؤسسة الدولة.

السلطة ووسائل الاتصال

ثمة دائمًا علاقة وثيقة بين السلطة ووسائل الاتصال. والسلطة عمومًا لا يمكن تصورها من دون وسائل الاتصال. لقد شهدت البلدان الغربية، والعالم بأسره، تغيرات مهمة بعد الحرب العالمية الثانية تتيح لنا الحديث عن ثورة فى هذا المجال. فقد بلغت تكنولوجيا الاتصالات أبعادًا وذرى أسطورية. وظهر ما لا حصر له من المنشآت والمؤسسات التى تعمل فى جمع المعلومات، ومعالجتها، ونشرها، وتوزيعها (وكالات الأنباء، مؤسسات الرأى العام، مراكز التوثيق...إلخ). وهناك كثير من العلوم والمؤسسات العلمية المنغمسة فى معالجة مشكلات المعلومات. ومن المعروف للجميع المكانة التى احتلتها وسائل الاتصال الجماهيرى فى حياة المجتمع. لقد غدا مجال الاتصالات شريانًا ضروريًا لعمل المصانع والمؤسسات الكبرى. ولو أن مجال مؤسسة الدولة بقى خارج تأثير هذا العامل، لكان ذلك أمرًا يثير الاستغراب.

ولكن، بالرغم من أن الكتب والمقالات التى تنشر عن هذا الموضوع كثيرة جدًا، فإنك فى الحقيقة لن تجد فيها تحليلاً سوسيولوجيًا جديا، على الأقل للمسائل التالية: ما هى أبعاد تأثير المنشآت، والمؤسسات، والمنظمات العاملة فى حقل الاتصالات على مجال مؤسسة الدولة ؟ كيف يتجلى عمليًا تأثير حقل الاتصالات على سلوك السلطات وقراراتها؟ ما الشكل الذى تتخذه مؤسسات الاتصال فى إطار مؤسسة الدولة ذاته، أى كعناصر فى بنيته؟ كيف انعكس تقدم وسائل الاتصال على بنية الدولة وعملها؟ على أننى لا أقصد هنا تلك الأشياء المألوفة كالحواسيب فى مؤسسات الدولة، والمعالجة الحاسوبية لما يقدَّم لأعضاء الحكومة، والبرلمان، وقادة الأحزاب من معلومات عن هذا

المجال أو ذاك من مجالات المجتمع، بل أقصد تلك التغيرات الأكثر عمقًا وجدّيه، أى التغيرات الاجتماعية.

الدولة والقانون

توصف الدولة الغربية على نحو خاص بأنها دولة القانون. وثمة رأى يقول إن أى دولة هى دولة قانون، وهذا ما كان يميل إليه كانط فى فهمه للدولة كتجمع يضمّ بشرًا يخضعون لقوانين شرعية. وفى زمننا أكد هـ. كِلزِن[١٠٥] أن "كل دولة هى دولة قانون". أعتقد أننا هنا أمام لَبْسٍ اصطلاحى، على الأرجح. صحيح أن من المتعذر على أىٍّ تجمّعٍ بشرى كبير أن يعيش بلا قواعد (معايير) تضبط سلوك المواطنين. وصحيح أيضًا أن الدولة، أى دولة، ترغم المواطنين فيها على التزام هذه القواعد. ولكن طبيعة هذه القواعد ذاتها، وأسلوب وضعها، وتصرفات الحكومة فى إطارها، وموقف الحكومة منها، أمور تختلف باختلاف أنماط المجتمع. ومن وجهة النظر هذه، فإن الأقرب إلى الحقيقة هو الموقف الذى لا يرى أن كل دولة هى دولة قانون، وليست كذلك إلا الدولة التى تكون السلطة فيها مقيدة بالقانون، وتقوم فى إطار القانون[١٠٦] فالدولة الشيوعية، مثلاً، ليست دولة قانون فى جوهرها، وإن كانت ظاهريًا تتشبّه بذلك.

لا بدّ من التفريق بين الجهاز القانونى بوصفه جزءًا من الدولة إلى جانب الجهازين السياسى والبيروقراطى، من جهة، والمجال القانونى فى الدولة ككل، من جهة أخرى. فالجهاز القانونى هو مجمل المؤسسات الحكومية التى تسهر على تطبيق المعايير

---

(١٠٥) Hans Kelsen (1881- 1973) هو أحد كبار المنظرين فى مجال الدولة والقانون.

(١٠٦) كان Carl Schmitt (كارل شميت ١٨٨٩ – ١٩٨٥) من أنصار هذا الرأى.

القانونية وتعاقب من يُخلّ بها. وتندرج في هذا المجال المحاكمُ، والسجون، والشرطة الجنائية المنوط بها التحقيق في الجرائم. أما المجال القانوني فيتضمّن القواعدَ (المعايير) التي تنص عليها التشريعات، وتصرفاتِ الناس وفقًا لهذه المعايير. وهذا المجال لا يتطابق مع مجال مؤسسة الدولة.

تنقسم المعايير القانونية وتصرفات الناس إلى فئتين، تندرج في الأولى منهما تلك المعايير التي تنص عليها التشريعات الأساسية، وفي مقدمتها الدستور. وهذه الفئة هي التي تحدد الوضع القانوني للمواطنين الأفراد وتجمّعاتهم، والتقسيمات الإقليمية في البلاد، وكذلك الوضع القانوني لأجهزة السلطة العليا. أما الفئة الثانية فتتضمن المعايير التي تشمل العلاقات التعاقدية الطوعية بين المواطنين الأفراد، وبين المواطنين والشركات، وبين الشركات نفسها، وبين الأفراد والدولة، وباختصار، تشمل الحالات التعاقدية التي يجد أعضاء المجتمع وتجمّعاتهم أنفسهم فيها.

دولة القانون

إن المعايير القانونية التي تنطوي عليها الفئة الأولى من الفئتين المذكورتين أعلاه هي التي تحدد الوضعَ القانوني لأجهزة السلطة العليا. وبهذا المعنى يكون المجتمع الغربي مجتمعًا قانونيًا، وبتعبير أضيق، مجتمعًا دستوريًا.

ويجب أن نفرِّق هنا بين مسألتين: كيف أصبحت الدولة دستورية، وكيف تعيش كدولة دستورية. ففي الحالة الأولى كان ذلك فعلاً تاريخيًا أعطى الدولة صفة القانون. أما في الحالة الثانية فإن الدولة دستورية على أساس الدستور، وملزمة بأن تعيشَ وتعمل في إطاره، ملزمة بأن تدير البلاد وفقًا للدستور. ومن وجهة النظر هذه فإن فكرة الفصل بين السلطات، كيفما كان التعامل معها في الواقع، تعكس وضع الدولة كدولة قانون. إذ يجب أن يكون في البلاد، بهذا الشكل أو ذاك، قوات قانونية تحافظ على هذه الصفة الأساسية للدولة. إن المعايير القانونية في الفئة الأولى لا تقتصر على القوانين

الأساسية فى البلاد، بل يعاد إقرارها من جديد وبشكل تفصيلى على جميع مستويات السلطة. ومن هذا المنظور يكون للدولة وظيفة تشريعية دائمة. على أن هذه المعايير تختلف عن التعليمات اليومية التى تصدر عن أجهزة السلطة بكونها عامة (فى حدود معينة بالطبع)، ومجردة. ويمكن أن تندرج فى هذا السياق أيضًا تلك المعايير المتعلقة بشق الطرق، ومعالجة القمامة، وغير ذلك ممّا ينفى هايك عنه الصفة القانونية، ولكنه رغم ذلك النفى يتمتع بهذه الصفة، ولو على مستوى أدنى فى هرمية القوانين العامة فى البلاد.

وضع المواطن

يندرج ضمن معايير الفئة الأولى من الفئتين المذكورتين أعلاه كل ما يسمى بحقوق الإنسان والحريات المدنية. وهذه المعايير ليست شعارات دعائية وإيديولوجية، بل هى فى المجتمع الغربى أسسٌ لسلوك الناس ساريةُ المفعول عمليًا. ومن وجهة النظر هذه فإن المجتمع الغربى مجتمع حقوقى. ويمثل حقُّ الناس، وتصرفاتُهم وفقًا لهذا الحق إحدى ركائز ذلك المجتمع. على أن هذه ميزة تخص مجتمع النمط الغربوى. فما لنمط آخر من أنماط المجتمع مثل هذه الركيزة. وقد جرت العادة على الحديث عن حقوق الإنسان كحقوق فطرية، لا تنفصل عنه. وهذا ما يكرِّسه إعلان حقوق الإنسان الذى أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، ومنذ ذلك الحين يُعَدُّ ذلك (أى فطرية حقوق الإنسان اللصيقة به) شيئًا بديهيًا. وما من أحد يُلقى بالاً إلى أن ذلك هُراء من وجهة النظر المنطقية والعملية على حد سواء. إذ لا وجود أصلاً لأية حقوق فطرية. وما المجال الحقوقى بأكمله إلا اختراع من صنع البشر، ووسيلة لتنظيم حياة المجتمع. فمنذ متى لم يكن أحد يفكر بحقوق الإنسان مجرّد تفكير؟! إن هذه الحقوق لا يمكن أن تكون لصيقة بالإنسان، وذلك لأن الزمن الذى بدأ فيه الحديث عنها لا يساوى مثقال ذرّة بالمقارنة مع تاريخ البشرية السابق. بل وحتّى فى عصرنا كثيراً ما تنتزَع هذه الحقوق

من الناس. وهناك في الأمم المتحدة لجنة خاصة بالعمل على الحيلولة دون انتهاك هذه الحقوق، ودون تجريد الناس ممّا هو فطرى وأصيل فيهم.

إن حقوق الإنسان هى بالضبط تلك الحقوق التى تحدد وضع المواطن فى المجتمع الغربى لا فى سواه. أما فى ما يتعلق ببقية العالم فإن إعطاءها شكل حقوقٍ فطرية، أصيلة، هو سلاحٌ إيديولوجى بيد الغرب فى صراعه من أجل الهيمنة العالمية، وحجةٌ للتدخل فى حياة الشعوب الأخرى.

وإنه لسخف مماثل تمامًا أيضًا كل ما يقال فى الدعاية والإيديولوجيا الغربيتين عن الحريات الديمقراطية. فالحرية هى إله إيديولوجيا الغربوية، حيث يُنظَر إليها كقيمة عليا فى حياة الإنسان. ويمكن الشك بكل شىء إلا بالقيمة المطلقة للحرية. فلم أصادف فى الأدبيات الاجتماعية الغربية كتابًا واحدًا يضع أقنوم الحرية موضع الشك. وفى هذا الصدد تعود بى الذاكرة إلى دهشة المؤرخ الروسى ف. كلوتشيفسكى(١٠٧) إزاء الوضع الذى كان قائمًا فى روسيا أيام القيصر أليكسى ميخائيلوفيتش(١٠٨) إذ صدر فى ذلك الزمن قانون يحظر على الناس أن يسلِّموا أنفسهم طوعًا للإقطاعيين كأقنان. وكان من يخالفون هذا القانون يتعرّضون للجلد والنفى إلى سيبيريا. لقد تحول حق الحرية الإنسانى المقدس إلى خضوع ثقيل. ولكن ذلك لم يستطع أن يوقف عبودية الفلاحين الطوعية. فلماذا؟ لأن الحرية لم تكن قيمة مطلقة بالنسبة للأغلبية الساحقة من الناس فى الكرة الأرضية، لم تكن فى الماضى وليست هى كذلك الآن. ذلك أن ملايين الناس مستعدون للتخلى عن حريتهم مقابل الحصول على وضعِ أشباه العبيد الشبعانين فى البلدان الغربية.

---

(١٠٧) Vasilii Kliuchevskii فاسيلى كلوتشيفسكى (١٨٤١– ١٩١١) مؤرّخ روسى مشهور. – م.

(١٠٨) ثانى قيصر من سلالة رومانوف، ولد عام ١٦٤٥ وتوفى عام ١٩٧٦– م.

ليست حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية خيراً مطلقاً. وهى على العموم ليست خيراً، وليست شراً. إنها مجرّد معايير حقوقية تثبِّت وضع الإنسان كمواطن فى مجتمع الغربوية. أما النِعم أو المتاعب التى يعيشها الإنسان فى إطار هذه المعايير، فمسألة تتوقّف على كثير من الظروف الواقعة خارج إطار الحقوق.

الحرية

يجب أن نفرِّق بين الإمكانات الواقعية لقيام الناس بأفعال، وبين الجانب الرسمى الحقوقى من هذه الأفعال. إذ تبدو الصورة العامة لحرية المجتمع الغربى على النحو التالى: إذا كانت لديك فرصة واقعية للقيام بفعل ما، فأنت حر بالقيام به، أى أن لك الحق بذلك، ولا يجوز لأحد أن يمنعك، ولا أن تتعرّض للعقاب جرّاء ذلك. فمثلاً، أنت حرٌ - من وجهة نظرٍ رسمية حقوقية - فى اختيار طريقة كسب رزقك. ولكن ما هى إمكاناتك الحقيقة؟! ثمّ أنت حر فى أن تجوب العالم سائحاً، ولكن هل لديك المال اللازم؟ أنت حر فى الانتقال من بلد إلى آخر، ولكن هل بمقدور أى كان أن يفعل ذلك؟ أنت حر فى التعبير عن أفكارك والترويج لها، ولكن ذلك يتطلب أن يكون لديك أفكارٌ، ومالٌ لنشر هذه الأفكار، وهذا المال لا يتوفر عند الجميع. بل وحتّى بوجود المال، لن يسمح لك من يملكون دور النشر، والمجلات، والصحف، والإذاعة، والتلفزيون أن تنشر أية أفكار كانت.

فى المجتمع الغربى ثمة نموٌ متضخِّم للجانب الحقوقى من الحرية، بينما يجرى تجاهل جانب الإمكانات الواقعية، أو يظل ثانوياً. أما فى المجتمع الشيوعى، فعلى العكس من ذلك، نجد أن مركز الثقل ينتقل إلى مجال الإمكانات الواقعية لحرية الناس فى تصرفاتهم. من البديهى أن المقصود هنا ليس الحريات الغربية، بل الحريات الشيوعية التى لا تتطابق مع الحريات الغربية إلا جزئياً. وبالرغم من أن الناس فى المجتمع الشيوعى لا يجسدون قدراتهم إلا بعد جهد، وليس دائماً بنجاح، فإنهم يحققون الكثير فى هذا المجال.

يجدر بنا أن نُبرز على نحو خاص في مجال الفرص الواقعية ما أدعوه هنا بالحرية (أو اللا حرية) الاجتماعية. وأقصد بذلك طابع ودرجة تبعية (أو عدم تبعية) الشخص لغيره من الأشخاص من وجهة نظر كسب وسائل العيش. فبهذا المعنى نجد أن الأغلبية الساحقة من الغربيين ليسوا أحراراً، أي أنهم مرغمون على العمل. فأنت، مثلاً، حرٌ قانونيًا فى أن تتنقل فى البلاد بحثًا عن عمل، وفى أن تقبل أو ترفض شروط أرباب العمل. ولكن إذا لم يكن لديك مصادر عيش أخرى، وكنت مضطراً للبحث تحديداً عن مكان عمل لكى تعيش، فأنت لست حراً من الناحية الاجتماعية. ولكى تكون حراً من الناحية الاجتماعية يجب أن تملك مصادر عيش مستقلة عن الآخرين. أما فى المجتمع الشيوعى فجميع الناس تابعون لمصانع الدولة ومؤسساتها، وللمنظمات الاجتماعية أيضًا، ولكنّ تبعيتهم لأشخاص آخرين شخصياً أقل من ذلك بكثير، أو هم ليسوا تابعين لهم نهائيًا. إن درجة الحرية الاجتماعية هنا أعلى مما فى المجتمع الغربى.

عندما أقدم مواطنو البلدان الشيوعية على تدمير نظامهم الاجتماعى طواعية، كانوا يعتقدون بأن فرصهم الواقعية شىء بديهى لا يُنازع. وكانوا يأملون بأن تضاف إليها الفرص الغربية، أى الحريات الحقوقية. ولكن تبين أن ذلك مستحيل. فعندما حصل المواطنون فى البلدان الشيوعية سابقًا على الحرية كمعيار حقوقى غربوى، فقدوا الفرص الواقعية التى كانت تكفلها العلاقات الاجتماعية فى ظل الشيوعية. وعندما حصلوا على حق الحرية بأن يفعلوا ما كانوا يحلمون به، لم يحصلوا على إمكانية واقعية لتحقيق ذلك عمليًا. بل وخسروا إمكانية القيام بالأفعال التى كانت أمراً عاديًا قبل ذلك، من غير أن يكون لهم الحق بها. أى أنهم ربحوا شيئًا، وخسروا شيئًا آخر. لقد كشفت الحرية الغربية الواقعية عن نفسها لتظهر لهم على نحو مختلف تماماً عمّا كانت تبدو عليه من خلال تمجيدها فى الدعاية.

العلاقات التعاقدية

إن مجال العلاقات التعاقدية مجال هائل فى المجتمع الغربى الذى لا يضاهيه أى نمط آخر من المجتمعات فى هذا الميدان. وهو - من وجهة النظر هذه - مجتمع حقوقى فى الأساس الذى يقوم عليه. والعلاقات الاجتماعية بين الناس فيه تتخذ شكل علاقات تعاقدية طوعية.

ومع ذلك فإن العلاقات التعاقدية ليست آليًا موضعَ التزام، أو أمينةً بالمطلق. فهى عرضة للانتهاك دائمًا. والمشاركون فيها يجب أن يمتلكوا وسائل للذود عمّا ينبغى أن يكون لهم بموجب الاتفاقات. وبالرغم من أن الدولة تحمى هذه العلاقات بما تملكه من أجهزة قضائية، فإن ثمة أساليب للالتفاف عليها، ناهيك عن أن المحاكمات تتطلب وقتًا ومالاً. لذلك فإن العلاقات التعاقدية تتحول إلى ساحة للمعارك فى إطار القانون، وعلى أساسه، من أجل مراعاة الحقوق، أو الإخلال بها دون عقاب. فلا وجود للحياة الرغيدة إلا فى الدعاية والإيديولوجيا.

طبقة الحقوقيين

نشأت فى المجتمع الغربى شبكة كثيفة مشوّشة من المعايير والعلاقات الحقوقية يعجز فيها المواطن العادى بمفرده عن التصرف دون أن يصيبه ضرر أو إجحاف. وهذا ينطبق أيضًا على أصحاب المنشآت ومدرائها من جميع المراتب والحجوم. وذلك ما جعل المجتمع بحاجة إلى عدد هائل من الاختصاصيين فى هذا المجال، فجاء هؤلاء ليصبحوا شريحة مهمة ذات مستوى عالٍ من الدخل.

على أن هذه الشريحة مختلفة فى تكوينها. فجزء من ممثليها موظفون عند الدولة، وجزء آخر عند الشركات الخاصة، وجزء منهم رجال أعمال. ولكنهم جميعًا، بهذا الشكل أو ذاك، يقومون بأعمال فى مجال مؤسسة الدولة. وهم، بحكم قضايا زبائنهم، على اتصال دائم مع أجهزة القضاء ومؤسسات الدولة.

المحكمة

تقول إحدى دوغمات الإيديولوجيا الغربية إن المحكمة فى البلدان الغربية مستقلة. وهذا رأى لا معنى له. فالقوانين لا يخترعها ويقرُّها القضاة أنفسهم. بل والقضاة موظفون عند الدولة. وقرار المحكمة ليس حلاً لمسألة أكاديمية. إنه نتيجة صراع بين قوى مختلفة، متعارضة المصالح إذا ما كانت القضية تتعلق بمسائل على قدر من الأهمية. فالحقيقة الموضوعية فى مثل هذه الحالات أمر مستحيل المنال مبدئيًا. ومواد القانون مكتوبة بطريقة تتيح تأويلات مختلفة. إنها متنوّعة ويمكن اختيار ما يصلح منها لكل مناسبة. وهكذا تتوقف قرارات المحكمة على حنكة المحامين وعلاقاتهم. وثمة كثير من العوامل التى لا علاقة لها بالقانون تؤثر على قرارات المحاكم، منها وسائل الإعلام، والشخصيات المشاركة فى القضية، وطباع المحامين، والمصالح السياسية، والرأى العام...إلخ. وفى كثير من الحالات تستمرّ المحاكمات سنوات عديدة، وتكلّف أموالاً طائلة. وهذا كله من الأمور المعروفة للجميع. ثم إن الصحف تنشر أخبار فضائح المحاكمات. وهذه الفضائح تسىء إلى سمعة المحكمة الغربية كمحكمة موضوعية محايدة ونزيهة. غير أنه لا ينبغى الوقوع فى شطط نقدى معاكس. ذلك أن المحكمة تقوم بوظيفتها فى ظروف كيان اجتماعى حى، وكعنصر فى مؤسسة الدولة، وليس فى ملكوت العدالة الإلهية. ففى معظم الحالات تظلّ المحكمة، كما يبدو لى، فى إطار العدالة الواقعية (غير المثالية).

المجتمع المدنى

إن مفهوم "المجتمع المدنى"، كأغلبية مفاهيم العلوم الاجتماعية، غامض ومتعدد المعانى، حمّال أوجه. فقد جرت العادة منذ القرن الثامن عشر على تضمين المجتمع المدنى ظواهر اقتصادية، ودينية، وأخلاقية، وقومية وغيرها ممّا ليس له علاقة بالدولة. واستخدام اللفظة فى هذا السياق أمر تفسِّره ظروف القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما كانت الغربوية لا تزال فى مرحلة إثبات الذات فى صراعها ضد الإقطاعية

التى كانت تتجسد فى الدولة. أمّا فى القرن العشرين فقد حققت الغربوية انتصاراً لا رجعة فيه. وغدت مؤسسة الدولة مطابقة للتنظيم الاجتماعى والاقتصاد. ولم يبدأ التفريق بين جملة من الظواهر الاجتماعية المختلفة وبين مؤسسة الدولة والاقتصاد، إلا فى إطار الغربوية ذاتها. ولكن حتّى فى هذه الحالة، كقاعدة عامة، كان ولا يزال حتّى الآن يجرى خلط بين استعمالَى الكلمة القديم والجديد(١٠٩).

إننى أستخدم هنا تعبير "المجتمع المدنى" (أو "المواطَنة") للدلالة على مجمل تجمعات المواطنين الطوعية، غير الحكومية وغير الربحية (غير الاقتصادية) التى تهدف إلى حماية مصالحهم الخاصة، وكذلك إلى حماية المصالح العامة التى تتجاهلها الدولة وأوساط البزنس.

تنقسم تجمعات الناس فى إطار المجتمع المدنى إلى منظمات وحركات جماهيرية تنطوى على عناصر التنظيم. وقد تكون هذه التجمعات على درجة أو أخرى من الاستقرار، مثلما يمكن أن تُنشأ للقيام بفعلٍ مرّةً واحدة. وتندرج فى عداد هذه التجمعات النقابات وشتى أنواع الاتحادات، كاتحاد رجال الأعمال، والعاملين فى مؤسسات الدولة، ورجال الثقافة، والأطباء، والمزارعين، ومؤجرى العقارات، والمحامين، والرياضيين، والمسنِّين، والمعوّقين، والنساء، ومدمنى الكحول، والشبيبة، والمستهلكين، والمثليين الجنسيين، والأقليات الإثنية...إلخ. إن عدد هذه التجمعات هائل(١١٠).

---

(١٠٩) انظر مثلا: John Keane. "Democracy and Civil Society". London/ New York, 1988.، حيث يتحدث المؤلف عن تدخل الدولة فى المجتمع المدنى بهدف السيطرة على استثمارات رأس المال الخاصة، والتخفيف من حدة البطالة، وسوى ذلك من عمليات.

(١١٠) يقول لابالومبارا إن عدد المنظمات الطوعية فى إيطاليا عام ١٩٨٠ بلغ ٧ آلاف منظمة. ويقول Emil Hubner فى كتابه:

(Das Politische System der USA. Munchen, 1991) إن عدد هذه المنظمات بلغ فى الولايات المتحدة عام ١٩٨٩ على المستوى الوطنى وحده ١٢٥٠٠ منظمة.

كما أن نشاطاتها متنوعة. فهناك الاحتجاجات، والتظاهرات، والاجتماعات الحاشدة، والإضرابات، والبيانات، والعرائض. وهى ترمى إلى تحسين ظروف العمل والمعيشة، والتصدى لتخريب البيئة، والعمل على تغيير موقف السلطة والمجتمع منها، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، ووقف ما تقوم به السلطات من أعمال قاتلة، وتقليص دور الاحتكارات الجبارة. وترصد هذه التجمعات عمل الحكومة، وتشارك فى تكوين الرأى العام، وتمارس تأثيرها على مختلف جوانب حياة المجتمع.

كذلك ينسب إلى المجتمع المدنى أيضًا ما يسمَّى بالمبادرة المدنية (مبادرة المواطنين)، وهو نشاط تطوُّعى نزيه يقوم به المواطنون، وكذلك تجمّعاتهم المؤقتة، بغية لفت انتباه المجتمع إلى الوقائع السلبية، وحثِّه على القيام بتدابير للتخلص من السلبيات القائمة. ونجد فى كثير من الحالات أن التنظيمات والحركات الجماهيرية تبدأ كمبادرة مدنية. هكذا، مثلاً، نشأت حركة "الخضر"، و"الحركة البديلة" (التى سأتحدث عنها فيما بعد).

يرتبط المجتع المدنى بمجالات المجتمع الأخرى ارتباطًا وثيقًا. فالنقابات هى تنظيمات لمن يعملون فى الإنتاج، ولكنها لا تدخل فى بنية المنظمة الإنتاجية ذاتها. إنها تدافع عن مصالح العاملين بصفتهم عاملين تحديداً، ولكنها تقوم بذلك خارج عملية الإنتاج. أمّا اتّحادات رجال الأعمال فليست اتحادات اقتصادية، علماً بأن أعضاءها من رجالات الاقتصاد. وحتّى موظفو الدولة يقيمون اتحاداتهم للدفاع عن مصالحهم بصفتهم مواطنين عاملين، وبصفتهم هذه يقفون فى وجه الدولة كمواطنين عاديين، وليس باعتبارهم ممثلين للسلطة.

ولمّا كانت الأحزاب السياسية من مكوِّنات مؤسسة الدولة، فإنها فى الوقت نفسه من مكوِّنات المجتمع المدنى أيضاً. وهذا ما يتضح، مثلاً، بالنظر إلى حزب "الخضر" فى ألمانيا الذى اكتسب صفة منظمة سياسية منذ فترة غير بعيدة نسبياً. وتظلّ الأحزاب الشيوعية ضمن دائرة المجتمع المدنى. وكذلك الأحزاب الاشتراكية، فهى تطالب بتقليص

البطالة، وبالضمان الصحى، والخدمات، والسكن لشرائح واسعة من السكان، أى أنها، باختصار، تعبِّر عن مصالح الجماهير المحرومة.

يقوم المجتمع المدنى فى إطار الشرعية. ولكن تظهر فيه على الدوام نزعات لتجاوز هذا الإطار. ويتجلّى ذلك، مثلاً، فى المجموعات، والمنظمات، والحركات المتطرفة بشقّيها "اليمينى" و"اليسارى".

على أن الجماهير والحركات الجماهيرية تشكِّل عنصراً مهمًا من عناصر المجتمع المدنى.

الجماهير

نُشرت آلاف الكتب التى تتحدَّث عن موضوع الجماهير عندما كان هذا الموضوع حيويًا للغاية (إبّان نهوض الشيوعية، والقومية، والفاشية). وكما يحدث فى هذه الحالات، ظلّ مفهوم "الجماهير" هُلاميًا. ويشير مؤلفو تلك الكتب عادة إلى صفات تتكشف بشكل جلىّ أحيانًا لدى الجماهير، كفقدان العقلانية فى السلوك، والتهيُّج الشديد، والتجمُّعات الحاشدة...إلخ. ولكن هذه الصفات يمكن أن نراها أيضًا فى سلوك حشود بشرية أخرى يتعذر عدُّها جماهير بالمعنى السوسيولوجى، ومثال ذلك يتجسّد فى الطوابير، وفى محطات القطارات، وعند وقوع الكوارث الطبيعية، وفى حشود اللاجئين. على أن الشيء الرئيس هو أن الصفات المذكورة أعلاه هى حالات مؤقتة لدى الجماهير، وليست شيئًا ملازمًا لها وثابتًا. عادة ما يتناول المؤلفون الذين كتبوا فى هذا الموضوع أحداثًا ذات طابع خاص عبّرت فيها الجماهير عن نفسها فى الحركات الشيوعية، والنازية، والفاشية، وينظرون إلى تلك الأحداث على أنها ظاهرة استثنائية، وليس كظاهرة عامة مألوفة فى الحياة اليومية. بل إن بعضهم يذهب بعيداً فى هذه النظرة فيتحدَّث عن الجماهير وكأنها خرافة، ومنهم من يعتقد أن الجماهير اختفت بعد انهيار الحركات المذكورة آنفًا. سأستخدمُ كلمة "جمهور" و "جماهير"

بالمعنى التالي: يتألّف الجمهور من مجموع من الناس خارج عملهم الدائم، في الوقت الذي يكونون أحراراً في تصرفاتهم إلى حدٍّ ما. والجمهور بهذا المعنى يتألّف من مواطنين عاديين في المجتمع كأفراد أحرار يملكون إمكانية التفكير بوضعهم، ويستطيعون إمضاء هذا الوقت على هواهم، والتصرف بحرية، دونما إرغام من الخارج. إنهم قادرون على ذلك خارج وقت العمل أساساً، وبصفة عامة عندما يفقدون العمل، أو عندما يتمرّدون لأسباب ما على نمط الحياة المألوف. ونجد في هذا الوضع أناساً من مختلف الأعمار، والأوضاع، والمهن. إنني أؤكد وأكرر أن تشكيل الجمهور (الجماهير) يتطلّب عدداً كبيراً من الناس لديهم وقت فراغ، وقوّة لاستخدامها في ما يفعلونه خارج العمل.

من المهم أن نفهم معنى قولنا: "أحرار في تصرفاتهم". لأن ثمة *دائماً* من يتدخل في حياة الناس من الخارج، ويسعى إلى ممارسة تأثير ما عليهم. ومع ذلك كله يبقى لديهم جزء من الوقت، وجزء من وعيهم ومشاعرهم، يسمح لنا بالقول إنهم أحرار في تصرفاتهم. على أن الجماهير تبدو للساسة والمثقفين غامضة، لا يمكن التكهن بأفعالها، وذلك لأن هؤلاء الساسة لا يأخذون بعين الاعتبار قدرة الناس على التصرف بحرية، وهي قدرة تتشكل بين الحين والآخر وتملأ نفوس الناس بمضمون لا يفهمه السياسيون والمثقفون. لقد استطاعت الكنيسة أن تحافظ على إخضاع السكان لسيطرتها على امتداد قرون طويلة، لا تسمح لهم بأن يكونوا جماهير، لأنها لم تترك لهم حرية التصرف على هواهم.

قد يكون سكان البلاد جميعهم في مثل هذا الوضع، غير أنهم لا يندرجون كلهم في هذا المفهوم الذي أسميه "الجماهير". ذلك أن الجماهير تتشكل أساساً من ممثلي شرائح السكان الدنيا وجزء من الطبقة الوسطى. أما ممثلو الشرائح العليا والمتوسطة القريبة منها فيفضّلون البقاء خارج الجماهير. إنهم يشكلون تجمعات من نوع آخر.

والناس يتواصلون فيما بينهم، ويتبادلون الآراء، ويؤثر بعضهم على بعض كأفراد ينتمون إلى هذا الجمهور أو ذاك. وعلى هذا النحو بالضبط يملأون ذاك الجزء من وعيهم الذى تحدثت عنه أعلاه، بمضمون محدد، ويوجّهون عواطفهم على نحو معين. وفى الوقت نفسه لا يعود لقوانين الجانب العملى تأثير بالنسبة لهم، وتصبح قوانين الجانب الكومونالى هى الفعّالة. فيتجمّعون على نحوٍ ما، وتنبثق من بينهم نواة نشيطة، فيبرز زعماء وشخصيات مرجعية، وتجرى اجتماعات حاشدة. ودائمًا تتراكم وتنتشر فى هذا الوسط أمزجة وانفعالات معينة.

وهذه العملية العفوية إلى حدٍّ ما، تظلّ مدّة من الزمن بعيدة عن أنظار قوى المجتمع التى لا تنضوى تحت مفهوم الجماهير، أو تكون موضعَ تجاهل من جانبها. ولكنها عندما تبلغ حدود الخطر، ثم تتعدّى هذه الحدود، وتبدأ بالظهور للعلن تلفت إليها انتباه المجتمع. من الطبيعى أن يكون هناك من يرغب بالتأثير على الناس وهم فى هذه الحالة، واستخدامهم لمصالحه الخاصة. ويسرِّب أصحاب المصالح أفكارهم وشعاراتهم وتنظيمهم إلى هذه العملية العفوية فتظهر الحركات الجماهيرية.

إن الجماهير هى موضوع نشاط الزعماء، والدعاة، والتنظيمات، والأحزاب، والإيديولوجيات، والأديان. وقد كان الثوريون الروس فى القرن التاسع عشر، والبلاشفة بزعامة لينين فى القرن العشرين، وكذلك القوميون الاشتراكيون الألمان بزعامة هتلر، أوّلَ من وضع أهمَّ نظرية عن الجماهير وقواعد التعامل معها وتحريكها.

تتلخص المشكلة فى مسألتين، هما: كيف، ومَن يتعامل مع الجماهير فى الغرب. إن جميع من عملوا على فضح الشيوعيين، والنازيين، والفاشيين بوصفهم يضمرون الشرّ ويخدعون الجماهير لأغراضهم الخاصة، هم أنفسهم مصابون بتلك الأمراض. إنهم عاجزون بكل بساطة عن التصرف على نحوٍ آخر، وذلك بحكم قوانين الجماهير والتعامل معها. وهم أنفسهم شركاء فى ما يفعله "دِين" الغربوية و"كنيستها" من أجل ترسيخ نفوذها وسيطرتها على الجماهير.

الجماعة والجمهور

يرى بعض المنظرين أن الجمهور من الناس هم الجماعة. ولكن ما هى الجماعة؟ لن أُماحِك فى الكلام. إننى أعرِّف الجماعة على النحو التالى: تتألّف الجماعة من عدد معين من الناس يعيشون مدة طويلة ويعملون ككلٍّ عمليٍّ واحد، ولا يكتفى أعضاء الجماعة بما ينشأ بينهم من علاقات عملية، بل تستمر علاقاتهم خارج العمل. وفى الجماعة تقسيم للوظائف العملية، وكذلك تقسيم للناس إلى فئات لا تحكمها اعتبارات العمل. وتتمثل صورة الجماعات فى العائلات، والعشائر، والقبائل فى الماضى، ومجموعات الناس فى بعثات طويلة الأجل، وفى المصانع والمؤسسات فى البلدان الشيوعية، ومجموعات المجرمين والمتآمرين، ومجموعات الناس الذين يقومون لفترة طويلة بأبحاث مشتركة... إلخ. فإذا ما فهمنا الجماعة على هذا النحو، كان الجمهور شيئًا آخر غير الجماعة. إنه تجمُّع بشرى من نوع آخر.

يوجد فى مسألة العلاقة بين الجماعة والجمهور جانب يثير الاهتمام من ناحية فهم الحركات الجماهيرية فى المجتمع الغربى المعاصر. فقد تكوَّنَ الإنسان تاريخيًا كعضوٍ فى جماعة، ككائن جماعى. وما فرديته، كـ "أنا" مستقلة، إلا أحد اختراعات الحضارة الغربية. إذ إن هذه الحضارة خرَّبت الأسس الجماعية التى يقوم عليها وجود البشر، وطورت بدلاً منها تجمعًا من الأفراد لديهم وعى ذاتى بـ "الأنا"، أى أنها اخترعت تنظيمات هادفة وعقلانية. ولكن الحاجة الطبيعية داخل البشر لم تَمُتْ بالكامل، بل هى غافية فى مكان ما. فهى تعلن عن نفسها بين حين وآخر فى أشكال عفوية، وخاصة فى شكل حركات جماهيرية. غير أن هذه الحاجة لا يمكن أن تتمخّض فى ظروف المجتمع الغربى عن نمط حياة مستقر لعدد كبير من البشر.

مثال ذو دلالة

فلننظر الآن فى هذا المثال الدالّ بالإضافة إلى كل ما ذكرنا أعلاه. إنه ما يسمّى بالحركة البديلة. لقد ظهرت هذه الحركة فى سبعينيات القرن الماضى فى ألمانيا وغيرها من بلدان أوروبا الغربية، كاحتجاج على النظام الاجتماعى السياسى القائم، وضد ظروف العمل ونمط الحياة هناك. والمشاركون فى هذه الحركات هم فى معظمهم من الشباب "الأكاديميين" العاطلين عن العمل، أى أنهم شباب على هذا القدّر أو ذاك من الثقافة. لقد طرحوا أوّلَ الأمر خططًا طوباوية لتغيير المجتمع بروحية الاشتراكيين الطوباويين والشيوعيين العفويين فى الماضى. إذ أرادوا أن يبدءوا العمل فوراً على مستوى طوباوية إيديولوجية ذات أفق سياسى، أن يبدءوا فوراً من حركة واسعة، ولكنها موحَّدة. غير أنهم سرعان ما دُفِعوا إلى تغيير هذه الخطط نحو إقامة منشآت صغيرة على طريقة جمعيات فورييه، وكومونات العمل عند أوين، وكذلك مجموعات المبادرة الأهلية التى سمِّيت بالمشاريع أو الجماعات البديلة. وفى أوائل ثمانينيات القرن العشرين كان فى ألمانيا ١٢ ألفًا من هذه المشاريع والجماعات، وكان يعمل فيها ثمانون ألف شخص[١١١].

أشرت أعلاه إلى أن الحركة لم تأخذ مساراً تطورياً قائمًا على الأسباب الداخلية بمعزل عن التأثيرات الخارجية، بل تم تغيير وجهتها. فمَن قام بذلك، وكيف قام بذلك؟ لقد تشكلت فى الغرب آلية للتحكم بالحركات الجماهيرية. إذ قام المشاركون فى الحركة البديلة بتنظيم دعمٍ مادىٍّ عن طريق الدولة، والسلطات المحلية، والمنظمات الاجتماعية،

(١١١) حسب المعلومات الواردة فى كتاب:

Akiuell", Chronik Verlag, 1984. ."

والشركات الخاصة، وكذلك بتنظيم دعم فكرى عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرى والإيديولوجيين.

كان المشاركون فى الحركة يريدون إقامة أشكال جديدة من الحياة المشتركة (الجماعية)، والعمل فى جماعات تختار أعضاءها بنفسها وتدير أمورها ذاتيًا. وكانوا يريدون أن يُحِلّوا محلَّ القيم الغربية قيمًا أخرى كالتضامن، والتواصل، والتعبير عن الذات، والإبداع. وقد سعوا إلى إلغاء تقسيم العمل إلى ذهنى وعضلى، وإقامة مساواة اجتماعية بين الرجال والنساء، وتربية جماعية للأطفال، وإقامة مصانع هادفة اجتماعيًا وصديقة للبيئة. ولم يكن يجوز لأى كان فى تلك المصانع أن يحصل كفرد على ربح شخصى، فالعائدات كلها يجب أن تكون ملكًا للجميع، وأن تنتهى المنافسة، وتنشأ علاقات اجتماعية جديدة خالية من الكسب القائم على الملكية الخاصة، وعلى المناصب، بحيث تحل هذه العلاقات محل العلاقات القائمة.

من السهل أن نرى فى كل ذلك تلك البداية التى انطلقت منها الحركة الشيوعية (أو الاشتراكية) ذات يوم فى الماضى البعيد، والمحاولات التى وجدت صداها فى روسيا بعد الثورة، وما دعت إليه الإيديولوجيا الماركسية وجرى تطبيقه جزئيًا فى البلدان الشيوعية. ولكن أولئك الذين تحكّموا بهذه الحركة (البديلة) تجاهلوا تجاهلاً تامًا التجربة التاريخية فى هذا الشأن، وأداروا ظهورهم فى المقام الأول للتجربة الهائلة التى قدّمتها الشيوعية الفعلية فى الاتحاد السوفيتى. فقد كانوا يصوِّرون الاتحاد السوفيتى على أنه "إمبراطورية الشر" زاعمين أنه لا علاقة لها بالمثل الساذجة التى يعتنقها المشاركون فى الحركة البديلة.

لقد انخرطت فى هذا المشروع حركاتٌ فى غاية التنوع، بدءًا من الحركات النسوية والإيكولوجية، وانتهاء بحركات الطب النفسى. وبذلك تشكلَ عددٌ هائل من مجموعات، ومنظمات، ومنشآت صغيرة ذات طابع اقتصادى، اجتماعى، وثقافى، يتألّف كلٌّ منها عادة من أعضاء يتراوح عددهم بين ٥ و ٢٠ عضواً. إنها محترَفات (ورشات) مهنية، ومجموعات فنون تطبيقية، ومتاجر للمنتجات الزراعية غير المسمَّدة،

ومجموعات أطفال، ومنظمات للطب النفسى، وأخرى ضد المخدرات والكحول، وإذاعة حرة، وسينما ومسارح.

وبالرغم من أن هذه الحركة عرفت انتشاراً واسعاً، فقد كانت تسيطر عليها عملياً تلك الآلية ذاتها التى تحدثتُ عنها أعلاه. فقد كان وجود الحركة ووضعها متوقّفين على تمويلها، نظراً لأن الجماعات البديلة نفسها لم تكن رابحة. ولدعم تلك الجماعات كانوا يكفلون العمل ومصدر الرزق والعيش لعدد كبير من الناس، بل لمن هم فى أوج قوّتهم ونشاطهم. على أن هدف من كانوا يتحكَّمون بهذه الحركة هو منعها من صوغ إيديولوجيا موحَّدة من شأنها أن تغدو إيديولوجيا مناهضة للرأسمالية بكل وضوح، وإعاقةُ عملية اتحادها سياسيًا، والإبقاءُ على الحركة فى حالة تسمح بتصفيتها فى أية لحظة عبر إغلاق مصادر تمويلها وترك المشاركين فيها لرحمة القدر.

غير أن الحركة اتجهت نحو الانحسار من تلقاء نفسها، بالرغم من الدعم الذى كانت تتلقّاه. وحلّت خيبة الأمل. ذلك أن المُثُل شىء، وتطبيقها فى الواقع شىء آخر. فالأحلام الرغيدة لا تمتدّ أكثر من لحظة، ولغاية واحدة هى توفير التربة لخيبة الأمل. إذ ما من حركة تستطيع أن تنعزل عن العالم المحيط بكل عيوبه ومغرياته. وما من حركة تستطيع التهرب من فعل القوانين الموضوعية فى الوجود الاجتماعى. لقد كان المشاركون فى الحركة البديلة مضطرين للقبول بنمط حياة أقرب إلى حياة أحياء الصفيح، مع كل ما فيه من كوابيس. فلم يكن بوسع هذه الحركة أن تسفر عن أى شىء جدِّى. وإذا لم يكن بوسع بلد عملاق (الاتحاد السوفيتى.- م) بكل موارده الضخمة أن يصمد أمام فعل قوى التاريخ الهدّامة، فهل كان بإمكان حبّة رمل تافهة أن تَسلَم؟!

مثال آخر

نظّم المثليون الجنسيون مظاهرة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى نيسان عام ١٩٩٣، وهذه الظاهرة مميزة فى الكثير من النواحى. فقد كانت أكبر مظاهرةٍ

معارِضة من حيث عدد المشاركين فيها، إذ بلغ أكثر من مليون شخص. وكانت أتفه مظاهرة من ناحية أهمية هدفها الاجتماعى الذى تمثّل بالمطالبة بوقف التمييز بحق المثليين الجنسيين.

لست أدرى ما هو نصيب الأسباب البيولوجية فى ظاهرة المثلية الجنسية نفسها، ولكنها، كظاهرة جماهيرية، مرضٌ اجتماعى له أسبابه الاجتماعية، بينها ضعفُ الروحِ الإنسانية والعلاقاتِ الإنسانية، وعدمُ ثباتها، وتدهورُها، وتفكُّكُ الأسرة وتعذُّر تكوينها أصلاً، والمصاعب التى تحول دون إنجاب أطفال وتربيتهم، ناهيك عن القلق على مستقبلهم، والمبالغة فى موضوع الجنس، والترويج للانغماس فيه، والخلاعة والتهتك...إلخ. إن الإيديولوجيا، إذ تطالب بحق الأقليات بالوجود كواحد من أهم مقومات الديمقراطية الغربية، تؤيد عمليًا المثلية الجنسية كحركة جماهيرية. وتجتذب هذه الحركة قوى اجتماعية كبيرة كان بالإمكان توجيهُها نحو أهداف أكثر أهمية. باختصار، المثلية الجنسية خير من الشيوعية! أمّا كون هذا المرض الاجتماعى يساعد على تقليص عدد الغربويين، أى الغربوية، إلى أقصى حد، فمسألة يمكن إغفالها كحقيقة ليست شديدة الإلحاح بعد.

ظواهر جماهيرية أخرى

المجتمع الغربى المعاصر مجمتع الظواهر الجماهيرية بمعنى آخر أيضًا، أى من حيث العدد الكبير من المشاركين فيها. فنحن نقول، على سبيل المثال، إن الرياضة، والسياحة، وإدمان المخدرات، والجريمة...إلخ. أصبحت ظواهر جماهيرية، ونقصد بذلك أن عددًا كبيرًا من الناس يمارس الرياضة، والسياحة، وتعاطى المخدرات...

والظواهر الجماهيرية التى من هذا النوع ينبغى أن نشير من بينها بشكل خاص إلى تلك الحالات التى يقوم فيها عدد كبير من الأشخاص الأحرار بممارسة نوع واحد من النشاط ممارسة دائمة. فبفضل ظروف العصر الحديث (التعليم، وسائل الاتصال

والإعلام) يتكوّن لدى أولئك الأشخاص فهمٌ مماثل للعديد من ظواهر الواقع، وردّ فعل مشابهٌ على هذه الظواهر. ورغم أنهم قد لا يكونون على صلة فيما بينهم، فهم يتصرفون فى بعض المواقف على نحو مماثل، وكأنهم تواطأوا على ذلك، أو تلقّوا إيعازًا من مركز واحد يوجِّههم. وهذا ما نلمسه بمزيد من القوة فى مجالات الثقافة، والإعلام الجماهيرى، والعلوم. إن آلية الانسجام فى المواقف المهمة اجتماعيًا بين تصرفات أفراد متفرقين ، لم تحظ بالدراسة بعد.

الرأى العام

تشير هذه العبارة إلى ما يفكِّر به الناس حول هذا الأمر أو ذاك. ويُستدَلُّ على الرأى العام بواسطة استطلاعات الرأى، ومنها الاستطلاعات التى يجرى إعدادُها وفق المناهج السوسيولوجية، وكذلك عن طريق الإصغاء لما يقوله الناس، وقراءة ما يكتبونه، بمّعزِل عن الاستطلاعات المتخصصة. إلا أن الاقتصار على ما قيل بشأن الرأى العام بوصفه عنصرًا من عناصر المجتمع المدنى غيرُ كافٍ إطلاقًا.

ليس الرأىُ العام كلَّ ما يفكر به الناس، بل هو يقتصر على جزء ممّا يفكرون به ويتوقّف عليه مصير الظواهر المهمة اجتماعيًا (قرارات الحكومة، نجاحات الساسة، الكتب، الأفلام .. إلخ). والرأى العام ليس ظاهرة عفوية بالكامل. بل ثمة قوى فى المجتمع تقوم بتشكيله والتحكم به. فهو يوظَّف لخدمة مصالح وحسابات أفراد وجماعات ما، أى أنّه يلعب دور عامل من عوامل الصراع الاجتماعى. وهو ليس مجرد مجموع آراء لأفراد من الناس... إنه حصيلة تبادل المعلومات، وتبادل الآراء، أى أنه شىء واحد، متَّفَق بشأنه. وهو لا يؤثر تلقائيًا بحكم علانيته فقط. بل له آلية لتشكيل الأحداث والتأثير على سيرها. وفى أيامنا يعود الدور الحاسم فى هذه الآلية لوسائل الإعلام الجماهيرى. إن دراسة الرأى العام بحد ذاتها فى ظروف معينة هى واحد من عناصر آلية تشكيله، أمّا إشهار نتائج هذه الدراسة فهو واحد من عناصر الآلية التى يؤثر بها على المجتمع لصالح طرف ما. أعتقد أن الرأى العام عمومًا لا وجود له بوصفه كذلك (أى تحديدًا كرأى عام!) بمَعزِل عن آلية تشكيله وإشهاره على الملأ. ذلك أنه إذا

لم يكشف عن نفسه علنًا يظلّ رأىَ عدد من الأفراد المتفرقين، ولا يصبح رأىَ مجموعة اجتماعية ما، أو رأى جماهير ما من السكان بوصفهم كُلاً. والرأى العام، أيًا كانت آليته، وكيفما جرى توظيفه، يظلّ عنصراً من عناصر المجتمع المدنى. على أن المجتمع المدنى لا يكون بالضرورة معارضًا للحكومة وغيرها من عناصر الغربوية. فقد يستحسنهما ويؤيِّدهما. إنه تعددى، سواء من حيث تنوع أجزائه، أم من حيث تنوع مواقفه وقابليتها للتغيير.

نزعتان فى الغربوية

يشمل مفهوم "التعددية" شتى عناصر المجتمع الغربى البنيوية من وجهة نظر تنوعها وتفتُّتها، ومن وجهة نظر كثرة أجزائها المكوِّنة. على أن المقصود عادة هو الفصل بين السلطات، والتعددية الحزبية، والعدد الكبير من المنظمات والحركات فى المجتمع المدنى، والتنوع الإيديولوجى.

يفسِّر بعض المنظِّرين التعددية على أنها فضيلة المجتمع الغربى، بينما يرى فيها منظِّرون آخرون مصدراً لعدم استقرار المجتمع، ويستغربون سبب وجود هذا النظام السياسى المستقر فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهى بلد التعددية الكلاسيكية! ولكننى أعتقد أن هذا الاستقرار الأمريكى يقوم أساسًا على تفتت المجتمع تحديداً. ذلك أن الحكومة هناك تقوم بدور العامل الموحِّد، والقاضى الأعلى فى تسوية الخلافات بين المجموعات والمصالح المتنازعة باستمرار.

لقد سبق لأوروبا الغربية أن عرفت التفتت الإقطاعى فى الماضى. ثم تم القضاء على هذا التفتت فى نهاية المطاف بفضل ظهور مؤسسة الدولة المركزية واشتداد عوده. وما يجرى فى الغرب الآن شبيه بذلك. فهناك يدور صراع بين نزعتين متضادتين، نزعة التفتت التعددى، ونزعة تَجاوز هذا التفتت. على أن ما يحفِّز النزعة الأولى هو الجانب العملى من الغربوية، بينما يحفِّز الثانيةَ اشتدادُ قوة مؤسسة الدولة،

أى قوانين الجانب الكومونالي من الغربوية. ويتشابه المجتمع الغربى من هذه الناحية مع المجتمع الشيوعى.

لقد شاعت فى الغرب، خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، نظرية التحوّل التى تقول بأن هناك تقاربًا يجرى بين النظامين الاجتماعيين: الرأسمالى والاشتراكى (الشيوعى)، وذلك عن طريق ازدياد قوة عناصر الاشتراكية فى البلدان الرأسمالية، وازدياد قوة عناصر الرأسمالية فى البلدان الاشتراكية، وأن المستقبل سيشهد التِحام هذين النظامين فى مجتمعٍ خليط يوحّد بين ما فى كليهما من صفات إيجابية. وكان من أنصار هذه النظرية ج. غالبرايت، ور. آرون، وب. سوروكِن، ويا. تينبِرْغِن، وك. كير... وآخرون[١١٢]، وفى سبعينيات القرن الماضى انضمت إلى هذه النظرية نظريةٌ أخرى تقول إن الاشتراكية والرأسمالية تتبادلان فيما بينهما استعارة الصفات السلبية أساسًا، وليس الصفات الإيجابية. وقد عبّر عن هذه الرؤية فى حينه كل من هربرت ماركوزه، وى.هابرماس، وآخرون.

لقد عكست فكرة التحوُّل نزعة موضوعية عند المجتمع الغربى نحو تعزيز مجال الكومونالية، تجلت فى تعزيز دور الدولة فى الاقتصاد، وفى تشكل طبقة المديرين، وفى عناصر التخطيط ، وفى توسيع القطاع العام، وفى تعاظم دور الدولة الاجتماعى. وتمثلت النقطة الأخيرة فى تزايد اضطرار الدولة للاهتمام بحاجات مواطنيها الاجتماعية وحقوقهم (الوظائف، التعليم، التقاعد، السكن، الرعاية الصحية .. إلخ). وقد كانت السويد القدوة فى هذا الصدد.

غير أن "النموذج السويدى" مُنى بالفشل. فرأى المنظِّرون فى ذلك دليلاً على فشل الشيوعية (الاشتراكية) عمومًا. إلا أن هذا الاستنتاج، كما أعتقد، لا يقوم على ما يكفى

(112) Clark Kerr. Industrialism and industrial Man. Cambridge,1960; D.Bell, The Coming of Post-Industrial Sciety. 1973; A.Touraine.The Post- Industrial Society. London, 1974.

من الأسس. بل يواجهنا استنتاج آخر، وهو أن نزعة الدولة فى ظل الغربوية نحو التماثل مع الدولة الشيوعية لها حدود يؤدى تجاوزها إلى عواقب وخيمة. والاشتراكيون السويديون الذين كانوا فى السلطة بالغوا فى الأمر.

إن هذه النزعة لا تعنى أن الرأسمالية تتطور لتتحول إلى شيوعية، كما كان يفترض بعض المنظِّرين(١١٣)، ذلك أن هذا التحول مستحيل من حيث المبدأ، لأن للرأسمالية والشيوعية جذرين مختلفين. وللسبب ذاته تتعذّر العملية العكسية، أى تحول الشيوعية إلى رأسمالية. فتلك الظواهر التى تطورت فى الاتحاد السوفيتى أيام بريجْنِف، وكانت ذريعة لبعض نقاد المجتمع السوفيتى كى يتحدثوا عن تحوله إلى مجتمع رأسمالى، لم تكن فى واقع الأمر إلا تطوراً للقدرات الداخلية فى الشيوعية ذاتها، وذلك على غرار ما جرى فى المجتمع الغربى من "خطوات اشتراكية" لم تكن إلا تطوراً للقدرات الداخلية فى الغربوية أيضًا. ففى ثمانينيات القرن العشرين بدأت فى بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى عملية تطبيق الديمقراطية الغربية واقتصاد السوق. ولكن ذلك لم يكن نتيجة تطور الشيوعية الدائم، وإنما نتيجة هزيمة هذه البلدان فى "الحرب الباردة" وتغريبها القسرى. وهذا ما سأعود إليه لاحقًا.

العامل البشرى

إن وجود مجتمع من النمط الغربى يستدعى إنتاج مادة بشرية مطابقة له كشرط لا بدَّ منه، أى إنتاج عدد كاف من البشر القادرين على أن يعيشوا فى هذا المجتمع، وعلى أن يعيدوا، عبر عملهم، إنتاج هذا الكيان الاجتماعى بصفاته الجوهرية، أى القادرين على إنتاج الغربويين. ومن ناحية أخرى، ما دام هذا النمط من

(١١٣) أمثال J.A.Schumpeter الذى أكد ذلك قبل بداية خمسينيات القرن العشرين.

المجتمع موجوداً، يواصل ازدهاره ويسيطر على الكرة الأرضية، فإنه ينتج مادة بشرية مطابقة له هى الغربيون. وهذه العملية بشقيها اللذين يشترط كل منهما الآخر، لا تجرى من تلقاء نفسها، آليًا، وعفويًا، وإنما يسيِّرها ويغذّيها مجال خاص من مجالات المجتمع هو مجال تعليم الناس وتدريبهم وتربيتهم، وكذلك التحكم بهم عبر التأثير على وعيهم ومشاعرهم. وأهمية هذا المجال من أجل أن يحافظ المجتمع على نفسه بالغةٌ، كأهمية الجانبين العملى والكومونالى اللذين سبق أن تناولناهما من قبلُ.

لقد تزايدت فى العقود الأخيرة وتيرة الحديث والكتابة عن أزمة يعانى منها هذا المجال. وهذا القول ليس عديم الأساس. فمن مظاهر هذه الأزمة فى الغرب الجريمةُ، والعنف، وتعاطى المخدرات، والانحلال الأخلاقى، وتفكك الأسرة، وإدمان الكحول، والخلاعة الجنسية، وانهيار القيم التقليدية. على أن المذهل ليس وقائع منفردة بحد ذاتها، وإنما الأمداء التى بلغتها تلك الوقائع. فعددها يقدَّر بالآلاف، وبعشرات ومئات الآلاف، وبالملايين. والمذهل أيضًا هو أن الناس يقلِّدون ذلك كلّه منذ المهد تقريبًا. فقد هبطت عيوب المجتمع من مستوى البالغين إلى وسط الأطفال. ووسائل الإعلام مليئة بأخبار عن وقائع من هذا النوع فى حياة تلاميذ المدارس، لم يكن ممكنًا للمرء أن يعرف بها إلا من أفلام السينما والكتب التى تتحدث عن عالم الجريمة فى الولايات المتحدة الأمريكية. إن الوعّاظ يستشيطون غضبًا، والمنظِّرين يبحثون عن تفسيرات. فيما الغيورون على سلامة المجتمع يفتشون عن تدابير من أجل التغلب على كل هذه الشرور. غير أن هذه الجهود كلّها تذهب أدراج الرياح، على ما يبدو.

إلا أننى لا أرى أىّ شىء كارثى فى وضع العامل البشرى فى الغرب. وأعتقد أنه وضعٌ ينسجم ومعايير هذا المجتمع. وما يهمنى هو هذه المعايير ذاتها، وما ينجم عنها من عواقب.

التعليم والتدريب

إن مجال التعليم والتدريب الموجود فى الغرب هو نتاج الغربوية بكامله تقريبًا. فقد استوعبت الغربوية ما ورثته من الماضى، وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة فيها.

لقد فتح المجتمع الغربى الباب أمام المواطنين على عدد هائل من أنواع العمل والمواقع الاجتماعية لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الماضى، ولا مثيل لها فى أى من مجتمعات عصرنا اليوم. وتتباين هذه الأنواع من الأعمال والأوضاع فى مختلف المجالات وعلى شتّى المستويات من ناحية إعداد الناس لها. فبعضها لا يتطلب القيامُ به أكثرَ من تعليم أوّلى جداً، وتدريبٍ مهنى قصير وبسيط للغاية. إنها أعمال لا تحتاج إلى أىّ مواهب كبيرة. وتوجد فى الجهة المقابلة مهنٌ يتطلّب إتقانُها سنوات عديدة من التعليم والتدريب، وقدرات غير عادية. فهناك مواقع اجتماعية يمكن أن يشغلها بنجاحٍ أىُّ شخص دون أى نوع من التأهيل. وثمة مواقع تتطلب ممن يشغلها أن يُمضىَ سنوات طويلة يتعلم ويتدرب على قواعد خاصة فى السلوك، وفى وسط من نوع خاص. فلو أنه لم يكن هناك أى أسباب لعدم المساواة الاجتماعية، والمادية، والذهنية وغيرها إلا هذا التنوع فى أنواع العمل والمواقع الاجتماعية، لكان هذا وحده كافيًا لنشوء عدم المساواة، واختلاف المنزلة بين المواطنين.

إن تباينَ المؤسساتِ التعليمية وهرميتَّها فى ظروف تنوع المهن والمواقع الاجتماعية، كما هو الحال فى الغرب، يشكلان ضرورة مطلقة لكى يحافظ المجتمع على ذاته ويعيد إنتاج الوضع الذى بلغه. وتترك الجوانب الأخرى بصماتها على هذا الجانب من الحياة، أى جانب الفروق الاجتماعية وعدم المساواة، وكذلك على جانب مجال التعليم والتثقيف كمجال خاص لعمل الناس.

تستخدم الفئات المختلفة من السكان مجالَ التثقيف والتعليم كمجال لإعادة إنتاج نفسها، وللنضال فى سبيل مصالحها، ومن أجل الحفاظ على وضعها الاجتماعى وتحسينه. ولكن هذا المجال له بنيته ومتطلباته وقوانين وجوده، وتحديداً كمجال خاص

يختلف عن مجالات المجتمع الأخرى. فهو ليس انعكاساً مباشراً ودقيقًا لحاجة المجتمع إلى أناس تم تعليمهم وتدريبهم على نحو مناسب. ذلك أن بينة السكان الاجتماعية تؤثر على مجال التعليم والتدريب، إذ تفرض عليه الكثير مما لا يتوافق ووظائفه المهنية. كما يتدخل فى هذا المجال كل من الدولة، والأحزاب السياسية، والحركات الجماهيرية، والمنظمات الاجتماعية، والكنيسة، والثقافة، والصحافة.

إن حاجة المجتمع إلى إعادة إنتاج عدد هائل من الأفراد الذين يتعاطون أعمالاً متنوعة ويشغلون مواقع اجتماعية مختلفة، هى حاجة لا تتم تلبيتها كمسألة عقلانية وعملية صرف، ولا وَفق بعض من قواعد العدالة والمعقولية، بل ضمن نظام العلاقات الاجتماعية بكل ما ينطوى عليه هذا النظام من تنوع، وعدم مساواة، وهرمية فُرص أمام الشباب فى احتلال مواقع معينة. على أن لنظام العلاقات الاجتماعية قوانينه الخاصة بإعادة الإنتاج، وهى لا تتطابق مع قوانين مجال التعليم والتدريب.

وتتجلّى هذه الاختلافات، مثلاً، فى أن نظام التعليم والتدريب ينقسم إلى قطاعين يجرى فيهما إعداد أناس من نمطين اجتماعيين متباينين فى المبدأ. ففى أحد هذين القطاعين يجرى إعداد نخبة بديلة للنخبة القيادية فى المجتمع، فيما يتولّى القطاع الثانى إعداد بديلٍ للجماهير التى تقودها تلك النخبة. والقطاع الأول هو الآن فى الأساس قطاع خاص، أمّا الثانى فحكومى[١١٤]، والقطاع الأول هو بالدرجة الأولى لأبناء الشرائح العليا وأبناء جزءٍ من الشرائح الوسطى القادرين على تسديد نفقات التعليم الغالى الثمن ويتمتعون بعلاقات شخصية وامتيازات. وفى القطاع الأول يجرى حقن الشباب بوعى وتطلّعاتٍ تليق بمن سيصبحون فى المستقبل حكامًا، ومنفذين، وزعماء، ووجهاء فى المجتمع. وفى القطاع الثانى يجرى إعداد قوة العمل

(١١٤) John Kingdom. انظر الهامش رقم ٨٥.

للمصانع والمؤسسات. على أن الناس فى هذا القطاع لا يتلقّون المعرفة بل إتقان العمل. إذ يجرى تخفيض طموحاتهم اصطناعياً. فما يجرى هنا هو - عملياً - إنتاج جمهور ضخم ممن يجيدون العمل، ولكنهم جهلة ومغفلون إيديولوجيًا. وإذا ما أخذنا مجمل الناس المتعلمين والمدربين، ومجمل أصناف الناس المطلوبين للعمل، نجد أن التناسب بين الطرفين يشهد اختلالات دائمة، وصراعًا من أجل تحسين المواقع الاجتماعية. وتقدم ألمانيا مثالاً لافتًا للنظر فى هذا الصدد. ففى العام ١٩٩١ كان أكثر من ثلث الشباب يطمحون للحصول على تعليم عال. وفى نهاية القرن الماضى بلغت هذه النسبة أكثر من أربعين بالمائة. ويشير الخبراء إلى أن العامل الحاسم فى هذه النزعة هو رغبة الوالدين، وليس مواهب أولادهم ولا تعطشهم للتحصيل العلمى. ثم إن جوهر هذه النزعة الاجتماعى يكمن فى أن الألمان يريدون العمل بأدمغتهم، وترك العمل اليدويّ للأجانب. فهذا يتوافق ونزعة المجتمع الغربى العامة نحو تنامى نسبة من يمارسون عملاً غير عضلى يغلب فيه دور الذهن. ومع ذلك فقد ظهر هناك اختلال شديد بين حاجات المجتمع ومنتوج نظام التعليم، ما يشكل ظاهرة غربية عامة، وليست ألمانية حصراً.

تسفر هذه الاختلالات فى المجتمع عن ظهور عدد كبير من ذوى التعليم السيئ والإعداد السيئ. وهؤلاء هم من يزيدون أعداد العاطلين عن العمل، والمجرمين، والحثالات المنحلّة أخلاقياً. وتظهر أيضًا شريحة ممّن حصلوا على تعليم جيد شكليًا، ولكنهم لم يجدوا عملاً يوافق إمكاناتهم واختصاصهم. ويندرج فى عداد هذه الشريحة خريجو الجامعات التى تقدّم تعليمًا عامًّا ضعيفًا وإعداداً مهنيًا سيئًا، وكذلك الفاشلون، والشباب الذين أنهوا مرحلة التعليم الثانوى وليس لديهم عمل دائم. هؤلاء ينمو عندهم تصورٌ مبالغٌ فيه عن أهمّيتهم وطموحاتهم لا يتناسب مع أهميتهم الاجتماعية الفعلية. وهذا ما يمنعهم من ممارسة عمل عادى ومتدنّى الأجر، فيكتفون بتدبُّر أمور عيشهم بكسبٍ عابر، وعن طريق الأهل والجهات الخيرية فى المجتمع.

ويُعَدّ التقدم العلمى التقنى والتغيرات الاقتصادية مصدراً لهذه الاختلالات، وينجم عن ذلك نقص فى عدد المتخصصين المؤهلين للمهن الجديدة، وفيض فى عدد المتخصصين ذوى التأهيل العالى فى المهن القديمة. وقد ظهرت فئة خاصة ممّن يتعلّمون من جديد لتغيير اختصاصاتهم، وتتحدث عنهم معلومات سوق العمل.

سوف أطلق عبارة "منشآت التعليم"على كل ما ينشئه المجتمع ويقدمه للناس كعناصر من أجل تعليمهم. وتبلغ قيمة هذه المنشآت فى المجتمع الغربى رقمًا إجماليًا هائلاً. وما من مجتمع فى الماضى، ولا بين المجتمعات المعاصرة بقادر على أن يضاهى البلدان الغربية فى هذا المجال. ثم إن هذه المنشآت التعليمية مبذولة للجميع من حيث المبدأ، أى أن من يرغب بالاستفادة منها لن يصادف أية عوائق اجتماعية ذات شأن على طريق تحقيق هدفه، إذا كان يتمتع بقدر كاف من الإمكانات الذهنية، ويمتلك مورداً للعيش، وما يكفى من الوقت. على أن شتى أسرار الدولة والعمل ليست بذات شأن، إذ ما هى إلا قطرة فى محيط منشآت التعليم غير المحظورة. أؤكد أن هذه المنشآت التعليمية متاحة للجميع من حيث المبدأ فقط. ففى الواقع لا يملك جميع الناس ما يكفى من مواردَ، ووقتٍ، وقدرات ذهنية للاستفادة من هذه المنشآت.

ونتيجة لوفرة المنشآت التعليمية، ولكونها فى متناول الجميع من حيث المبدأ، فقدَ التعليم قيمته كعنصر من عناصر منظومة القيم. وقد جرى تقليص نسبى (وربما كان مطلقا) لطبقةِ ذوى الثقافة الرفيعة القادرين على تثمين منجزات الثقافة، بما فيها التعليم العام، بطريقة منزّهة عن الغرض. كما انقرضت الأرستقراطية الثقافية كشريحة اجتماعية مميزة. وكان توكفيل قد لفت الانتباه فى حينه إلى هذه النزعة. والوظيفة التى كانت تؤدّيها الأرستقراطية الثقافية ذابت فى كتلة الناس العاملين مهنيًا فى مجال التعليم والثقافة، وفى كتلة السكان العامة التى تتلقّى شيئًا من التعليم.

إن وفرة منشآت التعليم وكونها فى متناول الجميع من حيث المبدأ لا يعنيان أن هذه المنشآت تتوزع فى المجتمع بهذا القدر أو ذاك من التساوى. فهنا، كما فى كل الأمور الأخرى، تتراكم الثروات الهائلة فى طرف، والفقر فى طرف آخر. لقد نشأت

طبقة من نخبة محترفة، رفيعةِ التعليم والثقافة فى مجال العلم والتقنية، وكذلك فى مجال إعداد الكوادر اللازمة لهذه الطبقة. إن تعليم أفراد هذه الطبقة هو، كقاعدة عامة، وحيد الجانب، مفرط النمو على نحوٍ ما فى اتجاهٍ واحد فقط ، ما يجعل هذه الطبقة عاجزة تمامًا ليس فقط عن القيام بوظائف الأرستقراطية الثقافية، بل وحتّى بوظائف التنويريين العاديين فى المجتمع. والأرجح أن العكس هو الصحيح. ذلك أن قصص كهنة العلم عن الصبغيات، والجينات، والذرات، والخلايا، والبنى الفضائية، واللا وعى، والسوق، والفوائد المئوية...إلخ، تؤثر على وعى الناس قدْر ما كانت تؤثر عليه فى سالف العصور قصص كهنة الطقوس الدينية عن القوى الخفية، وأنوا ع السحر، والشياطين، والآلهة، والمعجزات...إلخ. فجماهير السكان فى البلدان الغربية تظلّ فى مستوى من الجهل والظلامية قريب تمامًا مما كان عليه الأمر فى تلك العصور. إن وفرة منشآت التعليم بحد ذاتها لا تجعل المجتمع رفيع الثقافة من ناحية حالة المواطنين فيه. ثمة رأى بأن تطور التكنولوجيا الذهنية المعلوماتية يولِّد ثورة فى مجال التعليم والتدريب. فإذا لم نولِ كلمة "ثورة" أهمية خاصة، توجَّب الاعتراف بأن تطور هذه التكنولوجيا له آثار جوهرية حقًا فى هذا المجال. ولكن ما هى تلك الآثار؟ سأشير إلى واحد منها يتعلق بصميم الغربوية ذاته. إذ تنطوى عملية التعليم والتدريب على جانبين، الأول هو تنمية العالم الذهنى الداخلى فى الإنسان وقدراته الشخصية، والثانى هو تنمية المقدرة على استخدام الثروات المتراكمة فى مجال التعليم والمهارات البشرية. إن الجانب الثانى يشكل ما يشبه المستوى الثانوى من التعليم والتدريب. وقد اشتدت قوّته فى العقود الأخيرة بوضوح على حساب الأول، بينما أدى تطور التكنولوجيا الذهنية المعلوماتية إلى جعله مهيمنًا.

التربيـــة

إن من يتولّى تربية المواطنين هم الأسرة، والمدرسة، والوسط الشبابى، ووسط الزملاء فى العمل، والمعارف، ووسائل الإعلام الجماهيرى، والسينما، والأدب،

والإعلانات، والمراجع الدينية، أي - باختصار - كل المحيط الذى يتعامل معه الإنسان طول حياته، من المهد إلى اللحد. والتربية ليست شيئًا يستمر زمنًا معيّنًا، يغدو الشخص بعده مهذبًا، وتنتهى عملية تربيته. بل تستمر التربية مدى الحياة. ولا تقتصر مهمتها على منح الشخص خصائص معينة، بل وهى تعزز تلك الخصائص باستمرار. وهذه الخصائص بطبيعتها تزول، أو تضعف، إذا لم تعزز. فالتربية هى مسار حياة الإنسان، من وجهة نظر تأثره بمحيطه، وتكيُّفه مع بيئته، والمحافظة على قدرة التكيف فى المستوى المطلوب.

يمكن أن نفرِّق فى مجال تربية الناس فى الغرب بين ما يتناقلونه من جيل إلى آخر، ما يورِّثه الراشدون للأطفال تلقائيًا بفعل العادات والتقاليد (التربية الحياتية التقليدية، مثلاً)، من جهة، وما تفعله عن وعى وعمد جهودُ الناس العاملين فى هذا المجال كمحترفين، من جهة ثانية. إن هذا الجزء الهادف من مجال التربية هائل من حيث حجمه، وتنوع وسائله، وعدد العاملين فيه. ولئن لم يتح لى الوقوع على معطيات إجمالية فى هذا الصدد، فإن ما قُدِّر لى شخصيًا أن أراه فى المتاجر، وبرامج التلفزة، والجرائد، والمجلات، والأفلام السينمائية فى البلدان الغربية، وكذلك فى العديد من مؤلَّفات المختصين، ترك لدىَّ انطباعًا صاعقًا، ومُكْربًا فى الوقت نفسه. ذلك أن إنتاج السلع والخدمات فى مجال التربية شىء، وطابع هذه السلع، والخدمات، والمادة البشرية كمنتج لمجال التربية، شىء آخر. فهناك فرق فى الدلالة، مثلاً، بين العدد الخرافى من شتّى أنواع الأفلام المنتَجة فى بلدان الغرب، وحِرفيتّها الفنية وتقانتها التامة، من جهة، ومضامين هذه الأفلام وعواقب تأثيرها على الناس، من جهة ثانية. إن وسائل التربية الجبارة هناك مسخَّرة عمليًا لتجهيل ملايين البشر، واستغفالهم، وإفسادهم إيديولوجيًا. وهذا ما يكاد العاملون فى مجال التربية أنفسهم يُجمِعون على رفع الصوت عاليًا ضدّه. غير أن المجتمع لم يعد قادرًا على الحيلولة دون استمرار هذه العملية.

إن موضوع اهتمامي في هذا المشهد الذي أرسمه بقلمي هنا ليس الغرب بشكل عام، وإنما هو ظاهرة الغربوية حصراً. ولذا فإنني سأقتصر لاحقًا على تناول الجزء الهادف من مجال التربية.

إن النظامَ الغربي، بنواته، ومحوره، وأساسه، النظام الهادفَ إلى تربية الناس، والتحكم بهم عن طريق التأثير على وعيهم ومشاعرهم، تتمخّض عنه جملة من الظواهر الشبيهة بالدين والكنيسة في المجتمع الإقطاعي. إنه مجال إيديولوجي، سينسولوجي (ثقافي).

مصطلح الإيديولوجيا

لا يحبِّذ الغربيون استخدام كلمة "إيديولوجيا"، ويلجأون بدلا منها إلى تعابير أخرى، مثل "الوعي الاجتماعي"، و"النظرة إلى العالم"، و"الملكية العامة"، و"التلقين"...إلخ، وإذا ما استخدموا كلمة "إيديولوجيا" كان ذلك بالمعنى السلبي عموماً. لقد بدأ هذا التقليد على يد نابليون، ثم عززه ماركس الذي عرَّف الإيديولوجيا بأنها شكلٌ من أشكال الوعي، كاذبٌ، مشوّهٌ، وممسوخ. وفي أيامنا هذه حصروا مصطلح الـ "إيديولوجيا" بإيديولوجيات تُعَدّ في الغرب شياطين الجحيم: كالشيوعية، والاشتراكية القومية، والفاشية. ومع ذلك سوف أستعمل هذه الكلمة مفترضاً أن لها في هذه الحالة من الأسس أكثر ممّا لجميع التعابير الأخرى التي تدّعي هذا المعنى. بل سأستعملها كمصطلح حيادي من الناحية السوسيولوجية، دون أن أضمِّنه أي معنى، سلبيًا كان أو إيجابيًا.

المجال الإيديولوجي

ثمة اقتناع منتشر على نطاق واسع يزعم أن القرن الماضي كان عصر الإيديولوجيات، وأنه عصرٌ انقضى وحلَّ محلّه عصرُ نزعِ الإيديولوجيا، أو عصر ما بعد

الإيديولوجيا. والسبّاقون إلى طرح هذا الاقتناع هم ر.آرون، ود.بِل، وك.بوبّر[115]، وغيرهم من المفكرين الغربيين. ويرى هؤلاء أن البلدان الغربية قد حلت فيها مرحلة خمود النزاعات الاجتماعية، مرحلة الوفاق الوطنى العام بين المصالح، وأن الإديولوجيات التى تعبر عن المصالح الخاصة للمجموعات والشرائح والطبقات فى المجتمع قد فقدت أهميتها، وحلّ العلم محلّها. ويقوم هذا الاقتناع بنهاية الإديولوجيا على حقيقة سقوط الإيديولوجيات النازية، والفاشية، والماركسية. على أن هذه النظرة مدهشة فى استخفافها، أو تجاهلها المتعمّد حقيقةَ أن سقوط إيديولوجيات بعينها لا يعنى بعدُ نهاية الإيديولوجيا عامة، وأن هناك أشكالاً أخرى من الإيديولوجيا موجودة، وأنه حتّى الإيديولوجيات التى منيت بهزيمة تاريخية لم تمُت بالكامل، بل غيَّرت مظهرها وَفقا للظروف الجديدة، أو أنها تنبعث مجدداً تحت تسميات أخرى.

لكن القضية لا تكمن فى بقايا تلك الإيديولوجيات التى فقدت أهميتها السابقة، أو حتّى المحظورة، فليست هى التى تحدد حالة المجتمع الغربى الإيديولوجية. لقد ظهرت فى الغرب كثير من الإيديولوجيات الجديدة التى تلاقى انتشاراً بين الجماهير وتأثيراً فيها، كالإيديولوجيا السلمية، والإيكولوجية (البيئية)، والنسوية، والمثلية الجنسية. أما الأهمّ فهو أن كل ما ينسبه أصحاب نظرية "مجتمع ما بعد الإيديولوجيا" (نزع الإيديولوجيا، نهاية الإيديولوجيا) للشيوعية وغيرها من الإيديولوجيات المذمومة، موجود فى الغرب فى أشكال أخرى، وفى تجليات غير واضحة، بل وعلى نطاقات أكثر اتساعاً. إن فكرة نهاية الإيديولوجيا هى بحد ذاتها فكرة إيديولوجيةٌ صِرف، إنها فكرة الإيديولوجيا الغربية التى تعتمد القوانين العامة للإيديولوجيا اعتماداً تامًّا فتعدُّ نفسها الإيديولوجيا الصحيحة الوحيدة، بينما تعدُّ الأشكال الأخرى من الإيديولوجيا باطلة، بل وجريمة أيضاً.

---

(115) D.Bell. The End of Ideology. N.Y., 1961

إن كل ما تيسّر لى الاطلاع عليه من مؤلفاتٍ تولى الإيديولوجيا قدْرًا من الاهتمام، لا يعنى بكلمة "إيديولوجيا" إلا بعض أفكار وتعاليم. غير أن هذه ليست إلا جزءًا من جملةٍ معقّدة من الظواهر، سوف أسمّيها "الجانب الإيديولوجى من المجتمع". ويتألف هذا الجانب من ثلاثة عناصر رئيسة، أولها جملة معينة من التصورات، والمفاهيم، والأحكام، والأفكار، والتعاليم، والمذاهب، والاقتناعات والآراء... إلخ، التى يكوّنها الناس عن كل ما يعتبر فى ظروف معينة، وفى كيان بشرى معين مهمًا لكى يعى الإنسانُ ذاتَه ومحيطه الطبيعى والاجتماعى. وسوف أطلق على هذا العنصر من عناصر المجال الإيديولوجى اسم "إيديولوجيا".

ويتشكل ثانى عناصر المجال الإيديولوجى من مجموع الناس، والمنظمات، والمؤسسات، والمنشآت، وما يستخدمون من وسائل ترتبط على نحو أو آخر بصوغ الإيديولوجيا (يمكن أن نقول: المرتبطة بإنتاج السلع والخدمات الإيديولوجية)، ونشرها وإيصالها إلى المستهلك، أى إلى أفراد المجتمع وتجمعاتهم. وأسمّى هذا العنصر بـ "الآلية الإيديولوجية".

أما العنصر الثالث من عناصر المجال الإيديولوجى فيتشكّل من الحالة الفعلية التى يكون عليها وعى الناس ومشاعرهم، وهى حالة تنشأ نتيجة تأثير مجمل عوامل حياتهم عليهم، وليس نتيجة تأثير الإيديولوجيا وحدها. وسوف أسمّى هذا العنصر بـ "الحالة الإيديولوجية". فهو يلامس المسائل ذاتها التى تلامسها الإيديولوجيا. ولكنهما لا يتطابقان تمامًا. إن النظريات الإيديولوجية قد تظل طىّ الكتب التى لا تقرأها جماهير الناس، أمّا وعيهم فقد يكون مليئًا بمضمون إيديولوجى من مصادر أخرى، مثل خبرة الحياة، والأدب، والسينما، والصحف، والأحاديث مع المعارف...إلخ. وحتّى النظريات الإيديولوجية يستوعبها الناس وفقًا لقدراتهم الفردية واهتماماتهم.

ينبغى التفريق بين الحالة الإيديولوجية لدى أفراد معينين، ولدى تجمعاتهم، وكذلك لدى المجتمع ككل. فالحالة الإيديولوجية لتجمُّعٍ من الناس ليست حالةً عامّة يعيشها كلّ فرد فى التجمّع، أو شيئًا متساويًا، أو معدّلاً وسطيًا بينهم. وينطبق هذا على المجتمع

ككل، بصفة خاصة. ويؤدى تقسيم الوظائف فى تجمعات الناس إلى بروز أفراد متميِّزين يقومون بالوظائف الإيديولوجية فى التجمّع ككل. ويأخذ هؤلاء الأفراد الحالة الإيديولوجية لأفراد التجمع الآخرين بشيء من الحسبان، ولكنَّ جُلَّ همّهم هو أن يفرضوا عليهم الإيديولوجيا التى يعدّونها إيديولوجيا التجمع. وليس ضروريًا أن يعترف أفراد التجمع الآخرون بإيديولوجيا التجمع اعترافًا تامًا، ودون تذمُّر. بل وقد يكونون جاهلين بها تمامًا، أو لا يعرفونها بالمرة. والمهم أن يعترف بها جزء من التجمع يتمتع بقدر كاف من النفوذ. على أن هذه الإيديولوجيا تتشكل بطرق شتّى. فقد تكون مستوردة من الخارج وتفرَض "من فوق". أمّا فى ما يخص المجتمع ككل، فهذه العملية طويلة ومعقدة.

ولكى تغدو الإيديولوجيا عنصرًا من عناصر الحالة الإيديولوجية للمجتمع، ينبغى أن تكون مطابقة لذلك الجزء من الحالة الإيديولوجية الذى يتشكل عبر قنوات أخرى، وأساسًا عبر قناة الخبرة الحياتية لسكان البلاد. وهذا التطابق ليس شيئًا راسخًا إلى الأبد، ليس شيئًا ثابتًا لا يتغير. إذ تحدث فى هذا التطابق تذبذبات، واختلالات، ونزاعات، كما فى أى عملية حياتية معقدة. على أن الحفاظ على التطابق المذكور هو أحد أهم شروط حفاظ المجتمع على بقائه.

مجال الغربوية الإيديولوجى

إننى أفرِّق بين المجال الإيديولوجى فى البلدان الغربية بشكل عام، ومجال الغربوية الإيديولوجى ذى الخصوصية. فالمجال الأول ينطوى على كل ما يمكن أن نراه فى المجال الإيديولوجى فى البلدان الغربية، بما فى ذلك الإيديولوجيا الشيوعية، والنازية، والقومية، والاشتراكية...إلخ. كما ينطوى على إيديولوجيا الغربوية أيضًا. أما المجال الثانى فليس إلا جزءًا من الأول. ولكنه جزء ذو خصوصية، إذ إنه أحد دعائم المجتمع

الغربى إلى جانب الأجزاء التى تناولتها سابقًا، وهو أحد العناصر الأساسية فى الغربوية، وذلك خلافًا للظواهر الإيديولوجية الأخرى.

هناك اقتناع فى الغرب بأنه لا وجود لأى إيديولوجيا غربية من نوع خاص. غير أن هذا الاقتناع يتناقض مع تاريخ صيرورة المجتمع الغربى، ومع حالته الراهنة على حدٍّ سواء. فالإيديولوجيا الغربية تحديداً كانت أحد أهم شروط انتصار الغربوية. ثم إن القضاء على تلك الإيديولوجيا من شأنه أن يؤدى بالمجتمع الغربى إلى الهلاك. إننى لا أحاول على الإطلاق أن أنحوَ باللائمة على الغرب لأنه أنشأ ونمّى داخله مجالاً إيديولوجيًا جبّاراً. فليس ذلك عيبًا، بل هو شرط لا بد منه لكى يحافظ المجتمع على وجوده. ويدهشنى تمامًا أن الإيديولوجيين الغربيين يخشون الاعتراف بهذه الحقيقة التى يظنّ المرء أنها جليّة للعيان. على أن موقف الغرب من إيديولوجيته راحت تتغير الآن، بعد أن تخلّص – أقلُّه لبعض الوقت – من رعبه أمام الشيوعية. فقد تغير موقفه من الرأسمالية إلى درجة أن كثيراً من المنظِّرين الغربيين يُسمّون الرأسمالية الآن صراحة: المستقبل الوضّاء للبشرية جمعاء.

إن من ينفون وجود إيديولوجيا غربية خاصة يتصورون الإيديولوجيا فى الشكل الذى اتخذتْه فى البلدان الشيوعية، والاتحاد السوفيتى خاصة، أى فى شكل تعاليم إيديولوجية واحدة تفرضها على السكان كشيء إلزامى فئةُ الجهاز الإيديولوجى المركزى الواحد الذى هو جزء من جهاز الدولة. إلا أن عدم وجود إيديولوجيا واحدة وجهاز إيديولوجى حكومى فى البلاد لا يعنى بعدُ عدم وجود أى إيديولوجيا، وأى وسائل لصقل السكان إيديولوجيًا فى تلك البلاد.

فإذا ما أجرينا مقارنة بين المجال الذى كان يتعرّض فى المجتمع لنشاط الجهاز الإيديولوجى وتأثير النظرية الإيديولوجية الرسمية فى البلدان الشيوعية وبين مثيله فى البلدان الغربية أمكننا أن نلاحظ دون عناء أن النتيجة نفسها تتحقق فى البلدان الغربية من دون الوسائل الإيديولوجية المذكورة، بل وأعتقد أن هذه النتيجة أشد فاعلية بكثير

ممّا هى فى البلدان الشيوعية. وكذلك إذا ما أخذنا كلمة "التبليد"(١١٦) التى تستخدم عادة فى الحديث عن البلدان الشيوعية، يمكننا تأكيد حقيقةٍ هى أن نظام "التبليد" الإيديولوجى فى الغرب أقوى بما لا يقاس ممّا كان عليه فى الاتحاد السوفيتى زمن ستالين، وحتّى زمن بريجْنِف. بل ولا يقتصر ذلك على المواطنين العاديين الموجودين طول الوقت فى المجال الذى تؤثر عليه الإيديولوجيا، بل ويشمل أيضًا الوسط المهنى الذى يقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية. إن ما قُدِّر لى أن أقرأه وأسمعه وأشاهده عن الغرب، كان كلّه تقريبًا، ذا طابع إيديولوجى سافر، أو مشبّعًا بالإيديولوجيا، أو يرغم المرء على استنتاجات إيديولوجية محددة. فحتّى فى الدعاية المبتذلة، التى تنشرها الجرائد، نادرًا ما يقع المرء، مثلاً، على تطبيلٍ وكَيلِ مدائح للملْكية الخاصة والرأسمالية وسواهما من عناصر الغربوية يضاهى ما فى الكتب التى تدّعى لنفسها مستوى عاليًا من العلمية، ككتب هايك وبوبر وغيرهما من ممثلى النخبة الإيديولوجية فى الغرب.

لم ينشأ مجال الغربوية الإيديولوجى بقرار فرضته السلطات العليا على المجتمع من فوق، أى أنه لم يظهر ككيان مصطنع. لقد نشأ هذا المجال على مدى كثير من العقود وحتّى القرون نشأة طبيعية، كجزء من مجمل عملية صيرورة المجتمع الغربى. والناس الذين كانوا يبنونه لم يكونوا يعرفون أنهم يبنون مجالاً إيديولوجيًا حصرًا، وليس مجالاً من أى نوع آخر. وفى جميع الأحوال، فإنهم لم يضعوا نُصْبَ أعينهم مثل هذا الهدف عن وعى، إذا ما صرفنا النظر عن محاولة واحدة من هذا القبيل سأتحدث عنها لاحقًا. لقد تكوّن مجال الغربوية الإيديولوجى عبر مسارات شديدة الاختلاف، وعلى مختلف المستويات كشكل محدد لفهم العالم، والإنسان، والمعرفة، والمجتمع عمومًا، والنظام الاجتماعى الجديد، وكشكل يعى المجتمعُ الجديد

(١١٦) كلمة روسية تعنى جعْلَ الناس بُلَداء، مغفّلين، يسهل خداعهم، وتنطلى عليهم أىُّ حيلة.— م.

ذاتَه من خلاله. وفى الوقت نفسه كان هذا المجال الإيديولوجى يتشكل أيضًا كتنظيم للوعى الاجتماعى، وكتنميط لوعى الناس، وكجملة من وسائل تحديد الاتجاه والهدف فى الوسط الاجتماعى الجديد والتكيف معه، وكنظام يدافع به المجتمع عن نفسه ضد القوى الهدّامة التى تواجهه. وكما غدت الغربوية بمجملها أساس المجتمع الغربى وهيكله، راح مجالها الإيديولوجى يؤدى هذا الدور خدمةً لكل مجال الوعى الاجتماعى فى الغرب.

إن مجال الغربوية الإيديولوجى متعدد الأبعاد، شأنه فى ذلك شأن باقى مجالات الغربوية جميعًا. ويمكن تناول هذا المجال ليس فقط من حيث اختلاف عناصره الثلاثة التى ذكرناها أعلاه، بل أيضًا ومن حيث اختلاف إنتاج السلع والخدمات المادية وتوزيعها واستهلاكها، أى من حيث إنتاج الأفكار وتوزيعها واستهلاكها. وبهذا المعنى يحق لنا تمامًا أن نتحدث عن السوق الإيديولوجية بكل مقوماتها، بما فيها "اليد الخفية".

ليس مجال الغربوية الإيديولوجى شيئًا استاتيكيًا ثابتًا، لا يتغيّر إلى الأبد. إنه عمليةٌ ديناميةٌ تجرى فيها إعادة إنتاج بعض العناصر المستقرة، واضمحلال عناصر، وظهور عناصر جديدة، عمليةٌ تجرى فيها غربلة دائمة لما هناك من معلومات عن أحداث تدور على كوكبنا، وتحويل تلك المعلومات إلى منتوج إيديولوجى، أى إلى ملايين الكتب، والمقالات، والخطب، والتصورات.

وثمة تقسيمٌ للوظائف داخل المجال الإيديولوجى نفسه. فإذا قلنا إن إحدى تلك الوظائف هى تزويد الناس بتصور عن الكون وَفقًا لمنجزات العلم، فهذا لا يعنى أن المجال الإيديولوجى برمّته يمارس هذا العمل التنويرى. إذ إن تلك الوظيفة يقوم بها جزء واحد منه، وليس بشكل دائم.

هناك أجزاء أخرى تنطوى وظيفتها على تعمُّدِ خلْقِ تصوُّر كاذب عن بعض البلدان، عن روسيا والروس، مثلاً. فيقوم بعض الناس والمؤسسات برسم صور لمجتمع

المستقبل، فيما يضع آخرون طرقًا لتشويه صورة الأفكار والحركات المعادية للغربوية. باختصار، ليس لهذا المجال تعريف جامع مانع لا يقبل الجدل. ولا يمكن أن يضطلع بهذا الدور، أى بتعريف ذلك المجال الإيديولوجي، إلا البحث العلمى الرصين. ولكن لم يقدَّر لى أن أقع على بحث من هذا القبيل. وأعتقد أنه لا وجود له البتة، لأن ذلك ليس فى مصلحة المجال الإيديولوجى نفسه.

إرهاصات تاريخ إيديولوجيا الغربوية

فى العشرين من حزيران/ يونيو ١٧٩٦ شهدت باريس الثائرة حدثًا كان له تأثير شديد الضآلة على سير التاريخ، وترك فى ذاكرة البشرية أثرًا ضعيفًا، وإن كان ذلك الحدث - من حيث جوهره - جديرًا بأن يُدرَج فى عداد الظواهر المميزة فى صيرورة الغربوية. فى ذلك اليوم ألقى أ. ديستو دى تراسى، زعيم مجموعة الفلاسفة المعروفين باسم الإيديولوجيين، تقريرًا فى حلقة العلوم الأخلاقية والسياسية فى المعهد القومى للعلوم والفنون. وقد تزعّم تلك المجموعة كل من كابانيس وكوندورسيه. وطرح ديستو دى تراسى فى تقريره الموسوم بـ "مشروع الإيديولوجيا" مشروعًا لتعميم تعاليم المفكّرين العظام: ف. بيكون، ولوك، وكوندلياك، وهيلفيتسى وغيرهم، وجعْلِها منظومة لتكون "نظرية النظريات" على نحو مميَّز، أو علمًا عن الأفكار، أى لتكون إيديولوجيا. وفى وقت لاحق لخّص دى تراسى مشروعه فى كتابه "عناصر الإيديولوجيا"(١١٧) .Elements d'ideologie ولم يدَّعِ المؤلف أنه وضع مذهبًا إيديولوجيًا ناجزًا، بل عدَّ كتابه محاولة أولى على هذا الطريق. وقد احتلت الأفكار المتعلقة باستخدام الإيديولوجيا من أجل تحسين النظام الاجتماعى مكانة جوهرية فى مشروعه.

---

(117) A.L.C.Destutt de Trasy. Elements d'ideologie. 1801-1815.

غير أن تأثير "الإيديولوجيين" ما لبث أن تلاشى بعد نجاحٍ قصير الأمد وقليلِ الصخب. فقد عدَّهم نابليون "ديماغوجيين وثرثارين"، أما ماركس فوصف ديستو دى تراسى بأنه عقائدى متعصِّب برجوازى. وتكمن سخرية التاريخ هنا فى أن نابليون تكوّن تحت تأثير أفكار أجداد الإيديولوجيا الغربية (فولتير، مونتسكيو، هيلفيتسى، روسو، مابلى، فولنى وغيرهم)، بينما أصبح ماركس نفسُه عقائديًا متعصِّبًا، ولكنْ معاديًا للبرجوازية.

أعتقد أن محاولة ديستو دى تراسى كانت الأولى فى التاريخ لوضع نظرية إيديولوجيةٍ واحدة ومنهجية للغربوية، نظريةٍ إيديولوجية تحديدًا، وليس أيّ صفة أخرى. غير أن محاولته لم تنجح، وظلّت الوحيدة من نوعها. وأشير بالمناسبة إلى أن ديستو دى تراسى لم يسبق التعاليم الإيديولوجية التى عرفتها البلدان الشيوعية فى القرن العشرين وحسب، بل وسبق ما راج فى أواسط القرن العشرين من مقولات النظريات الكبرى metatheories، والعلوم الكبرى metasciences، واللغات الكبرى metalanguages.

إن ما سبق أن ذكرته عن تشكل مجال الغربوية الإيديولوجى ككل ينطبق أيضًا على إيديولوجيا الغربوية. فهذه الإيديولوجيا لم يؤتَ بها إلى الغرب من خارجه، كما هو حال الإيديولوجيا الماركسية فى روسيا، بل هى نشأت وتطورت فى الغرب دائمًا. لقد تكونت على مدى قرون بطريق تاريخى طبيعى، عبر سيرورة التطور الروحى والثقافى التى عاشتها شعوب الغرب، ولم يفرضها أحد عليها فرضًا من فوق كشىء ناجز. ولمّا كانت عنصرًا طبيعيًا من عناصر الغربوية، فإنها ترسخت وفق القوانين العامة للغربوية، وككيان اجتماعى مطابق للغربوية. ولكن ليس بمعنى تطابق المعارف العلمية (التطابق الحقيقى) مع المواضيع التى تدرسها، بل بمعنى التوافق مع ظروف مجتمعها، وثقافته، ومادته البشرية، وحاجاته.

إن إيديولوجيا الغربوية ثمرةٌ لجهود عدد هائل من الفلاسفة، والاقتصاديين، وعلماء الاجتماع والسياسة، والأدباء، والشخصيات الاجتماعية والسياسية. وكان بين

هؤلاء رجال أفذاذ، أمثال بيكون، ولوك، وهوبس، وسميث، وميل، ومونتسكيو، وروسو، وهيلفيتسى، وديدرو، وفولتير، وهولباخ، وكانط، وهيجل والعديد غيرهم ممن خلدت البشرية أسماءهم إلى الأبد. إذ يمكن وصف القرن التاسع عشر جملةً بالإعصار الإيديولوجى. أما القرن العشرون فقد شهد نشوء بيئة إيديولوجية انخرط فيها عشرات ومئات آلاف المختصين من كل نوع.

لقد استُخدِمت فى وضع إيديولوجيا الغربوية خيرة منجزات الثقافة الأوروبية الغربية. ولم يخطر على بال أوائل مؤسسى هذه الإيديولوجيا أنهم كانوا ينفِّذون "طلبًا اجتماعياً" (يلبّون "حاجة اجتماعية")، أى أنهم كانوا يرسون أسس نظام لصقل وعى الناس وتنميطه، ويقيمون نوعًا من الإحداثيات "الروحية" ليسترشد بها الناس فى محيط معقد، وضمن سيل من الأحداث، يضعون نظامًا من القواعد والمعايير لتقييم سلوك الناس. ثم راح من ساروا على طريقهم فى المجتمع الغربى المتطوِّر يتصوَّرون هذا المجال شيئًا بديهيًا لا يحتاج إلى جدال.

بالطبع، كانت الفروق القومية موجودة فى إيديولوجيا الغربوية وما تزال إلى حد ما حتّى الآن. ولا تَخفى تلك الفروق فى الآراء بين مؤسسى الإيديولوجيا الإنجليزية (بيكون، لوك، هوبس، ميل وغيرهم)، والفرنسية (مونتسكيو، كونت، فولتير، هيلفيستى، مونتين وغيرهم)، والألمانية (كانط، هيجل، نيتشه، فيخته، شوبنهاور وغيرهم). فقد كانت الإيديولوجيا تنشأ كثمرة لأفضل عطاءات الثقافة القومية فى كل دولة غربية، كوعى للذات القومية. ومع ذلك فقد تكونت إيديولوجيا الغربوية كظاهرة أوروبية عامة. ولعل الوحدة الأوروبية فى مجال الإيديولوجيا بدأت تتكون كوحدة غربوية قبل أن تكون كذلك فى مجالَى الاقتصاد والسياسة.

السمات الأساسية لإيديولوجيا الغربوية

لم تكن إيديولوجيا الغربوية، سواء فى صيرورتها التاريخية أم فى حالتها المعاصرة، ظاهرة معزولة عن العلم، والأدب، والرسم، والصحافة، بل والدين أيضًا.

إنها ذائبة ومنبثّة فى كل شىء، بل وعلى العموم لا يُنظَر إليها كإيديولوجيا. والغالبية الساحقة من الغربيين لا تعرف ما هى الإيديولوجيا. إن محاولة "الإيديولوجيين" فى عهد الثورة الفرنسية الكبرى إبرازَ الإيديولوجيا كظاهرة متميزة لم تكن محاولة يمكن أن يُكتَب لها النجاح، وإنِ كانت تنطلق من نوايا خيِّرة. وعلى النقيض من ذلك، فقد كان تلاميذ المدارس فى البلدان الشيوعية يعرفون ما هى الإيديولوجيا. فهناك تجلّت الإيديولوجيا متميزة على نحو دقيق عن سواها من ظواهر الثقافة، ولم تكن ذائبة فيها. بل كانت بارزة، تلفت الأنظار، وتثير الغيظ والسخرية. وكانت تبدو عمومًا كشىء دخيل، لا لزوم له، وإن كان دورها التنظيمى والتربوى هائلاً فى الواقع.

ليس فى الغرب إيديولوجيا واحدة (تحظى باعتراف رسمى)، تتمثّل فى تعاليم موحدة، كما كان الأمر فى الاتحاد السوفيتى. فلا يوجد فى الغرب كتاب يمكن القول إنه يتضمن عرضًا ولو لأسس إيديولوجيا الغربوية. فهذه الإيديولوجيا على درجة كبيرة من التبعثر، تمكِّننا من القول إنها ذائبة فى الظواهر غير الإيديولوجية، وكأنما لا وجود لها البته. إذ يمكن للمرء أن يلاحظ بعضًا من تجلياتها وأجزاء منها، وليس شيئًا ممنهجًا إلى هذا الحد أو ذاك، ومجتمعًا فى نصوص إيديولوجية صريحة.

إن إيديولوجيا الغربوية معروضة ومشروحة فى كثير من الكتب والبحوث التى وضعها علماء رصينون، وفى الكتب التعليمية لتلاميذ المدارس وطلاب الجامعات، وفى الكتب الرائجة والمقالات المخصصة لأوساط واسعة من القراء، وفى المحاضرات التلفزيونية، وفى مقالات الجرائد والمجلات. وكل ما يسمى بالعلوم الاجتماعية يتضمن، على هذا النحو أو ذاك، جرعات كبيرة من الإيديولوجيا.

يصعب القول إن كان سيأتى فى يوم من الأيام شخص يبعث فكرة ديستو دى تراسى من جديد، وينشئ مذهبًا متّسقًا، يقوم على تعميمات وخلاصات على غرار مذهب بوذا، ومحمَّد، والمسيح، أو حتّى الماركسية اللينينية، وهل سيحظى هذا المذهب بالاعتراف كعرض موجز لإيديولوجيا الغربوية. والأرجح أن ذلك لن يقع، لأن مذهبًا كهذا لا يتوافق وطبيعة المجتمع الغربى بوصفه مجتمع الغربوية، ولا مع

روح إيديولوجيته. إن الفوضى الإيديولوجية الظاهرية فى الغرب ليست وليدة الصدفة، بل هى الأكثر انسجامًا مع أهداف وشروط تفعيل الإيديولوجيا، هى وليس النظرية الناجزة المكرّسة.

إن إيديولوجيا الغربوية تعددية، بمعنى أنها تتألف من كمٍّ كبير من الأفكار، والتعاليم، والمفاهيم، والنظريات، والاتجاهات الفكرية المختلفة. ومن المتعذر توحيد أجزائها أوتوماتيكيًا فى كلٍّ منطقيٍّ واحد. فهذه الأجزاء تتناقض أحيانًا فيما بينها، ومع ذلك يمكن النظر إلى هذه التعددية على أنها تقسيم للعمل فى إطار وحدة ما، وتعبير عن الفروق الفردية بين مؤلفى هذه النصوص. وعلى أية حال، فإننا نتحدث عن اقتصاد الغرب كشىء واحد، وإن كنا نعرف حقَّ المعرفة ما يدور بين أجزائه من صراع عنيف. إننا نتحدث عن النظام السياسى فى البلدان الغربية ونحن نعرف جيداً ما يدور هناك من صراع بين الأحزاب، وبين الكتل داخل تلك الأحزاب. فلماذا لا يجوز الحديث بهذا المعنى بالضبط عن إيديولوجيا غربية، حتّى وإن كانت تعجُّ بالعداوات الداخلية ؟

الوسط الإيديولوجى

لئن كان لا وجود فى الغرب لمذهب واحد من شأنه أن يقوم مقام إيديولوجيا الدولة، فإن هناك ما يمنح التعددية الإيديولوجية وحدة واستمرارية. إنه الوسط الإيديولوجى الذى يتألّف من المختصّين العاملين فى مؤسسات مختلفة، ولكنهم يشكلون طائفة منغلقة من نوع خاص. إنهم يدرسون ما تم إنجازه فى الماضى، فينتقون منه أفكاراً وتعاليم يصقلونها وينظمونها، وينشرون ويعيدون نشر أعمال مؤلِّفين مختارين، ويُعِدّون الكتب التعليمية والمراجع، أى أنهم يقومون بنوع من تكريس أسماء، وأفكار، وتعاليم معينة. وهؤلاء المختصون يدرسون حياة عصرهم الاجتماعية، ومعطيات العلوم والتقنية، وعموماً كل ما يَعدّونه مهمًا وشيّقًا من وجهة نظر جماهير الشعب.

يقومون بتمحيص ما يدرسونه فى إطار التقاليد المألوفة لديهم والمعايير المقبولة فى وسطهم، ويتابعون انتقاء المادة الصالحة منه للمجال الإيديولوجى. وهم يقومون بهذا العمل المنظم جيلاً بعد جيل. والأشخاص الذين يعاد إدراجهم فى هذا المجال يتلقّون إعداداً معيناً، ويواصلون عمل أسلافهم وفق القواعد ذاتها. وإذا لم يقوموا بذلك فلن يعاد إدراجهم فى هذا المجال، وإذا ما أُدرجوا فيه فلن يصيبوا نجاحاً، ولن يطول بقاؤهم فيه. إنهم ملزمون باتّباع قواعد معينة فى الوسط الإيديولوجى المحترف، وذلك لكى يكسبوا عيشهم، ويصعدوا فى السلّم الوظيفى، وينالوا الشهرة.

وتنشأ فى هذا الوسط مجموعات، ومدارس، وتيارات تتنازع فيما بينها أحياناً، ولكنها تبدى تسامحاً وتفهماً تجاه بعضها البعض. إنها تتعايش وتجتمع كلها على القيام بعملٍ مشترك واحد. إذ إن هذه المجموعات، والمدارس، والتيارت أعضاء فى تعاونية واحدة، يعرف بعضُها بعضاً بسهولة، وتشترك فى حماية مجالها من تدخلات الغرباء التى تهددها كتعاونية واحدة. فقد شهدنا فى إطار الدين المسيحى الواحد فِرقاً داخلية متعادية، ناهيك عمّا شهدته الإيديولوجيا الشيوعية فى هذا المعنى.

مستويات الإيديولوجيا

يمكن التفريق فى إيديولوجيا الغربية بين ثلاثة مستويات، هى المستوى النخبوى، والمستوى الدعائى التنويرى، ومستوى الحياة اليومية. يتكوّن المستوى الأول من المؤلفات التى تدّعى لنفسها العلمية، والإبداع، والاستقلال عن الإيديولوجيا. حقّاً، هناك اكتشافات علمية أيضاً تنجَز على هذا المستوى، فالإيديولوجيا تتغذّى بنسخ العلوم. وتتخذ الإيديولوجيا هنا صفة الحِرَفية الرفيعة. إن المستوى الحِرَفى هنا عالٍ إلى حد كبير فيما يتعلق ببعض المسائل، وبعضِ التفاصيل المعيّنة، وسعةِ الإطلاع وأدوات البحث الشكلية. ولكنه يتعايش مع سطحية الاستنتاجات، وتجاهلِ قوانين الوجود الاجتماعى الموضوعية، والموروثات البالية والأحكام المنحازة.

ويتكوّن المستوى الثانى من كمٍّ كبير من الكتب، والمقالات، والمحاضرات، والتقارير التى تضعها فئة عريضة من الاختصاصيين العاملين فى الصحافة، والدعاية، والترويج للأفكار، وتعليم الطلاب، وإلقاء الخطب فى المؤتمرات. بينما يتكوّن المستوى الثالث من وسائل النشاط الإنسانى القادرة بهذا الشكل أو ذاك على الاضطلاع بدور حوامل الإيديولوجيا، أى الأفلام، والروايات، وبرامج التلفزيون، والدروس فى المدارس، والدعاية اليومية، وحتّى الإعلانات.

إن الفروق بين هذه المستويات تبدو للوهلة الأولى على درجة من الضخامة تسمح لكبار الإيديولوجيين بألا يعترفوا أبدًا بأنهم يقومون بعمل مشترك جنبًا إلى جنب مع إيديولوجيا المستويات الدنيا. ومع ذلك فإنهم يخدمون قضية واحدة. والسرُّ هنا هو تقسيم العمل لصالح القيام بمختلف وظائف المجال الإيديولوجى. فهناك فرق بين صوغ فكرة إيديولوجية منقّاة تأخذ بالحسبان مستوى العلم، والوعى الاجتماعى، والوضع السياسى والاقتصادى، إلخ... وبين حشو رءوس بسطاء الناس بهذه الفكرة، وإعطائها شكلاً بدائيًا بحكم الضرورة.

لقد كان هذا التقسيم "العمودى" للوظائف موجودًا فى إيديولوجيا الاتحاد السوفيتى. وأرستقراطيو هذه الإيديولوجيا الذين كان مسموحًا لهم بأن يكونوا أندادًا لزملائهم الغربيين بالمهنة، كانوا ينظرون بازدراء إلى رجال الدعاية العاديين الذين يوجّهون الشتائم للإيديولوجيين الغربيين زملاءِ أرستقراطيى الإيديولوجيا السوفيت. غير أن كل ما كان يقوم به رجال الدعاية العاديون ليس إلا تعرية لجوهر ما كان يؤلفه أرستقراطيو الماركسية اللينينية. فكما أنه لا يجوز إطلاق الأحكام على الإيديولوجيا الشيوعية بالاعتماد حصرًا على مؤلفات ماركس، وإنجلز، وبليخانوف، ولينين وغيرهم من منظِّرى الماركسية البارزين، بل يجب النزول إلى المستوى الذى تصل فيه هذه الإيديولوجيا إلى المستهلك العام، كذلك لا بدّ عند تحليل إيديولوجيا الغربوية من أن ننتبه إلى المستوى البدائى الاستهلاكى، ولا نكتفى بالنظر إلى المستوى النخبوى.

إن الإيديولوجيا واحدة للجميع. ولو كان بالإمكان عزلها عن الظواهر الأخرى المتشابكة معها لتبيّن لنا أنها، من وجهة النظر الفكرية، بدائية على جميع المستويات. وبمزيد من الدقة، فإن الاختلاف قائم ليس بين مستويات الإيديولوجيا، كإيدولوجيا، بل بين مستويات السياقات العامة التى يجرى فيها صوغ هذه الإيديولوجيا، والحفاظ عليها، وتوزيع جُرعاتها. على أن هذه السياقات ليست بدائية، بل وهى معقّدة قصداً. إن أقراص دواء الإيديولوجيا بحد ذاتها ليست مستساغة تجعل الناس يتناولونها طواعية وبسرور. ولذلك تُحلّى هذه الأقراص "بموادٍّ" أطيبَ طعمًا، تذاب فيها ليستطيع الناس تناولها حتّى من غير أن يلاحظوا ذلك. إن التعامل الإيديولوجى مع شعوب البلدان الغربية مبنيٌّ بمجمله لا كواجب قسرى وعبء إضافى، بل كتسلية ونشاط مفيد لمستهلكى الإيديولوجيا.

الغربوية والإيديولوجيا اللاطبقية

ليست إيديولوجيا الغربوية إيديولوجيا مجموعة اجتماعية، أو حزب، أو شريحة، أو طبقة. إنها إيديولوجيا تشمل الكل، إيديولوجيا خارج إطار المجموعات والطبقات. وهذا لا يعنى أنها تلقى القبول من جميع المواطنين، وجميع المجموعات، وجميع الطبقات. ولا يعنى أنها توحِّد فئات المواطنين ومجموعاتهم كافة، أو أنها تعبِّر عن مصالحهم المشتركة، أو أنها إيديولوجيا "صلحٍ طبقي". كما لا يعنى أنها جزء من المفاهيم الإيديولوجية والظواهر الإيديولوجية المحدودة الموجودة فى الغرب. بل يعنى أنه ما من طبقة، أو شريحة، أو حزب، أو مجموعة اجتماعية تبنّى هذه الإيديولوجيا علنًا. إنها تنشأ وتبقى وتنتشر كعنصر مميَّز ومستقل من عناصر البناء الاجتماعى. ووضعها من هذه الناحية شبيه بوضع الدولة. وهى تحافظ على هذا الوضع حتّى لو رفضها بعض الناس، أو المجموعات، وحتّى لو تعرضت للنقد فى بعض من تجلياتها. وهى تعيش بحكم كونها مجالَ نشاط حيوى عند عدد كبير من البشر الذين يشغلون مواقع ثابتة فى المجتمع، ويتمتّعون بنفوذ ومقدرة على تصريف منتجاتهم، وحماية وضعهم.

تؤثّر الإيديولوجيا، بطريقة أو بأخرى، على جميع المواطنين فى المجتمع، بمن فيهم أعداؤها. فما دام الناس يقرءون الكتب والجرائد والمجلات، ما داموا يتعلمون فى المدارس والجامعات، ما داموا يشاهدون الأفلام والتلفاز والإعلانات، ما داموا يستمعون إلى الساسة والشخصيات الاجتماعية، وما داموا يشاركون فى فعاليات اجتماعية ما... فإنهم، شاءوا أم أبوا، يتشربون إيديولوجيا الغربوية، ويخضعون لمعالجةٍ إيديولوجية ("للتبليد"). وهم بذلك يدعمون الإيديولوجيا. وهم إذ يستهلكون منتجات الإيديولوجيا إنما يمدُّونها بفرصة البقاء، ويغذونها. إنهم بكل بساطة لا يستطيعون التخلص منها حتّى ولو أرادوا ذلك. وبهذا المعنى تكون إيديولوجيا الغربوية هى قضية المجتمع بأسره، قضية جميع ما فيه من مجموعات، وشرائح، وطبقات.

تتأثر إيديولوجيا الغربوية بالظواهر الإيديولوجية الأخرى، وتؤثر فيها. ولكنها لا تنطوى فى تركيبها على أىّ إيديولوجيات خاصة، فهى ظاهرة متميزة بالمقارنة معها. أمّا مجال إيديولوجيا الغرب فيتضمّن كثيراً من التشكيلات الإيديولوجية إلى جانب إيديولوجيا الغربوية التى هى إيديولوجيا كل المجتمع القائم على الغربوية. أكرر القول إنها، شأنها شأن مؤسسة الدولة، إيديولوجيا المجتمع ككلٍّ واحد.

تجدر الإشارة إلى أن إيديولوجيا الغربوية ليست استثناء فى هذا الخصوص. فالإيديولوجيا السوفيتية الرسمية أعلنت منذ البداية أنها إيديولوجيا جميع "الشغيلة"، والمجتمع بكامله. ولم يكن هناك إيديولوجيات، منها ما هو خاص بالعمال، أو بالفلاحين، أو بالموظفين. إن إيديولوجيى الغربوية أنفسهم، وهم يسخرون من الأفكار الشيوعية حول الطبقات المتصالحة، والمجتمع اللا طبقى، يبشِّرون بأفكار المصالحة الطبقية ووحدة مصالح مختلف فئات السكان. ولهذه المسألة أسس معينة، كما فى الإيديولوجيا السوفيتية أيضًا. ومن المناسب القول إن هذا التبشير هو إحدى وظائف إيديولوجيا الغربوية بوصفها إيديولوجيا وحدة المجتمع.

لا تفترض إيديولوجيا الغربوية اللا طبقية، كما سبق وأشرت، أن الجميع متّفقون معها، أو يتبنّونها. فهناك خصوم لهذه الإيديولوجيا. وكثيرون لا يكترثون بها، بل ولا علم لهم بوجودها. ومع ذلك، فهي تسيطر على وعي الناس عبر قنوات لا حصر لها. ذلك أن الجوّ الذي يستنشق وعيُ الناس هواءه مشبعٌ بتلك الإيديولوجيا. ويستحيل على من يعيش في المجتمع الغربيّ أن يتجنّب سلطتها. وبينما تمارس إيديولوجيا الغربوية تأثيرها على الأمزجة الفكرية المعادية لها، فإنها تحاربها بضراوة لا تقلّ عن الضراوة التي حاربت الأديانُ بها هرطقاتِ الماضي.

الإيديولوجيا والعلم

لقد ولدت إيديولوجيا الغربوية وتشكلت كطموح لخلق فهم علمي لكل ما كان ضمن دائرة اهتمامات الناس الفكرية. وذلك في مواجهة التعاليم الدينية التي تناولت كل شيء، أي الكون، والطبيعة، والمجتمع، والإنسان، والفكر، والمعرفة. ويظلّ العلم منبع الإيديولوجيا حتّى في أيامنا هذه. وسوف يبقى كذلك ما عاش، وما دامت الغربوية موجودة. ولكن العلم لن يصبح إيديولوجيا. فالإيديولوجيا تلتهم العلم، ولكنها لا تتحوّل إلى ما تلتهمه هي. إن ثمار"عملية الهضم" عندها شيء آخر غير الغذاء.

إن العلم والإيديولوجيا يختلفان من حيث الأهداف، والطرائق، والتطبيقات العملية. فهدف العلم هو استكشاف العالم، وتحصيل المعارف عنه. إنه يسعى إلى معرفة الحقيقة. أمّا هدف الإيديولوجيا فهو تشكيل وعي الناس والتحكم بسلوكهم عن طريق التأثير على وعيهم، وليس الوصول إلى الحقيقة الموضوعية. إنها تستخدم معطيات العلم كوسيلة، وتعتمد على العلم، وتتخذ مظهراً علميًا، بل وتحاول الوصول إلى بعض الحقائق، إذا لم يكن غيرها قد سبقها إليها. إلا أنها تكيِّف الحقيقة وَفقًا لأهدافها، وتُخرِجها بأنجع طريقة تجعلها أكثر تأثيراً على عقول الناس ومشاعرهم، وذلك وفقًا لمصالح جماعات، أو منظمات، أو طبقات، أو حتّى شعوب بأكملها.

إن الإيديولوجيا، شأنها شأن العلم، تستخدم مفاهيم وأحكاماً، وتبنى نظريات، وتنتج تعميمات، وتنظّم موادّ، وتصنف مواضيع، أى أنها - باختصار - تقوم بالعديد من عمليات الفكر المألوفة فى العلم. ولكن حتّى فى هذه المسألة هناك اختلاف جوهرى بينها وبين العلم. فالعلم يتطلّب مصطلحات ممحّصة، دقيقة، محدّدة ولها مدلول واحد. على الأقل هذا ما يسعى إليه العلم. ثم إن الأفكار العلمية تفترض إمكانية الإثبات أو النفى. كما يفترض الفهم العلمى إعداداً متخصصاً ولغة احترافية متميِّزة. والعلم عموماً منوط بدائرة ضيقة من المتخصصين. على أن الإيديولوجيا فى حلٍّ من هذه الشروط كلّها. وليس ذلك بسبب صفات الإيديولوجيين الشخصية، وإنما بسبب ضرورة القيام بالدور المطلوب من الإيديولوجيا. فالعمل على تشكيل وعى جماهير الناس والتحكم بهم يتطلّب استخدام تعبيرات لغوية تتألّف من كلمات فضفاضة، متعددة المعانى، بل وعديمة المعنى، ومن تأكيدات غير قابلة للاختبار (لا يمكن إثباتها ولا نفيها)، ومن مفاهيمَ نظريةٍ عرجاء، منحازة. وبينما تقاس قيمة نتائج العلم بمدى تطابقها مع الواقع وقابليتها للبرهان، أى بمعايير الحقيقة، تقاس قيمة نتائج الإيديولوجيا بمدى تأثيرها على وعى الناس، أى بمعايير السلوك الاجتماعى.

ولا تتطابق مناهج الإيديولوجيا والعلم إلا جزئيًا. ويبلغ الاختلاف بين معظم تلك المناهج حداً يؤكِّد وجود نمطين من التفكير مختلفين فى المبدأ، هما النمط الإيديولوجى والنمط العلمى. ويتّسم النمط الأول بالقَبْليَّة، أى بحشر الواقع قسراً فى قالَب نظرية قَبْلية، وبانتهاك قواعد المنطق (اللا منطق) ومنهجية المعرفة، ناهيك عن انتهاك أخلاقيات العلم. وإليكم هذا المثال. ففى عام ١٩٩٢ وضعت مجموعة من الاقتصاديين، بناء على تكليف من هيئة الأمم المتحدة، تقريراً مفاده أن البلدان التى تتمتّع بمستوى حياة عالٍ يكون مؤشّرُ الحرية السياسية فيها أعلى ممّا فى البلدان التى يكون مستوى الحياة متدنّيًا فيها. إن هذا "الاكتشاف" بحدِّ ذاته عديم القيمة. غير أن هؤلاء "المكتشفين" تمادوا، فاستنتجوا أن سبب الفقر هو النظام السياسى فى البلدان

الفـقـيـرة. وللتـغلب على الفـقـر يتـعـيّن على هـذه البلـدان أن تعـيـد بناء نظـامـهـا السياسى الاجتماعى وفق النماذج الغربية. إن هذا الاستنتاج يخالف جميع قواعد منطق العلم ومناهجه. على أن المرمى الإيديولوجى هنا جليّ للعيان، إذ كان عند هؤلاء "العلماء" موقف مسبق قسروا دراستهم العلمية المزعومة على التطابق معه. وهذه الأمثلة تعجّ بها مؤلّفات عدد لا حصر له من الـ "باحثين" الذين يعملون فى دراسة الظواهر الاجتماعية.

إن الاختلاف بين مرامى (أهداف، منطلقات، مهامّ) العلم والإيديولوجيا يؤدى فى المحصلة إلى نتائج متناقضة. فالعلم يصنع فهمنا للواقع، أمّا الإيديولوجيا فتصنع عدم فهم فى المبدأ، ولكنه يتشبّه بالفهم لا غير. إن الإيديولوجيا تخلق توهُّمًا بالفهم، تشبُّهًا به. وليس عدم الفهم فى هذه الحالة مجرّدَ غياب للفهم، بل هو وليد قدرة عكسية تتضخّم، وتتّخذ أشكالاً مبتكرة، وتنمّى بطريقة خاصّة حتّى تبلغ قوّةَ تأثير هائلة على أذهان الناس ومشاعرهم، يمتلئون بها. إنها تُسكت الفهم، وتُلقى به وراء الوعى، ثمّ تغتصب وظائفه، وتتشبّه بالفهم الأصيل.

على أن مَن يسترشدون بمبادئ العلم لفهم الظواهر الاجتماعية هم استثناء نادر، لا يكاد يكون لهم وجود تقريبًا، وأحيانا ينعدم وجودهم تمامًا. وهذا ليس مصادفة. فالفهم العلمى للظواهر الاجتماعية يتطلب مستوى عاليًا من التحصيل العلميّ ومرونةِ الذهن. ونادرًا ما يُكافَأ صاحبُه فتكون المكافأة بخسةً (ما لم يكن فى خدمة الإيديولوجيا والسياسة)، وهو لا يتفق مع تصورات ضيقى الأفق، ولا يكاد يحميه شىء من اعتداء الغباء البشرى والثقةِ الكاذبة بأن التجربة الحياتية تؤهّل صاحبَها للحكم على وقائع الحياة الاجتماعية.

إن العلاقة بين الظواهر الاجتماعية ومصالح الناس قويّةٌ إلى حدٍّ يجعلهم يتوهّمون أنهم يعبِّرون عن الحقيقة الموضوعية، بينما هم فى واقع الأمر يعبِّرون عن مصالحهم بعد أن ألبسوها ثوبَ الحقيقة الخدّاع. وإلى ذلك كله، فإن الناس لا يحتاجون عمليًا إلى الحقيقة، الحقيقةِ كلّها ولا شىءَ غيرَ الحقيقة التى تخص الظواهر الاجتماعية. بل

يكفيهم الحصول على قطرات من الحقيقة محلولةٍ في سائل إيديولوجي. أما الحقيقة العارية من الظواهر الاجتماعية فتولِّد الإدانة الساخطة من طرف شتى أنواع الديماجوجيين ودُعاة الأخلاق. إن استعداد الناس لقبول الشرِّ أقوى من استعدادهم لقبول الحقيقة العلمية التي تفسر واقعية الشر ودوره الاجتماعي.

إن حقائق العلوم الاجتماعية في شكلها الأوّلي الصافي وسيلةٌ لإرضاء فضول حُفنة من الأفراد الذين لا يلعبون في المجتمع أي دور ذي شأن. هؤلاء لا يقومون بمهمتهم الاجتماعية إلا بصفةِ مادّة للإيديولوجيا. أمّا الإيديولوجيا فلها مستتبعات عملية ضخمة. فعليها تتبنى البروباغندا (الدعاية) الهائلة برمَّتها، وتربيةُ الجماهير وَفق الطريقة اللازمة ("التبليد الإيديولوجي")، والتحكّم بالجماهير. فعملُ السياسيين، وشتّى أنواع الأجهزة السرّية، ومؤسّسات الدولة والأحزاب والشخصيات الاجتماعية...إلخ. يعتمد تحديداً على معطيات الدراسات الاجتماعية بعد معالجتها إيديولوجياً، وليس على ما تصل إليه هذه الدراسات من نتائج علمية مباشرة. ومردُّ ذلك أن الإيديولوجيا تنتقي من حقائقَ ممكنة كثيرةٍ ما تكون معرفتُه مفيدة على نحوٍ مباشر عمليًا، ثم تضفي على ما انتقته من حقائق تأويلاً يوجِّه عمل الأشخاص المعنيين في الاتجاه المطلوب، ويخلع على هذا العمل المظهرَ المرغوب، ويبرره أخلاقيًا في أعين المعنيين أنفسهم، وفي أعين جماهير الشعب أيضًا.

ونخلص ممّا سبق إلى أن الإيديولوجيا يجب أن تتضمَّن جملة من المعارف التي يمكن أن تكون علمية إذا ما انتُزِعت من سياق الإيديولوجيا وخُلّصت من قشرها الإيديولوجي. ويجب أن تكون مفيدة بمعنى أن يكون بمقدور بعض الناس، بعد أن يستوعبوا مجمل هذه المعارف، أن يتصرفوا في مواقف معينة وكأنهم يملكون المعارف العلمية الضرورية لذلك.

أمّا معطيات العلوم الطبيعية فهناك أسباب أخرى "لإعادة هضمها" إيديولوجياً لا تقلُّ قسرية. إن شرائح عريضة من السكان تبدي اهتماماً بمنجزات العلوم. واطِّلاعُها على هذه المنجزات يتطلب تيسيرها بما يناسب مستوى الناس غير المتخصصين، وهذا

بحدٍّ ذاته يعني تشويهًا لنتائج العلم، وتبسيطًا، وتسطيحًا، وإقحامًا لمجال العلم في شروحات مجازية غريبة عليه...إلخ. والأهم هو الاضطرار للتعاطي عندئذ مع جماهير من الناس الذين تربّوا بطريقة معينة. وللاستحواذ على اهتمام تلك الجماهير يتحول المنوِّرون والعاملون على تيسير العلم إلى محتالين يضفون على نتائج العلم المملة بحد ذاتها مظهرًا غير مألوف، ساطعًا، مثيرًا، بل وغيبيًا أيضًا. وعندئذ لا يبقى من العلم إلا الأسماء، والتلميحات الغامضة إلى ما توصلّت إليه من نتائج حقيقية. ويكون الجزء الأساسي من هذا المنتوج تشويهًا فظيعًا للحقائق العلمية، أُحسِنَ تمويهُه تحت وصفه بالعلم "الأصيل"، و"المبدع". وتتَّخذ هذه التشويهات في بعض الأحيان مظهرًا يعجز حتّى أبرعُ محترفي العمل الذهني عن التفريق بين ما هو أصيل وما هو زائف فيه، ناهيك عن ضيّقي الأفق ذوي التفكير الساذج. ذلك ما تعرّض له في القرن العشرين كثير من منجزات المنطق، والرياضيات، والفيزياء، وعلم النفس، وعلم الأحياء. إن كل ما يسمى بـ "الخيال العلمي" هو تزييف لمنجزات العلوم، ويمكن وضعُه في مرتبة واحدة مع ما غشي القرون الوسطى من ظلامية وجهل.

ثم إن عملية تحويل معطيات العلوم إلى وسيلة لخدمة الإيديولوجيا، وإلى غشٍّ على حساب العلم هي ظاهرة واسعة الانتشار، يشارك فيها مئات آلاف الناس الذين ينتجون لمئات الملايين من المستهلكين غذاء يعاد اجتراره منذ زمن بعيد. وتجري في هذه العملية أشياء كثيرة بشكل عفوي، وبغير وعي. إلا أن العفوية هنا نسبية، لأن من يشاركون في هذه العملية يدركون ما يتطلّبه منهم سوق مستهلكي بضاعتهم، وكيف تنظر وسائل الإعلام كلية القدرة إلى ما ينتجون، وكيف ينظر إلى إبداعهم من يدفعون لهم المال ويضمنون لهم النجاح. وتتكوّن لهذا العمل تقاليده، وعاداته، ومهاراته، ومدارسه، وقوالبه.

أمّا من يُثبِت بطرق علمية لا غبار عليها أن كلَّ ما هنالك تقريبًا من كتابات علمية ميسّرة وأعمال أدبية مبنيّةٍ على أساس استخدام أفكار المنطق، والرياضيات، والفيزياء، وعلم النفس، وغير ذلك من العلوم ليس إلا تعالمًا، وأن أفلام وروايات

الخيال العلمى ظاهرة منافية للعلم، ذلك الإنسان لن يجد أذنًا صاغية حتّى فى الأوساط العلمية نفسها.

إن الفهم العلمى للمواضيع الواقعة فى مجال اهتمام الإيديولوجيا كان وسيبقى إلى الأبد عصيًّا على مدارك الأغلبية الساحقة من الناس. ولا يتيسّر هذا الفهم، ولو جزئيًا فقط ، إلا لأفراد استثنائيين تؤرّقهم رغبة جامحة بالإفلات من أصفاد الإيديولوجيا، شريطة أن يقوموا بدراسات احترافية مستقلة لتلك المواضيع. وسيبقى ذلك الفهم إلى الأبد مجرد ومضة عابرة فى ضباب الإيديولوجيا الذى حُكِم على البشرية أن تسير فيه خبط عشواء، تتلمّس طريقها جُزافًا، على غير هدى، متوهِّمة أنه طريقٌ مضاء بنور العقل. وما الأمل بأن تختفى الإيديولوجيا ويحلّ العلم محلّها، إلا أمل ساذجٌ على أقلّ تقدير.

إمبريقية أيديولوجيا الغربوية

تُستخدَم الطرائق الإمبريقية والنظرية فى معرفة المجتمع، كما فى غير ذلك من مجالات دراسة الظواهر الإمبريقية. ويمكن الحديث عن تناول المجتمع بطريقة نظرية أو إمبريقية تبعا للطريقة المتّبعة فى البحث. فقد سادت المقاربة النظرية فى القرن التاسع عشر وما قبله، أمّا فى النصف الثانى من القرن العشرين فأمست السيادة التامّة تقريبًا من نصيب المقاربة الإمبريقية التى غدت تجميعًا ومعالجة لما هناك من معطيات إحصائية عن الظواهر التى تتصف بأهمية ملحّة، كما غدت استطلاعًا لآراء مواطنين يجرى انتقاؤهم بطريقة معينة، وفق استمارات مُعَدَّة سلفًا، ومعالجةً لمعطيات تلك الاستطلاعات.

لن أجادل حول جدوى الطرائق الإمبريقية فى حل مسائل معيّنة. غير أن من الخطأ المبالغةَ فى الاطمئنان إلى أنها كافية وسليمة. ذلك أن نتائجها رهنٌ بأهواء الباحثين والمستطلّعين، والمصادفات، والمواقف القَبْلية، والاقتناعات المنحازة، والأهداف

الدعائية، والوضع السياسي. إذ تغصّ أخبارُ وسائل الإعلام، والأدبياتُ المتخصصة كافةً بكمية من المعطيات الإمبريقية تسمح بالحديث عن وجود نوع من الإرهاب الإمبريقي. حتّى لتكاد الأرقام، والمقادير، والنسب المئوية، وإفادات المواطنين المختارين، والوقائع المنتقاة تبدو حقيقة دامغة ومقنعة. على أنه ما من شيء يشوِّه الواقع كالتلاعب بهذه الأرقام والمعايير التى "لا يرقى إليها الشك". وتنشر الأدبيات الغربية كثيراً من الأمثلة على ذلك، فتتحدث سيلفى برونيل[١١٨] عن معطيات أكدتْ فى العام ١٩٨٢ أن هناك خمسين مليوناً من البشر يموتون سنوياً بسبب الجوع، فى حين أن عدد الوفَيَات لم يتجاوز ٤٨ مليون شخص سنوياً. كما نُشر فى مطلع التسعينيات أن ١٥ مليون طفل يموتون فى العالم سنوياً بسبب الجوع، فى حين كان مجمل عدد وفَيَات الأطفال حوالى ٩ ملايين. فالطرائق الإمبريقية لم تصبح طرائق لمعرفة المجتمع معرفة علمية بقدْر ما تحولت إلى وسائل لخدمة الإيديولوجيا والدعاية. إنها تختزل معرفة المجتمع بمعلومات عن وقائع متفرقة. ولكن معرفة الوقائع لا تعنى الفهم بعدُ. فهناك الآن فيض هائل من المعلومات عن الوقائع. وقد بات ذلك عقبة على طريق الفهم، بل وعقبة كأداء يستحيل على غالبية الناس تخطيها. إذ إن وسائل الإعلام تُغرِق وعى الناس بأكداس من المعلومات تمنعهم من فهم أى شىء عموماً. وهذا تطبيق لمبدأ: "دعهم يعرفوا كل شىء، دون أن يفهموا شيئاً".

ذاتية إيديولوجيا الغربوية

يتألّف المجتمع من بشر يتمتّعون بالعقل، والإرادة، والقدرة على تحديد الأهداف والعمل على تحقيقها، بالقدرة على تخطيط أعمالهم وتوقع نتائجها. وباختصار، يتألّف من بشر يتمتعون بما يمكن أن نسمّيه بـ العامل الذاتى. وتتّصف

(118) Sylvie Bruneil. La Tragedie Banalisee. Paris, 1991. 118

إيديولوجيا الغربوية بأنها تبالغ فى تضخيم هذا العامل، والإشادة بدور بعض الشخصيات، وخاصة الشخصيات السياسية. يكفى أن تدخل أىَّ محل لبيع الكتب لترى جميع الرفوف مثقلة بكتب عن شخصيات بارزة، وبكتب هذه الشخصيات البارزة نفسها! وما إن تفتح التلفزيون حتّى تطالعك وجوهُ شخصيات تكون موضع انتباه لامحدود، أو يطرق سمعَك سيلُ كلام يتدفّق من أفواه مَن يفتَرَض بهم أن يكونوا محرِّك عجلة التاريخ.

كان الغرب يسخر من عبادة بعض الأشخاص فى البلدان الشيوعية، فى حين أن هذه العبادة موجودة فى الغرب أكثر ممّا كانت فى البلدان الشيوعية بمئات المرات. إذ لا يكفّون فى الغرب عن صنع عبادة أشخاص عاديّين تمامًا، بينهم رؤساء، ورؤساء حكومات، ومستشارون، وجنرالات، وأساتذة، وممثلون سينمائيون، ورياضيون، بل ومجرمون أيضًا. فهناك قطاع صناعي كامل لإنتاج "الأفذاذ" (النجوم) يبلغ من القوّة ما يمكِّن من وصف المجتمع الغربى بأنه مجتمع طقوس وعبادات. على أن ذلك ليس من باب إنصاف الناس وتثمين أعمالهم، وإنما هو عمل إيديولوجى لتبليد جماهير السكان. فلا تمضى دقيقة واحدة إلا ويحشون فيها رءوس الناس عبر قنوات لا يُحصى عددُها بما معناه أن مجتمعهم وتطوره ليسا إلا ثمرة جهود هؤلاء الأفذاذ.

وإلى جانب العامل الذاتى ثمة فى حياة المجتمع عامل موضوعى لا يتوقف على العقل، والإرادة، والرغبة، والنوايا، والخطط ، وقرارات الناس، بمن فيهم جميع الأفذاذ. ولكن إيديولوجيا الغربوية تقلِّل من قيمة جوهر الدور الذى يلعبه هذا العامل الموضوعى، وتتجاهله وتزيّفه.

ومع ذلك فإن حضور العامل الموضوعى ودوره لا يقلان وضوحًا عن العامل الذاتى. إذ يشارك فى الحياة الاجتماعية عدد هائل من الظواهر، وليس كل شىء خاضعًا لإرادة الناس، فتسفر أعمالهم عن عواقب غير متوقعة. إن عددهم كبير ومقاصدهم متنوعة. والنتيجة الإجمالية للأفعال لا تتطابق دائمًا مع ما يطمح إليه بعض المشاركين فى العملية التاريخية. فالناس يخطئون فى حساباتهم، وقدراتُهم على التنبؤ

بتلك الأخطاء محدودة. إنهم يفكرون بالنتائج القريبة لأفعالهم، ولا يتمعّنون دائما بعواقبها البعيدة. زد على ذلك أن تصرفات الناس ليست كلّها محدَّدةَ الأهداف وتتنبأ بالنتائج. بل كثير من تلك الأفعال آليٌّ، يشبه عمل الآلات، أو الحيوانات. وخُلاصة القول، هناك كثير من الأسباب التى تخلق تشابهًا فى الملامح بين سيرورة حياة الناس بمجملها والسيرورة الموضوعية فى الطبيعة.

إن ما قلناه لا يحيط بالعامل الموضوعى كله، وينبغى أن نضيف إلى ذلك أن الحياة الاجتماعية تجرى وَفقًا للقوانين الاجتماعية الموضوعية التى لا تخضع لإرادة الناس. ويسود فى إيديولوجيا الغربوية يقين بأن حياة المجتمع لا تنطوى على أية قوانين موضوعية شبيهة بقوانين الطبيعة. وهذا اعتقاد باطل؛ لأن القوانين الاجتماعية فى حياة الناس والمجتمعات البشرية هى ذلك الشىء الذى له صلة بالضرورة، بل وبمعزل عمّا إذا كان الناس يعون هذه القوانين أم لا، يساعدون على ظهورها أم يحولون دونه. وبهذا المعنى لا تختلف الظواهر الاجتماعية عن ظواهر الطبيعية من حيث المبدأ.

وكمثال على ذلك، سأقارن بين واحد من قوانين الميكانيكا عند نيوتن وواحد من أبسط القوانين الاجتماعية. ويمكن تسجيل قانون نيوتن فى شكلٍ واضح منطقيًا على النحو التالى: "إذا لم تؤثِّر على الجسم أىّ قوى خارجية (هذا هو الشرط X) فإنه يحافظ على حالة السكون أو حالة الحركة الرتيبة فى خط مستقيم (Y) وإذا ما أخذنا بالافتراض Y بمعزل عن X كان كاذبًا، لأننا نستطيع أن نقدم ما نشاء من الأمثلة التى تبيّن أنه لا يحتفظ بالحالتين المذكورتين. وكذلك الافتراض X لا يتحقق أبدًا فى الواقع بدقة مطلقة، بل دائمًا يكون تحققه تقريبيًا ونسبيًا إلى هذا الحد أو ذاك. وقد تطلّب اكتشاف هذا القانون من نيوتن أن يقوم بتجربة ذهنية يقبل فيها بالشرط X، ثم يصل إلى Y عن طريق المحاكمة المنطقية.

فلنتصوّر الآن الوضع التالى. هناك إنسان يبحث عن عمل فتواجهه مشكلة الاختيار بين مكانين متساويين فى كل شىء إلا الأجر، أى أن أحدهما يدفع له مقابل

العمل نفسه أجراً أعلى. فأى المكانين يختار إنسان سوىٌّ قادرٌ على الاختيار ومحتاجٌ إلى وسائل العيش؟ واضح أنه سيختار المكان الأعلى أجراً. إنه فى هذه الحالة يتصرف وفقًا للقانون الاجتماعى الذى يقول: إذا وَجَدَ إنسان سوىٌّ نفسَه أمام خيار بين عرضين متساويين فى كل شىء إلا فى نقطة واحدة، فإنه يفضِّل ما كان منهما أجدى له من ناحية تلك النقطة.

على أنه لا وجود فى الواقع مطلقًا لعرضَين متساويَين تمامًا فى كل شىء إلا فى نقطة واحدة. لأن هناك عدداً كبيراً من العوامل التى تؤثِّر فى الواقع، كجهل الناس بواقع الحال، والعلاقات الشخصية، والخداع، والدعاية، وتغيرات الوضع، والتقاليد، وحساب اعتبارات كثيرة، والخطأ فى الحسابات. ومع ذلك يظل القانون المذكور ثابتًا، سارى المفعول كإحدى نزعات السلوك البشرى، بل وبين مجمل تصرفات الناس.

ليست القوانين الاجتماعية مبادئ أخلاق، ومعايير حقوقية، وبالعكس، مع أن الناس وهم يضعون معايير الأخلاق والحقوق يتأثرون على نحو ما بالقوانين الاجتماعية دون أن يعرفوا عنها شيئًا عادة. وعندما يتحدث السياسيون والشخصيات الاجتماعية من كل نوع عن تغيير المجتمع وتنظيمه على أساس مبادئ الأخلاق والقانون، يكون حديثهم هراء.

يستطيع الناس ألا يكترثوا ببعض القوانين الاجتماعية، فيتصرّفون وكأنها غير موجودة. ولكن ذلك لا يعنى أن هذه القوانين عديمة المفعول. وإذا كان الناس كثيراً ما يتجاهلون قوانين الطبيعة ولا يحسبون لها حسابًا، فإن ذلك لا يلغيها، ولكنهم ينالون العقاب عليه بهذا الشكل أو ذاك. وكذلك الأمر بالنسبة للقوانين الاجتماعية. فتاريخ البشرية ملىء بأمثلة من هذا النوع، وخاصة فى القرن العشرين الذى يُعَدّ ذروة تطور العقل البشرى. إن جميع المشكلات الكونية الأساسية التى بدأ الحكام ورجال الأعمال فى الغرب يفكرون بها الآن فقط ، كانت نتيجة ازدرائهم القوانين الاجتماعية.

يتحدَّث من يكتبون فى المواضيع الاجتماعية عن عِلل المجتمع، ويفتشون عمّن هو السبب فيها. فيرى بعضُهم مصدر الشر فى الديكتاتوريين والطغاة، وبعض آخر فى الرأسماليين والإقطاعيين، وبعض ثالث فى الأحزاب والتنظيمات، كأحزاب النازيين، وأحزاب الشيوعيين، وأجهزة أمن الدولة، وبعض رابع يرى مصدر الشر فى التقدم الاقتصادى والتكنولوجى، وبعض خامس فى تزايد عدد السكان المفرط، وهناك أخيراً من يراه فى الإيديولوجيا. وما من أحد يشير إلى القوانين الاجتماعية الموضوعية كواحد من مصادر شرور البشرية وطغاتها. إن البشرية لن تتخلص يومًا، ولا فى أى ظرف من الظروف، من هذه الشرور وهؤلاء الطغاة. فعندما يغير الناس ظروف حياتهم يتخلّصون من هذا النوع من الطغاة، ولكنهم بحكم الضرورة يقعون تحت سلطة طغاة آخرين، أشدَّ ظلمًا أحيانًا. فليس فى العالم، ولن يكون فيه يومًا، مجتمع مثالى يسوده الرخاء العام، غير أن ذلك ليس بسبب الأشرار، وإنما بقوّة قوانين الوجود الموضوعية.

هناك رعب غامض إزاء فهم القوانين الاجتماعية، لأن ذلك الفهم لا يمنح الناس أملاً بالأحسن، مقدار ما يحمل إليهم من استنتاجات متشائمة بخصوص المستقبل. زد على ذلك أن السيطرة الإيديولوجية لا تدع جميع القوانين التى يمكن اكتشافها من حيث المبدأ تصل إلى درجة الاعتراف العام بها كقوانين اجتماعية. ذلك أن الإيديولوجيا تفرض على الناس شيئًا آخر تسميه قوانين اجتماعية. وهذه الأشياء الشبيهة بالقوانين الاجتماعية تملأ مجمل المجال الكلامى المتعلق بالسياسة، والاقتصاد، وبنمط الحياة الغربى عمومًا. والمدهش هو أن علماء الاجتماع الذين ينكرون القوانين الاجتماعية الموضوعية كثيراً ما يقدمون أمثلة رائعة على وجود هذه القوانين. والمثال البارز فى هذا الصدد هو ماكس فيبر الذى قدَّم وصفًا باهراً لظاهرة البيروقراطية بوصفها ظاهرة تنبنى وفق قوانين اجتماعية من نوع خاص فى هذا المجال.

إن وجــود العامـل الذاتى لا يلغــى مفعول القوانين الاجتماعية الموضـوعية، لأن هذا العامل هــو بحد ذاته ظاهــرة موضـوعية. ومفعول القـوانين الموضوعية يسرى عليه أيضاً.

إيديولوجيا الغربوية المعاديةُ للديالكتيك

لقد اكتُشِفَ الديالكتيكُ فى الغرب، بل وقبل ظهور الماركسية. ولكن هيجل، وهو من قدّم أكبر إسهام فى الديالكتيك، أضفى عليه صبغة صوفية غيبية. وعندما تسلّح ماركس بالديالكتيك فى أبحاثه، لم يعطه وصفًا منهجيًا، واكتفى بإبداء ملاحظات متفرقة حوله. أما رفيق دربه إنجلز فقد عدّ طريقة التفكير الديالكتيكى عند ماركس "تغزّلاً بـ هيجل". على أن إنجلز هو أوّل من بسّط الديالكتيك بطريقة مبتذلة، حين أعطاه شكل تعاليم عن قوانين الوجود العامة. وبذلك أفرط فى تعميم الديالكتيك حين جعله يشمل مجالات المعرفة (حتّى الرياضيات!)، فأفقده معناه، وأبعده عن مجال الظواهر الاجتماعية حيث كان فى مكانه. أمّا أتباع ماركس فقد ربطوا الديالكتيك بالنضال السياسى، وأدْلَجوه، وصوّروه سلاحًا للبروليتاريا. وفى الاتحاد السوفيتى باتت نظرية الديالكتيك فى شكلها المبتذل جزءًا من الإيديولوجيا الرسمية. والحال، فلا عجب فى أن يكون قد نشأ فى الغرب موقف سلبى إزاء الديالكتيك.

إن الاستخفاف بالديالكتيك من قبل الباحثين الغربيين فى مجال الظواهر الاجتماعية مسألة لا يقبلها العقل. فالظواهر التى يدرسونها تصرخ بأعلى صوتها أنها لا تعيش وفق الوصفات والدعوات التى يطلقها الساسة، والإيديولوجيون، ودعاة الأخلاق، وإنما وفق القوانين الموضوعية التى كانت تسمّى فيما مضى بقوانين الديالكتيك التى تتضمن صراع الأضداد، وانشطار الواحد إلى اثنين، وقطبية الأجزاء، وتَحوّل الظواهر إلى ضدها لتعود إلى حالتها الأولى فى مستوى جديد ("نفى النفى")، وتَحوّل التغيرات الكمية إلى تغيّرات نوعية... إلخ. أمّا الباحثون فإنهم – خوفًا من

رميهم بتهمة احترام الديالكتيك - يفعلون كل ما في وسعهم لكي لا يلتفتوا إلى ديالكتيك المواضيع الاجتماعية الواقعي، ويؤلفون كتبًا سطحية، متخَمة بالتصنيفات والتعريفات "البيروقراطية".

إلا أن طريقة البحث الديالكتيكي (طريقة التفكير) لا تكتفي بـ "قوانين الديالكتيك" المعروفة، بل تتضمّن جملة معيَّنة من أساليب التجريب الذهني التي سمّاها هيجل وماركس طريقة الارتقاء من المجرد إلى الملموس. وقد سبق لي أن قدّمتُ في أطروحتي ما بين سنوات (١٩٥١و١٩٥٤) وصفًا منهجيًا لهذا الأسلوب، ولكنه جُوبِه بموقفٍ عدائي في الفلسفة السوفيتية، وأُحيلت الأطروحة إلى خزانة المخطوطات الممنوعة لتظلّ هناك حتّى الآونة الأخيرة. وأنا على يقين من أن هذا الأسلوب قادر على أن يغدو جليل الفائدة في وصف ظاهرة الغربوية. على أن كتاب ماركس "رأس المال" لا يزال نموذجًا فريدًا في تطبيق هذا الأسلوب حتّى الآن.

الإيديولوجيا والواقع

منذ أيّام نابليون الذي كان يزدري الإيديولوجيا والإيديولوجيين، بدأ تقليد ينظر إلى الإيديولوجيا على أنها انعكاسٌ للواقع كاذبٌ ومشوَّه. وكثيراً ما نجد في المعاجم وقواميس المصطلحات تعريفًا للإيديولوجيا بأنها تعاليم كاذبة. إنني أرفض هذه النظرة إلى الإيديولوجيا. ولكنني رغم ذلك لا أريد القول إن الإيديولوجيا تعطينا صورة الواقع الحقيقية. فهذا القول كاذب أيضًا. وهناك احتمال ثالث، هو أن الإيديولوجيا ليست صادقة، وليست كاذبة. وعمومًا لا يجوز النظر إليها من ناحية الصدق والكذب، والصواب والخطأ. إننا إذا ما اجتزأنا مقاطع معيّنة وأخذناها بمعزل عن غيرها، أي خارج مجالها الإيديولوجي وحصراً من حيث علاقتها بالواقع، فإنها قد تكون صادقة، وقد تكون كاذبة. أمّا تطبيق معايير الصدق والكذب على الإيديولوجيا ككل، فإنه كالنظر إلى لوحات بيكاسو وكاندينسكي وأمثالهما من رسّامي القرن العشرين من وجهة نظر تَطابقِها مع ما يُزعَم أنه واقعُ تُصوِّره.

ينبغى النظر إلى الإيديولوجيا وأجزائها وفقًا لمعايير قوة تأثيرها على ذهنيات الناس، وأمزجتهم، وسلوكهم. على أن صلة أطروحات الإيديولوجيا بالواقع ليست مباشرة، وإنما هى صلة غير مباشرة، أى أنها تظهر على شكل عوامل فى سلوك الناس وتجمّعاتهم، وصولاً إلى بلدان وشعوب بكاملها.

إن الإيديولوجيا تشوِّه الواقع. ولكنها فى الأساس لا تفعل ذلك بسبب الحماقة والنوايا السيئة، بل بسبب دورها ووسائل القيام بهذا الدور، أى وسائلها التعبيرية. فعلى هذا الأساس، المتينِ الوحيدِ من الناحية الأخلاقية، تتطور عمليةُ تشويهِ الواقع عمْداً، ومنظومةُ الأساليب المناسبة لذلك. وهنا تتحول الإيديولوجيا إلى دعاية. ويبدأ أصحاب الاختصاص يهيمنون فى مجال الإيديولوجيا مستعدين للترويج لأى خطة دعائية مقابل ما تغدقه عليهم مهنتهم ومكانتهم فى المجتمع من خيرات، وانطلاقا من اعتبارات أنانية ووصولية. ويتساوى فى هذه الحال أتباعُ مؤسسى الإيديولوجيا الشيوعية الذين غدوا جيشًا جرّاراً من الأذناب التُبّع اللا مبدئيين، وأقزامُ الفكر وعبيد المصالح المجرّدون من الأخلاق فى ظلِّ إيديولوجيا الغربوية الذين لا يقلّون عن ورثة ماركس تجسيداً لهذه الصفات، وأصبحوا الورثة الشرعيين لمؤسسى إيديولوجيا الغربوية العظام. على أن هذا ليس انحطاطًا، بل هو نتيجة تطور طبيعى تاريخى عادى للمجال الإيديولوجى ذاته، تحكمه قوانينه الموضوعية.

نشأت إيديولوجيا الغربوية فى إطار المجتمع الإقطاعى كحلم بأفضل نظام اجتماعى ينسجم مع ما ظُنّ أنه طبيعةٌ فُطِر عليها الإنسان، ومع ما سُمّى حاجات وحقوقًا فطرية للإنسان. وعندما أخذت الغربوية تحقِّق لنفسها وضعًا مهيمنًا فى المجتمع تبيّن أنها لا تأتى معها بالخير فقط ، بل وتأتى بالشر أيضًا. وظهرت الحاجة إلى الدفاع عمّا تمّ تحقيقه، وإلى تصحيح العيوب، أى الحاجة إلى تمجيد الغربوية، فأخذ المجال الإيديولوجى على عاتقه هذه المهمة.

إن تمجيد النظام الاجتماعى ليس شيئا سلبيًا جديراً بالإدانة الأخلاقية. فهو وسيلة طبيعية تمامًا لحفاظ المجتمع على نفسه، تشبه من هذه الناحية المعاييرَ

الحقوقية، والمحاكم، والشرطة، والجيش، والبيروقراطية. ولكن ينبغى الاعتراف بأن التيّار الأقوى فى الغرب حتّى أواسط القرن العشرين لم يكن تمجيدَ الغربوية، بل نقدها. فقد كانت الأفكار الاشتراكية وحتّى الشيوعية التى تكشف فساد الرأسمالية هى الأكثر رواجًا. ثمة أسباب عديدة تفسر هذه الحالة الفكرية فى المجتمع الغربى، ومنها أن الديمقراطية الغربية نفسها أوجدت ظروفًا ملائمة لازدهار الميول النقدية، بل والأمزجة الفكرية المناهضة للغربوية. ثم إن الغربوية كانت قد بدأت للتو تاريخها الظافر، وكانت واثقة بنفسها. وعندما صارت الأخطار على وجودها واقعية (بدءًا من عام ١٩١٧)، صار تمجيدها مهمة مُلحة تقع على عاتق إيديولوجيتها ودعايتها.

ومع بداية تسعينات القرن العشرين أصبح واضحًا للعيان أن الغرب حقق انتصارًا تاريخيًا على الشيوعية العالمية. فاكتسب تمجيد الغربوية أسسًا جديدة تتمثل بفرحة النصر والأمل بالمستقبل، وهبَّ فى الغرب إعصار حقيقى من المديح لكل ما هو غربى، والانتقاصِ من كل ما هو شيوعى. ولم يسبق لتمجيد الغربوية أن كان من قبلُ بهذا القدْر من الإفراط والتضخم، وبهذه الصراحة الكلبية السافرة. وكان هناك بين المفكرين من أعلن أن الرأسمالية والديمقراطية، وخاصة فى صيغتهما الأمريكية، هما الهدف النهائى لتاريخ البشرية. بل وأعلنوا أن هذا الهدف قد تحقق، وعدّوا ذلك خاتمة، وحتّى نهاية للتاريخ أيضًا(١١٩) ورفعت وسائل الإعلام الجماهيرى هذا الهراء الدعائى عاليًا فعدّته ذروة العقل البشرى. غير أن الإيديولوجيا الشيوعية كانت حتّى عهد قريب تعلن أن المجتمع الشيوعى هو ذروة التقدم وهدفُه النهائى، وكان ذلك موضعَ استهزاء الغرب. أمّا الآن فقد استعارت الغربوية هذه التبجّحات الهوسية من خصمها المهزوم.

من السخف إدانة الإيديولوجيا على كونها ترسم الواقع فى صورة متحيّزة وغير صحيحة، ذلك أنها تقوم بواجبها ليس إلا. فما كان للإيديولوجيا أن تحقق

---

(119) Francis Fukuyama. Das End der Geschichte, Munchen,1992.

نجاحاتها فى صراعها ضد الشيوعية لو أنها ركّزت الانتباه على منجزات الشيوعية، كالقضاء على البطالة والفقر، وتلبية الحد الأدنى من حاجات المواطنين كافة، ومجانية التعليم والرعاية الصحية...إلخ، وبالغت فى تضخيم الصفات السلبية وهى تصف نمط الحياة الغربى. فقد تعاملت الدراسات الغربية الخاصة بالنظام السوفيتى بطريقة سلبية متحيّزة جملة وتفصيلاً إزاء الشيوعية، وبطريقة إيجابية متحيِّزة تماماً إزاء المجتمع الغربى. ولهذا السبب تحديداً اتّخذها الغرب سلاحًا فعّالا فى "الحرب الباردة" ضد الاتحاد السوفيتى والشيوعية العالمية عامة. ولو أن الغرب تسلّح، بدلاً من ذلك، بموقف علمىّ صارم إزاء المجتمعَين الشيوعى والغربى، لما حقق مثل هذا النجاح.

كان تمجيد الغربوية بحاجة إلى صورة العدوّ الذى من شأنه أن يشكل خطراً على المجتمع الغربى، بحيث يبدو هذا المجتمع بالمقارنة مع ذلك العدوّ وكأنه الجنّة على الأرض، أوعلى الأقل المجتمع الأفضل بين جميع النظم الاجتماعية الممكنة. وقد قدّم التاريخ لإيديولوجيا الغربوية "هديّة" ثمينة عندما قام نظام اجتماعى شيوعى واقعى فى روسيا عام ١٩١٧، فمنذ ذلك الحين راحت معاداة الشيوعية تتحوّل إلى عنصر جوهرى من عناصر الغربوية.

القيم الحياتية

القيم الحياتية هى ما يعدّه الناس ذا أهميّة فى حياتهم، ما يمثّل أهداف نشاطهم ودوافعَه، ما يحلمون به ويطمحون إليه، وما يشكّل بلوغُه مغزى حياتهم. وتتضمّن الفلسفة الغربية مذهبًا مستقلاً يَدرس القيم، ويسمّى "آكسيولوجيا" (أو نظرية القيم)، يُعَدُّ كانط أوّلَ مَن مهّد له. وأوّلُ من قدّم عرضًا مستفيضًا لهذه النظرية هو ر. غ. لوتسه (أواسط القرن التاسع عشر)، ثم ساهم فى صياغتها كلٌّ من ريكّيرت، وويندلباند، وهوسّيرِل، ووندت، وبرينتانو، وشيلّر وغيرهم من المفكرين المتفاوتى

الشهرة[١٢٠]، لن أخوض فى مضمون هذا الجزء الشديد الإملال من أجزاء الفلسفة الغربية، وسأكتفى بعرض موجز لأفكارى اعتماداً على متابعاتى الشخصية لظواهر جلية للعيان فى الحياة الغربية والسوفيتية.

يمكن النظر إلى القيم الحياتية وفقًا لكثير من التصنيفات. فهناك القيم الأساسية (الأولية)، والفرعية (الثانوية)، والفردية، والاجتماعية، والواقعية، والرمزية، والطبيعية، والاصطناعية. وهذه التصنيفات لا يلغى بعضُها بعضًا، ولذلك يمكن أن تكون عناصر واحدة موجودة فى تصنيفات مختلفة. وتشتمل القيم الفردية الأساسية على حاجات الناس الطبيعية إلى الغذاء، واللباس، والسكن، والأسرة، والتواصل، والصحة، والترفيه، والراحة...إلخ، وعلى وسائل تلبيتها. وتبيِّن التجربة أن هذه القيم ليست دائماً على قدر كاف من الوضوح. فالناس يعتادون عليها وكأنها شىء بديهى، مثلما يعتادون على هِبات الطبيعة، سيَّما وأنهم، فى العادة، لا يلقون بالاً إلى الثمن الذى يدفعونه مقابل تحقيق هذه القيم، وإلى الوسائل التى تتحقق بواسطتها. والناس أحيانًا يعزفون عمْداً عن فهم هذه الوسائل، لأن الثمن الذى تقتضيه منهم كثيرًا ما يكون أغلى من ثمن ما يحصلون عليها بفضل هذه الوسائل. فلو كان هناك، فَرَضًا، من يشرح للمواطنين فى الغرب بانتظامٍ الطريقةَ التى يحصلون بواسطتها على هذه النعم فى الحياة، والثمن الذى يدفعونه مقابلها، لخبا بريق هذه النعم فى أعينهم إلى حدٍّ كبير.

على أن إحدى مهام الإيديولوجيا تكمن فى جعل الناس يعرفون ما هى القيمُ التى يتمتعون بها أو بوسعهم التمتعُ بها فى مجتمعهم، وما السبب. وبديهى ألا يكون هذا التوضيح من منظور العلم الموضوعى، وإنما من منظورٍ إيديولوجى، أى بإضفاء صفات مُثْلى على القيم ذاتها، وعلى طرق تحقيقها سواءً بسواء.

---

(120) O.Kraus. "Die Werttheorien" 1937.

F.J.V. Rintelen."Values in European Thought" (1972).

كل الناس يعرفون القيم الفردية التى لا تكفّ الإيديولوجيا الغربية عن ترويجها وكَيلِ المديح لها. إنها قيم الثروة، والسلطة، والشهرة، والمهارة، والمُلكية، والرفاه، والنجاح، والقوة، والصحة، والمتعة، والعمل الحر (البزنس)، والحرية، والحق...إلخ. وقد بلغ تمجيد هذه القيم ذروة العربدة أواخر "الحرب الباردة"، عندما راح الغرب يمجِّد كل ما كان يُعدُّ، على مدى قرون عديدة، عيوبًا وتجلياتٍ لأسوأ الصفات فى طبيعة البشر.

إننى لا أعدّ ذلك انحرافًا عن معايير الغربوية. بل بالعكس، ففى هذه العربدة تحديداً أفصحت معايير الغربوية عن نفسها بعد أن تحفّظت وتقنّعت زمنًا طويلاً نتيجة جملة من الظروف التاريخية. لقد كانت قيم الغربوية موضعَ نقد ضارٍ على مدى مئة عام بوصفها عيوبًا للرأسمالية، أى أن الإيمان بهذه القيم كان قد تزعزع قبل أن يتاح له أن يتوطّد. وأعتقد أن التجربة السلبية التى تكشّفت عنها الاشتراكية القومية، والنازية، والشيوعية، فتحت الطريق أمام الناس الغربيين نحو إدراك وتثمين القيم التى أنتجها نظامهم الاجتماعى. ولكن هذه العملية لم تكن عفوية، وإنما نظّمها، وتزعّمها إيديولوجيون محترفون. ذلك أن الإيديولوجيا على وجه التحديد هى التى اجتزأت ما فى المجتمع الغربى من قيم مميَّزة، وقررت أن هذه القيم هى ثمرة الرأسمالية والديمقراطية.

إن إدراكَ جمهور السكان قِيَمَ الغربوية وتقبُّله إيّاها ليسا عملية واحدة. ذلك أن الناس يتعبون من الدعاية، على نحوٍ أو آخر، وتتطور أمزجتهم الانتقادية، وسرعان ما يعتادون ما يملكون، وينسون ما هم مدينون به لما يملكون. وإذا ما تردّت ظروف حياتهم يَشرعون بإلقاء أسباب ذلك على أسس مجتمعهم. وباختصار، فإن حالة عقول الناس ومشاعرهم عُرضة لتأثير كثير من العوامل. ومهمة الإيديولوجيا هى الحفاظ بشكل دائم على حالة المجتمع الفكرية السيكولوجية الضرورية، وخلق مناعة عند الناس، والحفاظ عليها ضد كل التأثيرات المعادية للغرب، وحشو الرءوس يومًا بعد يوم بمنظومة القيم الغربية ذاتِ الخصوصية. وأخيرًا فهمَ الغرب فى زمن "الحرب الباردة"

أن هذا العمل الذى تقوم به الإيديولوجيا يجب أن ينظَّم على مستوى الدولة، بل وكعنصر فعّال دومًا ضمن منظومة إعادة إنتاج المادة البشرية.

إن القيم الفردية هى ما يسعى إليه الناس طوعًا، فهم يتعطشون للحصول عليها، بل ويضطر المجتمع إلى كبح الناس فى اندفاعهم هذا بقوة السلطة، والقانون، والرأى العام، وغير ذلك من الوسائل. أمّا القيم الاجتماعية فهى مرتبطة بمصالح المتحدات البشرية، وبواجبات المواطنين إزاء هذه المتحدات. على أن من يسعون طواعية وبنزاهة إلى هذه القيم فهم أفراد قليلون يغرّدون خارج السرب. هذه هى القاعدة العامة. والناس يتطلّعون إلى هذه القيم بشوق إذا كانوا يكافَأون على ذلك شخصيًا بسلطة، أو ترقية فى الوظيفة، أو ثروة، أو وسام، أو شهرة، أو مغريات فى الحياة والعمل. وفى سبيل الحصول على ذلك كله يدور صراع لا يقل ضراوة عن الصراع من أجل الوصول إلى القيم الفردية. تنقسم القيم إلى طبيعية وأخرى مصطنعة. فالأولى تولد من تجربة الحياة وتتعزز بها. فيما تنشأ الثانية نتيجة السعى إلى الحد من النتائج السلبية التى تولِّدها الأولى. على أن هذه القيم يخترعها أفراد من الجنس البشرى، ثم يفرضونها على الآخرين عن طريق الوعظ ، والدعاية، وحتّى العنف. وهى تشتمل على القيم الأخلاقية والروحية أيضًا. إن الهدف من اختراعها هو الحدُّ من التجليات السلبية التى تتخذها الطبيعة البشرية، وتلطيفُ القيم الطبيعية وإخفاءُ جوهرها، ومنح تعويض ومواساة لمن لا ينال من القيم الطبيعية إلا قسطًا ضئيلاً للغاية. على أن الناس لم يستقبلوا هذه القيم بالأحضان، ولا بابتهاج عظيم. فقد لجأت الكنيسة المسيحية والسلطة إلى ارتكاب أعمال بالغة القسوة لكى ترتقى بالمستوى الأخلاقى لجماهير السكان ولو قليلاً.

إن أهم قيمة من القيم الفرعية هى المال، وكلُّ ما يمكن تحويله إلى مال، وما يجلب المالَ. فالمال قيمة شاملة، أى أنه رمز، وادّخار وإمكان لتحقيق أىّ قيم كانت. وابتداء من نقطة معينة يغدو المال قيمة بحد ذاته، ويضفى طابعًا مشوّهًا بالكامل

على مجمل منظومة القيم. ولعلّ ما كُتب وقيل حول هذا الموضوع أكثر مما ناله أى موضوع اجتماعى آخر. وأنا هنا لا أستعمل كلمة "مشوَّه" بالمعنى الوعظيّ السلبى، بل أستعمله لوصف التطور العادى الذى تمرّ به فى الحياة الاجتماعية تغيراتُ ظواهر هذه الحياة بالذات.

والقيمة الفرعية الثانية التى تنافس المال هى السلطة على الآخرين. والقيمة الثالثة هى الشهرة. وقد كُتب وقيل حول هذين الموضوعين أيضًا ما فيه الكفاية وأكثر.

وكما فى المجال العمليّ الذى تكون الغلبة فيه للاقتصاد الرمزى والفرعى، مقابل الاقتصاد الحقيقى والأساسى، كذلك فى مجال القيم، تكتسب القيمة الرمزية والفرعية أهمية طاغية. وينتج عن ذلك تشويه يشمل مجمل منظومة المعايير التى يقيِّم بها النشاط البشرى. ويصبح الممثلون الذين يلعبون دور شخصيات تاريخيةٍ فذّة أكثرَ شهرة وشعبية من هذه الشخصيات بالذات. وكذلك مَن يقومون بعزف أعمال الآخرين الموسيقية يصبحون أشهر من مؤلفيها، ويكسبون أكثر منهم. أمّا الراقصون، والملاكمون، ولاعبو التنس، والمغنون، وسواهم من محترفى اللهو والترفيه فيتصدّرون المشهد تاركين الأماكن الخلفية لعظماء العلماء والمخترعين. كذلك تغدو الإجراءات البرلمانية بشأن سن القوانين أهم من القوانين نفسها. والأعاصير التى تثيرها وسائل الإعلام الجماهيرى تلقى ظلاً كثيفًا على الأحداث الحقيقية التى تكون المحرّك لها. ومختصر القول، يبدأ الناس ينظرون إلى الظواهر الاجتماعية الفرعية على أنها أهمُّ من الظواهر التى هيّأت لها فرصة الظهور كعوامل مساعِدة، وتبدأ قيم الظواهر الفرعية تفرض نفسها كقيم أعلى مستوىً من القيم الأساسية. وعندئذ يجد من يخلقون القيم الأساسية ذاتها أنفسَهم فى أكثر الأوضاع مدعاة للرثاء، بينما يكون من يتمتّعون بملذّات الحياة على حسابهم فى أحسن حال. على أن هذه معادلة قديمة قِدَم العالم. وليس ثمة خلاص من "جور" قوانين الوجود الاجتماعى. فكلّ امرئ ينال ما يسعى إليه.

انهيار قيم الشيوعية

عرف العالم عدداً غير قليل من الناس الرائعين الذين اخترعوا منظومات بديعة من القيم، مفترضين أن الناس ما إن يتمثّلوها حتّى يغدو العالم جنّة على الأرض. وأمثال هؤلاء الناس يظهرون فى أيامنا أيضًا. وهيهات أن ينقرضوا فى المستقبل. غير أن التجربة التاريخية بيّنت أن ذلك لم يسفر عن أى شيء حسن. فقد جرت فى روسيا طيلة أكثر من سبعين عامًا محاولات لحقن الناس بمنظومة مُثُلى من القيم. واستخدم من أجل تحقيق هذا الهدف كل جبروت الدولة والجهاز الإيديولوجي، ولم تكن المسوِّغات معدومة. وبالفعل منح المجتمع الشيوعى ملايين الناس نمط حياة كان أساسًا حقيقيًا لمنظومة قيم راقية، بل ويمكن القول إنها قيم سامية تفوق فى تصور دُعاتها تلك القيم التى عدّوها قيمًا مبتذلة وخسيسة (ماديّة). ومن هذه القيم، مثلاً، التعليم، وتمكين المرء من تحسين موقعه فى الحياة وَفقًا لقدراته الشخصية، والعمل البطولى، والسلوك اللائق ضمن جماعة العمل. وكذلك تحصيل ثقافة، ومعارف، ومهنة، والتمتع باحترام وتقدير فى المحيط. ثم خدمة الشعب والبلاد. والتضحية بالنفس فى سبيل مصالح الجماعة. والتحكم بالرغبات. وقد كان لهذه المنظومة من القيم الرفيعة عدد كبير من الأتباع الذين يعود لهم الفضل فى اجتراح ما لا يحصى من المآثر. وهكذا نشأت شريحة من الشخصيات المثقفة والإبداعية التى لم تسعَ وراء النجاح المادّى والارتقاء فى المناصب. لقد رضى هؤلاء بالقليل، وفضّلوا القيم السامية، والأخلاقية، والروحية...إلخ. غير أن محاولة تربية إنسان نموذجى جديد على نطاق جماهيرى، أى على نطاق مجتمع يضمّ ملايين كثيرة من البشر، انتهت إلى الفشل. فقد تبيّن أن واقع المجتمع السوفيتى أقوى من نوايا السلطات والإيديولوجيين. ذلك أن أغلب الناس كانوا ينظرون إلى منظومة القيم المُثلى المفروضة عليهم من فوق نظرة قبول شكلى وسطحى، تظاهُرًا لا غير، بينما كانت تتغلغل عميقًا فى النفوس منظومةُ القيم التى تمليها على الناس تجربةُ حياتِهم نفسُها، وتُعَدُّ رسميًا من "مخلّفات الماضى" (بَصْمات الرأسمالية).

ولكنّ مسار سقوط منظومة القيم الشيوعية لا يعنى أن منظومة قيم الغربوية جاءت لتحلّ محلّها. فما جرى هنا هو انهيار المنظومة الأولى، وتضخُّمُ ظاهرةٍ من نوع آخر لا تشبه المنظومة المنهارة إلا ببعض نقاط ظاهرية. فلنأخذ عمل العمّال، على سبيل المثال. لقد شهدت روسيا السوفيتية محاولة لتحويل كلّ ما كان له علاقة بمسار عملِ أولى جماعات العمل القديمة وحياتها إلى قيم حياتية أساسية. وقد أصاب هذا المسعى بعض النجاح. إذ طغت حماسة العمل والصور الوردية الحالمة على ملايين البشر. على أن هذا الموقف من العمل شيء غريب على المجتمع الغربى الذى يعمل الناس فيه على نحوٍ أفضل بكثير ممّا فى المجتمع الشيوعى. إلا أن عملية الكدح بحد ذاتها والعمل الجماعى ليس لهما فى الغرب قيمة من هذا النوع، أو انتشار جماهيرى إلا كاستثناء. فقط ، بل وفى مواقع خلفية نادرة. إذ يُنظَر إلى العمل هناك على أنه – أساساً وقبل كل شىء – شغلٌ وتنظيم تقنى لهذا الشغل. ولا قيمة لهما إلا بمقدار ما يعودان به من خيرات ضرورية حصراً. إلا أنه لا يُنظَر إليهما بحد ذاتهما كقيمة. فهما ليسا هدفًا لذاته، ولا قيمة إلا بقدر ما يأتيان به من خيرات.

لقد أخفقت فى روسيا محاولة فرض العمل الجماعى على المجتمع كلّه كقيمة حياتية علُيا. إلا أنها أصابت بعض النجاح عندما كانت البلاد لا تزال فقيرة، ومستوى الحياة العام فيها متدنيًا، والتناقضات الطبقية ضعيفة نسبيًا، وكانت ظروف العمل الجديدة نعمة بالنسبة للكثيرين مقارنة بالماضى. وتبعًا لارتفاع مستوى المعيشة، وانتشار التعليم والثقافة، وزيادة حدة انقسام المجتمع إلى فئات، راحت تتكوّن منظومة جديدة من القيم دفعت بقيم العمل والحياة الجماعية إلى موقع خلفى. زد على ذلك إدراك شرائح واسعة من السكان أن النجاح الأكبر فى الحياة لا يتحقق عن طريق العمل البطولى، وخدمة المجتمع بنزاهة، وإنما عن طريق التحلّى بصفات أخرى كالتزلّف، والوصولية، والخداع، والديماجوجيا، والنصب والاحتيال، والنفاق، وذرّ الرماد فى العيون، وسوى ذلك من ظواهر السلوك المذمومة أخلاقيًا. وعمّ التلاعب حتّى منظومة تقييم صفات العاملين، ومعايير مكافأة الأفضل بينهم. فكان اختيار الأفضل

يتم وفق صفات لا يجمعها إلا القليل مع الصفات العملية والجماعية الفعلية التى يكافأ عليها الناس. وكانت النتيجة أنِ انتصرت هذه المنظومة من القيم التى دمَّرت المنظومة المفروضة رسمياً، انتصرت منظومة القيم المدانة رسمياً بوصفها لا أخلاقية وإجرامية. على أن هذه لم تكن منظومة قيم الغربوية. بل كانت ظاهرة تمخَّض عنها المجتمع الشيوعى، وأصبحت فيما بعد أحد شروط نجاح الإيديولوجيا والدعاية الغربيتين فى روسيا.

إن منظومة قيم الغربوية هى انعكاس لواقع المجتمع الغربى، وليست تلفيقَ حالمين أبرياء. فهى ليست مفروضة على الناس من فوق كشىء يتطلَّب منهم إرهاق أنفسهم والتحكم برغباتهم، والتقتير بطريقة لا تعود عليهم بأى فائدة عملياً، بل بالعكس لا تسبب لهم إلا المتاعب. وهنا تكمن أفضليتها مقارنة بمنظومة القيم الشيوعية. ومع ذلك يشعر المرء فى الغرب بالحاجة إلى قيم رفيعة، مُثُلَى، وروحية. وهذا ما تدلّ عليه، مثلاً، الحركات الجماهيرية التي تطالب بعمل ذى معنى، وبتضامن إنسانى، وعمل جماعى شريف. وهناك حركات شبابية مختلفة تعبِّر عن الضيق بمنظومة القيم الغربوية، وتطمح لإيجاد بدائل لتلك القيم من نوع آخر.

لئن كانت أعمال أدبية وأفلام سينمائية كثيرة تصوِّر مواقف مختلقة يتصرَّف الأبطال فيها وفقاً للقيم التى كان يراد غرسها فى نفوس الناس فى روسيا الشيوعية، فإن تلك المواقف مختلَقة. وإذا كانت تصادَف فى الواقع أحياناً، فإنها تصادَف كاستثناء، وليس كقاعدة. ولكنْ لا يجوز القول إنها عَرَضية. إذ إن الغربوية تنطوى على ما تطوَّر منه المجتمع الشيوعى.

القيم والمُثُل

ليست القيم والمُثُل شيئاً واحداً. فالقيم هى ما يثمِّنه الناس، بينما المُثُل هى ما يطمحون إليه. والقيم موجودة، ولكن لا يتمتع بها الجميع بالدرجة نفسها. وقد يكون

اكتسابها بالنسبة للبعض غاية الحياة. أمّا المثال فهو إمّا ما ليس موجوداً بعد، أو ما لم يمتلكه الناس بعد، ولكنهم يتمنّون تحقيقه أو امتلاكه.

ثمة مُثُلٌ فردية وأخرى اجتماعية. إن صوغ المُثل الاجتماعية وفرضها على المجتمع هما مهمة "دِين" الغربوية، أى إيديولوجيتها وثقافتها. ويتلخّص المثال فى المجتمع الشيوعى بالخير العام، والمساواة، والعدالة. وكان ذلك يُعدُّ قابلاً للتحقيق عن طريق تصفية الرأسمالية. أمّا المثال فى إيديولوجيا الغربوية فهو المحافظة على قيم الرأسمالية، وتوطيدها، وفرضها على البشرية جمعاء. وبعد ذلك، فى مرتبة متأخِّرة من القائمة وعَرَضًا، تتراءى مُثُلُ الشيوعية أيضًا. ولمّا كان النظام الاجتماعى القائم ومنظومة قيمه هو ما يُنظَر إليه على أنه المُثُل، فإن المجتمع الغربى ليس لديه مُثُل بالمعنى الصارم للكلمة، أى ليس لديه شىء ليس موجوداً فى الواقع ويتطلّع المجتمع لبلوغه مدفوعًا بالإيديولوجيا.

وقد وجدت أن المهيمن فى المجتمع الغربى ليس الطموح إلى مستقبل أفضل، وإنما الرغبة فى الحفاظ على الحاضر، والخوف من فقدان ما تمّ تحصيله من خيرات. وإذا كان فى الغرب شىء من الحركة نحو الأفضل فهو نتيجة فعل القوانين الموضوعية الموجودة فى الغربوية، وليس نتيجة طموحات البشر إلى مُثُلٍ ما. على أن هذا ليس عيبًا، لأن المثُل عمومًا لا تلعب إلا دوراً ضئيلاً فى التاريخ. وهى تتملك الناس لمدّة قصيرة وكحالة استثنائية. وقد تمثَّلَ هذا الاستثناء التاريخى، أى الشذوذ عن الحالة العامة الخالية من المُثُل، فى حالة المثل الشيوعية. بل ويخيّل إلىّ أنه لا وجود لأى مثُل اجتماعية أخرى، بالمعنى الصارم للكلمة، لا من قبلُ ولا الآن. وما انهيار المثل الشيوعية بأكثر من انتصار للغربوية العادية، اليومية، النثرية، العملية، وما شابه ذلك من صفات.

منظومة الإغراءات

تحولت منظومة قيم الغربوية فى الظروف المعاصرة إلى منظومة إغراءات. وهذا شىء جديد مقارنة بما كان من قبلُ. فقد حقق المجتمع تقدمًا خرافيًا فى مجال خيرات

الحياة، لم يخطر على بال أحد فى الماضى. صحيح أن الغربوية مهّدت لهذا التقدم، إلا أنه لم يكن مبرمَجًا فى طبيعة الغربوية ذاتها، مثلما أن القنبلة النووية، وريادة الفضاء، والهندسة الجينية أشياء لا تنبع من طبيعة (جوهر قوانين) الغربوية. ويعود الفضل إلى وسائل الإعلام الجماهيرى التى أطلعت الجميع على كل ما تمّ من إنجازات فى مجال خيرات الحياة. فهى تنشر على الملأ بسرعةِ البرق كلَّ ما يُصنع، وما سيُصنع، وما يُعَدُّ صنعُه ممكنًا. أمّا الإيديولوجيا والدعاية فتخلقان وهمًا بأن هذه الخيرات الخرافية متاحة كلُّها للجميع، أو يمكن من حيث المبدأ أن تكون متاحة للجميع. وهما فى هذه الحالة تلعبان دور شيطانٍ غوايةٍ يُمَنّى الناس كلَّهم بجنَّة على الأرض.

غير أن خيرات الحياة فى الواقع لا توزّع بالتساوى على الناس. وهى كثيرة ولكن ليس بالقدر الذى يكفى الجميع. كما أنها لا توهَب مجّانًا. فبعض من تلك الخيرات فى متناول قلّة قليلة، وبعض آخر فى متناول كثيرين نسبيًا، ولكن بمقادير متساوية. بل وهذا الاختلاف فى المقادير عظيم. فبعضٌ لا يصيب إلا الفُتات، وبعض آخر ينال ما يحتاج. وفى النتيجة يشعر الملايين من البشر بأنهم محرومون، فيحسدون مَن يستطيع التنعّم بالخيرات الحديثة التى تروِّج لها الدعاية أيّما ترويج، ومَن هم أقدرُ منهم بكثير على امتلاكها. كما يصاب المحرومون بعدوى التعطش لامتلاك تلك الخيرات، لامتلاكها فوراً وبأكبر قدر ممكن. ولا يعود هذا التعطش دافعًا يحثّهم على العمل المنتِج فى المجتمع إلا بقدْر ضئيل. بل يغدو فى الأساس حالة فكرية سيكولوجية عند الناس تؤثر على سلوكهم فى اتجاهات أخرى تمامًا، بينها اتجاهُ الوصولية، وارتكابِ الجرائم، والنفاق. ويغدو هذا التعطّش مصدراً إضافيًا لمعاناة سلبية يعيشها أكثر الناس. إنهم يكابدون آلامًا مهولة وهم يشاهدون الثروات الخيالية الحديثة بالقرب منهم دون أن يكون بمقدروهم أن يتنعّموا بها.

الإيديولوجيا والأخلاق

من دواعى الفضول أنّ أشدَّ نقدٍ لمجال "إنتاج المادة البشرية" يأتى من الولايات المتحدة الأمريكية. وأريد أن أستشهد بواحد من بين المؤلفين فى السنوات الأخيرة هو

جون زيلبر فى كتابه الذى يحمل عنوانًا بالغ الرمزية، وهو "هل يمكن إنقاذ أمريكا؟"(١٢١)، فقد أثار هذا الكتاب ضجة كبيرة، شأنه شأن كثير من الكتب الشديدة الغباء التى تدغدغ أعصاب العامة بما تزعمه من كشفٍ جرىء عن أمراض المجتمع المزمنة. فالمؤلف، زيلبر، رئيسُ جامعة بوسطن، لا يكتفى بالتطرق إلى نواقص متفرّقة، بل ويتحدث عن انحطاط المجتمع الأمريكى برمّته. إنه يرسم لوحة قاتمة إلى حدٍّ كبير. ويعزو سبب هذه الحالة التى تعانى منها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجاهل مبادئ الأخلاق، والوضع البائس فى مجمل نظام تعليم الشباب وتربيتهم. ويرى أنه لا بدّ للمجتمع الأمريكى، لكى يتعافى، من أن يغرس القيم الأخلاقية التقليدية (حبّ العمل، الانضباط الذاتى، الشعور بالمسئولية .. إلخ)، فى الشباب من جديد، على أن يكون المربُّون أنفسُهم قدوة لمن فى عُهدتهم، فى تجنب مغريات عصرنا.

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هنا هو: لماذا لا يضير موظّفًا رفيعَ المستوى فى مجال التعليم (رئيس جامعة مرموقة) تأليفُ كتاب يتحدّث فيه عن انحطاط الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى القومى، ويرسم لوحة قاتمة عن المجتمع الأمريكى، بل على العكس من ذلك يجلب ذلك الكتاب له النجاح، وتُثنى عليه الصحافة أيّما ثناء؟ والجواب هو: لأن هذا الكتاب ظاهرة إيديولوجية. فالجميع فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ زمن بعيد، يتحدثون عن انحطاطها. وقد بات ذلك شيئًا مُكررًا، ولا يثير أية انفعالات. إنه لا يضير شعور الاعتزاز المبالَغ فيه لدى الأمريكيين. ثم إن العلل التى يصفها المؤلف معروفة وواضحة للجميع. وتفسيرُه تلك العللَ مناسب تمامًا لمستوى تفكير العامة. ويرى المؤلف أن سبب انحطاط الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى إهمال مبادئ الأخلاق التقليدية. أما مشروع إنقاذ الولايات المتحدة الأمريكية الذى يقدّمه فمبنىٌّ على المستوى الفكرى الأعوج ذاته: يجب غرس القيم الأخلاقية التقليدية فى الأطفال

---

(121) John Silber. "ist Amerika zu retten?"Frankfurt am Main, 1992.

لقد أسهبتُ في الحديث عن هذا الكتاب قاصداً أن أتَّخذ منه مثالاً ملموسًا أبيِّن من خلاله مدى صعوبة التفريق بين المقاربة الإيديولوجية والمقاربة العلمية (غير الإيديولوجية) للظواهر الاجتماعية. إذ تتلخص المقاربة العلمية في هذه الحالة، على النحو التالي، كما أرى. إن ما يسمّونه انحطاطَ الولايات المتحدة الأمريكية هو وجودها في نطاق المعايير. إنه ليس مرضاً، بل هو شكل الكينونة السليمة لكائن اجتماعي من هذا النوع. وما يسمّونه أزمةَ منظومةِ إعادة إنتاج المادة البشرية هو أيضًا، وبدقة، وضعٌ طبيعي منسجم مع طبيعة المجتمع الأمريكي. وعندما يصفها الإيديولوجيون بالأزمة يخلقون انطباعًا وكأن هذا الوضع مؤقت، يمكن تصحيحه على طريقة دعاة الأخلاق الذين على شاكلة مؤلف الكتاب الذي نتناوله هنا، كما يمكن تنظيم التربية والتعليم على نحوٍ يقضي على مجمل ظواهر "التأزّم" ليحلّ الخير العميم. إنه انطباع كاذب. إذ لا يؤمن بإمكان تحقيق شيء من هذا القبيل حتّى الإيديولوجيون والسياسيون، والخبراء الذين يعملون في هذا المجال متظاهرين بالتفاؤل. فما من حاجة لافتعال التفاؤل ما دامت دواعي التشاؤم معدومة أيضًا. إن غالبية الناس تنظر إلى هذه الحالة التي يعيشها قطاع التربية والتعليم كأمر لا مفرَّ منه، وتحاول التكيُّف معه. وليس مستبعَدًا أن تتمخَّض محاولات تصحيحه نفسُها وَفقًا لوصفات دعاة الأخلاق، عن حالة أكثر سوءًا. يتأتّى الانطباع بوجود أزمة دائمة في قطاع التربية والتعليم والتدريب في الغرب من رؤية ما هو واضح وجليٌّ من انحرافات عن معايير هذا القطاع، وعدم رؤية المعايير الخفية، من رؤية المظاهر الخارجية لقوانين هذا القطاع، وعدم رؤية هذه المظاهر على أنها نتائج حتمية للقوانين نفسها. وهم يطبِّقون على الانحرافات عن المعايير ومظاهرها الخارجية مقاييسَ للتقييم دخيلةً على طبيعة الغربوية. إن المجتمع الغربي ليس أخلاقيًا في أساسه. وإذا كان لا بدّ من إنقاذ الولايات المتحدة الأمريكية من شيء، فإن الأمريكيين ذوي التفكير السليم يعرفون أن ما يتطلّبه ذلك ليس قيمًا أخلاقية تقليدية، بل هو اقتصاد جبّار، وجيش، وأجهزة استخبارات، وتلك الإيديولوجيا نفسها التي يستهلكها التلاميذ الأمريكيون في المدارس بسرور وهم يُمضون من الوقت أمام أجهزة التلفاز أكثر مما يُمضون مع كتبهم.

إننى إذ أؤكد على أن المجتمع الغربى ليس مجتمعًا أخلاقيًا، لا أريد القول إن المبادئ الأخلاقية منبوذة فيه، أو إنه خليعٌ، سيِّئ الأخلاق. إنه ليس أخلاقيًا، شأنُه فى ذلك شأنُ أىّ مجتمع آخر، لأنه لا وجود لمجتمعات أخلاقية عمومًا. وليس من مجتمع يقوم أساسًا على مبادئ الأخلاق. فلهذه المبادئ مجالُ فعلٍ ضيّق، وليس مؤكّدًا أنها تُنتَهك خارج هذا المجال، وكلُّ ما فى الأمر أنها تفتقر إلى أى مقوّمات خارجه. والناس يتصرفون وفقًا لمبادئ أخرى، وليس حسب مبادئ الأخلاق.

إن المجتمع الغربى فى جوهره براجماتىٌّ نفعىٌّ. والسلوك الأخلاقى فيه سطحى واستعراضى. فإذا ما كان الأمر يتعلق بتصرفاتٍ وقراراتٍ ذات أهمية حيوية، إذا ما كان التمسّك بمبادئ الأخلاق عائقًا يحول دون النجاحِ وتحقيقِ أهداف مهمة حياتيًا، أو على الأخص إذا كان ينذر بمتاعب وخسائر جدّية، فإن الناس الغربيين لا يترددون فى نسيان الجانب الأخلاقى فى سلوكهم، ويتصرفون وفقًا لما تقتضيه المنفعة والأنانية. ذلك أن الغربيين أخلاقيون فى الصغائر التى ليس فيها مجازفة، وشريطة أن تكون مريحة، ويراها الآخرون. وهذه الصفة فيهم ليست فسادًا أخلاقيًا. إنها تندرج تمامًا فى إطار الأخلاق التى يتصوّرونها. أمّا خارج هذه التصورات فالأخلاق غير موجودة أصلاً كعامل من عوامل الوجود.

لقد راح الساسة الأمريكيون، ومن بعدِهم كثيرٌ من ساسة البلدان الغربية الأخرى، يتحدّثون عن سياسة أخلاقية مزعومة. على أن نفاق أحاديثهم هذه نفاق مزدوج. أوّلاً، لأن السياسة المبنية على مبادئ الأخلاق هى مجرد هراء منطقى. ولا فرق بينها وبين أن يطهو المرء الطعام ويلعب كرة القدم مسترشدًا بمؤلفات الخبراء فى مجال الأخلاق. وثانيًا، لأن ما يقوم به هؤلاء الساسة فى الواقع لا علاقة له البتة بما يدعون إليه قولاً.

إن بيل كلينتون الذى انتخب رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢ أصدر ما سمّىَ بـ "أحكام الأخلاق" وجاء استمرارًا وتعزيزًا "للقانون الأخلاقى"

الصادر عام ١٩٧٨، فقد كان كلينتون عازمًا على تشكيل إدارته كلّها وجعلها تعمل وفق هذه الأحكام.

أعتقد أن فكرة هذه الأحكام هى نفسها إشارة إلى الإخفاق فى التعاطى مع الأخلاق، سواءً فى الأوساط الحاكمة فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو فى سواها من البلدان، أو فى أى عهد من العهود، لأن مجال السياسة يقع أصلاً خارج حدود الأخلاق. أضف إلى ذلك أنه لا يجمع بين "القانون الأخلاقى" لعام ١٩٧٨، و"أحكام كلينتون" جامع من حيث الأخلاق سوى الاصطلاحات اللفظية. فالمرجعان كلاهما شكلٌ مموَّه من وثائق حقوقية موجّهة إلى أناس يجعلهم موقعُهم فى نظام السلطة فى مأمنٍ من تطبيق المعايير القانونية عليهم. فما هو الشىء المشترك، مثلاً، بين الأخلاق من جهة، ومنعِ تشكيل تحالفات اللوبى، واستغلال الوظيفة لأغراض شخصية، والتعاون مع الشركات الأجنبية، من جهة أخرى؟

إن سلوك الناس فى المجتمع الغربى عمومًا، وليس فى مجال السياسة فقط، لا تحكمه بالدرجة الأولى وأساسًا مبادئ الأخلاق، وإنما تحكمه مبادئ مجالات الوجود التى سبق أن تناولناها، وكذلك مبادئ "دِين" الغربوية و"كنيستها"، بما فى ذلك الإيديولوجيا. أمّا إيديولوجيا الغربوية عمومًا فليس لها أى أحكام أخلاقية، ولا تقوم بتربية الناس أخلاقيًا.

الدوافع التى تحرِّك الغربوية

تنقسم الدوافع (الحوافز) التى تحرِّك هذا المجتمع أو ذاك إلى دوافعَ خاصة (أو فرعية)، ودوافعَ عامة (أو إجمالية). وهذا التقسيم ليس من صنع أحد. إلا أنه جوهرى. وتندرج فى عِداد الدوافع الخاصة، مثلاً، دوافع موجودة فى المجال الاقتصادى. فهى فى الإيديولوجيا الغربية تنسحب على المجتمع بأسره. وقد اتَّخذ ذلك أشكالاً فظة على

وجه الخصوص فى ألمانيا بعد إعادة توحيدها(١٢٢) فالظواهر التى كانت تُعَدّ منذ غابر الأزمنة عيوبًا، أعلنوا هناك أنها أنبل دوافع التقدم الغربى وأكثرها نجاعة. يمكننا أن نجد تفسيراً سطحيًا لهذه الانعطافة فى أدمغة الإيديولوجيين الألمان. ولكنّنا نتساءل: هل التعطش للملكية وجمع المال، والسعى إلى الرفاهية المبتذلة والملذّات، وباقى الدوافع التى من هذا القبيل هى حقًا دوافع عامّة وشاملة تتحكّم بأعمال الناس فى المجتمع الغربى؟ للعثور على جواب موضوعى (غير إيديولوجى) على هذا السؤال، ينبغى أن نأخذ بالحسبان ما سبق أن أشرنا إليه من تمييز بين الدوافع.

أعتقد بأن الدافع الإجمالى الرئيس للمجتمع الغربى فى حالته المعاصرة هو المعدل العالى قسريًا لمستوى حياة أغلبية السكان التى ترى أن هذا المعدل يتوقف على الجهود الشخصية. ولكى يحافظ الناس على هذا المستوى يجدون أنفسهم مرغَمين على أن يبيّنوا أن لديهم من النشاط الشخصى، والقدرة على الإبداع، والروح العملية ما لم يسبق له مثيل فى تاريخ البشرية، وعلى أن يبذلوا كل ما فى أعماقهم من طاقات. وهم مرغمون على ذلك بأعداد جماهيرية لم يعرفها التاريخ من قبل.

فى المراحل الأولى من الغربوية كان معظم هذا النوع من الناس يفعل ذلك طوعًا، ولم يكن عددهم كبيراً. أما الآن فإن عددهم فى العالم الغربى بأسره يزيد عن مئة مليون، وليس فيهم من الطوعية إلا قدْرٌ ضئيل للغاية. وما أمامهم من خيار آخر. ولعلّهم يرضون بمستوى معيشة أدنى، شريطةَ أن يجعل ذلك حياتهم أكثر هدوءًا وراحة بال وثقة، ولكن ذلك لم يعد ممكنًا إلا بعد القضاء على نمط الحياة الغربوى برمّته.

وعلى أساس هذه القوة المحركة الرئيسة فى الغربوية تكتسب الدوافع الأخرى أهميتها، بما فى ذلك السعىُ إلى تحصيل أرباح فاحشة، وإلى النجاح السريع فى

---

(122) Hermann Reich. Eigennutz und Kapitalismus. Berlin, 1991; Theo Waigel. Ohne Eigentum keine Motivation. Bayernkurier, 29.09.1990.

العمل. إلا أن ذلك ليس إلا استمراراً ودفعًا للحافز الرئيس إلى الحدّ الأقصى، إنه بالضبط استمرار ودفع للسعي إلى الحفاظ على المستوى المتوسط الذى يتضمّن، بغضٍّ النظر عن كل نواقصه، جُرعة معتدلة إلى حدٍّ ما من خيرات الحضارة الغربية ومنجزاتها جميعًا. وجوهر هذا الدافع من وجهة النظر الذاتية هو الحصول على الحدِّ الأدنى من خيرات الحياة المعاصرة، أو على حصّة متوسِّطة من تلك الخيرات عن طريق جهود الفرد الشخصية. على أن أهمّ ما فى دوافع الغربوية ليس التجليات القصوى لتلك الدوافع، بل هو الحدُّ الوسط منها. لأن التجليات القصوى ثمرةُ هذا الحد، وليست مصدرَه.

أمّا الدافع الإجمالى الثانى من حيث الأهمية فى المجتمع الغربى المعاصر فهو الطموح إلى نيل الحرية الشخصية الحقيقية (وليس القانونية فقط)، والاستقلال عن المواطنين الآخرين المحيطين بالفرد، وإلى مأمن من مَلمّات الحياة، أى إلى ما لا يمكن تحقيقه إلا فى حال بلوغ مستوى مادى عالٍ للغاية، مستقرٍّ ومضمون. وهذا ما يتحقق على شكل طموح إلى تكديس موارد العيش. فالإنسان العادى الوسط فى الغرب هو من يجب عليه إن يسعى منذ طفولته إلى ضمان شيخوخته ما لم يكن ذلك مكفولاً له منذ الولادة.

والدافع الإجمالى الثالث من حيث الأهمية فى المجتمع الغربى المعاصر هو الطموح إلى تطويع كوكب الأرض كوسيلة لتحقيق الدافعَين السابقَين. وسأتناول ذلك بشكل خاص فيما بعد.

الثقافة

تشكِّل إيديولوجيا الغربوية وثقافتها كلاً واحداً. وطبيعى أن الثقافة ليست كلّها إيديولوجيا. ولمّا كانت الثقافة هى بيئة الإيديولوجيا ووسيلة غرسها فى أذهان الناس فإنها تقوم بوظائف أخرى أيضًا.

وحالة مصطلح "الثقافة" جديرة بأن تكون مثالاً على حالة الفكر الاجتماعى الغربى. إذ يبلغ عدد ما هو متداول من تعريفات هذا المصطلح ١٧٥ تعريفًا(١٢٣) ليس بينها تعريف واحد يحظى بالإجماع والقبول. وأعتقد أن ذلك لا يعود إلى عجز الاختصاصيين عن إيجاد تعريفٍ جيِّد يناسب الجميع، بل إلى أن تعريفًا كهذا مستحيل أصلاً، بسبب طبيعة الموضوع الذى يحاولون حشره فى تعريف ضيِّق ومجرد. فالثقافة ظاهرة معقَّدة، متنوِّعة، يحتاج بعض عناصرها إلى تعريفات متنافرة، بل ومتناقضة. إنها على درجة من التشابك مع الظواهر الاجتماعية الأخرى تجعل من الصعب أحيانًا أن نفرِّق بينها حتَّى تجريديًا. إذ ما إن تحدِّد بعض الصفات التى يبدو أنها تميِّزها عن غيرها من الظواهر، حتَّى تجد فى الحال ظواهر أخرى من خارج الثقافة لها الصفات نفسها. زد على ذلك أن مكوِّنات الثقافة ودورها فى الحياة الاجتماعية تتغير تبعًا للزمان والمكان. لذلك سأقتصر هنا على المعنى الحدْسى لكلمة "الثقافة" الذى يتحدد عن طريق تعداد أجزائها المكوِّنة.

تتألَّف الثقافة من الأدب، والموسيقا، والرسم، والأزياء، والعمارة، والرقص، والسينما، والديكور...إلخ. ويستطيع كلُّ مَن يتمتَّع بقدْر من التعليم أن يميز، على الأقل فى الحالات المهمة، شخصيات الثقافة ومنتجاتها عمّا لا يندرج فى الثقافة. وهذا كافٍ لاستعمال كلمة "الثقافة" استعمالاً عاديًّا. يستخدم د. بيل(١٢٤) فى أحد كتبه الباكرة مصطلح "**Sensibility**" للتعبير عن حالة المجال الانفعالى عند الناس وعن أذواقهم، أى عمّا يتكوّن تحت تأثير الثقافة (كان يتحدّث عن الفن). وأرى أنّ من المفيد أن نستعمل، على غرار مصطلح "مجال الإيديولوجيا"، مصطلح "مجال السنسيولوجيا" للدلالة على الموضوع الذى نتحدّث عنه هنا. فهذا ما يجعل الاهتمام يتوجّه منذ البداية ليس إلى

---

(123) A.L.Kroeber und C.Kluchhohn.Cambridges/Mss.,1952

(١٢٤) انظر الهامش رقم ٣٩.

الكلام عن الثقافة عموماً، وإنّما فقط إلى دورها المماثل لدور المجال الإيديولوجى، والمشترك معه.

الثقافة الأوروبية الغربية

إن عبارة "الثقافة الغربية" قولٌ مزدوج المعنى. فهو يدلّ على الحالة العامة للثقافة فى البلدان الغربية، وكذلك على نمط الثقافة الخاص الذى تطور بشكلٍ رئيس فى بلدان أوروبا الغربية، ولذلك يمكن وصفه بأنه أوروبى غربى.

لقد تكوَّنت الثقافة الأوروبية الغربية، كنمط خاص من أنماط الثقافة، على أيدى شعوب أوروبا الغربية أساسًا. وساهم متحدِّرون من أماكن أخرى من الكرة الأرضية بقسط ما فى ذلك، ولكن إمّا تحت تأثيرها، وإمّا كصنّاع حقيقيّين لها عاشوا خارج بلدان أوروبا الغربية. ومثال ذلك إسهامات الروس والأمريكيين فى الثقافة الأوروبية الغربية.

تعود بداية الثقافة الأوروبية الغربية إلى عصر النهضة، وبلغت أَوْجَها فى القرن التاسع عشر. وتُمثِّلها أسماء عظماء يعرفهم العالم كلّه، ولا حاجة بنا لتعداد أسمائهم. ويستطيع المختصّون فى علم الثقافة أن يعدِّدوا المعايير التى يمكن اعتمادها من أجل التمييز دونما خطأ بين ظواهر الثقافة الأوروبية الغربية وظواهر ثقافات الأنماط الأخرى. وسأكتفى أدناه بذكر بعض سماتها العامة التى سأعتمدها للمقارنة بين تلك الثقافات وثقافة الغربوية.

تكوَّنت الثقافة الأوروبية الغربية كأرفع ثقافة من حيث مستواها الفكرى والأخلاقى والحِرَفى، بل وذائقتها الجمالية المرهفة والصارمة للغاية. وكان صنّاعها أصحاب مواهب وعبقريات فذّة، وعددهم قليل نسبيًا. وقد لعبت هذه الثقافة دورًا لم يسبِق له مثيل فى تنوير البشرية ورقيّها الأخلاقى. إذ كانت ثقافةً أرستقراطية

ونخبوية، بمعنى أن من صنعوها كانوا أشخاصًا استثنائيين، ومن رعوها كانوا أيضًا أشخاصًا استثنائيين فى هذا المجال. ولم تنشأ هذه الثقافة كثقافةِ جماعةٍ أرستقراطية مغلقة، ولا كثُقافة جماعةٍ مغلقة من النخبة. بل نشأت وفق قوانين الثقافة كظاهرة اجتماعية متميزة (وفق قوانين الأدب، والرسم، والموسيقى...إلخ، كما هى الآن) وبكل قوة مبدعيها، وليس وفق القوانين الخارجية (قوانين الثقافة كثقافة) التى تحكم تنظيم المجتمع من الناحية الاجتماعية. أى أن أرستقراطيتها ونخبويتها لم تجعلاها تنحدر طوعًا أو قسرًا إلى مستوى الدَّهْماء، بل هى، على العكس من ذلك، ارتقت بالجماهير إلى أرفع مستوى فكرى، وأخلاقى، وجمالىّ فى زمانها، أى إلى مستوى الجزء الاستثنائى من المواطنين فى المجتمع. فقد اتّخذت موقفًا نقديًا إزاء ثوابت مجتمعها وإيديولوجيته. وكانت أكثر الثقافات حرية فى تاريخ البشرية من حيث استقلالها عن سياسة "العامة" وإيديولوجيتها، وآرائها.

وفى القرن العشرين بدأ انحطاط الثقافة الأوروبية الغربية كنمط تاريخى فريد من أنماط الثقافة. وهذا ما أشار إليه كثيرون. ولا أريد الآن أن أتحدّث إلا عن الكيفية التى أفهم بها هذا الانحطاط. فهو، فى نظرى، ليس مَسخًا لكلّ ثقافة فى أوروبا. إنه عمليةُ تراجعٍ نسبى لدور النمط الأوروبى الغربى من الثقافة فى حياة الغرب الاجتماعية. فقد فقدت الثقافة هناك دورها كزعيم للتقدم الاجتماعى، وكفّت عن كونها حاملةً مشعل التنوير، ومعلِّمَ الأخلاق والأذواق فى المجتمع. لقد تقلّص حجمها نسبيًا فى الحياة الثقافية فى بلدان الغرب، وضيّقت عليها ظواهرُ ثقافةٍ من نمط آخر. إنها لم تَمُتْ تماماً... وهى ما تزال على قيد الحياة، بمعنى الحفاظ على ما أنجزته. غير أن ما يُعمَل الآن كإسهامات فيها، بوصفها نمطًا تاريخيًا متميزًا من أنماط الثقافة، ليس إنجازًا رفيعًا للثقافة المعاصرة. إن الاكتشافات الجديدة فى الثقافة تتعدّى حدود تلك الثقافة. وهى من طينة مختلفة عن طينتها.

الإيديولوجيا الغربية والثقافة الجديدة

يقول د. بيل في كتابه المذكور آنفًا إن الثقافة أصبحت العنصر الأكثرَ دينامية في الحضارة، متخطّيةً بذلك دينامية التكنولوجيا. وبات السعيُ الجامح نحو البحث عن أشكال جديدة متميزة لتظهر في المستقبل سمةً مميِّزة للثقافة. لقد تملكتها فكرةُ (أو ربما هَوَسُ) التغيير والتجديد. على أن هذا السعي لا يلاقي أيّ عقبات داخل الثقافة، وقد تقبّله المجتمع بحماسة. ثم إن الثقافة ملأت السوق بمنتجاتها التي راحت تُستهلك بنهم. وصار للثقافة دور لا مثيل له من قبل، هو دور البحث عن حساسية Sensibility جديدة. فقد "تحرَّر" الفنّ، وأخذ يحطِّم جميع الأجناس والأساليب، أخذ يستخدم جميع الوسائل من أجل إنتاج ما يدهش. وبات يُنظَر حتّى إلى الجنون على أنه شكلٌ راقٍ من أشكال الإبداع. واكتسب كل جديد قيمة بحد ذاته. ولمّا كان هذا الجديد لا يلاقي مقاومة، راح ينتشر بسرعة مسيطرًا على جماهير غفيرة من الناس. وجاءت الإيديولوجيا رافعة راية الجديد لتقول إن الفن يجب أن يكون طليعة التقدم الاجتماعي. ولأن الأفكار السياسية الراديكالية القديمة قد استَهلَكت نفسَها، أو حطّت من قدر نفسها، لم يعد استمرار الراديكالية ممكنًا في السياسة، وإنما في الثقافة. وقد أخذت الطليعة الثقافية على عاتقها هذا الدور.

وخلافًا للبنية الاجتماعية التي تتحكّم بها المبادئ العقلانية في الاقتصاد، نجد الثقافة مشوَّشة، تهيمن فيها أمزجة لا عقلانية. لقد تخلت عن جميع القيم "البرجوازية". وانعدم فيها الانضباط الذاتي، وضبطُ النفس. فالثقافة المعاصرة لا تعدّ نفسها انعكاسًا للواقع الاجتماعي، إنها تفتح الطريق لشيء جديد راديكاليًا، وتسعى إلى ترسيخ أولويتها في مجال الأحكام والأخلاق. ويزداد الفن استقلالاً ذاتيًا، فيما العاملون في الفن هم من يصنعون الأذواق.

على هذه الصورة تتبلور الثقافة الجديدة في الإيديولوجيا الغربية، وبأيدي خيرة أعلامها. وأنا لا أستطيع رميَ كلِّ أقوالهم بأنها كذبٌ، ولكنني لا أستطيع أيضًا

وصف كلٍّ ما فيها بأنه الحقيقة. إنها لا هذا ولا ذاك. فهى تسجيلُ حقائق معروفة للجميع، وتأويل إيديولوجى (بالضبط: إيديولوجي!). وأنا أنظر إلى تلك الحقائق نفسها بطريقة أخرى.

ثقافة الغربوية

إن ذاك النمط من الثقافة الذى نحّى الثقافة الأوروبية الغربية جانبًا، واستحوذ على المجتمع الغربى بلا منازع، هو ثقافة الغربوية. وقد تكوّنت هذه الثقافة على امتداد زمن طويل، زمنٍ تاريخي، وكان لها مقدمات فى الثقافة الأوروبية الغربية. وهى تدَّعى أنها استمرار للثقافة الأوروبية الغربية فى بعض النقاط. ولكنها بمجملها العام ظاهرة جديدة، مناقضة للثقافة الأوروبية الغربية، وتقتلها، أقلُّه لا تُبقى لها إلا دوراً ثانوياً. إنها ثقافة لها جذور، وأسس، ومنابع تختلف عن تلك التى نشأت منها وعليها الثقافة الأوروبية الغربية التى كانت على درجة من القوة لم تسمح لثقافة الغربوية الجديدة بالظهور والإعلان عن نفسها بصوت جهير إلا فى القرن العشرين. ولم تسيطر ثقافة الغربوية على حلبة التاريخ، وتصبح جزءًا لا يتجزأ من "دِين الغربوية" إلا فى النصف الثانى من ذلك القرن.

كان سان سيمون قد عبّر عن فكرة إنشاء عبادة الفن (الثقافة) بدلاً من المسيحية. ويبدو للوهلة الأولى أن فكرته قد تحققت. إذ يستطيع المرء أن يشاهد "أيقونات" هذه العبادة الجديدة فى الأماكن العامة، والمؤسسات، والمكاتب، والمطاعم، والساحات، والمنازل، والجرائد والمجلات، وعلى أغلفة الكتب، واليافطات، والإعلانات، وفى السينما، أى فى كل مكان وفى كل شىء. والأرجح أن سان سيمون نفسه لو بُعِث الآن حيًّا لما أعجبه هذا. ذلك أن هذه الثقافة التى أصبحت جزءًا من "دِين" الغربوية، وتلك الثقافة التى أراد سان سيمون أن يجعل منها "دِينًا" بديلاً للمسيحية، ظاهرتان مختلفتان، ينقض بعضهما بعضًا فى عدد من الجوانب.

سأذكر ما هى، فى نظرى، السمات الأساسية للثقافة الجديدة. لقد تغيّرت – أوّلاً وقبل كلّ شىء، فضاءات الثقافة، ووضعُ الثقافة فى المجتمع، ودورها فى حياة الناس. إذ تسرّبت ثقافة الغربوية إلى جميع مجالات حياة الناس، حتّى باتت التخومُ بين هذه المجالات والثقافة سائبة، واختفت كلّياً أحياناً. وغمر العالمَ طوفانٌ من منتجات الثقافة. فمن الصعب أن نجد أنواعًا من نشاط الناس أو موادّ يستهلكونها لم ينعكس، أو يلاحظ فيها تأثير الثقافة، سواءٌ فى ذلك البيوت، والحدائق، ووسائط النقل، والإنشاءات التقنية، والملابس، والآنية، والأثاث، وإخراج الكتب والمجلات، والإعلانات بأنواعها، والرياضة، والخدمات، ولُعَب الأطفال، والطعام، وموادّ الاستخدام المنزلى ... إن اقتحام الثقافة حياةَ الناس اليومية بهذه الطريقة مسألة لم يعرفها تاريخ البشرية من قبلُ فى أى زمان أو مكان.

لقد أصبحت الثقافة فى متناول الجميع. وتعيش الغالبية الساحقة من الناس عملياً محاطة على الدوام بالثقافة، تتعامل معها مباشرة، بل وتستطيع استخدام منجزاتها فى أشكالها التقليدية، أى أن المتاحف، والمكتبات العامة، والتفلزة، والسينما، والمسارح متاحة للجميع. وأصبح فى مقدور أعداد هائلة من عامة المواطنين ممارسة نشاطات ثقافية كالموسيقا، والفنون التشكيلية، والرقص، والتأليف. وكأن الثقافة جرَت فى شرايين المجتمع فأصبحت عنصراً ضرورياً ومألوفًا فى حياة الناس بجميع شرائحهم، وفئاتهم، وأعمارهم. وهكذا، فإن علينا أن نتحدّث الآن عن وسط ثقافى فى حياة الناس، وليس عن مجال ثقافى خاص، مستقلٍّ عن الأغلبية، ومتاحٍ لقلّة من الناس.

كذلك أصبح الوسط الاجتماعى فى حياة الناس أكثر جمالية بما لا يقاس بأى وقت مضى من تاريخ البشرية. وامتلأ العالم بالجمال حتّى بات الناس ينظرون إليه كشىء بديهى، أو لا يلاحظونه أصلاً. ولعلَّ ما جرى هنا هو تجاوزٌ للحدِّ، وإفراطٌ فى إنتاج الثقافة، ما جعلها تفقد ما كان لها فى نظر الناس من قيمة يوم كانت ضيِّقة الانتشار.

إن مستهلكى الثقافة الأساسيين اليوم هم فئات عريضةٌ من السكان مشغولةٌ بأعمالها اليومية، عاجزةٌ عن تحصيل تعليم عامّ كاف، وعن تحسين أذواقها الجمالية، ولا وقت لديها للتعامل مع الثقافة تعامُلَ مَن كانوا فى الماضى دائرة ضيقة من أُناس أثرياء متبطّلين، مرهَفى الذوق يعيشون حياة هادئة، على مهل. وبديهى أن ينعكس هذا على طبيعة الثقافة نفسها. إن الثقافة الموجَّهة إلى مئات الملايين من المواطنين العاديين المنخرطين فى حياة المجتمع المعاصر الدينامية والمتوتّرة، أصبحت متناسبة مع مستهلكها، بل ومضت من جانبها تكوِّن جماهير الناس وَفقًا للوضع العام فى بلدانهم، وفى العالم.

والسمة الأخرى الأهمّ بين سمات ثقافة الغربوية هى فضاءاتها كمجال لإنتاج الثقافة، أى عدد ما يعمل فيه من الناس، والمؤسسات، والمنظّمات، والوسائل المادية. فلم يسبِق لمجال الثقافة فى أى وقت من تاريخ البشرية أن غطّى مثل هذه الفضاءات، لا نسبيًا ولا بالمطلق. لقد فاق عددُ العاملين فى مجال الثقافة عددَ العاملين فى قطاع الزراعة، وبات يقارَن بعدد العاملين فى قطاع الصناعة.

ورغم الزيادة الهائلة فى عدد من يمارِسون العمل الإبداعى مباشرة (من أدباء، وفنانين، وملحِّنين... إلخ.) مقارنة بالماضى، فإن نسبتهم تقلّصت بشكل حادّ بين مجمل من يعملون فى مجال الثقافة على نحوٍ أو آخر. لقد جرى تمييع للنواة الإبداعية فى الثقافة، سواء بمعنى توزيع الوظائف الإبداعية بين عدد كبير من مبدِعى الثقافة، أو بمعنى تعاظم الجزء غير الإبداعى من الثقافة. وبهذا المعنى تقلّصت طاقة الإبداع فى ثقافة الغربوية مقارنة بالثقافة الأوروبية الغربية.

لقد توسّعت الوسائل التقنية لإنتاج الثقافة وتحسّنت بشكل غير عادى. وأدّى تطور الوسائل التقنية الجديدة (الصورة الفوتوغرافية، التسجيلات الصوتية، الإذاعة، السينما، التلفزة) إلى تحويل هذه الوسائل نفسِها إلى أشكال جديدة من أشكال الثقافة، بعد أن احتلت الموقع الرئيس فيها. وكان محكومًا عليها أن تغدو

حَفّار قبر القيم الاجتماعية والأخلاقية والجمالية التى جاءت بها الثقافة الأوروبية الغربية إلى العالم.

وأصبحت الثقافة مجالاً للبزنس الرأسمالى. فنشأ إنتاج لمواد الثقافة والفرجة لا يكفّ عن التوسع. وتحول مجال الثقافة إلى سوق. وغدت العلاقات بين العرض والطلب أعلى المعايير لقيمة منتوجات الثقافة. وحلّ السعر الذى تفرضه السوق محلّ القيمة الجمالية. كما أصبحت أهمّيّة المبدِع تقاس بمدى نجاحه فى السوق، وليس بقيمة ما قدّمه فى مجاله مقارنة بأسلافه. وصارت الكلمة الفصلُ فى الحكم على نوعية الأعمال الثقافية من اختصاص خبراء الإعلام الجماهيرى الذين لا يسترشدون إطلاقا بمعايير علم الجمال، والأخلاق، والتنوير، والنزعة الإنسانية. ولا حاجة للاستمرار فى وصف هذا الجانب من المسألة ما دامت كلُّها معلومة للجميع.

لقد كان مؤسِّسو ثقافة الغربوية أشخاصًا أفذاذًا، لم يكن عددهم كبيرًا، ومن أسمائهم الشهيرة: ت.س.إليوت، ومارسيل بروست، وجيمس جويس، وبابلو بيكاسو، وجورج بْراك، وفاسيلى كاندينسكى، وأرنولد شونبيرغ، وأنطون فون فيبِرن، وفرانس كافكا، وسورين كيركيغور، ويوجِن يونيسكو، وصموئيل بيكِت... إلخ. وعندما قبض رجال الأعمال والإعلام الجماهيرى على زِمام قضية الثقافة، حلَّت محلَّ هؤلاء آلافٌ عديدة ممّن يفتقرون إلى الموهبة. وصارت الكتلة الأساسية من مبدِعى الثقافة الجديدة تتألّف من أناس متوسّطى القدرات الذهنية والإبداعية. إذ كان الجديدُ الذى قدّمه هؤلاء وهميًا، سطحيًا، تافهًا، ناتجًا فى الأساس عن قلّة فى الموهبة والبراعة، وليس عن فيض فيهما. إنها فى معظمها ثقافة ينتجها أناس تنقصهم الموهبة لمستهلِكين تنقصهم الموهبة أيضًا. ولا مكان فى هذه الثقافة للعباقرة والموهوبين إلا بنسب مُزْرية، وبأشكال لا تهدِّد ما لغير الموهوبين من سلطة شاملة. إن أغلبية أعلام الثقافة الذين يعترف المجتمع بأنهم عباقرة وموهوبون ليسوا فى واقع الأمر سوى تشبّهٍ بالغت وسائل الإعلام الجماهيرى فى نفخه وتضخيمه متجاوزة فى ذلك كلَّ الحدود.

أمّا الشخصيات الرئيسة فى الثقافة اليوم فهم رجال الأعمال والقائمون على تنظيم جانب من المجتمع تعاظمَ عددُ المشاركين فيه بشكل يفوق التصور، ويرتبط باستغلال قدرات الثقافة وتجسيدها. بل وبين هذا العدد الكبير من الشخصيات التى تؤلِّف النواة الإبداعية فى الثقافة، أصبحت الصدارة لأشخاص ثانويين من حيث الإبداع كإبداع، أى للمنفّذين، والمقلِّدين، والشرّاح، والمصنِّفين، والمنتحِلين، ومستغلِّى ثقافة الماضي... إلخ. ويمكن أن نضرب مثلاً نموذجيًا على ذلك بعملية صناعة الأفلام السينمائية واستخدام تلك الأفلام، وكذلك بالعمل الذى يؤديه عدد كبير ممّن لهم صلة بتلك الصناعة، على هذا النحو أو ذاك. حاولوا أن تجدوا بين عشرات آلاف العاملين فى هذا المجال شخصيات تضاهى أولئك العظماء فى الثقافة الأوروبية الغربية أمثال شكسبير، وبلزاك، وهوغو، ودوستويفسكي! فعندما يستخدمون إبداع عمالقة الماضى فى إطار ثقافة الغربوية، يعطونهم مكانًا ثانويًا، ويتعاملون مع إبداعهم وكأنهم أشخاص عاديّون كتبوا سيناريوهات سفيهة لأعمال هوليودية سفيهة.

يتعذّر على هذا العدد الهائل من الكتّاب، والفنّانين، وصنّاع الأفلام وسواهم من شخصيات الثقافة أن يكونوا عباقرة كلهم، أو حتّى - ولو بأقلِّ الدرجات - قادرين على أن يبدعوا ما هو جديد، أو أن يكونوا روّادًا يكتشفون. فهناك فى الثقافة نفسها، كثقافة، حدودٌ للتجديد الأصيل فى إطار المعايير الجمالية. ذلك أن قوانين سوق الثقافة ترغم من يعمل فى هذا المجال على السعى إلى البروز بشتّى الطرق، وخلقِ انطباعٍ حسن، وجذب الانتباه، واختطاف الشهرة والمال. لذلك لا يعتمد تحقيق النجاح على المنجزات الإبداعية الأصيلة، وإنما على تحطيم جميع الأطر المعوِّقة، بما فى ذلك أطر الأخلاق والجمال. لقد وضع التجديد الدَّعيُّ الجامحُ وراءه ما هو تجديد فى معنى الثقافة الأوروبية الغربية.

وقد أشار مؤلفون كثيرون إلى خلوِّ الثقافة الغربية المعاصرة من أسماء كبيرة تضاهى عباقرة الماضى. ولكن ذلك لا يعنى أن العباقرة لم يعودوا يولدون. بل هم يولدون، وربما بأعداد أكبر ممّا فى الماضى. غير أنهم لا يستطيعون فى ظروف المجتمع

الغربى المعاصر إظهار أنفسهم بهذه الصفة، وأن يكونوا محطَّ الأنظار. إذ يحجبهم عدد هائل من عديمى الموهبة المتشبّهين بالعباقرة، والأكثرِ طواعية فى حياة المجتمع الثقافية. إن ما كان ينجزه عبقرى واحد من عباقرة الماضى يُنبَش الآن ليجسِّده بسرعة البرق عشراتٌ ومئات من الشطّار الذين يتمتعون بمستوى عال من الإعداد المهنى. وتساعد وسائلُ الإعلام الجماهيرى على نشوء نظامٍ مشوَّه لتقييم المنجزات الإبداعية، فتستفيض متجاوزة كلّ حدٍّ فى تمجيد عديمى الموهبة أصحابِ "الصرعات"، وتتجاهل الإبداع الحقيقى.

وقد لاحظ كثير من المؤلفين افتقار الفن الغربى المعاصر إلى المضمون. وأعتقدُ أنه لا يكفى أن نشير إلى هذه الحقيقة. ذلك أن مفهوم المضمون فى الفن هو نفسه قد تغير. فما كان يُعَدُّ فى الثقافة الأوروبية الغربية وسائل شكلية للتعبير عن المضمون، هو نفسه ما بات المضمونَ فى فن الغربوية. والمؤثرات التعبيرية التى لا تتطلب ذكاء رفيعاً أصبحت هى جوهر الفن. وانحدر الفن من المستوى الذهنى الرفيع إلى مستوى انفعالى ساذج.

يتّصف فن الغربوية بالهرب من الواقع، بعدائه الواعى للواقعية. فهو يخلق عالمًا مختَلَقًا، ليس بالضرورة إيجابيًا، ولا سلبيًا. المهم أن يكون باهراً، مليئًا بإغواءات ومغامرات متأجِّجة الأهواء والانفعالات من كل نوع، وبمواقف مرعبة ومثيرة، وبظروف وكائنات غيبية أو خارقة. وقد أشار أحد علماء الاجتماع الألمان إلى أن الكتب والأفلام تزداد بريقًا، فيما الحياة تزداد رتابة وسأمًا. إذ يخلق الأدب، والسينما، والتلفزة انطباعًا كاذبًا بأن "العامة" من الناس يعيشون حياة ممتعة وغنية من الناحية الاجتماعية. أمّا فى الواقع فإن حياتهم ضجرٌ ضيّقُ الأفق، مثلما هى عمل مملٌّ للحفاظ على هذا الضجر.

إن مئات آلاف من البشر يصنعون سيلاً متواصلاً من منتجات الثقافة لمئات الملايين من أمثالهم، ولا يمكن أن يفعلوا شيئًا آخر، أو أن يأتوا بجديد. ومئات الملايين ممن يستهلكون الثقافة لا يطالبون بغير ما هو موجود. ذلك أن وسائل الثقافة بلغت

مستوى عاليًا من الكمال، فصارت قيِّمة بحدّ ذاتها، وباتت هى المضمون الحقيقى للثقافة. وما البحث فى الثقافة عن مضمون آخر إلا كالبحث عن النظافة فى عمليات النصب والاحتيال السياسية والاقتصادية.

لقد تكيَّفت ثقافة الغربونية مع الكَمِّ البشرى الذى تخاطبه، وفى الوقت نفسه كيَّفت هذا الكَمَّ مع ما هى قادرة على إنتاجه. إنها تحقق النجاح لأنها تخاطب أوسع الفئات، وأبسط الحاجات والأذواق، وأكثر الذهنيات تشوّهًا. على أن الطبقات العليا والفئات المثقّفة فى المجتمع لم تحتفظ لنفسها بأى ثقافة نخبوية تكون استمرارًا وتطويرًا للثقافة الأوروبية الغربية، بل غدت أوّل المستهلكين لثقافة الدَّهماء المعاصرة، فشجَّعت هذه الثقافة وساندتها، ورفعتها إلى مرتبةٍ أرقى المنجزات، ويسّرت إفساد الجوِّ كلِّه فى مجال الثقافة. صحيح أنه كان للأرستقراطية فى روما القديمة أماكنها الخاصة، ولكنها كانت تشاهد العروض نفسها التى تشاهدها الدهماء، بل و كانت تسعى لتشاهد تلك العروض من أقرب مسافة لتتمكّن من رؤية أدقِّ التفاصيل.

السينما

ظهرت السينما فى القرن العشرين، وهى بمولدها نفسِه عنصرٌ فى الثقافة التى هى غربوية على نحوٍ خاص. وقد تأثرت فى بداياتها الأولى تأثرًا هائلاً بالثقافة الأوروبية الغربية، وبالأدب خاصة، فوهبت العالم روائع خالدة. وبعد الحرب العالمية الثانية تألّقت السينما لحظةً كاستمرارٍ لتقاليد الثقافة الأوروبية الغربية. ثم أعقبت ذلك عمليةٌ جارفة ترمى إلى غربنة السينما، ونستطيع القول: إلى قولبتها هوليوديًا. وقد تضاعفت إنتاجية صناعة السينما بشكل غير عادى. وبلغت تقنيتُها، ومهارةُ الممثلين الفنية، والإخراج، وعمومًا كلُّ ما يتعلق بتكنولوجيا صنع الأفلام أعلى المستويات. فصارت السينما النوع الرائد بين الفنون، وأخذت تمارس تأثيرها على سواها من الأنواع. بل ومن وجهة نظرٍ ما كان يعتبر رئيسًا فى الفن الأوروبى الغربى، أى من

وجهة نظر مضمون الأفلام. فقد فقدت السينما جميع علائم الفن الأساسية، وتحولت إلى ما راح عدد لا حصر له من نقاد ثقافة الغربوية يسمونه "نقيض الفن". إن خواء المضمون، وترويجَ العهر، والانحراف، والعنف، والخلاعة، والتشوّه الفكرى، والسذاجة الانفعالية، والابتعاد عن الواقع أو تشويهه، وسوى ذلك من الظواهر الذميمة من وجهة نظر الثقافة الأوروبية الغربية، أصبحت صفات ملازمة للسينما الغربية. أمّا بعض الأفلام التى يمكن اعتبارها أعمالاً فنّية أصيلة فقد غدت استثناء نادرًا.

الأدب

احتل الأدب الموقع الرئيس فى الثقافة الأوروبية الغربية، بالرغم من أن عدد الكُتّاب كان قليلاً نسبيًا، وكذلك عدد الكتب والنسخ المطبوعة منها، مقارنة بما هو عليه هذا العدد اليوم. فقد تزايد عدد الكتّاب مئات المرات مقارنة بما كان عليه فى القرن التاسع عشر، وبلغ عدد الكتب أرقامًا فلكية. وإذا ما قسنا التقدم بهذه المقاييس، وبالوقت الذى تُمضيه البشرية فى القراءة، توصّلنا إلى استنتاج متفائل جدًا لصالح التقدم الهائل فى مجال الأدب تحديدًا. ولكن هذا النوع من المعايير وسيلة من وسائل الإيديولوجيا. أما فى الواقع فإن وضع الأدب وحالته فى ثقافة الغرب المعاصرة لا يدعوان إلى التفاؤل، فى أحسن الأحوال. لقد فقد الأدب دوره الطليعى فى الثقافة. إذ بالرغم من إصدار ملايين الكتب والمجلات، يظلّ الجزء الأساسى ممّا تنشره المطابع نقيضًا حادًا لما كان يشكل أساس الأدب الأوروبى الغربى ونواته. إنه أدب متدنٍّ للغاية من حيث مستواه الفكرى والجمالى، وقد تحوّل من الناحية الأخلاقية إلى وسيلة لإفساد الجماهير وتضليلها. والقسم الأعظم من الكتب المطبوعة لا يحتاج تأليفه إلى عقل أو موهبة أدبية، ولا إلى جهود مديدة. ذلك أن قيمة الكتب اليوم لا تُقاس بمقاييس الإبداع الأدبى الخاصة، بل بمدى نجاحها المالى، والضجة التى تثيرها فى الصحف، والمكانة الاجتماعية التى يتبوّأها مؤلفوها. أمّا الجانب الإبداعى من الأدب فقد غدا فى الدرجة العاشرة من الأهمية. وهيمن أدب مبتذل خالٍ من أية طموحات إبداعية. وإليكم

بعض الأرقام فى هذا الصدد. إذ تفيد الإحصائيات التى نشرتها الصحف عام ١٩٩١ أن مبيعات كتب هاينتس كونزاليك بلغت ٧٦ مليون نسخة، وكتب جاكى كولينس ١٠٠ مليون نسخة، وكتب سيدنى شيلدون ١٠٠ مليون نسخة، وكتب هارولد روبنس ٢٢٠ مليون نسخة، وكتب باربارا كارتلاند ٥٠٠ مليون نسخة. على أنه لم يخطر على بال أى من عظماء كتّاب الماضى مثل هذا "النجاح" حتّى فى الأحلام. بالطبع، يمكن القول: إذا كانت هذا الكتب لا تُعجبك، فلا تقرأها. ولكن ذلك ليس إلا وعظًا فارغًا. فالقارئ أُلعوبة، والأدب المبتذل يحتلّ مكانة فى نفوس الناس، ويُفرِغ جيوبهم.

الآلية الإيديولوجية

يتناقض حال الآلية الإيديولوجية فى الغرب، فى كثير من الجوانب، مع ما كان موجوداً حتّى ثمانينيات القرن العشرين فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الشيوعية الأخرى، حيث كان يوجد جهاز إيديولوجى مركزى واحد. وقد أقيم هذا الجهاز بشكل مصطنع بقرارات من السلطات العليا، وفُرِض "من فوق". وكان جزءاً من نظام السلطة والإدارة يتميز بشكل جلىٍّ عن غيره من المؤسسات. أما مهمته الخاصة فهى كل ما له علاقة بالإيديولوجيا وصياغاتها وحمايتها، وبصقل الناس إيديولوجيًا، وبالسيطرة الإيديولوجية. وكان عدد كبير من الموظفين المحترفين يعمل فى هذا الجهاز الذى تغلغل فى مجالات المجتمع كافة، وسعى للسيطرة على جميع مناحى عمل الناس وحياتهم. لقد كان يبذل جهوداً كبيرة من أجل إرغام المواطنين على دراسة الإيديولوجيا، وتوريطهم فى الفعاليات الإيديولوجية. كان ذلك واضحًا للعيان، متناقضًا مع السكان كشىء خارجى فى حياتهم، بل وغريب، حتّى غدا فى نظر قسم كبير من المواطنين مادة للسخرية، بل وحتّى للكراهية أيضًا.

ليس فى المجتمع الغربى آلية إيديولوجية من هذا النوع. ولكن ذلك لا يعنى عدم وجود أية آلية إيديولوجية عمومًا. فللغرب آليّته التى تضاهى بحجمها وطبيعة نشاطها

ما يماثلها في البلدان الشيوعية، بل وأن تبزّه في بعض الأمور. لقد نشأت وتكوّنت بطريقة طبيعية كعنصرٍ مكوّنٍ في مجمل صيرورة الثقافة، ونظامِ التربية والتعليم، ووسائلِ الإعلام الجماهيري، ومؤسساتِ الدولة، والمجتمعِ المدني. تكوّنت دون أن يلحظ أحد ذلك، من غير قرارات خاصة تُصدرها السلطات العليا. ولم يدُر في خَلَد السلطات أنها وهي تنشئ مؤسساتها كانت بذلك تساهم في خلق هذه الآلية التي لم تتخذ حتّى الآن شكل منظومة متميزة من الأشخاص والمؤسسات. والجهات التي تقوم بوظائف هذه الآلية، بأشكال ومقادير مختلفة، هي المدارس، والجامعات، ومراكز الأبحاث، والجرائد، والمجلات، ودور النشر، والتلفزة، والأدب، والسينما، والإعلانات، وعدد لا يحصى من المنظمات، والأحزاب، والحركات... إلخ. إنها آلية مبثوثة في المجتمع، ومختلطة بعمل عناصر في المجتمع ليست إيديولوجية بحد ذاتها. باختصار، يخيّل وكأنه لا وجود لهذه الآلية البتة.

ذلك ما يخيَّل لا غير، ولكنها في الحقيقة موجودة. وإذا ما أراد المرء تحديدها في جسم المجتمع أمكنه ذلك في كل بلد من البلدان. تتحدث عالمة الاجتماع الأمريكية بربارة إرينرايخ[١٢٥] عن "طبقة متوسطة محترفة" يندرج فيها المعلمون والصحفيون وأساتذة الجامعات، والمهندسون، والأطبّاء والموظفون الحكوميون. وترى فيها "مصنعاً لإيديولوجيا الولايات المتحدة الأمريكية وقيمها". وتضيف أن هذه "الطبقة" تشكل ٢٠ بالمائة من الشعب. وأعتقد أن هذا الرقم الكبير ناجم عن تشوّش المفاهيم واختلاط معايير القياس. ومع ذلك فإنه يعكس الواقع. ذلك أن "مصنع إيديولوجيا أمريكا وقيمها" هائل حقًّا. وعدد المنخرطين فيه لا يقلّ (إذا كان لا يزيد) عن عدد المنخرطين في العمل الإنتاجي الفعلي. ومن هذه الناحية لا تختلف بقية بلدان الغرب كثيراً عن الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(125) Barbara Ehrenreich. Angest vor dem Abaturz. Munchen,1992.

إن مَن يقـوم بوظائف الإيديولوجيين فى البلدان الغـربيـة هم الفـلاسـفـة، وعلمـاء الاجـتمـاع، وعلمـاء النفس، والمؤرخـون، وعلمـاء السـيـاسـة، والصـحـافيـون، والكتـاب، والساسة، والمستشارون فى مؤسسات السلطة وفى الأحزاب، وموظَّفو الأجهزة السرية وأجـهزة الدعاية. وتوجد مؤسـسات أبحـاث من نـوع خاص، ووكالات ومـراكز، تشـتغل بقضايا الإيديولوجيا. وهناك، على أقلِّ تقدير، فى العديد من الجرائد، والمجلات، ودور النشر، والمدارس، والجامعات...إلخ. أناس يؤدّون وظائف السيطرة الإيديولوجية. إنهم يقرِّرون ما يُكتَب وكيف يُكتَب، ومـا يقال وكيف يقال، مـا يطبع ومـا لا يطبع. وهـم الذين يقـرِّرون مـا يجب إنتـاجُـه من أفـلام، وبرامج للتلفـزة، ومـا يجب التـرويجُ له وكـيف، والعـروضَ التى ينبـغى تنظيـمُـهـا، والفعـاليـات الجـمـاهـيـرية ذات البـعد الإيديـولوجى، والحفلات التى تقام، وكيف تُنتَقى الأخبار وتصاغ.

ومختصر القول، إن كلَّ مـا كان يجرى عملُه فى البلدان الشيـوعية بمبادرة جـهاز خاص، وقسراً، يجرى عملُه فى الغرب أيضًا، ولكن كما لو أن الأمور تسير تلقائيًا، من غير إرغام ظاهر من طرف الدولة، وفى شكل مستور، وبدونما جـهود خـاصـة من طرف من يتـعرَّضـون للصـقل الإيديولوجى، وكثـيراً مـا يكون ذلك على شكل نوع من التسلية وتزجية للوقت ممتعةٍ، وكبزنس أيضًا.

إن الوضـع فى المجال الإيديولوجى يشبه، من هذه الناحية، الوضع فى الاقتصاد. فـهنا يمكن الحـديث أيضًـا عن سـوق للأفـكار، سـوقٍ تؤدى وظائفـهـا وكـأن "يداً خـفـيـة" تديرهـا. هناك مَن ينتـجـون الإيديولوجـيـا ويحـافظون عليـهـا، أى من يعـرضـون سلعًـا وخدمات إيديولوجية، وبالوسائل المتاحة لهم يقومون بإيصال بضاعتهم إلى المستهلكين، أى إلى من يصـقلونهم إيديولوجيًا مـن المواطنين. وهذا استـهلاك حـقـيـقى، لا مـجازى، للبـضـاعـة الإيديولوجـيـة، أى للاسـتـمـاع، والقـراءة، والمشـاهدة. وفى هذه السـوق يلعب الطلب دوره ويأخذه العرض بعين الاعتبار، كما أن الطلب يتشكل بواسطة هذا العرض. و"اليد الخفية" فى هذه السوق ليست شيئًا من صنع الخيال، بل هـى منظومة محددة من أشخـاص ومـؤسسات ومنظمات... إلخ، يقيمون صِلات فيما بينهم، ويتمتعون بقدر جيد

من الإعداد يؤهلّهم لتقييم الوضع في السوق الإيديولوجية، وتحصيل منافع معينة. ومختصر الكلام، إن الآلية الإيديولوجية في يد الغربوية هي بالضبط آلية تقتضيها حاجة المجتمع من أجل المحافظة على ذاته كمجتمع غربوي من هذا النوع، وتتناسب مع طبيعة هذا المجتمع.

هذه الآلية الإيديولوجية لا تثير عند الناس الذين يخضعون لعملية الصقل الإيديولوجي ردَّ فعل سلبيًا كالذي كانت تثيره في البلدان الشيوعية، إذ يُخيَّل أنه لا وجود لها البته. وإذا كان ثمّة ما يجعل الناس يستاءون فهو طابع الأفلام، أو البرامج التلفزيونية، وغزارة الأدبيات البوليسة والخلاعية، وتغطية الأحداث في الصحف، والإعلان، وبرامج المدارس والجامعات... إلخ، وليس الإيديولوجيا، ولا العنف الإيديولوجي بأيِّ حال من الأحوال. فأنت حرٌّ! اشترِ أو لا تشترِ! شاهدْ أو لا تشاهدْ! استمعْ أو لا تستمعْ! شاركْ أو لا تشاركْ في هذه الفعاليات أو تلك (اجتماعات، تظاهرات، محاضرات... إلخ). فأنت حرٌّ! أمّا حقيقة كونك عاجزًا عن الإفلات من حقل الإيديولوجيا فتبقى خفيّة على من يقعون تحت تأثيرها بشكل أو بآخر.

المسألة هنا كما في سوق السلع والخِدْمات. أنت حر في أن تشتري أو لا تشتري شيئًا معيّنًا، أنت حر في أن تختار. لكنك مضطر لأن تشتري، أو لأن تختار شيئًا. فإمكاناتك وحاجاتك مكوّنة سلفًا طبقًا لشروط السوق. وليس بوسع الإنسان أن يعيش مغمَض العينين أصمّ، ولا أن ينعزل تمامًا عن كل ما يحمل معه معلومةً ما. إنه مضطر لأن يشاهد ويسمع ويقرأ، وأن يشارك في أمور ما. فالإنسان عاجز عن تفادي العقاقير والقطرات الإيديولوجية المحلولة في كلِّ ما يمرّ عبر وعيه. يُخيَّل وكأن الإنسان متروك لنفسه. غير أن البيئة التي يعيش فيها ليست متروكة لنفسها. فالبيئة في حالة تشكُّل، والإنسان يتكيّف معها. إنها تشكّل الإنسان.

ليست المنظومة الغربية الخاصة بصقل الناس إيديولوجيًا بحاجة إلى تعمّد حشوِ رءوس الناس بالإيديولوجيا بطريقة قسرية، مكشوفة. فهذا الأسلوب ليس ناجعًا، ولا يعوَّل عليه إلا لبعض الوقت. وثمة أسلوب آخر أكثر فعالية بكثير، يعتمد على إعطاء

الناس الحريةَ الإيديولوجية، وخلقِ وهـمٍ لديهم بعدم وجود حقل إيديولوجي عمومًا، بل وبأن هناك فوضى إيديولوجية، فيما يجري في الواقع تذويب القطرات الإيديولوجية في حيِّز الناس الحيوي من أجل جعل ابتلاعها لا يتطلّب منهم أي جهود أو ذكاء. والمهم هنا هو عدم تمكين الآخرين من أن يطرحوا في حيِّز هذه الفوضى الإيديولوجية أيّ إيديولوجيا واضحة ومنظَّمة، أي منعهم من أدْلجَة الناس في هذا المعنى. ويتطلّب هذا الأسلوب أيضًا أن يترافق على الدوام مع العمل بلا كلل على رفد هذه الفوضى الإيديولوجية بالأفكار المبتذلة التي تلبّي حاجات المواطنين "المضلَّلين إيديولوجيًا". فالحرية الإيديولوجية في ظروف الحقل الإيديولوجي الغربي وسيلةٌ لتبليد الجماهير إيديولوجيًا أشدُّ قوة بكثير من القسر الإيديولوجي.

إلا أن الإيديولوجيا والدعاية الغربيتين تسرفان في المبالغة بهذه الحرية. والأرجح أن ذلك فوضى إيديولوجية مصطنعة من أجل أوساط معينة من السكان، وفي حدود معينة، تسهِّل تمرير خط إيديولوجي ليس فوضويًا على الإطلاق. ويمكن القول إن هذه الفوضى ظاهرة "مقنّنة" لا تؤثر جوهريًا على حالة المجتمع الإيديولوجية. فأيّ تخطٍّ ("تقنين") لهذه الحدود، أيُّ ظهورٍ لاحتمال تأثيرٍ جدِّي على المجال الإيديولوجي كافٍ لأن يجعل السيطرة الإيديولوجية تقوم بعملها. اكتبْ وقلْ ما تريد! ولكن ما الفائدة من ذلك؟ فلكي يسمعك ويفهمك ولو عدد قليل من الناس لا بدّ لك من منبر، أي من صحف، وتلفزة، وإذاعة، ودور نشر. ولكن هذا المنبر ليس متاحًا لأيٍّ كان. ذلك أن أصحاب المنابر أحرار أيضًا، أحرار بتقديم منابرهم لمن يناسبهم، وبحجبها عمَّن لا يناسبهم. فالاستفادة من حرية التعبير عن الأفكار تتطلّب أموالاً، والأموال هي محرِّك الآلية الإيديولوجية.

إن المتحكِّمين بالمجال الإيديولوجي يهبّون جميعًا، وكأنهم تلقّوا تعليمات واحدة من مركز واحد، في وجه كلِّ ما يعدّونه مخالفًا لهم من أشخاص وأفكار. ورغم أن هذا المركز غير موجود رسميًا، فإن آلية تنسيق العمل موجودة. إذ إن من يقوم بإعداد القرارت هم خبراء نافذون، ومستشارون لدى ممثِّلي السلطة، ومؤسساتٌ من

نوع خاص. وهناك جمهور من الموظفين الإيديولوجيين الذين أُعِدُّوا وفقًا لهذه المهمة، ويتمتَّعون بالخبرة الضرورية للعمل. وهكذا، لا يحتاج الأمر إلى طويل وقت، بل وتكفى أحيانًا تلميحات عابرة لتبدأ آلية الإيديولوجيا بالعمل كجوقة واحدة. ومن المدهش حقًا أن الآلية الإيديولوجية الغربية، بصرف النظر عن غياب الوحدة والمركزية الشكلية، كانت فى العقود الأخيرة أسرع من مثيلتها الشيوعية، وأكثر منها حضوراً ومرونة فى التعامل مع الأحداث. فقد تبيّن أن أحد أسباب أزمة الجهاز الإيديولوجى الشيوعى يتمثّل بالضبط فى صرامته، وعُريه، وحَرْفيته، وبيروقراطيته، وانضباطيته العسكرية.

كنيسة الغربوية

إذا كان بالإمكان مقارنة دور إيديولوجيا الغربوية وثقافتها بدور الدِّين فى المجتمع الإقطاعى، فإن نظير الكنيسة هو مجموع الأشخاص، والمؤسسات، والمنظمات، والمنشآت العاملة فى مجال إنتاج منتجات "دِين" الغربوية وحفظه وتوزيعه. وبشىء من التعسف يمكن تقسيم جميع عناصر "كنيسة" الغربوية إلى ثلاث مجموعات، تضمّ الأولى منها ما يمكن تسميته بقِطاع "الكنيسة" الاجتماعى، أى تحديداً مختلف أنواع مؤسسات الدولة، بما فيها الأجهزة السرية، ومعاهد البحث، والأقسام الجامعية، والجمعيات، والنوادى، والوكالات، واللجان. ويندرج فى المجموعة الثانية كل ما يمكن تسميته بقطاع "الكنيسة" الخاص، أى تحديداً العدد الكبير من المنشآت التى تصنع منتجات "الدِّين" وتمدّ بها سوق الإيديولوجيا والثقافة، و"اليد الخفية" التى تدير آلية هذه السوق. وتشمل المجموعة الثالثة مجمل الأشخاص، والمؤسسات، والمنشآت التى تشكِّل ما جرى العرف على تسميته "بالإعلام الجماهيرى" (mass- media) أو مجرد "الإعلام" (medi) إنه فاتيكان "كنيسة" الغربوية بمجموع مؤسساتها، وصولاً إلى أبرشياتها المحلية الصغيرة.

وقد ظهرت فى العقد الأخير من القرن العشرين مجموعة كاملة من الدراسات التى تتناول الإعلام الجماهيرى، أشير من بينها إلى مؤلفات جان - فرانسوا ريفيل، ونيل بوستمان، وفولفغانغ كراوس(١٢٦)؛ ومنها استقيت العديد من المعلومات الثمينة. إننى لا أدّعى منافسة هؤلاء الباحثين فى وصف هذا المجال من مجالات الغربوية، وسأكتفى تحديدًا بعرض وجهة نظرى التى تشكلت بخصوص هذا المجال كعنصر من عناصر الغربوية.

الإعلام الجماهيرى

يُستعمَل هذا التعبير للدلالة على جملة من الظواهر فى المجتمع الغربى المعاصر كالإذاعات، والتلفزة، والصحف والمجلات، ومختلف المنشورات الدورية والعرْضية أو التى تصدر مرة واحدة، وغير ذلك من الوسائل التى تؤدى وظائف مماثلة. ويعنى هذا التعبير فى الأصل عددًا كبيرًا من وسائل الإعلام الجماهيرى. ولكن وظائف هذه الوسائل تخطت حدود نشر الأخبار. وقد تبيّن أنها أكثر تنوعًا وأهمية. وهى - فضلاً عن ذلك - ليست الآن مجرد جملة من الظواهر المختلفة. لقد شكلت فى المجتمع الغربى مجالاً خاصًا متكاملاً له كل قوانين (قواعد) الوجود والأداء. ولذا فإننى سوف أتجاهل هنا المعنى الأصلى الاشتقاقى لهذا التعبير، وأستخدمه كمصطلح سوسيولوجى، وبدون أى تعريف، فقط كاسمٍ للظواهر الشائعة التى مررنا على ذكرها أعلاه (الإذاعة، التلفزة، الصحف... إلخ).

---

(126) Jean-Francois Revel. Die Herrschaft der offentlichen Meinung. Conturen,39A.1990;

Neill Postman. Amusing Ourselves to death. New York, 1985;

Wolfgang Kraus. Neuer kontinent Fernsehen.Frankfurt/ M., 1989

لقد شهد تطوّر الإعلام الغربى بعد الحرب العالمية الثانية "قفزة" نوعية هائلة، فبات واحداً من أهم مجالات المجتمع. ولذلك لا ينبغى النظر إليه الآن على أنه مجرد جملة من ظواهر متفرقة لها سمات متشابهة، بل على أنه كلٌّ واحدٌ له بنية معقدة، وأجزاء ووظائف متنوعة. والظروف التاريخية لهذه "القفزة" هى ما يلى:

١- التزايد الكمى العظيم للعناصر المكوِّنة لوسائل الإعلام؛

٢- تحسُّنها التقنى.

٣- اختراع وسائل جديدة.

٤- تحسين عملها.

٥- ظهور علاقات متنوعة فيما بينها.

٦- توسع مجال نشاطها، وازدياد قوة دورها فى حياة المجتمع.

وتعطى الأرقامُ التالية تصوُّراً ما عن الآفاق التى بلغها الإعلام. ففى أواخر الثمانينيات كان فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٦٤٥ صحيفة يومية تصدر ٦٣ مليون نسخة، و٨٠٠٠ صحيفة أسبوعية، و١١٢٠٠ مطبوعة دورية مصورة، وأكثر من ٩٠٠٠ إذاعة تجارية و ١٤٢٠ إذاعة غير تجارية، و١٤٤٠ محطة تلفزيونية (ثلاثة أرباعها تجارية)، و ٩٩٠٠ منظومة كوابل. وفى عام ١٩٨٥ كان يوجد فى ألمانيا الغربية ١٢٥٣ جريدة يومية و٦٩٠٠ مجلة. وفى العام ١٩٨٩ كان يوجد فيها ٩،٤ مليون جهاز راديو و ٢،٤ مليون جهاز تلفزيون[١٢٧].

إن الوضع الاجتماعى – الاقتصادى للإعلام متنوع ومتغير. ففى الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهيمن، وقت كتابة هذه السطور، الشركات التجارية فى مجال التلفزة،

(١٢٧) Emil Hubner انظر الهامش رقم ١٠٦.

غير أنه كان هناك أيضاً شركات غير تجارية تدعمها الدولة. وفى عام ١٩٨٨ بلغ حجم الأموال الموظَّفة فى بزنس الإعلام فى الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٤٨٠ مليار دولار [١٢٨] وفى معظم بلدان أوروبا الغربية كانت الإذاعة والتلفزة شركات عامة تدعمها الحكومات ماليًا. ثم فى العام ١٩٨٠ بدأ اتجاه نحو الخصخصة (مردوخ، ماكسويل، بيرلُوسكونى).

ومثلُ ذلك موجود فى مجال تجميع وسائل الإعلام (المركزة)، واستقلالها عن بعضها البعض (نزع المركزة). فقد كانت الصحافة مركزية فى بعض البلدان (النمسا، إنجلترا)، وغير مركزية فى بعض آخر (ألمانيا، هولندا، السويد)، ومزيجاً من الاثنين فى بعضٍ ثالث (فرنسا، بلجيكا، الدنمارك). ثم حدث بعض التغيرات، لكن الأشكال السابقة بقيت على حالها. على أن التغيرات فى مختلف أجزاء الإعلام كانت وما زالت تجرى فى اتجاهات مختلفة، وتتخذ أشكالاً مختلفة.

إن مركزية الإعلام التى كانت فى البلدان الشوعية موضع انتقاد، كأحد عيوب الشيوعية، تتعايش تماماً والخصخصة. ووسائل الإعلام الأمريكى[١٢٩] شاهدٌ على ذلك. فبالرغم من أن المركزية هناك لم تكن واضحة القسمات، فإنها كانت موجودة! إذ كانت المحطات التلفزيونية المحلية، مثلاً، تابعة لشركات الإعلام القومية الكبرى فى ما يتعلق بالبرامج. ذلك أن البرامج المحلية فى تلك المحطّات كانت أقل من ١٠٪ من إجمالى برامجها، بينما كان البثّ فى معظمه يعتمد أساساً على برامج وأفلام من ثلاث محطات كبرى. وفى مجال الأخبار لعبت محطّتا (يو. بى. آى ، و أ. آر) دور جهازين مركزيين. وكانت أربع من كل خمس محطات تلفزيونية فى مئة من المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان تعود لمجموعات تملك عدداً كبيراً آخر من

---

(128) The Universal Almanac. 1990.

(129) Emil Hubner.

وسـائل الإعـلام. وكان الجـزء الأكبر من الصـحـف فى أيدى عـدد قليل من الاحتكـارات. فقد كـانت شركة "هانيتـى" فى العام ١٩٨٥، مـثلاً، تمـلك ٨٦ صحيفة يومية. ولم تكن الصـحف التى تتنافـس فى ما بينـها موجودة إلا فى خمسين مدينة من بين جميع المدن الأمريكية.

إن الميل إلى تكثيف الإعلام ومركزته تجسيد للقوانين العامة فى ظل الرأسمالية. ولكن من الخطأ حـصر المسـألة فى هـذا القـول. ذلك أن الإعـلام ليس مـجـرد واحـد من مـجالات تثمير الرأسـمـال. إنه شىء أكبـر من ذلك، يتعـدّى إطار البزنس. فـهـو إعـلام وتضليل إعلامى، تمجيد ونقد، خِدْمات السلطة والبـزنس ومعارضةٌ لهما، ترويج للأخلاق وترويج للفجور، تنوير وتعمية، صراع أفكار ومصالح، تعبير عن الحياة، وتشويه للواقع، صنعٌ للحياة... إنه، باختصار، معادلُ الحياة الاجتماعية فى كل تجليات عاملها الذاتى. فالإعلام ميدانُ الحياة الاجتماعية الذى أصبح بحد ذاته واحداً من أهم العوامل فى هذه الحياة. وهـو يتألف من عشرات آلاف المؤسسات والمنظمات والمنشآت. ويعمل فى الإعلام مئات آلاف الموظَّفين، ويجتذب للمشاركة فى عمله ملايينَ الناس من شتى الفئات الاجتماعية. فالإعلام أداةٌ جبّارة فى تكوين الوعى، والمشاعر، والأذواق لدى جماهير غفيرة من البشر، وأداةٌ للتأثير عليهم بالاتجاه المطلوب لجهة ما. ولكنه أداة تعى نفسها بنفسها بوصفها قوة تستعمل جميع الآخرين وكلَّ الأشياء الأخرى أداة لفرض سلطتها على المجتمع.

شكليًا، لا وجود لمركزٍ واحد يدير الإعلام. أمّا، عمليًا، فإن الإعلام يقوم بوظائفه على نحو يجعله يبدو وكأنه يتلقّى تعليمات من مركز قيادى ما على غرار اللجنة المركزية فى الحزب الشيوعى السوفيتى. ثمّة "يد خفية"، وهى لم تحظ بدراسة علمية تقريبًا. ونادراً ما تصل معلومات عنها إلى الصحافة. وتتألّف هذه "اليد الخفية" من عدد قليل نسبيًا من أشخاص يجيزون التوصيات التى تعدّها دائرة أوسع تضمّ سياسيين، ورجال أعمال، وعلماء سياسة، وصحافيين ومستشارين... إلخ، يعطون الإشارة للإعلام كى يبدأ نشاطًا منسّقًا بصدد قضايا بعينها. ويوجد فى مؤسسات الإعلام عدد كبير

من الموظفين ذوى الخبرة الذين يتنبّأون فوراً بالتوجهات والمقاصد الجديدة، بل ويستبقون "التعليمات العليا". وسرعان ما يبدأ بالعمل جيشٌ هائل من المنفِّذين المهيَّئين لتنفيذ أى مهمة وفقًا لما يتطلّبه التوجه الجديد. وتقوم بين من تتألّف منهم هذه الآلية اتصالات شخصية لا تحصى. ويجرى عمل هذه الآلية كلّه تقريبًا على شكل تنظيم ذاتى وظائفىٍّ من نوع ما (كما أسمّيه)، وليس كمنظومة أوامر موثّقة تستتبع تقارير عن تنفيذها. إن هذه الآلية مخفية وليست عُرضة للتهجّمات من خارجها.

لقد نشأ الإعلام على النحو الذى يتطلّبه المجتمع تحديداً، وكما هو ممكن عمومًا. ومن السخف لومُ الإعلام على عيوبه الواضحة، وتجاهلُ كون الإقبال على هذه العيوب لا يقلّ عن الإقبال على مزاياه. فما الذى يُعدُّ من العيوب؟ وما هى معايير تقييم عمل الإعلام؟ إنه يؤدى وظائفه، بل وأفضلَ ممّا تؤدّى وظائفها المؤسسات الأخرى فى المجتمع. ولكن هذه الأفضلية ليست من وجهة نظر دعاة الأخلاق المتطلعين إلى صدقيةٍ وعدالة ما، بل من وجهة نظر صقل الناس بالطريقة الضرورية للمجتمع، ومن وجهة نظر تلبية حاجات الناس إلى هذه البضاعة تحديداً من أجل عقولهم ومشاعرهم.

إن التنوّع الكبير فى وظائف الإعلام وخصائصه يجعلنا، إذا أردنا، قادرين على رسم تلك الوظائف والخصائص فى أىّ صورة نشاء، إيجابية[١٣٠] كانت أم سلبية، بل وبالاعتماد فى كلتا الحالتين على معطيات موثوقة. وزيادة على ما قيل أعلاه سأشير أيضًا إلى بعض صفات الإعلام دون أن أعطيها أى تقييم ذاتى.

لم يصبح الإعلام أداة لجمع ونشر أخبار ينتجها طرف آخر، بل أصبح منتجًا للأخبار، مراقبًا لها، ومتسلِّطًا عليها. ولديه، بُغيةَ تحقيق هذا الهدف، كوادرُه القوية

(130) Wolfgang Kraus. Neuer kontinent Fernsehen.Frankfurt/ M., 1989.

المدرّبة مهنيًا. فهو يسيطر عمليًا على جميع ما فى المجتمع من قوى لها أىّ صلة بالأخبار. إنه يصوغ الأخبار وفق قواعده، وبالشكل الذى يحقق مصالحه. وكمية الأخبار التى تُفلِت من رقابة الإعلام ضئيلة جداً مقارنة بكمية الأخبار التى تمر عبر قنواته، فضلاً عن أن دورها أكثر ضآلة بكثير. لقد جمع الإعلام تحت جناحيه التيارات والقوى الإعلامية الأساسية والأكثر تأثيراً فى المجتمع.

يتدخّل الإعلام فى جميع مجالات المجتمع: السياسة، والاقتصاد، والثقافة، والعلم، والرياضة، ومفردات الحياة اليومية. إنه يتدخّل فى كلّ شىء، ولا يكتفى بالتأثير على عقول الناس ومشاعرهم، بل ويمارس عليهم سلطة، هى سلطة ديكتاتورية أيضًا، عبر أقنية عديدة، أشير فى ما يلى إلى ما هو أساسى منها.

يستأثر الإعلام بانتباه الأغلبية الساحقة من سكان البلدان الغربية، وذلك عبر تزويدهم بفيضٍ من كل ما يحتاجون إليه من أخبار، ونميمة، وتسليات، وإثارات. وتتوفر لديه من أجل تحقيق هذا الغرض وسائل غير محدودة، وتكنولوجيا فى غاية التطور، وأساليب متقنة. ويتعذَّر إحصاء ما يهدر الناس من وقتهم وطاقاتهم على مشاهدة أجهزة التلفاز، أو قراءة الجرائد والمجلات، أو الاستماع إلى المذياع. وليس هناك أىّ كنيسة تضاهى، من وجهة النظر هذه، "كنيسة" الغربوية التى هى، فوق ذلك، مريحة أيضًا من حيث أسلوبها فى اجتذاب الناس إلى نشاطها، إذ تمكِّن الإنسان من أن يستهلك منتجات الإعلام وحيداً، فى منزله، أو فى وسيلة النقل، وحتّى فى أثناء وجوده فى عمله.

إذا كانت التلفزة تسمِّر إلى شاشاتها مئات الملايين من البشر فتحول دون خروجهم إلى الشارع، ودون تركهم يشكِّلون كتلاً جماهيرية تصعب السيطرة عليها، فإن ذلك وحده كاف لجعل الإعلام أهمّ وسيلة للتحكم بالناس فى عالمنا الحالىّ المكتظِّ بالسكان، الجشعِ، النافدِ الصبر، الذى لا يؤمن بإله.

والقناة الثانية الأهمّ التى يستقى الإعلام سلطته الكلِّية منها هى سيطرته على كامل النشاط الفكرى والإبداعى فى المجتمع، وتحكُّمه بهذا النشاط وتوجيهه عبر تأمين

شهرة لمبدعي نتاجات الثقافة، فهو من يقيِّمهم، وينتقيهم، ويُلقى عليهم الضوء. لقد نصّب الإعلام نفسَه قاضيًا عامًّا يحكم على ما تنتجه الثقافة، فيقدّمه من حيث الموضوع، والتوجه الفكرى، والذائقة الجمالية. وهو من يحدِّد دائرةَ الناس، والأعمال، والأفكار، والأزياء التى يحقّ لها الظهور على حلبة الثقافة. إن ما يحدِّد مصير المبدعين فى مجال الثقافة ليس عبقريتهم ولا عقولهم، وإنما هو موقف الإعلام الجماهيرى منهم. فهو قادر على تعظيم الحقير وعديم الموهبة إذا كان ينسجم مع مصالحه وحساباته، وعلى منع الهواء عمّن هو عظيم وموهوب إذا لم يكن يحقِّق هذا الشرط.

والقناة الثالثة الأهمّ التى يستقى الإعلام سلطته الكلِّية منها هى تقديمُه منبراً للسياسيين، وحلبةً للتمثيليات السياسية. فهو يضخّم غرور السياسيين المفرط ويستغلّه، ويؤثِّر على نجاحاتهم وإخفاقاتهم تأثيراً يكون مصيرياً فى بعض الأحيان. فبدون الإعلام لا معنى لأية حملات انتخابية، أو معارك برلمانية، أو لقاءات، أو زيارات، أو خطابات، أو مظاهرات، أو حركات جماهيرية، أو فعاليات حزبية، ولا لأهمّ مظاهر الحياة الاجتماعية – السياسية فى البلدان الغربية.

وأخيراً، فقد استأثر الإعلام بالرأى العام والمجتمع المدنى، إذ صار بوقًا لهما، وفى الوقت نفسه جرَّدهما من الاستقلالية. لقد وجدا فى الإعلام قوتهما المنظِّمة، فتخلّيا له عمّا لهما من استقلالية وسلطة. وصار الإعلام شيئًا يشبه "الدولة" فى حياة المجتمع غير الحكومية.

يلفت نقّاد الإعلام الانتباه إلى أن وسائله مُلكُ قوى أخرى، وأن هناك من يوجِّهه كأداة له. إننى لا أنفى هذا الرأى، ولكننى أرى أن ذلك ليس هو اللبّ. قد تعود ملكية وسائل الإعلام لأفراد، أو لدولة، أو لمنظمات اجتماعية، أو شركات كبرى، أو بنوك، ويمكن أن يستخدمه الرأسمال الكبير، والحكومة، ومجموعات وعصابات ما. غير أن ذلك كله لا يجرِّده من الدور الذى يلعبه فى المجتمع، ولا من مكانته فى منظومة الظواهر الاجتماعية الأخرى. ذلك أن حجم دوره ومكانته فى المجتمع يمكّنه أيضًا من أن يملى إرادته على جميع من يتحكّم به إلى حدٍّ ما، وعلى من هم سادته رسميًا. فجميع من

يُعَدّون مالكيه والمتحكِّمين به مضطرون للخضوع للشروط ذاتها التى تمكِّنهم من ممارسة سيادتهم على الإعلام وتحكمهم به. والأرجح أن هناك تواطؤًا وتقاسمًا للسلطة بين شركاء أنداد متكافئى القوّة إلى هذا الحدِّ أو ذاك، أكثر ممّا هناك علاقة سيادة وخضوع. فصاحب الجريدة، مثلاً، يؤثر على خطِّ جريدته السياسى، ولكنه فى الوقت نفسه يكون خاضعًا لجريدته كظاهرة تلعب دورًا متميزًا فى المجتمع.

إن الإعلام فى المجتمع الغربى إلهٌ عديم الملامح، ينحنى له أيضًا جميع من يُعَدُّون، أو يتصوَّرون أنفسهم مالكين أو رؤساء لهذا الإعلام. فأكثر ما يقوم به هؤلاء هو فى الحقيقة خدمة معبودهم بوصفهم كهنته، وطبعًا مقابل أجرٍ جيِّد وأرباح. فالإعلام ظاهرة اجتماعية تنطوى على تجميعٍ كثيف لقوة أفرادٍ بلا ملامح فى الكلِّ الاجتماعى، هم مشاهدون، وقرّاء، وعلماء، وفنّانون، وإيديولوجيّون، ورياضيّون، وسواهم من المواطنين. إنه سلطتهم الجماعية التى هى سلطة مطلقة لكلٍّ منهم بمفرده. إذ إنَّ مكمن قوةِ الكنيسة فى مرحلة الإقطاعية أيضًا لم يكن فى العدد غير الكبير نسبيًا من رجال الكنيسة، وإنَّما فى مجمل جمهور السكان الذين كانوا يؤمنون بالكنيسة ويقدّمون لها أجزاء صغيرة من "أنا"– هم المغتربة.

الإعلان

الإعلانُ أداةٌ مهمّة لتكوين المادة البشرية. وهو ليس مجرد ترويج لسلع وخِدْمات. إنه دعاية لمنظومة قيم الغرب ونمط حياته. وتبليد الناس الإيديولوجى يتَّخذ فى الإعلان أكثر الأشكال ابتذالاً، وبالتالى أوسعها انتشارًا وفعالية. على أن النموذج الكلاسيكى للإعلان هو النموذج الأمريكى، طبعًا. ولا يكتفى هذا النموذج بأنه يعكس نمط الحياة المترسِّخ فى الولايات المتحدة الأمريكية، بل ويساهم فى تكوينه، وبقائه، والترويج له. ومواضيع الإعلان هى: الحرية، والنشاط، والنجاح، والمتعة، والرياضة، والحيوية، والشباب. ويقع النجاح الاقتصادى فى رأس قائمة اهتمامات الإعلام. والتجسيد الحىّ لهذا النجاح، حسب الإعلان، هو صورة الملياردير الذى يبدأ عمله من الصفر، كما

يزعمون، ثم يصبح فى غضون بضع سنوات صاحب ثروة خرافية بفضل جهوده المشروعة والأخلاقية تماماً. ويروّج الإعلان للوطنية التى تعنى الإعجابَ بأمريكا إعجابا مفرطًا إلى درجةٍ لا تصدَّق، وتمجيدَ كل ما هو أمريكى. وطريقة الإعلان الأمريكية هى المبالغة القصوى بإطراء كل ما يروِّج له، وإسباغُ مظهر القدوة والذروة على ما هو عادى ومبتذل، والعدوانية، والسعى لجذب انتباه الآخرين، والانتشار فى كل مكان. إن الإعلان الأمريكى هو، من جميع النواحى المهمة اجتماعيًا، جوهر إيديولوجيا الغربوية ودعايتها فى شكله الأمريكى المتطرف.

الغربوية والدِّين

تتناول إيديولوجيا الغربوية المسائل ذاتها التى تتناولها العقائد الدينية. ولكنها وسّعت دائرة هذه المسائل، وراحت تطرح حلولاً لها تخالف من حيث المبدأ تعاليم الدين. ذلك أن هذه الإيديولوجيا تتطلّع منذ ولادتها إلى إيجاد حلٍّ علمى لهذه المسائل، يقوِّض أسس الظلامية الدينية. وتَسامحُ الإيديولوجيا اليوم فى التعامل مع الدين لا يلغى معاداتها للدين فى الجوهر. إنها تحتمله وتغضُّ الطرْف عنه، لأنه غير قادر على منافستها، ولا يحول دون قيامها بوظيفتها. فالإيديولوجيا لا تسعى إلى خلق دِين جديد، وإنما إلى تخليص الناس من كل ما كان الدين وما يزال يعبّئ به نفوسهم. إن تدجين الإنسان إيديولوجيًا يعنى، بهذا الشكل أو ذاك، إفراغه روحيًا. وشكاوى الكنيسة من تدنّى نسبة المؤمنين تقوم على أسس واقعية لا أعتقد بأن إزالتها ممكنة[١٣١].

وفى الوقت نفسه ثمة من يتحدّثون عن انبعاث دينى، وعن نهضة دينية[١٣٢] وهم يستندون فى ذلك إلى ما يجرى فى بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق.

---

(١٣١) عام ١٩٨٩ هجر الكنيسة فى ألمانيا الغربية ٢٤٠ ألف شخص من المؤمنين.

(132) Hubert Seiwert. Das Ende des Real existierenden Atheismus. FAS

ولكن هذا الاستناد باطل، لأن هذه البلدان ليست الغرب. زد على ذلك أن أعداداً كبيرة من الناس هناك لم ينضووا تحت "رايات" الكنيسة بدوافع الحاجة إلى الإيمان، وإنما لأسباب من نوع آخر، من ضمنها الأسباب السياسية. وإنه لأكثر جدوى هنا الاستشهاد بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث الأغلبية الساحقة من السكان تُعدُّ من المؤمنين الذين يؤدّون الصلاة بانتظام.

إلا أن وضع الدين فى المجتمع لا يقيَّم بعدد الأشخاص الذين يَعُدّون أنفسهم مؤمنين يمارسون الطقوس الدينية ويسددون الضرائب الكنسية، بقدر ما يقيَّم بالدور الذى يلعبه الدين والكنيسة فى الحياة الاجتماعية، وبمقدار تأثير العقائد على سلوك الناس. ومن وجهة النظر هذه فإن دور الدين والكنيسة فى بلدان الغرب زهيد جداً بالمقارنة مع دور عوامل الغربوية، أمّا دور المبادئ الدينية فأقلّ من ذلك شأنًا فى تحديد سلوك الناس.

والولايات المتحدة الأمريكية ليست استثناء فى هذا الصدد. فلقد لاحظ توكفيل فى حينه أن الدين كان يحكم حياة الأمريكيين الروحية. واليوم أيضًا لا يوجد بين بلدان الغرب بلد يتمتع فيه الدين بالقوة التى يتمتع بها فى الولايات المتحدة الأمريكية. فهناك يتدخل الدين فى حياة الناس اليومية، يتدخّل فى الثقافة والسياسة. ولا أهمية فى ذلك لاسم الدين الذى ينتسب المؤمنون إليه، إذ يكفى أن يكون دينًا وحسب. وتشهد هذه التعددية الدينية وحدها على أن التديُّن الأمريكى شكلٌ نشأ تاريخيًا يعبِّر عن ظاهرة أخرى تختلف تمامًا عن الدين، هى الإيديولوجيا تحديداً. ويشبه هذا الوضعُ وضْعَ المَلَكية فى الديمقراطية الإنجليزية. إنها مفارقة تاريخية تتمثّل فى إيديولوجيا غير دينية ترتدى ثوبًا من النفاق الدينى. زد على ذلك أن دور الدين هنا مبالَغ فيه بشدة. فلو درسنا سلوك الناس هناك بالطرق العلمية لتوصّلنا إلى نتيجة محبِطة، لأن الأمريكيين، مهما صلّوا، يظلّ سلوكهم أقلّ انسجامًا مع تعاليم الدِّين بكثير من سلوك شعوب الغرب الملحدة علنًا. على أن ربَّ الأمريكيين وباقى الغربويين، سواءً بسواء، هو ما يمكن أن توفِّره لهم الحضارة الغربية فى هذه الدنيا من خيرات عادية ويستطيعون هم أنفسهم أن يحصلوا عليها بفضل هذه الحضارة.

كانت مواقع الدين تتعزز على الدوام جرّاء ميل الناس إلى الأوهام، والإيمان بالقوى الخارقة والمعجزات، أى باختصار، جرّاء ميلهم إلى الظلامية. وقد غذّى الدين أيضًا هذا الميل إلى حدٍّ كبير، وظلّ مستمرًا عند الغربيين بصرف النظر عن التعليم وتقدُّم العلوم. ونجد اليوم حتّى المتعلّمين يؤمنون بالأبراج، والتبصير، والتنجيم. وقد انضافت إلى هذه المعتقدات القديمة معتقدات جديدة ظهرت نتيجة لمنجزات العلم والتقنية، كالإيمان بوجود كائنات تسكن الكواكب الأخرى، وإمكانية التنقّل فى الزمان، وحتّى بالحياة بعد الموت فى شكل من الأشكال يتخطّى العلم. وكان لإيديولوجيا الغربوية، المتمثلة فى نخبتها العليا، يدٌ فى تطوير هذه الظلامية الحديثة. ذلك أن الإيديولوجيا تسير فى هذا الطريق جنبًا إلى جنب مع الدِّين.

نمط الحياة

لعلّ تعبير "نمط الحياة الغربى" واحد من أكثر التعابير استعمالاً فى الكلام والمقالات حول المواضيع المتعلِّقة بالغرب. فما المقصود بذلك؟ عادةً ما يقصدون به الديمقراطية، والرأسمالية، والسوق، والتعددية...إلخ، أى باختصار جميع ظواهر المجتمع الغربى المعروفة دونما حاجة إلى هذا التعبير الخاص "نمط الحياة الغربى". غير أن فى المجتمع الغربى جانبًا يتميز عن سواه من الجوانب، وهو بالضبط كيفية تجلى الغربوية فى حياة الغربيين الشخصية. إن تعبير "نمط الحياة الغربى" ليس نافلاً هنا. وسوف أستخدمه لاحقًا لهذا الغرض.

والحال، ما معنى "العيش وفق الطريقة الغربية"؟ يتعذر الردّ على هذا السؤال بجواب واحدٍ لا يقبل الجدل. فالملياردير الغربى يعيش وفق الطريقة الغربية. والمتسوِّل الشريد الذى يتعارك مع الجرذان ليقتات من نفايات المزابل يعيش وفق الطريقة الغربية. والنجمة السينمائية التى فقدت صوابها جرّاء الملايين والشهرة تعيش وفق الطريقة ذاتها. وكذلك من تخرَّجت فى جامعة، وهى متفوقةٌ، موهوبة تبحث منذ

سنوات كثيرة عن عمل ولا تجده، حتّى لو كان وظيفة معلمة براتب متدنٍ، تعيش أيضًا وفق الطريقة الغربية. والمدير الذى يتقاضى ملايين الدولارات لأنه عضو فى عدد لا يحصى من المجالس والهيئات واللجان يعيش أيضًا وفق الطريقة الغربية. والعاطل عن العمل للجيل الثالث على التوالى يعيش أيضًا وفق الطريقة الغربية. والوارثة ثروةً تقدَّر بالعديد من المليارات وجعلَها السأم تتاجر بالمخدرات، هى الأخرى تعيش عيشة غربية. والبنت القاصر التى تكسب لقمة عيشها عن طريق الدعارة تعيش وفق الطريقة الغربية. والكاتب عديم الموهبة الذى تباع عشرات ملايين النسخ من مؤلفاته السفيهة، يعيش عيشة غربية. والكاتب الموهوب الذى لا يستطيع بعمله الأدبى أن يكفل لنفسه عيشةً فى منتهى التواضع، يعيش عيشة غربية. كل هؤلاء يعيشون وفق نمط الحياة الغربى.

جلىٌّ أن الجواب على السؤال: "ماذا يعنى العيش وفق الطريقة الغربية؟" ينبغى أن يأتى استخلاصًا من دراسة معمَّقة تتناول حياة مختلف فئات الناس فى البلدان الغربية. وأنا سأكتفى هنا ببعض الملاحظات الوجيزة التى أستكمل بها فهمى للغربوية.

مستوى الحياة

عندما ألفيت نفسى فى الغرب عام ١٩٧٨ وسُئلت كم كنت أتقاضى فى موسكو كأستاذ (بروفيسور) فى الجامعة، ذكرت المبلغ الذى كنت أتقاضاه شهريًا. فحوّل المنظِّرون والصحفيون الغربيون هذا المبلغ إلى دولارات، وتوصّلوا إلى استنتاجٍ مفادُه أن مستوى حياة الأستاذ الجامعى فى الاتحاد السوفيتى أدنى من مستوى حياة الجندى الأمريكى. وقد حاولت جاهدًا أن أُقنع من تحدّثت إليهم بأن مستوى الحياة تحدده عوامل عديدة، وليس فقط مقدار الأجر الذى يتقاضاه الشخص. فعلى سبيل المثال، كنت فى موسكو أدفع إيجار الشقة قروشًا زهيدة. وكانت الضريبة

لا تذكر. والرعاية الصحية مجانية، بل ولم تكن سيئة كما تصوِّرها الدعاية الغربية. أضف إلى ذلك أنني كنت أنفق نقودى فى روسيا، وليس فى أوروبا الغربية ولا فى الولايات المتحدة الأمريكية. ثم إن معيار مستوى الحياة يتضمّن عوامل أخرى، منها العمل المضمون، وشروط التعليم، والعمل للأولاد، وفرص التمتع بنعِم الثقافة، والمكانة وسط زملاء العمل، ومجال التواصل، والكثير غير ذلك. فإذا ما أخذنا كل ذلك بعين الاعتبار كان مستوى حياتى أعلى من مستوى حياة يعيشها جنرال، وليس جندى أمريكى.

غير أن كلامى كان عديم الجدوى، لأنه كان يتناقض مع موقفهم الإيديولوجى القاضى بأن مستوى الحياة فى الغرب هو الأعلى فى العالم، ويقاس بمقدار الدخل.

إذ يقاس مستوى الحياة فى هذه البلاد أو تلك بالخيرات التى يحصل عليها المواطنون فى البلاد المعنيّة، وكيف توزَّع، وكيف تحصل عليها مختلف فئات المواطنين، وكيف يؤثِّر ذلك كله على نمط الحياة. وليس كلُّ شىء فى مستوى الحياة خاضعاً لطابع النظام الاجتماعى. بل إن أشياء كثيرة تتوقف على ظروف من نوع آخر، أى على الظروف الطبيعية، والتقاليد التاريخية، ومكانة البلد بين البلدان الأخرى. كما أن قياس مستوى الحياة بمقدار المداخيل النقدية، والمقارنة بين مختلف البلدان حسب هذا المعيار، قلّما يفضى إلى استنتاجات صحيحة موضوعياً. والمجتمع الغربى، بوصفه مجتمع الشمولية النقدية، هو الوحيد الذى يقاس فيه مستوى الحياة، أساساً وقبل كلّ شىء، بالمبالغ المالية التى يملكها أعضاؤه لتلبية حاجاتهم. غير أنه يوجد فى ذلك المجتمع أيضًا جانب نوعىّ، أو ذو مضمون. وسأشير هنا إلى بعض خصائص هذا الجانب.

يشكِّل المستوى المادى للغربيين من مختلف الفئات سلّمًا يمكن أن نرى فى أحد طرفيه ثروات خرافية، وفى الطرف الآخر بؤسًا لا منجى منه. وبين هذين القطبين ثمة درجات عديدة تشكل انتقالاً تدريجيًا بينهما. يمكننا أن نُبرز فى سلَّم هذه الدرجات من المداخيل "نقطتين" تحدِّدان مستوى الفقر ومستوى الغنى. فمستوى الفقر هو الخط الذى

لا يملك من يكون تحته من الناس ما يكفى من الموارد لتلبية الحد الأدنى من حاجاتهم المادية العادية. ومستوى الغنى هو الخط الذى يملك من هم فوقه من الناس موارد أكثر ممّا تتطلّبه تلبية الحد الأقصى من حاجاتهم المادية العادية. أمّا الحاجات المادية العادية فهى جملة من الحاجات التى يعدّها المجتمع معياراً، ويكفى أن تتوفر النقود لتلبيتها. وحدود هذه "الجملة من الحاجات" واسعة جداً، غير أنها ليست مطلقة، بل يمكن تعيينها تقريبيًا عن طريق التجربة.

ينبغى الإقرار بأن مستوى الغنى ومستوى الفقر فى البلدان الغربية أعلى مما هما عليه فى المجتمعات الأخرى. فحدود الحاجات العادية أوسع. وطبقة الأغنياء أكثر عدداً وثروة. والأغلبية الساحقة من المواطنين تعيش فوق خط الفقر. أمّا طبقة الفقراء فتمثّل نسبة مئوية أقلّ من طبقة الميسورين. وهذا يعنى أن المجتمع الغربى هو المجتمع الأكثر بحبوحة فى تاريخ البشرية. لكن ذلك لا يعنى أنه يبزّ غيره من المجتمعات فى الجوانب الأخرى.

إن مستوى الحياة العالى بالنسبة لقسم كبير (إن لم يكن بالنسبة للغالبية) من الغربيين ليس شيئًا يمكنهم أن يختاروه وفق إرادتهم، وليس مجرّد وفرة فى الموارد لتلبية الحاجات، بل هو بالدرجة الأولى شيء قسرى وباهظ الثمن. وحرية الاختيار ليست إلا اختيار الاحتمال الأنسب فى إطار من القسرية، بل وهى حرية موهومة بشكل عام. ذلك أنه لا ينجح إلا أفراد معدودون وميسورون جداً فى محاولاتهم تقليص درجة القسرية بشكل ما، عن طريق تخفيض ساعات عملهم، وتخفيض دخلهم أيضاً.

ويعنى مستوى الحياة العالى، بالنسبة لهذا الجزء من سكان البلدان الغربية المعنيّة، غلاء المعيشة. ولنأخذ مشكلة السكن. بالطبع، ثمة كثيرون يملكون منازلهم بالوراثة. وهذا يخفّف عليهم أعباء الحياة إلى حد كبير، لأن شراء أو استئجار مسكن أمر مكلّف جداً. وكثيراً ما يتطلّب هذا البند من النفقات نصف الدخل. أما شراء مسكن عن طريق الحصول على قرض فيعنى أن يصبح المرء تحت دَين أبدىٍّ للبنك. زِد على قرض السكن قرض السيارة التى لا يمكن تصوُّر الحياة الطبيعية فى الغرب من

دونها. ثم إن امتلاك السيارة واستعمالها يكلِّفان كثيراً. كما أن نفقات العلاج فى المستشفيات باهظة. وحتّى إذا كان المرء سليمًا معافى ولا يلجأ إلى خدمات الأطباء إلا نادراً، فإنه فى جميع الأحوال مضطر لدفع تأمين صحّى كى يحمى نفسه من الاضطرار لدفع نفقات كبيرة مفاجئة مقابل إجراء عملية جراحية وإقامة فى المشفى. ثم هناك مصاريف الضرائب، والتأمين على الحياة والممتلكات، وأجور المحامين، والمستشارين فى شئون الضرائب. والأولاد يكلِّفون كثيراً، إذ يتطلّب تعليمهم أموالاً طائلة أحيانًا. والتعليم الذى يضمن إلى حدٍّ ما عملاً بعد الدراسة ليس متاحًا إلا لقلّة من الناس. وهذا نوع من استثمار رأس المال. على أن المتاعب والهموم التى تنشأ بسبب الأولاد هى من الأسباب الرئيسة التى تؤدى إلى انخفاض معدل النموّ السكانى عند الغربيين، وحتّى انعدام هذا النمو تمامًا. ومن الأمور عالية الكلفة أيضًا نفقاتُ الراحة والاستجمام أثناء الإجازة، والمفروشات، وأدوات المطبخ، وغير ذلك من متطلّبات نمط الحياة المألوف. أضِف إلى ذلك مستحقّات الضمان الاجتماعى، وأشياء كثيرة أخرى.

والمشكلة الأهمّ أمام الغربوى القادر على العمل، إذا كان لا يملك مبلغًا كبيراً من المال يتيح له أن يكون متحرراً من هذه المشكلة، هى العثور على عمل يعود عليه بدخل يتناسب وتطلعاته الحياتية. وهذا ليس بالأمر اليسير. إذ حتّى إذا ما وجد عملاً من هذا النوع، فإن ذلك لا يعنى أن هذا العمل مضمون بشكل دائم. لذلك ترى أن الحالة الملازمة للناس فى الغرب هى عدمُ الثقة بالمستقبل، والخوفُ من فقدان العمل والانحدارِ إلى مستوى حياة أدنى، والسعىُ الدائم لتوفير المال تحسّبًا لكلِّ طارئ، ولضمان الشيخوخة. وهذا الهمّ فى الحياة يدفع الناس إلى قدْر من الحرص والحساب والتقتير يقترب من البخل، ويرغم كثيرين على الجريمة. كما يحوِّل هذا الهم كثيراً من الناس إلى كائنات مملّة للغاية، رماديّة وعديمة الملامح، تفكر منذ الصبا بضمان شيخوختها.

ويضطر الناس لبذل جهود خارقة لكى لا ينخفض حسابهم فى البنك كثيراً تحت الصفر. إن النظرية التى وضعها الاقتصادى الألمانى بالو مارتن، وفحواها أن القوة الأساسية المحرِّكة فى الرأسمالية هى الديون، ليست بذلك القدْر من السخافة(١٣٣)، فالإنسان الغربى المتوسط ليس مجرَّد كائن اقتصادى (هومو إكونوميكوس) كما يوصف فى الغرب أحياناً، بل هو على الأرجح كائن بَنْكى (هومو بانكوس)(١٣٣)، والمشكلة هنا ليست فى كونه يستخدم البنك كوسيلة مريحة، بقدْر ما هى فى كون البنك يستخدمه هو كوسيلة لتحقيق الربح.

وما من حاجة للحديث عن نِعَم الحياة التى فى متناول أيدى الأثرياء فى الغرب اليوم. ذلك أنه لم يكن فى تاريخ البشرية من قبلُ هذا العدد من الأثرياء وهذا المستوى من البذخ. ويتّصف عصرنا بنزوع قوىّ إلى عقلنةٍ قصوى لمسار الحياة وَفقًا لمنجزات العلم، والطب، والتقنية. فقد بات الحفاظ على الصحة والشباب أهمَّ عنصر من عناصر الثروة، شأنُه شأن تأمين الكماليات ووسائل الرفاهية، والتمتُّع بمنجزات الحضارة، والقدرة على الاستمتاع بخيراتها بطريقة عاقلة. ونشأت صناعة وثقافة كاملتان تهتمّان باستخدام الثروة عقلانياً. غير أن هناك أيضاً، فى الوقت نفسه، آثاراً سلبية لفائض الثروة وما ينجم عنها من عيوب.

جدير بالذكر أن مستوى "علِّيّة القوم" الفكرىَّ، والثقافىَّ، والأخلاقىّ ليس أرفعَ بأىِّ قدْرٍ من مستوى الجزء المتوسِّط من السكان. لقد كانت الثروة فى الماضى طريقًا إلى ثقافةٍ ونمطَ حياة لا سبيل إليهما بغير هذه الثروة. أمّا الآن، فبكلِّ بساطة، ليس هناك ثقافةٌ خاصّة أرفعُ مستوىً من الثقافة العامّة غيرُ متاحة لبقية المواطنين. وبدهىٌّ أن شراء بطاقات إلى مهرجان فى بايرويت أو زالسبورغ مسألة تفوق طاقة أغلبية سكان

(133) P. Martin. Der kapitalismus. Munchen, 1986.

(134) Gebhard kirchgassner. Homo Oeconomicus. Tubingen,1991.

البلدان الغربية من الناحية المادية. ولكن حضور هذه المهرجانات وسواها من فعاليات الترفيه غالية الثمن لا يرفع، بأيٍّ قدْر، مَن يحضرها فوق بقية البشر من الناحية الثقافية، والذهنية، والأخلاقية. إنها للبعض متعة، ولكنها بالنسبة للأغلبية عنصرُ تباهٍ (بريستيج) من عناصر نمط حياتهم، على غرار العلامات التى تضعها الشركات المرموقة على الملابس. خلاصة القول، إن ما نراه فى المحصِّلة ليس فئة شبيهة بأرستقراطية الماضي، وإنّما هو ضيقُ أفق من مستوى أعلى.

إن خطّ الفقر فى البلدان الغربية أعلى ممّا هو فى غيرها من البلدان، وهذا يعنى أن الفقراء فى الغرب عامّة أغنى من الفقراء البلدان غير الغربية. ولكن إدراك هذا الواقع غير كافٍ لفقراء الغرب لكى يكونوا راضين بمعيشتهم. فهم يشعرون بأنهم محرومون بالمقارنة مع الشرائح الميسورة، وبالنظر إلى ما ينتجه مجتمعهم من خيرات يرون أن لهم الحق بنصيب منها. أضف إلى ذلك أن الفقر فى البلدان الغربية يعنى ما هو أكثر من الفقر فى مجتمعات من طراز آخر، نظراً لأن افتقاد الوسائل المادية يعنى افتقاد إمكانية الوصول إلى جميع القيم الأخرى فى الحياة.

الترفيه

إن معادلة: "الخبزَ والفرجة!" التى تنسب عادة للإمبراطورية الرومانية، تنطبق على المجتمع الغربى أيضًا، بل وأكثرَ ممّا على تلك الإمبراطورية بعشرة أضعاف. فالخبز متوفِّر للغربويين إلى درجة جعلت الغرب إغراءً عظيمًا للبشرية جمعاء. أما أنواع الفرجة فقد صنع الغربُ منها فيضًا لم يكن بوسع أكثر المخيّلات اتِّقادًا أن تتصوّره حتّى قبل مائة عام خلت.

على أنه ما من شيء ينبع من جوهر الغربوية: لا الإذاعة، ولا السينما، ولا التلفزة، ولا باقى الاختراعات الحديثة التى يتجسّد الترفيه من خلالها. غير أن هذه الاختراعات جاءت فى الوقت المناسب تمامًا. لقد جاءت متناسبة مع حاجات الغربوية إلى وسائل

الترفيه السلبى، لكلٍّ بمفرده. ولا حاجة بنا للحديث عن الدور الذى تلعبه التلفزة فى حياة الغربيين. فهى تأتى فى طليعة وسائل الترفيه من حيث عدد الجمهور الذى تجتذبه، والوقت الذى يمضيه الناس أمام شاشات التلفزيون. إنها تتيح للمشاهدين الترفيه والتسلية بسرور، في مَعزِل عن الآخرين، دون بذل أية جهود، وبكلفة زهيدة. أمّا من حيث تعدّد العروض وتنوّعها، فإن التلفزة خارج المنافسة أصلاً.

ولعلّ أنواع الفرجة التى تجمع حشوداً من الناس، وتشارك فيها جماهير غفيرة منهم، تأتى فى المرتبة الثانية بعد التلفزة. ويخيَّل للوهلة الأولى أن هذه الأنواع من الفرجة هى النقيض للنزوع نحو ترفيه الناس كلّ بمفرده، بينما هى فى الحقيقة ظاهرة من النوع نفسه، إنها الوجه الآخر لعملة واحدة. ذلك أن أشكال الفرجة والاستعراض ظواهرُ من نوع خاص تختلف عن المسارح، والأفلام السينمائية، وحفلات الغناء والموسيقى، والسيرك وغيرها من العروض الهادفة إلى الترفيه، بل وإلى الترفيه الفردى، وإن كانت تجمع أعداداً كبيرة من الناس. إذ يمكن أن يصبح فرجةً كلُّ ما يخطر على البال من أشياء ليست مُعَدَّة خصّيصاً للترفيه، ولكنها منظّمة تنظيماً يعطى الصدارة للجانب المسرحى تحديداً. والسمة الثانية للفرجة هى التعويل على التلقّى الجماعى، أى على الناس كأعضاء فى حشد أو جمهور.

إن المباريات الرياضية تتحوّل إلى فرجة، بل وكثيرٌ منها ينظَّم خصّيصاً لهذه الغاية. كما تتحوّل إلى فرجةٍ عملياتُ الجراحة الطبية، والمحاكم، وزيارات كبار الشخصيات، والجلسات البرلمانية، وسهرات المشاهير، واجتماعات اليوبيل والاستقبالات، والاستعراضات، والمسيرات، والمظاهرات، والمواعظ الكنسية، والكوارث الطبيعية، ومَشاهدُ الجوع والدمارِ الحربى، وانتخابات الرؤساء. وحتّى مَشاهد الاغتيالات واختطاف الرهائن. فبفضل التكنولوجيا الحديثة يمكن صنعُ فرجات جذّابة من كلِّ شىء، حتّى من الظواهر الضئيلة الشأن. كم كان نيل بوستمن صادقًا حين قال إن كلَّ شىء يتحوَّل إلى استعراض من نوع (شو بيزنس **show business**) فعلى الجميع أن يرفِّهوا من أجل أن يحظوا بالنجاح. إن ما يجرى هو جعلُ الحياة الاجتماعية كلِّها شبيهة بهوليود (**Hollywoodisation**).

وعلى هذا النحو تمامًا يتحوَّل إلى فرجةٍ مختلفُ أنواع التجمّعات التى ليست مخصَّصة لترفيه الآخرين وحسب، بل وللمشاركة فى تسليات جماعية حاشدة. فعندما يتأمّل المرء هذه الفرجات والتجمّعات الاستعراضية يبدأ بالتفكير رغمًا عنه بأن ما عرفته حياة الإمبراطورية الرومانية من أبَّهة ظاهرية، وبذخ، وفخامة استعراضية كان يخفى وراءه نمط حياة، غدت الحضارة المسيحية التى حلّت محلّه خلاصًا وفَرَجًا بالمقارنة معه، رغم كل ما اتصفت به فى البداية من تواضع، ورمادية، وسأم.

ولا يسع المرءَ أيضًا إلا أن يُجرى مقارنة أخرى. فقد كانت الاجتماعاتُ القيادية فى المناسبات، والاحتفالاتُ، والاستعراضاتُ العسكرية فى الاتحاد السوفيتى عُرضةً لشتّى أنواع الاستهزاء فى الغرب. إلا أنّ ما كانوا وما زالوا يقومون به فى الغرب نفسه يفوق الأوصاف المسرحة والاستعراضية والاحتفالية السوفيتية بمرات عديدة. فإذا ما قارنّا احتفالات الولايات المتحدة الأمريكية بـ "النصر" فى حربها الصورية ضد العراق، واحتفالات إنجلترا بـ "النصر" فى حربها المضحكة فى جزر الفوكلاند، تبيّن لنا أنّ احتفال الاتحاد السوفيتى بالنصر فى أعظم حرب فى تاريخ البشرية عام ١٩٤١ – ١٩٤٥ ضدَّ ألمانيا، كان احتفالاً باهتًا، ومتواضعًا، وزهيداً إلى درجة لاتصدّق. هذه المقارنات تجعل المرء يشعر بالحزن. إذ كلَّما كانت "الانتصارات" تافهة، كان الابتهاج بها أكثر أبّهة وفخامة.

إن الخواء الفكرى والروحى صفة ملازمة لِما فى الغرب من وسائل ترفيه جماهيرىّ فعلاً، سواءٌ من حيث احتشاد جموعٍ غفيرة من الناس فى مكان واحد، أو من حيث اتساع دائرة المواطنين الذين يشملهم تأثيرها. إذ لا سبيل للعثور على ذرَّة من الفكر والروح إلا بشقٍّ الأنفس فى جميع ما هنالك من مظاهر الترفيه: الرياضة، والسياحة، والرقص، والموسيقى، والسهر، والجنس، والطعام، والكحول، والمخدِّرات. أمّا أشكال الترفيه الفكرى والروحى فتجدها مشوَّهة، مشتَّتة فى بحر من الترفيهات الأخرى، وهامشيّة. وهذه الحالة شبيهة بحالاتِ تَسمُّم البيئة الطبيعية، عندما يصاب الجميع فى

المحصلة ويعانون. وهكذا يكون جوّ الترفيه بمجمله في نهاية المطاف خاويًا وفاسداً من الناحية الروحية نتيجة مؤثرات خارجية صِرف.

لقد ازداد إنتاج وعرض وسائل الترفيه مرّاتٍ عديدةً في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، مقارنة بالسنوات التي سبقتها. وصارت تلك الوسائل أكثر تنوُّعًا، وتفنّنًا، وأسهلَ منالاً. وفي الوقت نفسه ترافقَ ذلك مع عملية تبخيس سيكولوجي لوسائل الترفيه التي لعبت وفرتُها بالطبع دوراً في هذه العملية. إلا أن المسألة لا تقف عند هذا الحدّ. فوسائل الترفيه سطحية، لا تلامس عمق الحالة النفسية عند الناس. وهؤلاء بغالبيتهم تربّوا وتعلّموا العيش بطريقة لا تؤهِّلهم لاتِّخاذ موقف آخر من الترفيه. وفي النتيجة يسيطر جوٌّ من السأم الشامل، وميلٌ نحو أشكال السلوك الشاذّة.

الدينامية

غدت الديناميةُ الفائقة صفة ملازمة لنمط الحياة الغربي بعد الحرب العالمية الثانية. فقد سيطرت إيديولوجيا التغيُّرات وسيكولوجيتها على المجتمع الغربي بقوة لم يسبق لها مثيل. وتحوّلت الحياة إلى ومضات سريعة من الأشياء، والبَشر، والأفكار، والأزياء، والأفلام، والحوادث المثيرة. لكأنّ المجتمع يسرع محمومًا إلى مكان ما، وليس لديه دقيقة واحدة يتوقّف فيها ويستريح. تغيرات، تغيرات، تغيرات، تغيرات! التغيرات مهما كلَّف الأمر، وفي أيِّ شيء، دونما اعتبار للعواقب. ثم إن هذه التغيرات ليست دائمًا نحو الأفضل، ونادراً ما يكون لها مبرر منطقي. المهم تغيير شيء ما، المهم اختراع شيء جديد.

معروفٌ أن هذه الدينامية تستمدّ جذورَها من طبيعة المجتمع الغربي ذاتها. وهي وسيلة ملائمة للمحافظة على سرعة الاستقلاب في المجتمع، وعلى الإيقاع الفكري – السيكولوجي عند الناس. ويتمُّ الحفاظ على هذه الدينامية بطريقة مصطنعة،

عن طريق جـمـيـع القـوى المؤثرة فى المجـتـمـع، أى البـزنس، والدولة، والإعـلام، والإيديولوجيا، والدعاية.

ولكنها دينامية تتعايش مع العقلية الاجتماعية المحافظة. إذ سرعان ما ترتفع الأصوات لتصوّر أىّ جديد أو تغيير مثير إلى هذا الحدّ أو ذاك على أنه ثورة وعهد جديد، بينما يظلّ المجتمع فى جذوره كتيماً، طارداً لأىّ تحولات اجتماعية عميقة. وبذلك تكون هذه الدينامية فى الحقيقة سطحيّة، وإلى حدٍّ كبير وهميّة وباطلة. ولا بدّ من جهود كبيرة للحفاظ على بقائها مدّة طويلة. ولئن كان الغربيون أقدر على ذلك من باقى الشعوب الأخرى، فإن إمكاناتهم ليست بلا حدود. ونستطيع منذ الآن أن نلمح عليهم أعراض التعب، والسعى نحو وتيرة حياة أقلّ سرعة.

المادة البشرية

أشار العديد من الباحثين الغربيين إلى حقيقة وجود تغيرات فى المادة البشرية، وفى اتجاه سلبى عموماً، يتمثّل فى الشكوى من تدهور الأخلاق، وتزايد الجريمة، وانعدام الشخصية، وانتفاء الإنسانية، والخواء الروحى ...إلخ. ولاشك فى أن لهذه الشكوى أسبابَها فى وقائع حياة الناس اليومية. ولكن التوقّف عند هذا الحد أمر يتّصف بكثير من الأُحاديّة والسطحيّة. إذ أعتقد أن ما يراه هؤلاء الباحثون انحطاطاً للإنسان، ليس إلا الوجه الآخر لتقدُّم الإنسان، ونتيجة لهذا التقدم. ذلك أن النسبية هى صفة كلّ تقدُّم، وكلّ تقهقر. والمهمُّ هو المعايير التى نقيسهما بها.

حقّاً، لقد تغيُّرتِ المادّة البشرية فى الغرب. وتمثّل ذلك، بالدرجة الأولى، كما أعتقد، فى تغيُّرات أصابت الغربويين أنفسهم. بينما يتمثل، ثانياً، فى أن تركيبة سكان البلدان الغربية قد تغيَّرت. وسأقوم بدايةً وأساساً بتناول النوع الأول من هذه التغيُّرات.

لقد تغيَّر مجملُ مقوِّمات الانتماء إلى الغربوية، سواءٌ فى ذلك درجةُ تطوُّر هذه المقوِّمات، وأدوارُها، ونسبتِها فى مجموع الغربويين. فهناك فرقٌ بين الغربويين كشرط

لنشوء الغربوية وقيامها، من جهة، وبين الغربويين كثمرة لهذه الغربوية الظافرة، من جهة أخرى. فقد جسّد الغربويون فى الحالة الأولى صفاتٍ معيَّنة، أمّا فى الحالة الثانية فإنهم يُصنَعون مع جملة من الصفات التى ليست صفاتُ الحالة الأولى إلا جزءًا منها. وجملة صفات الحالة الثانية لا تقتصر على الصفات الضرورية لإعادة إنتاج الغربوية وحفاظ المجتمع على بقائه، بل هى تنطوى أيضًا على صفات لا تتوافق مع هذه الحاجة، ولكنْ يتعذَّر بدونها وجود الصفات الضرورية. إلا أنّ المجتمع، وهو يعيد إنتاج المادة البشرية اللازمة للحفاظ على بقائه، ينتج أيضًا كثيرًا ممّا يَحسُن تفاديه.

إن الصفات الأساسية التى كان من المستحيل وجود الغربوية بدونها، كالحِرص فى الإنفاق، والابتكار، وروح المبادرة...إلخ. معروفة للجميع، وقد وصفها الأدب العظيم فى الماضى أحسن وصف. إننى أسمِّيها صفات الانتماء الغربوى. فما هو المصير الذى آلت إليه فى المجتمع الغربى المعاصر؟ لقد غدت صفاتٍ عامة، سواءٌ من حيث انتشارها بين الناس، أم من حيث تجلّيها فى مجمل تصرفاتهم جماعاتٍ وأفرادًا. ولئن كان بالإمكان فى الماضى أن تصادف بين حين وآخر ضمْن جماعة من الناس أشخاصًا يتمتّعون بصفات غربوية بارزة، وكانوا يجسّدون هذه الصفات فى ظروف استثنائية، فإن جميع سكان البلدان الغربية الأصليين أصبحوا اليوم يتمتّعون إلى هذا الحدٍّ أو ذاك بهذه الصفات، وتتجلّى فى جميع مواقفهم الحياتية التى تتّسم ولو بأقل قدْر من الجدِّيّة. ولئن كان بالإمكان الحديثُ فيما مضى عن "محلول" الغربوية فى شىء آخر، فإنه ينبغى الحديثُ الآن عن "محلول" شىءٍ آخر فى الغربوية الصِّرف. فقد أصبح المجتمع الغربى مجتمعَ غربويةٍ يتضمَّن ذرّاتٍ غريبةً وبقايا من اللا غربوية.

لقد تضاعف آلافَ المرّات عددُ أفعال الناس التى كان يتطلَّبَ القيام بها توفُّرَ صفات الغربوية. غير أن الجزء الأساسى من هذه الأفعال صار ضئيلاً، قليلَ الشأن. إذ راحت صفات الغربوية تستخدم فى عدد لا يحصى من التصرفات التى تبدو تافهة بالمقارنة مع الصفات نفسها. وتحولّت الغربوية بالنسبة للجزء الأساسىّ من الغربيّين، وبالنسبة للجزء الأساسىّ من تصرفاتهم إلى تباهٍ شكلىٍّ تافه. فالشخص الذى كان

يُقدِم فيما مضى على القيام بمشروع يجازف فيه بكل ثروته، والشخص الذى يشترى بمبلغٍ قليل من المال أسهم شركة مضمونة الربح مائة بالمائة تقريباً، كلاهما يتصرّفان كفربويِّين. إلا أن أمثال الأوّل كانوا ولا يزالون قِلّة، أمّا أمثال الثانى فعشرات الملايين. أعتقد أن الفرق واضح.

ثمة يقين يزعم أن الإنسان الغربى صار كائناً عديم الملامح. غير أن معنى كلمة "صار" يوحى بأن الإنسان لم يكن كذلك من قبل. فكيف كان إذن؟ يفترض المؤلفون الذين كتبوا عن تجريد الإنسان من الملامح أن الإنسان كان قبلئذٍ فرداً له شخصيته. بل ومنهم من يؤكد أن الإنسان يولد فرداً له شخصيته، ولكنه فى المجتمع الحديث راح يفقد هذه الصفة. وكان بين من طوّروا هذه النظرية كلٌّ من إريك فروم، وألدوس هكسلى، وكونراد لورِنتس[١٣٥].

أعتقد أن هذا اليقين سخيف. وما زال للغربيين شخصياتهم بالمعنى الذى أشرنا إليه أعلاه، أى بمعنى أنهم "أنانيون عقلاء". ولكنهم فى أغلبيتهم الساحقة لم يكونوا يوماً شخصيات متفرِّدة. بل ولم يكونوا كذلك من قبلُ، ولا هم الآن كذلك منذ الولادة. فالناس لا يولدون شخصياتٍ. إنهم يصبحون شخصيات بفعل ظروف وجودهم الاجتماعى، وفى حالات نادرة فقط. أما تفرُّد الناس منذ الولادة فلا يختلف حتّى عن تفرّد البقّة، والدودة. ذلك أن مشكلة الإنسان كفرد ذى شخصية هى أصلاً مشكلة اجتماعية، بل وحديثة.

إن المجتمع الغربى المعاصر هو أوّل مجتمع فى التاريخ ظهرت فيه إمكانية أن يصير الإنسان شخصية متفرِّدة لا كإنسانٍ فرد، كاستثناء، وإنما أن يصير كل إنسان

---

(١٣٥) إريك فروم. الهروب من الحرية. موسكو ١٩٩٠ (بالروسية). وكذلك:

Aldous Huxley. Brave New World Revisited. 1959; Konrad Lorenz. Der A bau des Menschlichen. 1986

شخصية متفرّدة، الناسُ عامة، على نطاق جماهيرى. غير أن جماهيرية هذه الإمكانية، كونها متاحةً للجميع، هى بالضبط ما حال دون تحقيق هذه الإمكانية بالنسبة للأغلبية الساحقة من الناس. فإذا ما أخذنا إنسانًا بمفرده، فى ضوء الإمكانات التى يوفِّرها له المجتمعُ المعاصر نظريًا، كان عليه أن يكون فردًا ذا شخصية. ولكن كثرة هؤلاء الأفراد تهبط بالجميع تقريبًا إلى مستوى أفراد فى جمهورٍ، متشابهين، لا يتحلّون بصفات فردية. ولمّا كانت جماهيرية هذه الظاهرة تولِّد عند كثيرين الحاجةَ لأن يكون كل منهم شخصية فريدة، فإنها تقضى على إمكانية تلبية هذه الحاجة.

ليس ممنوعًا على أحد أن يصبح مليونيرًا، أو رئيسَ دولة، أو نجمًا سينمائيًا... إلخ، وأبواقُ الدعاية تتحدث عن تكافؤ الفرص أمام الجميع فى هذا الصدد. ولكن هل يتيسّر ذلك لكثيرين؟ ليس ممنوعًا على أحد أن يغدو شخصية فريدة، ولكنّ عدد من يتيسر لهم ذلك فى الواقع قليل. فالمسألة لا تحتاج إلا لشىء "تافه" هو اعتراف المجتمع بهذا الإنسان شخصيةً. على أن للمجتمع فى هذا الشأن معاييرَه فى الاختيار. فالشخصيات المتفرِّدة كانت وستبقى استثناء. ولا يتغير إلا نمطها ونسبتها بين مجموعة "الأفراد" الذين لا ملامح لهم. وهذه النسبة فى المجتمع الغربى أعلى ممّا هى فى المجتمعات الأخرى، ولكنْ ليس بالقدر الكافى لإرضاء رغبة كلٍّ من يريد أن يكون شخصية.

كما يرى أولئك المؤلِّفون أن الإنسان جُرِّد من إنسانيته. غير أنّ التحقق من مدى صحة هذه الآراء يتطلَّب أن يكون لدينا قائمة دقيقة تسمّى مقوِّمات إنسانية الإنسان من أجل القيام ببحث إمبريقى لاستبيان ما اندثر، أو ضعف، منها. ولكنّ هذا البحث متعذِّر عمليًا، إذ لا توجد معطيات عن حالة البشر فى الماضى من وجهة النظر هذه، بل وهيهات أن يمكن الحصول على معطيات عن حالتهم اليوم. ما الذى يُعَدُّ إنسانية؟ فالضغينة، والثأر، والظلم، والحسد وغير ذلك من صفات الناس الذميمة ليست أقلَّ إنسانية من الطِّيبة، والشهامة، والحب، والرأفة، والشفقة وغير ذلك من الصفات الحميدة عند أولئك الناس بالذات. جرِّبوا أن تفرِّقوا بين هذين النوعين فى

الواقع! ذلك يعنى أن للرأى النقيض حقًّا بالوجود لا يقلُّ عن حقِّ الرأى القائل بتجريد الإنسان من إنسانيته.

ولكنّ هناك أسسًا واقعية للاعتقاد بأن الإنسان جُرِّد من إنسانيته. وهذه الأسس فى نظرى هى ما يلى: ففى عدد هائل من الحالات نجد أن ما كان يحصل عليه الناس بفضل ما عند غيرهم من صفات "إنسانية" (بفضل "إنسانيتهم")، يحصلون عليه الآن بفضل وسائل أكثر قوة وضمانًا، وتحديداً بفضل المال، والسلطة، والشهرة، والمعايير الحقوقية، والعقود، والاكتشافات العلمية والطبية، أى باختصار بفضل وسائل فوق طبيعية، تقع خارج مجال الأخلاق، ويمكن القول إنها وسائل فوق إنسانية. وإذا ما كان قد حصل تجريدٌ ما للإنسان من إنسانيته فإن ذلك لم يكن بسبب انحطاطه نحو الأسفل، بل بسبب تعاظم إنسانيته، أى بفضل التقدُّم. لقد كان انحطاط الإنسان ثمنًا لتقدُّمه.

إن الحالات المعنية على قدْر من الكثرة، والقدرة على إصابة الناس بعدواها جعلها تؤثِّر تأثيراً حاسماً على حالة المادة البشرية كلِّها فى المجتمع الغربى. فمثلاً، إذا كان بإمكان المرء، أيًّا كان عمره وأيًّا كانت أوصافه الخارجية، أن يحصل مقابل المال على شريكٍ جميل وفى مقتبل العمر من أجل المُتعة الجنسية، وإذا كان بالإمكان اللجوء إلى الطب والتقنيات الجنسية التى تتيح الحصول على متعة أكبر وأفضل ممّا يمنحه الحبّ الإنسانى الذى يختلقه الأدباء ويضخِّمونه عادة، فإنه ما من إنسانية تستطيع أن تنافس بديلها ما فوق الإنسانى فى هذا المجال؟ وإذا ما أصبحت بعض الخِصال الإنسانية مصدراً للمال والنجاح، فلن تجد أىَّ غربوى سوىٍّ يصون تلك الخصال ويمنحها للآخرين مجّانًا.

إن الحنين إلى الإنسانية يعكس حقيقةَ كون الوسائل فوق البشرية لتلبية حاجات الإنسان ليست ميسّرة لكثيرين، أمّا من تتيسر لهم تلك الوسائل بوفرةٍ فيصلون إلى حدٍّ الإشباع. وسأعود أدناه إلى النظر فى هذه الوسائل.

كثيرًا ما يُشير الباحثون، وهم يصفون الإنسان الغربيَّ المعاصر، إلى ما فى عالمه الداخلى من تبسيط، بل وخواء أيضًا. فما مدى صواب ذلك، ولماذا يتكوّن هذا الانطباع لديهم؟

يبدو الشخص الغربوى المعاصر مبسَّطًا داخليًا (فكريًا، وروحيًا، ونفسيًا) مقارنة بنمط من الناس ينشأ ويكون واسع الانتشار جدًا فى ظروف حضارة ذات مستوى رفيع نسبيًا، وطريقةِ حياة مرفّهة، حياةٍ لا عجَلة فيها، ولا مجازفة، ولا حاجة للمبادرة...إلخ. هذا النمط من الناس يطوِّر فى نفسه قدرةً عالية على الاستجابة (ردِّ الفعل)، وتقلُّب المزاج، والميلِ إلى تجنُّب الانفراد باتِّخاذ القرارات، وعلى غير ذلك من الصفات التى غدت تُعَدُّ دلائل حياة "روحية" غنية. وبديهى أن تطوير هذه الصفات غير الغربوية يتطلّب ملَكاتٍ طبيعيةً لا نصادفها إلا عند بعض الشعوب.

حقًّا، هناك من الناحية النفسية نمطٌ من الناس يفوق النمط الغربوى تعقيدًا، ومرونة، وتقلُّبًا، وتشوُّشًا من حيث الانفعالات الداخلية. ولكنّه ليس نمطًا أعلى تطوّرًا، ولا أرفع مستوى. بل الأرجح أن العكس هو الصحيح. إذ يبدو الغربوى، بالمقارنة مع شخص من هذا النمط ، تمامًا مثلما تبدو غرفة نظيفة أُحسِن ترتيبُ أثاثِها بالمقارنة مع حظيرة أو سقيفة مليئة بسقْط المتاع. فالغربى إنسان أكثر تنظيمًا، وعقلانيةً، ونفعية من الإنسان ذى الحياة الداخلية (الروحية) المعقَّدة.

إن الشخصيات التى كانت حياتها الداخلية معقدة، كما صوَّرها الأدب الغربى فى الماضى، هى إمّا وليدة مخيلة الأدباء، أو كانت موجودة كاستثناء، ولكنّها لم تكن على ذلك القدْر من السطوع، بل كانت فى الواقع أكثر إملالاً وسذاجة. إلا أنها رغم كل شىء شخصيات حرّة، كانت تتمتّع بما يكفى من الوقت لاستبطان الذات (عمومًا بطريقة اعتباطية) والتأمّل. ولم تكن وسائل الاتّصال كما كانت عندما بدأت تتطوَّر بعد الحرب العالمية الأولى. فالشخص المتعلم الذى كان يُحسِن تجاذب أطراف الحديث مع الآخرين كان ذا قيمة كبيرة. إذ لم تكن مؤسَّسات الثقافة كثيرة. وكانت الكتب نادرة وذات قيمة فى نظر الناس. باختصار، إن الحياة الداخلية الغنية تتطلب ظروفًا معينة

هى اليسر المادّى ولو فى الحدود الدنيا، ووقتُ الفراغ، وحبُّ الاطِّلاع، والإحاطة المعرفية، والجوع إلى المعلومات والثقافة، والاهتمام بالإنسان. على أن أغلبية الناس فى الغرب الآن يفتقرون إلى ذلك. فمؤسسات الثقافة موجودة بوفرة، ولا مفرَّ للمرء من الآخرين، وهناك فيض من المعلومات، وأنواعُ التسليات حدِّثْ ولا حرج، والناس مشغولون ومهووسون، لا وقت لديهم للاسترسال فى التأمل. لأن ضمانات الحياة معدومة، وينبغى على المرء أن يبذل كل طاقاته فى العمل أو الوظيفة. إن وعى الناس مبنىٌّ بطريقة أخرى. والشخصيات الاستثنائية تضيع فى بحر من الأشخاص المتوسِّطين. إنها لا تستلفت انتباه الآخرين، ولا تلقى التشجيع ولا الرعاية. لأن الرعاية من نصيب الشخصيات التى تتماشى مع طبيعة الغربوية، وهى فى معظمها شخصيات وهميَّة وكاذبة.

لقد عقلنت الغربوية الإنسان، فألغت من "عالمه الداخلى" كلَّ ما هو نافل، وكلَّ النفايات النفسية، والتشوشَ الفكرى، والميل إلى الحساسية المفرطة، والإسراف فى الربط بين الفكرة والعمل. ولكنَّ الغربوية، فى مقابل ذلك، جعلت الإنسان أكثر قدرة على بناء متَّحدات بشرية ذاتِ أبعاد هائلة، وتتمتَّع بمستوى عال من التنظيم الاجتماعى.

إن الغربوىَّ هو المستوى الأعلى فى سلَّم ارتقاء الإنسان. إنه كائن أُنتِج اصطناعيًا، ولم يكن نتاجَ تطورٍ بيولوجى محض. ولنا الحق الكامل فى أن نقول إنه إنسان خارق (سوبرمان). ما من تقدم يأتى بلا ثمن. والإنسان الخارق ليس ذلك الكائنَ المتطور من جميع النواحى، والكامل فى كل المجالات، ذلك الإنسان الذى تحدث عنه الحالمون فى الماضى، وإنمّا هو بالضبط هذا الغربوى الواقعى، أى هذا الكائن المبسَّط داخليًا، المعقلَن، الذى يتمتَّع بملَكات عقلية متوسطة، يسيطر على انفعالاته، يعيش نمط حياة منضبطًا، يعتنى بصحته وراحته، يعمل باستقامة وإتقان، هذا الكائن العملى، المقتصِد، الذى يفكِّر منذ صباه بضمان شيخوخته، المنمَّط إيديولوجيًا، ولكنه أيضًا الإنسان الذى - رغم ذلك كله - يَعدُّ نفسه كائنًا أعلى مستوى من باقى البشرية (غير الغربوية).

مجتمع الإنسان الخارق

عندما تمخّضت الغربوية عن نمط خاص من الناس تمخضّت أيضًا عن نمط خاص من العلاقات الشخصية بين البشر.

إنني أفرِّق بين مستويين من هذه العلاقات الشخصية: مستوى بشرى، ومستوى خارق (فوق بشرى). وتندرج فى المستوى الأوّل تلك العلاقات الشخصية التى تقوم بين اثنين من الناس على أساس الاستلطاف أو النفور. على أن كلاً من الشخصين يستلطف أو يستقبح الطرف الآخر كما هو، كإنسان، أى بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية (ثروته، شهرته، منصبه)، وبصرف النظر عن حسابات الآخر العملية. وتكون هذه العلاقات "قلبية"، تقوم على الثقة، مخلصة، تنفذ إلى خبايا الوعى. ولهذه العلاقات إيجابياتها، كالاهتمام بالأقربين، والتعاطف، والشفقة، والتضامن فى السرّاء والضرّاء، والنزاهة، ومدّ يد العون، والمشاركة الوجدانية. كما أن لها سلبياتها أيضًا، كرفع الكلفة، والتدخل الفجّ فى مشاعر الآخر وحياته الخاصة، والسعى للتحكم بسلوك القريب، وإكراه الفرد من جهة المحيطين به عن طريق زيادة الاهتمام به، وإلغاء المسافة فى العلاقات معه، وفقدان احترامه نتيجة مراقبته عن كثب، وممارسة الوعظ ، والإغاظة، والخشونة.

وتتّصف الغربوية بعلاقات شخصية بين الناس تندرج فى المستوى الثانى، أى مستوى العلاقات الخارقة (فوق البشرية). وهذه تختلف صفاتها عن صفات العلاقات البشرية، المناقضة لها إلى حدٍّ كبير. لقد ظهرت هذه العلاقات كنتيجة لتكيُّف الغربويين مع ظروف مجتمعهم. والجزء الأساسى من هذه الظروف هو التالى.

لقد انحصر معنى حياة الغربويين فى نهاية المطاف بنقطتين:

١ - تحقيق أعلى مستوى معيشة ممكن، أو على الأقل الحفاظ على المستوى المتحقِّق.

٢ - تحقيق أقصى حد من الحرية الشخصية، والاستقلال عن المحيطين، والحصانة الشخصية. على أن المسعى الأول يجعل الإنسان براجماتيًا، فيما يدفعه الثانى إلى الانعزال.

يتمتع الغربوى بقدر كبير من الحماية القانونية يجعله بالكاد يحتاج من الناحية العملية، أو لا يحتاج البتة، لدعم من جانب زملائه فى العمل، أو من جانب المنظمات الاجتماعية. وطبيعى أن يضعف، أو ينعدم تمامًا، اهتمام هؤلاء به من الناحية الشخصية. ولئن كانت المنظمات الاجتماعية تهتم به، كما تفعل النقابات، مثلاً، فلأنها تنظر إليه كفرد فى طبقة، وليس كشخص بحدٍّ ذاته. أمّا اهتمام المنظمات الأخرى فيكون على قدْر ما يدفع لها.

ينبغى أن نضيف إلى ما قلناه، وسائلَ الراحة فى الحياة اليومية، والهاتفَ، والتلفزة، والسيارة، والمسكن المستقل، وقدرة الفرد على خدمة نفسه، وانتفاء الحاجة إلى علاقات وثيقة مع الجيران، وضغط العمل. وقد لعبت دورًا مهمًا فى هذا الخصوص ضرورةُ تجنُّب العواقب السلبية التى تنجم عن العلاقات الشخصية. وبذلك أضعفَ الناسُ بل وأخمدوا نهائيًا، رغم إرادتهم، ما فى علاقاتهم الإنسانية من جوانب إيجابية وثيقةِ الارتباط بالجوانب السلبية.

ليس للإنسان بحدٍّ ذاته قيمةٌ من وجهة نظر العلاقات الخارقة. وحتّى عندما يخيَّل وكأنه ذو قيمة بحدٍّ ذاته (مثلاً، كأن يكون جميلاً، معافى، جنسيًا، ذكيًا)، فهو ذو قيمة كمادة لإشباع حاجة. إن قيمة قدرات الإنسان فى نظر الآخرين تتأتّى من مدى فائدتها فى تحقيق نجاح له فى الحياة يعود عليهم بالنفع أيضًا.

لقد حلَّت الغربوية مشكلة "الكينونة أو الملكية " لصالح "الملكية". ولكنها لم تُلقِ "الكينونة" جانبًا، بل ساوت بينها وبين "الملكية". فالمعادلة الغربوية هي: "الكينونة هى الملكية". إذا كان لديك مالٌ، ومكانةٌ اجتماعية رفيعة، بحيث يستفيد الآخرون منك، كنتَ قادراً على أن تحظى بالصداقة، والحب، والاهتمام، والعناية. صحيح أن هذه مجرَّدُ بدائل عن الأصل، ولكنها ليست أسوأ من نظائرها فى العلاقات الإنسانية. ولا حاجة لإضفاء الصفة المثالية على العلاقات الإنسانية. إن نوعية العلاقات الخارقة هى فى العادة أرفعُ من نوعية العلاقات الإنسانية. والعلاقات الخارقة موضع ثقة أكثر من العلاقات الإنسانية. والأصدقاء الإنسانيون يخونون أكثر مما يخون الأصدقاء الخارقون. أما عن العشيقات فحدِّثْ ولا حرج. وقُلِ الشيء نفسه عن باقى العلاقات.

إن العلاقات الخارقة ليست عميقة. يسهل على المرء أن يقيمها، ولا يؤلمه قطعُها. إنها محسوبة، تقوم على الفائدة والمنفعة. وهى لا تُثقِل بأعبائها كالعلاقات الإنسانية. إذ تظلُّ هناك مسافة تحمى المرء من تدخل الآخرين الفج فى مشاعره وحياته الخاصة. وتسمح هذه العلاقات بعدم هدر الوقت، والجهد، والمشاعر، والفكر، والمال. إنها مصطنعة، "معمولة". وهذا ما يمكِّن الناس من إخفاء أفكارهم ومشاعرهم الحقيقية، ومن أن يكونوا "اجتماعيين"، أى أكثرَ تسامحًا فى الحياة الاجتماعية. ومن هذا المنظور يشبه مجتمعُ الغربويين المجتمعَ الراقى، مجتمعَ عليَّة القوم، ولكن فى شكلٍ "مخلوطٍ ومتنوِّع الجماهير.

لقد قُدِّر لى أن أسمع غير مرَّة من أشخاص ولدوا فى روسيا أن البسمة، والدماثة، والاستعداد لتقديم الخدمة فى المتاجر، والمطاعم، والمؤسسات العامة فى الغرب نفاقٌ وتصنُّع. وهذا صحيح. ولكنْ، أيُّهما أفضل: الجلافة الصادقة الصادرة من القلب، أم الدماثة المصطنعة المنافِقة؟ إن ابتكار علاقات شخصية مصطنَعة ("منافِقة") واحد من أهمِّ منجزات الغربوية.

تُسفِر العلاقات الخارقة عن برودة، وتحفُّظٍ ، ولامبالاة بمصير القريب، ونقصٍ في "العاطفة"، وعزلة، وإحساس بعدم الحاجة إليك، وغيرِ ذلك من ظواهر نمط الحياة الغربى التى وجدت أروع تصوير لها فى أدب الغرب وأفلامه السينمائية. فالآباء والأمَّهات يستعجلون التخلّص من أولادهم، ثم يستعجل الأولاد التخلصَ من آبائهم وأمَّهاتهم. الجدود والجدَّات لا يهتمّون بأحفادهم. والاكتئاب النفسى بات حالة مألوفة عند ملايين البشر نتيجة نقص العلاقات الإنسانية. ويعوِّض كثيرون افتقادهم الجانب الإنسانى بالمشاركة فى عصابات إجرامية، وحركات جماهيرية، ومشاعيات بدائية، وفى تعاطى الكحول والمخدرات.

الغربويون واللاغربيون

ليس سكان البلدان الغربية من الغربويين وحدَهم، بل بينهم جماهير غفيرة من نمط آخر. وعدد هؤلاء كبير للغاية، وهو فى تزايد مستمر. إننا نشهد عملية تناقص نسبى لعدد الغربويين فى البلدان الغربية. زِدْ على ذلك ظهور ميلٍ نحو تناقصٍ مطلَق لعدد الغربويين نتيجة تناقص عدد الولادات بينهم. إذ يغدو هذا التقلّص ملموسًا فى ألمانيا، مثلاً، إلى درجة جعلت تدفُّق الأجانب إليها ضرورة حياتية. وقد تحوَّل ذلك إلى عملية لا مردَّ لها نجمت عنها مشكلات مماثلة لمشكلات الملوَّنين فى الولايات المتحدة الأمريكية. على أن هذا الوضع قائمٌ فى الغرب بأسْره. فالمشكلات مع الأجانب فى فرنسا لا تقلّ حدّة عمّا هى عليه فى ألمانيا.

بدهىٌّ أن لنمط الحياة الغربى تأثيرًا هائلاً على غير الغربويين. وفيما لا يزال الغربويون هم الأكثرية فى البدان الغربية، وقوَّتهم هى الغالبة، ينشأ لديهم وهمٌ بأن إعادة إنتاج المادة البشرية الضرورية للغربوية عن طريق غير الغربويين ليست مشكلة. ويمثِّل تأييد الإيديولوجيا والدعاية هذا الوهمَ دفعًا للغرب نحو الفخّ. صحيح أن تأثير البيئة الاجتماعية على الناس كبير، ولكنّ ذلك لا يعنى أنه بلا حدود. فقد يحاكى

اللاغربويون الغربويين إلى درجة معينة، وقد يشاركونهم فى نشاطهم، ولكنهم لا يستطيعون أن يتحوّلوا إلى غربويين على نطاق جماهيرى إلى حدٍّ يزيل تمامًا عدم تطابقهم مع متطلبات الغربوية. على أنه لا مناص من تأثيرٍ عكسىّ ، هو تأثير اللاغربويين على الغربويين، يسفر عن انخفاض فى مستوى غربوية الغربويين. على أن السقوط إلى تحت أسهلُ من الصعود إلى فوق.

أفضل العوالم

ترسم الإيديولوجيا والدعاية الغربيتان صورة للغرب تجعله أفضل عالم بين العوالم التى كانت موجودة يومًا، أو هى موجودة الآن على الكرة الأرضية. ولكن الأفضل لا يعنى أنه جيِّد، وخالٍ من العيوب. فأطول قزم لا يعنى بعدُ أنه عملاق. وأذكى غبىٍّ لا يعنى بعدُ أنه حكيم.

إن الهدف من هذا الكتاب ليس وصف الغرب عمومًا، بل وصف ظاهرة الغربوية حصرًا. لذلك تعمّدتُ أن أتجنّب تجميع حقائق تحطُّ من قيمة صورة الغرب كأفضل العوالم. فلو وضعنا نُصْبَ أعيننا هدفًا نرسم بمقتضاه للغرب المعاصر صورة قاتمة، لوجدنا ما لاحصر له من الكتب، والمقالات، والبرامج التلفزيونية، والأفلام، والتمثيليات، وغير ذلك من المصادر الغربية التى تقدم لنا مادّة أكثر من كافية لهذا الغرض. وسأكتفى بذكر مقطع صغير واحد، على سبيل المثال، مما قُدِّر لى أن أطّلع عليه، شئتُ أم أبيت، إبّان إقامتى فى الغرب.

فقد بيّن استطلاع للرأى فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٠ أن حالة المجتمع الأمريكى الأخلاقية أبعد ما تكون عن تلك اللوحة الزاهية التى رسمتها الدعاية لنمط الحياة الأمريكى وروّجتها فى العالم. إذ تفيد المعلومات التى قدّمها د. باترسون و ب. كيم بأن ثلثى السكان أيّدوا العنف، وثلثين لم يشاركوا فى حياة جالياتهم،

وأكثر من ٧٠٪ لم يكونوا يعرفون جيرانهم، و٢٠٪ من الأطفال مارسوا الجنس قبل سن الثالثة عشرة، و٦٠٪ كانوا ضحايا الجرائم مرّة واحدة على الأقل(١٣٦).

وفى عام ١٩٩١ كانت الصحف الأمريكية تكتب بانتظام عن المواضيع التالية. تشاؤم عميق يسود الولايات المتحدة الأمريكية. تزايد مستمرٌّ فى أعداد الأمريكيين الذين يشعرون بأنهم فقراء وغير واثقين بمستقبلهم. أكثر من ٥٠٪ يعتقدون بأن مستوى الحياة ينخفض، وأنه لا حظّ أمام أولادهم بمستقبل أفضل. وثلثا الأمريكيين قلقون بسبب عدم ضمان شيخوختهم. وثلثان أيضًا غير قادرين على تسديد نفقات الرعاية الطبية. أما مداخيل الطبقة الوسطى فقد بقيت فى المستوى الذى كانت عليه عام ١٩٧٣، أى أدنى من مستواها عام ١٩٦٠، وارتفعت الضرائب لتصل إلى ٤٠٪ من المداخيل (فى عام ١٩٦٠ كانت ٢٤٪).

وفى العام ١٩٩٢ لم يطرأ أى تحسن على الوضع، بل ربما العكس هو الصحيح. فكثيرًا ما كنتُ أقع على مقالات فى الصحافة الغربية تتحدَّث عن تدمير البنى التحتية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وعن تزايد عدد أحياء الفقر، وعن الوضع البائس فى نظام التربية والتعليم، وارتفاع الضرائب، وتقلُّص الفرص أمام أبناء الفئات الدنيا للارتقاء إلى فئات أعلى، وباختصار: عن أزمة "النموذج الأمريكى" لتنظيم المجتمع، وعن تدنّى سمعته. وفى نهاية نيسان/ أبريل ومطلع آيار/ مايو عام ١٩٩٢ هزَّت الولاياتِ المتحدةَ الأمريكية تمرّداتُ السود فى لوس أنجلوس، وسان فرانسيسكو ومدن أخرى، فاضطرت السلطات إلى استخدام الجيش لقمعها. واللافت أن هذه الأحداث وقعت فى البلاد التى تصوّرها الدعاية بكل السبل وفى العالم أجمع على أنها الأغنى والأكثر ديمقراطية فى تاريخ البشرية برمّته.

---

(136) James Patterson and Peter kim. The day America told the truth. Prentic Hall, 1991.

ولا يقلُّ عن ذلك بؤسًا ما كان ينشَر من معلومات فى وسائل الإعلام الجماهيرى فى بلدان أوروبا الغربية. فقد كان فى ألمانيا عام ١٩٩٢ أكثرُ من مليون شخص يفتقرون إلى الحد الأدنى من شروط العيش، بل وإلى مأوى، وأكثرُ من ثلاثة ملايين عاطل عن العمل، وأربعة ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الاجتماعية. واجتاحت البلادَ بأسْرها موجة من الإضرابات التى شارك فيها حتّى موظفو الخدْمات العامة (البريد،، والنقل، والتنظيفات)، معا وضع البلاد فى حالة قريبة من الفوضى والذعر. أما النمو الاقتصادى فتراجع ليصل إلى نسبة ١٪، ثم توقّف عن النموِّ نهائيًا. فبدأ التدهور، وازدادت البطالة، وارتفعت الضرائب وأسعار المواد الاستهلاكية. وفى عام ١٩٩٣ اندلعت موجة من كراهية الأجانب هزّت العالم بأسره.

وفى عالم ١٩٩٣ ازداد الوضع سوءًا فى العالم الغربى كله، حتّى غدت لفظتا "الركود" و"الأزمة" عاديّتين فى لغة وسائل الإعلام الجماهيرى. وانضافت إلى ذلك فضائح الفساد المنتشرة فى الطبقة السياسية. وقد حطمت إيطاليا كلَّ الأرقام القياسية فى هذا المجال.

على أن كثيراً من الظواهر السلبية فى نمط الحياة الغربى ليس عَرَضيًّا، ووليدَ المصادفة، بل هو نتائج حتمية وملازمة للغربوية على الدوام. وهذا معروف للجميع، بل وليس موضعَ جدالٍ كبير فى الإيديولوجيا والدعاية هناك. وأريد أن أتطرّق أيضًا إلى ظاهرتين سلبيتين أخريين من ظواهر نمط الحياة الغربىّ، تلامسان كثيراً من جوانب الصورة العامّة للغربوية وتكملانها، وهما تحديداً الأمراض النفسية والجريمة.

مجتمع المرضى نفسياً

يؤدّى تقدُّم المجتمع الغربى إلى ظهور عواقبَ متناقضة. فمن ناحية، تجد هناك وسائل الراحة، والتغذية، والرياضة، والطب، والوقاية الصحية، وهذا ما يساعد بكلٍّ جلاء فى تحسين صحة الناس وتحسين النوع البيولوجى. بينما تجد، من ناحية أخرى،

تزايداً فى أعداد المعوّقين منذ الولادة، والمدمنين على الكحول والمخدِّرات، وارتفاعًا فى مؤشِّرات الميل إلى العنف والشذوذ، والعِنَّة، والحساسيّة، والمثلية الجنسية، والأنواع الجديدة من الأوبئة. وهاهو مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) يهدِّد البشرية بخطر مريع. وباتت الأمراض النفسية هاجسًا حقيقيًا فى الغرب. وقد كتب عن هذه المسائل كلِّها كثيرون.

ويفيد ما استقيتُه من معلومات نشرتْها الصحف والمجلات الأمريكية والألمانية التى كنت أطّلع عليها أحيانًا فى العامين ١٩٩١ و ١٩٩٢، بأن ما بين عشرة ملايين وخمسين مليون شخص فى الغرب يستعينون بمعالجِين نفسانيين من كلِّ صنف ونوع (أطبّاء، دجّالين، مشعوذين...). ولكنْ ما أكثر الملايين ممَّن لا يستطيعون تحمُّل نفقات هذا الترف؟! وقليلٌ بين من يقومون بعلاج الأمراض النفسية، ولا سيّما بين من لا يستطيعون دفْعَ كلفة العلاج، أو يتهرَّبون منه، مَن له مصلحة بالكشف علنًا عن حقيقة هذه المشكلة فى الواقع. فمشكلة الأمراض النفسيه، بالنسبة لأغلبية سكان الغرب، تشبه مشكلة أمراض الأسنان فى القرون الماضية، يوم كانت حتّى أضراسُ الملوك تُنتِن وتَتلف دون علاج، فيما تضطَّر نساء البلاط لاستخدام العطور والمنشّات (المَراوح اليدويّة) من أجل إخفاء الروائح التى تصدر من أفواههن... ثم إن الناس فى معظم الأحيان لا يدركون أنهم مرضى نفسيًا.

كثيرون مَن يتردّدون على الأطباء والمحلِّلين النفسانيين لسببٍ وحيد هو أن يتكلّموا بمنتهى الصراحة و"يُفضوا بما فى أنفسهم". هؤلاء بحاجة إلى جليس يتحدّثون إليه فيصغى إلى حديثهم كاملاً، ويوحى لهم، ولو تظاهرًا، بأنه يفهمهم. إنهم يدفعون مقابل الاستماع إليهم "بتعاطف"! فهم عاجزون عن إيجاد جليس من هذا النوع فى محيطهم. وما ذلك إلا نتيجة من نتائج العلاقات الشخصية الخارقة التى تمخّضت عنها الغربوية.

إن أغلبية من يشكُون من أمراض نفسية يقعون فى براثن المشعوذين والدجّالين. إذ تندلع بين حين وآخر فضائحُ تكشف الستر عن بواطن هذا الجانب من حياة الناس.

وعلى سبيل المثال، فقد اندلعت فى عام ١٩٩٠ فى الولايات المتحدة الأمريكية فضيحة مدوِّية من هذا النوع عندما انتحر أحد طلاب جامعة هارفارد. غير أن من يستغلّون المجتمع فى هذه المسألة يملكون السلطة لإخماد أى انتقاد جدّى.

على أن من يلعب الدورَ الرئيس فى مجال علاج الأمراض النفسية هم المحلِّلون النفسانيون (الفرويديون). وقد بالغ هؤلاء فى تضخيم اكتشافات فرويد المحدودة حتّى جعلوا منها عنوانًا لعصر بكامله، أو أعظم الاكتشافات فى التاريخ تقريبًا. وتحولت الفرويدية إلى نوع من دين بديل، وإيديولوجيا بديلة. فمحلات بيع الكتب مكتظّة بمؤلَّفات كَهَنَة الفرويدية. وفى المدارس يحشون رءوس الأطفال بمبادئ الفرويدية. ولا يمكن أن نتخيَّل الأدب، والسينما، والمسرح اليوم من دون الفرويدية. ولا يستطيع أىّ نقد علمى أن يوقف مسيرتها الظافرة فى العالم كله. ولا يؤثِّر على هيبتها الكشفُ عن أنها تحوَّلت إلى نوع من أكثر أنواع الشذوذ ابتذالاً.

وليس بأفضل من أولئك مطبِّبو النفس الآخرون. فهناك المعالجة الغشتالتية (الجشطلطية)، بما يشبه الولادة (Rebirthing)، والبسيكودراما، والتنويم المغناطيسى، والإيحاء، والعلاقة البيولوجية العكسية... وكلُّ ما يخطر وما لا يخطر على البال من طرق "العلاج"! على أن لكلٍّ من هذه الطرق رسلَه والمؤمنين به. وقد ظهرت مؤخرًا طرائق جديدة، ومنها، مثلاً، "التَّبَعية المتبادَلة" و "الإنسان البرِّى". إذ تشور الطريقة الأولى على الناس بأن يجدوا فى أنفسهم "الطفل المهمَل والمُهان"، بينما تقترح الثانية عليهم أن يُحيوا فى أنفسهم "الوحشية المقموعة". وتلاقى هذه الطرق نجاحًا هائلاً. حتّى إنه ليصعب على المرء أن يتصوَّر إلى أى مدى من الظلامية ينحطُّ أولئك الناس الذين يستسلمون لتأثير هؤلاء المشعوذين. سيّما وأن أولئك الناسَ متعلِّمون.

فهل الطبّ العلمىّ عاجزٌ حقًّا عن أن يحتلّ المكانة التى تليق به هنا؟ وأين هو هذا "الطب العلمى"؟ إنه ليس أكثرَ فاعليةً من جميع تلك الشعوذات التى تدَّعى العلم. أضِف إلى ذلك أن فى الطب نقطةَ ضعف تتمثل بسعيه إلى شفاء الناس، ولذلك يطلب الناس منه ما يطلبونه من وسيلة للشفاء. بينما لا أحد عمليًا يطلب مثل ذلك من التحليل

النفسى وما شابهه من الظواهر التى يتوقع الناس منها أن تشدَّهم إلى نمط حياة آخر يختلف عن النمط الغربوى المألوف، أى أنهم ينتظرون أوهامًا ومعجزات. ينتظرون ما يفعله الكحول والمخدِّرات، ولكن بطرق أخرى.

يجرى على الدوام اختراعُ عقاقيرَ طبِّية لعلاج الأمراض النفسية. فقد اشتهر، مثلاً، عقار "بروزاك" كدواء لمعالجة الاكتئاب النفسى. فدبَّ القلق أوّلَ الأمر فى عالم "أطبّاء" الشعوذة الدجّالين، إذ رأوا فى هذا العقار خطراً فى ثوب دواءٍ منافس، رخيص، وفعّال، وفى متناول الجميع. ولكنْ لم يمضِ إلا قليل من الوقت حتّى عادت المياه إلى مجاريها وحافظوا على وضعهم الذى كان. وقد رفع العلاجُ الجينى أيضًا راية الاستسلام أمامهم، فهو الميدان الذى يحتاج إلى المشعوذين، وليس إلى العلماء والأطبّاء. ذلك أنه يستحيل أصلاً شِفاء ما هو نتيجة طبيعية، وتجسيدٌ للأسس التى يقوم عليها نمط حياة المجتمع. والمجتمع الغربى محكوم عليه بالعيش مع هذه الأمراض حتّى النهاية. لأن ذلك هو ثمن تحويل الإنسان إلى إنسان خارق (سوبرمان)، وتحويل العلاقاتِ الشخصية بين الناس إلى علاقات خارقة (فوق بشرية).

مملكة المجرمين

ما يُكتَب عن الجريمة فى الغرب كثير. وتولى وسائلُ الإعلام الجماهيرىّ هذا الموضوعَ اهتمامًا هائلاً. وما من حاجة للحديث عن المكانة التى تحتلها الجريمة فى الأفلام السينمائية، والبرامج التلفزيونية، والأعمال الأدبية. فقد كانت التلفزة الألمانية فى عام ١٩٩٢، مثلاً، تعرض أسبوعيًا ٤٠٠٠ جريمة قتل (وَفقًا لمعلومات جو جريبيل الباحث فى ميدان الجريمة). ولو مُنِعت السينما، والتلفزة، والأدب من تصوير الجرائم لحلَّت كارثة محققة فى مجال الثقافة والبزنس.

تصدر دراسات متخصصة تتناول موضوع الجريمة. ولكن كيف؟ لقد حاول عالِم الاجتماع الألمانى فيرنر برونس إجراء بحث إمبريقى (ميدانى) حول نوع من الجريمة

يسمِّيه "الجريمة الاجتماعية" (تمييزًا لها عن الجريمة الاقتصادية)، فشكا من تعذر البحث فى هذا النوع من الجريمة بعيدًا عن سطوة الإيديولوجيا، وذلك لأن الأحزاب، واتحادات رجال الأعمال، والنقابات، وغيرها من القوى النافذة متورّطة فى هذه الجريمة. وأعتقد أن فى الإمكان قولَ شىء مشابه بشأن دراسة الأنواع الأخرى من الجريمة(١٣٧).

لقد كانت ولا تزال تظهر نظريات عن الجريمة. وبوسعى أن أشير على وجه الخصوص إلى أعمالِ منظِّرين فى هذا الموضوع، أمثال دوركهايم، وميرتون، ولامنك، وأوب، وساسِرلَند. على أن جميع النظريات التى أعرفها تَعدُّ ظاهرة الجريمة شيئًا عامًا، وليس عنصرًا من عناصر نمط هذا النظام الاجتماعى أو ذاك. أمّا أنا فأريد أن ألفتَ الانتباه تحديداً إلى هذا الجانب من الجريمة فى الغرب.

إن المجتمع الغربى مجتمع حقوقى، بمعنى أن المعايير القانونية فيه هى التى تحدِّد، أولاً وبشكلٍ رئيس، تصرفات الناس المهمةَ اجتماعيًا، وليست المعايير الأخلاقية أو أية معايير أخرى. وهكذا فإن الجريمة ذاتَ الخصوصية فى ظلِّ الغربوية تقوم أساسًا على مبدأين. الأول: إذا كان الغربوى قادرًا على ارتكاب جريمة لما فيه مصلحته وهو واثق بأنه سيبقى فى مأمن من العقاب، فإنه يرتكبها. وليس هناك ما يمنع الغربوىَّ من ارتكاب جريمة سوى الخوف من الانكشاف ونيلِ العقاب، وكذلك استحالة ارتكابها عمليًا أو الصعوبة القصوى فى فعل ذلك. والثانى: هو أن الغربوى إذا ما ارتكب جريمة ولم ينكشف أمره ويُحكَمْ عليه رسميًا كمجرم، لا يَعدُّ نفسه مجرمًا. فليس هناك أية مبادئ أخلاقية و"مشاعر إنسانية" تستطيع، بحد ذاتها، ردع الغربوىِّ عن ارتكاب جريمة مهمة بالنسبة له من حيث نتائجها، وغيرِ قابلة للكشف (حسب رأيه). لا يعذِّب الغربوىَّ أىُّ تبكيت ضمير إذا ما ارتكب جريمة ولم تنكشف.

(137) Werner Bruns. Sozialkriminalitat in Deutschland. Frankfurt/ M., 1993.

إن قابلية الإجرام كامنة فى الغربوىّ، من حيث المبدأ، وهو مجرم فعلىّ فى عدد كبير جداً من الحالات.

إن القانون الغربى مبنىّ بطريقة تمكّن من ارتكاب جرائم يطالها العقاب شكليًا، ولكنها تُفلت منه عمليًا، بل هو يرغم الناس على ارتكاب الجرائم. إذ يضطر - مثلاً - عددٌ هائل من دافعى الضرائب وأصحاب المنشآت والقائمين عليها للالتفاف بشتّى السبل على نظام الضرائب. وهذه السبل موجودة بكثرة فى القانون ذاته. ويصعب تحديد نسبة حالات التهرب من الالتزامات التعاقدية. على أنها نسبة عالية جداً، وفقًا لمعلوماتى الشخصية. فالحالات التى يتمكّن فيها المجرمون، بفضل دفاع محامين مَهَرةٍ ومقابل أجر جيِّد طبعًا، من تفادى العقاب المناسب تمثّل ظاهرة عادية فى طريقة الحياة الغربية.

وبحكم ظروف حياة الغربيين ذاتها، تشكّل الجرائم من شتّى الأنواع عنصراً ضروريًا ("عاديًّا") من عناصر نشاطهم العملى غير الإجرامى عموماً. وبهذا المعنى فإن جميع أعضاء المجتمع تقريبًا يرتكبون - بطريقة أو بأخرى، وإنْ فى حالات نادرة - جرائم ما. وإذا تقيّدنا بنص القانون حَرفيًا وبدقّةٍ مطلَقة كان علينا أن نُدرِج معظم المواطنين فى خانة المجرمين، وأن نعاقبهم. ولكنْ لحسن حظ المجتمع فإن هذا لا يحدث، لأن فى النظام الحقوقى ثغرات. وليس بوسعك أن تراقب الجميع.

تفرِّق الأدبيات الجنائية بين نوعين من الجرائم، الأول هو الجرائم "الكلاسيكية" (القتل، السرقة، الغش...إلخ)، والثانى هو الجرائم "الاقتصادية" (التهرب من دفع الضرائب، والتلاعب بالتمويل وأسعار العملة، المضاربة بالأراضى ...إلخ). ولم تصبح جرائم النوع الثانى موضوعَ اهتمام إلا منذ فترة قريبة نسبيًا، أى عندما أخذت تلك الجرائم تُلحق بالمجتمع أضراراً هائلة. إذ يقول الخبراء إن هذه الأضرار فاقت ما يتسبَّب به جميع اللصوص مجتمعين، بمن فيهم من يسطون على البنوك. ومنذ بضع سنوات صنَّف فيرنر برونس الذى مرَّ ذكره أعلاه، الجرائم المتعلقة بالخدمات

الاجتماعية فى خانة أسماها خانة الجرائم الاجتماعية (الجرائم فى مجال الضمان الاجتماعى، وإعانات البطالة، والسكن، والمستشفيات... إلخ).

على أن هذا التصنيف لا يعكس واقع الجريمة فى الغرب إلا جزئيًا فقط ، بل وفى شكلٍ غامض جداً. فهو لا يشمل ما يقع من جرائم فى صفوف "الطبقة السياسية"، والجهاز الإدارى – البيروقراطى، وفى عمل الأحزاب والحكومة، والحملات الانتخابية، والأجهزة السرية، والشرطة، وفى مجال الإيديولوجيا، والدعاية، والثقافة، ووسائل الإعلام. إن الجريمة تخترق المجتمع الغربى بأسره فى جميع مجالاته، وجوانبه، وفئاته... إلخ، والحياةُ العادية فيه تسير على حافّة الجريمة. ولكنّ دراسات الجريمة وتصنيفاتها تظلّ سطحية، مجتزأة، وغير منهجية، مثلُها فى ذلك مثلُ الفكر الاجتماعى فى الغرب عمومًا.

إننى بعيدٌ تمامًا عن التطلّع إلى وضع نظرية تتناول الجريمة، وعن رسم صورتها فى المجتمع الغربى. ولكننى سأزيد على ما قلته أعلاه بضع إضافات.

لقد نشأ فى الغرب ميدانٌ للجريمة من نوع خاص، شبيهٌ بالبزنس العادىّ. وهو يتألّف من المنشآت الإجرامية، بدءًا من المنشآت الصغيرة وانتهاء بالمجمّعات (الكونسيرنات) العملاقة. ولم يبدأ الحديث عنه فى إطار الجريمة المنظمة إلا قبل مدة قريبة جداً. غير أنه بلغ من الاتساع خلال زمن قصير ما جعله يندرج اليوم فى عداد أفظع مصائب العصر. على أن الصراع الجارى ضدّه الآن لا يحقّق نجاحًا يذكر. ذلك أنه ابنٌ شرعىٌّ للغربوية، يتضافر ويتداخل مع البزنس العادى، ويكسِب بشتّى السبل صفة قانونية ويصبح جزءًا منه.

لقد بلغ الإجرام أبعاداً هائلة على مستوى حياة الناس اليومية. ويمكن أن يوصف بأنه جزء من الحياة اليومية. إنه فى تصاعد سريع. إذ سُجِّل فى عام ١٩٧١ فى ألمانيا، مثلاً، وقوع ٤،٢ مليون جريمة من هذا النوع، وارتفع هذا الرقم ليصل فى عام ١٩٩١ إلى ٥،٣ مليون جريمة. وسُجِّل فى فرنسا فى العام نفسه وقوع ٧،٣ مليون

جريمة من هذا النوع. غير أن هذا الارتفاع لم يتوقّف. إذ لم يمضِ إلا عام واحد حتّى ارتفع عدد الجرائم المسجلة فى ألمانيا مليونَ جريمة. ولكنْ، ما هو عدد الجرائم التى لم تُسجَّل؟!

يلاحظ الخبراء تصاعد قسوة المجرمين، وصِغَر سنِّهم، وتزايدَ نسبة الفتيات المجرمات، والانتشار الواسع للجريمة بين تلاميذ المدارس.

إن السكن المستقلّ، وحماية القانون للحياة الشخصية من تدخُّل الآخرين يُلغيان عمليًا إمكانية مراقبة مجال كامل من حياة الناس نشأت فيه ظروف مؤاتية للسير على حافّة الإجرام، ولارتكاب الجرائم أيضاً. والحقيقة أن هذه الجرائم لا تُكتَشَف، ولا تُدان، ولا ينال مرتكبوها العقاب. ولا يحظى هذا النوع من الجريمة باهتمام وسائل الإعلام إلا فى حالات استثنائية. مثال ذلك ما شهدته ألمانيا أوائل عام ١٩٩٣من اعتداءات الوالدين الجنسية على أطفالهم الصغار، واستخدام الضرب المبرِّح ضدّهم. وقبل ذلك أثارت تصرّفات من هذا النوع فى الولايات المتحدة الأمريكية ضجّة كبيرة غير مرّة.

يكتبون كثيراً عن الأسباب المباشرة لتزايد جرائم الحياة اليومية، لأن هذه الأسباب هى نفسها ظواهر ثانوية فى ظلّ الغربوية، ونعنى بذلك البطالةَ، وضعف الروابط العائلية، وتفكّك الأسرة، وأزمة نظام التربية والتعليم، والفراغ الفكرى ...إلخ. وينظر المختصون بعين التشاؤم إلى إمكانات النجاح فى مكافحة نمو الجريمة. وهم على حق فى ذلك. فلا بُدَّ لنجاح هذه المكافحة من إعادة بناء أسس المجتمع بحد ذاتها، أو اللجوء إلى تدابير صارمة من شأنها تدمير الخرافة الوردية عن الديمقراطية. والحال، فأن تقوم العناصر الخارجة على المجتمع بأعمال السرقة، والنهب، والاغتصاب، والقتل خيرٌ من أن تعرِّض العناصرُ المهووسة اجتماعيًا أسسَ المجتمع الغربى للخطر.

---

(١١) على سبيل المثال ، فيرنر زومبارت ، فى كتابه "الرأسمالية المعاصرة"، ١٩٢٦.

فقد عاش الغرب أكثر من مائة عام فى رعب من الشيوعية. وها هم قد تخلّصوا منها أخيرًا، والحمد لله. فما الحاجة لرعب جديد؟! أمّا الجريمة، فمتى وأين عاش البشر من دونها؟! زِدْ على ذلك أنه يكفى، كما يرى بعض المنظِّرين، أن نخفِّف من تعريفات الجرائم لتبدو الصورة على نحو آخر تمامًا، وأكثر تفاؤلاً بكثير.

الملاحظة الأخيرة ليست مجرَّد طُرفة نظرية. إذ يلاحَظ وجودُ ميل فى الغرب نحو إدخال تعديلات على القانون تجعل تصرّفات الناس التى كانت تعدُّ جرائمَ تغدو تصرفاتٍ مشروعة تمامًا. والمثال الكلاسيكى فى هذا الصدد هو الموقف من المثليَّة الجنسيَّة. فعلى الرغم من بقاء بعض التمييز ضدّ المثليين، لم تعُدِ العلاقات المثلية الجنسية سببًا لمعاقبة الناس كمجرمين. وبديهى أن يروَّج لهذا الموقف على أنه استمرار فى تطوير الديمقراطية.

ويسير فى الاتجاه ذاته نظامُ العقوبات المترتِّبة على الجرائم، وشروطُ حبس المحكومين التى تبدو رحيمة للغاية مقارنة بالجرائم التى يقترفونها. وبديهى أن المنظِّرين يجدون "أدلّة" للتأكيد بأن تشديد العقوبات لا يخفِّض مستوى الإجرام.

غير أن هذا التوجُّه لا يقف حائلاً دون اتخاذ تدابير شديدة القسوة بحق بعض فئات الناس، كـ "اليمينيين" و"اليساريين" الذين يُعَدُّون خطرًا على الديمقراطية.

والحال، فقد ظهرت أشكال جديدة من الجريمة تتصاعد باستمرار. ففى ألمانيا، مثلاً، تمّ فى العام ١٩٨٣ تسجيلُ ما يزيد على ٥،٧ ألف جريمة ضد البيئة، ثم ارتفع هذا الرقم فى العام ١٩٩٢ إلى ٢٦ ألف جريمة تقريبًا. وهذا ما تمّ تسجيله فقط. بينما يرى الخبراء أن الجزء الأعظم من هذه الجرائم لا يتمّ تسجيله. وفى العام ١٩٨٧ هزَّت العالمَ فضائح جرائم الكمبيوتر التى سُجِّل منها فى ألمانيا فى العام نفسه أكثرُ من ثلاثة آلاف جريمة. وفى العام ١٩٩٢ تمَّ تسجيل أكثرَ من ١٢ ألف جريمة من هذا النوع. وما هذا إلا جزء يسير من تلك الجرائم، لأن عدد الخبراء الكفوئين فى هذا المجال ما يزال دون المطلوب.

إن تزايد عدد مختلف أنواع الجرائم، بدءًا من جرائم الحياة اليومية وانتهاء بجرائم الطبقة السياسية، بدءًا من سرقات النشّالين الصغيرة وانتهاء بعمليات النصب والاحتيال عن طريق الكمبيوتر، يتطلّب بالضرورة زيادة فى الأموال التى تخصصها الدولة لمكافحة هذه الجرائم، وزيادة فى الإنفاق على هذا الغرض. إلا أن الوتيرة التى يتصاعد بها الإجرام يجعل الدولة عاجزة عن مواجهته بالعدد الكافى من المختصين، والكفاءات العالية، والمعدّات الفنية اللازمة. ولا تتمكّن الدولة من القيام بذلك إلا فى أفلام السينما وروايات الإجرام البوليسية. لذلك تتزايد الوسائل الخاصة التى يحمى الناس بها أنفسهم من المجرمين. ففى ألمانيا، مثلاً، كان ٢٧٠ ألف شخص يعملون فى هذا المجال عام ١٩٩٣، أى ما يزيد على عدد رجال الشرطة الرسمية. على أن الوضع فى البلدان الغربية الأخرى ليس بأفضل حالاً من الوضع فى ألمانيا إطلاقًا.

إن حالة الإجرام مؤشّرٌ دالٌّ جدًا من وجهة نظر تقييم الديمقراطية الغربية وآفاقها. ذلك أن الديمقراطية، من ناحيةٍ، تكفل الحماية الشخصية للمواطنين ممّن يتطاولون عليهم وعلى ممتلكاتهم. ولكن الديمقراطية تخلق فى الوقت نفسه الظروف الملائمة للإجرام الذى يغدو خطرًا على هذا الركن الأساسى بالضبط من أركان الديمقراطية. ولا يستطيع المجتمع حصر الجريمة فى نطاق أطر محددة، مقبولة إلى هذا الحدّ أو ذاك (فما بالك بالحديث عن اجتثاثها من جذورها!)، دون الحد من الديمقراطية. وهكذا يضطر المجتمع الغربى للتطاول على الديمقراطية من أجل حماية الديمقراطية، وللتخلّى عنها أحيانًا. والمثال الكلاسيكى فى هذا الخصوص هو السماح للقوميين الاشتراكيين (الحزب النازى) بالوصول إلى السلطة فى ألمانيا بغية إنقاذ الديمقراطية من الخطر الشيوعى. وهكذا ينوس المرء، كما يقال، بين " الدلف والمزراب"، بين " الرمضاء والنار"... أمران أحلاهما مُرّ.

عِللُ الرَّخاء

تعود أسباب جزء كبير من عِلل المجتمع الغربى إلى مزايا نمط الحياة الغربى ذاته. ويمكن القول إنها علل الرخاء. ولا غرابة فى ذلك. فالبشر لا يعانون من الجوع وحدَه، بل ومن التخمة أيضًا، وليس من العمل المرهق فقط، بل ومن التبطل والكسل كذلك. وأيًا كان الخير فإنه يؤدى إلى الشر عندما يعمُّ على نطاق واسع ويتجاوز الحد. إن السكن المستقل، مثلاً، نِعمة، ولكنه كظاهرة جماهيرية يساهم فى انعزال البشر بعضهم عن بعض، وفى انتشار الأنانية، والوحدة، والاكتئاب. ثم إن تحسُّنَ ظروف المعيشة وتقدُّمَ الطب يؤدِّيان إلى ارتفاع متوسط عمر الإنسان، والشِّفاء من أمراضٍ كانت فى الماضى عصيّةً على العلاج. وفى المحصلة تزداد نسبة المعوَّقين بالولادة، والمسنين الذين يتحولون إلى عبء ثقيل على كاهل المجتمع. ويتزايد باطِّرادٍ عدد المحتاجين إلى الرعاية من قبل الأصحّاء. ففى ألمانيا، مثلاً، تم فى عام ١٩٩٣ تسجيل مليونى إنسان غير قادرين على رعاية أنفسهم. وتنقلب حياة الغالبية الساحقة من المسنِّين إلى عقوبة قاسية، وكابوس، وإلى وجودٍ حيوانىٍّ أو حتّى نباتىٍّ. ويؤكِّد الخبراء الآن أن حياة الإنسان قد تطول لتصل إلى ٥٠٠ عام. ويصعب أن يتصوَّر المرء كابوسًا أفظع من منظر أعداد كبيرة من الطاعنين فى السنِّ تجاوزوا المائة من العمر. على أن هذه "الاكتشافات" بدأت تبعث القلق منذ الآن فى نفوس من يظنّ أن طول الحياة خيرٌ مطلق. ولا حصر لعدد هذا النوع من الحالات التى يولد فيها الشرُّ بالضرورة من رحِم الخير.

لا يستطيع المجتمع الغربى إلا بنسبة ضئيلة جداً مواجهةَ العواقب السلبية التى أدّت إليها منجزاته الإيجابية، لأنها عواقبُ تنبثق من الأسس التى يقوم عليها. وهذا المجتمع مرغم على التراجع، والاعتراف تدريجيًا بظواهر الشرِّ معيارًا ليدرجها فى عداد نِعَم الحضارة. وإذا ما هلَك هذا المجتمع بمرور الزمن، فإن نجاحاته التى بلغت حدَّ العبث هى – وليس إخفاقاته – ما ستكون أحد الأسباب الأساسية فى هلاكه.

مرحلة جديدة فى تاريخ الغرب

لقد بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ الغرب بعد الحرب العالمية الثانية. ففى هذه المرحلة اتخذت الغربوية ذاك الشكل الذى وصفتُه على صفحات هذا الكتاب. وخلال هذه المرحلة أيضًا تعيَّنت الاتجاهات الرئيسة لمستقبل التطور فى الغرب.

كانت الأعوام الأربعون الأولى من هذه المرحلة، أى أعوامَ "الحرب الباردة" التى لم يعرف لها تاريخ البشرية مثيلاً، هى التى حسمت، إلى حدٍّ كبير، مستقبل الغرب ذاته، بل ومستقبل البشرية جمعاء. وطبيعى أننى لا أستطيع أن أكتفى بالصمت إزاء هذا الحدث العظيم.

العدوُّ التاريخىّ

نشأت الغربوية وتكوَّنت تاريخيًا فى غمرة الصراع ضد الإقطاعية. ولكن نجاحاتها الأولى المهمة اجتماعياً خلقت لها عدوًّا جديداً لا ينتمى إلى الماضى، كما كانت الإقطاعية، بل ينتمى إلى المستقبل، كما كان يبدو لكثيرين حتّى عهد قريب. هذا العدوُّ اسمه "الشيوعية".

ينبغى التفريق بين الشيوعية كإيديولوجيا من نوع خاص ("الشيوعية الإيديولوجية")، والشيوعية كنمط خاصٍ لتنظيم المجتمع ("الشيوعية الواقعية"). أمّا الشيوعية الإيديولوجية فيجب أن نفرِّق فيها بين الأفكار الشيوعية بصيغتها التى رأت فيها النور أوّل مرّة، وبين الصيغة التى ارتدتها فى القرنين التاسع عشر والعشرين. لقد كان رجل الدولة والمفكِّر الإنجليزى توماس مور (١٤٧٨ - ١٥٣٥) رائد فكرة المجتمع الشيوعى بوصفها أساس الإيديولوجيا الشيوعية التى جاءت فيما بعد. فقد نشر فى عام ١٥١٦ كتابه الشهير، والذى أثق بأنه خالد، وعُرِف فيما بعد اختصاراً بـ "اليوتوبيا". لقد عرض مور فى هذا الكتاب أفكاره بشأن المجتمع المثالى،

التى ضمّها ماركس فيما بعد إلى وصفه "الشيوعية التامّة". وبعد مُضىٍّ قرن من الزمن على وفاة توماس مور (عام ١٦٢٣) وضع الإيطالى تومازو كامبانيلا كتابه الشهير "مدينة الشمس" الذى عرض فيه صورة مجتمع قريبةٍ بأفكارها الأساسية من صورة مشروع مور. ثمّ طوَّر الفرنسيّون مابلى، وكابى، وسان سيمون، وفوريه، والإنجليزى أوين هذه الأفكار نفسَها قبل ماركس.

وأضفى ماركس على أفكار الشيوعية شكلاً غدت معه الإيديولوجيا الشيوعية أوّل إيديولوجيا جماهيرية، بالمعنى الصارم للكلمة، فى تاريخ البشرية، ولعبت دوراً تاريخياً هائلاً. فقد صارت الماركسية إيديولوجيا الأحزاب الثورية والإصلاحية، فـ "أُنزلت" من علياء الإيديولوجيا إلى صفوف الجماهير بواسطة دعاية منهجية. لقد كانت فكرةُ المجتمع الشيوعى حتّى العام ١٩١٧ حكراً على المثقفين الغربيين. ومن الغرب جِيءَ بتلك الفكرة إلى روسيا التى أصبحت فيما بعد موطن الشيوعية كما تجسّدت فى الواقع. وهكذا، فإن الغرب الذى ناصب الشيوعية عداء ضارياً كان بذلك ينقضُّ على الوليد الذى أنجبه هو بالذات.

وينبغى التفريق أيضاً بين الإيديولوجيا الشيوعية، كإيديولوجيا جماهيرَ وأحزابٍ فى البلدان غير الشيوعية، وبين الإيديولوجيا الشيوعية، كإيديولوجيا رسمية فى المجتمع الشيوعى. ففى الحالة الأولى كانت مهمتها تتلخص بإيقاظ الجماهير وتنظيمها من أجل تغيير المجتمع وفقاً للأفكار الشيوعية، بينما كانت مهمتها فى الحالة الثانية تتلخص بجعل وعى الناس مطابقاً لظروف الشيوعية الواقعية التى لم يكن يجمع بينها وبين المثال الشيوعى إلا القليل. وقد انعكس هذا الفرق على جميع توصيفات الإيديولوجيا. على أن إيديولوجيا الدولة السوفيتية لم تتضمَّن إلا جزءاً من تأكيدات الماركسية قبل الثورة، وحتّى هذا الجزء أعيدت صياغته من جديد.

إن تحويل الماركسية إلى إيديولوجيا رسمية فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الشيوعية الأخرى كان أحد أسباب انحطاطها. كما أن التطبيق العملى للشيوعية ثبّط لمدة طويلة عزم الراغبين بها فى العالم بأسره. ومن بين الأسباب الأخرى التى أدّت إلى

انحطاط الشيوعية كإيديولوجيا جماهيرية يجب أن نشير إلى كون الرأسمالية لم تغادر حلبة التاريخ كما تنبّأ ماركس، بل تعزّزت فى هذا المقطع من التاريخ وكأنها ربحت السباق مع الشيوعية. أمّا البروليتاريا التى رأى فيها الماركسيون حفَّارَ قبر الرأسمالية فأخذت تلعب دوراً ثانوياً، وتقلَّصت عددياً، وانتكست، وكفَّت عن أن تكون ركيزة الأفكار الشيوعية.

إن سقوط الماركسية لا يعنى نهاية الإيديولوجيا الشيوعية نهائيًا، لأن الأسباب التى أوجدتها لم تختفِ بعد. وقد استولى على جزء من برنامج الشيوعيين أنواعٌ شتّى من الأحزاب العمالية، والشعبية، والاشتراكية وغيرها، وكذلك حركات جماهيرية مثل "الخضر"، و "البديل"، والنقابات، وحتّى الطوائف الدينية. لقد "ذابت" الأفكار الشيوعية فى المستنقع الفكرى الموجود فى هذا العصر.

كما يجب التفريق فى الشيوعية الواقعية أيضًا بين محاولات متفرِّقة لتأسيس كومونات شيوعية صغيرة، وبين مجتمعات كاملة من النمط الشيوعى. فقد ظهرت الكومونات (النوع الأوّل) فى الماضى، وهى تظهر اليوم فى الغرب. والنموذج الكلاسيكى للنوع الثانى هو النظام الاجتماعى الذى نشأ فى روسيا بعد ثورة ١٩١٧ واستمر حتّى أواخر ثمانينيات القرن العشرين[١٣٨].

تُصوِّر الإيديولوجيا والدعاية الغربيتان المجتمعَ الشيوعيَّ الواقعيَّ وكأنه شىء اختلقه الماركسيون وفرضوه على شعب روسيا من فوق، بالقوّة والخداع. وهذه صورة باطلة. ذلك أن المجتمع الشيوعى تنظيم اجتماعى لجماهير السكان، وليس مجرد نظام سياسى يمكن تغييره بقرارات من القيادة. كما أن هذا النظام لم ينشأ فى الاتحاد السوفيتى وفق مخطط ماركسى، ولا بناء على إرادة الإيديولوجيين الماركسيين،

(١٣٨) تناولت هذا النموذج بإسهاب فى مؤلفاتى الأخرى، وخاصة فى "الشيوعية واقعًا"، و "أزمة الشيوعية".

وإنما نشأ بفعل القوانين الموضوعية لتنظيم جماهير غفيرة من الشعب فى كيانٍ اجتماعى واحد. لقد كان ذلك النظام الشيوعى نتيجة الإبداع التاريخى الذى صنعته ملايين من الناس. غير أن من شيّدوه كانوا إمّا يفتقرون لأى مفهوم عن الماركسية، وإمّا كانت معرفتهم بها شديدةَ الغموض فأوّلوها على هواهم. وما نتج عن ذلك فى الواقع لا يشبه المشروع الماركسى إلا بمؤشّرات معدودة. وقولى هذا، لا يشكك – فى أى حال من الأحوال – بدور الأفكار الماركسية فى نضال الناس من أجل الشيوعية الواقعية. ولا أريد إلا التشديد على أن الشيوعية الواقعية تتشكل وتحيا بناء على قوانينها الموضوعية الخاصة التى لا يجمعها جامع مع المُثل الشيوعية، ولا تخضع لإرادة أفراد معيّنين.

تأتى الشيوعية إلى الحياة عبر طرق مختلفة. فقد ظهرت فى روسيا نتيجةَ الانهيار الذى خلّفته الحرب العالمية الأولى، والثورة، والحرب الأهلية. وجاءت إلى بلدان أوروبا الشرقية مع الجيش الأحمر الذى حطَّم ألمانيا الهتلرية. لكن على الرغم من كل تنوع الطرق التاريخية لظهور الشيوعية فى هذه الزاوية أو تلك من الكرة الأرضية، ثمة قاسم مشترك هو أنها لا تظهر فى الفراغ، ولا تكون غريبة بالمطلق عن البلد الذى تجد لنفسها مكانًا فيه.

لقد كانت جذور الشيوعية وما تزال موجودة، بهذا الشكل أو ذاك، فى شتى المجتمعات وأكثرها تباينًا. كذلك كانت موجودة فى روسيا قبل الثورة. وهى موجودة فى بلدان الغرب أيضًا. وبدون تلك الجذور يستحيل عمومًا وجود أىِّ مجتمع على قدْر كاف من الكبر والتطور. إنها ظواهر اجتماعية أسمِّيها ظواهر الكومونالية. وهى لا تستطيع إلا فى ظروف معينة أن تصبح سائدة فى المجتمع، وأن تولِّد نمطًا شيوعيًا متميزًا من أنماط المجتع، أى شيوعية واقعية.

كانت ولا تزال الإيديولوجيا والدعاية الغربيتان تصوِّران المجتمع الشيوعى كبؤرة لكل ما يمكن تخيُّلُه من شرور ("إمبراطورية الشر" كما وصف الرئيس الإمركى الأسبق رونالد ريغان روسيا السوفيتية). لا جدال فى أنه كانت لهذا المجتمع نواقصُه

وعيوبه، وكانت عُرْضة لأقسى الانتقاد منذ الأيام الأولى لوجوده. ولكن كانت له أيضًا مزاياه التى ظلت مدّة طويلة مثلاً يُحتذى بالنسبة لمئات الملايين من الناس فى العالم. وهذه المزايا بالذات أثارت من الرعب في الغرب أكثر بكثير ممّا أثارته أهوال الشيوعية. وسيكون على الغرب منذ الآن أن يكافح من أجل تحقيق أمور كثيرة كانت واقعًا فى روسيا السوفيتية رغم الظروف التاريخية غير المؤاتية والفظيعة التى أحاطت بتجربتها الشيوعية.

الحرب الباردة

برزت الشيوعية منذ خطواتها الأولى على مسرح التاريخ كظاهرة مناهضة للرأسمالية. وطبيعى ألا تستدعى تعاطفًا من جانب المؤمنين بالغربوية. أمّا بعد ثورة عام ١٩١٧ فى روسيا فقد أضحى الحقد عليها والرعب منها عنصرين ملازمين للحياة الغربية. بينما صار الاتحاد السوفيتى مثالاً يُحتذى فى نظر كثير من شعوب العالم. وفى البلدان الغربية نفسها راحت الحركة الشيوعية تتنامى بشكل خطير. وتمثّلَ ردُّ الفعل على ذلك فى ظهور الاشتراكية القومية (النازية) فى ألمانيا، والفاشية فى إيطاليا وإسبانيا، وهذا ما أوقف مؤقتًا خطر الشيوعية الداخلى فى الغرب.

كان الغرب قد شنّ هجومه العسكرى الأول على الشيوعية فى روسيا منذ سنوات ١٩١٨ – ١٩٢٠، ولكنه باء بالفشل. وخلال الحرب العالمية الثانية تمكّن قادة الغرب من توجيه العدوان الألمانى ضد الاتحاد السوفيتى. غير أن محاولات سحق الاتحاد السوفيتى بالطرق العسكرية وبأيدى ألمانيا لم تفلح. بل وبانتصاره على ألمانيا فرض الاتحاد السوفيتى نظامه فى بلدان أوروبا الشرقية، وعزّز نفوذه بشكلٍ هائل فى العالم. واشتدّ عود الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية. وهكذا راح الاتحاد السوفيتى يتحوّل إلى قوّة عظمى ثانية فى العالم تتمتع بقدرات عسكرية متعاظمة، فأضحت الشيوعية العالمية خطرًا واقعيًا بالفعل.

غير أنه سيكون من الخطأ ألا نرى فى العلاقات المتبادلة بين النظامين الاجتماعيين فى الغرب والعالم الشيوعى إلا المواجهة حصراً. فقد أصبحت روسيا فى نظر البلدان الغربية مجالاً للاستعمار قبل ثورة عام ١٩١٧ بمدة طويلة. وكانت الثورة تعنى أن الغرب فقد هذا المجال. بل وفى نظر هتلر أيضًا لم يكن الصراع ضد الشيوعية ("البولشفية") هدفًا بحد ذاته، بقدر ما كان ذريعة للاستيلاء على "مجال حيوى"، وتحويل من يعيشون فى هذا المجال إلى عبيد من طراز جديد. والحال، فإن انتصار الاتحاد السوفيتى على ألمانيا، وتوسيعَ مجال نفوذه فى العالم قلّصا على نحو هائل من فرص الغرب فى ما يتعلّق باستعمار الكرة الأرضية. بل وخيّم على الغرب خطرٌ من أن يُحشَر ضمن حدوده القومية، وكان ذلك لو تحقّق مساويًا لانحطاطه، وحتّى لهلاكه تاريخيًا.

كان بديهيًا فى هذا الوضع ظهورُ فكرةِ شنٍّ نوع خاص من الحرب – فكرة "الحرب الباردة" – ضد الشيوعية الصاعدة.

وعلى الرغم من الاعتقاد بأن "الحرب الباردة" قد انتهت، فإن صراع الغرب ضد الشيوعية العالمية لا يزال مستمراً، ولم يغدُ كلُّ ما له علاقة بهذه الحرب شيئًا من الماضى. قد يُنشَر بعد زمن كتاب عن هذه الحرب صادقٌ ووافٍ. غير أن "الحرب الباردة" لا تزال حتّى الآن فى مجال اهتمامات السياسة، والإيديولوجيا، والدعاية. إننى سأحاول أدناه عرض تصوّرى عن "الحرب الباردة" وَفق ما تبلور لدىّ كإنسان عاش جزءًا أساسيًا من حياته فى هذه المرحلة، وكان شاهد عيان على العديد من فصولها، واطّلع على مراجع مكتوبة عنها من باب الفضول الذهنى المحض، وليس كمشاركٍ نشط ذى مصلحة فى معاركها[١٣٩].

---

(١٣٩) وقت كتابة هذا الباب تصفحتُ عدداً كبيراً من المقالات والكتب حول "الحرب الباردة"، أشير هنا إلى بعض منها:

H. Lasswell. Propaganda in War and Crisis. N. Y., 1951.

L. Frazer. Propaganda. London, 1957. =

تعود المبادرة فى شنّ "الحرب الباردة" إلى الغرب، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى. ولم يكن ذلك سراً. بل بالعكس، فقد جرى تبريره على أنه نضالٌ نبيل ضد "الشمولية السوفيتية"(١٤٠) وفى العادة يصفون هذه الأحداث بأنها كانت بداية "الحرب الباردة". فقد طرح تشرشل فى عام ١٩٤٦ فكرة "الستار الحديدى" لحماية أوروبا من النفوذ السوفيتى. وفى عام ١٩٤٧ ظهر مبدأ ترومان الذى استُخدم فيه لأوّل مرة مصطلح "الحرب الباردة". ودعا هذا المذهب إلى الحد من التغلغل السوفيتى (الشيوعى) فى أوروبا. وفى العام نفسه صاغ جورج فروست كينان مبدأ إقامة سدٍّ فى وجه التغلغل السوفيتى فى أوروبا. وأُقرّ مشروع مارشال بهدف مساعدة بلدان أوروبا الغربية على النهوض والتصدّى للنفوذ السوفيتى. وفى عام ١٩٤٩ تأسّس حلف الناتو. وفى عام ١٩٥٠ صاغت واشنطن موقفها الاستراتيجى الأساسى فى ما يخصّ العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، وهذا ما عرف بتقرير مجلس الأمن القومى رقم ٦٨(١٤١). وقد حدد هذا التقرير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية طيلة مرحلة "الحرب الباردة"، وطبيعة هذه الحرب. وأعقب ذلك اندلاعُ موجة صاخبة من المذاهب، والخطط ، والمنطلقات، والتوصيات، والاقتراحات، والمشاريع استمرت طيلة سنوات "الحرب الباردة" ولم تنته حتّى الآن.

= Thomas Sorensen. Propaganda and the Cold War. Washington, 1963.

P. W. Blackstoen. Strategy and Subversion. Chicago, 1964.

Z. K. Brzezinski. Alternative zur Teilung. Koln, 1966.

Adam Ulam. Expansion and Coexistence. N. Y., 1968.

Milos Marko. Psychologische Kreigsfuhrung. Prag, 1972.

ف. بولشاكوف. فى الطريق إلى القرن الـ ٢١، موسكو، ١٩٨٦ . (بالروسية)

Bob Woodward. Veil. 1987.

(١٤٠) د. يردْجِن. العالَم المصدوم، ١٩٧٧، (بالروسية)

(١٤١) نشر أول مرة فى العام ١٩٧٥

يُستخدم مصطلح "الحرب الباردة" عادةً للدلالة على النزاع الذى نشب بين البلدان الشيوعية والبلدان الغربية، وخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، فور انتهاء الحرب العالمية الثانية. وجاء وصفُ هذه الحرب بـ "الباردة" نظراً لأن القوات المسلحة لم تتدخَّل بكامل قوَّتها وبشكل مباشر فى العلاقات بين الخصمين. وقد أجمع قادة الغرب السياسيون والإيديولوجيون على أنّ من الجنون خوضَ حرب "ساخنة" تُستخدَم فيها الأسلحة الحديثة. فهذه الحرب كان من شأنها أن تؤدّى إلى هلاك الخصمين كليهما، وجعلِ الكرة الأرضية غيرَ قابلة للحياة. وإلى ذلك تكوَّن اقتناع باستحالة إسقاط الأنظمة الشيوعية بالطرق العسكرية(١٤٢) ، ولذلك فإن الحرب "الساخنة" بين الطرفين لم تتعدَّ حدود إشعال حروبٍ "صغرى"، ومشاركةٍ فى الحروب بين بلدان أخرى.

وفى الحقيقة فقد ذهبت "الحرب الباردة" بعيداً خارج إطار كونها مجرد نزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى بعد الحرب. إذ كانت استمراراً لسياسة العداء للسوفيت التى انتهجها قادة الغرب فى الفترة ما بين الحربين العالميتين وإثناء حرب ألمانيا وحلفائها ضد الاتحاد السوفيتى ما بين عامى ١٩٤١ - ١٩٤٥ وامتدت هذه الحرب الباردة لتشمل الكوكب كلَّه وجميع مجالات حياة البشر، أى الاقتصاد، والسياسة، والدبلوماسية، والإيديولوجيا، والدعاية، والثقافة، والرياضة، والسياحة. واستُخدم فيها كلُّ وسائل التأثير على البشر كالإذاعة، والتلفزة، والأجهزة السرية، والمؤتمرات، والمناظرات، والتبادل الثقافى، والرشاوى، والعلاقات العامة. واستُغلَّت الذرائع كافة، وجميع النقاط الحسّاسة عند الخصم، وكلُّ نقطة ضعف عند الإنسان، سواءً فى ذلك الخلافاتُ القومية، والخرافات الدينية، والفضول، والغرور، والنفعية، والحسد، والميول الانتقادية، والخوف، وروح المغامرة، والأنانية، والحب... إلخ.

---

(١٤٢) صرح بذلك علناً كلٌّ من الرئيس الأمريكى الأسبق ليندون جونسون، ومستشار الأمن القومى ز. بزيجينسكى.

وباختصار، لعلّ "الحرب الباردة" كانت أوّل حرب كونية شاملة من طراز جديد فى تاريخ البشرية.

لم تقتصر "الحرب الباردة" على كبح التغلغل السوفيتى فى أوروبا، بل تحوّلت إلى صراع ضدّ زحف الشيوعية فى الكرة الأرضية كلِّها. وصار الهدف منها عمومًا تدمير الاتحاد السوفيتى وكتلة البلدان الشيوعية كلها تدميرًا تامًّا. وطبيعى أن يرتدى ذلك الهدف ثوب البلاغة الإيديولوجية، والحديث عن تحرير الشعوب من نير الشيوعية، والمساعدة على اكتساب القيم الغربية (الأمريكية فى المقام الأول)، والنضال من أجل السلام والصداقة بين الشعوب، وفى سبيل الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

حدثت فى سياق "الحرب الباردة" مصادفات، وارتجال، وتذبذبات، وتصويبات، وحالات عفوية. غير أن أسس استراتيجتها وتكتيكها كانت قد أُعدَّت سلفًا. فقد كانت هذه الحرب تخاض بانتظام، وبحذاقة مذهلة، بدءًا من العمليات السياسية الكبرى وانتهاء بأدقِّ تفاصيل أفعال كل فرد فى كل عملية. ولم يكن ذلك سرًّا من الأسرار الدفينة. بل كان يجد تعبيرًا عنه فى خطب السياسيين، ومؤلَّفات الإيديولوجيين الذين لا حصر لهم، وبالدرجة الأولى فى كتابات جيش من المتخصصين بشئون الاتحاد السوفيتى والكرملين الذين كانوا قيادة الأركان الفكرية فى هذه الحرب.

لقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الحاسم فى هذه الحرب، وكان يقف إلى جانبها الغرب بأسره. فهى كانت حربَ الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. على أن الغرب المتفوِّق على خصمه فى كل شىء فرض على هذا الخصم نمط الحرب الذى يريده هو. فدارت الحرب على الطريقة الغربية الصِّرف، على الطريقة التى كانت الأعمال الكبرى فى الغرب ولا تزال تُنجَز وفقًا لها، أى كما تُبنَى السفن، والمطارات، والطائرات، وكما تُنفَّذ برامج غزو الفضاء.

وكانت هذه الحرب من جانب الغرب نوعًا من "البزنس" بكلِّ ما له من مواصفات. لم تكن مجرد نفقات بمعنى الخسائر على غِرار ما كانت الحروب"الساخنة" فى الماضى،

بل كانت استثماراً للقوى والأموال وفق قوانين الغربوية. فالنهوض غير العادى الذى عرفه الاقتصاد ومجمل الفعاليات الحيوية فى الغرب، فى الفترة المتدة من ١٩٤٦ وحتّى ١٩٨٦، كان متزامنًا مع "الحرب الباردة"، ولم يكن ذلك محض صدفة. لقد كان هذا النهوض مدينًا إلى درجة هائلة (إن لم تكن حاسمة) لهذه الحرب تحديداً. أمّا فى نهاية الحرب فقد شهد الغرب ركوداً اقتصادياً ونزوعًا عامًا نحو انخفاض فعالياته الحيوية كلِّها.

كانت "الحرب الباردة" حربًا من نوع خاص، لقد كانت أوّل حرب غربوية على نحو خاصّ فى تاريخ البشرية. وعلى الرغم من أن الخصمين كانا يمتلكان من الأسلحة ما لم يكن يملكه أى جيش من قبل، فإنهما لم يستعملا هذا السلاح استعمالاً مباشراً ضد بعضهما البعض. وتفسير هذه الحقيقة، المتعارفُ عليه، هو أن استعمال السلاح الحديث من شأنه أن يؤدى إلى هلاك الطرفين كليهما معًا، وإلى كارثة عالمية. ولكنْ متى كان الخوف من العواقب يوقف متصارعَين فى معركة قاتلة؟! فقد ألقى الأمريكيون قنبلتين نوويتين على اليابان! صحيح أن الخوف لعب دوره، ولكنهم كانوا يبالغون فى تضخيمه بشتّى الأشكال. وهذا بحد ذاته كان سلاحًا فى "الحرب الباردة". كما أن سباقَ التسلح، وسياسةَ الوقوف على حافّة الحرب "الساخنة" كانا من جانب الغرب حربًا لاستنزاف العدوّ. لقد أرغِم الاتحاد السوفيتى وحلفاؤه على تحمُّل نفقاتٍ تفوقُ طاقتهم.

وكون الخصمين لم يقوما بتدمير القوى الحيّة عند بعضهما البعض حقيقةٌ صارت أيضًا سلاحًا فى يد الغرب. إذ كان على الاتحاد السوفيتى تأمينُ الطعام، واللباس، والسكن، والعمل لمواطنيه الذين ظلّوا على قيد الحياة بعد الحرب، وزاد عددهم خلال سنوات "الحرب الباردة" بأكثر من مائة مليون. فقد تحوَّل هؤلاء إلى عبء إضافى على كاهله. وما كان بوسع أى دولة من الدول الغربية أن تتحمّل هذا العبء. فبعد إعادة توحيد الدولة الألمانية، مثلاً، لم يزدد عدد سكان ألمانيا الغربية إلا سبعة عشر مليونًا من القسم الشرقى يتمتعون بمستوى حياة مرتفع للغاية. ومع ذلك وجدت هذه البلاد

نفسـها، وهـى من أغنى بلدان العـالم، فى حـالة كـارثيـة تقريبـًا. بينمـا ازداد عـدد سكان الاتحـاد السـوفيتى مـائة مليون إنسـان لا يملكون شيئًا، "عـراة" تقريبـاً! أضف إلى ذلك متطلبّاتهم العالية التى كانت الدعاية الغربية تؤجِّجها باستمرار.

كانت وسـائل الإيديولوجيـا، والدعاية، والسيكولوجيا سـلاحًا رئيسًا فى "الحرب البـاردة". فـقـد زجَّ الغـرب بقـوى بشـرية وأمـوال هـائلة من أجل تدجـين سكان الاتحـاد السوفيتى وحلفـائه إيديولوجيًا وسيكولوجيًا. ولم تكن تدفعه إلى ذلك نوايا طيبـة، بل كـانت غـايتـه الحطَّ مـن الروح المعنوية عند الناس، وتبليـدَهم، وإثـارةَ أخسِّ المشـاعـر والرغبات وتشـجيعها فيهم. إذ كـان الغرب يراهن على أدنى المسـتويات الفكرية وأكثر النوعيات حسيًّة بين الناس.

وضـع الغرب نُصْب عينيه مـهمة تذرير المجتمع فكريًا، ومعنويًا، وسيـاسيًا، بالعمل على زعزعة البنى الاجتمـاعية والسيـاسية، وتجـريد الجمـاهير من القدرة على المقاومـة، وتدمير المناعة الفكرية – النفسـية عند مـواطنى العدوّ. ولتـحقيق ذلك اسـتخـدم دعـايتـه الجبارة وسيلةً تصـرف اهتمام النـاس عن القضـايـا الاجتمـاعيـة إلى الجنس، والجـانب الشـخـصـى الحـمـيم فى حيـاة النجـوم وعُتـاة المجرمين (الغـانغسـتر)، وعـالم الإجرام، وأشكال المتعـة الشـاذّة. وعملت على اسـتفزاز المشـاعـر القـومـية والدينيـة وتضـخيـمـهـا، وخلق أساطير وشخصيات نجومية كاذبة وفرضها على الناس.

لقـد زجّ الغـرب فـى هذا العـمل بعـشـرات الآلاف (إن لم يكن بمئـات الآلاف) من الخبـراء والمتطوعين، بينهـم عمـلاء للأجـهـزة السـرِّية، وأسـاتذة جـامـعـات، وصـحـافـيـون وسيّاح. وأخـذ هـذا العـمل بعين بالاعتبـار تجـربة المـاضى، وخـاصـة تجـربة مـاكـينة غـوبلز الدعـائيـة، وكـذلك مـنجـزات علم النفس والطب، وخـاصـة التـحليل النفسـى. ويمكـننـا أن نستشهد بقـولٍ لأحد علمـاء الاجتمـاع الغربيين (لا أذكر اسمـه) فحـواه أن من انتصر فى "الحرب البـاردة" ليس الرأسـمـاليـة، وإنمـا الوسـائل المُثلى التى عملت بـاسم الرأسـمـاليـة من أجل تبليد الناس.

لقد قوّضت تجربة "الحرب الباردة" عدداً كبيراً من الخرافات التى سيطرت على عقول البشر منذ مئات السنين. إذ كان شائعًا، مثلاً، أن خداع الشعب لا يمكن أن يدوم مدّة طويلة، فجاءت "الحرب الباردة" لتقدِّم دليلاً قاطعًا على أن الوسائل الحديثة التى تُستَخدم لتدجين الناس والتلاعب بالجماهير تجعل خداعَ الشعب أسهلَ من خداع شخص بمفرده، بل وتجعل خداع الشعب يستمرّ مدّة طويلة تدوم ما دام للخداع معنى، وما دام هناك مال لاستمراره.

لئن كان الغرب (والولايات المتحدة الأمريكية أساسًا) قد برع فى استخدام السلاح الإيديولوجي - النفسى والاقتصادى طيلة أربعين عامًا، وأنفق على ذلك أموالاً خيالية، فإنه تمكّن من القضاء التّام على الروح المعنوية فى المجتمع السوفيتى، وبالدرجة الأولى على هذه الروح لدى الفئات صاحبةِ السلطة والامتيازات، وكذلك لدى النخبة الإيديولوجية والإنتلجنسيا فيه. وقد أفضى ذلك بثانى أعظم دولة فى العالم إلى الاستسلام خلال فترة قصيرة إلى درجة تثير الدهشة. وأعتقد أن الغرب نفسه لم يكن يتوقّع هذه النهاية "للحرب الباردة".

هناك اعتقاد بأن هزيمة الاتحاد السوفيتى وتوابعه أثبتت فى "الحرب الباردة" إخفاقَ النظام الاجتماعى الشيوعى وأفضليّةَ النظام الرأسمالى. أعتقد أن هذا الرأى خاطئ. فهزيمة البلدان الشيوعية كانت نتيجةً لجملة معقّدة من الأسباب، بينها ما فى النظام الشيوعى نفسه من عيوب لعبت دوراً فى ذلك. ولكنّ هذه النقطة ليست بعدُ دليلاً على عجز النمط الشيوعى عن تنظيم المجتمع، وعدم قابلية هذا النمط للحياة. ذلك أن انتصار الغرب الرأسمالى ناتجٌ أيضًا عن جملة معقّدة من الأسباب، بينها مزايا الرأسمالية التى لعبت دوراً فى ذلك، ولكنّ هذه النقطة ليست بعدُ دليلاً على أفضلية الرأسمالية.

لقد استغلّ الغرب نقاط الضعف لدى الاتحاد السوفيتى، بما فى ذلك عيوب الشيوعية. واستغلّ الغرب أيضًا نقاط تفوّقه، بما فى ذلك مزايا الرأسمالية. إلا أن انتصار الغرب على الاتحاد السوفيتى لم يكن انتصاراً للرأسمالية على الشيوعية. فقد

كانت "الحرب الباردة" حربَ بلدان وشعوب بعينها، لا حربَ أنظمة اجتماعية مجرَّدة. ويمكن إيراد أمثلة معاكسة تؤوَّل كـ "دليل" على تفوُّق الشيوعية على الرأسمالية. ومن بينها، مثلاً، عمليةُ التصنيع التى جرت فى الاتحاد السوفيتى بسرعة خاطفة، وإعادةُ تنظيم الصناعة فى سياق الحرب ضد ألمانيا والانتصارُ عليها، وكذلك الوضع فى الصين الشيوعية مقارنة بالوضع فى الهند الرأسمالية. غير أن هذه الأمثلة بحدٍّ ذاتها ليست برهانًا على شيء.

إن المجتمع الشيوعى الواقعى عاش عمراً قصيراً جداً، وفى ظروف غير مؤاتية، يحول دون إمكانية الوصول إلى استنتاجات قاطعة تثبت عدم قابليته للحياة. فـ "الحرب الباردة" ليست على الإطلاق بالظرف المناسب لإجراء تجربة مخبرية. ولكى نقرِّر أن الرأسمالية انتصرت على الشيوعية ينبغى أن يكون الخصمان متكافئين فى كل شيء باستثناء النظام الاجتماعى. ولكنْ لم يكن أىُّ شيء من هذا القبيل موجوداً فى الواقع. إذ كان الغرب متفوِّقًا على الاتحاد السوفيتى فى جميع المجالات التى لعبت الدور الحاسم فى "الحرب الباردة".

لقد بيَّن تطور الأحداث اللاحق أن فهم جوهر العملية التاريخية فى مرحلة "الحرب الباردة" على أنها صراع بين منظومتين اجتماعيتين هما الرأسمالية والشيوعية، كان فهمًا سطحيًا، وخاطئًا فى نهاية المطاف. فهذا الفهم يُحِلُّ شكل العملية التاريخى محلَّ جوهرها. إذ كان الصراع فى حقيقة الأمر صراعَ الغرب من أجل البقاء، أى من أجل الهيمنة على الكرة الأرضية كشرط لا بد منه لبقائه. وكانت النظام الشيوعى فى البلدان الأخرى وسيلة للدفاع ضدّ تطلعات الغرب هذه، ثم انتقلت البلدان الشيوعية نفسها إلى موقع الهجوم. إلا أنها لم تكن هى صاحبة هذه المبادرة التاريخية، وإنّما كان الغرب صاحبها. وقد كانت هذه المبادرة تختبئ فى أعماق المسار التاريخى، بل كانت تتستّر أحيانًا عن عمد. على أن المبادرة التاريخية ليست برنامج أحزاب وحكومات. ونادراً ما يعيها البشر على حقيقتها. ثم إن الشيوعية باتت مادّة للهجوم من قبل الغرب نظراً لأن العالم الذى كان يقاوم الغرب ويهاجمه أحيانًا، اتّخذ شكلاً شيوعيًا. إذ لم يكن بوسع

هذا العالم أن يقاوم، بل وأن ينتصر أحياناً، إلا فى هذا الشكل. ولهذا السبب بالضبط تمّ تركيز الانتباه على الشيوعية. أضيف إلى ذلك أن الصراع ضد الشيوعية أعطى الغرب مبرراً لكلِّ ما كان يقوم به على سطح الكرة الأرضية فى تلك السنين. إن هزيمة البلدان الشيوعية فى "الحرب الباردة" جرّدت الغرب من هذا الغطاء الذى كان يُخفى به نواياه الحقيقية.

مشكلة المستقبل

ظهر فى مطلع القرن العشرين إحساس بأن حضارة الغرب تسير باتجاه الأفول. ويُعَدُّ أوزفالد شبنغلر(١٤٣) أوّل من وضع نظرية فى هذا المجال، ثم تبعه كثيرون، منهم ريمون آرون(١٤٤) ، وكان هؤلاء يرون أسباب تدهور الغرب فى السيرورة الداخلية التى يسلكها المجتمع الغربى نفسه. وفى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية أضيفت إلى هذه المخاوف مخاوفُ أخرى من أن يهلك الغرب نتيجة انتشار الشيوعية الظافر فى العالم، أى نتيجة أسباب خارجية. غير أن انتصار الغرب فى "الحرب الباردة" ألغى الخوف من الأسباب الخارجية، وما كان يُعَدُّ من قبلُ دلائل على انحطاط المجتمع الغربى بات يمجَّد كدلائل على تقدُّمه.

وفى السنوات التى أعقبتِ الحربَ العالمية الثانية اتَّخذ مسار تطور الغرب والبشرية بأسرها منحى جعل مشكلة المستقبل، بصرف النظر عن المخاوف المذكورة أعلاه، تحتلُّ المقام الأوّل ليس فى الإيديولوجيا الغربية وحسب، بل وفى حياة المجتمع الغربى الواقعية نفسها.

---

(١٤٣) أوزفالد شبنغلر. أفول أوروبا. (١٩١٨ - ١٩٢٢).

(144) R. Aron. Memoires. 1983.

مفهوم المستقبل

لم أقع فى أىٍّ من المؤلفات التى تتناول موضوع المستقبل على تعريفٍ دقيق لمفهوم "المستقبل" تحديداً. إذ يُنظَر إلى المستقبل كشىء جلىٍّ، ومفهومٍ تلقائيًا. على أن المسألة ليست كذلك إطلاقًا.

لا بدّ، أوّلاً، من التفريق بين المعنى الفيزيائى، والمعنى الاجتماعى (السوسيولوجى) لمفهوم "المستقبل". فالمستقبل، بالمعنى الفيزيائى، هو الزمن الذى يلى الزمنَ الحاضر. وبالمعنى الاجتماعى هو حالة الناس ومتَّحداتِهم التى تأتى بديلاً لحالتهم الآن، فى الحاضر. ومفهوم "المستقبل" فى كلا المعنيين مرتبط بمفهوم "الحاضر". فما هو الحاضر؟ هل نستطيع أن نَعُدَّ اليوم الذى نحن فيه حاضراً، ويومَ الغد مستقبَلاً؟ واضح أن الجواب نَعَم، ولكنْ بالمعنى الفيزيائى. أمّا بالمعنى الاجتماعى؟ فالجواب يتطلّب أن نعرف: بالنسبة لِمَن، ومن أىٍّ وجهة نظر.

إن الكائن الاجتماعى (سواءٌ أكان فرداً، أو مجموعة من الناس، أو مجتمَعًا، أو بلاداً، أو تجمُّع بلدان، أو البشرية) ليس فيزيائيًا، ولا فيلسوفًا يفكِّر بمفاهيم الزمن المجرَّدة ووسائلِ قياسه، وإنما هو كائن فاعل عمليًا. وليس الحاضر بالنسبة له مجرَّدَ لحظة لا امتداد لها، وليس مجرَّد حدٍّ بين الماضى والمستقبل. بل الحاضر بالنسبة له فاصل زمنىٌّ ممتدّ، يقدِّر فيه أفعالَه ويقوم بها وكأن الزمن لا يتحوّل إلى ماض أصلاً، كأنه شىء جامد. وهو يعدُّ حياته هذه حاضراً بالنسبة إلى أحداث وقعت فى الماضى الفزيائى الذى يتذكَّره أو يعرفه عن طريق الآخرين، ولكنها أحداث لايلتفت إليها أو يضعها بالحسبان فى الحاضر، وهو كذلك يعدُّ حياته هذه حاضراً بالنسبة إلى أحداث يعدُّها ممكنة فى المستقبل الفيزيائى، ولكنه يستطيع ألا يلتفت إليها الآن. ومع أن كثيراً من هذه الأحداث (أحداث الماضى الذى زال، وأحداث المستقبل الذى لم يأتِ بعدُ) يكون على درجة كبيرة من الغموض، فإنه يتشكّل لديه تصوُّر إجمالىٌّ وحَدْسىٌّ ما بأن تلك الأحداث تنتمى إلى الماضى، والحاضر، والمستقبل.

ووَفقًا لمرور الزمن الفيزيائى يتحرّك حاضر هذا الكائن الاجتماعى أو ذاك (أى ما يعيشه كحاضر) مخترقًا المستقبل الفيزيائى. ويمكن لجزء من المستقبل الفيزيائى أن يطول زمنه فى الحاضر. بمعنى أن الناس كلّما ازدادوا تطلّعًا إلى المستقبل الفيزيائى، ازدادوا اعتمادًا فى توجيه نشاطهم الحيوى على أحداثٍ يعتقدون أنها ستقع فى المستقبل الفيزيائى. إنهم كمن يسرع نحو المستقبل، أى كأنّ مسار العملية التاريخية يتسارع بالنسبة لهم. ولكنْ ثمة احتمال آخر. إذ إن حدود الماضى الفيزيائى، الذى يندرج فى الحاضر الاجتماعى، تظلّ كما هى، أو تتحرّك ببطء شديد يجعل الحاضر، بالمعنى السوسيولوجى، يتوسّع أساسًا أو إجمالاً على حساب الماضى الفيزيائى. وعند ذلك يبدو وكأنّ سير الزمن التاريخىّ يتباطأ. بل ويمكن أيضًا لعواملَ من الماضى البعيد أن تصبح جزءًا من الحاضر، وعندئذ يبدو وكأن الحاضر الاجتماعى يسرع باتجاه الماضى الفيزيائى. ويمكن أيضًا أن لا يبقى (أو أن لا يظهر) عند الناس أى شعور بأن كينونتَهم كينونةٌ فى الزمن. وتكون حياتهم عندئذ كينونةً فى حاضر ممتدٍّ لا نهاية له. وفى هذه الحالة ينشأ وضع يمكن أن نعدّه توقّفًا للزمن التاريخى بالنسبة لهذه الجماعة من الناس. وفى هذه الأثناء يمرُّ الزمن الفيزيائى من غير أن يعيش الناس حياتهم كزمن يسير نحو المستقبل. على أن معظم الشعوب التى عاشت وتعيش على كوكبنا هى من هذا النوع تحديدًا. إن التطلُّع إلى المستقبل ظاهرة نادرة إلى حدٍّ كبير. وقد تجسَّدت هذه الظاهرة فى الاتحاد السوفيتى قبل الحرب العالمية الثانية، وفى الغرب خلال النصف الثانى من القرن العشرين.

توجُّه الغرب فى الزمن

وهكذا، فإن تطلُّع جماعة بشرية ما إلى المستقبل يعنى أن أعضاء هذه الجماعة بدءوا يضعون بالحسبان فى نشاطهم العملى ما يعدّونه ممكنًا، أو حتّى حتميًا، فى المستقبل الفيزيائى ولم يكونوا يعدّونه كذلك من قبل. وهذا لا يعنى أن أعضاء الجماعة متساوون كلّهم فى هذه النظرة، وأنها تأتى من تلقاء نفسها ودون صراع. على أن أوّل

من يأتى بهذا التطلّع إلى المجتمع هم قلّة من المتحمّسين، يتقبّل المجتمع أفكارهم عادةً بعد صراع عنيف، بل ولا يكون النجاح دائماً حليف المتحمسين فى هذا الصراع.

لم يكن الغرب يتطلّع نحو المستقبل دائمًا. كان يعيش الحاضر، شأنُه فى ذلك شأن الشعوب الأخرى. وقد أسقط الدين المسيحى بالكامل مشكلة المستقبل كعامل اجتماعى، إذ نقلها إلى مجال الحياة الآخرة، مثلما نقل التعويل على المستقبل إلى مجال الأخلاق الدينية.

إن بداية نزوع الغرب إلى توجُّه زمنى جديد مرتبطةٌ بالأفكار الشيوعية. ويتلخَّص أعظم منعطَف فى تاريخ الغرب من وجهة النظر هذه فى إنزال الجنَّة من السماء إلى الأرض. ثم جاء بعد ذلك رفع الجحيم من القاع (من العالم السفلى) إلى السطح. حدث هذا فى القرن العشرين، عندما نُقل المستقبل، كعامل اجتماعى، من مجال الغيب إلى حياة البشر العادية (إلى عالم الشهادة). لقد كانت "يوتوبيا" توماس مور، و"مدينة الشمس" لِـ كامبانيلا تاريخيًا أوّل أفكارعن مستقبل البشرية لعبت دورًا هائلاً فى مصير الغرب.

وقام كارل ماركس بالخطوة التالية فى هذا الاتجاه، فحوّل مشكلة المستقبَل من مشكلة تفكيرٍ بالمستقبل إلى مشكلة صنعٍ للمستقبل وفقًا لمشروع مُعَدٍّ سلفًا. فقد قال ماركس إن المفكرين كانوا يحاولون حتّى الآن تفسير العالم، أمّا الهدف الآن فهو تغييره. وأصبح ماركس مؤسس إيديولوجيا المستقبل التى ظلّت أكثر من قرن من الزمن تسيطر على عقول ومشاعر جماهير هائلة العدد، ومارست تأثيراً غير مسبوق على تطور الغرب والبشرية بأسرها. إن الغرب مَدين للماركسية والحركة الشيوعية تحديداً بولادة توجُّهه إلى المستقبل.

لقد كانت ثورة عام ١٩١٧ وتطوُّر المجتمع الشيوعى فى روسيا أكبرَ حافز لهذا التوجه فى الغرب. إذ راحت الشيوعية تصبح خطراً حقيقيًا على وجود الغرب، فكان عليه أن يتعامل مع هذا الخطر كظاهرة تنتمى إلى المستقبل. ثم تعاظم هذا الخطر بعد

الحرب العالمية الثانية ونتجت عنه "الحرب الباردة" التى يمكن مقارنتها، من حيث قوّة التطلّع إلى المستقبل، بالتطلُّع الذى كان سائداً فى الاتحاد السوفيتى أيّام ستالين. وقد أثّرت هذه العملية على التقدم الاقتصادى والتقنى - العلمى فى الغرب بعد الحرب. وشغلت مسائل المستقبل مكانة فى الوعى الاجتماعى لم يسبق أن شغلتها من قبلُ. وبدأ الغرب يقفز فى مجال الإيديولوجيا من حقبة إلى أخرى، قبل أن يتسنّى له هضمُ الحقبة السابقة كما ينبغى، واستيعابُ الحقبة الجديدة بكامل حجمها. كان المجتمع الغربى يعيش زمنَه وأنظارُه مشدودة إلى المستقبل، لأنه كان عاجزاً عن أن يثبِّت فى الوعى حاضره البرّاق. فقد سيطرت على عقول الناس فكرة تسريع الزمن التاريخى، وكانوا ينظرون إليها بمعناها الحرفىّ وليس المجازىّ. وهكذا جاءت ظاهرةُ علم المستقبل (Futurology) [١٤٥] لتكون تجسيداً مميَّزاً لهذا التطلُّع.

علم المستقبل Futurology

كان فى الماركسية جزء أطلق عليه الماركسيون أنفسُهم اسمَ "الشيوعية العلمية". ويقدِّم هذا الجزء وصفاً لمجتمع المستقبل، مجتمع الرفاه الشامل، والمساواة، والعدالة، وغير ذلك من خيرات، أى مجتمع "الشيوعية الكاملة". وينطوى هذا الجزء من الماركسية أيضاً على استراتيجية لبناء ذلك المجتمع المنشود. فعندما كانت الماركسية تتعرض للانتقاد فى الغرب، كانت "الشيوعية العلمية" على وجه الخصوص موضعَ استهزاءٍ ينضح سمّاً. غير أن الغرب نفسه شهد بعد الحرب العالمية الثانية ظهور

(١٤٥) الدراسات الاستشرافية، المستقبلانية Futurology . جاء فى معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية للدكتور أحمد زكى بدوى - بيروت ١٩٧٨- أنه علم التكهن بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل، ويستند فى دراستها على الاستقراء والاستنباط بجمع الوقائع الفردية المتعددة ليستخلص منها المبادئ العامة التى تحكمها ويخرج بعد ذلك بالصور التى سيكون عليها المجتمع فى الأجيال المقبلة. - المترجم).

شيء شبيه بـ "الشيوعية العلمية" هو نوع خاص من التأليف صار اسمه "علم المستقبل" (الاستشراف). وكان الألماني أو. فلِشتهايم الخبير في العلوم السياسية أوّل من وضع هذا المصطلح قيد الاستخدام. ثم ظهرت مؤسسات متخصصة لا يقتصر عملها على التنبؤ بالمستقبل، بل ويرسم أيضًا مشاريع وخططًا للمستقبل، واستراتيجية لتنفيذها(١٤٦).

كان دعاة " الشيوعية العلمية" واثقين من أنهم يستندون إلى علم صارم. ولكن الزمن بيَّن أنه لم يكن في شيوعيتهم "العلمية" أيُّ شيء علمي. فصار لمصطلح "الشيوعية العلمية" معنى السخرية. ولهذا بالذات أريدُ أن أطلق على التنبؤات الغربية ومشاريع المستقبل اسم "الغربوية العلمية"، لأن تلك التنبؤات والمشاريع التي تدَّعي العلمية تنتمي في الواقع إلى مجال الإيديولوجيا، وأعني إيديولوجيا الغربوية طبعًا.

إن الصفة المميِّزة لمؤلفات "الغربوية العلمية" هي تجاهلُ، أو تشويهُ ما لمتَّحدات بشرية بعينها من خصائص وقوانين موضوعية. إذ تتحدث تلك المؤلفات عن المجتمع بشكل عام، وعن الإنسان بشكل عام، وعن المستقبل بشكل عام أيضًا. ويركِّز مؤلفوها النظر على جوانب مجتزأة من الحياة الاجتماعية، أو على اكتشافات علمية، واختراعات تقنية مثيرة يؤوِّلونها تأويلاً ذاتيًا، ثم يرسمون لمستقبل المجتمع صورة وكأنما ليس فيه شيئ آخر، أو كأن الحياة كلها تدور حول تلك الصورة.

وتُبنى هذا التنبؤات بطريقة تجعل شيئًا ما يتحقَّق فيها دائمًا. ويكون بلوغ هذا الهدف عن طريق "التنبّؤ" عادة بما هو موجود إلى حدٍّ ما، وجليٌّ دونما حاجة إلى تنبؤات هؤلاء المستشرفين. ولكن ذلك لا ينطبق إلا على الظواهر الثانوية. أما التنبُّؤات التي لها أهمية اجتماعية كبيرة فتكون إمّا كاذبة سلفًا، أو عديمة المعنى. وفي

---

(١٤٦) منها، مثلاً: Hudson- Institute وكذلك RAND- Corporation في الولايات المتحدة الأمريكية.

الحقيقة، لا تكمن وظيفة هذه التنبؤات فى التنبؤ بحالة المجتمع فى المستقبل، بل فى كونها شكلاً إيديولوجيًا للتعبير عن آمال الناس، وأمانيهم، ومُثُلهم، ومقاصدهم، ومخاوفهم. ولذلك يصبح ما هو باطل، وعديم المعنى من الناحية العلمية أطولَ التنبؤات عمراً وديمومة. إن صنّاع التاريخ الحقيقيين لا يسترشدون فى نشاطهم العملى بهذه التنبؤات إطلاقًا. وهم يكتفون باستخدامها أحيانًا كشواهدَ، وكوسيلة لتبرير ما يقومون به دون أى تنبؤات.

تتناول تنبؤات "الغربوية العلمية" جوانب الوجود البشرى كافّة، بدءًا من أدوات المطبخ، وطرق ممارسة الجنس، وانتهاء بالمجتمع الدولى، والتواصل مع سكان الكواكب الأخرى. بل ويجرى إعدادها باستخدام كلّ ما تملكه أقوى وسائل جمع المعلومات ومعالجتها ونشرها، وهى وسائل لم تخطر على بال كهنة "الشيوعية العلمية" حتّى فى الأحلام. ومقارنة بهذا المدى من التبليد الإيديولوجى عالى الكفاءة الذى تمارسه الغربوية على البشرية، تبدو جهود "الشيوعية العلمية" شَطاراتٍ ساذجةً يمارسها هواةٌ أغرار[١٤٧].

سأتناول بعض الأمثلة الدالّة من تنبّؤات "الغربويّة العلميّة" التى قُدِّر لى الاطّلاع عليها فى عدد لا يحصى من الجرائد، والمجلات، والكتب، والبرامج التفزيونية، وأحاديث الخبراء، واسترسالات السطحيين الكلامية.

يتنبّأ بعض علماء المستقبل بحدوث تغيرات هائلة فى ما يخصّ المطبخ. أى أن المطابخ سوف تزوّد بتكنولوجيا توفّر الماء والطاقة، ويكون استخدامها أكثر سهولة وأقلّ

---

(١٤٧) تجد هذا الصنف من التنبؤات فى عدد لا يحصى من المقالات والكتب، أذكر منها هنا:

John Naisbilt & Patricia Aburdene "Megatrendds" (N. Y., 1982), "Megatrends2000" (N. Y., 1990); Alexander King & Bertrand Schneider "Die globale Revolution" (Spiegel Spezial, No. 2. 1991); "P. M. - Perspektive. Der Blick in die Zukunft" (1993).

ضجيجًا. وبديهى أن يصبح للحاسوب وتقنيات الليزر دور فى تحسين عمل أدوات المطبخ. فلتسخين وجبةٍ إفطار عادية جاهزة (وهذا أيضًا يتنبَّأون به) تتألَّف من موادٍّ أُنتِجت عن طريق الهندسة الوراثية والبيولوجيا الجزيئية (وهذا أيضًا يتنبّأون به)، وعديمةِ الطعم (وهذا أيضًا يتنبّأون به)، سوف تُستَخدم طاقةٌ ذهنيّة تفوق طاقة جميع أكاديميات العلوم فى البلدان غير الغربية فى وقتنا الحاضر. والحقيقة، يظلُّ غامضًا كيف يمكن لمعدّاتٍ مزوّدةٍ بالليزر والحاسوب أن تكون أسهل استخدامًا من الطناجر والمقلايات العادية. وإلى أى حدٍّ ستكون هذه المعدّات أفضل توفيرًا للماء والطاقة من زيادة عاديّة فى أسعار الماء والطاقة، ما دام لا يمكن لأىٍّ تقنيةٍ حاسوبية أن تنافس ألمانيًا عاديًا فى دقّة حساباته التى تُحصى آخر درهم.

ويتبّنأ آخرون باختراع وسائل جديدة لحماية النباتات، ناسين أن جميع الوسائل السابقة التى سمَّمت الطبيعة تسميمًا نهائيًا لا برء منه، كانت قد اختُرعت تحت هذه الأعذار نفسها. ويتنبّأون أيضًا باختراع موادٍّ جديدةٍ تفوق الموادَّ الحديثة فى كلِّ شىء، وستوفِّر السيارات والطائرات للناس مزيداً من الراحة، وتصبح أكثر لطفًا إزاء البيئة. أى، باختصار، إن النواقص سوف تقلّ، أو تزول نهائيًا، أمّا المزايا فسوف تزداد، أو تظهر مزايا جديدة.

كما يتنبّأون بأن الفرد سوف يحقق انتصاراً ما. وسيكون ذلك عن طريق تزويد العالم بأجهزة تلفزة سهلة المنال، وانتشار أجهزة "الفاكس"، وزيادة حصة الشركات الصغيرة فى التصدير...إلخ. غير أن البلدان الغربية متخمة بأجهزة التلفزة الرخيصة، وأجهزة "الفاكس" متوفرة لكل من يحتاجها فى عمله، وحتّى لكثيرين ليسوا بحاجة إليها. ويعلِن عدد كبير من الشركات الصغيرة إفلاسه تاركًا المجال لغيره. فيما يزداد انخفاض قيمة الفرد النسبية، وذلك - طبعًا - باستثناء الأفراد الذين لديهم مداخيل وثروات كبيرة، ويشغلون مناصب عالية، ويتمتَّعون بالشهرة والسلطة. غير أن هؤلاء الأفراد لا يندرجون إطلاقًا فى عداد الفئة التى يختلقون من أجلها كل هذه التنبؤات الوردية.

ويتنبأ علماء المستقبل للفن بنهضة ما. فلماذا النهضة؟! وهل الفن في حالة انحطاط؟! وما الذي يُعَدُّ نهضة؟! هل هو ازدياد عدد المتاحف؟ أم ارتفاع ثمن لوحات الفنانين القدماء؟ أم ازدياد عدد الراقصين؟ إنك لن تعثر على أية معايير للحكم كي تجيب. وماذا عن الحقائق التي لا تتسع لها تصورات المستقبليين المتأجِّجة، وتحديداً: لماذا تتراكم في العالم أكداس من الأعمال عديمة القيمة الجمالية تسمّى فنًّا، ولماذا المبالغة المسرفة في تضخيم من يفتقرون للموهبة، ولكنهم يحقِّقون نجاحًا ماليًا ويخدمون أهدافًا سياسية، ولماذا يغرق العالم بما تنتجه هوليوود من أفلام بائسة فكريًا وجماليًا تفسد البشرية وتبلِّدها، لماذا لا يستطيع أهل الفنّ العاديّون كسب لقمة العيش بعملهم الإبداعي، ولماذا تندثر أنواع من الفن بلغت قممًا غير عادية ذات يوم؟!

يتنبّأون أيضًا بقيام اقتصاد عالمي واحد، وإن كان ذلك حقيقة واقعة. ولكنهم لا "ينسون" إلا الإشارة إلى أن ما يتحول إلى اقتصاد عالمي ليس اقتصاداً مجرَّدًا لا هُويّة له، وإنما هو بكل وضوحٍ اقتصادُ الغرب الذي يهيمن على العالم.

يتنبّأ علماء المستقبل بنهوض كبير لهذا الاقتصاد العالمي في وقت قريب، علمًا بأن حالة الاقتصاد الواقعية لا تشجِّع على أي نوع من التفاؤل. فوسائل الإعلام كلُّها تضجُّ بالحديث عن مؤشِّرات ركود، وأزمةٍ اقتصادية: ازدياد غلاء المعيشة، التضخم، البطالة، ارتفاع الضرائب، إفلاس عدد كبير من المنشآت، شركات كبرى تتكبد خسائر هائلة ويتقلَّص إنتاجها. أمّا الإيديولوجيون فيمنّوننا بنهوض كبير. تمامًا كما كان الإيديولوجيّون السوفيت يمنّون الناس بأن الوفرة قاب قوسين أو أدنى، في حين كانت الصعوبات الاقتصادية في تزايد مستمرّ.

كان خبراء "الشيوعية العلمية" يعوّلون على ارتفاع وعي المواطنين، وروح العمل البطولية. أما خبراء "الغربوية العلمية" فيعوِّلون على التكنولوجيا. إذ يتنبّأ أحدهم، على سبيل المثال، بأن عملية إنتاج خيرات الحياة وتوزيعها سوف تجري بواسطة أجهزة تديرها الحواسيب. ولن يكون العمل مدفوع الأجر، وبدلاً من ذلك ستكون الحاجات الأساسية مضمونةً للمواطنين، على أن يكون لكلٍّ منهم الحقُّ في كسب ما يزيد عن

الحد الأدنى المضمون من حاجاته. والحال، فما هذه التنبؤات كلُّها إلا إعادةَ كتابة لوعود الماركسية بمجتمع يحصل فيه الناس على ما يحتاجون من نعم الحياة (الكلٌ حسْب حاجته)، بل ومن غير نقود.

ويضيف ملياردير سويسرى[١٤٨]، إلى كنز "الغربوية العلمية" تنبّؤًا يقول إن الكرة الأرضية ستكون فى أواسط القرن الحادى والعشرين خالية من الجوع، يتمتع جميع سكّانها بالرعاية الصحية، تستعيد فيها الطبيعة عافيتها، وينخفض استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة مرّتين. فلو لم يَرِد فى ما كُتب عن كتابه من تعظيم أنه واحد من أغنى الأوروبيين لظننتُ أن المؤلّف وضع هذا الكتاب فى العهد الستالينى، وأنه كان موظّفًا فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى تخرّج فى المدرسة الحزبية العليا فى موسكو بدرجة شرف.

ويتنبّأ علماء المستقبل باتّحاد البشريّة جمعاء فى "مجتمع كونيّ" واحد، مجتمع منسجم، تسوده الأخوّة والازدهار. وسأعود فيما بعد للحديث عن فكرة "المجتمع الكونى" تخصيصًا.

المجتمع المعلوماتى

أكثر ما يميِّز "الغربوية العلمية" تنبّؤها بالتحوُّل إلى مجتمع معلوماتى[١٤٩]، مرة أخرى يدور الحديث عن المجتمع بشكل عام، وليس عن مجتمع من طراز غربوى من نوع خاص. ولكنْ، فلندَعْ هذا "التفصيل الصغير" جانبًا، ما دام المقصود بشكل أو بآخر هو المجتمع الغربى.

(148) Stephan Schmidheiny. Kurswechsel. Munchen, 1992.

(١٤٩) تطوّرت نظرية المجتمع ما بعد الصناعى، أو المجتمع المعلوماتى، على أيدى كل من د. بيل، و ز. بجيزينسكى، وج. هلبرايت وآخرين. والوصف الذى أقدمه هنا وجدته فى العديد من مؤلفات الباحثين الغربيين، بينهم: Schumpeter J. A. الذى ورد ذكره فى الهامش رقم ١٠٩.

إن أغلبية الناس فى مجتمع المعلوماتية سيعملون – طِبقًا لهذا التنبؤ – فى المجال الإعلامى الذى يتضمن ثلاثة جوانب هى:

١ – جمْع المعلومات، وحفظها، ومعالجتها، وتوزيعها؛

٢ – اختراع التقنيات المعلوماتية، وإنتاجها، واستخدامها؛

٣ – إعداد الاختصاصيين، وتدريب المواطنين على التعامل مع تقنيات المعلوماتية.

وقد اعتمد هذا التنبؤ على رصد مجال المعلومات فى مرحلة ظهوره فى شكله الراهن ونموِّه العاصف. ثم عُدّت نتائج هذا الرصد صالحة فى المستقبل، إذ ظُنَّ أن الأمور نفسها سوف تتكرّر فى المستقبل أيضاً. ولكن ذلك كان خطأ منطقيًا واضحاً. على أن هذا الخطأ لم يكن ناجمًا عن جهل منطقى، وإنما عن التوجُّه الإيديولوجى. وما إن جاء مطلع تسعينات القرن العشرين حتّى أخذت الفورة المعلوماتية بالانحسار. وكان طبيعيًا أن تضعف حماسة المتنبئين بالمجتمع المعلوماتى، ولكن بعد أن تسنّى لهم قطْف ثمار تنبّؤهم، وبات يسيراً عليهم القفز بكل بساطة إلى التنبؤ بحقبة جديدة أخرى.

إن نمط المجتمع لا يحدده مجالٌ واحد من مجالاته أيًا كانت أهمية هذا المجال، ولا اكتشافٌ أو اختراعٌ واحد مهما كان تأثيره على نمط حياة الناس، بل تحدده جملة معقَّدة من العوامل التى وصفتُ خطوطها العريضة أعلاه فى معرِض حديثى عن مجتمع النمط الغربوى. لقد ظهرت فى تاريخنا الماضى اكتشافات واختراعات علمية – تقنية لا تقل أهمية عن التقنية المعلوماتية المعاصرة. ونقصد بذلك المحرِّكات البخارية، ومحركات الاحتراق الداخلى، والكهرباء، والراديو، والسيارات، والطيران، والصواريخ، والتلفزة، والطاقة الذرية.... وسوى ذلك الكثير. غير أنه لم ينجم عن تلك الاختراعات أى حقبة من نوع خاصّ، وإن كانت تثير ضجيجًا يتعالى كلَّ مرّة. فقد كانت الاكتشافات والاختراعات تدخل حيز التطبيق فى الحياة، وكان الضجيج يخمد، فيما يواصل الغرب حياته وفق قوانينه الاجتماعية العميقة نفسها، وبصفته الاجتماعية نفسها، أى بوصفه

مجتمع الغربوية. و قد تابع تطوُّره بصفته هذه، ولكن تحت تأثير عوامل عديدة، ووفقًا لقوانين تطور الكيان الاجتماعية، والتنظيم الاجتماعي.

يرى علماء المستقبل أن الاكتشافات العلمية – التقنية في النصف الثاني من القرن العشرين تختلف مبدئيًا عمّا سبقها من اكتشافات بكونها تلامس الجانب الفكري من حياة الناس والمجتمع ككل. ولكن اكتشافات الماضي أيضًا لامست فكر الناس بطريقة أو بأخرى، بينما الاكتشافات الجديدة لا تلامس إلا جانبًا واحدًا من النشاط الفكري هو الجانب الذهني الأكثر بدائية ويتطلَّب جهودًا بدنية هائلة. ولم يؤدِّ هذا إلى أكثر من إعادة هيكلة محدودة للحياة العملية، دون أن يغيِّر الجوهر الاجتماعي للمجتمع الغربي.

ويتنبأ علماء المستقبل بأن يكون لدى كل شخص في مجتمع المعلوماتية القادم جهاز له عقل وذاكرة يفوقان بآلاف المرات عقل الإنسان وذاكرته. وأن الناس سيحملون دائمًا في ثيابهم، أو على شكل سوار، أو خاتم، أو ميداليةٍ أجهزةَ اتِّصال معلوماتية ذكية تتيح لهم الحصول فورًا على أي معلومة في العالم، والتواصل مع كلِّ من يريدون.

لن أتوقَّف هنا لتحليل ما في هذه التنبؤات من سخافات معروفة سلفًا، كإمكانية التواصل مع أي كان من الناس، والحصول على ما ترغب من معلومات. فهل سيرغب الآخرون بالتواصل معك؟ وهل سيسمحون لك بذلك؟ وهل سيعطونك المعلومة التي تريد؟ يجب أن يكون المرء معتوهًا تمامًا لكي يصدِّق بذلك. وأيًا كان الجهاز الذي بحوزتك فإن قدرات الإنسان على التواصل، و"هضم" المعلومات، تظلّ محدودة. وتظلّ الحاجة إليها محدودة أكثر. وهكذا فإنّ وعْد الناس بمستقبلٍ يفيض بالمعلومات كالوعد بتمكين كل إنسان من تناول الطعام في جميع مطاعم الكرة الأرضية حالاً وفي وقت واحد، بل وبالمجّان أيضًا.

كان متوقَعًا أن يبلغ عدد سكان العالم أواخر القرن العشرين ثمانية أو عشرة مليارات إنسان، وأن يصل إلى خمسة عشر ملياراً أواسط القرن الحادى والعشرين. ولكن، دعْنا عند الرقم اليوم، وهو ستة مليارات! ولنفترضْ أن نصفه فقط من البالغين والأسوياء إلى هذا الحدِّ أو ذاك. فهذا يعنى وجود ثلاثة مليارات كائن لديهم ذاكرة ودماغ يفوقان بآلاف المرات دماغ الإنسان وذاكرته! إلا أن ذكاء الأغلبية الساحقة من البشر على درجة من البدائية تجعل التفوق عليه ليس بالخطوة الهائلة على طريق تطوّر البشرية. ومن كان أحمق ظلّ أحمق أيًا كانت قوّة الذكاء الاصطناعى الذى فى حوزته. بل ولا يزيده ذلك الذكاء إلا حُمْقاً. فإذا كان الذكاء الاصطناعى يفوق ذكاءه بعشرة آلاف مرة، كان فى العالم عشرةُ آلاف وأحمق، بدلاً من كلٍّ أحمق واحد.

بل ولماذا التزوُّد بهذه الأجهزة، إذا ما كانت الأغلبية الساحقة من البشر لا تشعر بأى حاجة إليها؟! إذا كان الناس، بشكل عام، عاجزين عن استخدام قدرة دماغهم الطبيعى، وهو زائد عن حاجتهم، فإن الذكاء الاصطناعى الذى يُفرَض عليهم مثلما تفرض عليهم عمومًا جميع المواد الاستهلاكية الحديثة، لا يمكن أن يكون له إلا دورٌ واحد هو جَعْل الإنسان غبيًا، وكبحُ ذكائه الطبيعى. يوجد فى العالم عشرات الملايين، بل مئات الملايين من ذوى الذكاء المتدنّى يقودون سيّارات هى ثمرة إبداع عباقرة من الناس. وسيتكرَّر ما يشبه ذلك أيضًا عند استخدام الأجهزة التى يعِدنا بها علماء المستقبل. يصعب على المرء أن يتخيَّل ما هو أفظع من وجود ثلاثة مليارات من المعتوهين مسلَّحين بتقنيات خارقة الذكاء.

من يدرسِ المعلومات التى يتبادلها الناس الآن يجدْ أن نصفها على الأقل لا يتمتع بأية قيمة إعلامية، وأن ٤٩٪ منها ليس بحاجة إلى الإسراع فى نقله، و١٪ فقط له معنى عملى. فحاجات الناس للتواصل ليست كبيرة إلى هذا الحد. ونتيجة لكثرة مصادر المعلومات انخفض اهتمام الناس المتدنّى أصلاً بالتواصل انخفاضًا حاداً. وإذا ما تحقّق فى الواقع هذيان علماء المستقبل فإنه لن يكون هناك كائن أشدّ مقتًا للإنسان من الإنسان نفسه، ولا شىء أشدّ مقتًا من التواصل مع الناس.

يتنبأ علماء المستقبل بأن التقنيات المعلوماتية ستسفر عن تحسُّن قويّ فى ظروف معيشة الناس، فيسهل قيادُهم. وأن زيادة إنتاجية العمل ستبلغ حدًا يمكِّن من تلبية جميع حاجات الناس بجهود ضئيلة. وستكون سهولة الحصول على المعلومات واستخدامها ثروة بحدٍّ ذاتها، شأنها شأن امتلاك الأراضى ووسائل الإنتاج... على أن كل عبارة فى هذه التنبؤات تُرّهة منافية للعقل. والحال، لماذا ظلّوا أكثر من مائة عام إذًا يسخرون من الشيوعية الماركسية "الناجزة"، ما داموا أنفسهم عاجزين عن ابتكار أيّ شىء آخر غير تلبية جميع حاجات الناس، وبجهود ضئيلة(١٥٠)؟!

وبين المؤلفين الذين بشّروا بمجتمع الجنة المعلوماتية مَن أدركوا أن استخدام التقنيات المعلوماتية لا يؤدى إلى رفع إنتاجية العمل، ولا يفعل أكثر من تحسين الاستجابة لمتطلَّبات السوق (بمزيد من الدقّة والسرعة). فالاقتصاد المعلوماتى ليس إضافة إلى الاقتصاد الصناعى، بل هو "نسيج" جديد يتخلَّل الاقتصاد كله. أمّا النمط الاجتماعي- الاقتصادى فى المجتمع فلا يتغير، بل ويرسِّخ صفته الرأسمالية السابقة. وهكذا لن يطرأ أيّ تغيّر نوعىّ على مبادئ توزيع الخيرات، وتلبية الحاجات، أيًا كانت الظروف، ما دامت الرأسمالية موجودة.

لا يتوقّف رخاء المجتمع على عقلانية الإدارة بالدرجة الأولى. ذلك أن الإدارة عقلانية دائمًا بمعنى ما، وغير عقلانية دائمًا فى الوقت نفسه، لأنها تخضع لقوانين من نوع آخر يختلف اختلافًا كلّيًا عن قوانين العقل. أمّا مستوى العقلانية (والأفضل أن نقول جدواها) فلا يتوقَّف كثيرًا على وفرة التقنيات المعلوماتية، كما يعتقد الآن كثيرون. وستظلّ فعّالة تلك القواعد الخاصة بالإدارة بوصفها نوعًا خاصًا من العمل حتّى ولو زوّدنا كلّ شخص فى منظومة الإدارة بملايين الأجهزة المعوماتية. إذ يتعيَّن على العاملين فى الإدارة أن يتعاملوا مع أفراد لهم مصالح مختلفة، ومتناقضة تمامًا فى

(١٥٠) الترجمة الحَرْفيّة للحلُم الشيوعى : "لكلٍّ حسب حاجته، من كلٍّ حسب طاقته". - م.

كثير من الأحيان. وحلُّ المشكلات في هذه الحالات ليس حلَّ مسألة رياضية، ولا عثوراً على الصيغة المُثلى، بل هو صراع لا يأبه لأيٍّ من حجج العقل الميكانيكي. على أنّ الحالات الإشكالية التي تتطلّب تدخُّل منظومة الإدارة في تصاعد مستمرّ عدداً وحدّةً. ثم إن استخدام التقنيات المعلوماتية في جميع مجالات المجتمع يقدِّم للأطراف المتنازعة سلاحًا إضافيًا في صراعها، وليس وسيلة للتخفيف من ضراوته. فاختراع السلاح النارى في حينه لم يُلغِ الحروب التي لا نهاية لها، بل أعطاها طابعًا آخر. كذلك هو الأمر في حالتنا هذه.

أمّا تحوُّل المعلومات إلى ثروة تعادل الثروة المادية فمن العسير على المرء أن يخترع ما هو أكثر بؤسًا من الناحية الفكرية، وخسّةً من الناحية الأخلاقية، من هذه السلوى التي يُمَنّون بها الفقراء والمحرومين. إنّ ما تغصّ به الكرة الأرضية من معلومات غثّة لا يقلُّ عن نفايات الصناعة الغربية المتطوِّرة التي دمّرت بها نصفَ الوسط الطبيعي إن لم يكن أكثر. ما من شيء في العالم اليوم أرخصُ من المعلومات. ولا مفرّ منها كما لا مفرّ من القُمامة. ولكنّ ذلك لا يجعل مليارات البشر يحسُّون بأنهم أغنياء.

لقد أغفلت تنبّؤات علماء المستقبل إغفالاً تامًا الجانب الاجتماعي من تنامي المجال المعلوماتي وتحسّنه. ويتلخّص هذا الجانب في أن وسائل الاتصال الفردية أضحت في العقود الأخيرة من السنوات كافية تمامًا لنشر سيطرتها على سكان البلدان الغربية عن بكرة أبيهم، وجعلِهم في مجال نفوذها. وقد بات عاملاً حاسمًا في ذلك مضمونُ المعلومات التي تُغذّى بها الناس، وتنظيمُ تدفُّق هذه المعلومات، وضبط تنظيم إعداد المعلومات والأخبار وتوزيعها، ودور نظام المعلومات في حياة المجتمع ككل. لقد ظهرت في المجتمع قوة اجتماعية – سياسية – إيديولوجية جديدة إلى جانب تجمعات الشركات الكبرى والبنوك والدولة، أخضعتِ المجتمع كلّه لسلطتها. ولا تستطيع الاختراعات التقنية الجديدة إلا تعزيز وضع هذه القوة بإعطائها وسائل جديدة للسيطرة على الناس.

تنبّؤات قاتمة

تظهر بين حين وآخر تنبؤات قاتمة شبيهة بأجواء روايات جورج أورويل وآلدوس هاكسلى. والغريب أن الناس ينظرون إليها بعين الرضى. فلماذا؟ لأن عبثيّتها المفرِطة جليّة للعيان. إذ ينظر الناس إليها كخيالٍ مريح من جوانب كثيرة. ذلك أن هذه التنبؤات تمنح الناس مواضيعَ تناسب مستواهم الذهنى ليناقشوها بتباهٍ وروحٍ وعظيّة. وكلٌّ من يتطرّق إلى تلك التنبّؤات يبدو ذكيًا وإنسانيًا. إنها تُصبح الآن راياتٍ يستطيع أن يسير تحتها جميع الراغبين بالظهور مظهر المناضلين من أجل الديمقراطية، والتقدّم، وضد التوتاليتارية، والتعلّق بالماضى. كما تمكِّنهم من أن يلصقوا بالأعداء كلَّ ما يرون من فظائع. وقد ظهرت فى ظلِّ "الشيوعيّة العلميّة" أيضًا مكاشفات فى النقد الذاتى لم تكن موجَّهة لأصحابها أنفسهم، بل لآخرين، أو كان يُنظَر إليها كمحارَبة لـ "مخلّفات الماضى"، و"موروثات الرأسمالية"، و"تأثيرات الغرب العفنة".

نماذج كونية

كثيرة هى العوامل التى تحدُّ من القدرة على التنبؤ بمستقبل المتحدات البشرية الكبيرة، ناهيك عن مستقبل البشرية بأسرها. أوّلاً، لأن المصالح الإيديولوجية والسياسية لا تكتفى بفرض قيودها على التعبير العلنى عن الآراء بصدد المستقبل فقط، بل وتفرضها أيضًا على عملية المعرفة ذاتها. فالمصالح العملية لمجموعاتِ مَن فى أيديهم السلطة والنفوذ ترغم الآخرين على التفكير بالمستقبل ضمن أطر هذا التوجه العملى. ثانيًا، حتّى لو افترضنا أن المجتمع يسعى إلى معرفة الحقيقة، كلّ الحقيقة ولا شىء غير الحقيقة عن المستقبل، ولا يتسبَّب بأية عقبات تمنع من بلوغها تظلّ هناك قيود تمليها خصائص الموضوع الذى يُراد التنبؤ بمستقبله، وكذلك خصائص وسائل المعرفة. وليس هناك أىُّ تقنية أوشبكة معلوماتية تستطيع أن تحرِّر أحدًا من هذه القيود فى يوم من الأيّام.

غير أنه يكوّن في الغرب اقتناع بأن في وفرة المعلومات اليوم عن حالة البشرية، ووجود التقنيات الذكية الحديثة ما يتيح التنبؤ بالمستقبل بالقدْر الذى نريده من الدقة والكمال. وتتمثّل ذروة هذا الوهم الإيديولوجى فى النماذج الكونية، أى فى النماذج التى توضَع للبشرية بأسْرها.

لقد أحصى أو. فليشتهايم ما يزيد عن مائة نموذج كونى هدفها التنبؤ بمستقبل البشرية. وفى عام ١٩٧٣ فاز ف. ليونتيف بجائزة نوبل على إعداده نموذجًا كونيًا يتألف من خمسة عشر نموذجا جزئيًا، فى كل منها١٧٥ معادلة و ٢٢٩ مقدارًا متغيراً. وكان النموذج الأكثر تعقيداً هو ما اقترحه م. ميساروفيتش وى. بيستل. فقد ذكر أحد الخبراء الأمريكيين أن أهل الاختصاص أنفسهم يحتاجون إلى عدة أشهر لكى يفهموا تركيبة هذا النموذج ولو فى الحدود الدنيا. ومع ذلك، كما أشار هذا الخبير، فإنه قدّم تصوراً دقيقًا عن الكيفية التى يعمل بها العالم، أى البشرية جمعاء. شدَّ ما أريد أن أعرف إن كان هذا الخبير يتصوَّر – ولو على نحوٍ تقريبىٍّ إلى أبعد حدٍّ – كيف تعيش البشرية بأسرها فى الواقع! أمّا الأمريكى إ. دويتش فقد اقترح نموذجًا أكثر تعقيداً ممّا سبق ذكره.

ليس لدىَّ اعتراض على النماذج كوسيلة لفهم الظواهر الاجتماعية، وحلِّ بعض المشكلات المعرفية. ولكنّ هناك حدوداً معينة لاستخدام هذه الوسيلة، وقواعدَ منهجية يؤدى تجاهلها إلى جعلها عديمة المعنى، بل وأداة لتزييف الواقع. وأعتقد أن هذا بالضبط ما يجرى للنماذج الكونية عندما تُستخدَم كوسيلة للتنبؤ بمستقبل البشرية.

إن البشرية موجودة بغضِّ النظر عمّا إذا اختُرِعت لها نماذج أم لا. إذ إن لها بنيتها، وهى تعمل وفق قوانينها الموضوعية. فليست المسألة فى أننا لا نستطيع أن نعرف كيف تعمل البشرية بالضبط إلا عن طريق بناء نموذج كونىّ لها، وإنّما بالعكس، لا بد أن نكون على معرفة وافية بتنظيم البشرية وكيف تعمل، قبل أن نبنى نموذجًا علميًا لها من أجل حل مسائل محددة. بل ويجب أن نحقق معرفة ذلك بنزاهة علمية

تامة، بعيدًا عن أية قيود وتأثيرات غير علمية، سياسيةً كانت أو إيديولوجية أو غير ذلك. فلا يجوز أن تكون هذه المعرفة كمًّا عشوائيًا من المعلومات، بل يجب أن تكون متّسقة مع قواعد المنطق ومنهجية العلوم، وأن تتضمّن جملة من النظريات العلمية التى تحيط بجميع الجوانب الأساسية من حياة البشرية. ولكننا لا نجد شيئًا من هذا القبيل، وذلك للأسباب التى ذكرتها أعلاه، ويمكن أن نضيف إليها أسبابًا أخرى ذات طابع معرفى محض، هى التالية.

يهدف نموذج البشرية العلمى إلى حلِّ مسائل محددة، منها التنبّؤ بمستقبل البشرية. وبغضِّ النظر عمّا إذا كان علماء المستقبل يستخدمون نموذجًا كونيًا (حتّى الآن يتجاهلونه فى أغلب الحالات) أم لا، فإن التنبؤات بحاجة إلى أسس. وهذه الأسس نوعان. أوّلاً، الأسس الإمبريقية، أى مجمل الأحكام التى تخصّ وضع البشرية لحظة التنبؤ بمستقبلها. ثانيًا، الأسس النظرية، أى مجمل الأحكام العامة التى تتيح لنا أن نستخلص من الأسس الإمبريقية ووفقًا لقواعد المنطق استنتاجات صحيحة إلى هذا الحدِّ أو ذاك عن حالة البشرية فى المستقبل.

ليست الأسس الإمبريقية متساوية القيمة. فبعضها يمكن تجاهله، وبعضها الآخر – على العكس – يجب إيلاؤه أهمية من الدرجة الأولى. وينبغى انتقاء هذه الأسس وفقًا لمعايير محددة. على أن هذه المعايير لا يمكن أن توفِّرها سوى نظرية عامة عن المتّحدات البشرية وتطورِها، وكذلك نظريةٌ عن أنماط محددة من المجتمعات. غير أنه لا وجود لنظريات من هذا النوع تلبِّى متطلَّبات المنطق ومنهجية العلوم، وتكفى لحل مهمةٍ ضخمة كاستكشاف مستقبل البشرية. وهكذا، فإن علماء المستقبل ينتقون الأسس الإمبريقية جُزافًا، ووفقًا لمتطلبات السياسة والإيديولوجيا.

إن الظواهر الاجتماعية من حيث طبيعتها (موضوعيًا) لا تنطبق عليها الأسس النظرية إلا مع بعض الفرضيات. وهذه الفرضيات لا تتحقق فى الواقع كاملة وبدقَّة، بل دائمًا يكون تحقّقها جزئيًا وتقريبيًا فقط. إن الاستنتاجات التى نتوصل إليها عن طريق هذه الفرضيات تظلّ إلى حدٍّ ما تقريبية، احتمالية، رجراجة، أى غيرَ أكيدة، أو موضعَ

شكّ. ولا بدّ لأنواع الظواهر الإمبريقية المختلفة من أسس نظرية مختلفة تكون فعّالة فى ظل فرضيات (ظروف) مختلفة، وكثيراً ما تكون متنافية ولا تجتمع منطقياً. وكلّما ازداد الالتزام بالأسس الإمبريقية ازدادت الحاجة إلى الأسس النظرية، وهذا يؤدى إلى ازدياد الريبة بصحة الاستنتاجات. وعند لحظة معينة تأخذ هذه الريبة تتغلّب على اليقين، فيفقد التنبؤ كلَّ قيمة علمية.

يضاف إلى عامل الريبة التى تستدعيها التنبؤات نتيجةَ وسائل التنبؤ ذاتها عاملٌ آخر هو أن حالة المجتمع فى المستقبل ليست محكومة حتمًا بحالته الراهنة. وحتّى حالة الظواهر الإمبريقية منفردةً ليست فى المستقبل محكومة حتمًا بحالتها الآن، ولا سيّما عندما يكون عدد الظواهر كبيراً جداً. إن العلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر فى الواقع معقّدة ومتنوِّعة، يعدِّل بعضُها بعضًا، وتؤثر أحيانًا كثيرة فى اتجاهات متناقضة. فتأثيرها مجتمعةً فى شكل معيّن يختلف عن تأثيرها منفردة وفى أشكال أخرى. ذلك أن ما هو موجود فى الواقع ليس علاقات منعزلة بين مجموعتين من الظواهر، كالقول، مثلاً: إذا كان "أ" موجوداً، ففى الظرف "ب" بعد "ج" من الزمن نحصل على "د". أمّا هذه السلاسل من العلاقات فتكون فيها الظروف والمدّة الزمنية مختلفة ومتغيرة. وعدد هذه السلاسل هائل. إنها تتشابك، وتتوافق مؤقتًا، وتتلاقى، وتفترق. يزول بعضها، ويظهر بعض آخر، بعضها يحيد عن مسار الأحداث الرئيسى، وبعض آخر يصبّ فيه. باختصار، هناك اختلاط وتداخلٌ بين الظواهر ...إلخ، يشتدّ فيه عامل اللاحتمية إلى أبعد حدٍّ، ويتّسع مداه كلّما ازداد حجم مجال الظواهر والمدّة الزمنية بين الحاضر وزمن المستقبل المتنبَّأ به.

إن حتمية تحكّم الحاضر بالمستقبل لا تكون عالية نسبيًا إلا فى حيِّز مغلَق من الأحداث، وشريطةَ أن يكون الزمن بين الحاضر والمستقبل قصيراً إلى أقصى حدٍّ، أى قريبًا من الصفر. ولكنّ علماء المستقبَل يتحدّثون عن مجمل البشرية التى تشكل حيِّزًا غيرَ مغلق من الظواهر، وعن مستقبلها البعيد، حيث مستوى اللاحتمية عالٍ وغيرُ قابل

للتحكّم. فلا يمكن التنبؤ بما ليس حتميَّ الوقوع أصلاً، مثلما لا يمكن أن نرى منذ الآن الدورَ الذى سوف تلعبه فى المستقبل عواملُ غيرُ معروفة سلفًا.

إن النماذج الكونية ليست عاجزة فقط عن تحريرنا من الصعوبات المذكورة أعلاه، بل هى تقوِّيها أيضاً. وهذه الماذج الكونية كوسائل لتصوير آلية عمل البشرية بأسرها(!!) والتنبؤ بمستقبلها، بعيدة عن الواقع أيضًا، مثلها مثل التصورات السخيفة التى كانت عند أكثر الناس جهلاً وظلامية فى الماضى. وليس من قبيل المصادفة أن يكون كشف المستقبَل بورق اللعب (الكوتشينة)، والتبصير بفنجان القهوة، وقراءة الكفّ، والتنجيمُ والأبراج، وتأويل تنبؤات نوستراداموس... وغير ذلك من الوسائل التى يستعملها أدعياء التنبؤ بالمستقبل (كشْف الغيب) أشياء تلاقى فى الغرب نجاحًا لا يقلّ (إن لم يكن يزيد) عن النجاح الذى تلاقيه النماذج الكونية. هذه النماذج هى "ثفل القهوة"، وورق "الكوتشينة"، والنجوم فى عصرنا، ولكنها ليست فى متناول الأدعياء بالقدر ذاته. فأدعياء "علم المستقبل" رفعوا تنبّؤاتهم إلى مقامٍ أرقى منجزات الحضارة، وهى تنبّؤات تحميها هيبة العلم، ووسائل الإعلام الجماهيرى والسلطة.

مشاريع كونيّة

لا تكتفى "الغربوية العلمية" بتقديم التنبؤات، بل وتشتغل بمشاريع المستقبل، وذلك على غرار ما سبقتها إليه "الشيوعية العلمية" من قبل، مع فارقٍ هو أن الأولى تعددية فى هذه المسألة أيضاً. وهى تنطلق من اقتناع يزعم بأن البلدان الغربية تمتلك قوّة تقنية واقتصادية كافية لجعل مستقبل البشرية على الصورة التى تراها ضرورية، أى طِبقًا للمعايير الغربية.

تأسس"نادى روما" فى عام ١٩٦٨ على أيدى مجموعة من العلماء فى مختلف الاختصاصات، ومن بلدان غربية مختلفة، بهدف القيام بدراسات متكاملة تحيط بأهم مشكلات العصر. وكانوا ينشرون تقارير دورية عن نتائج أبحاثهم. وقد أصابت هذه

التقارير نجاحًا باهرًا، فتُرجِمت إلى العديد من اللغات، ونشرت بملايين كثيرة من النسخ. وصدر أوّل هذه التقارير فى كتاب من تأليف الزوجين دينيس ودونيلا ميدون، عنوانُه "حدود النمو" (أى النمو الاقتصادى)، عبّرا فيه عن المسائل التى يريان أنها تقرر مصير البشرية، وهى: النموّ السكانى، ووسائل التغذية، والموادّ الخام، ونموّ الصناعة، وتدهور أحوال جماهير من الناس، وتلوُّث البيئة. وأثار الكتاب ضجة غير مسبوقة بالنسبة لكتب من هذا النوع، على الرغم من تفاهة مضمونه، وبالأحرى بفضل تفاهة مضمونه التى لا غنى عنها فى كتاب إيديولوجى. على أن أهمّ أسباب نجاحه، كما أعتقد، لا يعود إلى تطاول مؤلفَيه على واحد من معتقدات الإيديولوجيا الغربية، أى على الثقة بنموٍّ اقتصادى غيرِ محدود، بقدر ما يعود إلى أن الكتاب قدَّم أسبابًا سهلة الفهم للقيام بحملة إيديولوجية، ولولادة اتجاه كامل فى إطار "الغربوية العلمية".

سأتوقف هنا عند تقريرٍ آخر من تقارير نادى روما، كنموذج لأسلوب تفكير إيديولوجيا الغربوية(١٥١) يؤكد مؤلفا هذا التقرير أ.كينغ وب. شنايدر، أن العالم يشهد ثورة كونية تنبثق عنها مرحلة جديدة من مراحل المجتمع العالمى. وتأتى هذه الثورة نتيجة لجملة من الأسباب الاجتماعية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والثقافية، والإثنية. فما هى هذه الأسباب تحديداً؟ إنها:

١-الاكتشافات العلمية التقنية التى تحوِّل المجتمع إلى مجتمعٍ ما بعد صناعى، أو معلوماتى.

٢- انهيار الاقتصاد الشيوعى، وتفتُّت الاتحاد السوفيتى، وإعادة هيكلة النظام العالمى برمته.

(151) Alexander King und Bertrand Schneider. Die globale Revolution. Spiegel Spezial, No 2, 1991.

٣- ظهور ثلاث كتل عملاقة: أوروبية، وأمريكية شمالية، وآسيوية.

٤- الانفجار السكانى فى بلدان الجنوب.

٥- التغيرات المناخية التى تهدد بعواقب كارثية.

٦- نقص المواد الغذائية.

٧- نقص موارد الطاقة.

٨- تزايد التفاوت الاقتصادى متمثّلاً فى تزايد الفقر فى مناطق وتزايد الغنى فى مناطق أخرى من الكوكب.

٩- تدفق أعداد كبيرة من الناس من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية.

١٠- تلوث البيئة على نحو كارثى.

١١- سقوط الإيديولوجيات.

١٢- تدهور الإيمان.

١٣- الفراغ الفكرى والفوضى.

١٤- الأزمة الأخلاقية.

١٥- الإرهاب.

١٦- العنف.

١٧- المافيا.

١٨- والمخدِّرات.

هذا العرض يوضِّح أسباب "الثورة الكونية" الجارية المزعومة. ولكنْ، ما هى هذه الثورة ذاتها؟ هذا ما ينسى أن يتحدث عنه واضعو التقرير، والأرجح أنه ليس لديهم ما يقولونه فى هذا الموضوع. إن ما يحجب جوهر هذه الثورة هو أسبابها، وتدابيرها

التى يعتقد المؤلفان أنها مدعوّة لحل المسائل الكونية الناضجة، ونقلِ العالم إلى الحالة المتوخّاة. فكلمة "ثورة" تستعمل هنا جُزافاً. وليس مؤلفا التقرير وحدَهما من يفعل ذلك، لأن كلمة "ثورة" وكلمة "حقبة" ليستا أكثر من تعبيرٍ إيديولوجى فارغٍ، واسعِ الاستعمال.

لقد صاغ مؤلفا التقرير استراتيجية عالمية لحل المشكلات المشار إليها أعلاه. وسأتوقف عند ثلاث نقاط منها. النقطة الأولى: إن المشكلات التى يدور الحديث حولها هى مشكلات على النطاق العالمى، لا يمكن حلها بجهود بلدان بمفردها. ولا بد من مجتمع عالمى موحَّد قادر على انتهاج استراتيجية على نطاق العالم تهدف إلى خلق انسجام عالمى شامل. والنقطة الثانية: إن العالم الجديد الطامح لأن يكون بديل العالم الراهن يحتاج إلى شكل جديد من الإدارة. إذ إن البنى، والحكومات، والمؤسسات التقليدية عاجزة عن حل المشكلات الملحّة. وإمكانات الديمقراطية واقتصاد السوق محدودة بالمقارنة مع ما يتطلّبه حل مشكلات كونية. والنقطة الثالثة: إن تنقية الأجواء الروحية، وتحقيق وحدة فكرية بين البشر يتطلّبان أسباباً جديدة، أى فكرة "العدوّ المشترَك". وهذا العدوُّ المشترك هو تلوث البيئة، والجوع، والبطالة، والفقر وغير ذلك من أمراض المجتمع المعاصر.

وعلى الرغم من أن مَن وضع "مشروع العصر" هذا هم علماء، فإنه ظاهرة إيديولوجية، وليست علمية. إنه مشروع لتحقيق تغيير العالم، وليس تحليلاً لاتجاهات تطورِه الموضوعية. ولكنه يتجاهل الأسباب الفعلية التى أوصلت البشرية إلى الحالة التى وجدت نفسها فيها، أى يتجاهل أفعال الغرب نفسه، بوصفها تجسيداً للغربوية. كما يتجاهل القوانين الداخلية فى المتحدات البشرية الكبيرة وطرق إدارتها. وما الكلام عن "انسجام عالمى شامل"، إلا نموذج كلاسيكى للموقف الإيديولوجى من الواقع. والكلام عن ضرورة أشكال جديدة للإدارة صوتٌ فارغ. إذ لا يمكن التحكّم بجماعاتٍ بشرية هائلة العدد، مختلفةِ الأنواع والأجناس عبر دمجها فى كلٍّ واحد إلى هذا الحدِّ أو ذاك، إلا بإقامة نظام عديم الرحمة يفرض سيادة بعض الشعوب على بعضها الآخر بواسطة

الخداع، والتبليد، والعنف، والظلم، والتفرقة والإفساد... إلخ. إن الأشكال الجديدة فى الإدارة، الأشكال التى لا يأتى المؤلفان على ذكرها فى تقريرهما إلا بغموض، قد تكون أشكالاً قديمة للعنف الاجتماعى، والاقتصادى، والسياسى، والعسكرى، والثقافى، والإيديولوجى سبق أن استُعملت مراراً. وتمثيل العدو المشترك فى صورة تلوُّث البيئة، والجوع، والبطالة...إلخ، فكرة على قدر مدهش من البؤس. إذ وفقًا لقوانين نشوء الإيديولوجيا وعملها لا يمكن أن تكون هذه الظواهر المجرّدة أعداء لملايين ومليارات من البشر. فالأعداء لا يكونون إلا الآخرين (شعوبًا، وبلدانًا، ومناطق) الذين يرى فيهم الطرفُ المقابل أسباب شقائه، أو تهديداً لرخائه. والدور الإيديولوجى الذى تلعبه هذه الدعوة أكثرُ من شفّاف، إنه إلهاء جماهير البشر عن التفكير بالأسباب الفعلية لما فى العالم من شرور.

انعقد فى ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢ أوّل مؤتمر عالمى، ودارت أعماله فى أجواء الاستراتيجية التى وصفناها أعلاه، لمناقشة المشكلات الناجمة عن عدوٍّ البشرية المشترك المتمثل بتلوث البيئة، ووضع تدابير لمجابهة هذا العدو. وكان ذلك أضخم مؤتمر من نوعه فى تاريخ البشرية، استمرت أعماله اثنى عشر يومًا، وحضَرته وفود ضمَّت ثلاثة آلاف عضو من أكثر من ١٧٠ بلداً. وشارك فيه أيضًا رؤساء مائة دولة. وتجاوز عدد الصحافيين الذين غطّوا فعالياته ثمانية آلاف شخص. وجاء المؤتمر بعد تحضير له دام عامين، وصدر عنه ٢٤ مليون صفحة من شتى الأنواع. وتعجز التكنولوجيا المعلوماتية فى كوكبنا كله عن معرفة حجم المساحة التى شغلتها أخبار هذا المؤتمر فى وسائل الإعلام الجماهيرى، وعدد ملايين الصفحات التى أُنفِقت على طباعة قراراته، وحجم الجهود التى بذلها ملايين الناس فى الحديث عنه والتفكير فيه. وقد أشار كثير من عقلاء المراقبين إلى أن هذا المؤتمر كان أضخم وأغلى عمل فارغ فى تاريخ البشرية، وأفخم مهرجان للتضليل، والثرثرة الفارغة غير المسئولة. وعلى الرغم من أن كل قرارات المؤتمر لم تكن ملزِمة بشىء، وطويت إلى أجل غير مسمّى، فقد عُدَّ هذا المؤتمر

على الصعيد الرسمى أهم خطوة على طريق إقامة اقتصادٍ "صديقٍ للطبيعة". انظر: صديق للطبيعة، وليس للإنسان! وسرعان ما نُسى أمر المؤتمر. ولم تقم أية صداقة بين الإنسان والطبيعة. ولم يأتِ العدو المشترك حتّى الآن كظاهرة إيديولوجية.

على أن جميع ما تقوم عليه المشاريع الكونية الأخرى من أفكار استراتيجية هو فى الحقيقة من هذا القبيل. وفرص الناس فى أن يبنوا مستقبلهم وفق مثلهم ورغباتهم ليست بالكبيرة، كما يبدو. إن بعض المشكلات منفردة يبدو قابلاً للحل. ولكن المشكلات كثيرة جداً. وهى فى الواقع أكثر تعقيداً ممّا يظن المنظرون والسياسيون. فالصناعات الحديثة التى تؤدى إلى تلوث البيئة تتطلّب إذا ما أُريدَ تحويلُها، مثلاً، إلى طراز جديد من الصناعات الصديقةِ للطبيعة، حشْدَ جميع ما تملك البشرية من قوى الإنتاج المتوفِّرة لديها لحل هذه المشكلة. وهذا يعنى نهاية الرأسمالية، وما يتبع ذلك من انخفاض حادٍّ فى إنتاجية المجتمع، وعجزٍ تامٍّ عن حل هذه المشكلة بالذات.

مستقبل الغربويّة

إن المادّة التى أحلِّلها ليست الغربَ أصلاً، وإنما هى مجتمع النمط الاجتماعى الغربى، أى مجتمع الغربوية. أمّا الغرب كمجموعة محدَّدة من الشعوب والبلدان فيعنينى هنا بوصفه تجسيداً للغربوية. وما يهمّنى، بهذا المعنى، هو مصير الغربوية كما هى، وليس كل ما يمكن أن يحدث فى الغرب أو للغرب فى العالم.

وأيًا كان ما يخترعه الإيديولوجيون مَن الحقب وما بعد الحقب، فإن المجتمع الغربى صار مجتمع الغربوية الشاملة، أو الكلّية، بتعبير آخر. وسيكون عليه أن يعيش بهذه الصفة حتّى موته الذى سيأتى ذات يوم. غير أنه لا معنى للتكهُّن بذلك اليومِ الآن. فالغرب لم يبلغ درجة النضج كمجتمع غربوى إلا الآن. وهو مفعم بالقوة، نزّاعٌ لوضع يده على الكوكب بأسره، وعلى التاريخ القادم كله.

لا يعنى ما قيل أعلاه إن الغربوية لن تطرأ عليها بعد الآن تغيرات جوهرية، كما يعتقد اليوم كثيرون. إنها لا تزال مؤهلة لعملية تطور داخلى، بل وهى مرغمة على ذلك. والمهمّ هو أن نعرف ما هى العوامل التى تؤثّر على هذا التطور، وفى أى اتجاه سيسير.

لقد تناولتُ العناصر البنيوية والوظيفية الأساسية ونزعاتها فى الغربوية. إنها نزعات بالضبط، وليست برنامجًا سوف يتحقق بإرادة القدر. وهى تعمل بين عدد كبير من العوامل الأخرى التى تعوِّق تحققها. كما أنها عُرضة للانقطاع، والتشوّه، والخمود، لأن المستقبل لا يقرره الحاضر على نحو قدَرى محتوم. ولكنه مع ذلك تجسيد لنزعات الحاضر.

سأذكِّر القارئ سريعًا ببعض هذه النزعات التى تحدَّثنا عنها أعلاه. إذ تجرى فى المجال الاقتصادى تغيرات ينجم عنها إعادةُ هيكلةٍ لعلاقات الملكية الخاصة، و"ذوبانٌ" لها فى علاقات من نوع آخر. وعندها لا تعود الملكية نفسها تلعب الدور الرئيس فى المجال الاقتصادى، وإنما تلعبه تلك العلاقات الداخلية فى نظام الملكية المعقَّد التى تشبه علاقات الكومونالية. كما أن علاقات القيادة التى هى كومونالية أساسًا، تكتسب أهمية حاسمة. ويخضع تنظيمُ كاملِ مجال البنوك والبزنس الكبير لمبادئ البيروقراطية.

وتتغير بنية السكان الاجتماعية بطريقة تؤدّى إلى انخفاض نسبة العاملين مباشرة فى المجال العملى، وإلى ازدياد نسبة العاملين ودورهم فى مجال الكومونالية، أى فى مجال السلطة والإدارة، وفى الإيديولوجيا والدعاية، ووسائل الإعلام، والثقافة...إلخ. ويظهر عدد لا يحصى من التجمعات، والمنظمات، والحركات فى مجال المجتمع المدنى تؤدى بطريقة أو بأخرى إلى تزايد انتشار وسائل التلاعب بالجماهير والسيطرة عليها. وتَظهر علائم محدودية "حرية" السوق متمثِّلة فى نزعة الركود الاقتصادى والأزمة المالية، ما يرغم سلطة الدولة على سلوكٍ يشبه سلوك الدولة الشيوعية، ويرغم السلطة الاقتصادية على سلوك يشبه سلوك السلطة السياسية. إن التقدم العلمى – التقنى

يتطلّب توحيد جهود كل البلاد والدولة معاً. فقد بات العلم والتقنية أهم عنصر من عناصر قوى الإنتاج فى أيدى سلطة الشركات والمؤسسات الكبرى التى تتصرف على غرار الدولة، أو تعمل فى سلطة الدولة مباشرة.

ويزداد قوّةً وانتشاراً مجالُ الإيديولوجيات، والثقافات، ووسائل الإعلام التى هى إلى حدٍّ كبير (أو بالكامل) ظواهر فى مجال الكومونالية. ويجرى تلاحمٌ بين السلطتين السياسية والاقتصادية، وكذلك هيكلةٌ للسلطة العليا مع تغليب الوظائف الكومونالية فيها. ومختصر القول، إنه إذا ما نظرنا إلى مجموع عوامل الغربوية ونزعاتها كافة أمكننا أن نرى نزوعها الإجمالى باتجاه تنامى الجانب الكومونالى فى المجتمع، و باتجاه تصاعد دور قوانين الكومونالية فى جميع مجالات المجتمع، بما فيها الاقتصاد.

ويتلخّص نزوع الغربوية الأساسى من الناحية الاجتماعية – الاقتصادية، أوّلاً، فى السعى لخلق ضمانات (وظائف ومداخيل) لمن لا يمارسون العمل الإنتاجى مباشرة (أى إنتاج القيم والخدمات المادية)، وثانيًا، فى السعى لتقوية العمل الحرّ بوصفه الوسيلة الأكثر فعالية لإرغام الناس على العمل ورفع إنتاجيته.

العوامل الخارجية

ينبغى أن نضيف إلى ما تناولناه أعلاه من عوامل داخلية فى تطور الغربوية عاملين يتّصفان بطابع خارجي. ويتلخّص أوّلهما فى أنه، بعد انتصار الغرب فى "الحرب الباردة"، لم يبقَ فى العالم – على الأقل لسنوات قليلة قادمة – قوى فكرية ومادية جدّيّة تستطيع أن تضع الغربوية موضع شك، ناهيك عن نفيها. ذلك أن خصمها ومنافسها التاريخى الجدّيّ الوحيد، أى الشيوعية، أُخرِجَ من حلبة التاريخ لزمن طويل. فلكى تستطيع الشيوعية العودةَ من جديد وبلوغَ مستوى يمكّنها من التطلع إلى السيطرة على البشرية ومنافسة الغربوية، لا بدَّ من ظروف استثنائية وعدد كبير من

السنين، حتّى فى حال توفّرِ أفضل الظروف المواتية لذلك. وقد لا يحدث هذا أبداً. أمّا باقى الأنظمة الاجتماعية الأخرى، كأنماط من بناء المجتمع، فليست بقادرة على منافسة الغربوية أصلاً وأيًا كانت الظروف، ما لم تقع كارثة عالمية غير متوقّعة تُنهِك الغرب أو تقضى عليه قضاء تاماً.

لقد أدى الصراع ضد المعسكر الشيوعى إبان "الحرب الباردة" إلى تعزيز خارق لفعالية السلطة السياسية فى البدان الغربية، وإلى بناء قوات مسلحة جبّارة، وتطوير الصناعات الحربية والأبحاث العلمية لأهداف عسكرية، وإلى توسيع وتقوية الأجهزة السرية وجهاز الدعاية. على أن الانتصار فى "الحرب الباردة" لم يعنِ أن الصراع قد انتهى، وأصبح فى الإمكان الآن تخزين أو إتلاف ما تمّ صنعه. وعلى الرغم من كثرة ما قيل بهذا المعنى، وما تمّ اتخاذه من خطوات عملية فى هذا الاتجاه، فإن ذلك كلّه دعائى أكثر ممّا هو عملي. بل وسرعان ما كفّوا عن إخفاء النوايا بالاحتفاظ بأدوات الحرب وتحسينها. فقد كان الانتصار فى "الحرب الباردة" بداية مرحلة جديدة ليست وسائلُ الحرب فيها أقلَّ أهمية ممّا كانت عليه من قبل. كان لا بدّ من الحفاظ على ما تم احتلاله من مواقع، ولذلك لم يكن كافيًا إبراز أفضليات نمط الحياة الغربى. إذ سرعان ما ستغدو هذه الأفضليّات موضعِ شكّ، ولن يعطى نشرُ الغربوية ما كان منتظَراً منه من نتائج فى البلدان الشيوعية السابقة. ولذلك يجب الإبقاء على جهاز "الحرب الباردة" عاملاً دائم الفعالية فى المستقبل أيضاً. وهذا يعنى تعزيز الجانب الكومونالى فى الغربوية.

لقد أدّت هزيمة العالم الشيوعى فى "الحرب الباردة" إلى دفن الثورة الاجتماعية كإمكانيةٍ، وحتّى كفكرةٍ، لمدة زمنية طويلة. وبهذا المعنى يمكن أن نوافق الرأى مَن يقول مِن المنظِّرين الغربيين بحلول حقبة ما بعد الثورة.

إن فكرة الثورة الاجتماعية التى تقضى على الرأسمالية والملكية الخاصة عموماً، هى فكرة غربية كسائر ما ظهر من أفكار تتَّصف بهذا القدْر أو ذاك من الأهمية فى القرون الأخيرة. وغربيةٌ أيضاً فكرة الشكل العنفى التى تتخذها هذه الثورة وديكتاتورية

البروليتاريا. وقد اتّضح منذ أواسط القرن العشرين أن التربة غير مواتية لفكرة الثورة الاجتماعية كثورة بروليتارية، ولا لفكرةِ دكتاتورية البروليتاريا. ولكن مرّت بضعة عقود من السنين قبل أن تستهلِك هاتان الفكرتان نفسيهما كفكرتين فاعلتين.

أعتقد أن فكرة التحطيم الثورى للنظام الاجتماعى فى البلدان الغربية عن طريق انتفاضة "الجماهير الكادحة" من تحت ليس لها أيُّ أمل بالنجاح. ولكنْ لا يجوز أن نستبعد بصفةٍ قطعيةٍ احتمال إقامة نظام اجتماعى لارأسمالى ("اشتراكى") فى البلدان الغربية. أمّا إذا ما قدِّر لذلك أن يحدث، فسيكون إمّا عن طريق تدمير الغرب بأيدى قوى خارجية، وإمّا بقرار من أصحاب السلطة العليا، من فوق. على أن هذا الاحتمال ما يزال ضئيلاً إلى أبعد حد.

تبرز، عادةً، فى دعاوى حقبة ما بعد الثورات حُجّتان، هما: التجربة السلبية التى قدمتها الشيوعية الواقعية؛ وعدم وجود فئة على قدْر كافٍ من القوّة ولها مصلحة فى تغيير النظام الاجتماعى. ويمكن أن نضيف إليهما حُجَّتين أخريين. أوّلاً، لقد تعلّم الغرب تفادى الحركات الجماهيرية الخطيرة، والتلاعبَ بالحركات الحديثة العهد أو التى ما تزال قيد النشوء بطريقة تجعل محاولات تكرار الحركات الشيوعية محكومًا عليها عمليًا بالفشل سلفًا. وثانيًا، إن تنظيم أىّ حركة جماهيرية متينة لا بدَّ له من المال، بل من مبالغ كبيرة من المال. فمن سيقدِّم المال؟ من يموِّلها؟ في الماضى كانت البلدان الشيوعية قادرة على دعم الأحزاب الشيوعية فى بلدان أخرى. أما الآن فلا وجود لبلدان شيوعية قادرة على تحمل هذه النفقات، ولا لأحزاب شيوعية مستعدة للنضال فى سبيل القضاء على الرأسمالية. وثالثًا، لقد اختطفت الغربوية نفسُها المبادرةَ من أيدى الشيوعيين بخصوص ما يتعلق بتغيير المجتمع. فبعد إلحاق الهزيمة بالشيوعية فى شرق أوروبا، والتخلّص من جميع المعوِّقات، أخذ الغرب نفسه يكشف عمّا فيه من صفات الخصم المهزوم.

أمّا ثانى العاملَين الخارجيَّين اللذَين أشرنا إليهما فى بداية هذا الفصل، فهو عملية التكامل بين البلدان الغربية ضمن متحدات اجتماعية أكثر تعقيدًا، وكذلك عملية

عولمة الجوانب الأساسية من النشاط الحيوى فى تلك البلدان، وهى العملية التى نتجت عنها النزعة نحو إقامة مجتمع كونى. وتعطى هذه العمليةُ الصدارةَ للدولة كجهاز ينظِّم العلاقات المتبادلة بين بلادها والبلدان الأخرى فى متحد جديد، معقَّد للغاية، ملىء بالنزاعات، ويخلق أيضا بُنى اجتماعية جديدة تكون القوانين الكومونالية القوةَ المهيمنة فيها. سأتناول أدناه هذه النزعة بالتفصيل.

نزعة التكامل فى الغرب

إن "الحرب الباردة" ساعدت فى تكامل الغرب، ولكنها لم تكن هى ما نتجت عنه نزعةُ التكامل. فقد ظهرت هذه النزعة إلى الوجود قبل الحرب، وكان لها حوافز أخرى. إلا أن "الحرب الباردة" زادت هذه النزعة قوة، وورسّختها حتّى جدّدتها نوعياً. لقد كانت "الحرب الباردة" أوّلَ عملية عالمية مشتركة يقوم بها الغرب. ومنذ تلك الفترة تحديداً بات صحيحًا أن نتحدّث عن الغرب ككتلة واحدة.

إن عملية تكامل الغرب عملية معقدة ومتناقضة. فهى جزء من العملية العالمية لهيكلة البشرية. وهى لم تبدأ إلا لتوِّها. ومن الصعب التكهُّن كيف ستسير لاحقًا، وما ستنتهى إليه. ولكنَّ بعض سماتها واضح منذ الآن.

البيت الأوروبى

جرى العرف على التأريخ لظهور فكرة أوروبا المتحدة ("البيت الأوروبى"، "الولايات المتحدة الأوروبية") ابتداء من خطاب ونستون تشرشل عام ١٩٤٦، فقد تحدث تشرشل فى خطابه يومها عن تشكيل فِدرالية تضمّ البلدان الأوربية ويكون لها برلمان واحد، وأحزاب أوروبية واحدة، وتشريع واحد، وأجهزة قضائية واحدة، وجيش واحد، وشرطة واحدة، ونظام مالى واحد. ولسببٍ ما لا يريد أحد أن يتذكّر أن ليون تروتسكى أفصح عن هذه الأفكار نفسها حتّى قبْل الحرب العالمية الأولى، وأن تشرشل لم يضف إلى

أفكاره هذه كلمة واحدة من عنده. أمّا فلاديمير لينين فقد رأى فى عام ١٩١٥ أن فكرة الولايات المتحدة الأوروبية فكرة معادية لأمريكا، ومعادية لليابان.

فلماذا أصبحت فكرة "البيت الأوروبى" تتمتع بهذه الحيوية الآن بالذات، بل ويَضمّ إليها بعضُ المتحمسين سيبيريا وصولاً إلى فلاديفوستوك؟ إن هذا ما يمليه الوضع العام فى العالم. إذ يدور صراع ضارٍ على مصادر الخامات والطاقة، وأسواقِ تصريف البضائع، ومجالاتِ توظيف رءوس الأموال، والمجال الحيوى، والأيدى العاملة الرخيصة. وتتقاطع أوروبا الغربية فى هذا الخصوص مع عملاقين اقتصاديين كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ثم إن فكرة الولايات المتحدة الأوروبية تعبر عن الطموح إلى تقاسم العالم. وبذلك نرى أن نزعة التكامل الأوروبى نزعة متناقضة. إذ هى فى الوقت نفسه نزعة إلى شق العالم.

بديهى أن العالم شهد كثيراً من التغيرات خلال السنين التى انقضت بعد ما دار من جدل بين لينين وتروتسكى حول فكرة الولايات المتحدة الأوروبية. ونشأ عامل لم يكن يعرفه تروتسكى أو لينين، لأنه لم يكن موجوداً بعدُ. فقد تشكلت فى بلدان أوروبا الغربية قوى ضاقت بها حدود "الدول القومية" ,١٥٢ وبدأ يتشكل مجتمع خارق (سوبر مجتمع) بالنسبة لهذه "الدول القومية". إنها المصانع والمؤسسات التى جعلت من أوروبا كلّها ميداناً لنشاطها، وراحت تتصرّف فى العالم خارج أوروبا كظاهرات فوق قومية، أوروبية عامة. إن عددها وعدد المنخرطين فى نشاطها هائل حقًا. وهائل أيضًا تأثيرها على حياة بعض البلدان فى أوروبا الغربية. على أن هذا العامل بالذات هو ما يقرر مصير مسار التكامل الأوروبى، رغم أنه يتعارض فى كثير من الجوانب مع مصالح فئات عريضة من السكان(١٥٣).

---

(152) Karl Jetter . Patrons, Protektionisten und Europa- Apostel. FAZ, 19.09.1992.

(١٥٣) تحدث النائب الفرنسى فى البرلمان الأوروبى جان كلود مارتينيز عن عواقب التكامل الأوروبى القاسية بالنسبة لفرنسا. أنظر المقابلة التى أجرتها معه الصحيفة الروسية ("بوليتيكا" فى العددين ٢ و ٤ عام ١٩٩١).

إن "البيت الأوروبى" ممكن التحقيق، وهو قيد البناء. غير أن من السخف التعويل على انسجام تام بين المشاركين فيه. فأوضاعهم ومصالحهم تنفى ذلك. وأعتقد أن البنية الأكثر احتمالاً لهذا "البيت" هى أن تترأسه ألمانيا الموحَّدة، ويعدها بدرجة تأتى فرنسا، وإيطاليا، وإنكلترا. وعلى درجة أخرى تقف النمسا، وبلجيكا، وهولندا وغيرها. يلى ذلك مستوى أدنى لدولٍ كإسبانيا، والبرتغال، واليونان وغيرها. وفى أسفل هذا السلم تأتى البلدان الشيوعية سابقًا، أى أفراد "الصنف الثالث" من "الأسرة" الذين يقتاتون بفُتات المائدة التى يحتفل حولها أهم أفراد "الأسرة"(١٥٤).

والسؤال هو: وماذا بشأن ملايين البشر فى شرق أوروبا الذين يتطلّعون إلى أوروبا الغربية بحثًا عن ظروف حياة أفضل، مستعدِّين أن يعملوا لقاء أجر زهيد، وأن يرفدوا جيش المجرمين والعاطلين عن العمل، رغم ضخامته أصلاً؟ لماذا تتخذ بلدان أوروبا الغربية ضدّ هذا الغزو تدابير حماية تعنى عمليًا الإبقاءَ على حدود "الدول القومية" أمام غالبية المواطنين فى عدد من الدول الأعضاء فى "البيت الأوروبى"؟ وماذا بشأن الملايين من ذوى الأصول غير الأوروبية، سواءٌ مَن باتوا جزءًا لا يتجزّأ من الحياة الأوروبية، ومن يصعب – إن لم يكن يتعذّر – وقف تدفُّقهم على أوروبا؟

لا بدّ أن نأخذ بالحسبان أيضًا شخصيات الشعوب التى تقطن أوروبا. فهل يمكن أن يغدو وعى الانتماء إلى الوحدة الأوروبية أقوى من وعى الانتماء إلى شعبٍ بعينه؟ وهل يمكن أن تتحقَّق فى الواقع شخصية أوروبية واحدة كشخصية الفرنسيين، والطليان، والألمان وغيرهم من الشعوب الأوروبية؟ ألن يغدو تكامل الشعوب الأوروبية بداية لأسوأ تصدُّع، يكون شبيهًا بما يمكن أن نراه فى الاتحاد السوفيتى السابق؟

---

(١٥٤) انظر، مثلاً: Hans - Joachim Hoffman-Nowotny. Die neue Volkerwaderung. Conturen. 15. 1991.

وأخيراً، فإن عملية التكامل الأوروبى ليست معزولة عن عملية أخرى أضخم منها، وهى عملية التكامل العالمى. لقد فقدت السوق الأوروبية استقلالها قبل أن تتكوّن. فهى عُرضة منذ الآن لتأثير السوق العالمية. وثمة ما يشبه ذلك فى بقية مجالات الحياة الأوروبية. إن عملية التكامل الأوروبى تدخل فى نزاع مع التكامل الكونى الذى هى جزء منه.

إن عملية التكامل جارية، وستظلّ الآن فى صعود. ولكنّ هذا التكامل ليس خيراً بالمطلق. إنه عملية تاريخية موضوعية تنطوى على عيوب جليّة لا يزال معظمها مستتراً حتّى الآن.

نظام السلطة والإدارة

إن اتحاد البلدان الغربية ضمن أحلاف واتحادات وتجمعات، وحتّى ضمن مجتمعات أكثر تعقيداً، يضع فى مقدمة اهتمامه مشكلة إقامة نظام سلطة وإدارة لتسيير ظاهرات اجتماعية جديدة تفوق "الدول القومية" تعقيداً. فالنظام القائم فى "الدول القومية" (الديمقراطية الغربية) لا يمكن تعميمه آليًا على تجمُّع يتألف من بلدان عديدة من هذا النوع.

أمّا البرلمان الأوروبى فمن الصعب أن نَعدَّه برلمانًا بالمعنى الذى للبرلمان فى بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا وغيرها من البلدان الغربية. فسلطته شديدة الضآلة، ووهمية أساساً. وهو لا يلعب دور جهازٍ للسلطة بقدْر ما يلعب دور جهازٍ للإيديولوجيا والدعاية. صحيح أن أهميته ستزداد بعض الشيء بعد اتفاقية ماستريخت، ولكنْ ليس إلى درجة القيام بوظائف برلمانات "الدول القومية". ويساورنى الشك فى أن يثمر هذا البرلمان شيئًا شبيهًا بالحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ما أظنّه أكثرَ طبيعية فى هذه الحالة هو أن تتشكل أجهزة السلطة والإدارة من ممثّلى أجهزة السلطة والإدارة فى "الدول القومية"، بل وبطريقةٍ غير ديمقراطية. وهذا

ما يجرى فى واقع الأمر. والنتيجة المحتومة لهذا المسار هى تشديد الجانب اللاديمقراطى فى نظام سلطة الغربوية عمومًا. وإذا كان ما يزال بالإمكان التظاهر بالديمقراطية فى إطار الجماعة الأوروبية، فإن النزعة اللاديمقراطية تظهر بجلاء فى مجالٍ أكثر اتساعًا، أى فى الغرب ككل (بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)، وفى المجتمع الدولى على الأخص.

على الطريق إلى المجتمع العولمى

إن فكرة توحيد البشرية فى مجتمعٍ عولميٍّ له حكومة عالمية واحدة وباقى مستلزمات المجتمع الواحد، أضحت جزءًا مكوِّنًا من الإيديولوجيا الغربية. وهى، بالطبع، تلاقى التسويغ المناسب بحُجج كثيرة، أهمُّها: أولاً، تعداد المشكلات التى يُزعَم أن حلّها لا يكون إلا بجهود دول الأرض مجتمعة (كما جاء، مثلاً، فى تقرير نادى روما الذى سبق ذكره). ثانيًا، القول بأن هناك اقتصادًا عالميًا قيد التشكّل، يخترق حدود "الدول القومية" ويمارس على اقتصادها تأثيرًا حاسمًا[١٥٥] وثالثًا، القول بأن العالم أصبح الآن محاطًا بشبكة من الاتحادات والمؤسسات الدولية جعلت من البشرية كلاً واحداً. ولم يبقَ فى العالم زاوية واحدة تعيش فيها حياةً معزولة أيُّ مجموعة بشرية كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك. ويتعاظم تأثّر حياة البشر بما يقع من أحداث بعيدًا عن الأماكن التى يعيشون فيها. لقد تحققت عولمة وسائل الإعلام الجماهيرى. وتشكّلَ نظام دولى لإنتاج المعلومات، وتوزيعها، واستهلاكها. ويعود الفضل لهذا النظام فى كون البشرية فى شتى أنحاء الكرة الأرضية تشعر بأنها تعيش فى متّحَدٍ عالمى واحد. وهناك ثقافة عالمية واحدة قيد التشكل.

(١٥٥) من الأعمال التى صدرت فى السنوات الأخيرة أشير إلى:

Robert B. Reich. The Work of nations.N.Y., 1992

يخيَّل وكأنّ كلَّ شيء على ما يرام. غير أن جميع من يكتبون عن هذا الموضـوع ، إلا ما ندر[١٥٦]، يقلّلون من قيمة الحقيقة التى تقول بأن فكرة المجتمع العولمى هى فكرة غربية، وليست فكرة عالمية مجردة، أو هم يتجاهلون هذه الحقيقة تماماً. على أن الحركة باتجاه هذا المجتمع مبادرة تنطلق من الغرب. وهى فى أساسها لا تقوم على طموح مختلف الشعوب إلى الاتحاد (لا يظهر هذا الطموح إلا فى حالات نادرة جداً) بقدْر ما تقوم على طموح قوى محددة فى الغرب لاحتلال موقع السيادة فى الكرة الأرضية، وتنظيم البشرية بأسرها وَفقًا لمصالحها المحددة، وليس لمصالح بشرية مجرَّدة ما. والاقتصاد العالمى، كما سبق أن قلت، هو قبل كل شىء احتلال العالم من قبل شركات الغرب العابرة للقوميات، وذلك لتحقيق مصالح هذه الشركات بالضبط، وليس لتحقيق مصالح الشعوب الأخرى التى لا بدّ أن تصيب بعض النفع، طبعاً. ولكن الدافع المحرك لعولمة الاقتصاد ليس مصلحة الشعوب. إن معظم المنظمات الدولية غير الربحية هى منظمات غربية تسيطر عليها قوى الغرب، وتتأثّر بهذه القوى على نحو من الأنحاء. ثم إن النظام الإعلامى العالمى نظام أقامته بلدان الغرب، وفى طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سبق لكثير من المؤلفين الغربيين الذين لا يمكن الاشتباه بأنهم يتعاطفون مع الشيوعية، أو بأنهم يكرهون الغرب (بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية)، أنْ أثبتوا منذ زمن بعيد أن شركات الولايات المتحدة وحكومتها تفرض سيطرتها على الاتصالات الكونية، وأن وسائل الإعلام الغربية هى المهيمنة فى العالم[١٥٧]، والثقافة العالمية هى بالدرجة الأولى أمركةُ ثقافة شعوب الكرة الأرضية، وفرض الثقافة الغربية عليها. وجدير بالذكر أن من اخترع عبارات من قبيل: "الإمبراطورية الإعلامية"، و"الإمبراطورية الثقافية العالمية" هم الإيديولوجيون الغربيون أنفسهم، وليس الشيوعيون.

(156) Hans-Joachim Hoffman-Nowotny. Die neue Volkerwanderung. Conturen, 15, 1991.

(157) Herbert Schiller. Mass Communication and American Empire. N.Y, 1969.

النظام العالمى الجديد

إن فكرة المجتمع العالمى فكرة أمريكية قبل كل شىء. وقد عبّر الرئيس الأمريكى جورج بوش عن جوهرها عام ١٩٩١، فبعد الانتصار على العراق فى حرب لم تُسفك فيها دماء الأمريكيين وحلفائهم، أعلن بوش عن نهج يرمى إلى إقامة نظام عالمى جديد على الطريقة الأمريكية وتحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تكن هذه النية محاطة بالكتمان، بل على العكس من ذلك، كانت الدعاية تقدّمها كنشر للقيم الأمريكية تحديداً فى جميع أرجاء المعمورة. إذ كان الأمريكيون قادرين على أن يسمحوا لأنفسهم بمثل هذه الصراحة، ما دامت الحرب فى الخليج أكّدت للعالم أجمع وبكامل الجلاء حقيقةً كون الاتحاد السوفيتى لم يعد الدولة العظمى الثانية فى العالم، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ظلّت الدولة العظمى الوحيدة الساعية إلى فرض نظامها على الكرة الأرضية كلها.

ولكن فكرة النظام العالمى الجديد ليست فكرة أمريكية صرفة. إنها فكرة الغرب عامة. ولكى تقيم الولايات المتحدة الأمريكية النظام العالمى المرغوب يتعين عليها أن تعبّئ جهود العالم الغربى كله. إذ إنها غير قادرة بمفردها على حل هذه المسألة. ومن ناحية أخرى، فإن بلدان الغرب منفردة ليس بوسعها الحفاظ على وضعها فى العالم، ولا سبيل أمامها للحفاظ على المستوى الذى بلغته إلا بجهود مشتركة. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد احتلت الصدارة فى الحركة المشتركة نحو الهيمنة العالمية.

ولافتٌ للنظر أن أشدّ الناس نقداً لطموح الولايات المتحدة الأمريكية إلى أمْرَكة الكرة الأرضية هم الأمريكيون أنفسهم. وأستطيع أن أضرب مثلاً بـ راسل كيرك (مستشار الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريغن)، وبالعالِم المعروف نعوم تشومسكى(١٥٨). أما المؤلفون فى البلدان الغربية الأخرى فأغلب الظن أنهم يتهيّبون الإفصاح عمّا يُضمرون من أفكار.

(158) Russel Kirk. Neue Weltordnung: Pax Americana. Epoche,N 1, 1992; Noam Chomsky. Die Funfte. Berlin, 1988.

غَرْبَنَة الكرة الأرضية

وُضِعت خلال سنوات "الحرب الباردة" استراتيجيةٌ لإقامة نظام عالمي جديد. وأنا أُطلق عليها اسم "الغرْبنة"، وليس "الأمْركة"، نظراً لأن هذه الاستراتيجية لا تخصّ الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل العالمَ الغربيّ كلَّه. أضيف إلى ذلك أن كلمة "الأمْركة" تحجب المعنى الاجتماعي من هذه الظاهرة.

والغربنة محاولة يقوم بها الغرب لجعل البلدان الأخرى شبيهة به من حيث النظام الاجتماعي، والاقتصاد، والنظام السياسي، والإيديولوجيا، والسيكولوجيا، والثقافة. ويجري تصوير ذلك من الناحية الإيديولوجية على أنه رسالةٌ إنسانية، تحريرية، نزيهة يضطلع بأدائها الغرب الذي يمثِّل ذروة التطور الحضاري، وبؤرةَ جميع الفضائل التي تخطر على البال. ويحاول الغرب بطريقة أو أخرى تلقين شعوب البلدان التي يعمل على غربنتها بأن الغربيين أحرار، وأثرياء، وسعداء يريدون مساعدتكم في أن تكونوا أحراراً، وأثرياء، وسعداء أيضاً. إلا أن جوهر الغربنة الحقيقي لا يمتُّ إلى ذلك بأيّ صلة. فالغربنة تهدف إلى إيصال الضحايا المعنية إلى حالة تفقد فيها القدرة على التطور المستقل، واحتوائها في مجال نفوذ الغرب، لا كشركاء أندادٍ في الحقوق والقوّة، بل كتابعين أو - بتعبير أصحّ - كمستعمرات من طراز جديد. على أن هذه الدور قد يكون مُرضياً، ولكنْ لبعض الوقت فقط، ولجزءٍ من المواطنين في تلك البلدان لا أكثر. ذلك أن الأدوار المرسومة للبلدان المعنية في نطاق سلطة الغرب ثانويةٌ وتابعة. فالغرب يملك من القوّة ما يكفي لمنع قيام بلدان مُغَرْبَنة مستقلّة عنه، تهدد سيادته في جزء من الكرة الأرضية اقتطعه لنفسه.

إن غربنة بلادٍ ما لا تعني مجرّد تأثير الغرب عليها، ولا مجرّد قيام تلك البلاد باستعارة بعض مظاهر نمط الحياة الغربي، ولا مجرد استعمال ما ينتجه الغرب من قيم ماديّة وثقافية، ولا مجرّد القيام برحلات إلى الغرب، وإنما هي شيء أكثر عمقًا وأهمية. إنها إعادة بناء تشمل أسس حياة تلك البلاد، والتنظيم الاجتماعي، ونظام

الإدارة، والإيديولوجيا، وذهنية السكان. هذه التحوّلات هى الوسائل لتحقيق الهدف الذى تحدّثنا عنه أعلاه.

وليس مستبعَداً أن تكون الغربنة اختياراً طوعيًا من جانب البلاد الخاضعة للغربنة، بل ورغبة جامحة بالسير فى هذا الطريق. على أن هذا بالضبط ما يسعى إليه الغرب، أى أن تزجَّ الضحية بنفسها بين فكّيه، بل وأن تشعر بالامتنان على ذلك. إذ تلك هى الغاية من وجود منظومة جبّارة من الإغراءات ووسائل التدجين الإيديولوجى. ولكنّ الغربنة، فى شتّى الظروف، عمليّة فعّالة يقوم بها الغرب، ولا تستبعد استعمال العنف. وأن تختار بلادٌ طريقَ الغربنة طوعًا لا يعنى بعدُ أن سكانها جميعًا راضون بالسير فى هذا الطريق إلى المستقبل. فهناك صراع داخل تلك البلاد بين أنصار هذا الاختيار ومعارضيه من المواطنين. ثم إن الغربنة لا تنجح دائماً. ويكفى أن نضرب مثلاً بكلٍّ من فيتنام وإيران.

هناك أيضًا تكتيك للغربنة يقوم على الأسس التالية: الحطّ من قيمة جميع مقوّمات النظام الاجتماعى الأساسية فى البلاد. زعزعة الاستقرار. تأزيم الاقتصاد، وجهاز الدولة، والإيديولوجيا. بثُّ التفرقة والعداوة بين السكان وتفتيتهم، ودعم أىّ حركاتٍ معارِضة، شراء النخبة المثقّفة وشرائح أصحاب الامتيازات. الترويج فى الوقت نفسه لمزايا نمط الحياة الغربى، وإثارة حسد السكان على ما فى الغرب من وفرة، وإيهامهم بأنهم يستطيعون التنعّم بهذه الوفرة أيضًا فى أقصر الآجال، إذا ما سلكت بلادُهم طريقَ التحوُّلات وفق النماذج الغربية. إصابتهم بعدوى أمراض المجتمع الغربى وعيوبه عبر تصويرها كفضائلَ وتجسيدٍ لحرية الفرد الحقيقية. إمداد البلاد التى تستهدِفها الغربنة بمساعدات اقتصادية تتناسب مع درجات تخريب اقتصادها، وزرعِ الطفيلية فيها، وإكسابِ الغرب سمعةَ المنقذ النزيه لهذه البلاد من أمراض نمط حياتها القديم.

إن الهدف الوحيد الذى كانت بلدان الغرب تسعى إليه فى الماضى من كلِّ نشاطها التحريرى والحضارى هو السيطرة على الكرة الأرضية لنفسها لا لغيرها، وتكييف

العالم وفقًا لمصالحها لا لمصالح الغير. وقد غيّرت هذه البلدان محيطها وأعادت بناءه بطريقة تجعل العيش فيه مريحاً. وعندما كانت تواجهها عقباتٌ على هذا الطريق لم تكن تتورع عن استخدام أية وسيلة كانت. أمّا الآن فقد تغيّرت الظروف فى العالم. تغيّر الغرب نفسه. تغيّرت استراتيجيته. ولكنّ جوهر القضية ظلّ كما كان. ولم يكن ممكنًا أن يتغيّر، إذ إنه قانون الطبيعة. وراحت الإيديولوجيا الغربية تروّج لحل المشكلة سلميًا. غير أن هذه الأساليب السلمية تتّصف بخاصّيةٍ واحدة، إنها أساليب إرغامٍ سلمية. ذلك أن الغرب يملك قوة اقتصادية، وسياسية، وإيديولوجية تكفى لإرغام المتغطرسين بالطرق السلمية على القيام بما يريد الغرب. ولكن الوسائل السلمية لا تعنى شيئًا إذا لم تستند إلى قوة عسكرية. وتُبيِّن التجربة أن الغرب لا يتردَّد، عند الضرورة، فى استخدام السلاح ما دام واثقًا من تفوُّقه الكبير.

تقودنا غربنة العالم إلى جعله خاليًا من أية "منابت" يمكن أن ينمو فيها شيء قادر على اتخاذ شكل جديد من التطور يختلف عن التطور على قاعدة الغربوية. وفيما يُخضِع الغربُ العالمَ لسلطانه يُبيد جميع ما يمكن احتمالاً أن يكون أجنّةَ حضارات أخرى قادرة على منافسته. إن العالم يتحول إلى صحراء عقيمٍ أمام التطور.

الديمقراطية الاستعمارية

عرف تاريخ البشرية أنواعًا مختلفة من الاستعمار، كاستيطان الأراضى غير المأهولة، والاستيطان عن طريق الاختلاط بالسكان المحليين، والاستيطان عن طريق إبادة السكان الأصليين، وتحصيل الجزية دون القضاء على النظام الاجتماعى – السياسى فى البلد المستعمَر، وضمّ الأراضى إلى الدولة المستعمِرة، والاحتلال المترافق مع تغيير قسرى لجعل البلاد شبيهة بمستعمرِها... إلخ. والغربنة شكلٌ خاصّ من أشكال الاستعمار يؤدّى بالقوّة إلى إقامة نظام اجتماعى – سياسى من الديمقراطية الاستعمارية فى البلد المستعمَر. وهذا، وَفقًا لعدد من المؤشرات، استمرار

للاستراتيجية الاستعمارية التى طبَّقتها بلدان أوروبا الغربية. ولكن الغربوية بمجملها ظاهرة جديدة. سأتطرق هنا إلى بعض مقوِّماتها.

ليست الديمقراطية الاستعمارية نتيجةً لتطوّرٍ طبيعيّ فى بلاد أملتْه عليها ظروف نظامها الاجتماعى – السياسى وقوانينُه الداخلية التى تكوّنت تاريخياً. بل هى شىء مصطنع، مفروض على البلاد من الخارج بخلاف ما تكوّن فيها تاريخيًا من إمكانات التطور ونزعاته. وتستمر هذه الديمقراطية بقوة التدابير التى يفرضها الاستعمار، فيما يجرى اقتلاع البلاد المستعمَرة من علاقاتها الدولية السابقة. ويتحقق ذلك بواسطة تدمير الأحلاف بين البلدان، وكذلك عن طريق تقويض التكامل بين البلدان الكبيرة على غرار ما وقع للكتلة السوفيتية، والاتحاد السوفيتى، ويوغسلافيا. كما يتمّ ذلك أحيانًا فى شكل تحرير للشعب من اضطهاد غيره من الشعوب. على أن فكرة التحرير والاستقلال القومى تكون فى أغلب الأحيان وبالدرجة الأولى وسيلة إيديولوجية للتلاعب بالبشر.

ويظل للبلاد المقتلَعة من علاقاتها السابقة سيادةٌ ظاهرية، وتقام معها علاقات توصف بأنها شراكة نديّة. فيما تظل أشكال حياة الأغلبية من سكان البلاد على حالها إلى هذا الحدّ أو ذاك. وتظهر مواقع اقتصادية من النمط الغربى تحت إشراف البنوك والاحتكارات الغربية، ويكون جزء كبير منها غربيًا أو مشتركاً. وتُستخدَم أشكالُ مؤسساتِ الديمقراطية الغربية كوسائل فى أيدى نظام غير ديمقراطى بتاتًا، وكوسائل للتلاعب بالجماهير. على أن استغلال البلاد لمصلحة الغرب يتحقق بأيدى قوى تمثل جزءًا ضئيلاً من السكان، وهى قوى تُثْرى عن طريق وظيفتها هذه، وتتمتّع بمستوى حياة عالٍ يضاهى نظيره عند الفئات العليا فى الغرب.

وتصل البلاد المستعمَرة فى جميع المجالات إلى حالة تصبح فيها عاجزة عن العيش باستقلال. ويبلغ إضعافها من الناحية العسكرية حدًا يجعل قدرتها على أى نوع من المقاومة ضربًا من المستحيل. فمهمّة قواتها المسلحة ردعُ احتجاجات السكان، وقمع

التمرّدات المحتمَلة. كما ويستهان بثقافتها القومية إلى أقصى حدٍّ، فتحلّ محلّها ثقافة الغربوية، بل والأرجح هو التشبُّه بثقافة الغربوية.

وتُقدَّم لجماهير السكان نسخةٌ زائفة من الديمقراطية على شكل انحلالٍ أخلاقيّ، ورقابةٍ ضعيفة من جانب السلطة، وتسلياتٍ سهلة المنال، وانفرادٍ بالقرارات الشخصيّة، ومنظومةِ قيمٍ تريح الناس من مشقّة التحكّم بأنفسهم ومن القيود الأخلاقية.

الغرب والعالم الخارجيّ

تكوّنت البلدان الغربية تاريخيًا في "دول قومية"، ككيانات اجتماعية تتمتّع بتنظيم أرقى مستوى من باقي البشرية، كنوع من "البنية الفوقية" بالنسبة لباقي البشرية. وطوّرت في داخلها قوى وقدرات ساعدتها في التفوُّق على الشعوب الأخرى، وإخضاعها. ووفّر لها اجتماعُ جملة من الظروف التاريخية فرصة لقطف ثمار هذا التفوق. وكان غيرَ طبيعي لو أنها لم تفعل ما فعلت. إذ إن تاريخ البشرية صراع ضارٍ بين البشر والبلدان والشعوب من أجل البقاء. وما الكلام عن الاهتمام النزيه بخير الإنسان والإنسانية في هذا الصراع إلا وسائل لتحقيق أهداف أنانية، وقناع يُخفي النوايا الحقيقية. ولا أرى في هذا شيئًا إجراميًا، يتنافى مع الأخلاق. فمعايير الأخلاق والحق عديمة المعنى تمامًا في ما يخصُّ مسارات التاريخ.

إن سعي البلدان الغربية إلى السيطرة على العالم ليس مجرَّد نيّةٍ شرّيرة عند أوساط معينة في هذه البلدان، أي عند "الإمبرياليين". وإنما هو سعيٌ تمليه قوانين الوجود الاجتماعي الموضوعية. على أن تأثيره على تطور البشرية متناقض. فقد كان هذا السعي نفسه مصدرًا جبّارًا للتقدم، مثلما كان مصدرًا للويلات، إذ تسبَّب بعدد لا يحصى من الحروب الفتّاكة، بينها حربان عالميتان. ولم يكتفِ هذا السعي بالبقاء مستمرًا بمرور الزمن، بل ازداد قوة. ولم يتغيَّر فيه شيء إلا ارتداؤه أشكالاً جديدة. زِدْ على ذلك أن الاستيلاء على البلدان والشعوب الأخرى بات شرطًا ضروريًا لبقاء بلدان

الغرب وشعوبه. إن مأساة التاريخ العالمى لا تتمثّل فى أن أناسًا سيِّئين، جشعين وأغبياء يدفعون البشرية فى طريق مكروه، وإنما فى أن البشرية مرغَمة على سلوك هذا الطريق ضدَّ إرادة ورغبات الناس الطيبين، النزيهين والأذكياء.

إن الحركة نحو المجتمع الكونى ليست تجليًا لحلم، أو منفعةٍ، أو غرور، أو جنون، أو أنانية، أو نزعة إنسانية، أو حبٍّ للبشر، أو لأىٍّ من صفات الناس الإيجابية أو السلبية. إنها ضرورة حياتية للبلدان الغربية، ووسيلة إرغام من أجل الحفاظ على ما تحقّق لها، وعلى البقاء فى ظروف تاريخية محفوفة بالمخاطر. إن الغرب مرغَم، بحكم مجمل مسار تطوره التاريخى، على إقامة نظام عالمى يناسب مصالحه. وهو لا يملك الإمكانات والقوى الكافية من أجل ذلك وحسب، بل ولم يعد قادرًا على التراجع عن تحقيق هذه المهمة التاريخية.

لقد تشكَّلت الغربوية فى ظروف تاريخية محدّدة. ثم جاء تطورها اللاحق ليغيِّر الكرة الأرضية. وكان الغرب نفسه يتغير أيضًا بمقتضى الظروف الجديدة. إلا أن قدرته على التكيف محدودة بالمقدِّمات الأساسية التى انطلقت منها الغربوية وباتت طبيعة للِّوثايان[159] الغربى على امتداد تاريخه. فعلى الرغم ممّا يبدو تطورًا عاصفًا، لم يغير المجتمع الغربى صفة كونه مجتمع الغربوية. ولم يفعل إلا الكشف عن قدراته الكامنة بصفته هذه. إن النتيجة الحتمية لقوانين التطور الاجتماعى الموضوعية هى أن الكيان الاجتماعى يفقد، ابتداءً من لحظة معينة، قدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة. وعند ذلك لا يظل أمامه إلا الهلاك، أو السير على طريق تكييف الظروف نفسها مع طبيعته الأبدية.

---

(١٥٩) " Leviathan اللوثايان"،أى التنّين، عنوان كتاب للفلسوف الإنجليزى توماس هوبز (١٥٨٨- ١٦٧٩)، وهو تشبيه للدولة بالتنين الذى يحتوى جميع الأفراد فى جوفه، فتمَّحى شخصياتهم وإراداتهم أمام شخصيته وإرادته. وبذلك يكسِب طاعتهم التى تقوم على الخوف والكره، وعلى النفاق وعدم الاحترام. – م.

G. Hardin. Living on a Lifeboat. Bioscience, Oct., 1974. 160

وبفضل الغربوية طوّر اللوثايان الغربى مقدرته الاستقلابية إلى درجةٍ فائقة الفاعلية والنشاط جعلته بحاجةٍ تتعاظم باستمرار إلى مواردَ طبيعية، وأسواقٍ لتصريف السلع، ومجالات لتوظيف رءوس الأموال، وقوة عمل رخيصة، ومصادرِ طاقة. غير أن إمكانات تلبية تلك الحاجة ليست بلا حدود. ولذلك فهو بحاجة إلى الكوكب كله. بينما يعيش فى العالم الآن ستة مليارات إنسان، ويَعِدُنا علماء المستقبل بأن يصل عددهم إلى عشرة مليارات إنسان بعد عقدين من الزمن. أمّا الخامات ومصادر الطاقة فإنها، حسب معطيات الأمم المتحدة، لا تفى إلا بحاجات مليارٍ واحد من البشر كى يعيشوا حياة طبيعية. وقد رسم أحد المفكرين الغربيين[١٦٠] لهذه الحالة صورة ناطقة تقول: إن الأمم الغنية تجلس فى قارب نجاة وسط بحر من الجوع والحاجة. والسماح لمن يحتاج إلى مساعدة بالصعود إلى القارب معناه الغرق.

بنية المجتمع العالمى المحتملة

هناك إمكانية لقيام عالمٍ بشرى واحد، ولكن ليس كتعايش سلمى بين بلدان وشعوب متساوية، بل ككلٍ اجتماعى مبنى على هيكل هرمى بين هذه البلدان والشعوب. ولا مناص فى هذه الهرمية من علاقات السيادة والخضوع، والزعامة، والقيادة، أى لا مناص من علاقات تقوم على عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولا يعود ذلك إلى أسباب بيولوجية ما وأفكار عنصرية سيئة، وإنما إلى القوانين الداخلية الاجتماعية الموضوعية التى تحكم تنظيم الكتل البشرية الكبيرة. على أن معرفة هذه القوانين الداخلية لا تعنى إطلاقًا أن على الناس أن يستسلموا أمامها. فقد خاض الناس فى الماضى، ويخوضون الآن، وسوف يخوضون فى المستقبل صراعًا ضد سعى الآخرين إلى السيطرة عليهم، وضد التفوّق عليهم عمومًا. كما لعبت وستظل

---

(160) G. Hardin. Living on a Lifeboat. Bioscience, Oct., 1974.

تلعب أفكار المساواة والعدالة الأخلاقية دورها فى هذا الصراع. غير أن من السذاجة، على أقل تقدير، إغماضَ العين عن تلك النزعة الموضوعية إلى هيكلةٍ هرميةٍ عامودية للبلدان والشعوب. إذ إن البشرية الواحدة تتألف من شعوب تخضع لمفعول القوانين الكومونالية التى تنطبق على أيٍّ من المتَّحدات البشرية. وهذا يعنى أنّ سعى بلاد ما، سواءً أكان صريحًا أو مستورًا، إلى الهيمنة العالمية هو أحد أركان تلك النزعة إلى توحيد البشرية.

إننى أتحدث عن الهيكلة العامودية تحديداً، وليس عن مجرد تقسيم المجتمع الدولى إلى مناطق [١٦١]، بل ولا أتصـــور ذلك على شكل خطٍّ هرمى واحـــد، وإنما كتشابكٍ خطوط كثيرة لا تبرز فيه الهرمية العالمية الواحدة إلا كنزعة لا غير. وتقع البلدان الغربية على قِمّة هذا الهرم العالمى، ولكن وفق هيكليتها هى. فهناك المنطقة الأوروبــية الغربية التى تحدثت عنها، وهناك المنطقة الأمريكية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكــية. وكل منهما يغرز مِجسّات استشعاره فى جسد المجتمع العالمى. وتوجد فى البلدان الغربية نفســها هـرميّة متعددة الأبعاد. كما توجد فى البلدان الأخرى هيكليتها العامودية الخاصة. إن الشرائح العليا فى مختلف البلدان تشكّل شرائح عالمية على طريقتها. وأوساط الأعمال الحرّة، والسياسة، والثقافة تتهيكل بشكلٍ مستقلٍّ إلى حد معلوم. وموجز القول، إن المجتمع الدولى مجموعة من البنى الهرمية المتشابكة تشابكًا عجيبًا إلى أقصى حد، والساعية بمجموعها إلى تشكيل بنية من هذا النوع بالذات.

(١٦١) فى كــتـابه "The Modern World System". N.Y. 1974 قسّم والرشـتـاين Wallerstein اقتصاد العالم إلى أربع مناطق، هي: المتروبول أو المركز (بريطانيا، وفرنسا، وهولندا، وألمانيا وغيرها من البلدان الأوروبية الغربية)، وشبه الأطراف (بلدان حوض المتوسط)، والأطراف (بلدان أوروبا الشرقية)، وما تبقى من العالم.

ولكنّ هذا ليس إلا جانبًا واحدًا من جوانب توحيد عدد كبير من البلدان والشعوب المتنوِّعة فى كلٍّ واحد. إذ تترافق عملية الهيكلة العامودية هذه مع عملية أخرى هى عمليةُ قيام مستويات اجتماعية جديدة ضمن البنى الموجودة أصلاً. وتتشكل هذه المتحدات (البنى) الفرعية الجديدة من عدد كبير من الناس لا ينحصر ميدان نشاطهم الحياتى فى بلد واحد، بل يتعدّاه إلى عدد من البلدان. فهناك الآن آلافٌ عديدة من المنشآت والمؤسسات غير الربحية التى تمتدُّ مجالات نشاطها لتشمل أقاليم مختلفة من الكرة الأرضية، ومجموعات مختلفة من الشعوب، والكرة الأرضية برمّتها عمليًا. ويسير نشاطها بعيدًا إلى حدٍّ كبير عن سياسة دول وحكومات محددة. فهو نشاط مستقل إلى حدٍّ ما.

تتشكل تجمعات كثيرة من هذا المستوى الثانى (بالنسبة إلى "الدول القومية") تشكل بمجموعها شبكة معقّدة ومتعدِّدة الأبعاد. وهذه الشبكة (أشدِّد على أنها شبكة بالضبط!) تحيط ببلدان الغرب وغيرها، تخترقها فى نقاط مختلفة، وتستخدمها ميدانًا لنشاطها.

ما من دولة تستطيع بمفردها أن تبقى مدّة طويلة سيدة المجتمع الدولى فى ظل وجود هذه البنية الشبكية التى لا مكان فيها لمثل هذا الدور. وما من دولة تستطيع أن تصبح مركزًا لإمبراطورية عالمية شبيهة بالإمبراطوريات التى أقامتها البلدان الأوروبية فى الماضى. يمكن للبلدان الغربية أن تشغل مواقع قيادية فى عدد لا حصر له من خلايا الشبكة العالمية. ولكنها ستكون هى نفسها مضطرة عندئذ لأن تصبح ميدانًا لنشاط شبكة من مستوى أرقى، أى لمجتمع عولى حقيقى وليس من صنع خيال الإيديولوجيين.

ولكنْ

ولكنّ مصير البشرية ليس محسومًا بطريقة قدرية. وهناك كثير من هذه الـ "ولكن..." التى يمكن أن تقوّض نوايا المتحمّسين للمجمتع العالمى وأعمالهم. وسأذكر بعض الأمثلة.

لا تزال مصالح مجتمع الدرجة "الأولى" (بلدان الغرب وشعوبه) قائمة. وهى تدخل فى نزاع مع مصالح مجتمع الدرجة "الثانية" ومع مصالح الطامحين إلى دور الهيمنة. ولا تزال النزعات الانفصالية قائمة. ثم إن ازدهار الغرب ليس أبديًا. وقد لا يتسنّى للغرب متابعةُ مهمّته الهَوَسيّة الهادفة إلى تنظيم البشرية بأسرها فى مجتمعٍ واحد على النمط الغربى، إذا ما تبيّن له أن هذه المهمة تفوق طاقته.

لا يجوز أن نُسقط من حسابنا ما هناك من تناقضات اجتماعية ونزاعات داخل البلدان الغربية. فخبرة السنوات الأخيرة تقول إن "المصالحة الطبقية" لا يبقى منها أثر عندما تتعرّض مصالح مجموعات من السكان لتطاولٍ يتجاوز الحدّ. ولا تزال التناقضات بين التجمعات الاقتصادية، والبلدان، والأحلاف موجودة أيضًا.

لا تزال الصين الشيوعية حيّة، وليس من السهل أن يتعامل معها الغرب بطريقة تشبه تعامله مع الاتحاد السوفيتى. وفى شتّى الأحوال يتطلّب ذلك وقتًا وإنفاقات هائلة ليس الغرب بقادر عليها الآن. ولا يوجد ما يضمن ألا ينبعث فى بلدان الاتحاد السوفيتى السابق نظام اجتماعى قريب – على الأقل – من النظام الشيوعى. لقد مرت موجة الانتشاء بانهيار الشيوعية. وأحسَّ الناس بأنهم فقدوا أكثر ممّا كسَبوا. وسيدركون فى نهاية المطاف جوهر عملية الغربنة ويبدءون بمقاومتها. فها هو العالم العربى يستجمع قواه ويتكاتف. وباختصار، تظلّ المسافة هائلة بين مشاريع المجتمع الكونى وتنفيذ هذه المشاريع.

ويجدر بنا ألا ننسى العامل البشرى أيضًا. فإذا ما استمرّت عملية التناقص المطلق والنسبى فى عدد الغربويين، والتراجعِ فى خصائصهم النوعية كغربويين، على

غرار ما يجرى فى الآونة الأخيرة، فإنهم سيفقدون وضعهم القياديّ فى العالم، ١٦٢ وعندئذ سيذهب هباءً منثورًا ما حقّقه الغرب بفضل جهوده العملاقة.

إن أبناء الجنس الغربوى بعد أن أنجبوا الغربوية والحضارة القائمة على أساسها، وحقّقوا للغرب السيادة فى الكرة الأرضية، وأعطوا دفْعًا جبّارًا لغرينة البشرية وأوجدوا من يحاكى غربويتهم، سيغادرون حلبة التاريخ منقرضين أو ذائبين فى كتلة كائنات من جنس آخر. وسيكون ذلك عالمًا جديداً لا مكان فيه لظاهرة فريدة لا تتكرّر، اسمها "الغرب".

الغربوية والشيوعية

تعرّضتُ أعلاه غيرَ مرّة للعلاقات المتبادلة بين الغربوية والشيوعية. وأريد أن أسجِّل هنا عددًا من الإضافات والتوضيحات لما سبق سبق أن قلته.

لا تُعَرَّف الغربوية أو الشيوعية بصفة واحدة، ولا حتّى بعدد من الصفات، وإنّما بجملة من الصفات المترابطة التى تشكل كلاً واحداً. فقد تتشابه الغربوية والشيوعية بعدد من الصفات المنفردة مع مجتمعات من أنماط أخرى، وفيما بينهما أيضًا. غير أن لكلٍّ منهما صفاته الخاصة التى تشكِّل وحدةً شديدة التميُّز تجعلها مختلفة عن الأخرى. ولا يستطيع أن يصف أيًا منهما إلا نظريةٌ سوسيولوجية على قدْرٍ كافٍ من الاكتمال والترابط المنطقي، وليس مجموعة من كلمات مولَّفة على نحوٍ ذاتى ظهر ويظهر أمثالُها بغزارة فى المؤلفات التى تتناول المواضيع الاجتماعية.

ليست مهمة النظرية العلمية أن تصف بلدانًا وشعوبًا محدَّدة يكون نظامها الاجتماعى غربويًا أو شيوعياً، بل أن تصف الغربوية أو الشيوعية كما هي، بصرف النظر عن خصوصيات البلدان والشعوب، أى ان ترسم صورتهما المجرَّدة. كما أن المقارنة بينهما على مستوى النظرية العلمية يجب أن تبتعد عن الخصوصيات المذكورة، أى يجب أن تكون مقارنة مجرَّدة أيضًا.

لقد قلتُ فى بداية هذا الكتاب بإمكانية التفريق بين جانبين داخل أى مجتمع على قدْر كاف من التطور، هما: الجانب العملى والجانب الكومونالى. والغربوية هى وحدة هذين الجانبين التى يلعب الجانب العملى الدور الأقوى فى لحظة انطلاقها تاريخيًا، وفى أسسها. أما الشيوعية فهى وحدة هذين الجانبين التى يلعب الجانب الكومونالى الدور الأقوى فى لحظة انطلاقها تاريخياً، وفى أسسها. وهذه الدرجة من القوة تعنى أن قوانين الجانب العملى هى صاحبة التأثير الأقوى على جميع ظواهر المجتمع المهمة حياتيًا فى الحالة الأولى، بينما تكون قوانين الجانب الكومونالى هى صاحبة التأثير الأقوى فى الحالة الثانية. علماً بأن ظواهر كلٍّ من الجانبين تتّخذ شكل الجانب الآخر، وتغدو أداة له.

إن المقارنة بين الغربوية والشيوعية على المستوى العلمى ليست بهذه البساطة. فقد كانت تجربة الشيوعية أقصر زمنيًا من أن تكفى لأن نطلق عليها أحكامًا قطعية. كما أنها ظهرت وعاشت فى ظروف قاسية إلى أبعد حدٍّ. وكان تاريخها كلّه صراعًا متواصلاً من أجل البقاء فى مواجهة قوى الغرب المتفوِّقة عليها. ويصعب الآن أن نفرِّق بين ما ينبغى أن نَعدَّه ظواهر عابرة فى عملية نضجها، وما ينبغى أن نَعدَّه ظواهر جوهرية مستمرّة فى مرحلة النضج. فقد كان نظام السلطة فى روسيا الشيوعية، مثلاً، ينطوى على سلطة مزدوجة من نوع خاص. فهناك السوفيتات (المجالس) التى كانت تنتخَب بطريقة مباشرة، عامة، وسرّيّة. وهناك الجهاز الحزبى الذى كان يتشكل بطرق أخرى مختلفة تمامًا. والحال، هل نعتبر هذا ظاهرة عابرة، أم شكلاً ناضجًا للسلطة الشيوعية؟ لم يعطِ التاريخ إجابة عن هذا السؤال، أمّا من الناحية النظرية فثمة احتمالات مختلفة فى هذا الشأن.

إنَّ فهم الشيوعية فهمًا علميًا يتطلّب التفريق بين بلدان معيّنة ظهرت فيها الشيوعية وعاشت بوصفها كذلك، أى كظاهرة اجتماعية مستقلّة عن خصوصيات هذه البلدان. فليس كلُّ ما كان قائمًا فى هذه البلدان خلال المرحلة الشيوعية من تاريخها مرتبطًا بالشيوعية بالضبط. وليس كلُّ ما ينبغى أن يندرج فى وصف الشيوعية العلمى

يمكن أن نجده فى كل بلاد كانت شيوعية. ذلك أن الشيوعية لم تكن موجودة "فى شكلها الخالص" فى أيٍّ مكان، بل كانت فى كل مكان تصطبغ ببيئة من نوع مختلف. وحتّى فى روسيا التى كانت أقرب الجميع إلى النموذج "الخالص"، يستحيل الفصل عمليًا بين ما كان وليد خصوصيات التاريخ الروسى وطبيعة سكانها، وما كان وليد الشيوعية بوصفها كذلك. غير أنّ نقّاد الشيوعية وخصومَها ينظرون إلى جميع المساوئ التى وقعت فى المرحلة السوفيتية من تاريخ روسيا على أنها وليدة الشيوعية، رغم أن هناك أسبابًا أكثر للتأكيد بأن روسيا تمكّنت بفضل الشيوعية تحديداً من تفادى ويلات أكثر هولاً. ولا توجد هنا أية معايير علمية لإطلاق أحكام حقيقية.

على أنّ فهْم الشيوعية فهمًا علميًا يتطلّب التفريق بدقّة بين ما هو ناتج عن القوانين الاجتماعية العامة التى تؤثّر فى النظام الاجتماعى من أيٍّ نمط كان، وما هو ناتج عن القوانين الشيوعية الخاصة. فتطوّر جهاز الدولة البيروقراطى فى البلدان الغربية، مثلاً، لم يكن أقلّ قوة ممّا فى البلدان الشيوعية، وكان يتّصف بالعيوب نفسها. بينما لا وجود إطلاقًا لأيٍّ نظرية سوسيولوجية عامة من شأنها أن تضطلع بمعالجة هذا الموضوع. وجميع النظريات السوسيولوجية التى أعرفها كانت منحازة ومؤدلجَة إلى درجة تجعل منها عقبة أكثر ممّا تجعل منها عونًا فى هذا المجال.

وليس الأمر بأفضلَ حالاً فى الغربوية. إذ يمكن أن نقول عنها شيئًا شبيهًا بما قلته عن الشيوعية للتو. إذ على الرغم من أن الغربوية بدأت منذ بضعة قرون تَلفت الأنظار إليها كنمط خاص من أنماط النظام الاجتماعى، فإن قفزتها النوعية لم تحدث إلا فى القرن العشرين، وبوضوح كبير بعد الحرب العالمية الثانية. وكان للصراع ضد العالم الشيوعى دور فى هذه العملية لا يستهان به. والحال، فإن الغربوية ظاهرة اجتماعية فتية لم يكتمل تشكُّلها حتّى الآن.

إن علاقة الغربوية المتطورة (المعاصرة) بتاريخ ماضى الغرب تشبه فى كثير من الجوانب علاقة الشيوعية فى روسيا بأوضاع هذه البلاد قبل الثورة. غير أن قيام النظام الاجتماعى الشيوعى بطريقة ثورية هو ما حجب هذه العلاقة، أى ما أخفى

حقيقة استمرار عملية التطوّر فى روسيا. أمّا فى الغرب فإنّ الطريقة غير الثورية (الطريقة الإصلاحية) فى تحول المجتمع إلى مجتمع غربوى شامل هى ما أدّى إلى حجب قفزة التطور النوعية، أى حقيقة أن الانقلاب الاجتماعى الهائل الذى وقع فى النصف الثانى من القرن العشرين يضاهى التحول فى عهد الثورات الشيوعية. ذلك أن ما تتصف به طريقة التفكير الإيديولوجية فى الغرب من عداء عامّ للديالكتيك زاد من صعوبة الفصل بين الغربوية المعاصرة والمجتمع الغربى فى المرحلة التى سبقتها.

إن إشارتى إلى طريقة التفكير ليست من باب المصادفة. لأن جميع العوامل التى تحدِّد نمط النظام الاجتماعى تعمل فى الواقع مجتمعة، ولها تأثيرات متنوعة، ومتناقضة أحيانًا، وأدوارها فى حياة المجتمع تتغيَّر، وتكون متناقضة فى بعض الأحيان...إلخ. ولفهم الغربوية والشيوعية على حدٍّ سواء فهمًا علميًا لا مفرّ من الحاجة المطلقة إلى ذلك الديالكتيك الذى شاركت فى الإساءة إليه وتشويهه وابتذاله جهودُ المفكرين الاجتماعيين سواء فى البلدان الشيوعية أو فى البلدان الغربية. وأشير فى هذا الخصوص إلى أن مقاومة الحقيقة العلمية فى فهم الظواهر الاجتماعية فى الغرب لا تقلّ شدة عمّا كانت عليه فى روسيا الشيوعية (بل وما بعد الشيوعية أيضًا).

وهنا أريد أن أقارن بين بنية المجتمعَين الشيوعى والغربوى على ثلاثة مستويات، هى: البنية الصغرى، والبنية الكبرى، والبنية العظمى. على أن ما أقصده فى الحالة الأولى هو المادة البشرية وخلايا المجتمع، وفى الحالة الثانية الاقتصاد ومؤسسة الدولة ومجالات المجتمع الأخرى عمومًا، وفى الحالة الثالثة توحيد البلدان ذات النمط الواحد فى أحلاف ومجتمع عالمى يتشكل تحت رعايتها.

تمارس جوانب المجتمع المذكورة أعلاه تأثيرًا مختلفًا على صفات الناس. فاستمرار هيمنة واحد من تلك الجوانب مدّةً طويلة من الزمن يؤدّى حتمًا إلى تشكيل نمط معيّن من المادة البشرية يتكيّف مع شروط هذا الجانب. ولذلك لا غرابة فى أنّ ما يبنى مجتمعاً، غربويًا كان أم شيوعياً، ويحافظ على بقائه هو مادّة بشرية مطابقة له (أناس على شاكلته، يتكيّفون مع ظروفه). كما أن المجتمَعَين، الغربوى والشيوعى،

يعملان بكل السبل على تطوير ذلك الجانب من المجتمع فيولِّدان ويعيدان إنتاج المادة البشرية المطابقة لهما، أى أن هناك علاقة من التبعية المتبادلة. فنمطُ المجتمع والمادةُ البشرية المطابقة له يتطوَّران معًا.

مثلما أسميت أفراد المادة البشرية التى صنعت الغربوية بالغربويين، سأستخدم هنا كلمة (الشيوعيين) للدلالة على عموم سكان الدول التى كانت شيوعية، وليس على أعضاء الأحزاب الشيوعية فى تلك البلدان. وبعد أن تحدثت من قبلُ باستفاضة عن صفات ممثِّلى الجنس الغربوى، أقول إن الشيوعيين (السكان عامة) لا يجارونهم فى التحلِّى بتلك الصفات، بل وهم النقيض لهم فى كثير منها. وأريد أن أشدِّد بشكل خاص على فرقين اثنين لعبا دورًا حاسمًا فى التباعد بين تطور الطرفين.

كلُّ إنسان يعى نفسه بصفته فردًا (بصفته "أنا")، وفى الوقت نفسه بصفته عضوًا فى متَّحَدٍ يضمّ كثيرًا من الأفراد (بصفته "نحن"). إلا أن أشكال هذا الوعى تتباين، مثلما تختلف نسبة الـ "أنا" والـ "النحن" فى ذهنية البشر. ويتَّصف النمط الشيوعى بتغليب الـ "نحن" على الـ "أنا"، بل وبتضخيمها. ويتجلّى ذلك فى الميل إلى سيكولوجيا الجماعة، ونمط الحياة الجماعى. أمّا الغربوية فتتَّصف بتغليب الـ "أنا" على الـ "نحن"، وتُضخِّمها. ويتجلّى ذلك فى الميل إلى سيكولوجيا الفردية، واستقلالِ المرء عن الآخرين، وتطوير وسائل الدفاع الفردى عن النفس، وحتّى إلى الانعزال.

وثانى صفات المادة البشرية التى أريد أن أُلفت الانتباه إليها هنا هى مقدرةُ البشر على تنظيم أنفسهم من أسفل المتحَد، ومن داخله، ودرجةُ طاعتهم للقوة التى تنظِّمهم من أعلاه ومن خارجه. إن قدرة الشيوعيين على التنظيم الذاتى ضعيفة جدًا، ودرجة طاعتهم التنظيمَ القسرى عالية. أما الغربويون فبالعكس: أى أنّ قدرتهم على التنظيم الذاتى قوية جدًا، ودرجة طاعتهم التنظيمَ القسرى ضعيفة نسبيًا.

إن التنظيم الذاتى الطوعى للبشر من تحت ومن الداخل ليس الصفة الغالبة فى نمط المتحدات البشرية الكبيرة الذى تنتمى إليه الشيوعية، كما كان خلال تاريخ

صيرورة الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً. بل هى تنتمى إلى النمط الذى يغلب فيه التنظيم القسرى من فوق ومن الخارج، كما كان خلال تاريخ روسيا منذ أوّل أيام وجودها، مثلاً. وتنظيم المجتمع من فوق لا يمتُّ بصلة إلى التأكيد الإيديولوجى الذى يزعم أن الشيوعية اختلقها فى البداية أحدٌ ما، ثم فُرِضت على الناس من فوق بواسطة العنف والخداع. ففى هذا الشكل من أشكال التنظيم يعود الدور الحاسم فى توحيد البشر فى كلٍّ واحد إلى الدولة والسلطة العليا عموماً، وليس إلى عوامل أخرى، ومنها الاقتصاد.

والنمط الشيوعى فى تنظيم المجتمع هو بالنسبة لمادّة بشرية معينة وظروف معينة طبيعيٌّ ومناسب، مثلما هو النمط الغربوى فى التنظيم بالنسبة لمادة بشرية وظروف أخرى. وأعتقد أن أحد أهم الشروط التى كانت وراء تعاظم مفهوم الدولة فى الإمبراطورية الروسية وتغليبه على بقية القوى الاجتماعية، هو العامل البشرى تحديداً، وجوهر الشعب الروسى فى المقام الأول. وكذلك كان مستحيلاً قيام مجتمع من النمط الغربى بمادة بشرية أخرى غير تلك المادّة التى هى شعوب البلدان الغربية. ويعود جزء كبير من الفضل فى نجاح الشيوعية فى روسيا إلى ما يتّصف به الشعب الروسى من طباع قومية، وإلى ضعف قدرته على التنظيم الذاتى والانضباط الذاتي، وميله إلى الجماعية والطاعة العبودية أمام السلطة العليا، وميله إلى رؤية نِعَم الحياة وكأنها هِبة من فوق، وليست نتيجة للجهود الشخصية، والإبداع، والمبادرة، والمغامرة... إلخ.

ينقسم كل مجتمع كبير بقدْرٍ كافٍ إلى جماعات متنوِّعة من الأعضاء. وبعض هذه الجماعات يشكِّل أساس المجتمع بأسره، ويلعب دوراً جوهرياً فى تحديد صفاته الرئيسة. والجماعات هى خلايا المجتمع التى من خلالها، وفيها، وبفضلها يَستخدِم غالبية أعضاء المجتمع القادرين على العمل قواهم وقدراتهم، فيحصِّلون وسائل عيشهم، ويلبّون حاجاتهم الحياتية، ويحققون النجاح، ويرتقون فى المناصب، ويقيمون علاقات اجتماعية.

تتّصف الخلايا الأساسية فى المجتمع الشيوعى بأنها تنشأ بقرار من السلطات. فهى التى تحدد لتلك الخلايا وظائفها العملية وعلاقاتها بالخلايا الأخرى. وموظّفو السلطة هم من يستأجرون من بين أعضاء الخلايا عاملين مهنيين دائمين. وهؤلاء لا يملكون الموارد التى تحت تصرفهم، أو نتائج عملهم. فالقانون هو الذى يحدد أجور كل منهم وفقًا للمنصب، ومستوى الكفاءة، والمزايا الشخصية. ويحصل العاملون على أجورهم بغضٍّ النظر عن تصريف ناتج عمل الخليَّة. أمّا مدراء الخلية فتعيِّنهم أجهزة السلطة والإدارة وفقًا لقدراتهم المهنية وخبرتهم العملية.

وهذه الخلايا موجودة وبأعداد كبيرة فى المجتمع الغربوى. ومنها، على سبيل المثال، مؤسسات الجهازِ الإدارى، والشرطةِ، وأجهزة الأمن السرية، والجيش...إلخ، وكذلك العديد من مؤسسات البحث والتعليم، والمنظمات الخاصة بتطبيق البرامج المهمة وطويلة الأجل، وغيرها. ولكن خصائص الخلايا الشيوعية لا تقتصر على ما ذكرت أعلاه. فالعاملون فى الخلايا الشيوعية يشكلون جماعات اجتماعية لها بنيتها وقواعد حياتها، بغضٍّ النظر عن العمل الذى تؤديه. والعناصر الأهم فى هذه البنية هى المنظمات الحزبية، والشبابية، والنقابية. وهناك أيضًا مجموعات ومنظمات أخرى لا علاقة لها بالعمل. وهذه جميعها عناصر ذات صفة قانونية تتألف منها بنية الخلايا.

يُمضى المواطنون العاملون فى المجتمع الشيوعى الجزء الأساسى من حياتهم فى هذه الخلايا / الجماعات التى لا يعملون فيها فقط ، بل ويقضون فيها الوقت أيضًا مع معارفهم وأصدقائهم، ويتبادلون المعلومات، ويتسلّون، ويسعون إلى تحقيق النجاح المهنى، ويمارسون الرياضة والنشاط الاجتماعى، ويشاركون فى حلقات الإبداع الاختيارية، ويحصلون على السكن والأماكن لأطفالهم فى رياض الأطفال، وعلى بطاقات للراحة والاستجمام بأسعار رمزية، وعلى الإعانات...إلخ. وتقوم الخليّة الشيوعية بمهامّ تربية المواطنين فكريًا وأخلاقيًا فى المجتمع، وتجتذبهم إلى دوائر

النشـاط فى الحيـاة الاجتمـاعيـة، وبهذا المعنى تضعـهم تحت رقـابتـهـا. أمـا الخـلايا الغربوية فليس فيها شيء من هذا القبيل.

إن الخلايا الغربوية تنقسم إلى مجموعتين، تضم المجموعة الأولى منهما الخلايا التى تنشـأ بقرار من السلطات. وينطبق على هذا النوع من الخلايا ما ذكرته أعلاه عن الخـلايا الشـيوعية، باستـثناء ما قلـته بعد ذلك عن جماعات العمل الشيوعية. بينما تضمّ المجموعة الثـانية تلك الخلايا التى تنشـأ بمبادرة من الأفراد والمنظمـات، وليس بأوامـر السلطـات. ولكنّ ذلك لا يكون اعـتبـاطاً، ولمن يشـاء. فـلا بدّ لهـذه الخـلايا من الحصول على موافقة السلطات، وأن تسجِّل رسميًا طبيعة عملها. إنها تنشأ وتعيش فى إطار القـانون. ويكون عليها الالتزام أيضًا بالقانون فى تحديد شخصياتها الاعتبارية، أى الشخصيات أو المنظمات التى تتولّى نشاط هذه الخلايا، وتتحمل المسئولية عن ذلك أمـام الدولة والقانون. والشـخصيات الاعتبـارية لها الحرية فى تحديد طبيـعة عمل الخلايا، وتنظيمها الداخلى وعلاقاتها مع المحيط، ولكنْ فى إطار المعايير القانونية. على أن وجود مثل هذه الخلايا فى المجتمع الشيوعى أمرٌ ممكن، إنّما من باب الاستثناء، وفى أدوار ثانوية. أمّا فى المجتمع الغربوى فلهـذه الخـلايا دور بالغ الأهمـيـة. إنه لمن الصـعب التكهن بمصير هذه الخـلايا فى المسـتقبل، ولكنها مـا تزال الأكثر عدداً فى البلدان الغربية حتّى الآن.

إن القاسم المشـترك بين الخلايا الغزبوية هو أنها تنشـأ وتوجـد حصـراً من أجل هدف مـحدد واحـد، لا غير. وهذا ينطبق على خـلايا المجـموعـتين. فـقد تكون بنيـتـها الداخلية معقدة ولها وظائف منفصلة. إلا أن هذه البنية تمليها ظروف العمل حصـراً. ولا يُسـمَح بوجـود أيٍّ شيء آخـر فى الخـلايا الغـربوية. لا يُسمَح بـأية مـجـمـوعـات أو منظمات لا علاقة لها بالعمل، ولا بأية علاقات شخصية بين العاملين، ولا بأية تدخلات خارجية فى عمل الخلية (كتدخّلات المنظمات الحزبية والنقابية فى الخلايا الشيوعية). ومـختـصـر القول، إن الخلايا الغربوية بعيدة إلى أقصى حدٍّ عن تأثير كلٍّ مـا ليس له صلة مباشرة بعملها.

لئن كانت الخلايا الشيوعية غنيّةً من الناحية الاجتماعية، ومعقّدة إلى أقصى حدٍّ كمتَّحَدات بشرية، فإن الخلايا الغربوية على العكس من ذلك، إذ إنها فارغة من الناحية الاجتماعية، ومبسَّطة إلى أقصى حدٍّ بهذا المعنى. فالخلايا الشيوعية متَّحَدات بين الناس من أجل الحياة المشتركة، بينما الخلايا الغربوية نوع من آلات العمل. أى أن العاملين فى الخلايا الغربوية أجزاءٌ (قِطَعٌ) فى آلة عملٍ، مستقلٌ بعضُها عن بعض. وهم لا يحصلون من الخلايا إلا على المال وفرص الارتقاء فى العمل. وعليهم أنفسهم تقع مسئولية تأمين كلٍّ ما عدا ذلك. فالمجتمع لا يضمن لهم العمل، والسكن، والرعاية الطبية، وكثيراً غير ذلك من خيرات الحياة المكفولة للعاملين فى الخلايا الشيوعية.

ويوجد فى داخل الخلايا الشيوعية نوع خاص من الديمقراطية على شكل صنوف شتّى من الاجتماعات، والمشاورات، والجلسات، واللجان...إلخ، التى يعقدها العاملون العاديون. وتؤثر هذه الديمقراطية على سير الأمور وأوضاع العاملين. بينما تنطوى الخلايا الغربوية فى داخلها على انضباط صارم، ولا وجود فيها لأى نوع من الديمقراطية.

هذه العقلنة العملية القصوى للخلايا الغربوية لا تعنى أن تخليص الخلية من كلّ ما ليس ذا صلة بالعمل يوازيه تخليص المجتمع ككلٍّ منه أيضًا. إن كلَّ ما له قيمة ما بالنسبة للمجتمع، ويمكن أن يكون مصدر دخل، أو موضوعًا للنشاط الاجتماعى، يصبح هنا قضية نوعٍ خاص من الخلايا، أو وظيفة من وظائف نوع خاص من المنظات الاجتماعية (أحزاب، نقابات...إلخ). ويجرى فى المجتمع ككلٍّ أقصى حدٍّ ممكن من تقسيم أعمال الناس، وقدراتهم، ووظائفهم. إن بعض خصائص الناس ومتحداتهم تنفصل عنهم على شكل خلايا من نوع خاص.

يبيِّن تحليل البُنى الصغرى **Microstructures** فى المجتمَعين، الغربوى والشيوعى، أنهما فى أساسهما مختلفان، لا يلتقيان. ومن المستحيل أن يجرى تحوّلٌ طبيعى بينهما، أى أن يتحوَّل أحدُهما إلى أحدِهما الآخر تحوّلاً طبيعيًا (عن طريق

تطـور تدريجى تمليه القـوانين الاجتـمـاعيـة الداخلـيـة). وليس مـصـادفـة أن يكون النسيـان قد طوى النظرية التى قالت بالتقارب بين الشيـوعية والرأسمالية انطلاقًا من وقائع سطحية يتشابه فيها المجتمعـان السوفيـتى والغربى بعدد من المؤشرات. إذ إن التشابه بين نـظامين اجتماعيين مختلفين لا يعنى تحوُّل نظام إلى نظام آخر. فالثدييات التى تعيش فى الماء تتشابه مع الأسماك فى كثير من الجوانب، غير أنها لم تتحول إلى أسماك.

إن تحويل خلايا المجتمع الأساسية إلى خلايا شيوعية لا يتطلَّب البدء من تلك الخلايا، أى من تحت، بل يوجب البدء من فوق، أى من إعداد الجمـاهير إيديولوجيًا، واستيلاءِ منظمة من الثوريين على مقاليد السلطة، على غِرار ما فعل الشيوعيون الروس تحت قيادة لينين. ثم، وعلى هذا الأساس فقط ، يأتى التدرُّج ببناء خلايا شيوعية، على غِرار ما فعلت السلطة الشيوعية تحت قيادة ستالين فى روسيا. وهذا فى حال قيام نظام شـيوعى ثابت. أمّا الطريق الآخر فهو أن تقوم قوّة خارجية بفرض النظام الشيوعى فى بلدٍ ما بعد استيلائها عليه، كما جرى فى بلدان أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية. إن كلا الطريقين، الأوّل والثاني، مستحيلان فى الغرب. وتأتى استحالة الطريق الأول من عدم وجود أى شروط أو قوى فى الغرب للقيام بمثل هذا التحول. وسبب استحالة الطريق الثانى هو أن الغرب نفسه يسعى الآن إلى فرض سيادته على العالم، ويملك القوى المطلوبة لتحقيق هذا المسعى.

أمّا تحويل المجتمع الشيوعى السوفيتى إلى مجتمع غربوى فكان يتطلّب من الإصلاحيين السوفيت أن يقوموا أوّلاً بتحويل الخلايا الشيوعية إلى خلايا غربوية، أى البدء من تحت، وفقًا لطبيعة المجتمع الغربى، وليس من قمة السلطة. غير أن ذلك كان مستحيلاً سلفًا، لأنه يتطلب مادة بشرية لا وجود لها فى روسيا، ولا أمل بوجودها فى المستقبل. كما أن الهدف المذكور يتطلب خبرة فى تنظيم العمل وفقًا لمبادئ الغربوية، وهذا بدوره يحتاج إلى زمن تاريخى. فلا بدَّ من آلافٍ مؤلّفة من الشروط التى يبدو كلٌّ منها بمفرده قابلاً للتحقيق، ولكنها مجتمعةً لن تتحقق فى روسيا فى يوم من الأيّام، ولا

فى أى ظرف من الظروف. ولن تصبح روسيا بلداً غربويًا أبداً إلا بعد إعادة خلق المجتمع على مستوى البنى الصغرى فيه. وكل ما تستطيعه هو أن تصبح مجرَّد مجال كولونيالى للغرب، كما يجرى حقيقة فى أعقاب تدمير النظام الشيوعى من فوق (بجهود السلطة)، ومن الخارج (بجهود الغرب).

إن الجانبين (العملى والكومونالى) من بنية المجتمع الكبرى يتمثّلان فى الاقتصاد ونظام مؤسسة الدولة، أساسًا وقبل كل شىء. ولئن كان الجانب الأول (العملى) هو الغالب فى المجتمع الغربوى، فإن ذلك لا يعنى أن الجانب الثانى (الكومونالى) ضعيف. ثم إن مجال مؤسسة الدولة فى الغرب لا يقلّ بأىٍّ قدْر عمّا كان عليه نظيره فى الاتحاد السوفيتى السابق، حيث كان هو المهيمن على الاقتصاد. غير أن مسائل الاقتصاد هى بالضبط ما يلعب، فى معظم الحالات، الدور الأهم فى نشاط الدولة. وأشدِّد على القول: فى نشاط الدولة تحديداً، بوصفه أداءَ الدولة وظائفها.

يُعَدّ المجتمع الغربى من وجهة النظر الاقتصادية مجتمعًا رأسماليًا. فهل هذا صحيح أم لا؟ يتوقف جواب هذا السؤال على تحديد المفاهيم. إذ يمكن أن نأخذ بتعريفات من قبيل: رأس المال هو مقدار من المال يستخدم بهدف الحصول على أموال إضافية (ربح). والعلاقات الرأسمالية بين البشر هى العلاقات التى تقوم فيما بينهم عندما تكون النقود موظَّفة كرأسمال. ويكون المجتمع رأسماليًا إذا كانت العلاقات الرأسمالية فيه متطورة بدرجة كافية من القوة، أو سائدة. ولكننا نستطيع أن نأخذ أيضًا بتعاريف أخرى مفادُها أن الرأسمالى شخصٌ (أو مجموعة أشخاص) يحصل مقابل المال على وسائل العمل، ويستأجر عمّالاً لتشغيلها، وينظِّم إنتاج السلع أو الخِدْمات ثم يبيعها. وهو يفعل ذلك آخذًا بالحسبان أن يغطّى جميع نفقاته، ويدفع الضرائب، ويبقى لديه ما يكفل معيشته. بل ويجب عليه أن يقوم بذلك كلِّه خلال مدّة زمنية طويلة، وبطريقة منتظمة، أى أن ذلك يجب أن يصبح عمله الدائم. والرأسمالى، باختصار، شخص (اتحاد أشخاص) يعيش على الربح الناجم عن تنظيم عملٍ ما بواسطة شراء وسائل عمل واستئجار قوة عاملة. ومصدر دخله هو

استغلال العمل المأجور. ويكون المجتمع رأسماليًا إذا كان الرأسماليون يلعبون الدور الغالب فى اقتصاده.

هاتان المجموعتان من التعريفات التى أوردناها أعلاه ليستا متناقضتين بحدٍّ ذاتهما. ولكنهما تعكسان موضوعًا واحدًا من وجهتَى نظر مختلفتين. لذلك، فإن استخدامهما فى مقاربة موضوعٍ واحد قد يؤدى إلى نتائج متناقضة. وهذا هو بالضبط حال مقاربة المجتمع الغربى المعاصر. فهو مجتمع رأسمالى من وجهة نظر بعض التعريفات، وغير رأسمالى من وجهة نظر بعضها الآخر. ولمّا كان هناك عشرات من التعريفات المختلفة للرأسمالية، فإن الجانب الاصطلاحى المحض يمكن أن يُعقِّد أبسط المشكلات إلى حد التعمية.

إن المجتمع الغربى (الغربوى) المعاصر هو مجتمع الشمولية النقدية، من وجهة نظر الاقتصاد. وقد تناولت هذا الموضوع بكثير من الاستفاضة فى فصول سابقة. وسأضيف ما يلى. لقد تكونت فى مجتمع الشمولية النقدية آلية ضخمة تحقق هذه الشمولية، وتحافظ عليها. وباتت هذه الآلية واحدة من أهم دعائم المجتمع الغربى. إنها وليدة النظام المالى العملاق الذى يحكمه الآن، بالدرجة الأولى، ما لا حصر لعدده من العمليات المالية التى تشمل جميع نواحى حياة الناس والمجتمع ككل. إنها آلية جزءٍ خاص من الجانب العملى فى المجتمع، أى من العمل المالى. ولكنها تحوّلت، بفعل ما لهذا العمل من دورٍ خاص، إلى آليّةٍ تحرِّك المجتمع ككلٍّ وعناصره كافة. لقد أضحت ظاهرةً تتعدّى الاقتصاد وتتعدّى السياسة، وليست مجرَّد ظاهرة فى إطار الاقتصاد كاقتصاد.

والآليّة النقدية فى ظلِّ الغربوية هى رأسمال عملاق استحوذ على المجتمع بأسره. ولكنّها مزوّدة بطاقم كامل تقريبًا يتألف من عاملِين مأجورين ليس واحدهم بمفرده أكثر من خادم لها. وتسود داخلها علاقاتٌ تقوم على الأوامر، والتواطؤات، والتنسيق وغير ذلك من الظواهر التى لا تمتُّ بأى صلة للعلاقات الاقتصادية الصِّرف. إنها آليّة معادية للديمقراطية. ويسود فى كل قسم من أقسامها انضباطٌ عديم الرحمة، شبيه بانضباط

الروبوتات. وهى استبدادية إزاء بقية المجتمع، وليس فى العالم كلّه أىّ سلطة ديكتاتورية تستطيع أن تضاهيها فى هذه الصفة.

يتطلب قيامُ هذه الآليّة النقدية وجودَ نظام اقتصادى غنى ومتطور من جميع النواحى، له آليّته المتقنة فى مجال التنظيم الذاتى، ويتطلّب وجود دولة قوية شديدة الدقة فى أداء وظائفها المالية، أى تكون مشارِكة فى هذه الآلية ذاتها، مثلما يتطلّب عملةً قوية وأشياء أخرى لا وجود لها فى ماضى روسيا، ولا فى حاضرها، ولا أمل بوجودها فى مستقبلها أيضًا. إذ إن أقصى ما يمكن أن ينشأ فى روسيا هو أشباه بنوك هجينة تقوم على اللصوصية والنهب، وخاضعةٍ بالكامل لآليّة الغرب النقدية.

أمّا الآلية النقدية ودورها وموقعها فى المجتمع الشيوعى عموماً، فمن المستحيل مبدئيًا قيام شىء يشبه الآلية النقدية الغربوية، وذلك بسبب أسسٍ وقوانين التنظيم الشيوعى للمجتمع ذاتها. إن هذه الآليّة ماكينةُ عملٍ عملاقة تفرض سيطرتها التامّة والكاملة على الجانب الكومونالى فى المجتمع، وبذلك تقتل أية ظاهرة مهمّة من ظواهر الشيوعية.

ليست الرأسمالية مُعطىً ثابتًا أبديًا. فقد عرف تاريخها مرحلتين، هما مرحلة الرأسمالية "القديمة"، ومرحلة الرأسمالية "الجديدة". وأرى أن الفرق بينهما يكمن فى ما يلى:

كانت الرأسمالية "القديمة" تتألف فى معظمها من عدد كبير من رؤوس الأموال الفردية المنتشرة فى مجتمع غير رأسمالى من حيث نمطه العام. وبالرغم من أن الرأسماليين كانوا متنفِّذين فى المجتمع، فإن هذا المجتمع لم يكن بعدُ رأسمالياً، لأن درجة انخراط السكان فى العلاقات النقدية وفق قوانين الرأسمالية لم يكن شاملاً بعد. ولم يبدأ المجتمع الغربى يتحول إلى مجتمع رأسمالى فى كل شيء، أى إلى مجتمع غربوى، إلا فى القرن العشرين. إذ برزت بعد الحرب العالمية الثانية نزعة

واضحة نحو تحول مناطق واسعة وبلدان بكاملها إلى تجمعات تعمل كمنظومات نقدية ورءوس أموال ضخمة. ولا يعود السبب هنا إلى مركزة رءوس الأموال، وإن كان لها دور، بل إلى تنظيم حياة أغلبية سكان هذه التجمعات بطريقة جعلت هذه الأغلبية أشبه بوسيلة عمل فى يد الرأسمال وحده. وعرف تطور الرأسمالية قفزة جديدة ترجع أسبابها إلى اجتذاب جماهير السكان إلى العمليات النقدية التى تجرى وفق قوانين رأس المال، وإلى تزايد عدد هذه العمليات وتقوية دورها فى حياة الناس. وكانت هذه العملية مرتبطة بتعزيز دور الدولة فى العمليات النقدية، وتعاظم القوانين النقدية، وضبط وتنظيم العلاقات بين أرباب العمل والعاملين المأجورين، وبهيكلة العمل الحر، وتقليص المنافسة وحرية الأسعار، أى - باختصار - كان مرتبطاً بالتنظيم الاجتماعي، وضبط مجمل نظام الحياة فى المجتمع وفق قوانين وظيفة النقود بوصفها رأسمالاً.

ونتيجة لهذا المسار، فإن غالبية أعضاء المجتمع الغربى الذين لديهم مصادر دخل ما وجدوا أنفسهم مشاركين فى نشاط البنوك، يضعون أموالهم تحت تصرُّفها، أى يقومون بالجزء الأساسى من أعمالهم النقدية عبر البنوك.

ولكن ذلك لم يكن إلا واحداً من خطوط المنعطف الذى جرى. أما الخطُّ الآخر فهو تغيُّر العلاقة بين الملكية الخاصة والعمل الحر. إذ تنقسم منشآت اقتصاد الغربوية، من ناحية صفة الأشخاص الاعتباريين، إلى مجموعتين. تضمُّ المجموعة الأولى المنشآت التى يكون الأشخاص الاعتباريون فيها أفراداً، فيما تضمُّ المجموعة الثانية تلك المنشآت التى يكون الأشخاص الاعتباريون فيها مؤسساتٍ مؤلفةً من أفراد كثيرين. وفى كلتا الحالتين لا يكون الأشخاص الاعتباريون فى المنشآت رأسماليين بالمعنى الذى كان سائداً فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. ففى الحالة الأولى يقيم رجال الأعمال مشاريعهم الخاصة على أساس القروض التى يحصلون عليها من الآلية النقدية. إذ لا يشكِّل رأس مالهم الخاص إلا جزءاً ضئيلاً للغاية من مجموع رءوس الأموال. ولا تجد رجل أعمال مستقلاً يجازف بمفرده بإقامة مشروع تقع مسئوليته عليه وحده إلا كاستثناء نادر أو حالة مؤقتة. وفى الحالة الثانية تقوم بوظائف

الرأسمالي مؤسسة مؤلفة من أشخاص لا يكون أي منهم مالكًا للمنشأة بكاملها، بل هم جميعًا أشخاص مأجورون.

وبذلك، لم يعد العمل الحرّ في اقتصاد الغربوية وثيق الارتباط بحجم الملكية الخاصة، وبالمالكين الأفراد. ذلك أن الرأسمالي تلاشى في جمهور من الناس الذين ليس كلٌّ واحد منهم بمفرده رأسمالياً، أو تحوَّل إلى مؤسسة من الأشخاص المأجورين، أو أصبح شخصًا خاضعًا للآلية النقدية. لقد فقد مفهوما "الرأسمالي" و "الرأسمالية" معناهما السوسيولوجي. ولم يعودا صالحين لإعطاء وصفٍ مطابق لخصوصية المجتمع الغربي وجوهره. إن المساهم الصغير، ورجل الأعمال، ومن يملك حسابًا في البنك ويسيِّر أعماله عبر البنك، والمتقاعد، والمؤجِّر(أرضًا، بيتًا، أي عَقار...)، ومن يملك مبلغًا كبيراً من المال، ورئيس البنك، والمدير الذي يتقاضى راتبًا ضخماً، والعامل الذي يُجري عمليات مالية عبر البنك...إلخ، جميع هؤلاء يمثّلون مختلف الفئات الاجتماعية، على الرغم من أنهم جميعًا مشاركون في عملِ رأسمالٍ ضخم واحد عديمِ الملامح.

إن الإصلاحيين السوفيت الذين كانوا ينوون تحويل المجتمع السوفيتي الشيوعي إلى مجتمع رأسمالي في أيام معدودة بواسطة أوامر القيادة "من فوق"، لم يأخذوا بتاتًا بالحسبان حقيقة هذا التغير الذي طرأ على الرأسمالية. فقد كانوا يتصوَّرون الرأسمالية نسخة عن رأسمالية القرن التاسع عشر البالية، بل ونسخة بالية عن صورتها الماركسية. ولئن كانوا قد تمكّنوا من تجهيز عدد كبير من المجرمين الرأسماليين، من أجل التشبُّه بالرأسمالية البالية (رأسمالية ما قبل الطوفان)، فإن الرأسمالية المعاصرة تتطلب عملية تاريخية جدّية لا يتوفّر في روسيا أيٌّ من شروطها الضرورية.

لقد أصبح "اقتصاد السوق" ("السوق") هَوَسًا متحكِّمًا بالإصلاحيين الروس. فتشبَّثوا به وكأنه ترياقٌ يَشفي من كل داء، دون أن يكون لديهم أبسط مفهوم عن حقيقة ذلك في الواقع. إذ كانت تصوراتهم كلُّها عن "السوق" مستقاة من الإيديولوجيا والدعاية الغربيتين اللتين رَسمتا للاقتصاد الغربي صورة مشوَّهة.

ينبغى التمييز بين الصورة الإيديولوجية لاقتصاد السوق، وواقع اقتصاد السوق. إذ تتشكل الصورة الإيديولوجية عن طريق اجتزاء بعض ملامح الحياة الاقتصادية فى المجتمع من بيئتها المعقدة، ثم جمعها بشكلٍ مجرَّد فى كلٍّ ما. ويقدِّمون هذه الملامح وكأنها تمثِّل النظام الاقتصادى كلَّه، أو أنها، على أقل تقدير، ملامحه الرئيسية. والهدف من ذلك هو استغفال البسطاء فى البلدان غير الغربية بُغيةَ إيهامهم بأن بداية الازدهار الاقتصادى لا تحتاج من الناس إلا أن يقوموا بتصفية نظامهم الاقتصادى "المتخلِّف" فى بلدانهم ويُحِلّوا محلَّه اقتصادَ السوقِ "المتقدِّم"، كما تصوِّره الإيديولوجيا والبروباغندا. أما فى الواقع فإن إدخال هذه "السوق" إلى اقتصادِ بلد شيوعى يؤدى إلى تدمير الاقتصاد القائم، والطبيعى بالنسبة لظروف هذا البلد.

إن اقتصاد السوق الحقيقىَّ فى البلدان الغربية يمثِّل تشابكًا بالغ التعقيد يتقاطع فيه كلُّ ما أمكن من الوسائل المطلوبة لتنظيم عملية هائلة، وكل ما أمكن من الأساليب لإدارة هذه العملية. وما من أحد، إلا السذَّج، يصدِّق بأن هذا المجال الاقتصادى الأهمَّ فى حياة المجتمع الغربى يَسير تلقائيّاً، مطلَقَ العنان، متروكًا لنفسه ولـ "يد خفيَّة" خرافية من نوع ما. وأعتقد أنه لو أمكن قياس كلِّ ما يبذَل من جهود ذهنية، إرادوية، حسابية، تخطيطية، وأوامرية فى مجال اقتصاد السوق فى الغرب ومقارنتُها بما يقابلها من جهود فى اقتصاد النظام الشيوعى التخطيطى – الأوامرى، لذهلنا من شدَّة ضآلة الجهود الرأسمالية مقارنة بالجهود الشيوعية، وتحديداً ما كان منها موضع نقد فى الغرب.

هناك اعتقاد عامٌّ بأن اقتصاد المجتمع الغربى فعّال، والاقتصاد الشيوعى غير فعّال. وأعتقد بأن هذا الرأى عديم المعنى تمامًا من وجهة النظر العلمية. لأن المقارنة بين ظاهرتين مختلفتين تتطلَّب معايير قياس دقيقة. ذلك أن النتائج سوف تختلف باختلاف ما نختار من معايير. على أن هناك معايير اقتصادية واجتماعية محضة لتقييم إنتاجية الأفراد، والمنشآت، والنظم الاقتصادية، ومجتمعات بكاملها. ولئن كانت المعايير الاقتصادية تعتمد أساسًا على التناسب بين نفقات العمل ونتائجه، فإن المعايير

الاجتماعية تستند إلى مدى التوافق بين نشاط المنشآت ومصالح المجتمع ككل. ويتمتع المجتمع الغربوى، من وجهة نظر المعايير الأولى، بفعالية اقتصادية أعلى، أمّا من وجهة نظر المعايير الاجتماعية، فإن المجتمع الشيوعى هو الأكثر فعالية. إذ يستمدّ الاقتصاد الشيوعى فعاليته الاجتماعية من القدرة على إلغاء البطالة فى المجتمع، وحماية المنشآت غير الربعية اقتصاديًا من الإفلاس، وظروف العمل السهلة نسبياً، والقدرة على التحكم بحجم الإنتاج تجنبًا لمواجهة فائض لا يحتاجه المجتمع، وحشْد قوى وموارد كبيرة لحل المسائل المهمة تاريخيًا، وغير ذلك من العوامل غير الاقتصادية.

إن فعالية الاقتصاد الغربى العالية اقتصادياً لا تقتصر على المزايا فقط ، بل ولها عيوبها الصارخة أيضًا. فهى لا تحمى المجتمع من البطالة، ولا من الفقر الجماعى والتشرّد، ولا تقضى على ظروف العمل الشاقّة، وأسباب التوتر العصبى وباقى الأمراض المعروفة التى لم تعد فى العقود الأخيرة تؤخذ بالحسبان عمومًا عند تحديد السلبيات والإيجابيات فى هذا النظام الاجتماعى أو ذاك.

إن الفعالية الاقتصادية فى المجتمع الغربى لا تتوقف على العوامل الاقتصادية المحضة وحدها. بل تساهم فيها عوامل من نوع آخر، ومنها، مثلاً، استخدام موارد الكرة الأرضية كلها، واستخدام أشكال العمل شبه العبودية (العمال الأجانب)، واستخدام الضغط العسكرى والسياسى على البلدان الأخرى...إلخ. وبالمقابل، فإن تدنّى الفعالية الاقتصادية فى البلدان الشيوعية ليس وليد عيوب النظام الاجتماعى فقط، وأحيانًا ليس وليد تلك العيوب بقدر ما هو نتيجة للظروف الطبيعية القاسية، ولوضع تاريخى محدَّد فى العالم.

لكل نمط من أنماط المجتمع نمطه الخاص فى الاستقلاب. وما الفعالية الاقتصادية إلا واحد من مؤشرات هذا الاستقلاب الكثيرة العدد. فهو يتجلّى فى حياة شعوب معينة عبر مليارات من أفعال ملايين الناس التى تشكل نمط الحياة الثابت لدى هذه الشعوب. على أن تغيير نمط الاستقلاب فى المجتمع مستحيل عمليًا بدون عواقب كارثية على المجتمع نفسه. وعندما حاول الإصلاحيون السوفيت تغيير نمط

الاستقلاب الشيوعي في مجتمعهم إلى نمط غربوي تجاهلوا كلّيًا هذا الواقع الذي يُفترَض أنه جليّ للعيان.

وفضلاً عن ذلك كلّه، لا بدّ من الانتباه إلى العامل الأهمّ في عصرنا، وهو قيام "سوق" عالمية. ذلك أن هذه "السوق" ليست مجرّد توسيعٍ لمجال النشاط الاقتصادي، ولإقامةِ علاقات محددة بين شركاء متكافئين، بل هي قيام إمبراطوريات اقتصادية فوق قومية، عولمية، أي قيام ما فوق اقتصاد (اقتصاد أعلى)، إذا جاز التعبير. وقد اكتسْبت هذه الإمبراطوريات من القوة ما جعل مصير اقتصاد "الدول القومية" في الغرب الآن رهنًا بها، ناهيك عن اقتصاد بقية دول العالم. ويسيطر الاقتصاد الأعلى (ما فوق الاقتصاد) على الاقتصاد بمعناه التقليدي، أي على اقتصاد المستوى الأول. وهنا بدأت وسائل من خارج الاقتصاد تلعب دورًا متعاظمًا. وتتمثّل تحديدًا في ما تستخدمه بلدان الغرب من ضغطٍ سياسيّ وقوّاتٍ مسلّحة.

والحال، فإن تحويل الاقتصاد الروسي إلى اقتصاد سوق بالشكل الذي يتمنّاه الغرب يعني في هذه الظروف تحويله إلى تابع للاقتصاد الأعلى، يلعب الدور الذي يرسمه له سادة المجتمع العالمي الفعليون.

عندما دمّر الإصلاحيون السوفيت مؤسّسة الدولة السوفيتي بغية تطبيق ديمقراطية من الطراز الغربي تحلّ محلّه، لم يفكّروا بهذه الديمقراطية كما هي في الواقع، بل كما هي في الصورة المؤمْثَلة التي صنعتها الإيديولوجيا الغربية من أجلهم. على أن هذه الصورة الإيديولوجية للديمقراطية وصورة اقتصاد السوق صُنعتا بأدوات وطرق واحدة. فبعد اجتزاء عدد من مكوِّنات النظام الفعلي للسلطة والإدارة (نظام مؤسسة الدولة) في المجتمع الغربي، كالتعددية الحزبية، والفصل بين السلطات، وانتخاب أجهزة السلطة وتداولها...إلخ، جرت معالجة تلك المكوِّنات بأساليب الإيديولوجيا، ثم أُطلِق عليها اسم الديموقراطية، وأُعلن أنها جوهر نظام مؤسسة الدولة كلِّه. وظلَّ أسلوب استعمال هذا التزييف الإيديولوجيَ للواقع كما كان، أي ظلّ يعني

تلقين الحمقى غير الغربيين فكرةً تزعم بأنه يكفى تبنِّى هذه "الديمقراطية" الرائعة بديلاً لمؤسسة الدولة عندهم، حتّى تبدأ فى البلد حياة النعيم.

والحقيقة هى أن الديمقراطية ليست كلَّ نظام مؤسسة الدولة الغربوية، بل ولا هى بالعنصر الأهمِّ فى الغربوية. إنها تثير كثيرًا من الضجيج افتعالاً، ويروَّج لها بشتّى الوسائل والأشكال، وتعطى نفسها قيمة أكثر ممّا تستحق. ولكنها ليست إلا السطح من نظام السلطة الحقيقى.

هناك قوانين كلّيّة تفعل فعلها فى أى نظام من أنظمة مؤسسة الدولة، سواء فى المجتمع الشيوعى أو الغربى. ولنأخذ، على سبيل المثال، الحدود التى بلغتها مؤسسة الدولة. إنه مجال واسع للغاية فى البلدان الغربية من حيث عدد الناس العاملين فيه، وحجم الإنفاق عليه، ودوره فى المجتمع. ولا يعود ذلك إلى التعقيد الهائل فى إدارة المجتمع (التزايد السريع فى عدد "نقاط" الإدارة) فقط، بل ويجرى بمعزل عن حاجات الإدارة، بحكم قوانين التنامى الذاتى المستقلة. وهناك تعاظم لحجم وظائف الدولة أيضًا. فليس فى الغرب الآن مجال من مجالات الحياة الاجتماعية إلا وتشارك فيه الدولة بهذا الشكل أو ذاك. وما من عيب فى مؤسسة الدولة الشيوعية إلا ونجد مثيلاً له، وبدرجة مضاعفة، فى مؤسسة الدولة الغربية. وعبثًا علّق المواطنون السوفيت آمالهم على الإصلاحيين متوهِّمين أنهم كانوا قادرين على إنقاذهم من هذه البليّة أصلاً. فبعد أن حطّم الإصلاحيون فى روسيا جهاز السلطة والإدارة السوفيتى، واقتنعوا بعجزهم الكامل عن تسيير البلاد من دونه، راحوا يحاولون بسرعة هِستيرية وذعرٍ اختراعَ أى بديل عنه. ولكنّ ذلك ليس بالأمر اليسير. لأن بناء جهاز الحكم والإدارة يحتاج إلى عشرات السنين من العمل المضنى، وليس إلى سيل من أوامر يصدرها أغرارٌ متبجِّحون فقدوا صوابهم، أوصلتْهم المصادفة إلى سُدّة الحكم.

يمكن التمييز فى مجال مؤسسة الدولة الغربية، وكذلك فى مجال الاقتصاد بين مستويين، هما: مستوى مؤسسة الدولة بمعناها العادى، أى المستوى الذى تظهر فيه الديمقراطية، ومستوى ما فوق مؤسسة الدولة. على أن بنية هذا المستوى الثانى لم

تحظَ بما يستحقّ من الدراسة، وبالأحرى فإن معرفتها من أكبر المحرَّمات فى المجتمع الغربى. إذ يشاع رسميًا أنه لا وجود لها أصلاً. إلا أن وسائل الإعلام تسرِّب بين الحين والآخر أدلّة دامغة على وجودها وقوتها الفعلية.

هذا النظام الأعلى (ما فوق مؤسسة الدولة) الذى يتحكّم بنظام السلطة والإدارة الغربوى ينشأ ويتوالد عبر أنساق كثيرة، سأشير إلى (ما أعتقده) أهمّها. إذ يتألف نظام مؤسسة الدولة من عدد كبير من البشر، والمؤسّسات، والمنظّمات. وهو نفسه بحاجة إلى إدارة، ويمكن القول إنه بحاجة إلى سلطة داخلية. ولا يشار إلى هذه السلطة الداخلية بنصٍّ رسمى، أى بوصفها جهازًا فى سلطة الدولة معترَفًا به قانونيًا. إنها تتألّف من شتّى أصناف الناس: من ممثلى الإدارة العليا، وموظفى الدواوين الشخصية، وموظفى الأجهزة السرية، والأقرباء، وممثلى السلطة العليا، والمستشارين... إلخ. ويلى هؤلاء، ويندرج جزئيًا فى صفِّهم، عدد كبير من المقرَّبين من الحكومة هم ممثِّلو المصالح الخاصة، وجماعات اللوبى، ومجموعات المافيا، والأصدقاء الشخصيين... إلخ. وهذا هو "مطبخ السلطة".

ويتألّف النسق الثانى من مجموع المؤسسات السرية التابعة للسلطة الرسمية، وعمومًا من جميع من يخطِّطون وينفِّذون الجانب الخفىّ من نشاط سلطة الدولة. ولا يمكن معرفة حدود هذا الجانب، ولا الوسائل التى يستخدمها. على أن السلطة العلنية لا تقوم بأية خطوات مهمة دون علمه.

والنسق الثالث هو تشكيل أنواع شتّى من تجمعات تضم عددًا كبيرًا من الشخصيات الناشطة وتشغل مكانة رفيعة فى سلّم المواقع الاجتماعية. وهذه الشخصيات هى الأكثر نفوذًا فى المجتمع بحكم مكانتها، والموارد الخاضعة لها، ووضعها القانونى، وثروتها، وشهرتها وشعبيتها...إلخ. ويندرج فى عداد هذه الشخصيات كبار رجال الأعمال، والمصرفيون، وكبار ملاك الأراضى، وأصحاب الصحف، وزعماء النقابات، والمنتجون السينمائيون، وأصحاب الفرق الرياضية، ومشاهير الممثلين، ورجال الدين، والمحامون، وأساتذة الجامعات، والعلماء،

والمهندسون، وأصحاب وسائل الإعلام ومدراؤها، وكبار الموظفين، والسياسيون...إلخ. وقد عُرِف هذا الوسط باسم النخبة الحاكمة.

ورابع الأنساق الأساسية التى يتألّف منها النظام الأعلى (ما فوق مؤسسة الدولة) هو إقامة ما لا يحصى عدده من المؤسسات والمنظمات، والتحالفات والاتحادات بين البلدان الغربية، بالإضافة إلى منظومة من الوسائل من أجل إقامة مجمتع كونى وإدارته.

ليس فى النظام الأعلى ذرّة من السلطة الديمقراطية. لا وجود فيه لأية أحزاب سياسية، ولا لأى فصل بين السلطات، ولا للشفافية فى حدِّها الأدنى، أو هى غائبة تماماً، والغالب هو مبدأ السرية، والجماعة المغلقة، والتواطؤات الشخصية. إن مؤسسة الدولة الشيوعية تبدو منذ الآن لعبةَ أغرار، مقارنة مع تلك السلطة الديمقراطية. ففيها ينشأ نوع خاص من "ثقافة الإدارة" التى تُنذِر بأن تصبح بمرور الزمن السلطة الأكثر طغيانًا فى تاريخ البشرية. وأنا لا أقول ذلك من باب التعريض أو اللوم، اللّهمّ قِنا شرَّ ذلك! فالقوانين الموضوعية الخاصة بإدارة متحدات بشرية هائلة العدد، بل بإدارة البشرية جمعاء، وهو ما يطمح إليه الغرب، تجعل الديمقراطية التى تصورها الإيديولوجيا والدعاية الغربيتان غير صالحة إطلاقًا. وهذا ما يتحدث عنه الآن علنًا كثيرون من المنظّرين الغربيين.

إن نظام مؤسسة الدولة ظاهرة كومونالية. ولكنَّ تعاظمه واشتداد قوّته لا يعنى أن الجانب الكومونالى بدأ يهيمن فى المجتمع الغربوى. إذ يزداد نظام مؤسسة الدولة فى الغرب اتساعًا كتطور للجانب العملى، ومبادئُ الجانب العملى هى التى توجِّه، بهذا الشكل أو ذاك، نشاط خلاياه أو متحدات هذه الخلايا. ولا تبدو مؤسسة الدولة الشيوعية أكثر جبروتًا من نظيرتها الغربوية إلا بقدر ما هى مكشوفة وتتعاطى مع ظروف أكثر بساطة فى ما يخص الإدارة، بينما فى الحقيقة تفوقها مؤسسة الدولة الغربوية فى جميع الجوانب الأساسية. فلو أن مؤسسة الدولة الشيوعية كانت موجودة

فى ظروف المجتمع الغربى لظهرت عاجزة، ولأفلست سريعًا. فحتّى ظروف الاتحاد السوفيتى كانت شديدة الصعوبة عليها.

لقد تجمّعت البلدان الشيوعية فى أحلاف، وكانت تتطلّع إلى تحويل كل ما فى الكرة الأرضية من بلدان وشعوب إلى عقيدتها، وإلى فرض الهيمنة على العالم. على أن هذه التطلعات نفسها كانت وما تزال موجودة فى بلدان الغرب الذى يطبّقها الآن بنجاح. وهناك، بالطبع، بعض الملامح المشتركة بين القطبين فى تشكيل هذه البنى الاجتماعية العليا، غير أننى أودّ تركيز الانتباه هنا على ما بينهما من فروق.

لقد اتخذت البلدان الغربية تاريخيًا شكل "دول قومية" بوصفها كيانات اجتماعية أرقى مستوى من باقى البشرية، ونوعًا خاصًا من "بناء فوقى" يعلو على باقى البشرية. وقد طوّرت قواها وإمكاناتها لتهيمن على الشعوب الأخرى، وتسيطر عليها. بينما أعطاها تقاطع الظروف التاريخية فرصة لاستخدام هذه القدرات.

لم تتشكل البلدان الغربية من تلقاء نفسها، ولا بمعزل عن العالم المحيط ، وإنما تشكلت كأجزاء من بنى كبرى (Super-structures) لها بنية هرمية من التبعية والخضوع:

١- بلدان المتروبول.

٢- البلدان والشعوب التابعة بدرجات متفاوتة .

٣- المستعمرات من شتى المستويات. وينبغى التفريق بين معنيين لكلمة "مستعمرة" و"استعمار". المعنى الأول هو نزوح جزء من سكان بلد معين إلى أرض أخرى واستيطانها. والمعنى الثانى هو غزو بلدان وشعوب أخرى وإخضاعها. ولئن عَرَفت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبلدان غربية أخرى هذين النوعين (المعنيين) كليهما من الاستعمار، فإن ذلك ليس استثناء من القاعدة العامة. فتطلُّع البلدان الغربية إلى تشكيل بنية كبرى لم يختفِ، وإنما اتّخذ شكلاً جديداً وازداد قوة. وقد ناقشتُ هذه الظاهرة أعلاه. والصفتان الأساسيتان للمرحلة الجديدة من هذه العملية هما:

١- قيام البلدان الغربية بإخضاع كوكبنا دفعة واحدة، وليس كأجزاء. ٢- سعيها الآن إلى تنظيم العالم كله وفقًا لما تقتضيه مصالحها. ولا بد من الاعتراف بأن الغرب حقق نجاحات ضخمة فى هذا المجال.

إن البنى الكبرى التى أقامتها البلدان الغربية من قبلُ، والبنية العالمية الكبرى التى يسعى الغرب لإقامتها الآن، هى بنى إمبراطورية "عمودية". ولكنّ المجتمع الشيوعى لا تتوفر فيه الشروط الضرورية لذلك. فلا وجود فيه للمادة البشرية التى تتصف بصفات الشعب السيِّد، وهى صفات متوفِّرة بكثرة عند الغربويين. ولا وجود فى التنظيم الاجتماعى الشيوعى نفسه لمقدمات من أجل إقامة هيكلة عمودية للبلدان والشعوب. لقد كان الاتحاد السوفيتى إمبراطورية فى نظر الإيديولوجيا والدعاية الغربيتين، وكان ذلك كذبًا صارخًا. وإذا كان فيه أى شيء إمبراطورى، فقد كان إمبراطوريًا بالعكس (بالمقلوب)، ذلك أن الشعب الأساسى فى هذه "الإمبراطورية" - أى الروس- كان يعيش فى ظروف أسوأ بكثير من بقية الشعوب التى يزعمون أنه كان يستغلها. والحقيقة أن روسيا هى التى كانت فى الواقع مجالاً يستعمره عدد من الشعوب، بينما قُضى على الجزء الأساسى من الشعب الروسى بأن يعيش حياة بائسة فى أدنى درجات الهرم الاجتماعى. لقد كانت الإيديولوجيا الشيوعية خالية فى الأصل من فكرة بنية كبرى عمودية تنتظم شعوب العالم وبلدانه. أمّا ذلك التجمع العالمى الذى ظهر على الكرة الأرضية ردحًا من الزمن بين البلدان الشيوعية والبلدان التى كانت تتطلّع إلى الشيوعية، فكان تجمّعًا "أفقيًا" ضمّ بلدانًا تربط بينها علاقات تبعية متبادلة.

لا يزال من السابق لأوانه القيام بوضع استنتاجات قاطعة بشأن آفاق المجتمع العالمي، وبنيته، ودور الغرب فيه. ولكن الأرجح، فى تصوُّرى، هو مجتمع شبيه بالمجتمع الغربوى من حيث جوهره الاجتماعى.

ميونيخ، آذار، ١٩٩٣

المترجمان فى سطور :

نوفل نيوف/ سوريا

ماجستير فى اللغة الروسية وآدابها (جامعة لنيجراد).

دكتوراه فى نظرية الأدب (جامعة موسكو الحكومية).

ترجماته :

ل. أندرييف . يهوذا الإسخربوطى وقصص أخرى.

أ. تشاك. قلبٌ على الرصيف (شعر).

أ. س. بوشكن. مسحية "الضيف الحجرى" (شعر).

م. بولجاكَف. قلبُ كلب (رواية).

غ. جاتشِف. الوعى والفن.

الثقافتان العربية والروسية (بأقلام روس معاصرين).

نظرية الرومانسية فى الغرب (دراسات).

الذئب والحرية، قصص للأطفال. (بالاشتراك).

دراسات أدبية فى النظرية والتطبيق (مجموعة مؤلفين).

م. جرايتثينكو، ذات الكاتب الإبداعية وتطور الأدب (بالاشتراك).

مؤلفاته :

مسوّدات القلب (شعر).

أناحيل الخراب (رواية).

تقطير الروح (قصص قصيرة).

روسيا من الداخل (دراسات سياسية).

آفاق الرواية، حدود القصة (دراسات تطبيقية).

عادل إسماعيل / سوريا

ماجستير ودكتوراه فى الصحافة (جامعة موسكو الحكومية).

ترجماته :

دميترى ميكولسكى. المسعودى هيرودوت العرب، مراجعة د. نوفل نيوف.

ترجمات مشتركة مع د.نوفل نيوف

سورية فى رحلات روسية خلال القرن التاسع عشر.

إيجر شَفَريفتش. لغزُ عمره ثلاثة آلاف عام (تاريخ اليهود من منظور روسيا المعاصرة).

نودار دومبازه. الرايات البيضاء (رواية).

المؤلف فى سطور :

ألكسندر زينوفيف (١٩٢٢ - ٢٠٠٦)

- فيلسوف وأديب، دكتوراه فى الفلسفة (١٩٥٤).
- رئيس قسم المنطق فى جامعة موسكو (١٩٦٥ -١٩٦٨).
- طُرِد من الاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٨ وعاد إلى روسيا عام ١٩٩٩.
- نال جائزة ألِكسيس دى توكفيل بتزكية من ريمون ارون.

من مؤلفاته :

- "المشكلات الفلسفية فى المنطق المتعدد الدلالات".
- "منطق الأقوال ونظرية الاستنتاج ".
- " أسس النظرية المنطقية للمعافر العلمية".
- "المنطق المركْب".
- منطق العلم ".
- "الفيزياء المنطقية".
- "القواعد المنطقية فى اللغة".
- "العقل المنطقى".
- "هوموسوفيتيكوس".
- "الشيوعية واقعًا ".

- "نحن والغرب".

- "لا حرية ، لا مساواة، لا إخاء ".

- " "الكارثوستروبكا".

- "روسيا ما بعد الشيوعية".

تُرجم قسم من أعماله إلى أكثر من عشرين لغة.

الإشراف اللغـوى : **حسام عبد العزيز**
الإشـراف الفنـى : **حسـن كامـل**



اتخذت عملية ارتقاء البشرية شكلاً يوصف عموما بمفاهيم "التغريب"، و"الأمْرَكة"، و"العولمة". وسوف يملأ هذا الشكل تاريخ البشرية كلَّه في القرنُ الحادي والعشرين. ولعلّ ذلك سيكون تاريخا تفوقُ مأساويته كثيرا كلَّ ما عرفه الماضي من المآسي.

"ما هذه الظاهرة التي تسمّى "الغرب"، الظاهرة التي أنزلت تلك الضربة الماحقة بدولة عظمى جبّارة دون أن تطلق طلقة واحدة؟ فيمَ يكمن مصدر قوّتها؟ ما آفاق تطور البشرية تأسيسا على هذا المآل الذي آلت إليه معركة الغرب التاريخية ضد الشيوعية؟ وهل هذا الانتصار نهائيٌ حقًا؟ هل الغرب في الواقع كما تصوِّره آلات الدعاية الغربية المزهوّة بنفسها، والدعاية الموالية للغرب في روسيا؟

ما الذي تحمله حقّا هيمنة الغرب العالمية لبقية البشرية؟".

تلكم هي الأسئلة التي يطرحها على نفسه الكاتب، وعالِم الاجتماع، والفيلسوف الروسي الكبير ألكساندر زينوفيف. وهو يجيب عن هذه الأسئلة في كتابه "الغرب"، الذي نقدمه اليوم للقارئ العربي.

